المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة طيبة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

السفر الأول من شرح كتاب سيبويه

للفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي، المتوفى بعد سنة ٦٣٠هـ ~

من (هذا باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة) إلى (هذا باب ماجرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما جرى في غيره مجرى الفعل)

تحقيق ودراسة

رسالة مُقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالبة:

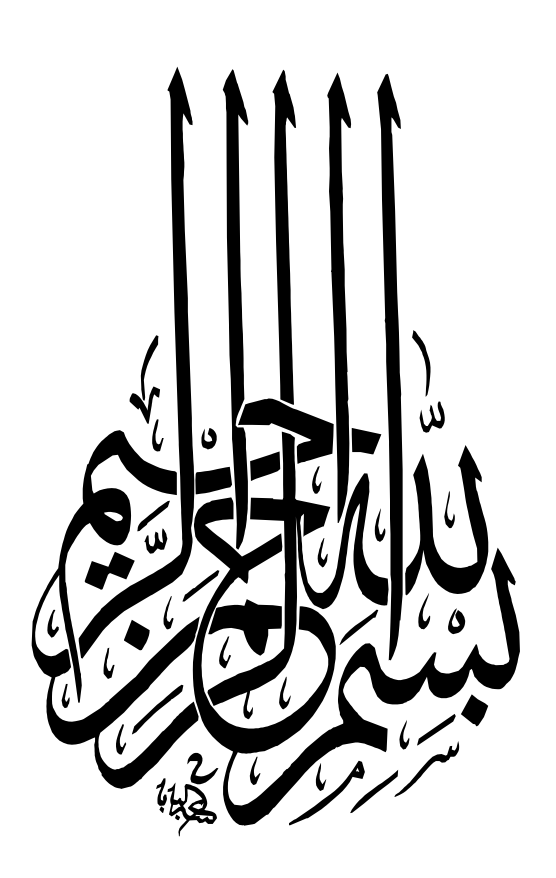
عزيزة بنت سليمان بن عيد الذبياني

إشراف:

د/ معيض بن مساعد العوفي

أستاذ النحو والصرف المشارك والخبير في الشؤون العلمية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

١٤٣٤هـ-٢٠١٣م


بسم الله الرحمن الرحيم

قرار توصية اللجنة

- ☐ قُبول الرسالة والتوصية بمنح الدرجة.
- ☐ قُبول الرسالة مع إجراء بعض التعديلات، دون مناقشتها مرة أخرى[1] .
- ☐ استكمال أوجه النقص في الرسالة، وإعادة مناقشتها[2] .
- ☐ عدم قبول الرسالة.

تعقيبات أخرى:

....

....

....

....

....

....

التوقيعات[3]

	مقرِّر اللجنة	عضو	عضو	عضو	عضو
الاسم:	....	....	....	....	....
التوقيع:	....	....	....	....	....

---

(١) في حال الأخذ بهذه التوصية يُفَوَّض أحد أعضاء لجنة المناقشة بالتوصية بمنح الدرجة بعد التأكد من الأخذ بهذه التعديلات في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المناقشة. ولمجلس الجامعة، الاستثناء من ذلك بناء على توصية لجنة الحكم ومجلس عمادة الدراسات العليا.

(٢) في حال الأخذ بهذه التوصية، يُحدِّد مجلس عمادة الدراسات العليا بناءً على توصية مجلس القسم المختص موعد إعادة المناقشة، على أن لا يزيد ذلك على سنة واحدة من تاريخ المناقشة الأولى.

(٣) في حال الاختلاف في الرأي، لكل عضو من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة، حق تقديم ما له من مرئيات مغايرة أو تحفظات، في تقرير مُفصَّل إلى كل من رئيس القسم، وعميد الدراسات العليا، في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ المناقشة.

شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النمل:١٩].

الشكر لله أولاً وآخرًا فهو وحده المنعم المتفضل، فله الحمد حمدًا لا ينقطع، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ومن شكره - سبحانه - شكر كل ذي فضل بعد فضله، فالشكر كل الشكر لأمي الحبيبة التي احتوتني بحنانها، وكانت دعواتها الصادقة شموعًا تضيء طريقي.

ثم أتقدم بالشكر لإخوتي، وزوجي، وابنتي الحبيبة تلك الزهرة اليانعة التي فاح عبيرها في ثنايا نفسي، فكنت استمد من نظرات ضعفها - بعدالله - قوتي.

كما أتوجه بجزيل الشكروالعرفان لأستاذي الفاضل: الدكتور معيض بن مساعد العوفي المشرف على رسالتي الذي كان لي نعم المرشد والموجه، واعترافًا له بالفضل فقد احتمل قلة خبرتي في مجال التحقيق فلم يبخل علي بنصحه وإرشاده، فكان لتوجيهاته السديدة أثر بارز في إخراج هذا البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر لأختين كريمتين وقفتا إلى جانبي فكانتا نورًا يضيء طريقي كلما أظلم، الدكتورة: منى الردادي، والأستاذة: ريام نذير، فجزاهما الله عني خيرًا.

وفي الختام أتوجه بالشكر والامتنان لجامعة طيبة متمثلة في قسم الدراسات العليا الذي فتح أبوابه للدارسين للسير قدمًا في سبيل الدراسة والبحث.وقسمِ اللغة العربية رئيسًا وأساتذة.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.



ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، للفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي، المتوفى بعد سنة ٦٣٠هـ ~

من (هذا باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة) إلى (هذا باب ماجرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما جرى في غيره مجرى الفعل)، تحقيق ودراسة

الباحثة: عزيزة بنت سليمان بن عيد الذبياني

الدرجة: الدكتوراه

موضوع الرسالة: تحقيق ثلاثة عشر بابًا من السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار، ابتداءً من (هذا باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة) إلى (هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين و المفعولين مجرى الفعل كما جرى في غيره مجرى الفعل) تحقيقًا علميًا، ووضع دراسة شاملة للكتاب ومؤلفه.

هدف الرسالة: تحقيق هذا القدرمن المخطوط تحقيقًاعلميًا موثقًا لإخراجه على الصورة التي ارتضاها مؤلفه كمًّا وكيفًا ليتمكن الدارسون من الانتفاع به والإفادة منه.

مكونات الرسالة: تقع الرسالة في قسمين يسبقهما مقدمة وتمهيد.

أما المقدمة ففيها أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطوات البحث، وأما التمهيد فيدورحول أهمية كتاب سيبويه والدراسات التي قامت عليه قديمًا وحديثًا.

القسم الأول: الدراسة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بمؤلف الكتاب، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: حياته ونشأته — المبحث الثاني: أساتذته وتلاميذه

المبحث الثالث: آثاره العلمية — المبحث الرابع: وفاته

الفصل الثاني: دراسة الكتاب المخطوط، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف

المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه — المبحث الثالث: مصادر المؤلف في كتابه

المبحث الرابع: الاستشهاد عند الصفار — المبحث الخامس: مذهب المؤلف النحوي

المبحث السادس: قيمة الكتاب العلمية

القسم الثاني: التحقيق، وفيه:

أ - وصف نسخ الكتاب

ب - منهج التحقيق

ج - تحقيق النص

المقدمـــــة

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد...

فلما أردت تسجيل أطروحة لنيل درجة الدكتوراة رغبت في خوض مجال التحقيق، فأخذت أبحث في فهارس المخطوطات مستعينةً -بعد الله- برأي ذوي الخبرة في هذا المجال، فشاء الله – سبحانه وتعالى- أن يشير علي أستاذي الفاضل د. معيض العوفي بإكمال تحقيق السفر الأول من شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي (ت٦٣٠هـ). وكان قد سبق له -نفع الله بعلمه- أن قام بتحقيق الأبواب الستة عشر الأولى من هذا الشرح. فجزاه الله عني خيرًا، وأعانني الله ﷻ على إتمام ما بدأ ليكتمل تحقيق هذا السفر في صورة تمكن الدارسين من الانتفاع به والإفادة منه.

۞ أسباب اختيار الموضوع:

مما دفعني إلى المضي قدمًا في إكمال تحقيق بعض موضوعات هذا السفر من شرح الصفار على كتاب سيبويه للتسجيل لدرجة الدكتوراه:

❖ **أهمية الكتاب الذي قام الشرح على خدمته ومكانة مؤلفه العلمية؛** فسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) إمام النحاة، وكتابه كان ولا يزال المرجع الأول في علوم النحو والصرف واللغة؛ لما حواه من القواعد، والشواهد، والأقيسة، والعلل، والأساليب، والمصطلحات، والآراء.

❖ قيمة المخطوط؛ فشرح الصفار يعد من أهم شروح كتاب سيبويه؛ لما يحويه من مادة علمية غزيرة، وشرح دقيق لعبارات سيبويه، وقد قيل إنه: أحسن ما وضع على كتاب سيبويه[1].

---

(١) إشارة التعيين٢٦٦ .

بالإضافة إلى ذلك فإن المخطوط واضح الخط قليل السقط مع مقابلته وتصحيحه.

❁ الدراسات السابقة:

قامت دراسة أخرى على شرح الصفار بالإضافة إلى الدراسة التي قام بها د. معيض العوفي، وكانت هذه الدراسة في كلية دار العلوم بالقاهرة وهي بعنوان: "شرح الصفار على كتاب سيبويه: دراسة الجزء الأول مع تحقيق الأبواب الثمانية عشر الأولى"، وهي مقدمة من قبل الباحثة أ. منيرة محمد علي حجازي لنيل درجة الماجستير.

❁ خطوات البحث:

سيأتي البحث -إن شاء الله- في قسمين، تسبقهما مقدمة، وتقفوهما فهارس تفصيلية.

المقدمة: وتشتمل على هدف البحث، أهمية المخطوط التي دعت إلى اختياره، الدراسات السابقة، خطوات البحث.

القسم الأول: قسم الدراسة، ويتضمن تمهيدًا وفصلين.

أما التمهيد فتحدثت فيه عن أهمية كتاب سيبويه، واحتفاء العلماء وعنايتهم به.

وأما الفصلان فهما على النحو التالي:

الفصل الأول: التعريف بمؤلف الكتاب، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: حياته ونشأته.

المبحث الثاني: أساتذته وتلاميذه.

المبحث الثالث: آثاره العلمية.

المبحث الرابع: وفاته.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب المخطوط، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: اسم الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه:

أ. طريقته في الشرح.

ب. عرض آراء النحاة وأقوالهم واستشهاده للآراء التي يعرضها.

ج. موقفه من العلة.

د. موقفه من السماع.

ه. موقفه من القياس.

المبحث الثالث: مصادر المؤلف في كتابه:

أ. مصادر مباشرة.

ب. مصادر غير مباشرة.

المبحث الرابع: الاستشهاد عند الصفار:

أ. القرآن الكريم.

ب. القراءات القرآنية.

ج. الحديث النبوي.

د. الشعر.

المبحث الخامس: مذهب المؤلف النحوي.

المبحث السادس: قيمة الكتاب العلمية:

أ. مادته العلمية.

ب. خصائصه ومميزاته.

ج. المآخذ عليه.

القسم الثاني: التحقيق وتناولت فيه ما يلي:

أ. وصف نسخ الكتاب.

ب. منهج التحقيق.

ج. تحقيق النص.

الفهارس:

أ. الآيات القرآنية.

ب. الأحاديث النبوية والآثار.

ج. الأمثال وأقوال العرب

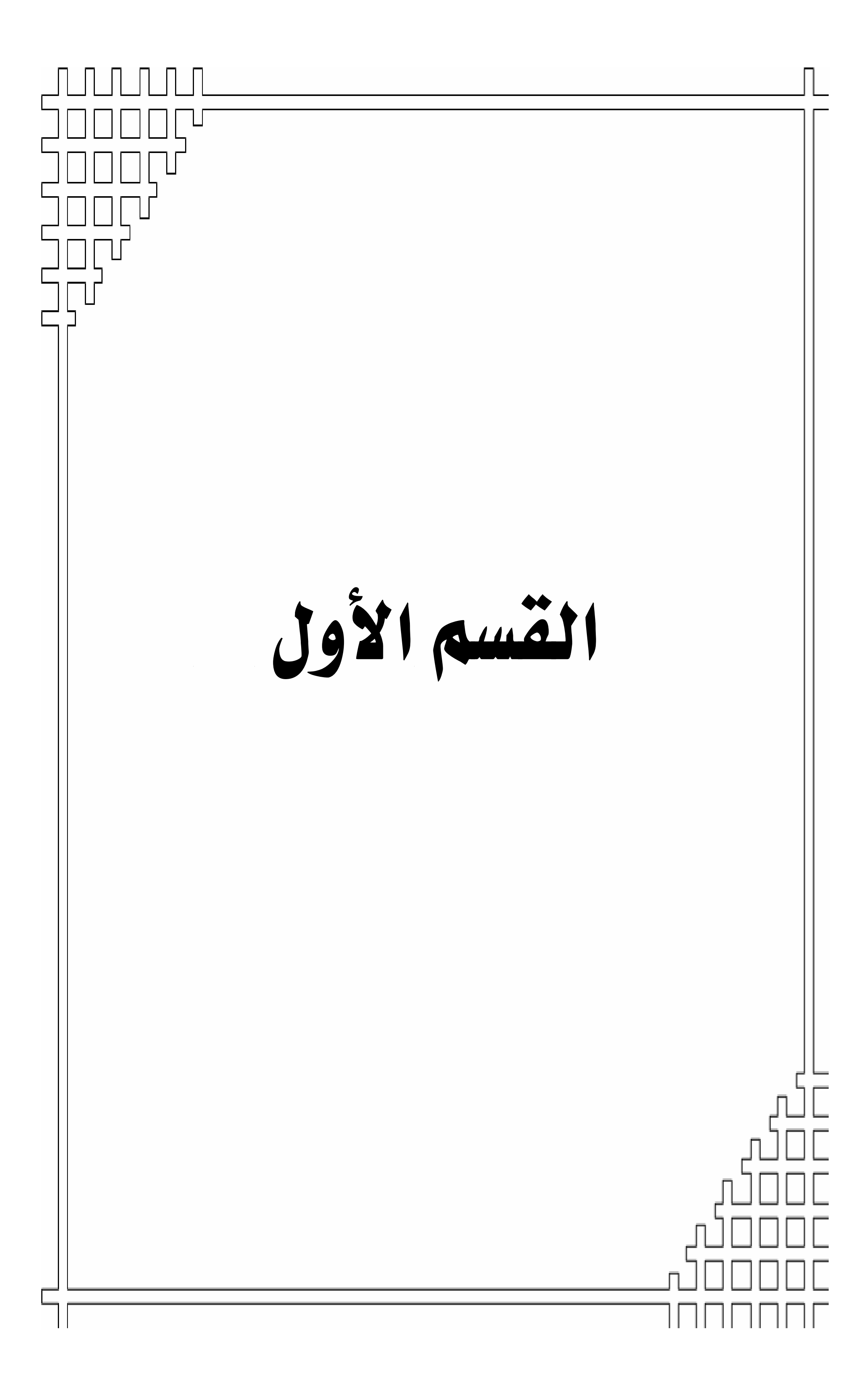
د. الشواهد الشعرية.

ه. الأعلام المترجم لهم.

و. المصادر والمراجع.

ز. الموضوعات.





القسم الأول

القسم الأول

الدراســـة

ويشتمل على تمهيد وفصلين :

- **الفصل الأول : التعريف بمؤلف الكتاب.**

- **الفصل الثاني : دراسة الكتاب المخطوط.**

تمهيــــد

يُعَدُّ كتاب سيبويه أساسَ النحو العربي، فهو أول كتاب يصل إلينا جامعًا أصول هذا العلم، واضعًا أسسه، موضحًا قواعده.

وكان لهذا الكتاب ومؤلفه منزلة في نفوس معاصريه ومَنْ جاء بعده، قال المازني (ت٢٤٨هـ): " من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فَلْيَسْتَحِ "(١).

وقال أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) عن سيبويه وكتابه: " وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو "(٢).

وقال السيرافي (ت٣٦٨هـ): وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحدٌ قبله، ولم يلحق به من بعده "(٣).

وقد ذاع صيت هذا الكتاب منذ ظهوره للناس حتى أصبح علمًا يشار إليه، (فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب ولا يشك أنه كتاب سيبويه)(٤)

وقد عني العلماء بكتاب سيبويه عناية كبيرة، فقامت حوله كثير من الشروح والتعليقات تناولت نصه وشواهده وأبنيته ونكته، كما ظهرت استدراكات واعتراضات عليه.

ومن العلماء(5) الذين عنوا بهذا الكتاب: أبو الحسن سعيد بن مسعدة

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٦٥.

(٢) مراتب النحويين ١٠٦.

(٣) أخبار النحويين البصريين ٦٤.

(٤) المصدر السابق٦٥.

(٥) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب سيبويه للدكتور عبدالسلام هارون ص٣٦- ٤١، وكتاب سيبويه وشروحه للدكتورة خديجة الحديثي ص١٥١_٢٧٩ ومقدمة تحقيق السفرالأول من شرح كتاب سيبويه للصفار للدكتور معيض بن مساعد العوفي ص٩- ١٩.

الأخفش (٢١٥هـ)[١] وله حواشٍ وتعليقات على الكتاب، وأبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت٢٢٥هـ)[٢] وله تفسير الأبنية في الكتاب، ومجلد شرح فيه لغات الكتاب، وغريب سيبويه، وأبوعثمان بكر بن محمدالمازني (ت٢٤٨هـ)[٣]، وله تفاسير كتاب سيبويه، والديباج في جوامع كتاب سيبويه ، وأبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي (ت٢٤٩هـ)[٤] له شرح نكت كتاب سيبويه ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)[٥] له كتاب المدخل إلى سيبويه، والرد على سيبويه، والزيادة المنتزعة من سيبويه، وشرح شواهد كتاب سيبويه، وكتاب فقر كتاب سيبويه، وأبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)[٦] ، له شرح أبيات سيبويه، وأبو بكر محمد بن علي المراغي توفي بعد سنة ٣١١هـ[٧] له شرح شواهد سيبويه أو تفسيرها، وأبو بكر محمد بن السري ابن السراج (ت٣١٦هـ)[٨] له شرح كتاب سيبويه، و أحمد بن محمد بن ولاد (ت٣٣٢هـ)[٩] له كتاب الانتصار في الرد على المبرد، وأبو جعفرأحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)[١٠] ، له شرح أبيات الكتاب ، و أبو بكر محمد بن علي المبرمان (ت٣٤٥هـ)[١١] ،له شرح كتاب سيبويه، وشرح شواهد سيبويه، وأبو

---

(١) ينظر: البلغة ١٦٤، وإشارة التعيين ٢٤٤، والخزانة ٤١٦/٤.

(٢) ينظر: البلغة ١٦٤،وإشارة التعيين ٢٤٤، وبغية الوعاة ٨/٢.

(٣) ينظر: البلغة١٦٤،وإشارة التعيين ٢٢٤، و بغية الوعاة ٤٤٨/١.

(٤) ينظر: الفهرست ٦٣، وبغية الوعاة ٣٩٨/١.

(٥) ينظر: الفهرست ٦٥،و إنباه الرواة ٢٥١/٣، ٢٥٢، وكشف الظنون ١٤٢٧.

(٦) ينظر: الفهرست ٦٦، وإنباه الرواة ٢٠٠/١.

(٧) ينظر: الفهرست ٩٤، وإنباه الرواة ١٩٦/٣.

(٨) ينظر: الفهرست ٦٨، وإنباه الرواة ١٤٩/٣.

(٩) ينظر: إنباه الرواه ١٣٤/١،وإشارة التعيين ٢٤٤، وبغية الوعاة ٣٧٠/١.

(١٠) ينظر: إشارة التعيين ٢٤٤، وبغية الوعاة٣٤٨/١.

(١١) ينظر: الفهرست ٦٦، وإنباه الرواة ١٩٠/٣.

محمد عبدالله بن درستويه (ت٣٤٧هـ)[١]، له كتاب النصرة لسيبويه على جماعة النحويين، وكتاب مناظرة سيبويه للمبرد، وأبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت٣٦٨هـ)[٢]، له شرح كتاب سيبويه، وأبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٣٧هـ)[٣]، وله حاشيتان على الكتاب، والمسائل المشروحة، والتصرفات على كتاب سيبويه، والتعليقة على كتاب سيبويه، وأبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ)[٤]، وله كتاب الاستدراك في كتاب الأبنية والزيادات ، وأحمد بن إبان اللغوي (ت٣٨٢هـ)[٥]، له شرح على الكتاب، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)[٦]، له شرح كتاب سيبويه، وكتاب نكت سيبويه، وكتاب أغراض كتاب سيبويه، وكتاب المسائل المفردات من كتاب سيبويه، وابن السيرافي يوسف بن الحسن بن عبدالله (ت٣٨٥هـ)[٧]، وله شرح أبيات كتاب سيبويه، وهارون بن موسى القرطبي (ت٤٠١هـ)[٨]، وله تفسيرعيون كتاب سيبويه، وأبو عبدالله محمد بن عبدالله الإسكافي (ت٤٢١هـ)[٩]، وله شرح شواهد سيببويه، وأبو محمدالحسن بن أحمدالمعروف

---

(١) ينظر: الفهرست ٦٩.

(٢) ينظر: الفهرست ٦٨، وإنباه الرواة ٣٤١/١. وقد ظهر محققاً في عدة أجزاء.

(٣) ينظر: إشارة التعيين ٢٤٤، وبغية الوعاة ٤٧٨/١، وقد خرج كتاب التعليقة بتحقيق الدكتور عوض القوزي في ستة أجزاء.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٧٨/١، وكشف الظنون ١٤٢٨، وقد طبع في روما سنة ١٨٩٠، بتحقيق المستشرق الإيطالي أغناطوس كويدي.

(٥) ينظر: كشف الظنون ١٤٢٧.

(٦) ينظر: الفهرست ٦٩، وإشارة التعيين ٢٤٤، وبغية الوعاة ١٧٤/٢

(٧) ينظر: إشارة التعيين ٢٤٤، ٣٩١.

(٨) ينظر: إنباه الرواة ٣٦٢/٣، وبغية الوعاة ٣٠٩/٢.

(٩) ينظر: بغية الوعاة١٣٨/١، وكشف الظنون ١٤٢٨.

بالأسود الغندجاني كان حيًّا سنة ٤٣٠هـ[١]، له كتاب الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب المسمى "فرجة الأديب"، وأبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)[٢]، وله النكت على كتاب سيبويه، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، وهو شرح لأبيات سيبويه مطبوع على حواشي الكتاب طبعة بولاق، وأبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش (ت٥٢٨هـ)[٣]، له شرح كتاب سيبويه، وأبوالحسين سليمان بن محمد بن الطراوة (ت٥٢٨هـ)[٤]، وله المقدمات على كتاب سيبويه، وأبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[٥]، له شرح أبيات الكتاب، وأبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)[٦]، له مختصر شرح أمثلة سيبويه، وابن الدهان سعيد بن المبارك (ت٥٦٩هـ)[٧]، له شرح أبنية سيبويه، وأبو بكرمحمد بن أحمد بن طاهر (ت٥٨٠هـ)[٨]، وله تعليق على كتاب سيبويه سماه الطرر، وابن خروف أبو الحسن علي بن محمد(ت٦٠٩هـ)[٩]، له تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وأبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦٢٧هـ)[١٠]، وأبو الفضل قاسم بن علي الصفار كان حيًّا سنة (٦٣٠هـ)[١١]، له شرح الكتاب

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٤٨٠/١، ومعجم الأدباء ٢٦٤/٧ - ٢٦٥.

(٢) ينظر: إشارة التعيين ٢٤٤، وكشف الظنون ١٤٢٨.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١٣٧/٢.

(٤) ينظر: إشارة التعيين ١٣٥، ٢٤٤، وبغية الوعاة ٥٨٣/١.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ٢٧١/٢.

(٦) وقد خرج مطبوعًا بتحقيق صابر بكر أبو السعود.

(٧) وقد خرج مطبوعًا بتحقيق حسن الشاذلي فرهود.

(٨) ينظر: إشارة التعيين ٢٤٥.

(٩) ينظر: البلغة١٥٧، وإنباه الرواة ١٩٢/٤، وإشارة التعيين ٢٤٥.

(١٠) ينظر: البلغة ١٢٢، و بغية الوعاة ٣٦/٢.

(١١) ينظر: إشارة التعيين ٢٤٥، وبغية الوعاة ٢٤٨/٢ ،وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

وأبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت٦٤٥هـ)[١]، صنف تعليقًا على كتاب سيبويه، وأبو عمرو عثمان بن عمرابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٢]، له شرح الكتاب، و أبو الحسن علي بن محمدابن الضائع (ت٦٨٠هـ)[٣]، له شرح الكتاب، وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)[٤]. له كتاب الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار، والتجريد لأحكام كتاب سيبويه ،وغير أولئك كثير ممن أولى كتاب سيبويه عنايته.

وكما كان كتاب سيبويه محط أنظار القدماء كان محط أنظار المحدثين، فقامت حوله كثير من الدراسات الحديثة، منها كتاب سيبويه وشروحه، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،وجميعها للدكتورة خديجة الحديثي، وسيبويه إمام النحاة للدكتور علي النجدي ناصف، وسيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا للأستاذ كوركيس عواد، وفهرس شواهد سيبويه للأستاذ أحمد راتب النفاخ، وفهارس كتاب سيبويه للدكتور محمد عبدالخالق عضيمة، وغيرها.

وهناك الكثير من الرسائل العلمية حول كتاب سيبويه منها ماخرج مطبوعًا، ومنها ما لم يزل مخطوطًا.

والكتاب الذي بين أيدينا هو أحد شروح كتاب سيبويه الذي كان محط أنظار الدارسين والباحثين قديمًا وحديثًا.



---

(١) ينظر: إشارة التعيين ٢٤٥، وبغية الوعاة ٢١٦/٢ .

(٢) ينظر: كشف الظنون ١٤٢٨.

(٣) ينظر: إشارة التعيين ٢٤٥، وكشف الظنون ١٤٢٨.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢٦٨/١، وكشف الظنون ١٤٢٨.



التعريف بمؤلف الكتاب

وفيه أربعة مباحث: -

المبحث الأول: حياته ونشأته.

المبحث الثاني: أساتذته وتلاميذه.

المبحث الثالث: آثاره العلمية.

المبحث الرابع: وفاته.

* * * ** * * *

المبحث الأول: حياته ونشأته

عند الحديث عن الصفار يجد الباحث صعوبة بالغة في أن يترجم له، فأخباره التي وردت في كتب التراجم[1] قليلة لا تكاد تذكر، ولا يمكن من خلالها رسم صورة واضحة لحياة هذا العَلَم، فهذه الكتب لم تحدد زمن مولده ولا وفاته تحديدًا دقيقًا، ولم تتحدث عن عصره ولا عن نشأته، وحياته العلمية، ولم تذكر من شيوخه سوى الشلوبين وابن عصفور، ولم تتعرض لذكر شيء عن العلوم التي تلقاها ورحلاته العلمية وتلاميذه، ولم تذكر شيئًا عن مؤلفاته - إن كانت له مؤلفات- سوى شرحه لكتاب سيبويه الذي وصف بأنه أحسن شروح الكتاب.

ومن خلال تلك الإشارات المقتضبة عن الصفار نجد أنهم يذكرون أنه: القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، يكنى بأبي القاسم[2]، وقيل: بأبي الفضل[3]، واشتهر بالصفار.

عاش الصفار في عصر ضعفت فيه الدولة الإسلامية إثر سقوط الدولة الأموية في الأندلس، وانقسام الأندلس إلى دويلات صغيرة متنازعة، وهو ما عرف بعصر دول الطوائف، حيث استقل كل أمير بناحيته، وأعلن نفسه ملكًا عليها، ودارت الحروب الداخلية بينهم[4].

واستغل النصارى الضعف الذي حل بالدولة الإسلامية، فهجموا على هذه الدويلات، فاستنجد ملوك الطوائف، وفي مقدمتهم المعتمد بن عباد(ت٤٨٧هـ)

---

(١) تنظر ترجمته في: إشارة التعيين ٢٦٦، والبلغة ١٧٣-١٧٤، و بغية الوعاة ٢٤٨/٢، و كشف الظنون ١٤٢٨، و معجم المؤلفين ١٠٧/٨، والأعلام ١٧٨/٥.

(٢) ينظر: إشارة التعيين ٢٦٦، والبلغة ١٧٣.

(٣) ينظر: معجم المؤلفين ١٠٧/٨، وكشف الظنون ١٤٢٨.

(٤) ينظر: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي ٣٠٩ ، و في تاريخ المغرب والأندلس ٢٧٥.

بيوسف بن تاشفين (ت٥٠٠ هـ) الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لدولة المرابطين، فاستجاب لهم، وحقق عددًا من الانتصارات على النصارى المسيحيين[١]. وكان لانتصار المرابطين في موقعة الزلاقة (٤٧٩هـ) أثره البالغ في إنقاذ الحكم الإسلامي في الأندلس من السقوط المحقق[٢].

وبعد وفاة يوسف بن تاشفين تولى من بعده ابنه علي (ت٥٣٧ هـ)، وفي عهده ظهر الموحدون كدعوة دينية إصلاحية يتزعمها محمد بن تومرت الملقب بالمهدي (ت٥٢٤هـ)، وبعد وفاته، تولى أمر الموحدين عبدالمؤمن بن علي (ت٥٥٨هـ)[٣]، وبعد وفاة علي بن يوسف بن تاشفين ازدادت قوة الموحدين، وعظم شأنهم، وتتابعت ثوراتهم ضد المرابطين، ولما ولي أمر المرابطين تاشفين بن علي بن يوسف (ت ٥٣٩ هـ) اشتبك مع الموحدين في عدة معارك، ثم تولى بعده ابنه إبراهيم (ت ٥٤١هـ)، وبموته زالت دولة المرابطين، وقامت على أنقاضها دولة الموحدين[٤]، هذا وقد بلغت دولة الموحدين ذروتها في عهد الخليفة يعقوب بن عبدالمؤمن الملقب بالمنصور (ت٥٩٥هـ)، وهو الذي هزم النصارى في معركة الأرك (٥٩١هـ)[٥]. وولى بعده ابنه محمد الناصر (ت٦٢٠هـ)، وفي عهده هزم الموحدون في موقعة العقاب (٦٠٩هـ)[٦].

ومنذ أوائل القرن السابع الهجري اجتاحت أسبانيا المسلمة موجة عاتية من الغزو النصراني، وسقطت مدن الأندلس العريقة، ولم يأتِ منتصف القرن السابع الهجري حتى كانت ولايات الأندلس الشرقية و الوسطى كلها قد سقطت في

---

(١) ينظر: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي ص ٣٠٩ وما بعدها.

(٢) ينظر: نفح الطيب ٣٥٤/٤ وما بعدها، ودول الطوائف ٣٢٠، وما بعدها.

(٣) ينظر: عصر المرابطين والموحدين ١٥٧/١ وما بعدها.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢٦٨/١ وما بعدها

(٥) ينظر: عصر المرابطين والموحدين ١٩٦/٢- ٢٢١

(٦) ينظر: نفح الطيب ٣٧٧/٤- ٣٨٣

أيدي النصارى، ولم يبق سوى ولايات صغيرة في الطرف الجنوبي من أسبانيا[١].

وعلى الرغم من سوء الأوضاع السياسية في بلاد الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف إلا أنه كان هناك اهتمامٌ كبيرٌ من الحكام بالنواحي الفكرية والأدبية وتنافسٌ واضح في تكريم العلماء وضمهم إليهم، فكانت قصورهم منتديات زاهرة يجتمع فيها العلماء والمفكرون، بل إن معظم الملوك والرؤساء من أكابر الأدباء، والشعراء، والعلماء[٢].

ومما يلفت النظر في عصر الطوائف انتشار المكتبات العامة والخاصة، وتنافس الحكام في اقتناء الكتب النفيسة والنادرة.[٣]

وقد حفل هذا العصر بجمهرة كبيرة من العلماء[٤] في مختلف المجالات، فكان منهم الشعراء، والكتاب، واللغويون، والفقهاء، والأطباء، والفلكيون، والفلاسفة، والمؤرخون، والمهندسون، وغيرهم.

وامتدت هذه الحركة الأدبية والفكرية إلى عصر المرابطين، إلا أن اهتمامهم بالأدب والشعر لم يبلغ مبلغه عند ملوك الطوائف، وفي عصرهم برز عدد كبير من العلماء في مختلف المجالات[٥].

وفي عهد الموحدين ازدهرت الحركة الأدبية والعلمية، وكان للنزعة العلمية التي غلبت على معظم الخلفاء الموحدين أثر كبير في رعايتهم للعلماء والمفكرين، كما كان للرحلات العلمية بين مدن الأندلس، وإلى خارجها أثر

----

(١) ينظر: نهاية الأندلس ٢٠- ٢١.

(٢) ينظر: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي٤٢٣

(٣) المرجع السابق ٤٣٦

(٤) المرجع السابق ٤٢٣ وما بعدها.

(٥) ينظر: التاريخ السياسي والحضاري للمغرب و الأندلس في عصر المرابطين ٣٨١ ومابعدها.

واضح في ازدهار الحياة الفكرية في الأندلس[١].

وفي هذا العصر لمعت أسماء كثير من العلماء في مختلف المجالات، ومن الجدير بالذكر أن معظم هؤلاء العلماء كانوا قد ظهروا في العصر المرابطي قبل قيام دولة الموحدين. فهناك[٢] الفقهاء، والمحدثون، والأصوليون، والمفسرون، والشعراء، والأدباء، والكتاب،واللغويون، والنحاة، والأطباء، والمؤرخون، والجغرافيون والرياضيون، والفلكيون، والفلاسفة،والمهندسون، وغيرهم.

والصفار عاش في أوائل القرن السابع الهجري، ولكن المصادر التي ترجمت له لم تذكر لنا شيئًا عن حياته العلمية وتنقلاته في طلب العلم، ولكنها ذكرت أنه صحب أبا علي الشلوبين، وتتلمذ على يديه، والشلوبين -كما تذكر كتب التراجم- نزل إشبيلية وأقام بها يقرىء العربية نحوًا من ستين عامًا[٣]، فمن المرجح أن الصفار نزل إشبيلية واختلط بعلمائها.

ومن المرجح أيضًا أن يكون الصفار قد رحل إلى مدن أخرى من مدن الأندلس، فقد صحب ابنَ عصفور، وابنُ عصفور - كما ذكر في كتب التراجم - تصدى للتدريس بعدة بلاد وجال الأندلس[٤]، والمتتبع شرح الصفار يلحظ بصورة واضحة مدى استفادته من أستاذه ابن عصفور، فلو لم يكن قد لازمه، وتنقل معه لم يكن ليستفد منه كل هذه الفائدة.

ومن تتبع شرح الصفار أيضًا يُلحظ مدى إلمامه بما خلفه السابقون من تراث علمي، فقد حوى شرحه كمًا هائلًا من آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم

----

(١) ينظر: عصر المرابطين والموحدين٢/٦٤٧

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢/٦٥٠_٧٢٦

(٣) ينظر: إنباه الرواه ٢/٣٣٢، وإشارة التعيين ٢٤١.

(٤) ينظر: إشارة التعيين ٢٣٦، وبغية الوعاة ٢/٢٠١.

النحوية، كما أنه ذكر في شرحه عددًا من الكتب التي اطلع عليها[1]، واهتم اهتمامًا كبيرًا بشروح كتاب سيبويه ، واطلع على نسخه.[2]



----

(١) ينظر: شرح الصفار٩٢أ، و١٠٤ب.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢١ ب ، ٣٤ ب، ١٦١ ب

المبحث الثاني: أساتذته وتلاميذه

أولاً: أساتذته:

ذكر الصفار في شرحه لكتاب سيبويه ثلاثة من أساتذته هم: أبو علي الشلوبين(١)، وأبوالحسن بن عصفور(٢)، وأبوالفتوح بن فاخر (٣).

ولم تذكر كتب التراجم من أساتذته سوى الشلوبين وابن عصفور(٤). وهذه ترجمة موجزة لكلٍ منهم.

١. أبو علي الشلوبين:

هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأشبيلي الأزدي، المعروف بالشلوبين، ولد بأشبيلية سنة ٥٦٢هـ، أخذ عن أبي بكر بن خلف بن صاف الأشبيلي، وابن ملكون، والسهيلي، وغيرهم، وأجاز له: أبو طاهر السلفي، وأبو بكر بن خير، وأبو القاسم بن حبيش، كان إمامًا في العربية تصدر لإقرائها نحو ستين سنة، وفي آخر عمره ترك الإقراء لكثرة الفتن واستيلاء النصارى على مدن الأندلس، صنف تعليقًا على كتاب سيبويه، وشرح الجزولية، والتوطئة، توفي سنة ٦٤٥هـ(٥).

٢. أبو الحسن بن عصفور:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي، ولد سنة ٥٩٧هـ، أخذ عن الأستاذ أبي الحسن الدَّبَّاج وأبي علي

(١) ينظر: شرح الصفار: ٤ب، ١٢١ب، ١٢٩أ.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٤ب، ١٤أ، ١١٢أ، ١٤٦أ، ١٩٥أ، ٢٠١ب،٢١٢أ.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٦٩أ.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٤٨.

(٥) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٣٣٢-٣٣٥، وإشارة التعيين ٢٤١، والبلغة ١٦٢- ١٦٣، وبغية الوعاة ٢/٢١٦-٢١٧.

الشلوبين، ولازمه مدة ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، كان حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، تصدر للتدريس مدة بعدة بلاد، وطاف بالأندلس، فأقرأ بأشبيلية وشريش ومالقة ولُورَقَة ومُرْسية، كان أصبر الناس على المطالعة، لايمل من ذلك. صنف: الممتع في التصريف، والمقرب، وشرح الجزولية، وثلاثة شروح على الجمل، والضرائر، وغيرها، توفي سنة ٦٦٩هـ[(١)].

٣. أبو الفتوح بن فاخر:

هو أبو الفتوح بن فاخر الفاسي الإشبيلي، من أهل فاس، وبها أخذ كتاب سيبويه عن ابن خروف تفقهًا، سكن أشبيلية، وأقرأ بها الأصول والفقه، وكان متصرفًا في ذلك نحويًا عارفًا. وتفقه به جماعة، ولم يكن عنده كثير رواية، توفي قبل سنة ٦٣٠هـ[(٢)].

ثانياً: تلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن تلاميذ الصفار، إلا أن محمد بن جابر الوادي آشي ذكر في برنامجه المعروف ببرنامج الوادي آشي[(٣)] أن أحمد بن هبة الله بن أحمد بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي شرف الدين أبو العباس وأبو الفضل المولود سنة ٦١٤هـ، والمتوفى سنة ٦٩٩هـ، قد أجازه القاسم بن الصفار، فعلى هذا يكون أحمد بن عساكر تلميذ الصفار[(٤)].



(١) تنظر ترجمته في: إشارة التعيين ٢٣٦-٢٣٧، و البلغة ١٦٠-١٦١، وبغية الوعاة ٢/٢٠١-٢٠٢.

(٢) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/٢٣٦، وهو فيه: أبو الفرج بن فاخر.

(٣) ص ١٠٧.

(٤) ينظر: شرح الصفار ص ٣٠ (ط)

المبحث الثالث: آثاره العلمية

لم تـذكر الكتـب الـتي ترجمـت للـصفار شـيئًا عـن مؤلفاتـه إلا شـرحه لكتاب سيبويه[١].

ولعلـه لم يؤلـف كتابًـا غـيره؛ إذ لـو كـان لـه مؤلفـات أخـرى لـذكرها المترجمون الذين اهتموا بذكر كتب العلماء عند الترجمة لهم.

بالإضـافة إلى ذلـك فـإن العلمـاء الـذين جـاءوا مـن بعـده، ونقلـوا عنـه، لم يذكروا إلا شرحه للكتـاب، ولم يتحـدثوا عنـه إلا باعتبـاره شـارحًا لـه، وسـيأتي الحديث عن ذلك مفصلاً.

وشرح الصفار لكتاب سيبويه لم يصل إلينـا كـاملاً، فلم يصل منه سوى السفر الأول، وهو يشرح الأبواب الواحد والخمسين الأولى من كتاب سيبويه، فيبدأ الشرح بباب "علم ما الكلم من العربية"[٢]، وينتهي بباب "ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي"[٣].

وبتتبع شرح الصفار نجد أنه كثيرًا ما يحيل إلى أبواب متأخرة من كتاب سيبويه قام بشرحها مما يؤكد أن هناك جزءًا مفقودًا من الشرح لم يصل إلينا، و من أمثلة تلك الإحالات:

❖ في بـاب "مـا يخبر فيـه عـن النكـرة بـالنكرة" ذكـر الـصفار الفـرق بـين قولهم : "ما كان أحدٌ مثلَك" ، و قولهم:"ما كان مثلُك أحدًا"، ثم قال: "وقد بينا هـذه المـسألة بيانًـا شـافيًا في بـاب الابتـداء"[٤]، وبـاب الابتـداء لم يـرد في الـشرح

---

(١) تنظر مصادر ترجمته ص١٤.

(٢) شرح الصفار ١ب، وهو في الكتاب ١٢/١.

(٣) في نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٥٣، وهو في الكتاب ٢٥٧/١.

(٤) شرح الصفار ٩٠أ.

الموجود[١].

❖ قال الصفار في باب "ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف ما": "وقد أتينا على ذلك بأكمل وجه وأحسنه في باب (إنَّ)"[٢]، وقال: ".... ولا يجوز تعليقه بالخبر لما بيناه في باب إنَّ"[٣]، وأبواب (إنَّ) لم يعالجها الصفار في هذا الشرح[٤].

❖ في باب "الإضمار في (ليس) و(كان) كالإضمار في (إنَّ)" قال الصفار: ".... وهذا النوع من البدل قد أتينا على بيانه في أبواب الاستثناء؛ لأنه يحل محل الأول"[٥]، وأبواب الاستثناء لم يشرحها في الشرح الموجود[٦].

❖ في باب "ما ينصب في الألف"، قال الصفار عن (إذا) الفجائية: "وقد بيناها في هذا الموضع بيانًا شافيًا في موضعين: أحدهما في باب "صوته صوت حمار"، وفي باب "عدة ما يكون عليه الكلم...."[٧] وهذان البابان ليسا في الشرح الذي بين أيدينا[٨].

وكذلك أورد بعض النحاة نصوصًا ذكرها الصفار في شرحه، وهي ليست موجودة في الشرح الموجود. من أمثلة ذلك:

----

(١) ينظر موضع هذا الباب في الكتاب ١٢٦/٢ وما بعدها.

(٢) شرح الصفار٩٢أ.

(٣) المصدر السابق ٩٣أ.

(٤) ينظر الكتاب ١١٩/٣ وما بعدها.

(٥) شرح الصفار١٠٥ب.

(٦) **ينظر موضع هذه الأبواب الكتاب ٣٠٩/٢ وما بعدها.**

(٧) شرح الصفار١٤٨ب.

(٨) باب "(صوته صوت حمار) هو الباب الذي سماه سيبويه: هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع"، ينظر الكتاب ٣٦٦/١-٣٦٧، وباب "عدة ما يكون عليه الكلم" في **الكتاب** ٢١٦/٤ وما بعدها.

❖ما ذكره أبو حيان في باب (المضمر) من الارتشاف، عند حديثه عن الفصل بين المبتدأ وخبره إذا كانا نكرتين، قال: ".... فقد أجازه أهل المدينة، ووافقهم أبو موسى الجزولي، وحكى ابن الباذش أن قومًا من الكوفيين أجازوا الفصل في النكرات كما تكون في المعارف، قالوا: ومنه قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[1]، فـ(أربى) في موضع نصب، وفي كتاب الصفار تلميذ الأستاذ أبي علي: "أجازوا الفصل بين الاسم الذي ولي (إلا) وبين خبره، وإن لم تكن معرفة، فقالوا: لا رجل هو منطلقٌ، وقال يونس: إن أبا عمر كان يرى بوقوعه بين نكرتين لحنًا"[2]

وقد ذكر سيبويه ذلك في " هذا باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلاً، ولكن تكُنَّ بمنزلة اسم مبتدأ" قال: "وذلك قولك: ما أظن أحدًا هو خير منك، وما أجعل رجلاً هو أكرم منك، وما أخال رجلاً هو أكرم منك، لم يجعلوه فصلاً، وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفًا ولا بدلاً لنكرة... وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا"[3]

وهذا الباب ليس في شرح الصفار الموجود.

❖قال ابن هشام في (المغني) في حديثه عن (أَمَّا) التي للتوكيد: "ويُفْصَل بين (أَمَّا) وبين الفاء بواحد من أمور ستة: أحدها المبتدأ...، والثاني: الخبر نحو: أَمَّا في الدار فزيد..، وزعم الصفار أن الفصل به قليل..."[4]

ورأي الصفار هذا لم يرد في الشرح الموجود.

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) سورة النحل: ٩٢.

(٢) الارتشاف ٩٥٦.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٥-٣٩٦.

(٤) المغني ٥٩.

مما سبق ذكره من الإحالات التي أحال بها الصفار إلى أبواب شرحها من كتاب سيبويه ليست موجودة في الشرح الذي وصل إلينا ، ومن النقول التي نقلها النحاة عنه يمكن القول:

• إن الصفار ليس له مؤلفات غير هذا الشرح، فكل من نقل عنه يتحدث عنه باعتباره شارحًا لكتاب سيبويه، ولو كان له كتاب آخر لذكر في الكتب التي ترجمت له، ولنقل عنه.

• إن شرح الصفار الذي بين أيدينا له جزء مفقود اطلع عليه النحاة، ونقلوا عنه، وهذا الجزء المفقود لا ندري أشرح فيه الصفار كل أبواب كتاب سيبويه أم لا؟ ولكن "باب عدة ما يكون عليه الكلم" الذي أحال إليه الصفار يقع في الجزء الرابع من الكتاب[1]، فيكون من المؤكد أن الصفار تناول في شرحه معظم أبواب كتاب سيبويه إن لم يكن تناولها كلها.



---

(١) ص ٢١٦.

المبحث الرابع: وفاته

لم تجزم كتب التراجم التي ترجمت للصفار ترجمة مقتضبة بسنة وفاته فقيل: إنه كان حيًا سنة ٦٣٠هـ[١]، وقيل: مات بعد الثلاثين وستمائة[٢].

والصفار -كما عرفنا- تتلمذ على ابن عصفور الذي ولد سنة ٥٩٧هـ، وتوفي سنة ٦٦٥هـ، ولو افترضنا أن الصفار ولد في السنة التي ولد فيها ابن عصفور أو قبلها بقليل، وتوفي حوالي سنة ٦٣٠هـ، أي قبل أستاذه بما يقرب من تسع وثلاثين سنة، فهذا يعني أنه لم يعمر طويلاً، ولكن تاريخ وفاة الصفار الذي ذكرته كتب التراجم - فيما يبدو - ليس دقيقًا؛ فالصفار أجاز تلميذه أحمد بن عساكر الذي ولد سنة ٦١٤هـ، وتوفي سنة ٦٩٩هـ، ولعل إجازته له لم تكن إلا بعد أن أجاد علوم العربية، ولن تكون هذه الإجادة في أوائل عمره بل بعد أن بلغ التلميذ العشرين فما فوق[٣].



---

(١) ينظر: إشارة التعيين ٢٦٦.

(٢) البلغة ١٧٤، وبغية الوعاة ٢/٢٥٦.

(٣) ينظر: شرح الصفار ص٣١ (ط)



دراسة الكتاب المخطوط

وفيه ستة مباحـــث: -

المبحث الأول : اسم الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف.

المبحث الثاني : منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الثالث : مصادر المؤلف في كتابه.

المبحث الرابع : الاستشهاد عند الصفار.

المبحث الخامس : مذهب المؤلف النحوي.

المبحث السادس : قيمة الكتاب العلمية.

* *   * ** *   * *

المبحث الأول: اسم الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلف

الكتاب الذي بين أيدينا هو "السفر الأول من شرح كتاب سيبويه"، وقد سبق الحديث عنه عند الحديث عن آثار الصفار العلمية(١).

وكتب التراجم التي تحدثت عن الصفار ذكرت أن له شرحًا على كتاب سيبويه، وأنه أحسن ما وضع عليه، وأنه يرد فيه كثيرًا على أستاذه أبي علي الشلوبين، وقد يسيء إليه، ويرد عليه أقبح رد(٢).

ونقل عن الصفار كثيرٌ ممن جاءوا بعده، ونسبوا هذا الشرح له.

وعلى الرغم من ثبوت نسبة هذا الكتاب للصفار إلا أن هناك من يذهب إلى أن ما في هذا الشرح من رد على الشلوبين، وما قيد فيه هو من كلام ابن عصفور(٣)، وذلك لتأثر الصفار الواضح بأستاذه ابن عصفور، ونقله الكثير عنه دون عزو.

والمتتبع لشرح الصفار يجد أبوابًا كاملة تكاد تكون نقلاً عنها في (شرح الجمل) لابن عصفور، وستأتي الإشارة إلى ذلك في قسم التحقيق. ولكن ذلك لا يطعن في نسبة هذا الشرح إلى الصفار، وذلك لأن النقل دون عزو إلى المصادر كان عادة كثير من العلماء في مختلف المجالات، ولم يطعن ذلك في نسبة كتاب إلى صاحبه.

ومن أمثلة هذا النقل ما يلاحظه القارئ في شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ) من نقل _ دون عزو _ لعبارات المرزوقي (ت٤٢١هـ) في شرحه لديوان الحماسة، قال الدكتور عبدالسلام هارون في موازنته بين الشرحين: " ومن عجب أن التبريزي ينقل عبارته هذه ذات الطابع الخاص، ولا

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) ينظر ص٢١.

(٢) تنظر مصادر ترجمته ص١٤.

(٣) ينظر: إشارة التعيين ٢٦٦، والبلغة ١٧٤.

يجهد قلمه في نسبة العبارة إليه إلا في القليل النادر، بل إنه في مقدمة كتابه لم يشر إلى إفادته منه، مع أن الموازن بين الشرحين يدهشه التقارب الشديد بين عبارات التفسير واتجاهاته، ثم لا يرتاب في أن التبريزي كان في جمهور شرحه عالة على المرزوقي"[1].

ومن الأمور[2] التي تجعلنا نؤكد نسبة هذا الكتاب للصفار بالإضافة إلى ما سبق:

١) ذِكْر الصفار لأستاذه ابن عصفور في مواضع كثيرة نقل فيها عنه، من ذلك:

▪ ما نقله عنه في باب "علم ما الكلم من العربية" عندما تحدث عن معنى قول سيبويه "أحداث الأسماء"[3] قال: ورأيت صاحبنا أبا الحسن بن عصفور -فسح الله في مدته- يقول: إن الإضافة فيه على معنى اللام، وذلك أنهم كانوا يقولون: رفعنا الفاعل والفاعل إنما هو الشخص، وهو لم يُرْفع، إنما رفع اللفظ، فكما يجعلون اللفظ فاعلاً فهذا الوجه يجعله صاحبنا لحدث، ويجعل الحدث له، وهذا يجري على الصناعة فهذا الوجه أحب إليّ مما تقدم وكلها حسن"[4].

▪ ما نقله عنه في "باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله"[5] عندما ذكر رأي سيبويه في قول عقيبة الأسدي:

معاوي إننا بشر فأسْجح ... فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا[6]

---

(١) ينظر: مقدمة شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٦

(٢) ينظر: شرح الصفار ٣٥- ٤٧

(٣) الكتاب ١٢/١، وفي شرح الصفار ٤ ب.

(٤) شرح الصفار ٤ ب.

(٥) الكتاب ٦٦/١، وفي شرح الصفار ١٠٢ ب.

(٦) الكتاب ٦٧/١، وفي شرح الصفار ١٠٣ ب.

من أنه من قبيل الإجراء على الموضع، ثم ذكر ما قاله النحويون من تخطئة سيبويه؛ لأن هذا البيت من قصيدة مخفوضة، ثم قال: وحدثني أبو الحسن بن عصفور، وهو الثقة أنه رأى في المستملي للأثري أن عقيبة كان هجا معاوية بالقصيدة المخفوضة التي فيها:

فهبنـــا أمـــة هلكـــت ....

فلما حضر بين يديه قال له: ألست القائل كذا؟، قال: والله ما قلت أيها الأمير هكذا، وإنما قلت:

أديروهـا بـني حـربٍ علـيكم   ولا ترمـوا بهـا الغـرضَ البعيـدا

معـاوي إننـا بـشرٌ فأسـجح   فلـسنا بالجبـال ولا الحديـدا

قال: فاستحسن عذره وعفا عنه، فعلى هذا لم يغلط سيبويه ~ وتكون له فيه الحجة، فهذا عطف على مجرور بحرف جر زائد[1].

إلى غير ذلك من المواضع التي نقل فيها عن ابن عصفور[2].

٢) مخالفة الصفار لابن عصفور في بعض آرائه، من ذلك:

■ ما ذكره في باب: "ما يجري مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه" من خلاف في زمن (أفعل) التعجب أهو ماضٍ أم حال؟ فمن النحاة مَنْ ذهب إلى أنه ماضٍ، ومنهم من جعله حالاً، واختار الصفار الرأي الثاني، ثم قال: "وهذا القول الأخير أحب إليّ؛ لأن المعنى عليه، وإنما فر من فر إلى الأول ليبقي الصيغة على مقتضاها، وغير منكر إتيان الماضي في موضع غيره"[3]، ثم قال: " واختار صاحبنا أبو الحسن القول الأول؛ لأن فيه إبقاء للصيغة على بابها"[4].

---

(١) شرح الصفار ١٠٤ أ.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١١٢ أ، ١٤٠ أ، ١٩٥ أ.

(٣) شرح الصفار ١١٢ أ.

(٤) المصدر السابق.

■ ما ذكره في باب (كان) وأخواتها، من خلاف في جواز تقديم خبر (ليس) عليها قال: "... والقسم الذي فيه الخلاف (ليس)، فمَن مذهبه أنها فعل أجاز، واستدل بقوله ﷻ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1]، فتقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، ومَنْ مذهبه أنها حرف منع ذلك"، ثم قال: "ألا ترى أن (إِنَّ) وأخواتها لا يجوز فيهن تقديم الخبر بإجماع، و(ليس) إذا كانت حرفاً لا فرق بينهما وبين (إِنَّ) وأخواتها، فإجازة التقديم تَخَلُّف"[2] ومن المعروف أن ابن عصفور من الذين أجازوا تقديم خبر ليس عليها[3].

٣) ما ذكر في كتب التراجم من أن أبا حيان الأندلسي ألف كتاب "الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار"[4].

٤) نقلُ كثير من العلماء من شرح الصفار على كتاب سيبويه وإشارتُهم إلى ذلك:

سبق أن ذكرنا عند الحديث عن آثار الصفار العلمية أن من العلماء من نقل عنه، كأبي حيان في (ارتشاف الضرب). وابن هشام في (المغني)[5].

وممن نقل عنه أيضاً الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)

قال في حديثه عن شروط إعمال (ما) عمل (ليس): "وثانيهما: ألا يبدل من الخبر بدل مصحوب بـ (إلا) نحو: ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به"، ثم قال: "وفي الكتاب للصفار: جواز نصب الخبر ورفع ما بعد (إلا) على البدل من الموضع، وهو وهم"[6].

---

(١) سورة هود ٨.

(٢) شرح الصفار ٧٦ب.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٣٨٩/١، وينظر أيضًا حاشية (٢) ص ١٥٣ من هذا البحث.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢، وكشف الظنون ٨٦، ١٤٢٨.

(٥) ينظر ص٢١.

(٦) الجنى الداني ٣٢٩.

وكـذلك نقـل عنـه ابـن عقيـل (ت٧٦٩هـ) في بـاب الفاعـل، قـال: "ومـذهب طائفـة مـن العـرب -وهـم بنـو الحـارث بـن كعـب كمـا نقـل الـصفار في شـرح الكتاب- أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع"(١).

كمـا نقـل عنـه الـسيوطي (ت٩١١هـ)، قـال في حديثـه عـن (ريـث): "ريـث: مصدر راث يريث إذا أبطأ، فإذا استعمل في معنى الزمان جاز أيضاً أن يضاف إلى الفعل، فتقول: "أتيتك ريث قام زيد"، أي قدر بطء قيام زيد، فلما خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان، هذا كلام أبي الفضل الصفار في شرح كتاب سيبويه، ونقله أبو حيان، وذكر ابن مالك نحوه"(٢)

وممن نقل عنه أيضاً البغدادي (ت١٠٩٣هـ) قال: "وفي شرح الصفار لسيبويه: "وأما (إيه) فمعناه حدِّث أو زِد، لكن هو لازم، ولا يقال إيه كذا"(٣)

وغير ذلك من نقول العلماء عن الصفار مما يضيق المقام عن حصرها.



---

(١) شرح ابن عقيل ٣٩٠/١.

(٢) الهمع ٢١٣/١.

(٣) الخزانة ٢١٠/٦.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه

أ. طريقته في الشرح:

من تتبع شرح الصفار لمعرفة طريقته في الشرح يمكن ملاحظة الأمور الآتية:

١) أورد الصفار تراجم أبواب الكتاب كما هي عند سيبويه، فلم يغير في ألفاظها، وإذا كان عنوان الباب طويلًا ذكر أوله ثم قال " الترجمة"[(١)] إشارة إلى باقي ألفاظ سيبويه في ترجمة ذلك الباب. وفي بعض الأحيان يذكر ترجمة الباب ثم يذكر المصطلح الذى يقابلها عند النحاة. من ذلك ما عقب به على قول سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه "[(٢)] قال: قلت هذا الباب هو المعبر عنه بباب التعجب "[(٣)]، ومن ذلك تعقيبه على قول سيبويه " هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به الأخر، وما كان نحو ذلك "[(٤)] قال: "قلت هذا الباب هو الذى يسميه النحويون باب الإعمال "[(٥)]

٢) يحرص الصفار على تتبع كلام سيبويه بالشرح والتفصيل مراعيًا الدقة في النقل ، وقد يطيل في شرح معنى كلمة أو عبارة إذا رأى أن المقام يستدعي ذلك، كما فعل في شرح قول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[(٦)]

وقد يتصرف الصفار في بعض عبارات سيبويه، وقد يورد عبارات لا تتفق

---

(١) ينظر شرح الصفار ٧ب، ١٣٢ أ.

(٢) الكتاب ١٧٢، وفى شرح الصفار ١٠٧ ب.

(٣) شرح الصفار ١٠٧ ب.

(٤) الكتاب ١٧٣، وفى شرح الصفار ١١٤ ب.

(٥) شرح الصفار ١١٤ب.

(٦) المصدر السابق١ب. **وينظر: شرح الصفار٤٨ (ط)**

مع النص الوارد في كتاب سيبويه المحقق[١] ،لكن نلاحظ أن محقق الكتاب يشير في الحاشية إلى ورود هذه العبارات في بعض النسخ، وهذا ما أشار إليه الصفار في شرحه في أكثر من موضع، حيث نجده يشير إلى اختلاف نسخ الكتاب بمثل قوله: "قد ثبت في بعض النسخ كذا"[٢].

وفى بعض الأحيان لا يورد الصفار نص سيبويه بكامله، بل يذكر أوله ثم يختمه بأخر كلمة منه[٣]، أو يأتي بأول الكلام ثم يقول: " وكذا "[٤] أو يذكر أول الفصل ثم يقول: " الفصل "[٥] إشارة إلى بقية الفصل.

وإن وجد الصفار كلام سيبويه واضحًا لا يحتاج إلى شرح عقب عليه بمثل قوله: " وكلامه في هذا الفصل بين جدًا"[٦].

٣) حاول الصفار أن يحصر ما يتعلق بأبواب الكتاب من أحكام سواء أذكرها سيبويه أم لم يذكرها، وهذا ما جعله يحرص على أن يقدم للأبواب بمقدمات يجمع فيها أحكام الباب مفصلة، ويذكر ما يتعلق بها من اختلافات بين النحاة ويناقشها،ثم يعرض رأي سيبويه أو رأيه الذى يرتضيه مؤيدًا بالقياس أو السماع.

ففي باب ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)[٧] بدأ الصفار الباب بمقدمة تحدث فيها عن

----

(١) أي الذي حققه د. عبدالسلام هارون، ينظر : شرح الصفار٤٩

(٢) ينظر مثلاً: شرح الصفار ١٦ ب، ٢١ ب، ٣٤ ب .

(٣) ينظر: المصدر السابق ٩أ.

(٤) المصدر السابق ٨أ، ١٢ ب.

(٥) المصدر السابق ٢٢أ.

(٦) المصدر السابق ٢١أ،٥٩ب،٦٦ب.

(٧) المصدر السابق ٩٢ أ.

علة إعمال (ما)، ولغة الحجازيين وتميم فيها، وشروط إعمالها، واختلاف النحاة في هذه الشروط.

وفي باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعله الآخر، وما كان نحو ذلك[١]، بدأ بمقدمة ذكر فيها المقصود بهذا الباب موضحًا ذلك بالشواهد، ثم ذكر مذهب البصريين والكوفيين في أي العاملين أولى بالعمل، ثم رد مذهب الكوفيين مناقشًا حججهم مؤيدًا مذهب البصريين.

وأحيانًا يؤخر الصفار المقدمة إلى داخل الباب عندما يجد أن الموضع يحتاج إلى تقديم، كما فعل في "باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما جرى في غيره مجرى الفعل[٢] فقد بدأ الباب بتفسير ألفاظ سيبويه، ثم ذكر قول سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعِل"، ثم قال: قلت: هنا ذكر سيبويه ~ الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، فينبغي أن نستوفي الكلام، عليها، وهي خمسة فعول وفعّال وفَعِل وفَعِيل[٣]، ثم ذكر ما لم يعمله البصريون منها، ومذهب الكوفيين فيها مستشهدًا بعدة شواهد، ثم عاد إلى تفسير ألفاظ سيبويه.

وقد تطول تلك المقدمات نظرًا لما تتطلبه أحكام الباب من توضيح، كما في باب (مايحتمل الشعر)[٤] حيث بدأ الصفار بذكر غرض سيبويه من الباب، ثم وضح طريقته التى سيسير عليها في حديثه عن الضرائر، ثم ذكر أنواع الضرائر، موضحًا أحكام كل ضرورة، مؤيدًا ذلك بالشواهد.

٤) إذا عرض لقضية سبق له أن ذكرها أحال إلى موضع الحديث عنها

---

(١) شرح الصفار ١١٥ أ.

(٢) المصدر السابق ١٤٩ ب.

(٣) المصدر السابق ١٤٩ب.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣٥ب.

كقوله في باب التعجب: " ألا ترى أن (فَعُلَ) مما عينه ياء لم يوجد نحو (قَيُمَ)، ولا وجد أيضًا مثل (غَزُي) للعلة التى أحكمناها في التصريف[(1)]، وكذلك قوله عندما ذكر قول سيبويه: " ولـ (إذا) موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه......."[(٢)]، قال: قلت: هى التى للمفاجأة، وقد بيناها في هذا الموقع بيانًا شافيًا في موضعين، أحدهما في (باب صوته صوت حمار)، وفى (باب عدة ما يكون عليه الكلم)[(٣)].

5) لاشك أن أسلوب الحوار يعد طريقة تربوية لها أثرها في إثارة انتباه الدارسين وتشويقهم لمعرفة ما سيلقى عليهم.

وقد اتخذ الصفار من هذه الطريقة سبيلًا لتوضيح كلام سيبويه للدارسين، وإثبات ما يريد إثباته من أحكام نحوية، كما جعله طريقة للرد على مخالفي سيبويه. من ذلك ما قاله في باب " ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعل"، حيث اختار سيبويه النصب في نحو "رأيت زيدًا وعمرًا كلمته"[(٤)]، قال: " إن قلت: لِمَ قال سيبويه: إنما اختير النصب ؟ وهلاَّ قال: إنما اختير إعمال الفعل؛ لأنه لا يلزم الاسم النصب، ألا ترى أنه إن كان مرفوع الضمير أو السببي اختاروا الرفع، فكان يكون قوله: "إنما اختير إعمال الفعل "أشمل، قلت: لم يرد النصب لذاته، بل لكونه لايكون أبدًا إلا على فعل فلما كان لازمًا للفعل، كان مرادفًا لقوله:" إعمال الفعل" [(5)].

وفى باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك أنشد سيبويه قول امرئ القيس:

- - - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) شرح الصفار ١١٤أ.

(٢) الكتاب ١/١٠٧.

(٣) شرح الصفار ١٤٨ب.

(٤) الكتاب ١/٨٨.

(٥) شرح الصفار ١٣١أ.

فلـو أنَّ مـا أسـعى لأدنـى معيـشةٍ   كفـاني ولم أطلـبْ قليـلٌ مـن المـالِ

ولم يجعله من باب الإعمال[(١)] ، وعلل الصفار ذلك قائلًا: لأن حقيقة الإعمال أن يتقدم عاملان طالب كل واحد منهما المعمول، و"لم أطلب" لايتسلط هنا على القليل، ألا ترى أنه لايصح: لو أن سعيي لأدنى معيشة ولم أطلب قليلًا من المال؛ لأنه إذا لم يسعَ لأدنى معيشة فإنما يطلب الكثير، فكان حقه أن يقول: لطلبت القليل، فهو غير متسلط عليه، فلهذا قلنا: إنه ليس من الإعمال، والعامل إنما هو "كفاني". فإن قلت: لأي شيء جعلت " ولم أطلب " جوابًا لـ"لو"، وعطفت على " كفاني" حتى لزم هذا ، هلا جعلت الجملة من قوله: "ولم أطلب " معطوفة على قوله: فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني، وكأنه قال: وأنا لم أطلب قليلًا ، فيتصور توجيهه عليه، فيكون من باب الإعمال[(٢)] ،ثم قال: قلت: بهذا كان يجعلها الأستاذ أبو على من الإعمال، وهو مخطئ؛ لأن الإعمال ليس هذا"[(٣)].

ب. عرض آراء النحاة وأقوالهم واستشهاده للآراء التي يعرضها:

اهتم الصفار اهتمامًا كبيرًا بعرض آراء النحاة في كثير من المسائل النحوية التي أوردها في شرحه، أو في تفسير كلام سيبويه، فمن ذلك عرضه لآراء النحاة في معنى قول سيبويه: " هذا باب علم ما الكلم من العربية "[(٤)] فذكر رأى السيرافي، والفارسي، وابن جني، ويونس، وابن الطراوة[(٥)].

ومنه عرضه مذاهب النحاة في باب التنازع إن أعمل الفعل الثاني واحتاج

---

(١) الكتاب ٧٩/١.

(٢) شرح الصفار١٢١ا -١٢١ب.

(٣) المصدر السابق١٢١ب.

(٤) الكتاب١٢/١.

(٥) شرح الصفار١ب-٢ب.

الفعل الأول إلى مرفوع، فذكر مذهب سيبويه، والكسائي والفراء[١]، وكذلك عرضه آراء النحاة في جواز الحمل على الجملة الصغرى في نحو: "زيدٌ لقيته وعمرًا كلمته"، فذكر رأى السيرافى، وابن خروف، والفارسي[٢].

وأحيانًا لا ينسب الصفار الرأى إلى صاحبه، بل يكتفى بقوله: "ومنهم"[٣]، أو "من النحويين"[٤] أو "من الناس"[٥].

وهو في عرضه لآراء النحاة لايكتفى بذكرها بل يفاضل بينها، ويختار غالبًا ما يوافق رأى سيبويه، ويرد مالا يرتضيه من آراء مدعمًا ذلك بالقياس والسماع.

من ذلك رده رأى الأخفش في كون (لات) هى (لا)النافية دخلت عليها تاء التأنيث، قال: "وهذا المذهب يظهر في بادئ الرأي، ولكن خطأه يتبين"[٦] ثم قال: "وأما مذهب الأخفش فيدل على فساده أن هذه التاء لو كانت للتأنيث لانبغى أن تدخل على كل ما كانت تدخل عليه، وهم لا يدخلونها إلا على الحين، فدل على أن التاء ليست للتأنيث"[٧]، ثم قال: "فثبت أن (لات)كلمة بمنزلة (ليس) تعمل عملها، وصح ما ذهب إليه سيبويه ~ "[٨].

وكذلك رده تأويلات النحاة نصب (مثلهم)في قول الفرزدق:

----

(١) شرح الصفار ١١٦ب.

(٢) المصدر السابق١٣٢ب.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٠٨أ، ١٠٩ب، ١١٢أ، ، ١١٢ب، ١١٣أ، ١١٣ب، ١١٦أ، ١١٦ ب.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٩٥أ، ١٠٣أ، ١١٣أ.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ١٠١ب، ١٠٤أ، ١٠٥ب، ١١٩أ، ١٢٤أ.

(٦) المصدر السابق ٩٣ب.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

فأَصْـبحوا قَـدْ أعـادَ اللّهُ نعمـتَهم إذْ هُمْ قريشُ وإذ مـا مـثلَهم بشر[(١)]

فالمبرد يجعلها حالًا، ورد الصفار مذهبه قائلًا: " وهذا القول فاسد؛ لأنه لا يجوز إعمال المعاني مضمرة على حال"[(٢)].

والكوفيون يجعلون (مثلهم) ظرفًا، قال الصفار ردًا على مذهبهم: " وهذا المذهب فاسد؛ لأن ما ليس بزمان ولا مكان لا يجعل ظرفًا بقياس"[(٣)].

ومن النحويين من جعل (مثلهم) صفة للظرف على حذف، فقال الصفار: "وهذا القول عندنا فاسد؛ لأن فيه حذفًا كثيرًا مع أنه لا دليل على الحذف "[(٤)]

ومن النحويين من زعم أن الفرزدق استعمل اللغة الحجازية فقاس نصب الخبر مقدمًا على نصبه مؤخرًا، فقال الصفار: " وهذا ليس بشيء، فإنه إن قاس في لغة غيره فربما يقيس في لغته فلا يقبل منه شيء "[(٥)]، ثم أورد الصفار رأى الأعلم، وهو أن الذي حمله على النصب أنه لو رفع لكان الكلام محتملًا للمدح والذم، وإذا نصب كان نصًا في المدح ثم رده بقوله: " وهذا ليس بشيء فإن المحتمل للمدح والذم، وهو رفع الخبر له ما ينص عليه، ويقطع بأنه مدح، وهو ما قبله وما بعده، فلم يضطر قط إلى النصب فهذا توجيه فاسد "[(٦)]، ثم ذكر توجيهًا آخر، وهو أن "مثلهم" مبني لإضافته إلى مبني، ثم قال: "فهذا أحسن ما يتخرج عليه هذا البيت "[(٧)]

----

(١) سيأتى تخريج هذا البيت ص١٢٨.

(٢) شرح الصفار ٩٥أ.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ٩٥ أ، ٩٥ ب.

(٦) المصدر السابق٩٥ أ.

(٧) المصدر السابق.

ومن عرضه لأراء النحاة والمفاضلة بينها رده رأى الأخفش في كون (ما) التعجبية موصولة، فقد أورد حجج الأخفش، ثم تعقبها رادًا لها، ثم صحح رأي سيبويه في كونها نكرة غير موصوفة(١).

ومواضع إيراده لآراء النحاة والمفاضلة بينها أكثر من أن تحصى(٢).

والصفار في ترجيحه يستخدم بعض العبارات التى ترددت كثيرًا في شرحه من ذلك قوله: " فهذا الوجه أحب إليَّ ممَّا تقدَّم وكلها حسن "، وقوله " وهذا المذهب الأخير أسدُّ المذاهب "(٣) وقوله: " وهذا القول الأخير أحب إلي "(٤)، وقوله: " وهذا مذهب حسن "(٥)

ومن عباراته في رد ما لا يرتضيه من آراء قوله: "وهذا الذي قال تخلف"(٦)، وقوله: "وهذا خطأ "(٧)، وقوله: "وهذا ليس بشيء"(٨)، وقوله: "وهذا الذى قال لم يثبت"(٩)، ومنها أيضًا: "فهذا القول فاسد"(١٠)، و"وهذا الذي قال ليس بشيء"(١١)، وقوله: "وأما قوله كذا فكذب"(١٢).

ومن عبارات الصفار في ترجيح رأى سيبويه قوله: " سيبويه ~ أسعد

---

(١) ينظر: شرح الصفار١١٠ب ، ١١١ أ.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١١٢أ، ، ١١٢ب، ١١٣أ، ١١٣ب، ١١٦أ، ١١٦ب، ١٢٨ب، ١٢٩أ، ١٥٩أ.

(٣) المصدر السابق١١٦ب.

(٤) المصدر السابق١١٢أ.

(٥) المصدر السابق١٨٦ب.

(٦) المصدر السبق٩٠ ب.

(٧) المصدر السابق١١٠ب.

(٨) المصدر السابق ١١٩أ.

(٩) المصدر السابق ١٢٤ب.

(١٠) المصدر السابق١٣٢ب.

(١١) المصدر السابق ١٣٩ أ، ١٥١أ.

(١٢) المصدر السابق ١٤١ ب.

بالصواب"(١)، وقوله: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه"(٢) وقوله: " فصح مذهب سيبويه"(٣)، وقوله: "فكلام سيبويه صحيح"(٤)،و قوله "ومذهب سيبويه أسدُّ"(٥).

وعلى الرغم من متابعة الصفار لسيبويه في آرائه، ورده على معارضيه والانتصار له إلا أنه يخالفه أحيانًا، من ذلك ما قاله عندما أورد قول سيبويه: " ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما -أي بعد إذا وحيث- إذا كان بعده الفعل "(٦) قال: " فقوله يقبح مُغْنٍ عن جواب (إنْ)، وكأنه يقول: وإن ابتدأت الاسم بعدهما يقبح إذا كان بعده الفعل فظاهره أن الاسم إذا لم يكن بعده فعل لم يقبح، وهذا لا يجوز أصلًا، إنما الابتداء هنا كون الاسم قد جعلته يلي (إن)، وبدأت به، فيقبح إن كان بعدها الفعل أن يليها الاسم، وأما إن لم يكن بعدها فعل، فيكون ابتداء الأسماء بعدها حسنًا على أن يضمر الفعل، ثم قال -أى سيبويه- : "ولو قلت اجلس حيث زيدٌ جلس، وإذا زيدٌ يجلس، كان أقبح من إذا يجلس زيدٌ،وإذا جلس زيدٌ،وحيث يجلس(٧) أى كان يقبح لأنك أوليتها الاسم لفظًا، وقد كان يمكنك أن تليها الفعل ملفوظًا به، وقوله: أقبح من حيث جلس، وإذا جلس، ظاهره أن هذا قبيح، وهو في نهاية الحسن، لكن أفعل هنا لغير التفضيل"(٨).

---

(١) شرح الصفار ٩٩ب، ١٢٢أ.

(٢) المصدر السابق ٩١ أ، ١١١ أ، ١٢٩ أ.

(٣) المصدر السابق ٦ أ.

(٤) المصدر السابق١٦ أ.

(٥) المصدر السابق ١٢٧ ب.

(٦) الكتاب ١٠٧/١، وشرح الصفار ١٤٨ أ.

(٧) الكتاب ١٠٧/١، باختلاف يسير في الأمثلة، وشرح الصفار ١٤٨ أ.

(٨) شرح الصفار ١٤٨ أ-١٤٨ب.

ج – موقفه من العلة:

اهتم الصفار في شرحه على كتاب سيبويه بالتعليل للأحكام النحوية، فهو لا يكتفي بذكر القضايا النحوية بل يعلل لها.

والمتتبع شرح الصفار يلحظ أن أكثر علله علل تعليمية، وهي علل بسيطة تهدف إلى تبسيط الأحكام النحوية، وتقريبها إلى ذهن المتعلم، وهو في تعليلاته بعيدٌ عن التعقيد والاضطراب إلا أنه قد أتى ببعض العلل الجدلية النظرية، ولا غرابة في ذلك فقد تأثر النحاة في عصره بطريقة الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة.

إلا أن هذا النوع من العلل - عنده - قليل جدًا بالنظر إلى العلل التعليمية التي سادت شرحه.

ومن أمثلة اهتمامه بالعلة:

تعليله تسمية الأفعال المضارعة بهذا الاسم، قال: " إنما سموها مضارعة؛ لأنها أشبهت الأسماء، جعلت كأنها رضعت معها ضرعًا واحدًا، فهي من لفظ الضرع "(١).

ومن ذلك أيضًا تعليله حذف آخر الفعل المعتل الآخر في حالة الجزم، قال: " لكن لا ينبغي أن يحذف كذلك رأسًا، بل لا بد من تعليل صناعي يُسوِّغ الحذف، وذلك أن هذه الحروف من الحركات؛ لأنها تنشأ عن الحركات، ومع ذلك فهي معاقبة للحركات لا تجتمع معها، فلما صارت معاقبة للحركة حذفت، كما حذفت الحركة، فإن قلت: ليست معاقبة إلا للضمة خاصة، وهي لا تعاقب الفتحة، وإنما تعاقب الحركاتِ كلها الألفُ، قلت: هي وإن كانت تعاقب الضمة خاصة، فالجازم لا يدخل إلا على المرفوع، لا على غيره، فيجد الحرف قد عاقب الحركة فيحذفه "(٢).

----

(١) شرح الصفار ١٠ ب.

(٢) المصدر السابق ٢٩ أ.

والصفار يستخدم التعليل في توضيح آراء النحاة، من ذلك ما ذكره عندما شرح قول سيبويه: " وتقول: ما أبو زينب ذاهبًا ولا مقيمة أمُّها "[(١)] قال: " منع سيبويه النصب في هذه المسألة من الوجهين " ولا وجه - لعَمْرُك - للنصب؛ لأنه أن نصب على أن يَعْطِفَ المنصوبَ على المنصوب، والمرفوع على المرفوع لم يَجُزْ؛ لأنه لا تعمل (ما) في الخبر مقدمًا، ولا يجوز أن تعطف على المنصوب، وترفع به ما بعده، لأنه ليس له سببي يربطه بالمبتدأ، كذلك قال سيبويه ~ ، ألا ترى أنه لو قال " ما أبو زينب مقيمة أمها " لم يكن للمبتدأ ما يرجع إليه، فعدل إلى الرفع لهذا العلة "[(٢)].

ومن ذلك ما ذكره في باب التعجب عندما عرض لتعريف التعجب، قال: " وقولنا: "في وصف الفاعل " تحرُّزٌ من وصف المفعول، فلا يجوز التعجب من فعل المفعول، فلا تقول: " ما أضرب زيدًا، تريد التعجب من الضرب الذي وقع به، واختلف في السبب المانع لذلك، فمنهم من قال: إنه لم يجز التعجب من ذلك لئلا يلتبس منه إذا عدم اللبس..... ثم قال: " ومنهم من ذهب إلى أنه إنما لم يجز التعجب من فعل المفعول؛ لأنه ليس للمفعول فيما أُوقِع من الفعل به كَسْبٌ، فأشبه بذلك الخلق والألوان إذ ليس شيء من ذلك من كسب المتعجب منه "[(٣)].

ومن ذلك أيضًا قوله: " وأما أهل الكوفة فأجازوا التعجب في السواد والبياض؛ لأنهما أصلا الألوان، والأصول يُتَصَرَّف فيها "[(٤)].

والصفار يرد ما لا يرتضيه من آراء النحاة، ويعلل رده لها، من ذلك: رده آراء النحاة في الناصب لـ(مثلهم) في قول الفرزدق:

----

(١) الكتاب ٦٣/١.

(٢) شرح الصفار ٩٨ ب.

(٣) المصدر السابق ١٠٨ أ.

(٤) المصدر السابق ١٠٨ ب.

فأَصْـبَحوا قَـدْ أَعـادَ اللّهُ نِعْمـتَهم إِذْ هُـم قـريشُ وإذ مـا مِـثْلَهم بَـشَرُ[(١)]

فقد رد رأي المبرد الذي ذهب إلى أنها حال قائلاً: وهذا القول فاسد؛ لأنه لا يجوز إعمال المعاني مضمرة على حال "[(٢)].

ورد رأي الكوفيين الذين جعلوه ظرفًا بقوله: " وهذا المذهب فاسد، لأن ما ليس بزمان ولا مكان لا يجعل ظرفًا بقياس"[(٣)].

ورد أيضًا رأي من جعلها صفة للظرف على حذف، قال: " وهذا القول عندنا فاسد؛ لأن فيه حذفًا كثيرًا، مع أنه لا دليل على الحذف "[(٤)].

وكذلك علل الصفار رده قول الأخفش في (ما) التعجبية: " جعلها نكرة يؤدي إلى الابتداء بالنكرة من غير شرط " بقوله: " لأن النكرة إذا دخلها معنى التعجب جاز الابتداء بها في قولهم: " عجبت لزيد " باتفاق، فكذلك يكون هذا"[(٥)].

وهناك مواضع كثيرة يعلل فيها الصفار ما يذكره من قضايا نحوية[(٦)].

---

(١) سيأتي تخريجه ص١٢٨.

(٢) شرح الصفار ٩٥ أ.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ١١١ أ.

(٦) ينظر: شرح الصفار ١٥ أ، ١٥ ب، ٢٤ أ، ٢٤ ب، ٦٧ أ، ١٠٣ أ.

د - موقفــه من السمــاع:

اهتم الصفار بالسماع كثيرًا ، فهو يستخدمه في توضيح الأحكام النحوية ، كما يرد به على مالا يرتضيه من المذاهب.

من ذلك ما ذكره عند حديثه عن حكم تقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها ، قال: " وأما تقديم الخبر فقد اتفقت العرب على إعمال (إِنَّ) ، فهي أقوى في العمل من (ما) ، ومع ذلك لا يجوز تقديم خبرها ، فالأحرى ألا يتقدم هنا.فإن كان ظرفًا أو مجرورًا فقد اتفقنا أنه يجوز تقديمه في (إِنَّ).واختلفنا هنا ، فأما الأخفش فلم يجز ذلك مع (ما) ، ومنع أن يكون " ما كعمرو زيدٌ" على اللغة الحجازية "(١).

ثم ذكر حجة الأخفش وهي كون (ما) أضعف من (إن) فينبغي ألا يجوز فيها ما يجوز في (إن) ، ثم قال: " ولعمرك ما مذهبه إلا قابل له القياس ، ولولا أن السماع ير د عليه ، وذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾(٢) ، فقوله: (من أحد) اسم ما ، و" حاجزين الخبر ، وهو منصوب على اللغة الحجازية والنجدية "(٣).

ومن ذلك أيضًا ما ذكره عند حديثه عن (لات) حيث عرض آراء النحاة فيها ، ورد رأي الأخفش الذي ذهب إلى أن (لات) هي (لا) النافية العاملة عمل (إِنَّ) والتاء تاء التأنيث ، وكذلك رد رأي مَنْ يجعل التاء من الحين في "لات حين" ، ثم قال: " ومما يشدُّ ذلك ويؤيده قول الشاعر:

لاتَ هَنَّا ذِكرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ ... جاء منها بطائِفِ الأهوالِ(٤)

---

(١) شرح الصفار ٩٢ ب.

(٢) سورة الحاقة: ٤٧.

(٣) شرح الصفار ٩٢ ب.

(٤) سيأتي تخريجه ص١٣٢.

فهو قد أضاف (هنا) لـ(ذكرى)، و(ذكرى) لـ (جبيرة)، وهو علَم، فلو كانت (لا) الداخلة على الاسم التي تعمل على (إنَّ) لما ساغ لها الدخول على المعرفة؛ لأن (لا) إنما تدخل على نكرة، وهي مختصة...."[١]

وعندما عرض لحكم التقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها ذكر رأي سيبويه في أن نصب " مثلهم " في قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

لا يكاد يُعْرَف، كما أن ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٢] ـ برفع حين ـ وقولهم: "مِلحَفةٌ جَدِيدة" قليل لا يكاد يُعْرَف، ثم قال: وهذا الباب بهذه المنزلة؛ لأنه استعمل فيه كثيرًا فصيحًا اللفظ الخارج عن القياس، ألا ترى أن أقيس اللغتين التميمية، والمستعملة الكثرى هي الحجازية التي خرجت عن القياس، كما أن القياس ملحفة جديدة، لكن قلَّ بالنظر إلى ملحفة جديد، فهذا وجه حسن"[٣].

ومن أمثلة اهتمامه بالسماع أيضًا قوله في باب الإعمال: " وأيضًا فإن أكثر السماع على إعمال الثاني، وبه نزل القرآن، قال تعالى ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾[٤].

فـ" قطرًا " منصوب بـ"أفرغ "، ولو كان منصوباً بـ"أتوني" لكان "أتوني أفرغه عليه قطرًا"، وقال ﷻ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[٥]، ولو أعمل الأول لقال: اقرؤه"[٦].

هذا والمواضع التي اعتد فيها الصفار بالسماع كثيرة في شرحه.[٧]

---

(١) شرح الصفار ٩٣ ب، ٩٤ أ.

(٢) سورة ص: ٣.

(٣) شرح الصفار ٩٥ ب، ٩٦ أ.

(٤) سورة الكهف: ٩٦.

(٥) سورة الحاقة: ١٩.

(٦) شرح الصفار ١١٥ ب.

(٧) ينظر المصدر السابق: ٧ أ، ٤١ أ، ١١٩ ب، ١٢٢ ب.

هـ. موقفه من القياس:

يأخذ الصفار بالقياس أحيانًا في إثبات الأحكام النحوية، أو الرد على آراء النحاة، وهو في أخذه بالقياس إما يأتي به منفردًا أو يقرنه بالسماع.

فمن الأول ما قاله عند رده رأي الأخفش في جواز العطف على عاملين حيث ذكر استشهاد الأخفش لذلك وقوله: " والسماع ورد به ولا طريق يمنعه قياسًا، فلنجزه"(١)، ثم قال الصفار: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن القياس يمنعه، وذلك أن العرب لم تُنِب قط شيئًا واحدًا مناب شيئين، إنما وجدناها تنيب الواحد مناب الواحد مثل: وبلد، تنيب الواو مناب (رُبَّ)، وأيضًا لم يستقر في الحروف أن يكون الحرف في حين واحد يعطي أكثر من معنى، إنما يعطي معنيين فصاعدًا، إذا كان الوقت مختلفًا، ولا يوجد هذا في الأسماء "(٢).

ومن الثاني وهو جمعه بين القياس والسماع ـ رده على المبرد في باب الضرورة عند حديثه عن الحذف المتفق على جوازه، وهو الترخيم في غير النداء، حيث قسمه الصفار إلى قسمين: قسم ترخيمه على قياس الترخيم في النداء، وقسم ليس كذلك، ثم ذكر الخلاف فيه، فسيبويه يذهب إلى أنه يكون على لغة من نوى، وعلى لغة من لم ينوِ، والمبرد يذهب إلى أنه لا يجوز إلا على لغة من لم ينو، وحجته على ذلك أنه حذف في غير النداء، والمحذوف في غير النداء يجري آخره بالإعراب كيدٍ ودمٍ، ثم قال الصفار: ويَردُ عليه السماعُ والقياسُ، أما القياس فإنه حَذْفٌ في غير النداء مُشْبَّهٌ بالحذف في النداء، بدليل أنه لا يجوز في غير عَلَم ولا ثلاثي، وإنما يجوز حيث يجوز الترخيم في النداء(٣) " ثم ذكر

----

(١) شرح الصفار ١٠١ أ.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ٤١ أ.

الصفار عدة شواهد ليؤيد القياس بالسماع[١].

والصفار لا يأخذ بالقياس أحيانًا بل يرده، من ذلك رده على المبرد الذي منع عمل (فَعِل) و(فعيل) من صيغ المبالغة، قال: " وأما أبو العباس فزعم أن القياس يوجب ألا يعملا، أما (فعيل) فمن فعل غير متعدٍ، لأنه من (فَعُل) المضموم العين، وأما (فَعِل) فمن (فَعِلَ) الذي لا يتعدى، نحو: بَطِرَ فهو بَطِر، ولو كان من (فَعِل) المتعدى لكان على (فاعل) كـ(عالم)، و(جاهل) "[٢] ثم قال الصفار: " وهذا الذي قاله ليس بشيء "[٣].

ومن رده للقياس أيضًا رده على ابن خروف الذي ذهب إلى أن صيغ المبالغة تعمل على كل حال سواء أكانت بمعنى الحال أو الماضي واستند في ذلك إلى السماع والقياس، قال الصفار: " أما القياس فزعم أنها للتكثير والمبالغة فقد قوى فيها جانب الفعل "[٤]، ثم قال الصفار رادًا قياسه: " وأما قياسه ففاسد، وذلك أن المبالغة ليست مما يقوي جانب الفعل، ألا ترى أن المبالغة كما تكون بالفعل فكذلك تكون بالاسم "[٥].

والمواضع التي اهتم الصفار فيها بالقياس كثيرة[٦].



---

(١) شرح الصفار ١٤١أ.

(٢) المصدر السابق ١٥١أ.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق ١٥٢ ب.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٠٦ ب، ١٠٨ ب، ١١٣ أ.

المبحث الثالث: مصادر المؤلف في كتابه

استفاد الصفار في شرحه لكتاب سيبويه من كثير من العلماء السابقين والمعاصرين له، وأورد كثيرًا من آراء النحاة مصرحًا بأسمائهم أو غير مصرح، وقد أورد أسماء بعض الكتب النحوية التي أخذ عنها.

ويمكن تقسيم مصادر الصفار في كتابه إلى قسمين:

أ- مصادر مباشرة

ب- مصادر غير مباشرة

أ- مصادر المؤلف المباشرة:

وهم شيوخه الذين أخذ عنهم مشافهة، وذكر ذلك في كتابه، وهم:

١- أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٩٩هـ).

وهو أستاذه المقرب، استفاد منه كثيرًا، وأورد الكثير من آرائه، وكثيرًا ما نقل عنه دون عزو، وهناك أبواب كاملة في شرح الصفار تكاد تكون نقلاً عنها عند ابن عصفور، كباب ما يحتمل الشعر(١)، وباب التعجب(٢)، وباب التنازع(٣)، وغيرها.

ومن المواضع التي ذكر فيها الصفار اسم أستاذه ما سبق ذكره عند الحديث عن نسبة الكتاب للصفار(٤).

ومنها أيضًا ما قاله عند شرحه قول سيبويه: " وتقول: أأنت عبدُ الله ضربته

----

(١) ينظر: شرح الصفار ٣٦ أ، ١٥٢ أ.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٠٧ ب، ١٤٤ ب.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١١٤ ب، ١٢٢ ب.

(٤) ينظر ص٢٨، ٢٩

تجريه، هنا مجرى أنا زيد ضربته "[١]، فبعد أن ذكر رأي سيبويه ورأي الأخفش قال: " وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الاشتعال لا يكون بالنظر إلى اسمين أصلاً "[٢]

ومنها أيضًا ما قاله عند حديثه عن اسم الفاعل، قال: " وقال صاحبنا أبو الحسن بن عصفور - فسح الله له البقاء - والأولى عندي أن يعتل له بمجموع العلتين، فيقال: إنما؛ عمل لأنه في معنى مشبه، ولأنه في معنى الفعل جارٍ عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف "[٣].

وهناك مواضع أخرى نقل الصفار فيها عن أستاذه، وعزا ذلك له[٤].

٢- أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت٦٤٥هـ):

وهو أستاذ الصفار، نقل عنه كثيرًا في شرحه، ورد عليه أقبح رد، من ذلك ما ذكره في " باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر "[٥] عندما شرح قول سيبويه: " وذكرت الأول، لِتُعْلِمَ الذي تضيف إليه ما استقر له عندك "[٦] قال الصفار: وكان الأستاذ أبو علي ~ يزعم أن "تُعْلِمَ" متعدية إلى ثلاثة، الأول هو الذي، والجملة التي هي " ما استقر له عندك " استفهامية مُعَلَّق عنها بالفعل، وهي في موضع المفعولين، وكأنه قال: لتُعْلِمَ الذي تضيف إليه ما استقر له عندك، أي: أي شيء استقر له

---

(١) الكتاب ١/١٠٤.

(٢) شرح الصفار ١١٤ أ.

(٣) المصدر السابق ١٩٥ أ.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٠١ ب، ٢١٢ أ.

(٥) الكتاب ١/٣٩.

(٦) المصدر السابق ١/٤٠.

عندك ؟ وهذا خطأ فاحش"(١) ثم قال: فهذا في نهاية التخلف "(٢).

ومن ذلك ما قاله عندما ذكر آراء النحاة في رفع (كل) في قول الراجز:

قَـــد أصــبحتْ أُمُّ الخيــارِ تــدَّعِي   عَلَـــيَّ ذَنْبًــا كلُّــه لـــم أَصْــنَعِ(٣)

حيث عرض رأي عبدالله بن أبي العافية، وهو أن الرفع هنا مضطرٌّ إليه، لأنه يريد أن ينفي الذنب جملة، فلهذا رفع؛ لأن (كلهم) لا يُعَمُّ بها إلا تابعة أو مبتدأ، ثم قال الصفار: وقد كان الأستاذ أبو علي يقول: هذا خلف، وهو دُونٌ منه، ولا فرق بين الرفع والنصب "(٤)، ثم صحَّح الصفار مذهب ابن أبي العافية(٥).

ومن عباراته في رد آراء أستاذه قوله: " فافتضح إذ ذاك، وتبين كذبه، واشتهرت المسألة إذ ذاك بحيث لم يبقَ إلا من تحقق كذبه وافتراؤه على النحويين "(٦).

ومنها قوله: "وللشلوبين هنا ضحكة عظيمة نجلُّ هذا الموضع عند ذكرها"(٧).

والمواضع التي نقل فيها الصفار عن أستاذه كثيرة(٨).

---

(١) شرح الصفار ٦٥ ب.

(٢) المصدر السابق.

(٣) سيأتي تخريجه ص٢١٣.

(٤) شرح الصفار ١٢٩ أ.

(٥) المصدر السابق.

(٦) شرح الصفار ١٢٨ ب.

(٧) المصدر السابق ١٣٦ أ.

(٨) ينظر: المصدر السابق ١٤ أ، ٧٣ أ، ١٢١ ب، ١٧٩ أ.

٣- أبو الفتوح بن فاخر (توفي قبل ٦٣٠هـ):

نقل عنه الصفار عند شرحه قول سيبويه: وتقول: أعلمتُ زيدًا هذا قائمًا العلم اليقين إعلامًا "[1] قال: "فجاء بهذا ليريك تعدّيَه بعد استيفائه مفعولاته الثلاثة، وقوله: " العلم اليقين " قد كان فيما يبدو لا يحتاج إليه، لأنه غير مصدر لـ(أعلم)، فإن قلت: ما الناصب له ؟ قلت: زعم الفارسي أنه منصوب بفعل من لفظه، وكأنه حين قال أَعْلَمَ اللّه زيدًا كذا قائمًا، قد تضمَّن معنى فعله، فقال: العلم على ذلك الفعل المضمر، وكان شيخنا أبو الفتوح بن فاخر يرد هذا القول بأن الفعل المضمر في الخبر لابُدَّ له من دليل، وإلا لم يُضْمَر، وهذا المضمر الذي ادَّعى الفارسي لا دليل عليه، لأن (أعلم) لا تدل على عِلْم ألا ترى أن معناها ألقيت له أسباب العلم، فلا يلزمه أن يَعْلَم، وقد لا يَعْلَم، فلو كان المعنى جعلته يعلم لتُصُوِّرَ ما قال، وهذا - الذي قال - حق، والفارسي غير مصيب "[2].

ب– المصادر غير المباشرة:

والمراد بها النحاة الذين استفاد منهم الصفار ولم يَلْتَقِ بهم بل نقل عن كتبهم، أو عمن روى له عنهم ، وهذه المصادر كثيرة جدًا سنذكر بعضًا منها :

١- سيبويه (ت١٨٠هـ):

وهو مصدر الصفار الأساسي؛ لأن كتابه شرح لكتاب سيبويه، وفيه يشرح ألفاظه، وعباراته، ويوضح آراءه، ويرد على من يعارضه، فلا ريب، أن نجد اسم سيبويه يتردد في كل صفحة من هذا الشرح.

٢-الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ):

وقد استفاد منه الصفار في مواضع عدة، من ذلك:

---

(١) الكتاب ٤١/١، وفيه " أعلمت هذا زيداً ".

(٢) شرح الصفار ٦٩ أ.

ما نقله عن سيبويه من أن الخليل زعم أنّ "ما أحسن عبدالله" بمنزلة شيء أحسن عبدالله "[١]، قال الصفار: فهذا نص من الخليل أن (ما) غير موصولة، وأنها نكرة موصوفة"[٢].

ومنه أيضًا مانقله[٣] من أن الخليل حكى النصب في " كل" في قول الشاعر:

قد أصبحت أمُّ الخيار تدَّعي   عليَّ ذنبًا كله لم أصنع[٤].

وكذلك أورد رد الخليل على يونس عندما شرح قول سيبويه: كل رجل يأتيك فاضرب "[٥]، حيث عرض الإشكال في هذه المسألة، ثم قال: "وبهذا المعنى رد الخليل على يونس في قوله: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾[٦]، حيث ذهب يونس إلى أن الاستفهام مع الشرط بمنزلة القسم مع الشرط يبنى الثاني على المتقدم، فقال: لو كان ما زعمت حقًا، وكان " فهم الخالدون "، على أَفَهُمُ الخالدون فإن مت، لامتنعت؛ لأن الفاء تقطع فلا يكون ثم دليل على الجواب، فإنما قوله: " فهم الخالدون " جواب الشرط، فكيف لم تقطع هنا ؟ فالمسألة كما ترى، والذي ظهر فيها بعد البحث أن قوله: زيدًا فاضرب، وإن لم يكن فيه إلا المانع الواحد، وهو الفاء، فالذي سوَّغه أن يقرر الأصل: تنبه فاضرب زيدًا، فحذفت (تنبه)، فقلت: فاضرب زيدًا، فلما وقعت الفاء صدرًا قدموا الاسم إصلاحًا للفظ، وليس ثم ما يمكن إلا هذا "[٧].

----

(١) الكتاب ٧٢/١.

(٢) شرح الصفار ١١٤ أ.

(٣) المصدر السابق ١٢٨ ب.

(٤) سيأتي تخريجه ص٢١٣

(٥) الكتاب ١٣٦/١.

(٦) سورة الأنبياء: ٣٤.

(٧) شرح الصفار ١٦٩ب - ١٧٠أ.

وكذلك نقل الصفار عن الخليل في مواضع أخرى من شرحه[(1)].

٣-يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ):

ذكر الصفار له رأيًا أثناء تفسيره قول سيبويه: " هذا بابُ عِلْم ما الكلمُ من العربية"[(2)]، حيث أورد آراء النحاة في معنى "هذا" فذكر رأي السيرافي والفارسي بأنها وضعت غير مشارٍ بها، ومن ثم جعلها الفارسي معربة لا مبنية، ثم قال الصفار: " ورد أبو الفتح عثمان بن جني على أبي علي هذا، وقال: إذا سلب الشيء صفته فإن الأكثر فيه أن يبقى حكمه الذي كان له في الحالة الأولى، ألا ترى أن باب التسوية قد خرج فيه الاستفهام عن حقيقته، وكان شيئًا آخر، ومع هذا فقد بقي صدرًا، لا يكون إلا ابتداء كلام .... وحكى يونس: "ضَرَب مَنٌ منًا"، فأخرجوه في هذا عن أن يكون صدر كلام، وصيروه صدرًا لما هو جزء كلام، فكذلك تكون " هذا " مبنية وإن خرجت عن الإشارة إبقاء لحكمها"[(3)].

ومن ذلك قوله في باب (كان وأخواتها): " ثم قال -أي سيبويه- : ومن يقول من العرب: ما جاءت حاجتُك كثيرٌ " ، قلت : لأنه الأقيس لجعله النكرة خبرًا، ولم يستعملوه إلا بالتاء، لأنه مَثَل فلا يغيَّر، ثم حكى عن يونس أنه سمع رؤبة يقول: ماجاءت حاجتك"[(4)].

ومن ذلك أيضًا نقله رد الخليل على يونس في قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾[(5)] حيث ذهب يونس إلى أن الاستفهام مع الشرط بمنزلة القسم مع

----

(١) ينظر: شرح الصفار ٤١ب، ١٩١ب

(٢) الكتاب١/١٢.

(٣) شرح الصفار ١ب.

(٤) المصدر السابق ٨٦ ب.

(٥) سورة الأنبياء :٣٤.

الشرط يبنى الثاني على المتقدم[(١)].

٤-الكسائي (ت١٨٩هـ):

نقل الصفار عنه في مواضع كثيرة من شرحه منها:

قوله في باب (كان و أخواتها): "وذهب الكسائي والفراء إلى أن (أمسى) و(أصبح) تزادان بمنزلة (كان)، واستدلوا بقولهم: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها يعنون الدنيا، أي ما أبردها في الصباح وأدفأها في المساء "[(٢)].

وفي باب التعجب تحدَّث عن زيادة (كان)، ثم ذكر قول بعض النحويين بجواز زيادة كل فعل لا يتعدى، ثم قال "وحكى الكسائي مامرَّ أغلظ أصحاب موسى "على ما أغلظ أصحاب موسى "[(٣)].

وقد أورد الصفار مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل في أكثر من موضع في شرحه[(٤)]

والمواضع التي ذكر الصفار فيها من الكسائي كثيرة [(٥)] يضيق المقام عن حصرها.

٥- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ):

استفاد الصفار من الاخفش فقد أورد كثيرًا من أرائه في شرح عبارات سيبويه، وفي كثير من المسائل النحوية، من ذلك:

إيراده رأيه في الحروف اللاحقة للمثنى والجمع حيث قال: "وزعم الأخفش

---

(١) شرح الصفار ١٦٩ب ، ١٧٠أ .

(٢) المصدر السابق ٧٧ أ.

(٣) المصدر السابق ١١٣ أ.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١١٥ أ، ١١٦ ب، ١٢٢ أ.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١١٣ ب، ١٣٢ ب.

أن هذه الحروف ليست بحروف إعراب، ولا هي إعراب، وإنما هي دلائل على الإعراب"[1].

ومنه أيضًا ما نقله عنه من عدم إجازته تقديم خبر (ما) العاملة عمل (ليس) على اسمها وخلافه مع البصريين الذين أجازوا تقديمه إذا كان ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا، قال الصفار: " فإن كان ظرفًا أو مجرورًا، فقد اتفقنا أنه يجوز تقديمه في (إنَّ)، واختلفنا هنا، فأما الأخفش فلم يجز ذلك مع (ما) ومنع أن يكون "ما كعمرو زيدٌ " على اللغة الحجازية، وثمرة الخلاف هل يجوز: " ما كعمرو زيدٌ ولا شبيهًا به " أو لا ؟ فأما نحن فنجيزه، وأما الأخفش فيمنعه؛ لأن المجرور موضعه عنده رفع"[2].

ومن ذلك ما أورده عن العطف على عاملين، وإجازة الأخفش له، وقد رد الصفار رأيه في أكثر من موضع[3].

إلى غير ذلك من المواضع التي استفاد منها من الأخفش[4].

٦-أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ):

استفاد الصفار من الفراء كثيرًا، وذكر كثيرًا من آرائه، من ذلك قوله: " وزعم الفراء أن (ذهبت) تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو: عمان والعراق ونجد، فتقول: ذهبت نجدًا، وذهبت العراق وذهبت مصر، وحكى ذلك عن العرب "[5].

ومن ذلك أيضًا ذكره مذهب الفراء في باب التنازع إن أعمل الفعل الثاني

----

(١) شرح الصفار ١٧ ب.

(٢) المصدر السابق ٩٢ ب.

(٣) المصدر السابق ٩٢أ، ١٠٠ب، ١٠١أ.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٣ ب، ٩٨أ، ١٠٢أ، ١١٠أ، ١١٤أ، ١١٤ب، ١٣٤ ب.

(٥) المصدر السابق ١٥٨ أ.

واحتاج الفعل الأول إلى مرفوع حيث ذكر مذهب سيبويه والكسائي ثم قال "ومذهب الفراء أن كل مسألة يؤدي فيها إعمال الثاني إلى الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل أنها لا تجوز، ولا توجد في كلام العرب، فأما ما وجد في كلامهم من " قام وقعد زيدٌ " فإن زيدًا - عنده - يرتفع بالفعلين معًا، فلا يجوز عنده إعمال الثاني مع احتياج الأول إلى مرفوع إلا أن يتساوى العاملان في عمل الرفع، فيكون الاسم مرفوعًا بهما"[(١)].

ثم رد الصفار مذهب الفراء قائلًا: " وهذا الذي ذهب إليه الفراء فاسد؛ لأنه قد تقرر أن كل عامل يحدث إعرابًا، وعلى مذهبه يجيء العاملان يحدثان إعرابًا واحدًا، وهذا كسر لما اطرد في كلامهم من أنه لابد لكل عامل من إحداث إعراب، وأيضًا فإن السماع يرد عليه... "[(٢)].

إلى غير ذلك من المواضع[(٣)] التي استفاد منها الصفار من الفراء، والتي يضيق المقام عن حصرها.

٧- أبوعثمان بكر بن محمد المازني (ت٢٤٧هـ):

نقل عنه الصفار في عدة مواضع، من ذلك قوله: " وللناس في رجع القهقرى، وقعد القرفصاء ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب أبي عثمان أنه منصوب بالفعل الأول؛ لأنه يزعم أن تبسَّمتُ وميضَ البرق، يعمل فيه (تبسمتُ)، وكذلك مذهبه أن كل مصدر من غير لفظ الفعل، وهو في معناه، وقد بينا فساد هذا المذهب في باب "هذا صوتٌ صوتَ حمار"[(٤)].

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) شرح الصفار ١١٦ ب.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: شرح الصفار ٧٦ أ، ٧٧أ، ١٠٣ أ، ١٢٤ ب، ١٥٠ أ.

(٤) المصدر السابق ٥٦ أ.

ومن ذلك أيضًا ما أورده عند شرحه قول سيبويه: "وأما ظننتُ ذاك "[١]، قال: " قلت مذهبه أن (ذاك) إشارة إلى المصدر، واقتصرت على الفاعل، وزعم المازني أن (ذاك) إشارة إلى الجملة، وكأنه قال مجيبًا لمن سأله: أظننت عمرًا منطلقًا ؟ ظننت ذاك، أي: ظننت زيدًا منطلقًا....."[٢]

وهناك مواضع أخرى نقل الصفار آراء المازني فيها[٣].

٨ - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ):

نقل الصفار عنه كثيرًا من آرائه، من ذلك:

ما ذكره عند تخريجه نصب "مثلهم" في قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما قبلهم بشر[٤]

قال الصفار: فمن النحويين من جعل مثلهم حالًا، وهو المبرد، كأنه قال: وإذ ما بشر مثلهم في الوجود، ويحذف الخبر، ويكون عاملًا في الحال "، ومثلهم ً من النكرات، ولا يعرَّف بما أضيف إليه "[٥]، ثم رد رأي المبرد بقوله: "وهذا القول فاسد؛ لأنه لا يجوز إعمال المعاني مضمرة على حال "[٦].

ومن ذلك أيضًا ذكره الخلاف بين سيبويه والمبرد في إعمال صيغتي المبالغة (فَعِل) و(فعيل) فسيبويه يعملها، والمبرد يمنع العمل فيها، ثم بين حجة المبرد قائلًا: " وأما أبو العباس فزعم أن القياس يوجب ألا يعملا، أما (فعيل) فمن فعل غير معتدٍ؛ لأنه من (فَعُل) المضموم العين، وأما (فَعِل) فمن فَعِلَ فاعل كـ (عالم)

----

(١) الكتاب ١/٤٠.

(٢) شرح الصفار ٦٦ أ.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٩٨ ب، ٢١٠ ب، ٢١٠ أ، ٢١٢ أ.

(٤) سيأتي تخريجه ص١٢٨.

(٥) شرح الصفار ٩٤ ب، ٩٥ أ.

(٦) المصدر السابق ٩٥ أ.

و(جاهل)، وهذا الذي قاله ليس بشيء "[١].

إلى غير ذلك من المواضع التي أورد فيها الصفار آراء المبرد[٢]

٩- محمد بن أحمد بن كيسان (ت٢٩٩هـ):

ذكر الصفار له عدة آراء منها:

منعه الاشتغال، في (ليس)، قال الصفار: " وأما ليس ففيها خلاف، فمنهم من أجاز فيها الاشتغال، ومنهم من منعه.... ثم قال: "وأما أبو الحسن بن كيسان فمذهبه أن الاشتغال فيها لا يجوز؛ لأنها لا يتقدمها معمولها عنده "[٣].

وكذلك أورد الصفار رأيًا لابن كيسان عندما عرض لتمييز العدد المركب قال: " وزعم ابن كيسان ~ أن العلة في التزام الإفراد أن هذا عدد كثير، وإنما يكون تمييزه - لو جمع - جمعًا كثيرًا، والجمع الكثير لا يحصل بينه وبين هذا المناسبة التي فصلت بين تمييز الثلاثة إلى العشرة وبين المميز؛ لأن ذلك جمع قليل، والجمع القليل محصور، والعدد الكثير يكون لما لا يتناهى من الأعداد الكثيرة "[٤].

وهناك مواضع أخرى ذكر فيها الصفار لابن كيسان "[٥].

١٠- أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ):

ومن آرائه التي أوردها الصفار:

رأيه في إثبات الياء في الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم في قول من يقول:

---

(١) شرح الصفار ١٥١أ.

(٢) ينظر: المصدر السابق٩٠ ب، ١٢٢ أ، ١٩٤ أ، ١٩٧ ب، ١٩٨ ب، ٢٨ أ، ١٢٣ ب.

(٣) المصدر السابق ١٢٢ ب، ١٢٣ أ.

(٤) المصدر السابق ٢٣٠ ب.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٣٢ ب، ٢٣٣ أ، ٢٣٤ أ.

" ألم يأتيك "(١)، وأن إثباتها لغة، قال الصفار: "والصحيح أن هذا ليس بلغة، وإنما هو ضرورة، ولا أدري أحدًا ذكر أنها لغة غير أبي القاسم الزجاجي ~ ، ولا أعلم له مستندًا في ذلك "(٢).

ومنها أيضًا رأيه في الناصب للمفعول الثاني بعد إقامة المفعول الأول نائبًا عن الفاعل في باب (كسى وأعطى)، قال الصفار: "ومنهم منْ قال: انتصب؛ لأنه خبر لما لم يُسمَّ فاعله، وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي، وكأنه رأى أنه منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل، فصار بمنزلة كان زيدٌ قائمًا، فكما يقال إن "قائمًا" خبر لكان، فكذلك يقال في هذا إنه لما لم يسمَّ فاعله، وهذا هذيان من الكلام "(٣).

وهناك عدة مواضع نقل الصفار فيها عنه.(٤)

١١-أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ):

من آرائه التي أوردها الصفار ما ذكره عند شرحه قول سيبويه: " هذا بابُ عِلْمُ ما الكَلِمُ من العربية "(٥)، فذكر رأي السيرافي في اسم الإشارة (هذا) قال: "فأما أبو سعيد السيرافي وغيره فقال: وضعها غير مشير بها؛ لتكون معدة للإشارة عند الحاجة إلى ذلك "(٦).

ومن ذلك أيضًا ما ذكره عن حديثه عن (كان) الزائدة، هل لها فاعل أو

----

(١) إشارة إلى قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي بما لاقت لَبُونُ بني زَيادِ.

(٢) شرح الصفار ٢٩ أ.

(٣) المصدر السابق ٦٩ ب، ٧٠ أ.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٣٢ ب، ١٨٢ أ، ٢٢٤ أ.

(٥) الكتاب ١٢/١.

(٦) شرح الصفار ١ ب.

ليس لها ؟، قال: أما أبو سعيد ~ فادَّعى أنها التامة ولها فاعل؛ لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل، فلا يجوز أن تقدرها عَرِيَّةً عنه[١]. وكذلك ذكر الصفار رأي السيرافي هذا في باب التعجب[٢].

وهناك مواضع نقل الصفار فيها آراء السيرافي[٣].

١٢- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ):

نقل عنه الصفار كثيرًا من آرائه، من ذلك ما ذكره عند شرحه قول سيبويه: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة.."[٤]، حيث قال: "هذا مما استهوى الفارسي حيث جعل المبنيات كلها لا علة لها أوجبت بناءها إلا شبه الحرف؛ لأنه زعم أن الضم والفتح والكسر والوقف، وهي ألقاب البناء هي للأسماء المشبهة للحروف وهذا المذهب فاسد؛ لأنه لا يقدر على طرده في كل مبني"[٥].

ومن ذلك ما ذكره في باب (كان) وأخواتها عند حديثه عن (كان) الزائدة، هل لها فاعل أو لا ؟ فذكر رأي السيرافي، ثم قال: " وزعم الفارسي أنها الناقصة، ولا فاعل لها، وهو الصحيح "[٦].

وكذلك أورد رأي الفارسي في الحمل على الجملة الصغرى في الاشتغال، نحو قولهم: زيد لقيته وعمرًا كلمته، كيف خلت جملة "عمرًا كلمته" المعطوفة على جملة الخبر من ضمير عائد على المبتدأ "زيد" ؟ قال: "وأما الفارسي ~ ،

---

(١) شرح الصفار ٧٧ ب.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١١٢ ب.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٩أ، ٢٨ب، ٣٢ب، ٣٣أ.

(٤) الكتاب ١٥/١.

(٥) شرح الصفار ١٤أ.

(٦) المصدر السابق ٧٧ب، وينظر أيضا ١١٣أ.

فادعى أن هذه المسألة جائزة صحيحة، ولاُيَقَّدر ضمير، ولا تكون الواو جامعة، قيل له: كيف ذلك ؟

فزعم أن العطف في الحالين على الكبرى، وأنت في لحظ أيهما شئت بالخيار، ولا يلزم أن يكون العطف على الصغرى إن لحظت بل يعطف على الكبرى، ويشاكل بين هذه الجملة والجملة الصغرى، ثم قال الصفار: "وهذا أحسن ما يلتمس لسيبويه في الموضع "[١].

وهناك مواضع كثيرة ذكر فيها الصفار آراء الفارسي[٢].

١٣- أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ):

استفاد الصفار من ابن جني في عدة مواضع، منها:

ماذكره من رد ابن جني رأي أبي علي الفارسي في اسم الإشارة (هذا) في قول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية "[٣].

وكذلك ذكر رأيه في نون المثنى، قال: "وثم مذهب سابع في هذه النون، وهو مذهب ابن جني، وهو أنها عوض من الحركة والتنوين في الاسم الذي لم يضف، ولم تدخل عليه الألف واللام نحو: رجلان، وهي في (الرجلان) عوض من الحركة، وهي في (رجلاك) عوض من التنوين، وهذا المذهب فاسد "[٤].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره عندما تعرض لرأي الأخفش في قضية العطف على عاملين مختلفين حيث أورد قول الشاعر:

أَوْعَدَنِي بالسجنِ والأداهِمِ ... رِجْلِي فرِجْلي شثْنَةُ المَنَاسِمِ[٥]

---

(١) شرح الصفار ١٣٢ب.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١ب، ٢٨ ب، ٩٩ب، ١٠٢أ، ١٠٤أ، ١٠٥ب، ١٢١ب، ١٢٢ب.

(٣) الكتاب ١٢/١، وفي شرح الصفار ١ب.

(٤) شرح الصفار ١٩ب.

(٥) سيأتي تخريجه ص١٧٣.

ثم ذكر تخريج ابن جني له، فقال: "فزعم ابن جني أن "رجلي" قد تم قبله الكلام، وكأنه قال: أوعدني بالسجن، والقيود، ثم قال يا رجلي على جهة الاستخفاف بالمُوْعِد "[(١)].

١٤- أبو الحسين سليمان بن محمد بن الطراوة (ت٥٢٨هـ):

نقل الصفار كثيرًا من آرائه، وردَّ عليه أقبح رد، من ذلك:

ما أورده عند شرحه لقول سيبويه: " هذا باب علم ما الكلم من العربية[(٢)] ".

قال: " وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن هذه الترجمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد، وهو ترك تنوين "عِلْم"، ورفع "الكلم"، وجعل "ما" صلة، وزعم أن هذه الرواية التي رواها أصحاب سيبويه والتي ثبتت إنما هي تنوين "علم"، لكن قال: إن التنوين خطأ... إلخ، ثم قال الصفار: فهذا الذي قال ليس بشيء، والذي منع من أن يكون "علم" منونًا جائز على رغم أنفه "[(٣)].

ومن ذلك أيضًا قوله في باب التعجب: واعتل ابن الطراوة لـ(أجاب)، فقال:

إنما لم يقولوا: ما أجوبه؛ لأنه لا يتصور التعجب منه؛ لأنه لا يزيد ولا ينقص، ألا ترى أنه معلوم على قدر السؤال، فلا يتعجب منه، وهذا خطأ "[(٤)].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره عندما عرض لآراء النحاة في الناصب لـ(زيدًا) في قولهم: "زيدًا ضربته "، قال: وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن "زيدًا ضربته " لما نبه عليه، وأنه مفعول به من جهة المعنى انتصب، وهذا الذي قال لم يثبت في النواصب، فيقال به "[(٥)].

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) شرح الصفار ١٠١ب.

(٢) الكتاب ١٢/١.

(٣) شرح الصفار ٢ب.

(٤) المصدر السابق ١١٠ب.

(٥) المصدر السابق ١٢٤ب.

وفي باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب يبني عليه الفعل "[١].

قال الصفار: "وأما ابن الطراوة فتصفح الأماكن التي يكون فيها الاستفهام عن الفعل فاختار إضمار الفعل، فإذا قلت: أزيدُ قام ؟ فالسؤال هنا عن الفعل، وهو القيام، لا عن القائم، وإذا قلت: "أزيدُ قام أم عمرو "، فالسؤال هنا عن الاسم، فلا يرتفع على الفعل بل على الابتداء، وهذا الذي قال باطل "[٢].

والمواضع التي ذكر فيها الصفار آراء ابن الطراوة أكثر من أن تحصى[٣].

١٥-أبو الحسن علي بن محمد بن خروف (ت٦٠٩هـ):

نقل الصفار عنه في مواضع عدة، فقد أورد له رأيًا عند شرحه قول سيبويه: " فالكلم: اسم، فعل، وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "[٤] قال: " قوله ~ : "ليس باسم ولا فعل "، فسره بعضهم على أن "ليس" فيها ضمير المعنى، وكأنه قال: ليس ذلك المعنى باسم، أي في اسم، وجعل ((الباء)) ظرفية..."[٥]، ثم قال: "وزعم الأستاذ أبو الحسن بن خروف أن هذا الوجه لا يجوز، أعنى: أن تكون (ليس) من صفة المعنى، قيل له: ولِمَ؟، قال: لأن سيبويه قد قال في آخر الباب: " وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فهو كذا "[٦]، فقال: " وليس"، ولو كان من صفة المعنى لما جاز عطفه عليه، إذ الصفة لاتعطف على الموصوف[٧]"، ثم قال الصفار: " وهذا الذي قال الأستاذ أبو الحسن ~ صحيح

----

(١) الكتاب ٩٨/١، وفي شرح الصفار ١٣٨أ.

(٢) شرح الصفار ١٣٩أ.

(٣) ينظر: شرح الصفار: ٩٩أ، ١١٨أ، ١٣١أ، ١٣٧ب، ١٤٤ أ.

(٤) الكتاب ١٢/١.

(٥) شرح الصفار ٣أ.

(٦) الكتاب ١٢/١.

(٧) شرح الصفار ٣ب.

لا يقبل الموضع غيره "[١].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره عند حديثه عن الخلاف في عمل صيغ المبالغة قال: "وزعم أبو الحسن بن خروف أن هذه الأمثلة تعمل على كل حال، كانت بمعنى الحال أو الماضي، خلافًا للجمهور، ومستنده في ذلك القياس، والسماع، أما القياس فزعم أنها للتكثير والمبالغة، فقد قوي فيها جانب الفعل، وأما السماع فقوله:

بكيتُ أخا اللأواء يُحْمَدُ يومُهُ كريمٌ رؤوس الدراعينَ ضَروبُ[٢]

وهذا لا حجة فيه "[٣]، ثم رد الصفار رأيه، وخرَّج ما احتج به.

إلى غير ذلك من المواضع التي نقل فيها الصفار عن ابن خروف[٤].

وهناك – غير هؤلاء – كثيرٌ من النحاة واللغويين ذكرهم الصفار في شرحه[٥].



----

(١) شرح الصفار٣ ب.

(٢) سيأتي تخريجه ص٤٥٥.

(٣) شرح الصفار ١٥٢ب.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٣٢ب، ١٣٥ب، ١٣٦أ.

(٥) ينظر: شرح الصفار ١١٥- ١١٧.

المبحث الرابع: الاستشهاد عند الصفار

حرص الصفار أثناء شرحه على كتاب سيبويه على قضية الشاهد فلم يكتف بما ورد في الكاتب الذي يشرحه من شواهد بل أضاف الكثير من الشواهد في غضون عرضه للقضايا النحوية، أو ترجيحه لمذهب نحوي أو رده لآخر.

وشواهد الصفار متنوعة من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، وأقوال العرب، وأمثالهم والشعر.

أ- القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو كلام الله المعجز الذي تكفل سبحانه بحفظه فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾[(1)] فلا ريب أن يتخذه اللغويون والنحاة مصدرًا أساسيًا في الاستشهاد.

والصفار شأنه كشأن غيره من النحاة أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، مما كان له دوره في إثراء الشاهد عنده، وقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في السفر الأول من شرحه على كتاب سيبويه ثلاثًا وستين ومائة آية.

والصفار يستخدم الشاهد القرآني في إثبات ما يشرحه من أحكام نحوية، ويرد به مالا يرتضيه من آراء النحاة.

وهو في استشهاده بالآية القرآنية قد يأتي بها كاملة[(2)]، ولكنه كثيرًا ما يأتي بها دون إكمال[(3)]، وإنما يكتفي بذكر موضع الشاهد فيها.

----

(١) سورة الحجر: ٩.

(٢) ينظر: شرح الصفار: ٩٢ أ، ٨٩ ب، ١٠١ ب، ١٣٥ ب، ١٤١ ب.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٩٣ أ، ٩٥ أ، ٩٥ ب، ٨٩ أ، ٨٩ ب، ٩٩ أ، ١٠٠ ب، ١٠١ ب، ١٠٨ أ، ١١٢ أ، ١١٣ ب، ١١٤ أ، ١١٥ ب، ١١٧ ب، ١٣٠ أ، ١٣٥ب، ١٣٩ أ.

ب- القراءات القرآنية:

استشهد الصفار ببعض القراءات القرآنية، والقراءة عنده سنة تتبع، قال عند شرحه قول سيبويه: " وإن حملته على الآخر قلت: زيدٌ لقيته وعمرًا كلمته"[(١)]: فهذه المسألة التي منعها السيرافي إلا أن يكون ثم رابط، والدليل على جوازها قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا ﴾[(٢)] فحمل على الصغرى، ولم يأت بمضمر، فإن قلت: لعله حمل على الكبرى، ولم يشاكل، وهذا النصب ضعيف على حدِّه لو لم يكن قبله شيء، قلت: قد نقل النحويون أن هذه القراءة مختارة مَرْضِيَّة على وفق كلام العرب، فمحال أن يكون النصب ضعيفاً "[(٣)].

والصفار في استشهاده بالقراءات القرآنية قد ينسبها[(٤)]، أو يتركها دون نسبة[(٥)]، أو يكتفي بقوله: وفي قراءة بعض الناس[(٦)]، أو في قراءة من قرأ[(٧)] أو في قراءة بعضهم[(٨)]، أو بعضهم قرأ[(٩)].

والقراءات التي استشهد بها الصفار منها ما هو مشهور أي من القراءات السبعة، ومنها ما هو شاذ.

----

(١) الكتاب ٩١/١، وفيه: " وإن حملته على الآخر قلت عمرو لقيته وزيدًا كلمته ".

(٢) سورة الرحمن ٦، ٧، ينظر تخريج هذه القراءة ص٣٥٤

(٣) شرح الصفار ١٣٣ أ.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤٢ أ، ٤٨ ب، ١٠٦ ب.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣٣ ب، ٤٢ أ، ١٣٥ ب.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٠١ ب.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٨٦ أ.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٨٧ أ.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٩٤ أ.

فمن الأول ما أورده عند مناقشته للأخفش في إجازته العطف على عاملين مختلفين واستشهاده[(١)] على ذلك بقراءة من قرأ[(٢)]: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾[(٣)] بنصب " آيات "في الموضعين.

ومن ذلك أيضًا ما قاله عندما ذكر استشهاد سيبويه[(٤)] بقراءة من قرأ[(٥)] ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[(٦)] بالتاء في (تزيغ)، قال: فهذا عنده على أن في (كاد) ضمير الشأن، وكأنه قال: كاد الأمر تزيغ قلوب فريق منهم، وهذا على الأولى فيه "[(٧)].

إلى غير ذلك من المواضع التي استشهد فيها بالقراءات القرآنية المشهورة[(٨)].

ومن الثاني ما ذكره عندما عرض استشهاد سيبويه[(٩)] بقراءة من قرأ[(١٠)]: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾[(١١)] برفع (حين)، قال: أي نصب الخبر وإضمار الاسم أكثر من حذف الخبر "[(١٢)].

---

(١) ينظر: شرح الصفار ١٠١ ب.

(٢) ينظر تخريج هذه القراءة ص١٧٣

(٣) سورة الجاثية: ٣، ٤.

(٤) الكتاب ٧١/١.

(٥) ينظر تخريج هذه القراءة ص ٢٠٨

(٦) سورة التوبة: ١١٧.

(٧) شرح الصفار ١٠٦ ب.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٣٦ ب، ٤٢ أ، ٨٧ أ.

(٩) الكتاب ٥٨/١.

(١٠) ينظر تخريج هذه القراءة ص ١٣٤

(١١) سورة ص: ٣.

(١٢) شرح الصفار ٩٤ أ.

ومنه أيضًا ما قاله عندما ذكر استشهاد سيبويه[١] بقراءة: "وحورًا عينًا"[٢] بالنصب[٣]، قال: "هي مثل مررت بزيد وعمرًا؛ لأن فيها ترك الإتباع، ألا ترى أن قبله ﴿وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝٢٠ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝٢١ وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢﴾[٤]، فهذا على: ويؤتون حورًا عينًا "[٥].

إلى غير ذلك من المواضع التي استشهد فيها بالقراءات الشاذة[٦].

ج- الحديث النبوي:

اختلف النحاة في موقفهم من الاحتجاج بالحديث النبوي، فانقسموا في ذلك إلى ثلاثة أقسام:

- قسم منع الاستشهاد بالحديث مطلقًا، واحتجوا لذلك بأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فالحديث الواحد يروى بألفاظ مختلفة، فلا يُجزم بأن الرسول ﷺ قال ذلك بنصه.

ثانيهما: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روى من الحديث، لأن كثيرًا من رواته كانوا غير عرب[٧].

وعلى رأس هؤلاء المانعين: ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)

----

(١) الكتاب ١/٩٥.

(٢) سورة الواقعة: ٢٢.

(٣) ينظر تخريج هذه القراءة ص٣٦٦

(٤) سورة الواقعة: ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٥) شرح الصفار ١٣٥ب.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢أ، ٤٢أ، ٨٦أ.

(٧) ينظر: الاقتراح ٤٠-٤٣، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٠، ٢١، والرواية والاستشهاد باللغة ١٣١، ١٣٢، والنحاة والحديث النبوي ٤٥ - ٤٨.

- قسم جوَّز الاستشهاد بالحديث مطلقًا[(١)]: وعلى رأسهم ابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)، والرضي (ت٦٨٨هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ)، والدماميني (ت٨٢٧هـ).

- قسم توسط بين المنع والجواز[(٢)]، فلم يرفضوا الاستشهاد بالحديث مطلقًا، ولم يجيزوه مطلقًا، وإنما جوزوا الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، وكان على رأس هؤلاء الشاطبي (ت٧٩٠هـ).

وتردد السيوطي بين مذهب المانعين مطلقًا ومذهب المتوسطين[(٣)].

وأما الصفار فقد استشهد بالحديث في شرحه، ولكنه لم يكثر فقد استشهد بسبعة أحاديث، مما يدل على أنه أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي. أما الحديث الأول، وهو قوله ﷺ: "لا تحقرن إحداكن لجارتها ولو فِرْسَنَ شاة"[(٤)] فقد استشهد به في باب " ما يحتمل الشعر " عندما تحدث عن البدل المقيس في الضرائر، وهو أن يستعمل للشيء ما لا يكون إلا لغيره على جهة التشبيه والمجاز، ذكر أنه قد يجيء في نثر الكلام، وهو قليل جدًا، وإنما بابه أن يجيء في الشعر[(٥)].

وأما الحديث الثاني، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: "من حسن إسلام المرء تركه

----

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٢، والرواية والاستشهاد باللغة ١٣٣، ١٣٤، والنحاة والحديث النبوي ٥٠.

(٢) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٥، والرواية والاستشهاد باللغة ١٣٢، ١٣٣، والنحاة والحديث النبوي ٥٥.

(٣) ينظر الاقتراح ٤٠ وما بعدها.

(٤) هذا الحديث رواه البخاري في موضعين من الصحيح أحدهما برقم (٢٥٦٦) في كتاب الهبة، والآخر برقم (٦٠١٧) في كتاب الأدب بلفظ: (لا تحقرن جارة لجارتها....)، وأخرجه مسلم في الزكاة (٩١) رقم (١٠٣٠).

(٥) ينظر: شرح الصفار ٤٦ ب، ٤٧ أ.

مالا يعنيه"[١] فقد ذكره عرضًا في "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله"، وذلك عند شرحه لقول سيبويه: " كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى "[٢] حيث ذكر أن قوله "أعنى" ينبغي ألا يجوز؛ لأن (أفعل) المفاضلة لا يبنى إلا مما يبنى منه فعل التعجب، وفعل التعجب لا يبنى من فعل المفعول مباشرة، ثم فصل هذه المسألة، وذكر هذا الحديث[٣].

أما الحديث الثالث فقد استشهد به في باب " كان وأخواتها " على مجيء (بات) بمعنى (صار)[٤]، وهو قوله ﷺ: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في إنائه؛ فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده"[٥].

وأما الحديث الرابع، وهو قوله ﷺ: "كن أبا خيثمة فكانه "[٦] فاستشهد به أيضًا في باب (كان وأخواتها) على اتصال ضمير النصب بـ(كان) على رأي ابن الطراوة الذي زعم أن الضمير إنما يكون مع (كان) حسنًا إذا اتصل، ومذهب سيبويه أن فصله أحسن، وصحح الصفار مذهب سيبويه[٧].

أما الحديث الخامس وهو قوله ﷺ -في صفة جهنم- " لهي أسود من القار"[٨] فقد ذكره الصفار في باب التعجب شاهدًا للكوفيين الذين أجازوا

---

(١) هذا الحديث رواه الترمذي في سننه ٤٨٣/٤ - ٤٨٤ برقم ٢٣١٧ - ٢٣١٨، ورواه مالك في الموطأ ٩٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٤/١.

(٣) ينظر: شرح الصفار ٥٥ أ، ٥٥ ب.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٧٨ ب.

(٥) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ٥٢/١ برقم ١٦٢، ومسلم في صحيحه ٢٣٣/١ برقم ٢٧٨.

(٦) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ٢١٢٠/٤، ٢١٢٨ بلفظ: " كن أبا خيثمة فإذا هو أبو خيثمة".

(٧) ينظر: شرح الصفار ٨١ أ، ٨١ ب.

(٨) ينظر تخريجه ص٢٢٠

التعجب من السواد[١].

وأما الحديث السادس، وهو " كما صليت، ورحمت، وباركت على آل إبراهيم "[٢]، فقد استشهد به في باب التنازع على أن المتقدم قد يكون أزيد من عاملين[٣].

وأما الحديث السابع، وهو قوله ﷺ " خير النساء صوالح قريش، أحناه على ولد، وأرعاه على زوج في ذات يده "[٤] فقد ذكره في باب التنازع شاهدًا على عود الضمير مفردًا على الجمع[٥].

د- الشعر:

أكثر الصفار من الاستشهاد بالشعر أثناء عرض القضايا النحوية ومناقشته لآراء النحاة التي يوردها، ولم يكتفِ بالشواهد التي أوردها سيبويه في كتابه، بل أضاف إليها، وقد بلغت الشواهد الشعرية في شرحه خمسمائة وتسعين شاهدًا.

وهو في ذكره للشواهد ينسبها أحيانًا إلى قائليها[٦] ولكن الكثير الغالب عدم نسبتها[٧].

----

(١) ينظر: شرح الصفار ١٠٨ ب.

(٢) ينظر تخريجه ص٢٥٦

(٣) ينظر شرح الصفار ١١٥ب

(٤) ينظر تخريجه ص٢٧١

(٥) ينظر: شرح الصفار ١١٧ ب.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٩٤ ب، ٩٧ ب، ٩٨ أ، ١٠٠ أ، ١٠٣ ب، ١٠٦ أ، ١٠٦ ب، ١٠٨ أ، ١١١ ب، ١١٤ ب، ١١٥ ب، ١١٦ أ، ١١٧ أ، ١١٩ أ، ١٢٠ ب، ١٢١ أ، ١٣١ أ، ١٣٥ أ، ١٤٩ ب.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٩١ أ، ٩٣ أ، ٩٣ ب، ٩٤ أ، ٩٤ ب، ١٠٤ ب، ١٠٦ ب، ١٠٩ أ، ١١٥ ب، ١١٧ ب، ١١٨ أ، ١٢٠ أ، ١٢٥ أ، ١٢٦ أ، ١٢٧ أ، ١٢٨ ب، ١٣٨ ب.

والصفار في استشهاده بالشعر كثيرًا ما يأتي بالبيت كاملاً[(١)]، وأحيانًا يورد منه شطرًا[(٢)]، أو يأتي بشطر وكلمة أو أكثر من الشطر الثاني[(٣)]، أو يأتي بكلمة أو ببعض كلمات من البيت[(٤)]، لكونها موطن الشاهد.

والصفار غالبًا ما يوضح وجه الاستشهاد بالبيت، وأحيانًا لا يذكر وجه الاستشهاد اعتمادًا على الشرح الذي سبق البيت.

فمن الأول قوله في باب التنازع: " وقد يكون المتقدم أزيدُ من عاملين فمنه قول الحطيئة:

سُئِلْتَ فلم تبخلْ ولم تعطِ طائلاً .... [(5)]

فـ(طائلاً) يطلبه كل واحد من الثلاثة المتقدمة عليه، ويمكن إعمال كل واحد منها فيه "[(٦)].

وكذلك ما ذكره في الباب نفسه بعد أن ذكر قول الشاعر:

قَطُوبٌ فما تَلْقاه إلا كأنَّما زَوى وجهَهُ أنْ لاكه فُوهُ حَنظَلُ[(٧)]

قال: " فأعمل في (حنظل) "زوى"، ولذلك رفعه، وأضمر في " لاك " مفعوله،

----

(١) ينظر: شرح الصفار ٩١ أ، ٩٢ ب، ٩٤ أ، ٩٨ أ، ١٠٢ أ، ١٠٣ أ، ١٠٣ ب، ١٠٨ أ، ١١٤ ب، ١١٦ أ، ١١٧ أ، ١١٧ ب، ١٢٠ أ، ١٢٥ أ.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٩٣ أ، ٩٣ ب، ٩٤ أ، ٩٧ ب، ٩٩ ب، ١٠٠ أ، ١٠٤ ب، ١٠٥ ب، ١٠٨ أ، ١١١ ب، ١١٢ ب، ١١٣ أ، ١١٤ ب، ١١٦ ب، ١١٩ أ، ١٢٠ أ.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١١٧ ب، ١٣٩ ب.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٩٩ ب، ١٠٠ ب، ١١٩ أ، ١١٩ ب، ١٥١ أ.

(٥) سيأتي تخريجه ص٢٥٦.

(٦) شرح الصفار ١١٤ ب، ١١٥ أ.

(٧) سيأتي تخريجه ص٢٦١.

ولو أعمل الثاني لقال: زوى وجهه أن لاك فوه حنظلاً "[١].

ومن ذلك ما ذكره في " باب ما يجرى مما يكون ظرفًا هذا المجرى "[٢].

عندما أورد استشهاد سيبويه بقول امرئ القيس:

فأقبلــتُ زَحْفًــا علــى الــركبتين   فــثوبٌ نــسيتُ وثــوبٌ أجُـــرّ[٣]

قال: " فهذا يحتمل أن يكون المضمر محذوفًا من الصفة، فيكون المعنى: فثوباى: ثوب منسي، وثوب مجرور، ويحتمل أن يكون " نسيت " خبرًا، ويكون " ثوب " مبتدأ، وهو نكرة، لأن الموضع موضع تفصيل، وإنما جاء به سيبويه ~ على حذف الضمير، والأولى أن يكون " نسيت " صفة؛ لأن حذف الضمير من الصفة أحسن من حذفه من الخبر، لئلا يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه، فهذا أحسن[٤].

ومن الثاني - وهو ألا يذكر وجه الاستشهاد بعد البيت اعتمادًا على الشرح الذي سبقه - عندما ذكره شروط إعمال (ما) الحجازية، قال[٥]: " ومن ذلك ألا يدخل بين (ما) واسمها (إنْ)، فإن دخلت لم تعمل، نحو: " ما إِنْ زيدٌ قائم "، قال الشاعر:

فمـــا إِنْ طِـــبُّنا جُـبْنٌ وَلـــكِنْ   مـنـايانـــا ودَوْلـــة آخرينـــا[٦]

----

(١) شرح الصفار ١١٥ ب، ١١٦ أ.

(٢) الكتاب ٨٤/١، وشرح الصفار ١٢٧ أ.

(٣) سيأتي تخريجه ص٣٣١

(٤) شرح الصفار ١٢٩ أ، ١٢٩ب.

(٥) المصدر السابق ٩٢ ب.

(٦) سيأتي تخريجه ص١٢٢.

ومن ذلك ما قاله في حديثه عن مواضع جواز الحمل على الموضع، قال[١]: أو يكون المجرور أو الجملة حالاً لذي حال، أو صفة لموصوف، ومن هذا القبيل قول النابغة الذبياني:

فألفيتَــه يومًــا يَــبِيرُ عَــدُوَّه   وَبَحْـرَ عطـاءٍ يـستخفُّ المعـابرا[٢]

وكذلك قوله[٣] في باب التعجب: " والدليل على جواز " ما أخوفه عندي " قول كعب بن زهير:

فلــهو أخْـوَفُ عنـدي إذ أكَلِّمُــهُ   وقيـلَ إنَّــك مَحْبـوسٌ ومَقْتـولُ[٤]

ومـن ذلـك أيـضًا قولـه[٥]: " وأمـا أدوات الـشرط فهـي لا يليهـا إلا الفعـل مضمرًا، فإن قدّم فضرورة، ويكون على الفعل، وذلك قوله:

....   أَيْنَــما الرّيــحُ تُمَيِّلْــها تَمِــل[٦]

والصفار عنده ذكره للشواهد الشعرية لا يهتم بشرح غريبها، ولا يذكر الروايات فيها إلا إذا كانت موضع الشاهد.

وعلى الرغم من التزام الصفار بالاستشهاد بالشعر الذي قيل في عصر الاحتجاج، إلا أنه ورد في شرحه شاهدان أحدهما لأبي نواس (ت٢٩٥هـ)، والآخر للمتنبي (ت٣٥٤هـ)، أما الأول فقد أورده[٧] في (باب مايحتمل الشعر) عند حديثه عن الحذف المختلف في جوازه، وهو منع صرف ما ينصرف، حيث ذكر أن

---

(١) شرح الصفار ١٠٣ ب.

(٢) سيأتي تخريجه ص١٨٩.

(٣) شرح الصفار ١٠٨ أ.

(٤) سيأتي تخريجه ص٢١٨

(٥) شرح الصفار ١٣٩ ب.

(٦) سيأتي تخريجه ص٣٨٨.

(٧) شرح الصفار ١٤٠أ

مذهب الكوفيين إجازته، ثم ذكر الشواهد التي استدل بها الكوفيون على مذهبهم، ومنها شطر بيت أبي نواس، وهو قوله:

عباسُ عباسٌ إذا احتدم الوغى ....

وأما الثاني فقد أورده في (باب كان وأخواتها) عند حديثه عن مجيء الاسمين معرفتين بعد هذه الأفعال، أيهما يكون اسمًا؟ وأيهما يكون خبرًا؟ حيث ذكر رأي ابن الطراوة، وهو أن الخبر هو الحاصل أبدًا، ثم قال الصفار: " قال- أي ابن الطراوة- وإنما ذكرت هذا لأن الناس يغلطون فيه كثيرًا، ألا ترى أن المتنبي على فصاحته أراد أن يمتدح فذم، وهو لا يدري بذلك، وذلك قوله:

ثيابُ كريم مايصون حسانَها إذا نُشرَت كان الهبات صِوانَها

قال: فالخبر حاصل أبدًا "[1].

ومن الملاحظ أن الصفار لم يأتِ بهذين الشاهدين للتقعيد، إنما كان ذلك في سياق نقل رأي الكوفيين، ورأي ابن الطراوة[2].



----

(١) شرح الصفار ٨٠أ ، ٨٠ب

(٢) ينظر: شرح الصفار ١٤١، ١٤٠(ط)

المبحث الخامس: مذهــب المؤلف النحــوي

المتتبع شرح الصفار يلحظ أنه بصري المذهب، فهو ينتصر للبصريين، ويرد على الكوفيين.

وللصفار ألفاظ تدل على بصريته فهو يقول: " نحن " و" عندنا " ويقصد نفسه مع البصريين، من ذلك ما ذكره عند حديثه عن حكم تقديم خبر (ما) الحجازية إن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا قال: " فأما نحن فنجيزه، وأما الأخفش فيمنعه؛ لأن المجرور موضعه عنده رفع "(١).

ومن ذلك أيضًا قوله: " وإذا قلت: ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ، وما زيدٌ خارجًا ولا ذاهبٍ فهل يجوز أو لا ؟ فنحن لا نجيزه والفراء يجيزه "(٢)، وقوله: "وقولهم: اضرب، وهو عندنا مبني وعند الكوفيين معرب "(٣)، وقوله: أيضًا: " فأما أدوات التحضيض فلا يليها - عندنا - إلا الفعل إما ظاهرًا وإما مضمرًا خلافًا لأهل الكوفة فإنهم زعموا أنها تليها الجملة الاسمية "(٤).

والصفار يقدم مذهب البصريين، ثم يذكر رأي الكوفيين فيقول: وزعم الكوفيون(٥)، أو " وزعم أهل الكوفة "(٦).

وهو يرد مذهب الكوفيين بمثل قوله: " وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون فاسد "(٧).

---

(١) شرح الصفار ٩٢ ب.

(٢) المصدر السابق ١٠٣ أ.

(٣) المصدر السابق ١٥ ب.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ١١٣ أ.

(٦) المصدر السابق ١٥٢ أ، ١٥٥ أ.

(٧) المصدر السابق ٧٧ أ.

وقوله: " وهذا الذي قالوا ليس بشيء "[١]، وقوله: " وهذا الذي استدلوا به غير قطعي "[٢].

---

(١) شرح الصفار ١١١ أ.

(٢) المصدر السابق.

المبحث السادس: قيمة الكتاب العلمية

أ- مادته العلمية:

هذا الكتاب هو شرح كتاب سيبويه، ولم يصل إلينا منه سوى السفر الأول فقط، وهو يشتمل على جزء يسير من كتاب سيبويه، إذ تناول فيه الصفار بالشرح والتحليل الأبواب الآتية:

١- "هذا باب علم ما الكلم من العربية "(١).

٢- " هذا باب مجاري آواخر الكلم من العربية"(٢).

٣- "هذا باب المسند والمسند إليه"(٣).

٤- "هذا باب اللفظ للمعاني "(٤).

٥- " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة "(٥).

٦- " هذا باب ما يحتمل الشعر"(٦).

٧- " باب الفاعل الذي لم يتعده إلى مفعول "(٧).

٨- " هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء "(٨).

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) الكتاب ١٢/١، وفي شرح الصفار ١ ب.

(٢) الكتاب ١٣/١، وفي شرح الصفار ٧ ب.

(٣) الكتاب ٢٣/١، وفي شرح الصفار ٢٩ ب.

(٤) الكتاب ٢٤/١، وفي شرح الصفار ٣١ أ.

(٥) الكتاب ٢٥/١، وفي شرح الصفار ٣٤ ب.

(٦) الكتاب ٢٦/١، وفي شرح الصفار ٣٥ ب.

(٧) الكتاب ٣٣/١، وفي شرح الصفار ٥٢ ب.

(٨) الكتاب ٣٣/١، وفي شرح الصفار ٥٣ أ.

٩- " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول "[١].

١٠- " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني، كما تعدى إلى الأول "[٢].

١١- "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن يقتصر على أحد المفعولين دون الآخر"[٣].

١٢- " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن يقتصر على مفعول منهم دون الثلاثة؛ لأن المفعول هنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى "[٤].

١٣- " هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كسي عبدالله وأعطي عبدالله المال "[٥].

١٤- "هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر "[٦].

١٥- " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال "[٧].

١٦- " هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول "[٨].

----

(١) الكتاب ٣٤/١، وفي شرح الصفار ٥٤ أ.

(٢) الكتاب ٣٧/١، وفي شرح الصفار ٥٩ ب.

(٣) الكتاب ٣٩/١، وفي شرح الصفار ٦٣ أ.

(٤) الكتاب ٤١/١، وفي شرح الصفار ٦٧ أ.

(٥) الكتاب ٤١/١ وفيه: (تعداه)، وفي شرح الصفار ٦٩ ب.

(٦) الكتاب ٤٣/١، وفي شرح الصفار ٧٠ ب.

(٧) الكتاب ٤٤/١، وفي شرح الصفار ٧٣ ب.

(٨) الكتاب ٤٥/١، وفي شرح الصفار ٧٤ ب.

١٧- " هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة "[١].

١٨- " هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) "[٢].

١٩- " هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله "[٣].

٢٠- هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنَّ إذا قلت إنه مَنْ يأتنا نأته، وإنه أمة الله ذاهبة "[٤].

٢١- " هذا باب ما يفعل عمل الفعل ولم يجر مَجْرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه "[٥].

٢٢- "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلٌّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك "[٦].

٢٣- " هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدّم أو أخر "[٧].

٢٤- " هذا باب ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى "[٨].

٢٥- " هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل"[٩].

----

(١) الكتاب ٥٤/١، وفي شرح الصفار ٨٩ ب.

(٢) الكتاب ٥٧/١، وفي شرح الصفار ٩٢ أ.

(٣) الكتاب ٦٦/١، وفي شرح الصفار ١٠٢ أ.

(٤) الكتاب ٦٩/١، وفي شرح الصفار ١٠٥ أ.

(٥) الكتاب ٧٢/١، وفي شرح الصفار ١٠٧ ب.

(٦) الكتاب ٧٣/١، وفي شرح الصفار ١١٤ ب.

(٧) الكتاب ٨/١، وفي شرح الصفار ١٢٢ ب.

(٨) الكتاب ٨٤/١، وفي شرح الصفار ١٢٧ أ.

(٩) الكتاب ٨٨/١، وفي شرح الصفار ١٣٠ أ.

٢٦- " هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بُني على الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل "[١].

٢٧- " هذا باب ما يختار فيه النصب، وليس قبله منصوب بني على الفعل "[٢].

٢٨- " هذا باب ما ينصب في الألف "[٣].

٢٩- " هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، كما يجرى في غيره مجرى الفعل "[٤].

٣٠- " هذا باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى "[٥].

٣١- " هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك "[٦].

٣٢- " هذا باب الأمر والنهي "[٧].

٣٣- " هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهي حروف النفي "[٨].

٣٤- " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول "[٩].

---

(١) الكتاب ١/٩١، وفي شرح الصفار ١٣٢ أ.

(٢) الكتاب ١/٩٨، وفي شرح الصفار ١٣٨ أ.

(٣) الكتاب ١/١٠١، وفي شرح الصفار ١٤٠ أ.

(٤) الكتاب ١/١٠٨، وفي شرح الصفار ١٥٠ أ.

(٥) الكتاب ١/١١٨، وفي شرح الصفار ١٥٥ أ.

(٦) الكتاب ١/١٢٧، وفي شرح الصفار ١٦١ ب.

(٧) الكتاب ١/١٣٧، وفي شرح الصفار ١٧١ ب.

(٨) الكتاب ١/١٤٥، وفي شرح الصفار ١٧٧ ب.

(٩) الكتاب ١/١٥٠، وفي شرح الصفار ١٨٥ ب.

٣٥- " هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول، ويجرى على الاسم كما يجرى أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول "(١).

٣٦- " هذا باب من اسم الفاعل جرى مجرى المضارع في المفعول وفي المعنى"(٢).

٣٧- " هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى "(٣).

٣٨- " هذا بابٌ صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه"(٤).

٣٩- " هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه"(٥).

٤٠- " هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل "(٦).

٤١- " هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في معنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار "(٧).

٤٢- " هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى "(٨).

٤٣- " هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام "(٩).

وقد جاء في آخر نسخة (أ): (تمَّ السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، يتلوه

---

(١) الكتاب ١٥٨/١، وفي شرح الصفار ١٩٠ ب.

(٢) الكتاب ١٦٤/١، وفي شرح الصفار ١٩٤ ب.

(٣) الكتاب ١٧٥/١، وفي شرح الصفار ٢٠٧ أ.

(٤) الكتاب ١٨١/١، وفي شرح الصفار ٢٠٩ ب.

(٥) الكتاب ١٨٩/١، وفي شرح الصفار ٢١٣ ب.

(٦) الكتاب ١٩٤/١، وفي شرح الصفار ١٠٧ ب.

(٧) الكتاب ٢١١/١، وفي شرح الصفار ٢٣٢ ب.

(٨) الكتاب ٢١٦/١، وفي شرح الصفار ٢٣٥ ب.

(٩) الكتاب ٢٢٢/١، وفي شرح الصفار ٢٤٠ ب.

في أول السفر الثاني: " هذا باب ما يكون المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب"[(١)].

إلا أن نسخة (ب) جاءت فيها أبواب زائدة عن نسخة أ ، وهي:

١- " هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب "[(٢)].

٢- " هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ولا غيره "[(٣)].

٣- " هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ أمثلة الفعل الحادث "[(٤)].

٤- " هذا باب تصريف رويد "[(٥)].

٥- " هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث "[(٦)].

٦- " هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل "[(٧)].

٧- "هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي "[(٨)].

---

(١) شرح الصفار ٢٤٣ ب.

(٢) الكتاب ٢٢٨/١ ، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٢١.

(٣) الكتاب ٢٣٥/١ ، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٣٥.

(٤) الكتاب ٢٤١/١ ، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٣٥.

(٥) الكتاب ٢٤٣/١. وفيه: (متصرف)، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٤٠.

(٦) الكتاب ٢٤٨/١ ، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار ٣٤٤.

(٧) الكتاب٢٥٣/١ ، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار٣٥٠.

(٨) الكتاب ٢٥٧/١ ، وفي نسخة (ب) من شرح الصفار٣٥٣.

ب– خصائصه ومميــــزاته:

- يعد شرح الصفار هذا ، من أهم الشروح على كتاب سيبويه وقد قيل: "إنه أحسن ما وضع عليه "[١].

ويمتاز هذا الشرح بغزارة مادته العلمية ، مما يدل على سعة علم مؤلفه وإلمامه بكل ما يتعلق بالقضايا النحوية التي يشرحها.

- لم يكتفِ الصفار بشرح القضايا النحوية كما وردت عند سيبويه ، بل تتبع هذه القضايا مستقصيًا كل ما يتعلق بها من أحكام، سواء أذكرها سيبويه أم لم يذكرها ، وهو في تتبعه لهذا الأحكام يهتم اهتمامًا شديدًا بذكر آراء النحاة ومناقشتها مؤيداً لها أو معارضًا ، كما حرص على الاستشهاد لكل ما يذكره شعرًا ونثرًا.

- أسلوب الصفار في شرحه واضح لا تعقيد فيه، وإن أتى ببعض المقدمات المنطقية في شرح بعض القضايا النحوية[٢] ، إلا أن أسلوبه في مجمله يغلب عليه الوضوح واستخدام المنهج التعليمي الذي يهدف إلى تقريب الشرح إلى أذهان طلبة العلم.

وكان لاستخدام الصفار أسلوبَ الحوار ـ كما ذُكِرَ عند الحديث عن طريقته في الشرح ـ أثرُه الواضح في تبسيط القضايا النحوية التي وردت في كتاب سيبويه.

- - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) ينظر: إشارة التعيـ ٢٦٦

(٢) ينظر مثلاً شرح الصفار٣ أ ، ٢٨ أ

ج ـ المآخذ عليه:

هناك بعض المآخذ على كتاب شرح الصفار منها:

- مآخذ نحوية:

ورد في شرح الصفار أخطاء نحوية منها ما ورد في نسخة واحدة من المخطوط ومنها ما ورد في نسختين، ومنها كان مشتركًا في النسخ الثلاث.

ولعل هذه الأخطاء تعود إلى خطأ النساخ، ولكن وجود الخطأ النحوي نفسه في نسخ المخطوط الثلاث قد يكون سببه سهو المصنف. ومن الأخطاء النحوية المشتركة بين النسخ الثلاث:

١- قوله: " ويكون " حيًّا " حالاً "[١]، حيث وردت كلمة " حال " مرفوعة، وهو خطأ، والصواب نصبه.

٢- قوله: " ويكون " فيهن " تخصيصًا مفيدًا "[٢] جاء في النسخ الثلاث: تخصيصٌ مفيدٌ بالرفع، وهو خطأ، والصواب نصبهما ".

٣- قوله: " فلهذا أنكر الفارسي أن يكون فوق الجود شيئًا "[٣] ورد "شيء" بالرفع، والصواب نصبه.

٤- قوله: " لأنه يجيء كأنه عاملٌ "[٤] جاء "عاملاً " بالنصب، والصواب ما أثبت.

٥- قوله: " وتكون (ما) وما بعدها مفعولاً لفعل التعجب "[٥] جاء " مفعولٌ " بالرفع، وهو خطأ، والصحيح ما أثبت.

----

(١) شرح الصفار ٩٢ أ.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ١٠٤ ب.

(٤) المصدر السابق ١٠٦ ب.

(٥) المصدر السابق ١١٢ ب.

٦- قوله: " لأن له سببيًّا مرفوعًا "[(١)] حيث جاء بالرفع " سببي مرفوع " وهو خطأ ، والصواب ما أثبت.

٧- قوله: " وإن كان الاسم في السؤال مشتغلاً عنه "[(٢)] حيث ورد "مشتغلٌ" بالرفع، والصحيح ما أثبت.

٨- قوله: " لأن قبله منصوبًا "[(٣)] جاء " منصوب " بالرفع، والصواب ما أثبت.

٩- قوله: " لأن قبله حرفًا "[(٤)] جاء " حرفٌ " بالرفع، والصواب ما أثبت.

١٠- قوله: " ويوضع لكل مسألة مثالٌ "[(٥)] جاء " مثالاً " بالنصب، وهو خطأ ، والصحيح ما أثبت.

- مآخذ في التوثيق:

١- وقع خطأ في آية قرآنية ، قال الصفار: قوله جل ذكره: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[(٦)] و"ما أصبرهم على النار " ، والصحيح: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ١٧٥﴾[(٧)].

٢- من الأخطاء في توثيق الآيات القرآنية أيضًا قوله: " ونحو خشنت بصدره، و" كفى بالله تعالى "[(٨)] وهذا خطأ ، فالشاهد الذي ورد عند سيبويه[(٩)] هو قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[(١٠)].

----

(١) شرح الصفار١٣١ ب.

(٢) المصدر السابق ١٣٥ أ.

(٣) المصدر السابق ١٣٧ ب.

(٤) المصدر السابق ١٣٧ ب.

(٥) المصدر السابق ١٤١ أ.

(٦) سورة مريم: ٣٨.

(٧) سورة البقرة: ١٧٥.

(٨) شرح الصفار ١٣٤ أ.

(٩) الكتاب ٩٢/١.

(١٠) سورة الإسراء: ٩٦.

٣- ومن المآخذ في التوثيق أيضًا قوله[(١)]: " وقوله -أي سيبويه - ولا يُخِلُّ تركُ إظهار الهاء بالمعنى "[(٢)] ورد في النسخ الثلاث (إضمار)، وهو خطأ، وما أثبت هو المراد، وهو الموافق لما في كتاب سيبويه.

٤- مما يؤخذ على الصفار في التوثيق نقله عن بعض النحاة دون عزو، وأكثر من نقل عنه أستاذه ابن عصفور، فقد استفاد منه في شرحه كثيرًا، ونقل أقواله دون أن ينسبها إليه.

بل هناك أبواب كاملة تكاد تكون نقلاً عنها عند ابن عصفور، وقد أشير إلى ذلك في موضعه.

- مآخذ في التمثيل:

جاءت عند الصفار أخطاء في التمثيل منها:

١- قوله: " ما زيدٌ قائمًا ولا خارج عمرو "[(٣)] ورد (زيد) مكان (عمرو)، وهو خطأ إذ قال بعد ذلك: " لأنه يكون التقدير: " ما زيدٌ خارجًا عمرو "[(٤)].

٢- قوله[(٥)]: " ثم قال -أي سيبويه- ومثل ذلك قولك: إن زيدًا ظريف وعمرو وعمرًا "[(٦)] حيث ورد في شرح الصفار (الظريف) مكان (ظريف).

٣- قوله: " وإن نصبت فضعيف بمنزلة زيدًا ضربته "[(٧)] حيث ورد في النسخ الثلاث "ضربت"، وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

---

(١) شرح الصفار ١٢٩ أ.

(٢) الكتاب ٨٥/١.

(٣) شرح الصفار ٩٦ أ.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ٩٧ أ.

(٦) الكتاب ٦١/١.

(٧) شرح الصفار١٤٥ب.

- مما يؤخذ على الصفار في شرحه هذا الإقذاع في السب واستخدامه عبارات قاسية في رد الآراء، وقد أكثر من اتهام آراء الآخرين بالفساد والتخلف[١].

وقد تعقب الصفار أستاذه الشلوبين ورد عليه أقبح رد، وقد أشير إلى ذلك عند الحديث عن الشلوبين كمصدر مباشر استفاد منه الصفار[٢]، وكذلك فعل الصفار مع ابن الطراوة[٣].



---

(١) ينظر مثلاً شرح الصفار ٩٠ ب، ١٠٤ب، ١١٢ أ، ١١٣ أ، ١٣٢ ب، ١٣٧ ب، ١٥١ أ، ١٥٢ ب.

(٢) ينظر ص٤٩ ، ٥٠ من هذا البحث.

(٣) ينظر ص ٦٢، ٦٣ من هذا البحث.

القسم الثاني

القسم الثاني

التحقيــق

ويشتمل على:

- **أ- منهج التحقيق.**
- **ب- نسخ الكتاب.**
- **ج- تحقيق النص.**

منهج التحقيق:

اتبعت في تحقيق هذا القدر من المخطوط ما يلي:

١. نسخ النص المراد تحقيقه وفق القواعد الإملائية الحديثة، وتحليته بعلامات الترقيم الاصطلاحية، وضبط ما يحتاج إلى ضبط من ألفاظه.

٢. مقابلة الأصل بالنسخ الأخرى، مثبتة في المتن ما كان صوابًا، وقد اتخذت النسخة التركية أصلاً لوضوحها وتمامها، ورمزت لها بالرمز (أ).

٣. تصحيح الأخطاء النحوية والإملائية، وما وقع فيه بسبب النسخ من انتقال النظر، أو أخطاء أخرى تعرض للناسخ، والإشارة إلى ذلك في الحاشية، مع عدم الإشارة إلى ترك الهمزة أو النقط مما يقع عادة في المخطوطات.

٤. إضافة ما يحتاج إليه النص من حرف أو كلمة سقطت سهوًا، مع الإشارة إلى ذلك في موضعه.

٥. وضع الساقط من الأصل بين قوسين معقوفين هكذا [ ] وإتمامه من النسخ الأخرى، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية، وذكر النسخة التي صحح منها.

٦. تخريج الآيات القرآنية ببيان اسم السورة ورقم الآية، وإكمال ما يحتاج من الآيات إلى إكمال في الحاشية، مع ضبط الآيات بالشكل من المصحف مباشرة.

٧. تخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات المختلفة.

٨. تخريج الأحاديث النبوية من كتب الأحاديث مكتفية بالصحيحين أو بأحدهما، فإن لم يكن الحديث فيهما أو في أحدهما خرجته من كتب الأحاديث الأخرى.

٩. تخريج الشواهد الشعرية من دواوين الشعر، ومن المجموعات الشعرية والأدبية، ومن كتب النحو واللغة، والشروح، والمطولات، وتناول كل شاهد

ببيان بحره، وتعيين قائله ما أمكن ذلك، وشرح غريبه، وإعراب مشكله، وتوضيح وجه الاستشهاد به إذا كان غامضًا.

١٠. تخريج الأقوال، والآثار، والأخبار، والأمثال من مظانها.

١١. توثيق آراء النحاة وأقوالهم من كتبهم أو من مظانها الأخرى، وإذا لم أعثر على ذلك في كتبهم أو فيمن نقل آراءهم أشرت إلى ذلك.

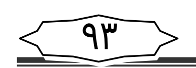
١٢. توثيق القضايا العلمية بالإحالة إلى مظانها، والتعليق على ما يحتاج منها على ذلك.

١٣. شرح المفردات الغريبة أو الغامضة من معاجم اللغة، وضبط ما أشكل من الألفاظ والتراكيب.

١٤. الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في نص الكتاب باختصار، والتعريف بالأماكن والقبائل.

١٥. صنع فهارس شاملة للكتاب تيسر البحث فيه تشتمل على: فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية،والآثار، والأمثال، والأقوال، والشواهد الشعرية، والأعلام، والمصادر والمراجع، والموضوعات.





نسخ الكتاب:

اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على ثلاث نسخ هي:

١- النسخة التركية (أ)

وهي محفوظة في مكتبة كوبريلي تركيا برقم ١٤٩٢، تقع في ٢٤٣ لوحة في كل صفحة من اللوحة ٢١ سطرًا، ومتوسط كلمات السطر ١٢ كلمة، وهي مكتوبة بخط نسخي جيد، وعليها مقابلة حيث توجد تصحيحات في الحاشية لبعض الكلمات وإضافة السقط أحيانًا، وعليها تملكات عدة، ولم يسجل عليها تاريخ النسخ ولا من قام بنسخها، وجاء في الصفحة الأولى: "السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للشيخ الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمه الله تعالى"، وابتدأت هذه النسخة من أول الكتاب حيث جاء في أولها: "بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وآله الطاهرين، قال الشيخ الفقيه النحوي أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي رحمة الله عليه، قال سيبويه ~ : "هذا باب علم ما الكلم من العربية..."(١)، وتنتهي بقوله: "ثم قال: فإن قلت سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير حسن، يريد أنك قد وصفته فاختص فصار بمنزلة سير شديد، فكلما قرب من الأسماء بالوصف حسن أن يرفع والله أعلم بالصواب، تم السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، يتلوه في أول السفر الثاني: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إن شاء الله"(٢).

ثم جاء في آخرها "بلغ مقابلة من أوله إلى آخره حسب الطاقة، نفع الله به من قابله، ومن قرأه، ومن نسخه، وجميع المسلمين، والحمد لله رب العالمين"(٣).

----

(١) شرح الصفار ١ ب.

(٢) المصدر السابق ٢٤٣ ب.

(٣) المصدر السابق.

٢- النسخة المغربية (ب)

وهي محفوظة في الخزانة العامة بالرباط بالمغرب، ورقمها ٣١٧ ،وتقع في ٣٥٥ صفحة، حيث إنها مرقمة بالصفحات لا باللوحات، وفي كل صفحة ٢٥ سطرًا، ومتوسط كلمات السطر أربع عشرة كلمة، وهي مكتوبة بخط مغربي مقروء، وفيه صعوبة، وفي هذه النسخة كثير من التقديم والتأخير والخلط بين الأبواب، كما أن فيها كثيرًا من السقط سواء أكان لكلمة أم جملة أم عدة جمل أم لأسطر عدة، ولم يسجل عليها تاريخ النسخ، ولا من قام بنسخها.

تبدأ هذه النسخة ناقصة حيث جاء في أولها: "والثاني أن المصدر مؤكد للفعل، والمؤكد قبل المؤكد..."(١) ،وآخرها قوله: "وقوله: ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه أنه قد أتى أمرًا... فتقول: " أكلَّ هذا بخلاً، قلت: وهذا المثال الرفع فيه شائع..... "(٢) ، يكون له خبرًا ولا يتكلف الإضمار فتقول: أكلَّ هذا بخل "(٣) ، وجاء في نهايتها: "كمل السفر الأول من كتاب شرح سيبويه لابن الصفار، والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"، يتلوه إن شاء الله في أول الثاني "باب إضمار الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"(٤).

وهي تزيد عن نسخة (أ) بسبعة أبواب سبق الإشارة إليها عند الحديث عن مادة الكتاب العلمية(٥).

٣- النسخة المصرية (ج)

وهي محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (نحو ٩٠٠)، وتقع في ١٧٣

----

(١) شرح الصفار ص ١.

(٢) أصاب الكلمات بعدها طمس.

(٣) شرح الصفار ص٣٥٥.

(٤) شرح الصفار ص ٣٥٥.

(٥) ينظر ص ٨٣ من هذا البحث.

لوحة، في كل صفحة ٢٥ سطرًا وفي كل سطر ١٢ كلمة، وهي مكتوبة بخط مغربي مقروء، وفيها ضبط، وهي ناقصة عن النسختين السابقتين، فتبدأ من أول الكتاب بقوله: "قال سيبويه ~ : "هذا باب علم من الكلم من العربية"[١]، وتنتهي بقوله: "فأما أبو العباس فحام على ألا يثبت تكرار الضمير..."[٢]، وهو منتصف الحديث عن "باب الصفة المشبهة باسم الفاعل"، وفي هذه النسخة خلط وتداخل بين الأبواب[٣].



---

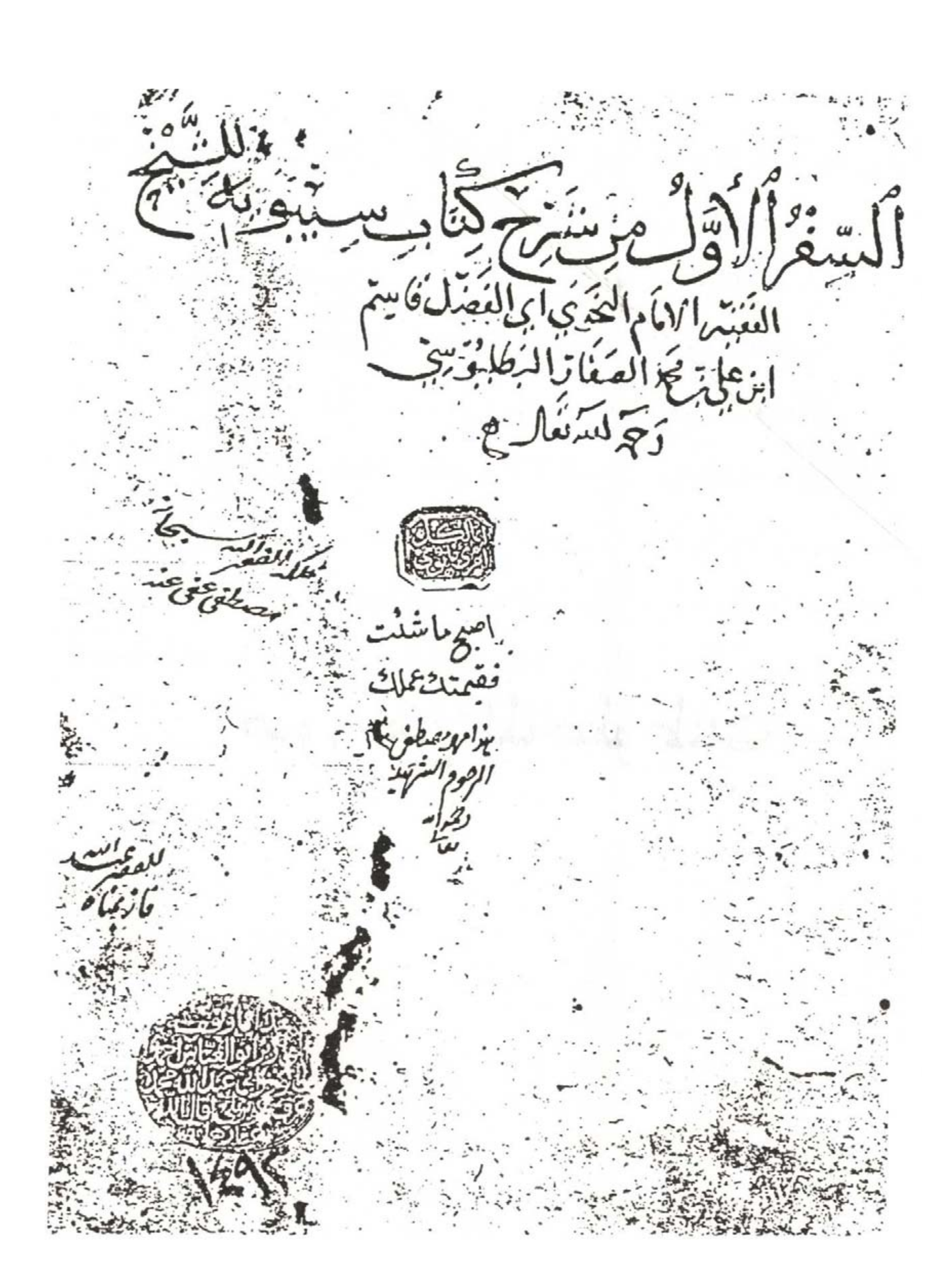
(١) شرح الصفار ١ أ.

(٢) المصدر السابق ١٧٣ أ.

(٣) بذل محقق كتاب شرح الصفار الدكتور معيض العوفي جهدًا كبيرًا في إعادة ترتيب نسختي (ب) و(ج) والقضاء على ما وقع فيهما من تداخل وخلط بين الأبواب، ينظر: شرح الصفار ١٨٦- ١٩٢.

صـــــور

من المخطوطات


السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للشيخ

الفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم

ابن علي بن محمد الصفار البطليوسي

رحمه الله تعالى

أصبح ما شئت

فقيمتك عملك

الصفحة الأولى من نسخة أ

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وآله الطاهرين
قال الشيخ الفقيه النحوي أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي
رحمة الله عليه قال سيبويه رحمه الله هذا باب علم
ما الكلم من العربية فأول ما يسأل عنه في هذه الترجمة لم أشار بهذا وليس
ثم مشار إليه وهذا إنما وضعت لأن يشار بها وإنما يكون هذا الكلام [illegible] بأنه
وضع الترجمة قبل الباب وإلا فإذا [illegible] وضعها بعد الفراغ من الباب فلا
سؤال لأنه أشار حينئذ للباب وإذا جعلناها موضوعة قبل الباب فيرد هذا الكلام
فأما أبو سعيد السيرافي فيزعم فقال وضعها غير مشير بها لتكون معدة
للإشارة عند الحاجة إلى ذلك وهذا الوجه ذكره الفارسي في التذكرة وقال
لو كانت هنا غير مشار بها لوجب إعرابها لأن الفكر في بنائها إنما هو [illegible]
حتى اشبهت بذلك الحرف لأنها وضعت على أن يشار بها لكل شيء [illegible]
شيء فصارت بمنزلة من [illegible] [illegible] [illegible]
فأي وجه للبناء فينبغي أن يعرب فقال هذا [illegible]
ورد أبو الفتح عثمان بن جني على أبي علي هذا وقال إذا [illegible]
فإن الأكثر فيه أن [illegible] في الحالة الأولى [illegible]
فلم يخرج [illegible] [illegible] وكان شيئا آخر ومع هذا [illegible]
لا يكون إلا ابتداء كلام [illegible] [illegible] وهذا [illegible]
حتى كأن لم يكن إلا [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
ابتداء [illegible] فهذا وجه وقد [illegible] آخر [illegible] [illegible] من العلم

الصفحة الثانية من نسخة أ

في ظرف أي على الظرف ثم قال وما يبين لك أن الصفة لا تقوى
فيها إلا هذا أي وما يبين لك أن الصفة لا تكون إلا في المواضع التي قلنا
أنه لو قيل لك هل سير عليه ليلتان نعم سير عليه شيء بينا وتنصب
على الحال ولا يكون فيه الرفع لأنه لا يقع موقع الاسم الذي ليس بظرف
ثم قال لأنه ليس يحسن يقع فيه الأسماء أي لا يحسن لأنه ليس بظرف ثم قال
كان وصف حسن لأنه يقرب من الأسماء ثم قال لو قلت سير عليه طويل من
الدهر وشديد من السير حسن وذلك أنك قد خصصته فصار
بمنزلة سير شديد فكلما قرب من الأسماء بالوصف حسن أن يرفع
والله أعلم بالصواب

تم السفر الأول من شرح كتاب سيبويه
يتلوه في أول السفر الثاني
هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع
كما ينتصب [illegible] إن نصب
ونسأل الله العفو والرحمة بمنه وكرمه إنه على كل شيء قدير
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله الطاهرين
وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين

بلغ مقابلة من أوله إلى آخره حسب
الطاقة نفع الله به من قابله ومن قرأه
ومن سمعه وجميع المسلمين آمين يا رب العالمين

الصفحة الأخيرة من نسخة أ



المجلد الاول .
من
شرح كتاب سيبويه
لقاسم بن علي بن محمد بن سليمان الانصاري البطليوسي الشهير
بالصفار
المتوفى بعد ٦٣٠

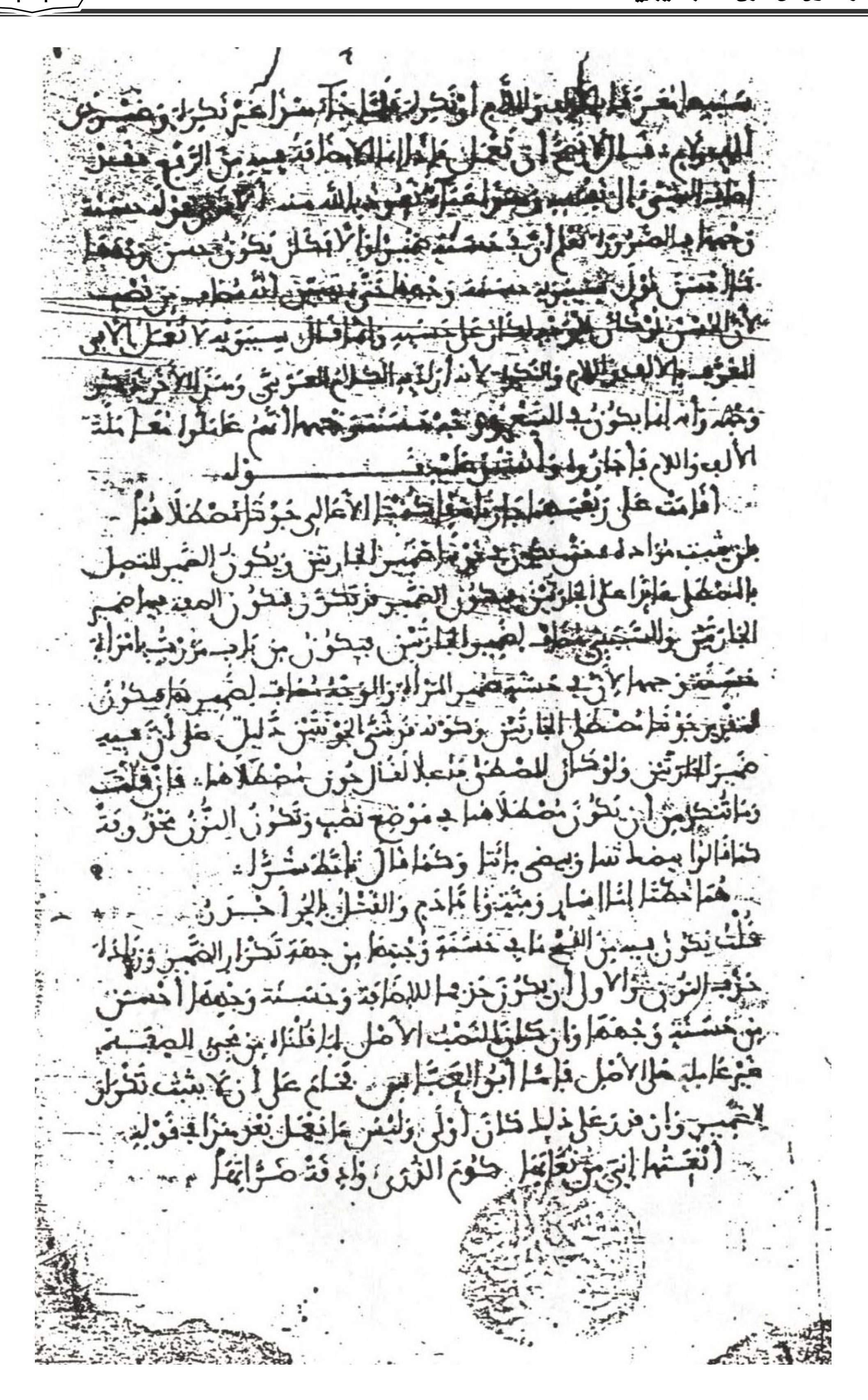
قال في (البلغة): صحب الشلوبين وابن عصفور، وله (شرح كتاب سيبويه) شرحا حسنا، يقال انه احسن شروحه، ورد فيه على الشلوبين ابلغ رد (السيوطي: بغية ص ٣٧٨)
ونقل ذلك في (كشف الظنون) من دون ان ينسبه [illegible] وزاد: اختصره اثير الدين ابو حيان محمد بن يوسف المتوفى سنة ٧٤٥ وسماه الاسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار (ج ٢ ص ١٤٢٨)
توجد نسخة من المجلد الاول من هذا الكتاب بخط قديم ما كان في [illegible] وتقطيع بدار الكتب المصرية ٩٠٠ (فهرس ٣/٢٤)
كتبه محمد ابراهيم الكتاني

الصفحة الأولى من نسخة ب


كمل السفر الأول من تذكرة شرح سيبويه لابن الصفار
والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم
يتلوه إن شاء الله في أول الثاني باب إظهار الفعل المستعمل
إضماره [illegible]

الصفحة الأخيرة من نسخة ب

الصفحة الأولى من نسخة ج



الصفحة الأخيرة من نسخة ج

النص المحقق

[٨٩/ب]

هذا بابٌ يُخْبَرُ(١) فيه عن النّكرةِ بالنّكرةِ(٢)/

قد قلنا: إن النَّكرةَ لا يجوز أن يُخْبَرَ عنها إلا أن يكونَ في الإخبار عنها فائدةٌ.

وقد قلنا(٣): إن اللفظَ إذا حَصَّلَ مَقْصُودَه في النكرة لم يُفِد نحو: رجلٌ قائمٌ، وإن لم يُحَصِّلْه لم يَجُز؛ لأَنّه لا يَعْلم إذا أردت برجل شخصًا معينًا مقصودَك. فحيث يكون في الإخبار عنها فائدةٌ جاز الكلام، وذلك أن تكون النكرةُ عامةً نحو: كلُّ رَجُلٍ يَفْعَلُ كذا؛ لأَنّه لا يَعْلَمُ كُلُّ أحدٍ هذا، فيكونُ مفيدًا.

وأَمَّا لو قلت(٤): رجلٌ من بني تَمِيم ذاهبٌ، لم يُفِد، وإن كانت النكرة موصوفة؛ لأَنّه لا يُنْكرُ أن يكونَ رجلٌ من بني تميم ذاهبٌ(٥)، فلو قلت: فارسٌ أو بطلٌ لصَحَّ؛ لأَنّه لا يَعْلَمُ كلُّ أحدٍ هذا.

فلم يُجِز(٦) سيبويه(٧) في الإخبار عن النكرة إلا أن يكونَ في ذلك

---

(١) أ: يُخَبَّرُ، وما أثبت من ب وج.

(٢) في الكتاب ٥٤/١: "هَذا بابٌ تُخْبِرُ فِيْهِ عَن النَّكِرَةِ بنَكِرَةٍ".

(٣) قال ذلك عند حديثه عن مجيء اسم (كانَ) وأخواتها نكرة بمُسَوِّغ - ينظر: شرح الصفار ٨٢٢/٢، ٨٢٣ (ط).

(٤) ب وجـ: ولو قلت.

(٥) ب: واقف.

(٦) أ: يتخذ، ج: يعتمد، وما أثبت من ب.

(٧) هو أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر فارسِي الأصل، وهو إمامُ النحاة، وأولُ من بسط النحو، وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحدٌ، وهو أول كتاب يصلنا في علم النحو. توفي سنة ١٨٠ هـ على الأرجح، تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٦٣، والفهرست ٥٧، وإنباه الرواة ٣٤/٢، وبغية الوعاة ٢٢٠/٢.

إفادةٌ[١]، فأجاز: " ما كان أحدٌ مِثْلَك "؛ لأَنّ النكرةَ هنا عامةٌ فجازت[٢].

فإذا قلنا: " ما كان أحدٌ مِثْلَك "[٣] فقد قال سيبويه ~ [٤] في أبواب الصِّفات[٥] إن (مثلك) يكونُ[٦] على ثلاثة معانٍ[٧].

أحدهما: أن يكون مثله في الجِنْسِيَّة؛ هو رجلٌ كما أَنَّه رجلٌ.

والثاني: أن يكون مثله في الصُّورة.

والثالث: أن يكون على مثله في الصِّفة من الشجاعة والكرم، وغير ذلك.

فإذا قلت: " ما كان أحدٌ مِثْلَك " فلا يُتَصَوَّر أن تكونَ المماثلةُ في الجِنْسِيَّة؛ لأَنّ أحدًا هو الإنسان، فكأَنَّك قلتَ: ما كان إنسانٌ مماثلاً لك في الإنسانية؛ لأَنّ هذا خَلْف[٨]، فلابُدَّ أن تجعلَه جِنْسًا آخر، إمَّا مَلَكًا،

----

(١) ينظر: الكتاب ١/٥٤.

(٢) قال أبو علي الفارسي: "(مثلك) وإن كان مضافًا إلى معرفة فهو نكرة؛ لأَنّ الذي يُعَرِّف الاسمَ هو التخصيصُ، والإشارةُ إلى مختص، أو نوعٍ بعينه، وإذا أُضِيْفَ المِثْلُ إلى معرفة لم يَخُصّ شيئًا بعينه لكثرة ما يجوز أن يقعَ فيه التَّماثُلُ من المِثْلِيَّة"، (التعليقة ١/٨٩).

(٣) قوله: "لأَنّ النكرة هنا عامة، فجازت، فإذا قلنا: ما كان أحد مثلك" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٤) (رحمه الله) ليست في ب وجـ.

(٥) ب: الصفة.

(٦) (يكون) ساقط من ب.

(٧) قال سيبويه في باب سماه: " هذا باب مَجْرى النعتِ على المنعوتِ والشَّريكِ على الشَّريكِ والبَدَلِ على المُبْدَلِ منه، وما أشبه ذلك: "ومن النعت أيضًا: "مررتُ برجلٍ مِثْلِك "، فـ(مِثْلُك) نعتٌ على أَنّك قلت: هو رجلٌ كما أَنّك رجل، ويكون نعتًا أيضًا على أَنَّه لم يَزِدْ عليك، ولم يَنقُصْ عنك في شيءٍ من الأمور، ومثلُه: " مررتُ برجلٍ مِثْلِك " أي صُورتُه شَبِيْهةٌ بصورتِك، وكذلك: " مررتُ برجلٍ ضَرْبِك وشِبْهِك. " (الكتاب ١/٤٢٣).

(٨) الخَلْف - بالفتح - الرديء من القول، يقال: سكت أَلْفاً ونَطَقَ خَلْفًا، أي سكت عن ألف كلمة، ثُمَّ تكلَّم بخطأ، ينظر: الصحاح ١٣٥٤، والخُلف بالضم:: الاسم من الإِخْلاف، وهو في المستقبل =

وإمَّا شَيْطانًا[١]، فيكون جِنْسًا آخر، فتقول: ما كان أحدٌ مماثِلَك[٢] في الإنسانية؛ لأَنّك مَلَكٌ أو غيره.

فإذا قلت: " ما كان أحدٌ مثلَك " تريد في الصورة [مِثْلُك][٣] أمكن، وكأنَّه حَسَنٌ جِدًّا أو قَبِيْحٌ، فهو بمنزلة الملائكة أو الشياطين، إلا أن العربَ لا تقولُه[٤] على الوَضْع من أمرِه، إنَّمَا تقوله على المدح.

وإذا[٥] أردت به[٦]: ما كان أحدٌ يُمَاثلُه في الصِّفة فكذلك[٧]، وكان[٨] الذي يماثله إنَّمَا هو المَلَك.

فهذان المعنيان هما المُسْتَعْمَلان، لا الأَوَّل[٩]؛ لأَنّه لا يُتَصَوَّرُ إلا على المجاز، بأن يُجْعَل المُخَاطَبُ/ جِنْسًا آخر ليس من الأَحَدِين[١٠]، إنَّمَا أخذنا هذين المعنيين على أن يكونَ (مِثْلُك) في معنى[١١] الفعل[١٢]. [٩٠/أ]

= كالكذب في الماضي، وفي المعجم الوسيط ٢٥١: الخُلْف: اسم من الإخلاف، وفي علم الفلسفة: المُحال الذي يُنافي المنطقَ، ويخالفُ المعقولَ.

(١) (شيطانًا) غير واضحة في ب.

(٢) ب: مماثلاً لك.

(٣) (مثلك) ساقطة من أ وجـ، وهي في ب.

(٤) ب: لا يقولونه.

(٥) ب: فإذا.

(٦) أ: فيه، والتصحيح من ب وجـ.

(٧) أي على المدح.

(٨) ب: فكان.

(٩) يريد أن المماثلة في الصورة، والمماثلة في الصفة هما المستعملان، لا المماثلة في الجنسية.

(١٠) ب: الآخرين، والمراد بالأَحَدِيْن: الناس المُسْتَقيمي الأَحْوال، ينظر: شرح السيرافي ٣/١٠.

(١١) ب: مثل معنى .

(١٢) أي يكون خبرًا.

فإذا قلنا: "ما كان مِثْلُك أَحَدًا"، فالمِثْل هنا[١] ليس بفعل؛ لأَنّه مُخْبَرٌ عنه، فهو بمنزلة إنسانٍ أو حَجَر.

فإذا قلتَ: "ما كان مثلُك أحدًا"، فقد أثبتَ له مِثْلاً، وزعمتَ أَنَّه ليس بأحد[٢]، فإن[٣] أخذتَ المماثلَة في الجِنْسيَّة، لم يَجُزْ؛ لأَنّك أثبت له مِثْلاً في الجنس، ثُمَّ زعمت أَنَّه ليس بأحد[٤]، فقد تَنَاقَضْتَ، إِنَّمَا[٥] يُتَصَوَّر على أن تجعله جنسًا آخر، ويكون مثله الملائكةُ أو[٦] الشياطين، فإذا أردتَ المماثلةَ في الصِّفةِ، فلا يجوزُ أيضًا؛ لأَنّك جعلتَ له مِثْلاً في الصفة، ونفيتَ أن يكونَ[٧] إنسانًا، فقد تَنَاقَضْتَ، إلا إن جَعَلْتَ[٨] مثله جنسًا آخر. وكذلك إذا أردتَ: ما كان مثلُك أحدًا في الصُّورة، لا يُتَصَوَّر إلا أن تجعلَه جنسًا ثانيًا، إمَّا على الوَضْعِ منه، أو الرّفعِ من أمره.

ولو عكستَ، فجعلتَ المِثْل خبرًا[٩]، لكان على هذا المعنى؛ لأَنّ كلَّ كُلِّيّةٍ سالبة تنعكسُ كُلِّيّةً سالبة، ولا يُتَصَوَّر العكسُ، على أن يكون (مثلك) بمعنى الفعل؛ لأَنّ الفعل[١٠] حين[١١] قدَّمْتَه أو أَخَّرْتَه،

---

(١) ب: هذا.

(٢) جـ: كأحد.

(٣) ب: وإن.

(٤) جـ: كأحد.

(٥) جـ: فإنَّمَا.

(٦) ب: و.

(٧) ب: تكون.

(٨) ب وجـ: أن تجعل.

(٩) تقول: " ما كان مثلَك أحدٌ ".

(١٠) " لأَنّ الفعل " ساقط من ب.

(١١) ب وجـ: خبر.

فيتعين[١] ما تُقَدِّمُه لأَنّ يخبر عنه، صار اسمًا، فانقلبَ معناه؛ لأَنّه مُؤَخَّرٌ فِعْلاً، إذا نَصَبْتَه ورفعتَ أحدًا، وقد بَيَّنَّا هذه المسألةَ بَيانًا شَافِيًا في باب الابتداء[٢].

ثُمَّ نرجع إلى لفظه [قوله][٣]: " إِنَّمَا حَسُنَ الإخبارُ ها[٤]هنا عن النَّكِرةِ حَيْثُ أَرَدْتَ أَنْ تَنْفِيَ أن يكون في مِثْلِ حالهِ شَيءٌ أو فوقه[٥].

قلت: لهذا قلنا: إنَّه لم يُسْتَعْمَلْ إلا على المدح؛ لأَنَّه لم يتعرض اللفظُ إلا على نفي[٦] المثل، فنفى أن يكون فوقًا أو دونًا[٧].

فقال سيبويه: نفيتَ المِثْل، وأَنْ يكونَ[٨] فوقَه أحدٌ فهو فوقَ النَّاس، فهذا نُقِلَ أَنَّه لا يُقال إلا على معنى المدح.

ثُمَّ قال: " لأَنّ المُخاطبَ يَحْتاجُ إلى أن تُعْلِمَه هذا "[٩].

قلت: فمرادُه أن النكرةَ هنا حَسُنَ الإخبارُ عنها؛ لأَنّ فيها فائدةً؛ وهو العموم؛ لأَنّ المخاطبَ يَجْهَلُ هذا، ويحتاجُ إلى عِلْمِهِ[١٠].

---

(١) أ وج: فيبقى، وما أثبت من ب، وهو الأولى .

(٢) هذا الباب ليس في شرح الصفار الموجود، وموضعه في الكتاب ١٢٦/٢ وما بعدها .

(٣) (قوله) ليست في أ و ب، وهي في جـ .

(٤) (ها) ليست في جـ.

(٥) الكتاب ٥٤/١.

(٦) أ: إلا على إلا لنفي، ب: إلا على النفي، والتصحيح من جـ.

(٧) أ: حرفًا أو وزنًا، وهو تحريف، وما أثبت من ب وجـ.

(٨) ب: تكون.

(٩) في الكتاب ٥٤/١: "لأَنّ المخاطبَ قد يحتاجُ إلى أن تُعْلِمَه مِثْلَ هذا".

(١٠) قال السيرافي: "فإذا قلت: "ما كان أحدٌ مِثْلَك" فقد خَبَّرْتَه أَنَّه فوقَ الناس كلِّهم، حتى لا يوجد له مِثْلٌ، أو دونه حتى لا يوجد له مِثْلٌ في الصِّفة، وقد كان يجوز أن يَجْهَلَ مِثْلَ هذا من نفسهِ، فيظنَّ أن له مثلاً في رفعتهِ أو ضِعَتِهِ "، (شرح الكتاب ٥/٣).

ثُمَّ قال: "ولو قلت كان رجلُ ذاهبًا"[١] إلى آخره، كلامٌ بَيِّنٌ قد بَيَّنَّاه بما أغنى / عن إعادته. [٩٠/ب]

ثُمَّ قال: "ولا يجوزُ لـ (أحد) أن تضعَه[٢] في [مَوْضِعٍ][٣] واجبٍ"[٤].

يريد أَنَّه وضع للنفي.

فإذا[٥] قلت: " ما[٦] جاءني رجلٌ " احتمل أن يريد: ما أتاني رجلٌ في نَفَاذِه وقُوَّتِه[٧] بل أتاني ضعيفٌ، واحتملَ[٨] أن يريدَ: ما أتاني[٩] رجلٌ، بل أتاني اثنان، ويحتمل أن يريد: ما أتاني رجلٌ، بل أتَتْني امرأةٌ.

فإذا[١٠] قلت: "ما جاءني أحدٌ" فهو نفيٌ لهذا كلِّه[١١].

وزعم المبرد[١٢] أَنَّه إِنَّمَا وَضْعُه على العموم، فكُلُّ موضعٍ عامٍ يَصلُحُ وُقُوعُه

---

(١) في الكتاب ٥٤/١: "وإذا قلت: كان رجلٌ ذاهِبًا".

(٢) أ وب: يضعه، وما أثبت من جـ، والكتاب ٥٤/١.

(٣) (موضع) ساقط من أ، وهو في ب وج والكتاب ٥٤/١.

(٤) الكتاب ٥٤/١.

(٥) ب: وإذا.

(٦) (ما) ساقطة من ب وجـ.

(٧) ب: بعاده وقربه.

(٨) أ وب: فاحتمل، وما أثبت من جـ، وهو الأولى.

(٩) (أتاني) ساقط من جـ.

(١٠) ب: وإذا.

(١١) ينظر: شرح السيرافي ٨/٣.

(١٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي، كان إمامًا في النحو واللغة والأدب. قيل في سبب تلقيبه بالمبرد أن المازني لما صَنَّف كتاب "الألف واللام" سأله عن دقيقه وعَوِيْصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قم فأنت المبرِّد - بكسر الراء - أي المثبت للحق، فغيره الكوفيون بفتح الراء. له تصانيف كثيرة منها: المقتضب، والكامل، والفاضل، وشرح لامية العرب، وغيرها، توفي =

فيه، فيقول: "كلُّ أحدٍ يفعلُ كذا"؛ لأَنّه عام[١]، ولا يجوز أن تقولَ: "قام أحدٌ"؛ لأَنّه[٢] لا يُتَصَوَّر هنا العمومُ، ألا ترى أَنَّه لا يجوز أن يكونَ قام رجلٌ دونَ امرأة، وامرأةٌ دونَ رجل، واثنان دونَ واحد، وواحد دونَ اثنين[٣]، وقَوِيٌّ دونَ ضعيف، وضعيفٌ دونَ قَوِي، فلَمَّا لم يُتَصَوّر العمومُ هنا لم يَجُزْ لـ (أحد) أن يقع ثمَّه[٤]، وهذا الذي قال تَخَلُّفٌ؛ لأَنّ أحدًا الذي زعم أَنَّه يكون عامًا لا يُتَصَوَّر في (كل)؛ لأَنّه موجب. ألا ترى أن الوجهَ الذي لأجله مُنِع: "قام أحدٌ" مُسْتَتِبٌ هُنا، إذ لا يُتَصَوَّر أن تقول[٥]: "كُلُّ أحدٍ يفعلُ كذا"، وتريد: الرجل دون المرأة، والمرأة دون الرجل، والواحد دون الاثنين، والاثنين[٦] دون الواحد، إذ لا يُتَصَوَّر أن تجتمعَ المُتَضَادَاتُ في الإيجاب، ويُتَصَوَّر ذلك في النَّفي؛ لأَنّك إذا قلتَ: "ما يفعلُ هذا أحدٌ" كان المعنى: لا يفعله الرجلُ دون المرأة، ولا المرأةُ دون الرجل، ولا القَوِيُّ دون الضعيف ولا يُمْكِنُه؛ لأَنّ المُتَضَادَاتِ تعمُّ بالنَّفي ولا يُتَصَوَّر عُمومُها بالإيجاب.

بُرهان[٧] ذلك أَنّك تقولُ: زيدٌ لا أسودَ ولا أبيضَ، ولا يَصِحُّ أن تقولَ: زيدٌ أسودُ أبيضُ[٨]، فهذا الذي قال المبرد خطأ.

= سنة ١٨٥ هـ، تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ١٠٥، والفهرست ٦٤، وانباه الرواة ٢٤١/٣، وبغية الوعاة ٢٥٥/١.

(١) ينظر رأي المبرد في شرح السيرافي ٧/٣، وإلى ذلك ذهب الفارسي، ينظر التعليقة ٩٠/١ - ٩١.

(٢) ب: فأَنَّه.

(٣) أ وجـ: اثنان، والتصحيح من ب.

(٤) ب: ثُمَّ، وجـ: ثُمَّت، وثُمَّه: (ثُمَّ) زيدت عليها هاء السكت في الوقف.

(٥) أ: نقول.

(٦) ب وجـ: الاثنان.

(٧) جـ: يريد أن.

(٨) ينظر: شرح السيرافي ٨/٣.

فإن قلت: لا يُنْكَر من كلامهم: "كلُّ أحدٍ لَمَّا[(١)] يفعلُ به".

قلت: (أحد) بمعنى وَحَد[(٢)]، أي منفرد، كما قال:

.... يَـوَم الجَلِيـلِ عَلَـى مُـستَأْنِسٍ وَحَـدِ[(٣)]

فإن قلت: هذا لا يكون عامًا، وهو في: "كُلُّ أحدٍ" عام، فليس هذا بذاك.

قلت: راجع بصيرتَك، فإن الذي أدخله العمومَ إِنَّمَا هو (كل)، ألا ترى/ أَنّك [٩١/أ] لو قلتَ: "كُلُّ زيدٍ" لكان زيدٌ عامًا لا يُراد به واحدٌ؛ لأَنّ وضع (كل) اقتضى

----

(١) ب وجـ: مِمَّا.

(٢) أ: واحد، وما أثبت من ب وجـ، وهو المراد.

(٣) من البسيط، وهو للنابغة الذبياني من قصيدته المشهورة في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار له، والتي مطلعها:

يادارَ مَيَّة بالعَلْياءِ فالسَّندِ أَقْوتْ وطالَ عليها سالِفُ الأمدِ

وصدره: كَأَنَّ رَحلي وَقَدْ زَال النّهارُ بِنَا.

وهو له في ديوانه ١٧ (يوم الجليل)، والخصائص ٢٦٢/٣، والأزهية ٢٨٥، وأمالي ابن الشجري ٦١٤/٢، وشرح المفصل ٨٦/٦ والخزانة ١٨٧/٣، واللسان (أنس) و(وحد)، وروايته في هذه المراجع (بذي الجليل)، وفي اللسان (زول) و(زهر) براوية (يوم الجليل).

وللنحاة في هذا البيت شاهد آخر، وهوأن الباء في "بنا" جاءت بمعنى "عن"

وزال النهار: انتصف، والرَّحْل: الناقة، والجَليل - بفتح الجيم - الثُمَّام وهو نبت، وذو الجَليل: موضع ينبت فيه هذا النبات

وفي اللسان (جلل): " وادٍ لبني تَميم ينبت الجَليل وهو الثُمَّام ".

وفي معجم البلدان (١٥٨/٢): "ذو الجليل وادٍ قرب مكة".

وضبطه البغدادي بضم الجيم: الجُليل ينظر: الخزانة ١٨٧/٣.

والمستأنس: الناظر بعينيه، وروي (مُسْتَوجِس)، وهو الذي قد أَوْجَسَ في نفسه الفزعَ، فهو ينظر، والوَحَد - بفتحتين -: الوحيد المنفرد.

ذلك، فثبت أن أحدًا هنا لا يُسْتَعْمَل إلا على الوجه الذي زعم[١] سيبويه ~ [٢].

وأَمَّا الذي أورد المبردُ فهو[٣] الذي يكونُ بمعنى واحد، وهو يكونُ في الواجب[٤]؛ لأَنّه لا يحيلُ معنى، ألا ترى قوله:

لَقَدْ بَهَرْتَ فَما تَخْفَى على أَحَدٍ ... إلاَّ على أَحَدٍ لاَ يَعْرِفُ القَمَرا[٥]

أي: إلاَّ على واحدٍ، والصحيحُ[٦] ما ذهب إليه سيبويه ~ .

ثُمَّ نرجع إلى لفظه: قوله: " ولو قلتَ: ما كان مِثْلُك أحدًا، وما كان زيدٌ

---

(١) يريد بـ (زعم) هنا: قال.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٣) ج: هو.

(٤) قال السيرافي: " واعلم أن أحدًا له مذهبان في الكلام: أحدهما: أن يكون في معنى واحد، والآخر: أن يكون موضوعًا في غير الإيجاب بمعنى العموم، فأَمَّا كونه في موضع الواحد فأكثر ذلك يكون في العدد كقولك: أحد وعشرون، أي: واحد وعشرون، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أي واحد، وأَمَّا الموضع الآخر: فأَنّك تضعه في موضع غير الواجب في النفي والاستفهام، وتنفي به ما يعقل مؤنثًا كان أو مذكرًا، صغيرًا كان أو كبير نفيًا عامًّا، فتقول، : "ما بالدار أحدٌ" نافيًا للرجال والنساء والصبيان، (شرح الكتاب ٦/٣).

(٥) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ١١٦٣، وشرح المفصل ١٢١/١، واللسان (بهر) وروايته (حتى بهرت)، ونسب في شرح السيرافي ٧/٣ للأخطل، وليس في ديوانه، وروايته في شرح السيرافي، والأصول ٨٥/١ (حتى ظهرت) ولم ينسب في الأصول إلى قائل، وهو بلا نسبة أيضًا في التعليقة ٩٠/١ (وقد بهرت) والهمع ٣١٣/٥، (لقد ظهرت)، والمسائل المشكلة ٥١٥.

وروي (إلا على أَكْمَهٍ) مكان (إلا على أحد)

بَهَرْتَ: يقال: بَهَرَ القمرُ النجومَ بهُورًا: غمرها بضوئه، وَبهَرَ الرجل: بَرَعَ.

والبيت من قصيدة لذي الرمة يمدح بها عُمَر بن هُبيرة الفزاري، والمعنى: أي علوت كلَّ من يفاخرك، فظهرت عليه.

(٦) ب وج: فالصحيح.

أحدًا كنتَ ناقضًا "[١] ، أي جعلتَه إنسانًا ، ثُمَّ نفيتَ أن يكونَ المماثلُ له إنسانًا ، فهذا تناقض[٢] ، وقد بَيَّناه قبل.

ولكن يُخَرَّج على أن تجعلَه جنسًا آخر على ما بَيَّناه، وسيبينه[٣] سيبويه ~ [٤].

ثُمَّ قال: "وإذا قلتَ: ما كان مِثْلَك اليومَ أحدٌ" ، فإنَّه يكون على ألا يكونَ في اليوم إنسان على حالهِ[٥] ، أي: إذا جعلت المِثْل خبرًا ، فهو كلامٌ صحيح؛ لأَنَّك أردتَ أَنَّه فوق الناس في حالةٍ [ما][٦] لا يماثله فيها أحد ، وقد تَقَدَّم هذا.

وقولُه: " إلا أن تقولَ[٧] " إلى آخره راجعٌ لقوله[٨] : " ما كان مثلُك أحدًا[٩] ؛ لأَنَّه منعه لأجل التَّناقُض، فقال هنا : " إلا أن تقولَه على تَحْقِير شَأْنه[١٠] ،

----

(١) في الكتاب ١/٥٥ : " ولو قال: ما كان مثلُك أحدًا أو ما كان زيدٌ أحدًا كان ناقضًا ".

(٢) قال الأعلم: " اعلم أن الفائدة إِنَّمَا تكون في الخبر دون الاسم، فإذا قلت: "ما كان مثلُك أحدًا و"مثلك" هو الاسم، و"أحد" هو الخبر، والنفي واقع على "أحد" ومعناه إنسان، كأَنَّك قلت: "ما كان مثلك إنسانًا" ، فهذا محال، إلا أن تريد معنى الوَضْعِ منه أو الرِّفْعَةِ له، وإن كنت تعتقد أَنَّه إنسان "، (النكت ١/١٩٢).

(٣) (سيبينه) غير واضحة في ب.

(٤) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٥) في الكتاب ١/٥٥ : " ولو قلت: " ما كان مثلك اليوم أحدٌ " فإنّه يكون أن لا يكون في اليوم إنسان على حاله ".

(٦) (ما) ساقطة من أ و ب، وهي في ج.

(٧) الكتاب ١/٥٥.

(٨) المصدر السابق .

(٩) ب: أحدٌ .

(١٠) ينظر: الكتاب ١/٥٥ .

أي تجعله جنسًا آخر أسفلَ من الآخرين، فلا يكون فيه نقضٌ، كما لا يكون في قولك: "ما ضرب زيدٌ أحدًا" نَقْضٌ، ولا في "ما قتل[1] مثلُك أحدًا" فحينئذٍ يجوز[2].

ثُمَّ قال: "والتَّقديمُ والتَّأخيرُ في هذا بمَنْزِلَتِه في المعرفةِ"[3]، أي: إذا قلتَ: "ما كان أحدٌ مثلَك"، و"ما كان مثلَك أحدٌ"، فهو بمنزلته: "كان أخوك عبدَ اللّه"، و"كان عبدُ اللّه أخاك"، ولا فرق.

وقوله: "وما ذكرتُ لك من الفِعْلِ[4]"، أي: وبمنزلة: "ضَرَبَ عبدُ اللّه زيدًا" و"ضَرَبَ زيدًا عبدُ اللّه".

ثُمَّ قال: "وحَسُنَتْ النكرةُ في هذا الباب"[5] إلى آخره، قد بَيَّنا لِمَ حَسُنَتْ، والمُعْتَمَدُ في ذلك على الفائدة، فحيثُما[6] حَصَلَتْ " فالكلامُ جائز.

وقوله: "وقد عَرَفَ من تَعْنِي بذلك كمَعْرِفَتِك"[7]، أي: إن النَّكرة على وَضْعِها لم يَضَعْها المتكلمُ، / وهو يريد بها المعرفةَ، فيكون ذلك غير جائز، بل هي باقيةٌ على وَضْعِها؛ ليعرفَ[8] منها المخاطبُ ما يعرفُه. [٩١/ب]

ثُمَّ قال: "وتقولُ: ما كان أحدٌ فيها خيرٌ منك "[9] الفصل.

---

(١) أ وب: مثل، وما أثبت من جـ، والكتاب ١/٥٥.

(٢) الكتاب ١/٥٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ب: المثل.

(٥) الكتاب ١/٥٥.

(٦) ب: وحيثُمًّا.

(٧) الكتاب ١/٥٥.

(٨) ب وجـ: يعرف.

(٩) في الكتاب ١/٥٥: " وتقول: ما كان فيها أحدُ خيرُ منك".

مقصودُه: أَنَّك ترفعُ الاسمَ الثَّاني إِنْ جعلتَ "فيها" مُستَقِرًا[١]، كما جعلتَه كذلك حين قلت: " فيها زيدٌ قائمًا "[٢]، وإن لم تجعلْه مُسْتَقِّرًا نَصَبْتَ[٣].

إلا أَنّك إذا أردتَ الإِلْغَاءَ، وهو أن تجعلَه فضلةً للخبر، فالأحسنُ أن تجعلَه مُؤَخَّرًا[٤]، حتى يكونَ بعد العاملِ فيه[٥]، وإذا أردتَ أن تجعلَه[٦] مُكْتَفَى[٧] به فتقديمُه أحسنُ؛ لأَنّه عمدةٌ، وغيره فضلةٌ، فهو أَوْلى بالتقديم[٨].

وقوله: "لأَنّه إذا كان عاملاً في شيءٍ قَدَّمْتَه كما تُقدِّم أَظُنُّ وأَحْسِبُ "[٩]

أي: إذا كان "فيها" عاملاً في الحال[١٠]، فيكون خبرًا قَدَّمتَه[١١]، كما تُقَدِّم الظَّن[١٢] إذا قلت: "ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا"، أو يريد[١٣]: إذا جعلتَ القائمَ خبرًا،

----

(١) أي ترفع خيرًا على أَنَّه نعت لـ (أحد) إن جعلت (فيها) هو الخبر، إِنَّمَا سمى سيبويه الخبر مستقرًا؛ لأَنّه يقدر باستقر.

(٢) نُصب (قائمًا) لوقوعه حالاً من الضمير المستتر في اسْتَقَرَّ أو مُسْتَقِر.

(٣) أي إن لم تجعل (فيها) في قولك: " ما كان أحد فيها خيرٌ " خبرًا، بل جعلته متعلقًا بالخبر، نصبت (خير) خبرًا لـ (كان).

(٤) ب: مرة خبرًا.

(٥) أي إذا جعلت (فيها) متعلقًا بالخبر، فالأحسن أن تؤخره فتقول: "ما كان أحدٌ خيرًا منك فيها".

(٦) قوله: "مؤخرًا حتى يكون بعد العامل فيه، وإذا أردت أن تجعله" ساقط من جـ بسبب انتقال النظر.

(٧) ب: تكتفي ج: يكتفي.

(٨) أي إذا جعلت (فيها) خبرًا فتقديمه أحسن، فتقول: " ما كان أحدٌ فيها خيرٌ منك ".

(٩) الكتاب ٥٦/١.

(١٠) في ب: "إذا كان في شيء قدمته في الحال" وذلك بسبب انتقال النظر.

(١١) أ: لزمته، ب: برمته، والتصحيح من جـ إذ المراد: يريد سيبويه.

(١٢) جـ: أظن.

(١٣) أ: تريد، والتصحيح من ب وجـ.

و[١] أعملتَه في الظَّرف فالأحسنُ[٢] أن تجعلَه مُقَدَّمًا على الظرف، كما تُقَدِّم الظَّنَّ إذا أعملتَه.

وقوله: "وإذا ألغَيتَ أَخَّرتَه كما تُؤَخِّرْهما"[٣]، أي أَخَّرتَ الملغى، كما تُؤَخِّر "أَظُنُّ" و"أَحْسِبُ"، عندما تلغيهما؛ لأنّهما لا[٤] يعملان شيئًا؛ أي: مكونان عند الإلغاء لا يعملان شيئًا؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: "زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ" لم يعملْ الظَّنَّ شيئًا[٥].

وزَعَمَ أن الاهْتِمامَ والعِنَايةَ[٦]، والتَّقْديمَ والتَّأْخيرَ - هنا - بمنزلتِه في الفاعل والمفعول.

وزَعَمَ أن الإلْغاء والاسْتِقْرار عَربيٌّ جَيّدٌ كَثِيرٌ، وهذا كلُّه سماعٌ منهم[٧].

فمن ذلك قوله ﷻ: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[٨]، فهذا قد قُدِّمَ فيه الظَّرف، وهو مُلْغَى؛ لأَنّ (كفوًا) هو الخبر.

وقوله: " وأَهْلُ الجفَا[٩] يقولون: " ولم يكن كفوًا [له][١٠] أحد "[١١]، أي

---

(١) ب: أو.

(٢) ب: والأحسن.

(٣) الكتاب ٥٦/١.

(٤) (لا) ساقطة من ب.

(٥) ينظر في إعمال ظن وإلغائها: الكتاب ١٢٠/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٩٧/١.

(٦) (العناية) غير واضحة في ب.

(٧) ينظر: الكتاب ٥٦/١.

(٨) سورة الإخلاص: ٤.

(٩) أهل الجفا: المراد بهم الأعراب.

(١٠) (له) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وجـ، وهو المراد.

(١١) الكتاب ٥٦/١.

الذين لم يَتَأَدَّبوا بآدابِ الشَّرع، ولا يعرفون كيفَ المصحفُ يُؤَخِّرون المُلْغى؛ لأنَّه غيرُ عامل، ولا يُعْتَمَدُ عليه، فبقوا على سَجِيَّتِهم[1] من تأخير الملغى؛ [و][2] لهذا قال: "كَأَنَّهم[3] أَخَّرُوها إذْ[4] كانت غَيْرَ مُسْتَقِرة[5]"، قال الرَّاجِز:

لَتَقْرَبَنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا ... ما دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا[6]

قلت: فهذا إنَّمَا أنشده سيبويه على أن (فيهن) مُلغى، وهو مُقَدَّم.

فإن قلت/: ولَمَ لَمْ يجعلْه خبرًا، ويكون (حيًّا[7]) حالاً[8]، قلت: لأَنَّ من [٩٢/أ]

----

(١) جـ: سجيته.

(٢) (و) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وجـ.

(٣) ب: فإنّهم.

(٤) أ وب: إذا، وما أثبت من جـ.

(٥) في الكتاب ٥٦/١: "كَأَنَّهم أخَّروها حيث كانت غيرَ مُسْتَقِرة".

(٦) البيتان من الرجز، وهما لابن مَيَّادة (الرماح بن أَبْرَد)، في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٦٦/١، والخزانة ٢٧٢/٩، ٢٧٣، ٢٧٤، واللسان (جلذ)، وبلا نسبة في الكتاب ٥٦/١، ونوادر أبي زيد ٥١٢، والمقتضب ٩١/٤، وشرح السيرافي ١٤/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٧/١، وشرح المفصل ٩٦/٧، ١١٥، واللسان (هيا)، وتتمتهما:

فقد دَجَا اللَّيلُ فهَيّا هَيّا

والقَرَب: سير الليل لِورْد الغد، وجُلْذِيًّا: يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون نعتًا لـ (قَرَبا)، ومعناه الشَّديد، والثاني: أن يكون اسمَ ناقته جُلْذِيَّة فرخَّم.

والضمير في (فيهن) عائد على النوق، والفَصِيل: ولد الناقة، إنَّمَا ذَكَر الفصيل؛ لأَنّ ناقته من جملة النُّوق التي يسوقها إلى الماء، فيقول: لا أعذرك ما دام في النوق فصيل يطيق السير.

الشاهد فيه: أَنَّه قدم (فيهن) على (فصيل)، وجعله لغوًا، و(فصيل) اسم(ما دام)، و(حَيًّا) خبرها، ومِمَّا سوغ ذلك أَنَّه لو حذف (فيهن) انقلب المعنى، فلو قال: ما دام فصيلٌ حيًا لأَنْقلب المعنى إلى معنى الأبد كقولهم: ما طلعت الشمس، فلما لم تَقُم الفائدة إلا به حسن تقديمُه لمشابهته الخبر في الفائدة: ينظر: شرح السيرافي ١٤/٣.

(٧) (حيًا) غير واضحة في ب.

(٨) في النسخ الثلاث: حال، وهو خطأ والصحيح ما أثبت.

عادته أَنَّه[1] متى اجتمع له أمران في أحدهما انْتِهاكُ اللفظ، وفي الآخر انتهاك المعنى حَمَل الكلامَ على المعنى الصحيح، ولم يُبالِ باللفظ.

ألا ترى أن الحالَ تَضْعُفُ هنا لكونه[2] مُؤَكِّدة؛ لأَنّه معلومٌ عُرْفًا أَنَّه لا يبقى فيهن إلا الحي[3]، فإذا جعله[4] خبرًا كان المعنى ليس فيه لفظ زائد، ويكون (فيهن) تخصيصًا مفيدًا[5]؛ لأَنّه قد يكون الفَصِيلُ[6] الحيُّ في هذه النوق، وفي غيرها، فلم يبقَ إلا أن يكونَ (فِيْهِنَّ) مُلْغَى.

فإن قلتَ: وكيف فصلتَ بين (مادام) واسمِها بما ليس باسمٍ لها ولا خبر؟

قلت: لأَنّه مجرور، إِنَّمَا امْتَنَعَ النحويون من تقديم ما ليس بظرف ولا مجرور فلم يجيزوا: " كان طعامُك زيدٌ آكلاً "، وأجازوا: " كان اليومَ زيدٌ آكلاً "، " وكان في الدار زيدٌ قائمًا "[7].

---

(١) (أَنَّه) ساقط من ب وجـ.

(٢) ب وجـ: كونها، وكلمة (حال) من الألفاظ التي يجوز فيها التذكير والتأنيث، ومثلها: طريق وسبيل ومنون......... ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٩ - ٣٩٩.

(٣) جـ: الخبر.

(٤) جـ: جعلته.

(٥) في النسخ الثلاث: تخصيص مفيد، والصحيح ما أثبت.

(٦) أ: بالتفصيل، وهو تحريف والتصحيح من ب وجـ.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٢.

هذا بابُ ما أُجْرِيَ مَجْرَى لَيْسَ في بَعْضِ المواضعِ بِلُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ ثُمَّ يَصِيرُ إلى أَصْلِهِ وذَلِكَ الحَرْفُ ما[١].

قلتُ: كلُّ حرفٍ يلي الفعلَ مرَّة والاسمَ أخرى فأَصْلُه أَلاَّ يعملَ[٢] لعدم الاختصاص، وما اخْتُصَّ عمل، إلا أن يكونَ كالجزء مِمَّا[٣] دخل عليه، أو في صورة[٤] ما لا يختص كـ(قَدْ) و(السين) و(سَوْف)، وأدوات[٥] التَّحْضِيض، وقد أتينا على ذلك بأكمل وجه وأحسنه في باب (إِنَّ)[٦]

و(ما) غير مُخْتَصَّة[٧] فكان حقُّها ألا تعملَ[٨]، فمن راعى هذا لم يعملها وهم بنو[٩] تميم[١٠].

ومن أعملها وجد لها شَبَهَيْن شَبَهًا عامًا، وشَبَهًا خاصًّا، فالعامُ[١١] أَنَّها بمنزلةِ الحروف التي لم تختصْ فهي أَشْبَهَتْ جنسًا، فهذا شَبَهٌ عام.

وأَمَّا الخاصُ فهو أَنَّها مشبهةٌ لـ(ليس) في أَنَّها نفيٌ مثلها، وفي أَنَّها تدخل

---

(١) الكتاب ٥٧/١.

(٢) (ألا يعمل) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ .

(٣) أ: فما، والتصحيح من ب وج.

(٤) ب: ضرورة.

(٥) ب: وبأدوات.

(٦) هذا الباب ليس في شرح الصفار الموجود، وهو في الكتاب ١١٩/٣ وما بعدها .

(٧) ب: مختص.

(٨) ب: حقه ألا يعمل.

(٩) ب: بنوا .

(١٠) في اللسان (تمم): وتَميمٌ: قبيلة، وهو تَميمُ بن مُرِّ بن أُدِّ بن طابِخَة بن إِلْياس بن مُضَر .

(١١) ب: والعام .

على المُحْتَمل فتُخْلِصُه للحال[١] .

فمن راعى هذا الخاص أَلْحَقها[٢] بـ(ليس)، فأعملها، وهم أهلُ الحِجاز[٣] .

وزعم صاحبُ (التَّرْشِيح)[٤] أن أهلَ نَجْد[٥] بمنزلة الحجازيين يُعْمِلونها[٦] ، إلا أَنَّها لا تعملُ إلا بشروط:

فمن ذلك أَلاَّ يُنْتَقَضَ النَّفْيُ، فإن انْتُقِضَ لم يَجُزْ إعمالُها[٧]؛ لأَنّها / أشبهتْ [٩٢/ب]

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ١٦/٣.

(٢) أ: ألحقه، والتصحيح من ب وج.

(٣) في اللسان (حجز): والحِجَازُ هو البلدُ المعروفُ، سُمِّيَتْ بذلك من الحَجْز الفصل بين الشيئين؛ لأَنّه فصل بين الغَوْر والشام والبادية، وقيل: لأَنّه حجز بين نجد والسُّراة، وقيل: لأَنّه حَجَز بين تهامة ونجد، وقيل: سميت بذلك لأَنّها حَجزتْ بين نَجْدٍ والغَوْر، وقال الأصمعي: "لأَنّها احْتُجِزَتْ بالحِرَار الخمس منها حَرَّة بني سُلَيْم وحَرَّة واقِمٍ".

(٤) ب: الرشح، ج: المرشح

وصاحب الترشيح هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، من جلة النحاة ومحققيهم، له كتاب الترشيح في النحو، نقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرًا، توفي بعد سنة ٤٥٠هـ، تنظر ترجمته في إشارة التعيين ١١٢ وبغية الوعاة ٥٣٤/١.

وكتاب الترشيح في النحو يقع في عدة أسفار عارض الماردي به دريود (عبد الله بن سليمان الأندلسي القرطبي ت ٣٢٥هـ) في شرحه لكتاب الكسائي، وهذا الكتاب ورد باسم (الترشيح) في المصادر التي ترجمت للماردي، وفي الكتب التي نقلت عنه.

ينظر: إشارة التعيين ١١٢، وبغية الوعاة ٥٣٤/١، وتذكرة النحاة ٢٧٨، والخزانة ٢٥١/٦، وورد باسم (التوشيح) في كشف الظنون ٤٠٨، وينظر: ابن الطراوة النحوي ص١٠٥.

(٥) في اللسان (نجد): "نَجْدٌ: من بلادِ العربِ ما كان فوقَ العَالِية، والعَالِية ما كان فوق نجد إلى أرض تُهامة إلى ما وراء مكة، فما كان دون ذلك إلى أرض العراق، فهو نَجْدٌ".

(٦) ينظر: تذكرة النحاة ٢٨٧ وأبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي وأراؤه النحوية (رسالة ماجستير) ص ١٣٦ وحكى ذلك عنهم أيضًا الفراء، ينظر: معاني القرآن ٤٢/١، والكسائي ينظر: الارتشاف ١١٩٧.

(٧) أجاز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ(إلا) يونس بن حبيب ينظر: شرح التسهيل ٣٧٣/١، وشرح الكافية =

(ليس) في النَّفي، فإن زال النَّفْيُ زال الشَّبه، فإذا قلت: "ما زيدٌ إلا قائمٌ" رَجَعَتْ تَمِيْمِيَّةً[١]، وليس يَنْقُضُ النَّفْيَ[٢] (إلاَّ) خاصَّة بل ينقضه[٣] غيرُها، ألا ترى أَنَّك لو قلتَ: "ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ" لم يَجُزْ في "قاعد" إلا الرَّفعُ؛ لأَنَّه موجبٌ[٤].

ومن ذلك أَلاَّ يدخلَ بين (ما) واسمِها(إنْ)[٥] فإنْ دخلت لم تَعْمَلْ نحو: " ما إنْ زيدٌ قائمٌ"[٦]

قال الشاعر:

فَمَـا إنْ طِبُّنَـا جُـبْنٌ ولَكِـنْ مَنَايَانَـا[٧] وَدَوْلَـةُ آخَرِيْنَـا[٨]

= للرضي ١٨٧/٢، وشرح التصريح ٦٤٩/١.

(١) أي غير عاملة لأَنّ لغة تميم عدم إعمالها مع توفر شروط الإعمال.

(٢) ب: للنفي.

(٣) أ وب: تنقضها، ج: ينقضها، والصحيح ما أثبت لأَنّ الضمير في (ينقضه) عائد على النفي.

(٤) أجاز المبرد وأبو الحسين محمد بن الحسين بن عبدالوارث أن تكون (بل) ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها، فيصح عندهما: "ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا، وبل قاعدٌ" ينظر: الارتشاف ١٩٩٥، والمغني ١٢٠.

(٥) اختلف في (إن) الواقعة بعد (ما) النافية أنافية مؤكدة أم زائدة؟ فذهب البصريون إلى أَنَّها زائدة، وذلك لأَنّ دخولها كخروجها، وذهب الكوفيون إلى أَنَّها نافية بمعنى (ما)، واحتجوا بمجيء ذلك كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب كقوله تعالى ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ (الملك: ٢٠) فالتقدير عندهم: ما الكافرون إلا في غرور، إِنَّمَا جمع بينها وبين (ما) لتوكيد النفي، ورد قول الكوفيين بأَنَّه لو جمع بينهما لتوكيد النفي لأصبح الكلام إيجابًا؛ لأَنّ نفي النفي إثبات، ينظر: الإنصاف ٦٣٨.

(٦) احتج الكوفيون برواية أبي يعقوب ابن السكيت لقول الشاعر:

بَنِي غُدانة ما إنْ أنْتَمُ ذَهَبًا ولا صَرِيفًا ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ

بنصب "ذهبًا" و"صريفًا" على إعمال (ما) مع اقتران اسمها بـ(إنْ) ورد قولهم بأن (إنْ) نافية مؤكدة لـ(ما) لا زائدة كافة، ينظر: شرح التصريح ٦٤٦/١، والخزانة ١١٩/٤، ١٢٠.

(٧) ب: منايا.

(٨) من الوافر، وهو لفروة بن مُسَيك في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٠٦/٢ والأزهية ٥١، ومعجم =

ومن ذلك أَلاَّ يَتَقَدَّمَ الخبرُ على الاسم، فإن تقدمْ لم تعملْ شيئًا، فتقول: "ما قائمٌ زيدٌ"، ولا يجوز خلافُ ذلك.

فهذه[(١)] الشروط التي تمتنع[(٢)] (ما)[(٣)] من العمل لأجلها. فأَمَّا عدم العمل إذا انْتُقِضَ النفيُّ فقد بَّيناه، وأَمَّا إذا دخل بينها وبين اسمِها (إن) فلضَعْفِها في العمل لم تحتمل الفصل[(٤)]، وأيضًا فإن (إِنْ) تشبه في اللفظ (إِنْ) المخففة من الثقيلة، و(إِنَّ) يناقض[(٥)] معناها لمعنى (ما)، فلم يَجُزْ معها إعمالُها.

وأَمَّا تقديمُ الخبر فقد اتَّفَقَت العربُ على إعمال (إِنَّ)، فهي أقوى في العمل من (ما)، ومع ذلك فلا يجوز تقديمُ خبرها، فالأَحْرى ألا يتقدمَ هنا.

فإن كان ظرفًا أو مجرورًا، فقد اتَّفَقْنا أَنَّه يجوز تقديمُه في (إِنَّ)، واختلفنا

= ما استعجم ٦٤٩، ٦٥، والجنى الداني ٣٢٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨، وفي ص ٨٢ أَنَّه روي لعمرو بن قعاس، وهو لفروة أيضًا في الخزانة ١١٢/٤، ١١٥، واللسان (طبب)، وللكميت في شرح المفصل ١٢٩/٨ وللكميت أو لفروة في تخليص الشواهد ٢٧٨، وبلا نسبة في الكتاب ١٥٣/٣، ٢٢١/٤ ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٠، والمقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، والخصائص ١٠٨/٣، وشرح المفصل ١٢٠/٥، ١١٣/٨

ويروى: (طُعْمة أخرينا) مكان (دولة آخرينا)

والطِّبْن: العادة، والدَّولة - بفتح الدال - الغلبة في الحرب

أي لم يكن سبب قتلنا الجبن، ولكن كان السبب حضور منايانا، وانتقالنا من حال إلى حال.

الشاهد فيه: قوله: (ما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ) حيث زيدت (إِنْ) بعد (ما) فكفتها عن العمل.

(١) ج: هذه.

(٢) ج: تمنع.

(٣) ب: من.

(٤) قال الأعلم: "غير أن أهلَ الحجاز حملوا (ما) على (ليس) فأعملوها عملَها، وهي مع ذلك عندهم أضعف من (ليس)؛ لأَنّ (ليس) فعل، و(ما) حرف؛ ولذلك لم يجروها مجرى (ليس) في كل المواضع" (النكت ١٩٣، ١٩٤).

(٥) ب: تناقض.

هنا، فأَمَّا الأخفش[١] فلم يُجِزْ ذلك مع "ما"، ومنع أن يكون "ما[٢] كعمرو زيد"[٣] على اللغة الحجازية[٤]، وثمرةُ الخلاف: هل يجوز: "ما كعمرو زيدٌ ولا شبيهًا به" أو لا؟ فأَمَّا نحن فنجيزه[٥]، وأَمَّا الأخفش فيمنعه؛ لأَنّ المجرور مَوْضِعُه[٦] عنده رفعٌ.

ونحن نُجِيزُ النصبَ؛ لأَنّ مَوْضِعُه منصوبٌ، فيجوز عندنا النصبُ، والرفعُ على التَّميمية، والجرُّ[٧] على اللفظ. ولا يجيز الأخفش إلا الوجهين[٨]، وحُجَّتُه أَنَّها أضعفُ من (إنَّ)، فينبغي ألا يجوزَ فيها ما يجوز في (إنَّ)، ولعَمْرُك ما مذهبُه إلا قابل له القياس، لولا أن السماعَ يَرُدُّ عليه، وذلك قولُه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم، أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورين، أخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه، كان عالمًا باللغة والأدب، صنف كتبًا كثيرة منها: الأوسط في النحو، معاني القرآن، المقاييس في النحو، المسائل، والعروض، والقوافي، وغيرها. اختلف في سنة وفاته، فقيل ٢١٠هـ، وقيل ٢١١هـ، وقيل ٢١٥هـ وقيل٢٢١هـ، تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٦٦، ٦٧، والفهرست ٥٨، وإنباه الرواة ٢/٣٦ - ٤٣، وبغية الوعاة ٢/٥٧٠، ٥٧١.

(٢) (ما) ساقطة من ب.

(٣) أ: ما كعمرو كزيدٍ، ب: ما كعمرو وزيد، وما أثبت من ج.

(٤) نسب إليه ذلك ابنُ عصفور في شرح الجمل ٥٩٥، وذكر أبو حيان أن الأخفش أجاز ذلك كالجمهور ينظر: الارتشاف ١١٩٨.

(٥) ب: فلا نجيزه.

(٦) (موضعه) ملحقة في الحاشية اليسرى في ب.

(٧) ب: والخبر.

(٨) أي الرفع والجر، أَمَّا الرفع فعطفًا على الخبر؛ لأَنّ (ما) عنده غير عاملة، وأَمَّا الجر فعطفًا على الاسم المجرور(عمرو)، وعلى مذهب البصريين يجوز في (شبيهًا) ثلاثةُ أوجه: النصب عطفًا على خبر(ما) الحجازية، والرفع إذا اعتبرت (ما) تميمية، والجر عطفًا على الاسم المجرور (عمرو).

﴿عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[1].

فقوله: ﴿مِّنْ أَحَدٍ﴾ اسم (ما)، "وحاجزين" الخبر[2]، وهو منصوبٌ على اللغة الحجازية والنجدية،

وقد تقدم "منكم"، وليس/ بخبر، فهو[3] مثل: "إنَّ فيها زيدًا[4] قائمٌ" لا وَجْهَ له[5] إلاَّ أن يكونَ جملةَ اعتراض[6]، ولا يجوز تعليقُه بالخبر[7] لما بيَّنَّاه في باب (إن)[8]. [٩٣/أ]

فإذا كان يجوز فيها ما يجوز في(إنَّ)[9] ضعيفًا، فالأحرى أن يجوزَ فيها ما

---

(١) سورة الحاقة: ٤٧.

(٢) يجوز في (حاجزين) وجهان: أحدهما: أن يكون خبرًا لـ(ما) الحجازية، و(أحد) اسم (ما)، إنَّمَا جُمِع على المعنى؛ لأَنّ أحدًا يعم في سياق النفي، و(منكم) على هذا حال من (أحد)، إنَّمَا سوغ مجيء الحال من النكرة كون الحال جارًا ومجرورًا مقدمًا على صاحبه النكرة، ويجوز أن يجعل (منكم) متعلقًا بـ (حاجزين).

والثاني: أن يكون نعتًا لـ(أحد) على اللفظ، ويكون (منكم) خبرًا لـ(أحد)، ينظر: الدر المصون ٣٧٠/٦.

(٣) أ: فهي، والتصحيح من ب وج.

(٤) ب: زيدٌ .

(٥) ب: لأَنّ قوله .

(٦) أ: إعراض، والتصحيح من ب وج.

(٧) لم يُجِز النحاةُ تقديمَ معمول خبر(إنَّ) على اسمها، سواء أكان ظرفًا أم جارًا ومجرورًا أم غيرهما، فلا يجوز: " إن طعامَك زيدًا آكلٌ "، ولا: "إن بك زيدًا واثقٌ" أو "إن عندك زيدًا جالس"، وظاهر كلام سيبويه جواز تقديمه إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، قال: "وتقول: إن فيها زيدًا قائمًا وإن شئت رفعت على إلغاء (فيها)". (الكتاب ١٣٢/٢).

(٨) ينظر ص٢٢ من هذا البحث.

(٩) (إنَّ) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ .

يَقْوَى[1] في (إنَّ)، وهو تقديم الخبر[2]، فهذا اضْطَرَّنا إلى إعمال (ما) في الخبر مُقَدَّمًا، ولم يَجِيءْ ما يكسر هذه الشروطَ التي اشترطناها في صحة[3] العمل إلا شيئان في الظاهر.

أحدُهما: قوله:

وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُونًا[4] بأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الحاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبًا[5]

فهذا ظاهرُه إعمال (ما) والنفيُ مُنْتَقِضٌ، لكن يتخرج على أن يكونَ المُعَذَّبُ مصدرًا كالمُمَزَّق، وذلك: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[6]، فكأَنَّه[7] قال: "وما صاحبُ الحاجات إلا تعذيبًا"، فانْتَصَبَ بفعلٍ مضمرٍ لا يجوز إظهارهُ[8]، وسيأتي أن هذه النوع يَنْقاس في باب "ما أنت إلا سيرًا"، و"إلا سيرَ البريد"، إذا كان على

---

(١) أ: يجوز، وما أثبت من ب وج، وهو المناسب للسياق.

(٢) أي إذا جاز في (ما) ما يجوز في (إنَّ)، وهو تقديم متعلق الخبر حالة كونه جارًا ومجرورًا، فالأحرى أن يجوز فيها ما يجوز في (إن)، وهو تقديم الخبر حالة كونه جارًا ومجرورًا.

(٣) أ: حجة، وهو تحريف، والتصحيح من ب وج.

(٤) أ: مجنونًا، والتصحيح من ب وج.

(٥) من الطويل، ولا يُعْلم قائله، ونسبه ابن جني في المحتسب ٣٢٨/١ إلى بعض الأعراب دون تعيين، ونسب في شرح شواهد المغني للسيوطي (٢١٩، ٢٢٠) لبعض بني سعد (نقلاً عن ابن جني)، وهو بلا نسبة في المقرب ١١٣، وشرح المفصل ٧٥/٨، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٢، ورصف المباني ٣١١، والمغني ٧٦، وشرح التصريح ٦٤٧/١ والخزانة ١٣٠/٤، ٢٤٩/٩، ٢٥٠

ويروى: أرى الدهر، وحينئذ لا شاهد فيه، ويروى (مُعَلَّلاً) مكان (معذبًا)

والمنجنون: الدولاب الذي يستقى به الماء وجمعه: مناجين، شبه الدهر في تقلبه بأهله بالدولاب في دورانه.

(٦) سورة سبأ: ١٩، وتمامها ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾.

(٧) ب: وكأَنَّه.

(٨) والتقدير: إلا يُعَذَّب مُعَذَّبًا، فيكون مَعَذَّبًا مصدرًا ميميًا بمعنى التَّعذيب.

صفة ما[1]، وأَمَّا قوله: "مَنْجَنُونًا" فليس بمصدر، لكن يكون قائمًا مقامَ المصدر، فيَنْتَصِب[٢] انْتِصابَه، وذلك: "ضربتُه سوطًا"، أي: ضربةَ سوط[٣]، فكذلك يكون هذا، كأَنَّه قال: وما الدهر إلا دورانًا، أي: صاحب دوران بأهله، وزعم أبو الحسن بن بابشاذ[٤] أَنَّه منصوب عن إسقاط حرف الجر، وكأَنَّه قال: وما الدهر إلا مُسْتَقِرٌ كمنجنون، فعمل[5] فيه المستقر بعد ما حذف هو والجار نصبًا[٦]. وهذا لا يجوز؛ لأَنَّه لم يَثْبُتْ وصولُ المحذوفاتِ بأَنْفُسهنَّ بعد إسقاط الحروف الجارة، بل إِنَّمَا يثبت[٧] ذلك مع العوامل الملفوظ بها.

----

(١) يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن فعل وقع خبرًا لاسم عين، وكان المصدر مكررًا أو محصورًا، فمثال المكرر"زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا"، والتقدير: زيدٌ يسيرُ سيرًا، فحذف (يسير) لقيام التكرير مقامَه، ومثال المحصور: "ما زيدٌ إلا سَيْرًا" والتقدير: إلا يسيرُ سيرًا، فحذف (يسير) وجوبًا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير، ينظر: شرح ابن عقيل ٥١٦/١.

(٢) ب: وينتصب.

(٣) لا يصح كون (منجنونًا) مفعولاً مطلقًا؛ لأَنَّه اسم للدولاب الذي يستقى به الماء، وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة إلا أن تكون آلة لها نحو: "ضربته سوطًا"، لذا يقدر مضاف محذوف يجعل مفعولاً مطلقًا، والتقدير: يدور دوران منجنون فحذف الفعل والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. ينظر: شرح التصريح ٦٤٨/١.

وللنحاة فيه تخريجات أخرى ينظر: الخزانة ١٣١/٤.

(٤) ج: باب شاذ

وهو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري، كان إمام عصره في النحو، تعلم في العراق، وولي ديوان الإنشاء بمصر، فكان لا يَخْرُجُ كتابٌ حتى يعرض عليه، له من المؤلفات: المقدمة في النحو وشرحها، وشرح جمل الزجاجي، والمحتسب في النحو، وغيرها. تزهد في آخر حياته، ولزم بيته إلى أن مات سنة ٤٦٩هـ على الراجح، تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٩٥/٢- ٩٧، ومعجم الأدباء ١٧/١٢- ١٩، و بغية الوعاة ٧٨٦/٢.

(٥) ب: فيعمل، ج: يعمل.

(٦) ينظر رأي ابن بابشاذ في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٢٠، والخزانة ١٣١/٤.

(٧) ب وج: ثبت.

والآخرُ الذي يجيءُ كالناقض قوله:

.... إِذْ هُم قُرَيشُ وإِذْ مَا مِثْلَهم بَشَرُ[(١)]

وسيأتي الكلام عليه في موضعه، إن شاء الله تعالى[(٢)]

قولُه[(٣)] ~ : "وأَمَّا بنو تميم فيجرونها[(٤)] مجرى (أَمَّا) و(هَلْ)، وهو القِياسُ"[(٥)]، إِنَّمَا قال: "وهو القياس"؛ لأَنَّها حرفٌ لم تختص بشيء، بل تدخل على الفعل[(٦)] تارَّة، وعلى الاسم أخرى، فهم يُجْرونها مُجْرى (أَمَّا)و(هَلْ) في عدم العمل، وزعم أن أهل الحجاز يجرونها/ مجرى (ليس) في العمل[(٧)]، وقد بَيَّنا ذلك. [٩٣/ب]

----

(١) من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١ من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز وصدره:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

وهو له في الكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح السيرافي ٢٥/٣، والنكت ١٩٥/١ والمقرب١١٢، والمغني ٤٠٢، ٥٧١، ٦٦٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٧، والخزانة ١٣٣/٤، ١٣٨، وبلا نسبة في رصف المباني ٣١٢، والمغني ٨٧، وشرح الأشموني ١٢٢/١، وسيأتي الحديث في تخريج الشاهد في هذا البيت مفصلاً ص ١٣٩- ١٤٣.

والمعنى: أي أعاد الله لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان مروان بن الحكم - جد عمر بن عبدالعزيز - واليًا عليهم.

(٢) (إن شاء الله تعالى) ليس في ب وج.

(٣) ب: وقوله.

(٤) ب: فيجيزونها.

(٥) في الكتاب ٥٧/١ "وأَمَّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أَمَّا) و(هل)، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس".

(٦) ب: الحرف.

(٧) ينظر: الكتاب ٥٧/١.

ثُمَّ قال: "كَمَا شَبَّهوا بـ(لَيْسَ) (لاَتَ) في بعضِ المَوَاضِعِ"[١].

قلت: سيبويه[٢] مذهبُه أن (لات) كلمةٌ بمنزلة (ليس) تعمل عملَها، ويَرِدُ علينا فيه إشكالٌ، ألا ترى أن الأخفش ذهب إلى أن التاءَ للتأنيث، كما تقول: "رُبَّ"، و"ثُمَّ"، ثُمَّ تقول: "رُبَّتَ" و"ثُمَّتَ"[٣]، فهي (لا) النافية، تدخل على الاسم تارَّة، وعلى الفعل أُخْرى، قال:

فـــلا ذا جَـــلالٍ هِبْنَـــه لِجَلالِـــهِ .... [٤]

قال: فإذا كان الاسمُ بعدها مرفوعًا فعلى الابتداء، وإنْ كان منصوبًا فعلى إضمارِ الفعل[٥]، وتبقى (لا) على بابها من عدم العمل.

----

(١) الكتاب ٥٧/١: "كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع".

(٢) ب وج: فسيبويه.

(٣) وإلى هذا الرأي أيضًا ذهب الجمهور ينظر: الارتشاف ١٢١٠، والمغنى ٢٨١، والهمع ١٢١/٢، والخزانة ١٧٣/٤.

(٤) من الطويل، وعجزه:

ولا ذا ضياعٍ هُنَّ يَتْرُكن لِلْفَقْرِ

وهو لهدبة بن الخشرم في ديوانه ٩٧، والكتاب ١٤٥/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٨١/١، والخزانة ٣٣٧/٩، ولسان العرب (قدر)، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٨٥/٢، وشرح المفصل ٣٧/٢.

ويروى: فلا تَتَّقي ذا هَيْبَةٍ لجلالِهِ، ولا شاهد فيه حينئذٍ

الشاهد فيه: دخول (لا) على الفعل فـ(ذا) في قوله (ولا ذا جلال) منصوب بفعل مضمر والتقدير: فلا هبن ذا جلال، وفي قوله: "ولا ذا ضياع" منصوب بـ(يتركن)؛ لأَنّ (يتركن) لم يشتغل بضمير، فنصب الاسم المتقدم.

والضمير في (يهبن) و(يتركن) يعود إلى نوائب الدهر، وقد ذكرت في بيت سابق.

(٥) هذا أحد قولين نسبا الأخفش، والقول الأخر: إنَّها عاملة عمل (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، ينظر الارتشاف ١٢١١، والمغني ٢٨١، والهمع ١٢٣/٢، ١٢٤، وفي معاني القرآن ٦٧٠/٢ قال: "فشبهوا (لات) بـ (ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع حين، ورفع بعضهم =

وهذا المذهبُ يظهر في بَادِيء الرَّأْي، ولكن خَطَأَه يَتَبَيَّن.

إِنَّمَا[١] تصعب المكالمةُ مع مَنْ يجعل[٢] التاء من الحين[٣]؛ لأَنّ التاء قد ثبت دخولُها على الحين في قوله:

العَاطِفونَ تَحِينَ ما مِنْ عَاطِفٍ ....[٤]

= "ولات حين مناص"، فجعله في قوله مثل (ليس)، كأَنَّه قال: ليس أحد، وأضمر الخبر"، ويظهر من قول الأخفش هذا أَنَّه يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن (لات) بمنزلة (ليس) في العمل.

(١) ج: وا.

(٢) ب: يميل.

(٣) نسب هذا الرأي لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وُذكِرَ أن ابن الطراوة تبعه في ذلك، ينظر: المغني ٢٨١، والجنى الداني ٤٨٦، وشرح التصريح ١/٦٦٠، وقيل: إنَّه لأبي عبيد القاسم بن سلام، ينظر: الإنصاف ١٠٨ وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٧، واللسان (ليت)، وذكر البغدادي أن هذا القول ليس لأبي عبيد، إِنَّمَا هو للأموي نقله عنه أبو عبيد في كتابه الغريب المصنف، تنظر: الخزانة ٤/١٧٦، والأموي هو أبو محمد عبدالله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، تنظر ترجمته: في الفهرست ٥٤، وبغية الوعاة ٢/٣٩.

(٤) من الكامل، وهو لأبي وَجْزة يزيد بن عبيد السَّعدي، من قصيدة يمدح بها آل الزبير بن العوَّام، وعجزه:

والمُسْبِغُون يَدًا إذا ما أَنْعَمُوا

ويروى (المسبغون) مكان: المفضلون"

ويستشهد النحاة ببيت ملفق من بيتين هما:

العَاطِفونَ تَحِينَ مامِنْ عاطِفٍ والمُسْبِغُون يدًا إذا ما أَنْعمُوا

واللاَحقون جِفَأَنَّهم قَمعَ الذُّرا والمطعَمون زمانَ أَيْنَ المُطْعِمُ

فيجعلونه:

العَاطِفونَ تَحِينَ ما مِنْ عَاطِفٍ والمُطْعِمُون زمانَ أَيْنَ المُطْعِمُ

ويروى: المطعمون زمان ما من مطعم، وعلى هذه الرواية يكون في البيت إقواء ينظر: الخزانة ٤/١٨٠، ١٨١

=

وتدخل على (الآن) قال:

.... وَصِـلِيْنَا كمـا زَعَمْـتِ تلانـا[١]

فقد فُرِغَ من أَنَّ دخولَ التاء على الحين لغةٌ، فإذا كان هكذا، فـ(لا) داخلة على الحين، فإن نُصِبَتْ كانت بمنزلة: "لا ضاربَ رجل"، وإن رُفِعَتْ كانت بمنزلة (ليس)، فهذا مذهب تَقْوَى المكالمةُ[٢] مع صاحبه.

وأَمَّا مذهبُ الأخفش فيدلُّ على فسادِهِ أن هذه التاءَ لو كانت للتأنيث

= والبيت لأبي وجزة في مجالس ثعلب ٤٤٧، والإنصاف ١٠٨،والخزانة ١٧٩/٤ واللسان (حين) و(ليت)، وبلا نسبة في المسائل المنثورة ١٠٧، وشرح الكافية للرضي ١٩٧/٢، ١٩٨، ٢٤١/٤

وللنحاة في تخريج هذا الشاهد أقوال: أحدها: أن التاء زائدة في أول (حين)، نقل هذا عن أبي عبيد ينظر: شرح الكافية للرضي١٩٧/٢

والثاني: ذكره الفارسي وابن جني، وهو أن التاء في الأصل هاء السكت لاحقة لقوله"العاطفون " ثُمَّ أبدلت تاء، وفتحت ضرورة، ينظر: المسائل المنثورة ١٠٨، وسر الصناعة: ١٧٥/١، ١٧٦

والثالث: ذكره ابن مالك، وهو أن التاء بقية(لات)، والأصل: حين لات حين، فحذفت، (حين) مع (لا)، وبقيت التاء، ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/١

وذكر البغدادي أن تخريج البيت على زيادة التاء أسهل وأقل تكلفة من غيره من التخريجات، وإن كان لا يطرد زيادة التاء في كل موضع فيه (لا)، ينظر: الخزانة ١٧٨/٤.

(١) ب: ثلاثًا

البيت من الخفيف، وصدره:

نَوِّلي قَبْلَ نَأْيِي داري جُمَانا

وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٩٦، ولسان العرب (تلن)، وبلا نسبة في سر الصناعة ١٧٩/١، والإنصاف ١١٠،ورصف المباني ١٧٣، وتذكرة النحاة ٧٣٥ ولسان العرب (أين) و(حين).

ويروى "يوم نأيي" مكان "نأي داري"، ويروى "دارٍ" مكان "داري"، و"صليه" مكان "صلينا"

ونَوِّلي: أمر من النَّوال، ومعناه امنحي وأعطي

وجمانا: أصله (جمانة) منادى مرخم بحذف التاء، والألف للإطلاق.

(٢) أ وب: يقوى المقالة، وما أثبت من ج .

لانبغى أن تدخلَ على كلِّ ما كانت تدخلُ عليه، وهم لا يُدْخِلُونها إلا على الحين، فدل على أن التاء ليست للتأنيث، إذ تاء التأنيث التي تلحق (رب) لا تجعلها مختصة بشيء، فمذهب الأخفش فاسد، ومِمَّا يدل على فساده أيضًا أن (لات) هنا نفي عام، فهي مختصة بالاسم[(١)]، فهي العاملة، لا الداخلة على الاسمِ تارّة، والفعلِ[(٢)] أخرى، ألا ترى أَنَّه لا يريد: لا حينَ مَنَاصٍ كذا، إِنَّمَا يريد نفي هذا الوقت على الإطلاق، وأَمَّا[(٣)] صاحبُ المذهبِ الآخر[(٤)]، فالذي ينبغي أن يُكالَم به أن الإمام[(٥)] ثبت فيه فصلُ (التاء) مِن (حين)، فلو كانت منها لما فُصِلَتْ، كما لا تُفْصَل تاء (تفعل)[(٦)] من الفعل، ومِمَّا يشد هذا، ويؤيده قول الشاعر:

/ لاَتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ[(٧)] مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ[(٨)] [٩٤/أ]

----

(١) أ: بالالة، ب: بالآية، والتصحيح من ج.

(٢) ب: وعلى الفعل.

(٣) (وأَمَّا) مكانها بياض في ج.

(٤) أي من ذهب إلى التاء زائدة في أول (حين).

(٥) المراد بالإمام المصحف العثماني.

(٦) أ: تفعيل، والتصحيح من ب وج.

(٧) ب: أن.

(٨) من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص٥٣، والخصائص ٤٧٤/٢ والمحتسب ٣٩/٢، وشرح المفصل ١٧/٣، والمقرب ١١٥، وللسان (هنا)، والخزانة ١٩٨/٤، وبلا نسبة في المسائل البصريات ٦٠١/١، ٧٢٨، ورصف المباني ١٧٠، والهمع ١٢٣/٢، واللسان (هنأ).

ويروى: أم مَنْ جاء منها.

الشاهد فيه -كما ذكر المصنف- إعمالُ "لات" في (هَنَّا)، وهو معرفة ظاهرة؛ لأنّه أضيف إلى "ذكرى"، و"ذكرى" أضيف إلى "جُبَيرة"، وهو علم

وقيل: "ذكرى" مبتدأ، خبره "هَنَّا"، و(لات) هُنا مهملة، ينظر: شرح التصريح ٦٦٤/١.

وقيل: "لات" عاملة، واسمها محذوف، و"هَنّا" خبرها، وهو مضاف إلى جملة، وذلك أن "ذكرى" =

فهو قد أضاف (هَنًّا) لـ(ذكرى)[١]، و(ذكرى)لـ(جبيرة)، وهو علم[٢]، فلو كانت (لا) الداخلة على الاسم، التي تعمل عملَ (إِنَّ)، لما ساغ لها الدخولُ على المعرفة؛ لأَنّ (لا) إِنَّمَا تدخل على نكرة، وهي مُخْتَصَّة؛ لأَنّها في جواب [من قال][٣]: هل مِنْ رَجُلٍ؟ فقلت: لا[٤] من رجل، وبُنِيَ الاسمُ معها على ما بَيَّناه في أبواب النفي[٥].

فثبت أن (لات) كلمةٌ بمنزلة (ليس) تعملُ عملَها، وصَحَّ ما ذهب إليه سيبويه ~ .

ثُمَّ قال: "لا تكونُ (لاتَ) إلا مع الحين تُضْمِرُ[٦] فيها مرفوعًا، وتَنْصِبُ[٧] الخبرَ"[٨]

أي إن ذكرتَ معها المنصوبَ كان الاسمُ مُضْمَرًا، وتسميتُه إِيَّاه مُضْمَرًا تَجَوُّزٌ[٩]؛ لأَنّ الحرفَ لا يُضْمَرُ فيه، وتَحْقِيقُه أن يقالَ: يُحْذفُ اسمُها، فإِنْ

= مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أَذْكُرُ ذكرى جُبَيرة، ينظر: الخزانة ٤/١٩٩

وجُبَيْرة: قيل: إنَّها زوجة الأعشى، والطَّائِف: الذي يطوف بالليل، والأَهْوَال: جمع هَوْل، وهو الخوف، كأَنَّه رآها في النوم، وهي غَضْبى، ففزع لذلك.

(١) ب: إلى ذكرى.

(٢) ب وج: عام.

(٣) (من قال) ليست في أ، وهي من ب وج.

(٤) ب: ما.

(٥) هذه الأبواب ليست في شرح الصفار الموجود وموضعها في الكتاب ٢/٢٧٤ وما بعدها .

(٦) ب وج: يضمر.

(٧) ب: ينصب.

(٨) في الكتاب ١/٥٧: "لا تكونُ (لات) إلا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا، وتَنْصِبُ الحينَ لأَنّه مفعولٌ به".

(٩) ج: يجوز.

ذكرتَه مرفوعًا، كان الخبرُ محذوفًا.

ثُمَّ قال: "ولَمْ تُستَعْمَلْ[1] إلا مُضْمَرًا فيها"[2]، أي محذوفًا معها أحدُ الاسمين، ونَظَّرَها[3] في أن استُعْمِلَ معها[4] أحدُ الاسمين بـ(لَيْس)[5]، و(لا يَكون) في الاستثناء؛ لأَنّ ذانك لا يكونان إلا مُضْمَرًا فيهما البَعْضُ المُتَوهَّم، ولا يجوزُ إظهارُه أصلاً[6]، وقد بَيَّناه[7].

ثُمَّ قال: "وزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهم قَرَأَ[8]: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[9]، وهي قليلة"[10]، أي نَصْبُ الخبر، وإِضْمَارُ الاسمِ أكثرُ من حَذْف الخبر، كما أن (لا) بمنزلة (ليس) قليلة[11]، وكَوْنُها بمنزلة (إِنَّ) أكثرُ، قال:

---

(١) ب وج: يستعمل.

(٢) الكتاب ٥٧/١.

(٣) ب وج: ونظيرها .

(٤) أ: فيها، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٥) ب: تلبس .

(٦) قال سيبويه: "ونظير (لات) في أنَّه لا يكون إلا مضمرًا فيه (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء، إذا قلت: أَتَوْني ليس زيدًا، ولا يكونُ بِشْرًا" الكتاب ٥٧/١.

(٧) أبواب الاستثناء ليست في شرح الصفار الموجود، وهي في الكتاب ٣٠٩/٢، وما بعدها، والباب الذي أراده هنا هو "باب لا يكون وليس وما أشبههما" وهو في الكتاب ٣٤٧/٢ .

(٨) أ وج: قال، والتصحيح من ب، والكتاب ٥٨/١.

(٩) سورة ص: ٣، وتمامها: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، قرأ الجمهور "ولاتَ حينَ" بفتح تاء لات ونصب (حين)، وقرأها عيسى بن عمر بضم (حين)، وكذلك قرأها أبو السُّمال، ولكن مع ضم تاء (لات)، ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٢٩، وفي تخريج القراءات الواردة في هذه الآية ينظر أيضًا: إعراب القراءات الشواذ ٣٩٠/٢، ٣٩١، والبحر المحيط ٣٨٤/٧ .

(١٠) الكتاب ٥٨/١.

(١١) ينظر: الكتاب ٥٨/١ و٢٩٦/٢.

.... فَأَنَــا[١] اِبْــنُ قَــيْسٍ لابَــرَاحُ[٢]

وقول سيبويه: "ولا يُجَاوَزُ بها الحين رفعتَ أو نصبتَ"[٣]، إن أراد هذا اللفظَ الذي هو الحاء والياء والنون فخطأ[٤]؛ لأنّهم قد قالوا: "لات هَنَّا"، قال:

حَنَّــتْ نُــوارُ[٥] ولاَتَ هَنَّــا[٦] حَــنَّتِ ....[٧]

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) ب: وأنا.

(٢) من مجزوء الكامل، وصدره:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرانها

وهو لسعد بن مالك القيسي في الكتاب ٥٨/١ (من فَرَّ) و٢٩٦/٢، والأصول ٩٦/١، وشرح أبيات سيبويه ٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٣١/١، وشرح المفصل ١٠٩/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٨٣، ٦١٢، والخزانة ٤٦٨/١، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤، وأمالي ابن الشجري ٥٣٠/٢، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، ورصف المباني ٢٦٦، وشرح التصريح ٦٥٨/١، والخزانة ١٧٢/٢، ٣٩/٤

الشاهد فيه: إعمال (لا) عمل (ليس) بقلة فـ(براح) اسم (لا)، وخبرها محذوف، أي: لابراح لي.

والهاء في "نيرانها" عائدة على الحرب، وقد ذكرت في بيت قبله، وهو:

يا بُؤْسَ للحَرْبِ التي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فاستراحوا

وقوله: "ابن قيس": أضاف نفسه إلى جده الأعلى لشهرته به.

لابراح: مصدر بَرِح الشيءُ بَرَاحًا إذا زال عن مكانه.

(٣) في الكتاب ٥٨/١: "ولا يُجاوَزُ بها هذا الحينُ رفعتَ أو نصبتً".

(٤) ذهب أبو حيان إلى أن ظاهر كلام سيبويه اختصاص (لات) بالعمل في لفظ الحين، وإلى ذلك ذهب ابن هشام والسيوطي، ينظر: الارتشاف ١٢١١، والمغني ٢٨١، ٢٨٢، و الهمع ١٢٢/٢

ولكن بالنظر؛ في كلام سيبويه نجد أَنَّه يحتمل أَنَّه أراد بالحين لفظ الحين وما يرادفه من أسماء الزمان، قال: "وكما أن لات إذا لم تُعْمِلْها في الأحيان لم تُعْمِلْها فيما سواها" (الكتاب٣٧٥/٢)، فلو أراد لفظ (حين) خاصة ما جمع، فقال (الأحيان).

(٥) أ: نزار، والتصحيح من ب وج.

(٦) ب: ولا تهنا.

(٧) من الكامل، وعجزه:

وَبَدَا الذي كانَتْ نُوَارُ أَجَنَّتِ

واختلف في نسبته، فنسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف ٨٤ لشَبيب بن جُعَيل التغلبي، وكان قد أسر هو وأمه نوار بنت عمرو بن كلثوم في الحرب، ونسب لشبيب أيضًا في المقاصد النحوية =

أي: ولات حينَ حنين، وإن أرادَ بالحين ما هو في معناه فهو حق.

ثُمَّ قال الأخفش: (لات) لا تعمل شيئًا في القياس المُطَّرِد[1]، أي: لأَنّها غيرُ مُخْتَصّة، فهي رفعتْ أو نصبتْ غيرُ عاملة، والاسمُ[2] المرفوع بعدها يرتفع على الابتداء، والمنصوب على إضمار فعل، كأَنَّه قال: لا أجدُ حينَ مناص.

ثُمَّ قال: " ولا تَمكّنُ في الكلامِ كتَمَكُّن (لَيْس)"[3].

قلتُ: هذا من كلام سيبويه، وهو بَيِّنٌ جدًا؛ لأَنّها تكونُ/ على حَدٍ واحد، [٩٤/ب] ولا يُضْمَر فيها الاسمُ كما قال، فلا تقول: "زيدٌ لات منطلقًا"[4]، ولهذا جعلها مع الحين بمنزلة (لَدُنْ) من (غُدْوَة)؛ لأَنّ (لَدُن) لا تَنْصِبُ شيئًا إلا (غُدْوَة) خاصَّة، والتاء لا تَجُرُّ في القسم إلا اسمَ اللّهِ تعالى[5]. فهذا الذي فَعَلَت العرب في(لات) له

= ٤١٨/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٩، ونسبه ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٩٥/١، وأبو علي الفارسي في المسائل البصريات ٧٥٦ إلى حَجْل بن نَضْلة، وكان قد أَسَرَ نوار بنت عمرو بن كلثوم، فركب بها الفلاة خوفًا من أن يلحق. والبيت لشبيب أو لحَجْل في الخزانة ١٩٥/٤، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٥/٣، وشرح التسهيل ٢٥١/١، ٣٧٨، وتذكرة النحاة ٧٣٤، والمغني ٦٥٥.

وروى "حنت نوار وأي حين حنت"، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

الشاهد فيه -كما ذكر المصنف- إعمالُ (لات) في مرادف (حين)، وذلك أن (هَنَّا) في الأصل اسم إشارة للمكان، استعير للزمان، فهي ظرف بمعنى حين مضاف إلى الجملة الفعلية (حَنَّت)، و(لات) هنا عاملة عمل (ليس)، واسمها محذوف، و(هَنَّا) خبرها.

وذهب ابن مالك إلى أن (لات) في هذا البيت مهملة، و"هَنَّا" في موضع نصب على الظرفية وهي خبر، والفعل بعدها صلة لـ(أن) محذوفة، و(أن) وصلتها في موضع رفع مبتدأ، ينظر شرح التسهيل ٣٧٨/١ وأجنت: أَخْفَتْ وسَتَرَتْ.

(١) ج: الطره، وقد سبق ذكر قولى الأخفش في (لات) ينظر ص.

(٢) أ وج: فالاسم، وما أثبت من ب، وهو الأولى.

(٣) الكتاب ٥٨/١، ٥٩.

(٤) في الكتاب ٥٧/١: "لا تقول: عبدُ الله لاتَ منطلقًا".

(٥) ينظر: الكتاب ٥٨/١.

نَظِيرٌ، وزعم أَنَّها لم تَقْوَ على نَصْبِ الخبرِ مُقَدَّمًا[١]، وقد أعطينا العلةَ في هذا.

ثُمَّ قال: "وتقول: ما عبدُالله إلا منطلقٌ[٢] فسوَّى[٣] اللغتين، ولم تَقْوَ[٤] (ما) حيث نَقَضْتَ معنى النَّفي على النصب، كما لم تَقْوَ[٥] عليه حين قَدَّمْتَ الخبرَ[٦]، وقد قلنا هذا.

ثُمَّ قال: "فمعنى (ليس) النَّفي، كما أَنّ معنى (كان) الواجبُ"[٧].

إن قلتَ: ما فائدةُ هذا؟ قلتُ: فائدةٌ عظيمةٌ القَدْرِ؛ وذلك أَنَّه قال له القائل: كما شبهت (ما) بـ(ليس)، فقلت: "ما زيدٌ منطلقًا"، فَشَبِهْها بـ(ليس) إذا قلت: "ما زيدٌ إلا قائمًا"، كما تقول: "ليس زيدٌ إلا قائمًا".

فقال: "معنى ليس النفي"، أي[٨] إنَّ (ما) حرف، ومعناه في غيرِهِ، فحيث تقول: "ما زيدٌ قائمًا"، فهو مُشْبِهٌ[٩] (ليس)؛ لأَنّه نفيٌ، وإذا دخل على الخبر ما يوجبه[١٠]، فقد بَطُل نفيُه[١١]، ولم يَبْقَ له معنًى في الجملة، فلا معنى له يُشْبِه به

---

(١) قال سيبويه: "فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُالله، أو ما مُسيءٌ من أَعْتَبَ، رفعتَ، ولا يجوز أن يكونَ مقدَّمًا مثلَه مُؤَخَّرًا، كما أَنَّه لا يجوز أن تقولَ: إنَّ أخوك عبدَالله، على حد قولك: إنَّ عبدَالله أخوك؛ لأَنّها ليستْ بفعل، إنَّمَا جُعِلَتْ بمنزلته، فكما لم تتصرف (إنَّ) كالفعل، كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تَقْوَ قُوَّتَه، فكذلك(ما)" (الكتاب ٥٩/١).

(٢) ج: قائمًا.

(٣) ب: فتستوي، ج: تستوي.

(٤) أ وب: يقو، والتصحيح من ج، والكتاب ٥٩/١.

(٥) أ وب: يقو، والتصحيح من ج، والكتاب ٥٩/١.

(٦) في الكتاب ٥٩/١: "وتقول: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، تَسْتَوي فيه اللغتان، ومثلُه قولُه ﷻ ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ لم تَقْوَ (ما) حيث نقضْتَ معنى (ليس)، كما لم تَقْوَ حين قَدَّمْتَ الخبرَ".

(٧) الكتاب ٥٩/١.

(٨) (أي) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ.

(٩) ج: يشبه.

(١٠) ب وج: يرفعه.

(١١) ج: بعينه.

(ليس)؛ إذ (ليس) فعل، فمعناه في نفسه، فإن زال معناه عن الجملة بقي يدل على النَّفي في نفسه؛ لأَنَّه فعل، فليس لـ(ما) إذا نَقَضْتَ معناها ما تُشْبِهُه، فلهذا قال: "ومعنى (ليس) النفي"[١].

وقوله: "وكَلٌّ واحدٍ منهما إذا جَرَّدْتَه[٢] فهذا معناه"[٣]، أي[٤]: إذا نزعتَه عن الجملة، وأفردتَه، فمعناه النفي أو الإيجاب[٥]، فلا يزول معناه.

فهذا نصٌّ على أن (ليس) فعلٌ، إذ جَعَلَها تدلُّ على معنى في نفسِها، فهذا مرادُه بهذا الفصل.

ثُمَّ قال: "فلم تَقْوَ (ما) في قَلْبِ المعنى"[٦]، أي: لم تَقْوَ على النَّصْبِ؛ لأَنَّها إذ ذاك ليس لها ما تُشَبَّهُ به[٧].

ثُمَّ قال[٨]: "وزَعَمُوا أن بَعْضَهم قال، وهو الفَرَزْدَق[٩]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّه نِعْمَتَهُم ... إِذْ هُم قُرَيش وَإِذْ ما مِثْلَهم بَشَرُ[١٠]

فهذا البيت مِمَّا يَنْقُضُ ما أَصَّلْنا من أَنَّه إذا تَقَدَّم الخبرُ عادت الحِجازيةُ تَمِيْمِيَّةً.

---

(١) الكتاب ٥٩/١.

(٢) أ: جردت، وما أثبت من ب وج، والكتاب ٥٩/١.

(٣) في الكتاب ٥٩/١: "وكلٌّ واحدٍ منهما، يعني (كان) و(ليس) إذا جَرَّدْتُه فهذا معناه".

(٤) (أي) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ.

(٥) أ: الإعراب، والتصحيح من ب وج.

(٦) في الكتاب ٥٩/١: "فم تقو (ما) في باب قلب المعنى".

(٧) (به) مطموسة في ج.

(٨) الكتاب ٦٠/١.

(٩) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، يكنى بأبي فِراس، ويلقب بالفرزدق، شاعر إسلامي، من أهل البصرة، اشتهر بمهاجاته لجرير والأخطل، توفي سنة ١١٠هـ وقد قارب المائة. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٧١، وطبقات فحول الشعراء ٢٩٨.

(١٠) سبق تخريجه ص ١٢٨.

[95/أ] فمن النحْويين من جعل "مِثْلَهم" حالاً، / وهو المبرد، كأنَّه[1] قال: وإذ ما بشرٌ مثلَهم في الوجود، ويُحْذَفُ الخبر، ويكونُ عامِلاً في الحال[2]، و"مثلهم" من النكرات، ولا يُعَرَّف[3] بما أُضِيْفَ[4] إليه[5].

وهذا القولُ فاسد؛ لأَنّه لا[6] يجوز إعمالُ المعاني مُضْمَرَةً على حالٍ[7].

وأَمَّا الكوفيون فزعموا أن(مثلهم) ظرف[8]، واستدلوا بأَنَّ العربَ تقول: "زيدٌ فوقَك"، "وزيدٌ دونَك"، "وزيدٌ مثلَك"، أي في مكان مثلَ مكانك، فهي مَرْتَبَةٌ بين (دونك) و(فوقك)، وهذا المذهب فاسد؛ لأَنّ ما ليس بزمان ولا مكان لا يجعل ظرفًا بقياس، وما حَكَوا يُوْقَفُ عنده، ويبقى البيتُ يُنْظَرُ فيه؛ لأَنّه يَحْتَمِلُ أشياء، وربما قالوا: إن المُهَلَّبَ بن[9] أبي صُفْرَة[10] قال[11]: "ما يَسُرُّنِي أَنّ لي أَلْفَ

---

(١) ج: فإنّه.

(٢) أ: الحلال، والتصحيح من ب وج.

(٣) ب: تتعرف.

(٤) ج: أضيفت.

(5) ينظر المقتضب ١٩١/٤، ١٩٢، وهذا هو رأي المازني، ينظر الخزانة ١٣٦/٣.

(٦) (لا) ساقطة من ب.

(٧) ضَعَّفَ ابنُ هشام قولَ المبرد هذا بأن حذفَ عامل الحال إذا كان معنويًا ممتنعٌ، ينظر: المغني ٤٠٢.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١، والخزانة ١٣٣/٤.

(٩) أ وج: ابن، وما أثبت من ب.

(١٠) هو أبو سعيد المهلب بن أبي صفرة، اسم والده ظالم بن سُرَاق الأزدي العَتَكي، أمير جواد، كان من أشجع الناس، قال عنه عبدالله بن الزبير: "هذا سيد أهل العراق"، نشأ في البصرة، وقدم المدينة مع أبيه في عهد عمر بن الخطاب ﷺ. وَلِيَ إمارة البصرة لمصعب بن الزبير، قاتل الأزارقة تسع عشرة سنة، وقصته معهم مشهورة. ولاه عبدالملك بن مروان خراسان، فقدمها سنة ٧٩هـ، ومات فيها، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٥٠/٥، ورغبة الآمل ٢٠١/٢- ٢٠٤.

(١١) (قال) مكررة في ب.

فارسٍ مَثْل بَيْهَس[١] "، فليست (مثل) صفةً؛ لأَنّه لا يريد: ما[٢] يَسُرُّنِي أن لي ألفًا مماثلين لبيهس؛ لأَنّ كلَّ أحدٍ يسرُّه مثلُ[٣] هذا، فإِنَّمَا يريد: بدل بَيْهَس، وفي مكانه؛ لأَنّ بيهسًا[٤] إذا كان يُغني غناهم، فهو أحسن منهم؛ لأَنّهم ربما تفرقوا، فلا يكون منهم ما يكون من بيهس[٥].

وهذا[٦] أخذوا الوصف فيه على أن كلَّ واحدٍ واحدٍ[٧] مماثِلٌ لبيهس[٨] فاخْتَلَّ المعنى، ونحن نجعل الكل مثل بَيْهَس[٩]، فيكون المعنى المعنى[١٠] الذي أشاروا إليه في[١١] الظرفية؛ لأَنّه يريد: ما يَسُرُّنِي أن لي ألفًا، والألفُ مِثْلُ بيهس[١٢]، وهذا لايسر لأحد؛ لأَنّ بيهسًا أحسن من ألف بمنزلةٍ[١٣] لما قلناه، فلا دليلَ فيه.

---

(١) هو بيهس بن صهيب بن عامر الجرمي، يكنى بأبي المقدام، فارس حكيم، من شعراء الدولة الأموية، قاتل مع المهلب بن أبي صفرة في حروبه للأزارقة، قال المهلب: ما يسرني أن في عسكري ألف شجاع بدل بيهس، فقيل له: بيهس ليس بشجاع، فقال: أجل، ولكنه سديد الرأي محكم العقل، ينظر الأغاني ٢٢/١٣٤- ١٤١، ورغبة الآمل ٨/٨٣.

(٢) ب: لا .

(٣) (مثل) ليست في ب.

(٤) أ: نهشًا، والتصحيح من ب وج .

(٥) أ: نهش، والتصحيح من ب وج .

(٦) ج: وهؤلاء .

(٧) ب: واحد واحد واحد .

(٨) أ: لنهش، والتصحيح من ب وج .

(٩) أ: نهش، والتصحيح من ب وج .

(١٠) (المعنى) ساقطة من ب .

(١١) ب: من .

(١٢) أ: نهش، والتصحيح من ب وج .

(١٣) (بمنزلة) ساقطة من ب.

ومن النحويين من زعم أَنَّه على أَنَّ[١] "مثلهم" صفةٌ للظرف على حَذْفٍ[٢]، وكأَنَّه قال: وإذ ما منزلةً مثلَ منزلتهم، فـ"منزلة" ظرف تقدّم[٣]، ثُمَّ حُذِف، وأُقِيمَ "منزلتهم" مقامَه[٤]، فصار: وإذ[٥] ما مثلَ منزلتهم، ثُمَّ حذف المضاف[٦] الثاني[٧]، فصار: وإذ ما مثلهم، ثُمَّ حُذِف[٨] المضافُ الثاني، كما حَذَفَه في[٩] قوله [تعالى][١٠] ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[١١]"، إنَّمَا يريد: من أَثَرِ حافِرِ فرس الرسول، فحذفت الثاني[١٢]، وهذا القول عندنا فاسد؛ لأَنّ فيه حَذْفًا كثيرًا، مع أَنَّه لا دليلَ على الحذف[١٣].

ومن النحويين[١٤] من زعم أن الفرزدقَ استعمل اللغةَ الحجازيةَ، فقاس نَصْبَ الخبر/ مُقَدَّمًا على نَصْبِهِ مُؤَخَّرًا، وهذا ليس بشيء، فإنَّه إن قاس في لغة غيرِه، [٩٥/ب]

---

(١) (أن) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ .

(٢) نقل البغدادي هذا القول عن الكوفيين، ينظر: الخزانة ١٣٦/٤.

(٣) ب: مقدم .

(٤) ب: منابه .

(٥) ب: فصاروا إذ .

(٦) (المضاف) مكررة في ج .

(٧) أي كلمة "منزلة" من "منزلتهم".

(٨) ب وج: فحذف .

(٩) ب: من .

(١٠) (تعالى) ليست في أ و ب، وهي في ج .

(١١) سورة طه: ٩٦، وتمامها: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى﴾.

(١٢) ينظر: البحر المحيط ٢٥٤/٦، ٢٥٥.

(١٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٤/١.

(١٤) ذهب إلى ذلك السيرافي، ينظر: شرح الكتاب ٢٦/٣ .

فربُّما يقيس في لغته، فلا يقبل منه شيء[١].

وأَمَّا الأَعْلَم[٢] فقال: إن الذي حَمَلَه[٣] على النَّصْب أَنَّه لو رفع، لكان الكلامُ مُحْتَمِلاً [للمدح والذّم][٤]، وإذا نصب كان نصًّا في المدح، كما قال سيبويه ~ [٥] في "ما[٦] كان[٧] أحدٌ مثلَك" أَنَّه على المدح[٨]، فهذا لما اضّطَرَّ نَصَب[٩] وهذا ليس بشيء، فإن المُحْتَمِلَ للمدح والذَّم، وهو رفعُ الخبر له ما يَنُصُّ عليه، ويقطعُ بأَنَّه مدحٌ، وهو ما قبله، وما بعده، فلم يَضْطَرَّ قَطْ إلى النصب، فهذا توجيهٌ[١٠] فاسد[١١].

ووُجِّهَ توجيهًا آخر، وهو أن "مثلهم" مبنيٌّ، لإضافته إلى مبني[١٢]، كما قال

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١.

(٢) هو أبو الحجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّنتمرِي الأندلسي،ولد في شَنْتمرية الغرب، ورحل إلى قرطبة، عُرف بالأعلم؛ لأنّه كان مشقوق الشفة العليا، كان عالمًا باللغة والأدب، له من التصانيف: تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه، والنكت على كتاب سيبويه، وله شروح دواوين شعرية، كديوان زهير بن أبي سلمى، وطَرَفة بن العبد، وعَلْقمة الفحل، توفي سنة ٤٧٦هـ. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦٠/٢٠، وإنباه الرواة ٦٥/٤- ٦٧، وبغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(٣) ب: يحمل.

(٤) ما بين المعقوفين مكانه في أ: والذي، وأثبت من ب وج.

(٥) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٦) ب: فيها.

(٧) (كان) ملحقة في الحاشية اليسرى في ب.

(٨) ينظر: الكتاب ٥٤/١.

(٩) ينظر قول الأعلم هذا في حاشية الكتاب ٢٩/١ (بولاق).

(١٠) ب: وجه.

(١١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١.

(١٢) ذهب إلى ذلك ابن عصفور ينظر: المقرب١١٢، وفي شرح الجمل ٥٩٤/١ ذكر هذا التوجيه، ثُمَّ قال: "وهو الصحيح".

الله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾[١]

فهذا أحسن ما يَتَخَرَّجُ عليه هذا البيت. ولم يَذْكُرْ سيبويه - ~ - له وجهًا أكثرَ من أنَّه شاذ، فقال: "وهذا لا يكاد يُعْرَف"[٢]، أي: نَصْبُ الخبر مع التَّقديم لا يكاد يُعْرَفُ[٣]؛ لأَنّه لم يُسْمَع إلاَّ هُنَا.

ثُمَّ قال: "كما أن "لات حينَ مناص" كذلك"[٤]، أي: كما أن (لات) لا يُعْرفُ لها عملٌ إلا في الحين، "ورُبَّ شيءٍ هكذا"[٥]، أي: ويَقِلُّ[٦] شيءٌ على هذه الصَّورة يعملُ[٧] في مَوْضِعٍ مَخْصُوص.

ثُمَّ قال: "وهو كقولِ بَعْضِهم[٨]: مِلْحَفَةٌ جَدِيْدَةٌ في القِلَّة"[٩]

قلت: يَتَخَرَّجُ هذا على وجهين:

أحدهما: أن (جَدِيْدة) بمعنى: مَجْدُودة[١٠]، وكلُّ (فَعِيْل) بمعنى (مَفْعُول)، فإنَّه يكون بغير تاء، إلا قليلاً، تقول: كَفٌّ[١١] خَضِيبٌ وَعَنزٌ رَمِيٌّ، ولِحْيَةٌ دَهِينٌ، ولا يكاد يُسْتَعْمَل دون التاء إلا قليلاً، نحو: الذَّبِيْحة والنَّطِيْحة، ذُهِبَ

---

(١) سورة الذاريات: ٢٣، وتمامها ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾.

(٢) الكتاب ٦٠/١.

(٣) أ: يعرفه، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٤) الكتاب ٦٠/١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) أ: وفعل، والتصحيح من ب وج.

(٧) أ: فعمل، والتصحيح من ب وج.

(٨) ب: وهو كقولهم، أعني بعضهم.

(٩) في الكتاب ٦٠/١: "وهو كقولِ بعضِهم: هذه مِلْحَفَةٌ جَدِيْدَةٌ في القِلَّة".

(١٠) قوله: "في القلة، قلت: يتخرج هذا على وجهين، أحدهما: أن جديدة بمعنى مجدودة" ساقط من ج بسبب انتقال النظر.

(١١) ب: كيف.

بهما إلى أَنَّهما اسمان لهما، لا إلى[1] أَنَّهما مَذْبُوحة ومَنْطُوحة[2]، ومنه: "مِلْحَفَةٌ جَدِيْدةٌ"، فهو من القِلَّة بمنزلة[3]: "وإذ ما مثلَهم بشر"، فهذا وَجْهٌ.

والوجهُ الآخرُ: أن "جَدِيدة" حَسَن[4] جدًا، على وجهه من القياس، لا يجعله بمعنى (مَفْعول)، فيلزمه[5] حذفُ التاء، بل يقدرُه بمعنى (فاعِل) من الجِّدة، وهو ضد الخَلَق، فتلزمه التاء؛ لأَنّه صفةٌ لمؤنث، فعلى هذا يكونُ "جَدِيد"[6] خارِجًا عن القِياس[7].

يريد[8] بقوله: "وهو كقولِ[9] بعضِهم: مِلْحَفَة جَدِيدة"[10]، وهذا البابُ بهذه المنزلة؛ لأَنّه استُعْمِل/ فيه كثيرًا فصيحًا اللفظُ الخارجُ عن القياس، ألا ترى أن أَقْيَسَ اللغتين التَّميمية، والمستعملةُ الكُثْرى هي الحجازية، التي خرجتْ عن [٩٦/أ]

---

(١) (إلى) ملحقة في الحاشية اليسرى في ب.

(٢) قال ابن مالك: "..فإن كانت الصِّفةُ على (فَعِيْل) بمعنى (مَفْعُول) لم تلحقْه التاءُ إلا إذا جُرَّدَ عن الوَصْفِية نحو: ذَبِيْحة ونَطِيْحة، فإنْ قصدتَ الوَصْفية، وعُلِمَ الموصوفُ جُرِّد من التاء نحو: رجلٌ قتيلٌ، وامرأةٌ قتيل، وعينٌ كَحِيل وكَفٌّ خَضِيب". (شرح الكافية الشافية ١٧٣٨/٤ـ ١٧٤٠).

(٣) ج: بمنزلته.

(٤) ب: وحسن.

(٥) أ: فيلزم، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٦) ب: جديد بمعنى.

(٧) ذهب الكوفيون إلى أن "جديد" في قولهم: "مِلْحَفَة جديد" (فعيل) بمعنى (مفعول) أي مجدودة، من جَدَدْتُ الشيءَ: قطعته وفصلته. وذهب البصريون إلى أَنَّه بمعنى (فاعل) أي جَدَّتْ، يقال: جَدَّ الشيء يَجُد، إذا صار جديدًا، وهو ضد الخَلَق، فسقوط التاء عندهم شاذ عن القياس، ينظر: شرح المفصل١٠٢/١.

(٨) ج: فيريد.

(٩) أ: قول، والتصحيح من ب وج، والكتاب ٦٠/١.

(١٠) الكتاب ٦٠/١.

القياس(١)، كما أن القياسَ: مِلْحَفَة جديدة، لكن قَلَّ بالنظر إلى مِلْحَفَة جديد، فهذا وجْهٌ حَسَنٌ.

ثُمَّ قال: "وتقولُ: "ما عبدُ الله خارجًا، ولا مَعْنٌ ذاهبٌ"(٢)

قلت: الذي يُضْبَط به هذا(٣) أن نقولَ(٤): إذا عطفتَ(٥) اسمين، أحدُهما يصلح أن يكونَ خبرًا للآخر، فلا يخلو أن يكونَ حرفُ العطف يقتضي الإيجابَ أو لا يقتضيه.

فإن اقتضاه لم يكن فيما بعد حرف العطف إلا الرفعُ(٦)، قَدَّمْتَ الخبرَ أو أَخَّرْتَه، تقول: "ما زيدٌ قائمًا بل مَعْنٌ خارجٌ"، ولا يجوز "بل مَعْنٌ خارجًا"، ولا "بل خارجًا مَعْنٌ"؛ لأَنّ (ما) لا تعمل إذا(٧) كان الخبر موجبًا أصلاً، وقد بَيَّنا هذا أوَّلاً.

فإذا كان حرفُ العطف لا يقتضي الإيجابَ، فلا يخلو أن(٨) يتقدمَ الخبرُ أو لا يتقدم.

فإن تَقَدَّم، فإمَّا أن يكون الاسمُ الذي بعده فيه ضميرٌ، أو لا يكون، فإن كان فيه ضمير، جاز فيه(٩) وجهان:

رفعُهما على الابتداء والخبر، ونَصْبُ الأول(١٠)، لا على أَنَّه معطوفٌ على

----

(١) وذلك لأَنّ القياس في (ما) ألا تعمل؛ لأَنّها حرف غير مختص، وما لا يختص لا يعمل.

(٢) الكتاب١/٦٠.

(٣) ج: هنا.

(٤) ب: تقول.

(٥) أ: اعطفت، والتصحيح من ب وج.

(٦) أي على استئناف جملة جديدة .

(٧) ب: لا تعمل إلا إذا .

(٨) ب: فلا يخلو أَمَّا أن .

(٩) (فيه) ليست في ب وج.

(١٠) ب: الأولى .

المنصوب والمرفوعُ على المرفوع، بل على أن يكونَ المنصوبُ معطوفًا على المنصوب، والمرفوعُ فاعلٌ به[(١)]، فتقول: ما زيدٌ قائمًا[(٢)] ولا خارجًا[(٣)] أبوه، ولا يجوز أن يكون "أبوه" إلا فاعلاً.

إِنَّمَا لم يَجُزْ أن يكونَ محمولاً على الاسم المرفوع؛ لأَنّه يؤدي إلى إعمال (ما) في الخبر مُقَدَّمًا؛ لأَنّ الواوَ إذا ذاك تنوبُ مناب (ما).

فإن لم يكن في الاسم ضميرٌ، فلا يجوز نصبُه أصلاً، لا على أن يكون ما بعده فاعلاً [به][(٤)]؛ لأَنّه يكون خبرًا ولا ضميرَ فيه، فتقول: "ما زيدٌ قائمًا ولا خارجٌ[(٥)] عمرو"[(٦)]، ولا يجوز النصبُ؛ لأَنّه يكون التقديرُ[(٧)]: ما زيدٌ خارجًا عمرو، ولا يجوز على أن يكونَ المرفوعُ معطوفًا على المرفوع، والمنصوبُ على المنصوب؛ لأَنّه يؤدي إلى إعمال (ما) في الخبر مُقَدَّمًا، فإِنَّمَا[(٨)] تقولُه بالرفع، كما قلنا.

فإن أَخَّرْتَ الخبرَ، جاز وجهان: رفعُه على أَنَّه خبرُ المبتدأ ونَصْبُه، فيكون المرفوعُ محمولاً على المرفوع، والمنصوبُ على المنصوب/ وتكون الواوُ نائبةً مناب (ما)، فتقول: ما زيدٌ منطلقًا ولا عمرو خارجًا، ولا عمرو خارجٌ، فهذا هو الضَّابِطُ لهذه المسألة. [٩٦/ب]

----

(١) أي بالمنصوب الثاني.

(٢) ج: خارجًا.

(٣) ج: قائمًا.

(٤) [به] ليست في أ، وهي في ب وج.

(٥) أ وب: خارجًا، والتصحيح من ج.

(٦) في النسخ الثلاث (زيد)، وما أثبت هو الأولى.

(٧) أ: القدير، والتصحيح من ب وج.

(٨) ب: إِنَّمَا.

ثُمَّ نرجع إلى لفظه قال: "وتقولُ: ما عبدُ اللّه خارجًا ولا مَعْنٌ ذاهبٌ ترفعُه على الابتداء، ولا تُشْرِكُه مع الأول"[١] وهذا بَيّنٌ جدًا.

ثُمَّ قال: "كما تقول: ما كان عبدُ اللّه ذاهبًا ولا عمرو منطلقٌ، إذا لم تجعله[٢] على (كان)"[٣]، أي: إن قوله: ما زيدٌ ذاهبًا ولا عمرو منطلقٌ لا يَتَبَيَّن القَطْعُ فيه؛ لأَنّ معنى الأول والآخر سواءٌ. إِنَّمَا[٤] يَتَبَيَّنُ القَطْعُ في (كان)؛ لأَنّها للمُضِي، فإن لم تُشْرِك[٥] معها ما بعدها، كان محمولاً على الحال، فيَتبيَّن[٦] القطعُ، فلهذا اعتبر المسألة بما يتبيَّنُ فيها القطعُ، ألا تراه يقول: "وجعلتَه غيرَ ذاهبٍ الأَنّ"[٧]، إِنَّمَا يكون موافقًا للأول لو نصبتَ، فقلتَ: "ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا عمرو منطلقًا"، فيكون انطلاقه فيما[٨] مضى[٩].

---

(١) في الكتاب ٦٠/١: "وتقول: ما عبدُ اللّه خارجًا ولا مَعْنٌ ذاهبٌ، ترفعُه على أن لا تُشْرِكَ الاسمَ الآخر في (ما)، ولكن تَبْتَدِئُه".

(٢) ب: تحمله.

(٣) في الكتاب ٦٠/١: "كما تقول: ما كان عبدُ اللّه منطلقًا ولا زيدٌ ذاهبٌ إذا لم تجعلْه على كان".

(٤) أ وج: فإِنَّمَا، وما أثبت من ب، وهو الأولى.

(٥) أ: تشترك، والتصحيح من ب وج.

(٦) ب وج: فتبين.

(٧) الكتاب٦٠/١.

(٨) ب: في باب.

(٩) قال السيرافي: "وإذا قلتَ ما كان عبداللّه منطلقًا ولا زيدٌ ذاهبٌ، فـ"زيد" أيضًا مرفوع بالابتداء، واستأنفتَ النفي بـ(لا)، وجعلتَ الواو لعطف جملة على جملة، وكذلك "ليس عبداللّه ذاهبًا ولا زيدٌ منطلقٌ". فإن جعلت (لا) لتأكيد النفي الذي قبلها، ولم تجعلها هي النافية عطفتَ آخرَ الكلام على أَوَّله، فقلتَ: "ما كان عبداللّه خارجًا ولا مَعْنٌ ذاهبًا"، وما كان زيدٌ ذاهبًا ولا عمرو منطلقًا، "وليس زيدٌ ذاهبًا، ولا عبدُ اللّه خارجًا"؛ لأَنّك لم تَحْفَلْ بـ(لا)، وجعلتَ العطفَ بالواو على العامل الذي قبل" (شرح الكتاب ٢٨/٣).

ثُمَّ قال: "وكذلك (ليس)"[(١)] أي بمنزلة (كان) يتبيَّن فيها القطعُ.

ثُمَّ قال: "فإن جعلتَها (لا) الَّتي في العطف نَصَبْتَ[(٢)]"، أي: إن قلتَ: "ما زيدٌ منطلقًا ولا عمرو خارجًا"، وجعلتَ (لا) هي التي تَصْحَبُ المعطوفَ، وتدخل بين الحرف العاطفِ والمعطوفِ نصبتَ، كما تنصب في (كان)؛ لأَنَّك أردتَ التَّشْريك، ولم تحمل جُملةً على جُملة، بل عطفتَ مفردًا على مفرد، ثُمَّ مَثَّلَ العطفَ في (كان) و(ليس) و(ما)[(٣)] وهو بَيِّن[(٤)].

ثُمَّ قال: "وليس قولُهم: لا يكون في (ما) إلا الرفعُ بشيءٍ؛ لأَنّهم يَحْتَجُّون بأَنّك لا تستطيع أن تقولَ: ولا ليس، ولا ما"[(٥)]، يريد: أن من النحويين من زعم[(٦)] أن المسائل التي فَرَّعْنا منها فيما لا يجوز فيهنَّ كلِّهن إلا الرفعُ[(٧)]، ويَحْتَجُّون بأَنَّ الواوَ تنوبُ منابَ العاملِ، وأنت[(٨)] لا تقول: ولا [ما][(٩)] زيدٌ ذاهبًا، فلا يجوز النصبُ على حالٍ. ألا ترى أَنَّه يجوز: قام[(١٠)] زيد وعمرو؛ لأَنّه يجوز[(١١)] وقام عمرو[(١٢)]،

---

(١) الكتاب ١/٦٠.

(٢) أ: نصب، والتصحيح من ب وج

وفي الكتاب ١/٦٠: "وإن شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك، فتنصب".

(٣) ينظر: الكتاب ١/٦٠.

(٤) أ: حين، والتصحيح من ب وج.

(٥) الكتاب ١/٦٠.

(٦) ج: يزعم.

(٧) نسب هذا إلى قوم من قدماء النحاة دون تحديد، ينظر الارتشاف ١٢٠٤.

(٨) ب: وأَنّك.

(٩) (ما) ساقطة من أ، وهي في ب وج.

(١٠) ب: قدم.

(١١) ب: ولا يجوز.

(١٢) قال السيرافي: "وذلك أَنَّه عندهم لا يصحُّ عطفُ الثاني على الأول، إلا بتقدير إعادة العامل بعد =

فألزمهم سيبويه ~ جوازَه رغمًا؛ وذلك[١] أَنَّهم لا يمكنهم إلا العطف في قولك: "ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبَيْن"، فهذا لا يمكن قطعُه أصلاً؛ لأَنّه قد جعل "ذاهبَيْن" خبرًا عنهما، ولا يجوز أن يكون خبرًا للواحد، فعلى الوجه الذي عطف هذا، يكون قولُنا: / مازيدٌ قائمًا ولا عمروٌ ذاهبًا[٢] إنَّمَا مَنَعَ من إظهار العامل اجتماعُ حرفي[٣] نفي، فلو أزلتَ (لا) لظهرتْ (ما)، لكن لَمَّا لم تُزِلْها لم يمكن ظهورُ العامل معها. [٩٧/أ]

قال ~ : "فـ(ما)[٤] يجوزُ فيها الوَجْهان، كما يجوزُ في (كان)"[٥]، أي: يجوز فيها أن يكونَ ما بعدَها مُنْقَطِعًا[٦]، وأن يكونَ معطوفًا، فهذان الوجهان.

ثُمَّ قال: "إلاَّ أَنّك إنْ حملتَه على الأول، أو ابْتَدَأْتَ، فالمعنى أَنّك تنفي شيئًا غيرَ كائنٍ في حالِ حديثِك"[٧].

= حرف العطف، كقولك: "قام زيد وعمرو"و"ضربتُ زيدًا وعَمْرًا، والتقدير عندهم: قام زيدٌ وقام عمروٌ، وضربت زيدًا وضربت عمْرًا، فلا يجيزون: "ما زيدٌ ذاهبًا ولا عمرو منطلقًا؛ لأَنّه لا يَصِحّ إعادةُ العامل، وهو "ما"، ألا ترى أَنّك لا تقول: "ما زيدٌ ذاهبًا ولا ما عمرو منطلقًا، و"ليس زيدٌ ذاهبًا"، ولا "ليس عمرو منطلقًا"، وأَمَّا الذي عندنا فإِنَّ المعطوفَ لا تُقَدِّر له إعادةَ العامل بعد حرف العطف، بل تجعلَ العاملَ الأولَ لهما جميعًا، وتجعل حرف العطف كالتثنية، فيصير المعطوفُ والمعطوف عليه كالمثنى" (شرح الكتاب ٢٩/٣).

(١) ب: وكذلك.

(٢) قال سيبويه: "فأنت تقول: ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبين، وما عمرٌو ولا خالدٌ منطلقين، فتشركُه مع الأول في (ليس)، وفي (ما)". (الكتاب١/٦٠)، وينظر: شرح السيرافي ٣/٣٠.

(٣) ب وج: حرفين.

(٤) أ: كما، والتصحيح من ب وج، والكتاب١/٦١.

(٥) الكتاب١/٦١.

(٦) ب وج: مقتطعًا.

(٧) الكتاب ١/٦١.

أي: هذا هو الفرق بين (ما)، وبين (كان)، أن المعنى [مع][(١)] ما قطعتَ[(٢)] أو شَرَّكتَ واحد، وهو نَفْيُ الحال، "وهو في (كان) أَوْضَحُ"[(٣)]، أي: القطعُ في (كان) أوضح؛ "لأَنّ المعنى يكون على ما مَضَى، وعلى ما هو الآن"[(٤)]، أي: إذا قلت: "ما كان زيدٌ منطلقًا، ولا عمرٌو خارجًا" فانطلاقُ زيد، ماضٍ، وخروجُ عمرٍو حال، فهذا قد تَبَيَّن فيه القطعُ.

ثُمَّ قال: "وليس يَمْتَنِعُ أن يُرادَ به الأولُ"[(٥)]، أي: لا يمتنع أن يرادَ بهذا[(٦)] المقتطعِ ما أُرِيْدَ بالأول، فيكون معناه المُضِي[(٧)].

وقولُه: "كما أَرَدْتَ في(كان)"[(٨)]، أي: كما أردتَ المُضِي[(٩)] حين قلتَ: "ما كان زيدٌ قائمًا، ولا عمرٌو خارجًا"، فحملتَ على(كان).

ثُمَّ قال: "ومِثْلُ ذلك قولُك[(١٠)]: إِنَّ زيدًا ظريفٌ[(١١)] وعمرٌو، وعَمْرًا"[(١٢)]، أي: مثل: ما كان زيدٌ منطلقًا، ولا عمرٌو خارجٌ، وخارجًا؛ لأَنّ المعنى واحد، والإعرابُ

----

(١) (مع) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٢) أ: ما نطقت، ب: ما عطفت، والتصحيح من ج.

(٣) في الكتاب ٦١/١: "وكان الابتداء في (كان) أوضح".

(٤) الكتاب٦١/١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ب: به.

(٧) أ: المعنى، والتصحيح من ب وج.

(٨) الكتاب٦١/١.

(٩) أ وج: المعنى، والتصحيح من ب.

(١٠) ب وج: قوله.

(١١) في النسخ الثلاث: الظريف، وما أثبت هو الصواب، وهو نص الكتاب٦١/١.

(١٢) الكتاب٦١/١.

مختلفٌ[١] .

ثُمَّ قال: "وتقولُ: ما زيدٌ كريمًا ولا عاقلاً أبوه"[٢] .

قلت: قد بَيَّنا[٣] أن الخبرَ إذا تَقَدَّم، وكان الاسمُ الذي بعده سَبَبِيًّا[٤] ، جاز نصبُ الخبر، ويكون رفعُ الاسم [به][٥] على أَنَّه فاعِلٌ، لا على[٦] أن يكونَ على اسم (ما)[٧] ، لِمَا[٨] يؤدي [إليه][٩] من إعمال (ما) في الخبر، ولذلك[١٠] قال سيبويه ~ [١١] : "تَجْعَلُه كأَنَّه للأولِ بمنزلةِ"كَرِيْم"[١٢] ، أي: تجعل "عاقلاً أبوه" لـ"زيد" خبرًا بمنزلة "كريم".

ثُمَّ قال: "لأَنَّه مُلْتَبِسٌ بِهِ"[١٣] ، أي: فيه ذكرٌ يعودُ عليه، فلذلك صَحَّ أن يكونَ له خبرًا.

----

(١) وهذا هو المراد بقول سيبويه: "فالمعنى في الحديث واحد،وما يُرادُ من الإعمالِ مختلفٌ في (كان) و(ليس) و(ما)" (الكتاب١/٦١).

(٢) الكتاب١/٦١.

(٣) ج: قدمنا .

(٤) أ وب: سببًا ، وما أثبت من ج .

(٥) (به) ساقطة من أ ، وأثبتت من ب وج.

(٦) ب: لا يمكن .

(٧) (ما) ساقطة من ب، ويوجد مكانها نقطة.

(٨) ب: إِنَّمَا .

(٩) (إليه) ساقطة من أ ، وأثبتت من ب وج .

(١٠) ب وج: وكذلك .

(١١) (رحمه الله) ليست في ب وج .

(١٢) الكتاب١/٦١.

(١٣) المصدر السابق.

ثُمَّ قال[١] : "لأَنَّك لو قلتَ: ما زيدٌ عاقلاً أبوه، نصبتَ، وكان كَلامًا"[٢]، أي كَلامًا[٣] حسنًا.

ثُمَّ قال: "وتقول: ما زيدٌ ذاهبًا[٤]، ولا عاقلٌ عمرٌو"[٥]

قلت: هذه المسالةُ لا يكون/ فيها إلا الرفعُ؛ لأَنَّ الثاني لا ضميرَ، فيه [٩٧/ب] فيصلحُ أن يرتبطَ بالأول، ولا يَحْسُنُ حملُه على (ما)، لما يؤدي إليه من تقديم الخبر. وقد أبان سيبويه هذا كُلَّه[٦].

ثُمَّ قال: "وإِنْ شئتَ قلتَ: ما زيدٌ ذاهبًا، ولا كريمٌ[٧] أخوه"[٨]، أي: لك أن تقطعَ في السَّببي، كما تفعلُ ذلك في (كان) و(ليس).

ثُمَّ قال: "ولكن (ليس) و(كان) يجوز[٩] فيهما النَّصْبُ، وإِنْ قَدَّمَتَ الخبرَ"[١٠]. أي: يجوز فيهما ما امتنع في (ما)[١١]، حيث لم يكن الاسمُ[١٢]

---

(١) الكتاب١/٦١.

(٢) أ: كاملاً، والتصحيح من ب وج.

(٣) أ: كاملاً، والتصحيح من ب وج.

(٤) أ: ذاهبٌ، والتصحيح من ب وج، والكتاب١/٦١.

(٥) الكتاب١/٦١.

(٦) قال سيبويه: "لأَنَّك لو قلتَ: ما زيدٌ عاقلاً عمرو، لم يكنْ كلامًا؛ لأَنَّه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء، والقطع من الأول، كَأَنَّك قلتَ: وما عاقلٌ عمروٌ، ولو جعلته من سببه، لكان فيه له إضمارٌ كالهاء في الأب، ونحوها، ولم يَجُزْ نصبُه على(ما)؛ لأَنَّك لو ذكرت (ما)، ثُمَّ قدمت الخبر، لم يكن إلا رفعًا". (الكتاب١/٦١).

(٧) ب: درهم.

(٨) الكتاب١/٦١.

(٩) ب: يجري.

(١٠) الكتاب١/٦١.

(١١) ب: فيما.

(١٢) أ: للاسم.

سَبَبِيًّا[١]، فقلتَ: "ما زيدٌ ذاهبًا ولا عاقلٌ عمرٌو"، قطعتَ، ويجوز النَّصْبُ، لو قلتَ: ليس زيدٌ ذاهبًا ولا عاقلاً عمرٌو؛ لأَنّ (ليس) تعمل في الخبرِ مُقَدَّمًا[٢].

ثُمَّ قال: "وتقولُ: ما زيدٌ قائمًا ولا مُحْسِنٌ زيدٌ"[٣].

قلت: هذه المسألةُ يجوز فيها الرفعُ والنصبُ؛ لأَنّها لم تخلُ عن ذِكْر، أَلاَ ترى أَنّك قد كَرَّرت الاسمَ، فهو رابط، لكن يضعف النصبُ؛ لأَنّك من حيثُ كررتَ الأول، فالأحسنُ أن يكونَ[٤] على كلامين؛ لأَنّ تكريرَ الاسم لا يكون إلا في موضع التَّفْخِيم. فلو أردتَ كلامًا واحدًا، لاختصرتَه بالإِضْمار[٥]، لكن يجوز النصبُ[٦].

----

(١) أ: سببًا، وما أثبت من ب وج.

(٢) ذهب إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها قدماء البصريين والفراء، واحتجوا بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨)، فـ"يوم" معمول لـ"مصروفًا" الذي هو خبر (ليس)، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أن الخبر يجوز تقديمه على (ليس) لما جاز تقديم معموله عليها وإلى ذلك ذهب الفارسي وأبو علي الشلوبين وابن عصفور، ينظر: المسائل الحلبيات ٢٨٠، والتوطئة ٢٢٨، وشرح الجمل ٣٨٩/١.

وذهب الكوفيون والمبرد إلى المنع، وإليه ذهب ابن السراج ينظر: الأصول ٨٩/١، ٩٠

تنظر هذه المسألة مفصلة في الإنصاف ١٦٠، والارتشاف ١١٧٢.

(٣) الكتاب٦٢/١.

(٤) ب: تكون.

(٥) أ: الإخبار، والتصحيح من ب وج.

(٦) قال السيرافي: "فإذا قلتَ: "ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ زيدٌ" جاز الرفعُ والنصبُ، فإذا نصبتَ قلتَ: "ولا محسنًا زيدٌ"، جعلت "زيدًا" هو الظاهر بمنزلة كنايته، فكأَنّك قلت: "ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنًا هو"، كما تقول: "ولا محسنًا أبوه"، فتعطف "محسنًا" على "ذاهبًا"، وترفع"زيدًا"بفعله، وهو "محسن"، وإذا رفعتَ، جعلتَ "زيدًا" كالأجنبي، ورفعته بالابتداء، وجعلتَ محسنًا خبرًا مقدَّمًا، واختار سيبويه الرفعَ؛ لأَنّ العربَ لا تعيد لفظَ الظاهر إلا أن تكونَ الجملةُ الأولى غيرَ الجملة الثانية، وتكون الجملةُ الثانية مستأنفةً". (شرح الكتاب ٣٥/٣).

ثُـمَّ قـال: "فلَمَّـا كـان هـذا[١] كـذلك، أُجْـرِيَ مُجْـرى الأَجْـنَبي، واسـتُؤْنِف"[٢]، أي: فلَمَّـا كـان تكريـرُ[٣] الاسـمِ غـيرَ جَيِّـد؛ لأَنَّهـم يـستغنون عنه بالإضمار استُؤْنِف.

ثُمَّ قال: "وقد يجوز النصبُ، قال[٤]:

لا أَرَى المَـوْتَ يَـسْبِقُ المـوْتَ شَـيءٌ ....[٥]

فهذا قد استُغْنِى عن الضمير الرَّابطِ بين المبتدأ وخبرِه بتكريـرِ[٦] الأول؛ لأَنّ "رأيت" تدخلُ على المبتدأ والخبر.

فإذا ثَبَتَ هنا[٧] أن تكريرَ الاسم أَغْنَى عن الضمير، فكذلك يُغْنِـي عنـه في مسألتنا[٨]، فتقول: ما زيدٌ منطلقًا، ولا فَرْقَ.

---

(١) (هذا) ساقطة من ج.

(٢) الكتاب١/٦٢.

(٣) ب: يكون.

(٤) في الكتاب ٦٢/١: "وقد يجوز أن تنصبَ، قال الشَّاعر، وهو سَوادُ بن عديّ...".

(٥) في ج ذكر الشطر الثاني، وهو:

نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيْرا

والبيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ٦٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٥، وأمالي ابن الشجري ٣٧٠/١، ٦/٢، والخزانة ٣٨١/١، ونسب في الكتاب ٦٢/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧٦، لسواد بن عدي، (ولعله تحريف سوادة، وهو ابن عدي بن زيد)، وهو لسوادة في شرح السيرافي ٣٦/٣، والنكت١٩٨، ولسوادة أو لأبيه عدي بن زيد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٢٥/١، واللسان (نغص)، وبلا نسبة في الخصائص ٥٣/٣، والخزانة ٣٧٨/١ و٩٠/٦ و٣٦٦/١١

الشاهد فيه: أنَّه كرر كلمة "الموت"، فالموت الأول مفعول أول لـ"لأرى"، وجملة "يسبق الموت شيء" المفعول الثاني، وهما في جملة واحدة، فكان ينبغي أن يضمر، فيقول: يسبقه شيء.

(٦) أ: فيكون، والتصحيح من ب وج.

(٧) أ: هذا، والتصحيح من ب وج.

(٨) أ: مسألتك، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

ثُمَّ قال[1]: وقال الجَعْدِي[2]:

إِذا الـوَحْشُ ضَـمَّ الـوَحْشُ فِي ظُلُلاتِهـا .... [3]

إنْ قلتَ هذا ليس بمنزلة[4] ما قبلَه؛ لأَنّ تكريرَ الاسمِ فيه ليس على جهةِ الرَّبْط[5]، ألا ترى أن الموضعَ الذي يُحتاج فيه إلى الرَّبْط، إنَّمَا هو المبتدأُ والخبرُ، والصِّفةُ، والموصوفُ، والصِّلَةُ[6] والموصول[7]، والحالُ وذو الحال، وأَمَّا هذا فليس من ذلك؛ لأَنّ /"الوحشُ" مرفوعٌ بفعلٍ مُضْمَر؛ لأَنّ (إذا) عند سيبويه لا يليها إلا الفعلُ ظاهرًا أو مُضْمرًا[8]، وإذا[9] كان كذلك، لم يُحْتَجْ لرابط، وتكريرُ[10] الاسمِ لا لرَبْط لا يُنْكَر، من ذلك قولُه تعالى ﴿حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ [98/أ]

----

(١) الكتاب ٦٣/١.

(٢) هو عبدالله بن قيس بن جَعْدة بن كعب بن ربيعة، يكنى بأبي ليلى، وعُرِف بالنَّابغة الجعدي، وهو شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام، عُمِّرَ حتى وَرَدَ على ابن الزبير، وروى له الحديث عن الرسول ﷺ، توفي بأصبهان، وهو ابن مائتين وعشرين سنة، تنظر ترجمته في: الإصابة٦/٢١٨، والشعراء والشعراء ٢٨٩، والخزانة ٣/١٦٧-١٧٣.

(٣) في ج ذكر الشطر الثاني وهو:

سَوَاقِط من حَرٍّ وقَدْ كان أَظْهَرا

والبيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في شعره٧٤، والكتاب١/٦٢وشرح السيرافي٣/٣٦، والنكت١٩٨، واللسان (سقط).

(٤) ب: هو بمنزلة.

(٥) أ: الرابط، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٦) أ: كالصلة، والتصحيح من ب وج.

(٧) ب: والصلة والموصول، والصفة والموصوف.

(٨) ينظر: الكتاب ١/١٠٦، ١٠٧، و٣/١١٩.

(٩) ب وج: فإذا.

(١٠) ب: ويكون.

﴿رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾[(١)]، فإِنَّمَا[(٢)] يسوغُ هذا البيتُ في مذهب أبي الحسن[(٣)] حيث يرى أن الاسم بعدها يرتفع على الابتداء[(٤)]، وأَمَّا على مذهب سيبويه فلا وَجْهَ له.

قلتُ: وهذا الذي فعل سيبويه ~ لا يَتَفَطَّنُ له إلا مِثْلُه؛ وذلك أن الاسم المُشْتَغِل[(٥)] عنه الفعلُ، إِنَّمَا يكون مرفوعًا أو منصوبًا، على حسب ضميره أو سببيه، فإذا له إضمارٌ أو سَبَبِيٌّ يربطُه، فالتَّكْرِيرُ هنا رابطٌ، ولا بُدَّ. وهذا من المواضعِ المُسْتَطْرَفَة

[وزعم أن الرفعَ الوجهُ[(٦)] فيما يُكَرَّر[(٧)] فيه الاسمُ رابطًا وقد قلناه][(٨)]، وأنشد عليه قولَ الفرزدق:

لَعَمـرُك مـا مَعْـنٌ بتَـارِكِ حَقِّـهِ ... ولا مُنْـسِيءٌ مَعْـنٌ ولا مُتَيَـسِّرُ[(٩)]

----

(١) سورة الأنعام: ١٢٤، وتمامها ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ﴾.

(٢) أ: فأَمَّا، والتصحيح من ب وج.

(٣) أي أبو الحسن الأخفش.

(٤) ينظر نسبة ذلك إلى الأخفش في شرح التسهيل٢/٢١٣، والمغني ٩٧ ونسب ذلك أيضًا إلى الكوفيين في الخصائص ١/١٠٦، والإنصاف ٦٢٠، و شرح المفصل ٤/٩٧، وشرح التصريح ٣/١٥٤، ١٥٥، وصحح ابن جني وابن مالك رأي الكوفيين والأخفش، ينظر: الخصائص ١/١٠٦، وشرح التسهيل ٢/٢١٣.

(٥) ب: الذي يشتغل .

(٦) الكتاب ١/٦٣.

(٧) ب: يكون .

(٨) مابين المعقوفين ساقط من أ، وأثبت من ب وج.

(٩) من الطويل، وهو له في ديوانه١/٣١٠، والكتاب١/٦٣، وأمالي القالي ٣/٧٢، وشرح السيرافي ٣/٣٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٩٠، والنكت ١٩٩، وشرح التسهيل ١/٣٨٣، والخزانة ١/٣٧٦ و ٤/١٤٢.

الشاهد فيه: رفع (منسيء) على أَنَّه خبر لـ(معن) الثانية، ولم يعطفه على (تارك) الذي هو خبر =

ولم يقل: مُنْسِئًا مَعْنٌ.

ثُمَّ قال ~ : "وإذا قلتَ: ما زيدٌ منطلقًا أَبُو عمرٍو، وأَبُو عمرٍو أبُوه[١] لم يَجُزْ"[٢].

قلتُ: هذه مسألةٌ خلافية بيننا، وبين أبي الحسن[٣]، فنحن لا نُجيْزُها، وهو يُجِيْزُها، فينبغي أن تُحْصَرَ هذه المسائلُ حتى يُعْلَمَ[٤] المتَّفقَ عليه من المُخْتَلَفِ فيه. فالرَّابطُ لا يخلو أن يكونَ ضميرًا، أو غير ضمير.

فإن كان ضميرًا جازت[٥] المسألةُ باتِّفاق، نحو "ما زيدٌ قائمًا هو". وإِنْ لم يكن ضميرًا: فإمَّا أن يكونَ الاسمُ الأولُ بِعَيْنِه، أعني ذلك اللفظَ، أو لا يكون.

فإن كان ذلك اللفظُ بعينه، جاز أن يكونَ رابطًا، وذلك: "ما زيدٌ قائمًا زيد"

فإن كان مُكَرَّرًا[٦] بغير اللفظ مِثْلُ مسألتِنا[٧] هذه فإِنَّ فيها الخلافَ، فالأخفش يجيزُها؛ لأَنّ الثاني هو الأول، فأي فَرْقٍ بينها، وبين المُعَادِ[٨] بلفظه؟

= (ما)، إذ لو عطفه لكان قد كرر الاسم الظاهر (معن) في جملة واحدة، وهو جائز، إلا أن المختار الرفع.

ومعن: قيل: هو رجل كان كَلاّء بالبادية يبيع بالكالىء، أي بالنسيئة، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي. ومُنْسِيء: اسم فاعل من أَنْسَأْتُ الشيء: أخرتُه، ومُتَيَسِّر: يتساهل مع مَدِينه.

(١) (أبوه) مكررة في ب.

(٢) الكتاب ٦٣/١.

(٣) أي الأخفش.

(٤) أ وج: تعلم، وما أثبت من ب، وهو الأولى.

(٥) أ: اجازت،والتصحيح من ب وج.

(٦) ج: تكريرًا.

(٧) أ: مسألتك، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٨) ب: المراد.

[٩٨/ب]

قلنا: بينهما فرق، وهو أن المُعَادَ[(١)] بلفظه قد أُمِنَ فيه أن يلتبسَ بغير الأول، وأَمَّا إذا قلت: ما زيدٌ قائمًا أبو عمرٍو؛ فإنَّه مُلْبِسٌ[(٢)]، فلَمَّا[(٣)] الْتَبَسَ[(٤)] اطَّرَحَتْ المسألةُ، احْتَجَّ[(٥)] لمذهبِهِ بالسماع قال الله تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ ﴾[(٦)]/ فلم يَقُلْ: يُضِلُّه[(٧)] ولا يُضِلُّ مَنْ زُيِّنَ له سوءُ عملِه، فربط على هذه الصورة، وليس هذا عندنا[(٨)] على هذا الوجه؛ لأَنّا نجعل الخبرَ محذوفًا، ونقول: المعنى: أَفَمَنْ زُيِّنَ له سوءُ عملِه فرآه حسنًا خيرٌ أم مَنْ ليس كذلك[(٩)]، فإِنَّ اللهُ يُضِلُّ مَنْ يشاء، فليس هذا خبرًا، ويكون الذي يدلُّ على هذا المحذوف ما قبله، ألا ترى أنَّه قال: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٞ شَدِيدٞۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٞ كَبِيرٌ ﴾[(١٠)]، فقد ذَكَرَ الفريقين قَبْلُ، فدَلَّ[(١١)] على

---

(١) ب: المراد.

(٢) قال السيرافي: "يعني أن "أبا زيد" إذا كانت كنيته أبا عمرو لم يَجُزْ أن تقول: " ما زيدٌ منطلقًا أبو عمرو"، كما جاز "ما زيدٌ منطلقًا أبوه"؛ لأَنّ في "أبوه" هاء تعود إلى "زيد"، وليس في "أبو عمر" ما يعود إلى "زيد"، وإن كان "أبو عمرو" أباه، ولا يشبه هذا قولك: "ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ"؛ لأَنّ"زيدًا الثاني هو لفظ "زيد"الأول، فكان بمنزلة ضميره. (شرح الكتاب ٣٧/٣، ٣٨).

(٣) ب: كلما.

(٤) ج: ألبس.

(5) أي الأخفش، ولم أجد قوله هذا في كتابه معاني القرآن.

(٦) سورة فاطر: ٨، وتمامها: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ﴾.

(٧) أ: مضله، والتصحيح من ب وج، وهو المراد.

(٨) ب: عندنا هذا.

(٩) في البحر المحيط ٢٨٧/٧: "و(من) مبتدأ موصول، وخبره محذوف، فالذي يقتضيه النظر أن يكون التقدير: كمَنْ لم يُزَيَّنْ له".

(١٠) سورة فاطر: ٧.

(١١) ب: يدل.

المحذوف، واستدلَّ[(١)] بقوله عَجَلَّ: ﴿إِنَّ[(٢)] ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[(٣)]، فلم يَعُدْ عليه مضمرٌ، ولا كرَّره، لكن أراد به الأول[(٤)]، وهذا أيضًا لا حُجَّةَ له فيه؛ لأَنّ الخبرَ إِنَّمَا هو[(٥)] "أُوْلَئِك"[(٦)] بعده، ويكون: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ جملةَ اعتراض[(٧)]، فالصحيحُ[(٨)] ما ذهب إليه سيبويه ~ [(٩)].

قال ~ : "وتقولُ: ما أبو زينب ذاهبًا ولا مُقِيْمَةٌ[(١٠)] أمُّها"[(١١)]

قلت: منع سيبويه النَّصْبَ في هذه المسألة من الوجهين، ولا وَجْهَ -لعَمْرُك- للنَّصْب؛ لأَنّه إِنْ نَصَبَ على أن يَعْطِفَ المنصوبَ على المنصوب، والمرفوعَ على المرفوع لم يَجُزْ؛ لأَنّه لا تعمل (ما) في الخبر مُقَدَّمًا، ولا يجوز أن تعطفَ على المنصوب، وترفعَ به ما بعده؛ لأَنّه ليس له سَبَبِيٌّ يربطُه[(١٢)] بالمبتدأ، كذلك

----

(١) أ: ولا يستدل، والتصحيح من ب وج.

(٢) (إن) ساقطة من ب.

(٣) سورة الكهف: ٣٠.

(٤) في معاني القرآن للأخفش (٢/٦٢٢): ".... لأَنّه لما قال: "لا نُضِيْعُ أجرَ مَنْ أحسن عملاً كان في معنى: لا نُضِيْعُ أجورَهم؛ لأَنّهم مِمَّن أحسنَ عملاً". وينظر أيضًا: البحر المحيط ٦/١١٦.

(٥) (إِنَّمَا هو) ملحقة في الحاشية اليسرى في ب.

(٦) في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ (الكهف: ٣١).

(٧) ينظر: البحر المحيط ٦/١١٦.

(٨) ب: والصحيح.

(٩) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(١٠) ب: تميمية.

(١١) الكتاب١/٦٣.

(١٢) ب: يرتبط.

قال[١] سيبويه ~ [٢]، ألا ترى أنَّه لو قال: "ما أبو زينب مقيمةً أمُّها" لم يكنْ للمبتدأ ما يَرْجِعُ إليه، فَعَدَلَ إلى الرفع لهذه العِلَّة، ثُمَّ أنشد[٣] قول الأَعْورِ الشَّنِّيِّ[٤]:

هَوِّنْ عَليكَ فَإِنَّ الأُمورَ بِكَفّ الإِلهِ مَقَادِيرُها
فليسَ بآتِيكَ مَنهِيُها ولا قَاصِرٌ عنك مَأمورُها[٥]

[٩٩/أ] فهذا بمنزلة المسألة؛ لأَنّه امتنع النَّصْبُ، فَعَدَل إلى الرفع، لكن لم يمتنع النصبُ من الطريق الذي امتنع هناك[٦]، بل لأمر آخر، وذلك أَنّك لو قلتَ: ولا قاصرٍ، فحملتَ على الخبر، ثُمَّ حملتَ المرفوعَ على المرفوع، لأَدَّى ذلك إلى العطف

----

(١) في الكتاب١/٦٣: "لأَنّك لو قلتَ: ما أبو زينب مقيمةً أمُّها لم يَجُزْ؛ لأَنّها ليست من سببه، إِنَّمَا عملت (ما) فيه لا في زينب".

(٢) (رحمه اللّه) ليست في ب وج.

(٣) الكتاب ١/٦٣، ٦٤.

(٤) هو بِشْر بن مُنْقِذ من بني شَنّ، وهم قبيلة من عبدالقيس، شاعر إسلامي، كان مع علي رضي الله عنه يوم الجمل، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٦٣٩، والمؤتلف والمختلف ٣٨، والبيان والتبيين١/١٧٠.

(٥) البيتان من المتقارب، وهما له في الكتاب ١/٦٣، ٦٤، وشرح السيرافي ٣/٣٨، ٣٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٣٨، والنكت٢٠٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٧، ٨٧٤، والخزانة ٤/١٣٦، وقيل لبشر بن أبي خازم: ينظر العقد الفريد٣/٢٠٧، وهما بلا نسبة في المقتضب ٤/١٩٦، ٢٠٠، وشرح التسهيل ١/٣٨١، والجنى الداني ٤٧١، والخزانة ١٠/١٤٨

وروي: "ولا صارفا عنك مأمورها".

(٦) وذلك لأَنّ النصب هنا جائز؛ لأَنّ (ليس) يجوز فيها أن يتقدم خبرها على اسمها، وعلّل السيرافي والأعلم ذِكْرَ سيبويه لهذا الشاهد، مع جواز النصب فيه بأمرين:

أحدهما: أَنَّه أنشد البيت ليرينا كيف حكم (ما) لو كانت مكان (ليس).

والثاني: أَنَّه أنشده ليرينا أن الجملة الثانية غريبة من الجملة الأولى، لما لم يكن الضمير الذي في الجملة الثانية ضمير الاسم الأول، إِنَّمَا هو ضمير ما أضيف إليه، كما كان ذلك في المسألة الأولى، ينظر شرح الكتاب٣/٤٠، والنكت٢٠٠.

على عاملين، /ولا يجوز عندنا[١] . ولو جعلتَ[٢] المرفوعَ فاعلاً، وحملتَ"ولا قاصر"[٣] على الخبر لخلا عن الضمير؛ لأَنّه يكون: فليس مَنْهِيُّ الأمور بقاصرٍ عنك مأمورُها، فلا ضميرَ، فلا تجوز المسألةُ، فمن[٤] هذا الوجه يوافق المسألة[٥]، لا في الوجه الأول؛ فلهذا عَدَلَ إلى الرفع، إلا أَنَّهم جرَّوه، فَطَرأَ الإشكالُ.

فأَمَّا الأخفش فمذهبُه العطفُ على عامِلَين، وسيأتي الكلامُ معه، فالبيتُ على مذهبه لا إشكالَ فيه؛ لأَنّه يَعْطِفُ المجرورَ على المجرور، والمرفوعَ على المرفوع[٦]، فالذي لا يجيز ذلك يحتاجُ إلى التوجيه[٧] .

فأَمَّا سيبويه فوَجَّهَهُ[٨] على أَنَّه أعاد الضميرَ مؤنثًا على المذكَّر؛ لأَنّه بعضُ مؤنث[٩] كما قالوا: "ذَهبَتْ[١٠] بعضُ أَصَابِعِه"[١١]، فهذا الذي قال يَرِدُ فيه

---

(١) لم يُجِزْ سيبويه العطفَ على عاملين مختلفين، فلم يجز: "ليس زيدٌ بقاعد ولا قائمٍ عمرو" فـ"زيد" مرفوع بـ"ليس"، و"قاعد" مجرور بالباء، و"ليس" والباء عاملأَنّ، أحدهما عَمِل الرفعَ، والآخر عمل الجرَ، فإذا قلتَ: ولا "قائمٍ عمرٌو" فقد عطفت "قائم" على "قاعد"، وعطفت "عمرو" على"زيد"، فقد عطفت على عامِلَين مختلفين، لذلك امتنع عنده جرُّ"قاصر" في البيت السابق، وذلك أن"منهيها" اسمُ "ليس"، و"آتيك" خبَرها، و"مأمورها" معطوف على اسم "ليس"، ولو جر"قاصر"، لكان قد عطف على (ليس) و(الباء)، وهما عاملان مختلفان. ينظر: التعليقة ١٠٢/١، وشرح السيرافي ٤٠/٣، ٤١.

(٢) ب: فصلت .

(٣) ب: ولا قادر .

(٤) ب وج: ففي .

(٥) أ: المسند، والتصحيح من ب وج.

(٦) ينظر رأي الأخفش في المقتضب ١٩٥/٤، وشرح السيرافي٤١/٣، والتعليقة ١٠٢/١، والنكت ٢٠١.

(٧) أي عند الأخفش .

(٨) ب: فيحتاج فوجهه .

(٩) الكتاب ٦٤/١.

(١٠) أ: ذهب، والتصحيح من ب وج، والكتاب ٥١/١ .

(١١) قال سيبويه: "ورُبَّما قالوا في بعض الكلام: "ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِه"، إِنَّمَا أَنَّثَ البعضَ؛ لأَنّه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه، لم يؤنثه؛ لأَنّه لو قال: "ذَهَبَتْ عبدُ أُمِّك لم يَحْسُن"، الكتاب =

اعتراضان: أحدُهما لَفْظِيٌّ، والآخر مَعْنَوِيٌّ.

فأَمَّا اللفْظِيُّ: فهو أن الهاءَ في "مأمورها" إن كانتْ عائدةً على المَنْهي؛ لأنّه بعضُ الأمور، فقد كان ينبغي له أن يقولَ: فلَيْسَتْ بآتِيَتِك[١] منهيُّها، وهذا الذي قال ليس بشيءٍ، فإنَّه لا يَلْزم؛ لأنّه حمل أَوَّلاً[٢] على اللفظ، ثُمَّ حمل ثانيًا على المعنى[٣].

وأَمَّا الاعتراضُ المعنويُّ: فهو أَنَّ المعنى فاسدٌ؛ وذلك أَنَّه إذا قال: ليس منهيُّها بقاصرٍ عنك مأمورُه[٤]، وذَكَّرَ، فالمعنى خَلْف؛ لأَنَّ المنهيَّ ليس بالمأمور، فلا يكون للمنهيّ مأمورٌ[٥]، فالمعنى فاسدٌ، وهذا يظهرُ في بادِيءِ الرَّأي، لكن قد أفْصَحَ أبو بكر بن طاهر[٦] ~ عن مذهب سيبويه، فقال[٧]: الإضافةُ هنا بأَدْنى مُلابَسَة، وكأَنَّه قال: مأمور المَنْهيّ، أي: المأمورُ الذي هو في مقابلة المَنْهِيّ، كما قال ﷻ[٨] ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾[٩]، والضُّحى ليس للعَشِيَّة[١٠]

= ٥١/١، وينظر: أيضًا٤٠٢/١، و٣٤٨/٣.

(١) أ وب: بآتيك، والتصحيح من ج، وهو المراد.

(٢) ب: أولاً حمل.

(٣) أي ذكَّر"آتيك منهيها" على اللفظ، وأَنَّث "مأمورها" على المعنى.

(٤) ب: مأمورها.

(٥) ب: المنهي مأمورًا.

(٦) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالخِدَبِّ، نحوي مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه، وكان يُرْحَل إليه في العربية، له اختيارات وآراء. أخذ عنه ابن خروف وغيره. توفي سنة ٥٨٠هـ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة ١٩٤/٤، ١٩٥، وإشارة التعيين ٢٩٥، وبغية الوعاة ٢٦/١.

(٧) لم أجد قول ابن طاهر هذا فيما أطلعت عليه من الكتب التي ورد فيها هذا الشاهد.

(٨) ب وج: تعالى.

(٩) سورة النازعات: ٤٦، وتمامها: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾.

(١٠) ب: العشية.

فإِنَّمَا أضاف؛ لأَنَّها طرفُ النهار، وهذا طرفٌ آخر، فبينهما هذا القدرُ من المُلابَسَة[١]، فلهذا أضاف، فهذا حَسَنٌ جدًا.

وأَمَّا أبو الحسين ابن الطراوة[٢]، فقال[٣]: أعاد الضميرَ على الأمور[٤] في قولِه: "فإِنَّ الأمورَ"، ويكون قد عاد على المَنْهِيِّ؛ لأَنّه بعضُ الأمور، فيَحْصُل الرَّبْطُ، فكَأَنَّه قال: ولا قاصرٌ عنك مأمورُ/ الأمور التي المَنْهِيُّ منها. [٩٩/ب]

فلو قلتَ: المنهيُّ قاصرٌ عنك مأمورُ الأمور التي المَنْهِيَّةُ[٥] منها لكان صحيحًا من طريقِ لفظِه، ثُمَّ نفيتَ[٦] هذا، فهو صحيح[٧]، وهذا الذي قال من أن الضميرَ يعود على غير الأول، ويدخلُ تحت[٨] الأول، فيحصل الربطُ قد[٩] ثبت في غير المضمر، نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ[١٠].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء٣/٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) هو سليمان بن محمد بن عبدالله بن الطراوة السَّبائي المالقي، كان نحويًا، أديبًا من كُتَّاب الرسائل، له آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة، ألف الترشيح في النحو، وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيبويه، والإفصاح على كتاب الإيضاح، ومقالة في الاسم والمسمى، توفي سنة ٥٢٨هـ، تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/١١٣-١١٥، وإشارة التعيين ١٣٥، وبغية الوعاة ١/٥٨٢، ٥٨٣.

(٣) لم أجد هذا القول فيما اطلعت عليه من كتب.

(٤) أ: الأقرب، والتصحيح من ب وج.

(٥) ب: المنهي.

(٦) لم أتمكن من قراءتها في أ، وأثبتت من ج.

(٧) قوله "من طريق لفظه، ثُمَّ نفيت هذا فهو صحيح" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٨) ج: تحته.

(٩) (قد) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ.

(١٠) وذلك لأَنّ (زيد) مبتدأ، وجملة (نعم الرجل) خبره، وليس فيها ضمير يعود على المبتدأ، إِنَّمَا جاز ذلك؛ لأَنّ فاعل "نعم" يغني عن الضمير لعمومه في دلالته على الجنس.

وأَمَّا إنَّ المُضْمَرَ يكون على هذه الصُّورة، فلم يَثْبُتْ، فزعم أبو الحسين[(١)] أَنَّه قد جاء في المضمر قال:

وَذِي إِخْوَةٍ قَطَّعْتُ أَقْرانَ[(٢)] بَيْنَهم   كما تَرَكُوني وَاحِدًا لا أَخَالِيَا[(٣)]

قال: فالمجرورُ بـ(رب) تَلْزَمُه الصِّفَةَ، وفيها الضميرُ، فلم يَعُدْ إلا على الإخوة، وكان صاحِبُ الإخوة داخلاً فيهم، فيَحْصُلُ[(٤)] الربطُ؛ لأَنَّه إِنَّمَا يريد: قَطَّعْتُ أقرانَ[(٥)] ما بين الإخوةِ وبينه[(٦)]، كما تركوني واحدًا، فقَطَعُوا ما بيني وبين قرابتي. وأنشد لزهير[(٧)] شاهدًا:

ومُلْجَمُنا ما إِنْ يَنَالَ قَذَالَه   ولا قَدَماه الأرضَ إلا أناملُه[(٨)]

---

(١) أ: أبو الحسن، وما أثبت من ب وج، وابن الطراوة يكنى بأبي الحسن في بعض المصادر، ولكن أكثر المصادر ذكرت أنه يكنى بأبي الحسين.

(٢) ب: أخوان.

(٣) من الطويل، وهو لصخر بن عمرو أخو الخنساء في رثاء أخيه معاوية، وهو له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٩٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٦٧/٣، والأغاني ٩٧/١٥.

"واحدًا": منصوب على الحال من ياء المتكلم في "تركوني"، و"لا أخاليا" صفة لـ"واحدًا".

وقوله "أقران بينهم" أي وُصَلَ بينهم، وأصل الأقران الحبال والواحد قَرَن، يريد: إني قطعت الأسباب الجامعة بينهم بقتلهم وتفريقهم.

(٤) ب وج: فحصل.

(٥) أ: أخواني، والتصحيح من ب وج.

(٦) (بينه) غير واضحة في ج.

(٧) هو زهير بن ربيعة بن رياح بن قُرْط المُزَني، شاعر جاهلي من شعراء المعلقات، كانت قصائده تسمى بالحوليات، لأَنَّه كان ينظم القصيدة في شهر، ويُنَقِّحُها في سنة، اشتهر بالحكمة والتعفف في شعره، وكان عمر بن الخطاب ﷺ يحب سماع شعره، توفي سنة ١٣ ق م، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ١٣٧، وطبقات فحول الشعراء ٥١.

(٨) من الطويل، وهو لزهير في ديوانه ٩٠، وشرح شعره للأعلم الشنتمري ٥٢، والعقد الفريد ١٢٠/١، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ١٠٤/١، واللسان (قذل)، وأساس البلاغة (قذل).

=

فزعم أَنَّه: إِنَّمَا يريد: أناملُهما؛ لأَنَّه يريد: ما إن تنالَ[١] قدماه الأرضَ إلاَّ أناملُهما، فأعاد [الضميرَ][٢] على الرِّجْل، وحَصلَت القدمان، فتَقْوَى[٣] المكالمةُ مع هذا الرَّجُلِ، إلا[٤] أَنَّه لا يجوز عندنا أن يتخرجَ على هذا، بل المجرورُ بـ(رُبَّ) قد يُخَصُّ بما ليس فيه ضميرٌ ألا ترى أَنَّ الفارسيَّ[٥] زعم أَنَّ قولَه:

.... وأَسْرى مِنْ مَعْشَرٍ[٦] ....

= ملجمنا، في اللسان (لجم) اللجام: حبل أو عصا تُدْخَل في فم الدابة وتُلْزق إلى قفاه.

وفي اللسان (قذل): القذال: جماع مُؤَخَّر الرأس من الإنسان والفرس، والجمع: أَقْذِلة وقُذُل..

يريد أن ملجمنا لا يناله لطوله، ولاتنال قدماه الأرض إلا أنامله خاصة.

(١) ب وج: ينال .

(٢) [الضمير] ساقطة من أ و ب، وأثبتت من ج.

(٣) أ وب: فتعدى، والتصحيح من ج .

(٤) أ: إلى، والتصحيح من ب وج .

(٥) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، فارسي الأصل، ولد في فَسَا من بلاد فارس، وانتقل إلى بغداد، وتجول في كثير من البلدان، كان إمامًا من أئمة العربية، له تصانيف كثيرة، منها التعليقة على كتاب سيبويه، والإيضاح، والتذكرة، والحجة في علل القراءات، والمسائل الحلبيات وغيرها، توفي سنة ٣٧٧هـ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٠٨/١، وإشارة التعيين ٨٣، ٨٤، وبغية الوعاة ٤٩٦/١، ٤٩٧ .

(٦) البيت من الخفيف، وتمامه:

رُبَّ رِفدٍ هرقته ذلك اليو مَ وأسرى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيالِ

وهو للأعشى في ديوانه ٦٣ من قصيدة في مدح الأسود بن المنذر أخي النُّعمان بن المنذر اللخمي، وأمالي القالي ٩٠/١، والإيضاح للفارسي ٢٠٠، والمسائل الشيرازيات ٦٠٨، والأضداد للأنباري ٣٣٩، وشرح المفصل ٢٨/٨، والمغني ٦٤٩، والخزانة ٥٧٠/٩، ٥٧٥، ٥٧٦، ونسب في المقاصد النحوية ٢٥١/٣ لأعشى همدان، واسمه عبدالرحمن بن عبدالله، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ١١٣/١.

الرِّفْد: القدح الكبير، وقيل: العطاء، هرقته: أصله أرقته، فالهاء بدل من الهمزة، وإراقة الرفد كناية عن القتل.

=

قد اخْتُصَّ به "أَسْرى"(١)، فكذلك يكون "وذي إِخْوة"(٢) قد اخْتُصَّ بالإخوة، الذي قَطَعَ أَقْرانَ(٣) بينهم.

وأَمَّا:

.... ولا قـــدماه الأرضَ إلا أناملُـــه(٤)

فهو عندنا بمنزلة:

.... بهـــا العَيْنـــان تَنْهَـــلُّ(٥)

= أسرى: جمع أسير، والمعشر الجماعة من الناس.

أقْتالَ، ويروى أَقْيال.

أقتال جمع قِتْل، وله معنيان: أحدهما: العدو المقاتل، والثاني: الشِّبْه والنَّظير.

أقيال: جمع قَيْل مُخَفَّف قَيِّل كسيِّد، وهو المَلِك مطلقًا، وقيل: الملك من ملوك حِمْيَر.

يصف الشاعر ممدوحه بشجاعته فهو كثير القتل كثير الأسرى يقول: رب رجل قتلته فانقطع رفده، أو رب رجل كانت له إبل يحلبها، فاستقتها، فذهب ما كان يحلبه في الرفد، وهو القدح

وكثير من الأسرى قتلهم من أعدائك أو من أشباهك في الشجاعة والقوة. ينظر الخزانة ٥٦٢/٩، ٥٦٣.

(١) قال الفارسي: "فقوله: "من مَعْشَرٍ أقْتَال" لا يكون إلا مُتَعَلِّقًا بمحذوفٍ، ولا يكون من صِلَة قولِهِ: "أسْرَى"؛ لأَنّ "أَسْرى" معطوف على رُبَّ فكما أنّ ما تعمل فيه رُبَّ لا بدّ لَهُ من صفةٍ، فكذلك ما يُعْطَف عليه" (الإيضاح ٢٠١).

(٢) جزء من بيت سبق تخريجه ص ١٦٤.

(٣) أ وب: أخوان، والتصحيح من ج.

(٤) سبق تخريجه ص ١٦٤.

(٥) من الهزج، وصدره: لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ

وهو لامريء القيس في ملحقات ديوانه١٥٤، وأمالي ابن الشجري ١٨٣/١، وشرح التسهيل ١٠٩/١ والخزانة ٥٥٦/٧، واللسان (ألل)، ونسبه ابن عصفور للنابغة الجعدي ينظر: شرح الجمل ٦٢١/١، وهو بلا نسبة في المحتسب ١٨٠/٢، واللسان (زلل)، و الخزانة ١٩٧/٥، ٥٥٢/٧

=

لأَنّ القَدَمِينَ لتَلازُمِهما يُخْبَرُ عنهما إِخْبارُ الواحدِ[١] . فهذا الذي ادَّعى[٢] لم يَثْبُت. فإن ثَبَتَ[٣] ، فالصَّوابُ معه وإلا فسيبويه أسعد[٤] بالصواب منه.

ثُمَّ نرجعُ إلى تفسيرِ لفظِه، قولُه ~ : "لأَنّه جعل المأمورَ من سَبَبِ الأمور"[٥] ، أي: فلأَجْلِهِ رَفَعَ؛ لأَنّه لا ضميرَ فيه يَرْجِعُ على المَنْهِيِّ[٦] ، فيكون سَبَبًا له، بل هو من سَبَبِ الأمور.

[١٠٠/أ] ثُمَّ قال: " ولم يجعلْه من سببِ المُذَكَّرِ[٧] ، وهو المنهيُّ"[٨] ، / أي: لو جعله من سَبَبِه، لقال: مأموره.

ثُمَّ قال: "وجَرّهُ قومٌ"[٩] ، أي: جَرَّ قومٌ[١٠] "ولا قاصر"

= ويروى"زحلوفة" مكان"زحلوقة"

وزُلٌّ: أي زَلَقٌ من زَلَّ: يَزِلُ: إذا زَلِقَ، ينظر: اللسان (زلل)

الشاهد فيه: أَنَّه أخبر عن المثنى (العينان) بالمفرد(تَنْهَلُّ)، ولم يقل (تَنْهَلان)؛ وذلك لأَنّ العينين لتلازمهما يخبر عنهما إخبار الواحد.

(١) وذلك لأَنّ حكم العينين أو الأذنين أو القدمين حكم واحده لاشتراكهما في الفعل، فتقول: أُذْناي سمعتْه، وعيناي رأتْه، وقدماي سعتْ فيه، ينظر: أمالي ابن الشجري ١/١٨٢.

(٢) أي ابن الطرواة .

(٣) ج: ثبته .

(٤) أ: وإلا فسرنا معه، ب: وإلا فسيبويه أقعد بالصواب منه، ج: وإلا فسيبويه أسعد بين الصواب منه، والصحيح ما أثبت.

(٥) الكتاب ١/٦٤.

(٦) أ وب: المنفي، والتصحيح من ج.

(٧) أ: المُنَكَّر، ثُمَّ صححها في الحاشية السفلي بـ(المذكر).

(٨) الكتاب ١/٦٤.

(٩) في الكتاب ١/٦٤: "وقد جَرَّه قوم".

(١٠) "أي جر قوم" ساقط من ب.

ثُمَّ قال: "فجَعَلُوا المَأْمُورَ للمَنْهِيِّ"[١]، أي: جعلوه من سَبَبِ المَنْهِيِّ، فخاف أن يُقال له: فلِمَ أَنَّث؟، فقال: "و[٢]المنهيُّ هو الأمورُ؛ لأَنَّه من الأمور"[٣]، أي هو بَعْضُها على ما قلناه في الإضافة التي تكون بأَدْنَى مُلابسَة، وجَعَلَه بمنزلةِ قولِ جَرِيْر[٤]:

إِذَا بَعْـــضُ الـــسِّنِينَ تَعرَّقَتْنَـــا ....[٥]

---

(١) الكتاب ٦٤/١.

(٢) (و) ساقطة من ب.

(٣) الكتاب ٦٤/١.

(٤) هو جرير بن عطية بن الخَطَفَى، (واسم الخَطَفَى حُذيفة) من بني كليب بن يربوع، يكنى بأبي حَزْرة، شاعر إسلامي، كان من أحسن الشعراء غزلاً، وأشدهم هجاء، وله النقائض المشهورة مع الفرزدق والأخطل توفي سنة ١١٤هـ، تنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢٩٧، والشعر والشعراء ٤٦٤_٤٧٠.

(٥) من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٢١٩ من قصيدة يمدح بها هشام بن عبدالملك بن مروان، وعجزه:

كَفَى الأَيْتَامَ فقدُ أبي اليَتِيمِ

وهو له في الكتاب ٥٢/١، ٦٤، والأصول في النحو ٧١/٢، وشرح السيرافي ٣٩٦/١، ٤٥/٣، والنكت ١٨٩، ٢٠٣، وشرح الصفار ٨٥٤ ط، والخزانة ٢٢٠/٤، وبلا نسبة في المقتضب ١٩٨/٤ وضرورة الشعر للسيرافي ٢٠٩، وسر الصناعة ١٤/١، وشرح المفصل ٩٦/٥.

ويروى: مَرُّ السنين

الشاهد فيه: أن المضاف"بعض"اكتسب التأنيثَ من المضاف إليه "السنين"، ولهذا أَنَّثَ الفعل، فقال تعرقتنا"

تَعَرَّقَتْنا؛ يقال: تَعَرَّقْتُ العظَمَ، إذا أكلتُ ما عليه من اللحم، يريد أَنَّها أذهبتْ أموالَنا ومواشينا.

السنين جمع السنة والمراد بها: القحط والجدب.

أراد أن يقول: كفى الأيتام فقدُ آبائهم، فلم يمكنه، فقال: فقد أبي اليتيم؛ لأَنَّه ذَكَرَ الأيتام أولاً، ولكنه أفرد حملاً على المعنى؛ لأَنّ الأيتام هنا اسم جنس، فواحدها ينوب مناب جمعها، وكان المقام مقام الإضمار، فأتى بالاسم الظاهر: ينظر: الخزانة ٢٢٢/٤.

وقد تَقَدَّمَ الكلامُ فيه[١]، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بينهما أن المضافَ إلى المؤنث يَكْتَسِي[٢] منه التأنيثَ، وإِنْ كان مُذَكَّرًا، ثُمَّ أنشد[٣] للجعدي:

فَلَيْسَ بِمَعْروفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُستَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا[٤]

فهذا بمنزلة "فليس بآتيك منهيُّها"؛ لأَنَّه لا يمكن أن يعطفَ "ولا مُسْتَنْكَرٌ" على "بمَعْروفٍ"، و"أَنْ تُعَقَّرا" على "أَنْ نَرُدَّها"؛ لما يُؤَدي إليه من العطف على عاملَين.

ولا يمكن أن يُجْعَلَ "مُسْتَنْكَرٌ[٥]" معطوفًا على "بمعروفٍ" ثُمَّ نرفع[٦] "أَنْ تُعَقَّرَا" به؛ لأَنّه يكون تقديرُه[٧]: "فليس ردُّها بمُسْتَنْكَرٍ عقرُها فلا[٨] يكون في الخبر ما يَرْجِعُ إلى المبتدأ، فعدلوا إلى الرَّفع؛ ولهذا[٩] قال سيبويه: ~ [١٠]: "والعَقْرُ ليس للرَّدِ"[١١] أي من سَبَبِه؛ لأَنّه لا ضميرَ فيه يرجع إليه، ثُمَّ أجاز فيه الجرَّ[١٢]، وَوَجْهُهُ أن يكونَ ردُّ الخيلِ بمعنى المَرْدُود منها، فيكونُ مُؤَنَّثًا؛ لأَنّه

---

(١) ينظر: شرح الصفار ٨٨/أ (م) و٨٥٤(ط).

(٢) أي: يكتسب.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٤/١.

(٤) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٥٠ من قصيدة أنشدها حينما وفد على النبي ﷺ، وهو له في الكتاب ٦٤/١ وشرح السيرافي ٤٥/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٤١/١، والنكت ٢٠٣، والخزانة ١٦٩/٣، وبلا نسبة في المقتضب ١٩٤/٤، ٢٠٠، والخزانة ١٨١/٧.
ويروى: "وما كان معروفًا"
تُعَقَّرا: التَّعْقِير: مبالغة في العقر، وهو النَّحر.

(٥) أ وب: بمستنكر، والتصحيح من ج.

(٦) أ وج: رفع، والتصحيح من ب.

(٧) أ: تقدير، والتصحيح من ب وج.

(٨) ب: ولا.

(٩) ب: فلهذا.

(١٠) "رحمه الله" ليست في ب وج.

(١١) الكتاب ٦٤/١.

(١٢) في الكتاب ٦٤/١: "وقد يجوز أن يُجَرَّ".

[من][١] مؤنث[٢]، وكأنَّه[٣] قال: ولا مُستَنْكَرٌ عقرُ مَرْدُودِها، أي: لا يُنْكَر علينا أن نَعْقِرَ الذي من شَأْنِ الناسِ رَدَّه، فيكون فيه ضميرٌ عائدٌ على المردود، وأَنَّثَ؛ لأَنّ المردودَ من الخيل.

وقوله: " ويَحْمِلُه على الرَّدِ[٤]؛ لأَنّ الردَّ من الخيل"[٥]، لا يكونُ من الخيلِ إلاَّ أَنْ يُرادَ به المردودُ، وإلاَّ لم يكنْ منها.

فإن قلتَ: ونهايةُ تأنيث المُذَكَّرِ إنْ ثَبَتَ في الاسم الذي يكون مضافًا إلى المؤنث، وليس "أَنْ نَرُدَّها[٦]" كذلك؛ لأَنّه غيرُ مضافٍ، بل بتقدير مضاف[٧] فمن أين يجوزُ ذلك؟

قلت: رأيُ سيبويه أَنَّه لا فرقَ بينَه وبينَ المضاف؛ لأَنّ المعنى واحدٌ، وينبغي أن يكونَ[٨] هذا عندي غيرَ مَخْصوصٍ[٩] بالشِّعْر؛ لأَنّ "قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه"[١٠] خارج، والأَحْرى أَنْ يكونَ مثلُ هذا جائزًا في الكلام[١١] / وجعل ~ هذا [١٠٠/ب]

---

(١) [من] ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٤٦/٣.

(٣) ج: فكأَنَّه.

(٤) أ: الخيل، والتصحيح من ب وج، والكتاب ٦٤/١.

(٥) في الكتاب ٦٤/١: "ويحملُه على الردِّ ويُؤَنِّثُ؛ لأَنّه من الخيل".

(٦) ب: يردها.

(٧) ب وج: يتقدر بمضاف.

(٨) في ب تقرأ (يكون) و(تكون)؛ لأَنّها منقوطة من فوق ومن تحت.

(٩) ب وج: وينبغي أن يكون هذا عندي مخصوصًا.

(١٠) أي ليس بشعر، وهذا القول سبق تخريجه ص ١٦١.

(١١) أجاز كثيرٌ من النحويين تأنيثَ المذكر المضاف إلى مؤنث في سَعة الكلام، واشترطوا لصحة جواز ذلك أن يكون المضاف المذكر بعضًا من المضاف إليه المؤنث، أو كبعضه، وأن يصح الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه ينظر: الكتاب ٥١/١، ٥٣، والمقتضب ٢٠٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٣. وذهب بعضُ النحاة كابن السراج، والسيرافي، وابن جني إلى أَنَّ ذلك مخصوصٌ بضرورة الشعر، ينظر: الأصول ٤٥/٣، ٤٧٧، ٤٨٠ وضرورة الشعر٢٠٨ـ ٢٠٩، وسر =

البيتَ بمنزلة قولِه:

.... تَــــسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَـــا مَـــرُّ الرِّيَـــاحِ........[1]

وليس يكون مثلَه، إلا أن يكون مرُّ الرِّياحِ من الرِّيَاح، فيكون[2] على مارِّ الرِّياح، كما أَخَذْناه قبل هذا[3]؛ لأَنّ سيبويه ~ [4] إِنَّمَا وَجَّهَهُ حيث تَكَلَّمَ عليه على أَنّك تَلْفِظُ بالثاني، وأنت تُريدُ الأولَ، جعَلَه - هُنا - مِثْلَه، واللّهُ أعلم في أَنَّه تأنيث مذكر، وجعل قولَه: " فليس بآتيك" من الحَمْل على اللفظ، وقولَه: "مأمورُها" من الرُّجُوعِ إلى المعنى[5]، وكذلك: "فليس بمعروفٍ لنا"، ثُمَّ قال: ولا

= الصناعة ١٢/١.

(١) من الطويل، وهو الذي الرمة في ديوانه ٧٥٤، وتمام البيت:

مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِيَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعالِيَها مَرُّ الرِّياحِ النَّوَاسِمِ

وهو له أيضًا في الكتاب ٥٢/١، ٦٤، ٦٥، والأصول ٤٨٠/٤، وشرح السيرافي ٣٩٨/١، والنكت ١٩٠، والكامل ٦٦٩، والمحتسب ٢٣٧/١، والمخصص ٧٨/١٧، والخزانة ٢٢٥/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٩٧/٤ وشرح السيرافي ٤٦/٣، والخصائص ٤١٧/٢، وشرح التسهيل ٢٣٧/٣، وشواهد التوضيح ٨٥، ونسبه الصفار في شرحه ٨٥٩(ط) إلى العَجَّاج، ورد المحقق هذا الخطأ إلى خلط المصنف بين هذا البيت وما بعده، فسيبويه أنشد للعجاج البيتَ الآخرَ الآتي بعده.

ويروى: "رويدًا كما" مكان "مشين"

تَسَفَّهَتْ: اسْتَخَفَّتْ

النواسم: جمع نَاسِمَة، أي: الضعيفة

يصف نسوةً برقة المشي، فيقول: أَنَّهن إذا مشين اهتززن كما تهتز أعالي الرماح إذا مرت بها الرياح الضعيفة.

(٢) أ: فكيف، والتصحيح من ب وج.

(٣) قال الصفار: "وكذلك تقول: تَسَفَّهَتِ الرِّياحُ"، وأنت تريدُ مرورَها، فهو بمنزلةِ "اجتمعتْ أهلُ اليمامةِ"، ورُبَّما يصير بمنزلة "بعضُ السِّنِين" فيكون تأنيثُه أحسنَ؛ لأَنّه يَنْضافُ إلى كونه يُلْفَظُ به، ويرادُ الأولُ كونُهُ بعضًا لمؤنث وهو المؤنث في المعنى، فمهما قُدِّرَ على هذا كان أحسن،وذلك أن يكونَ"مرُّ الرياح" بمعنى مارِّ الرياح، فيكون منها، وهو رياح، ويكون أخذُه على حذف المضاف، كأَنَّه قال: ذومَرِّ الرياح، أي: صاحب المرِّ منها" (شرح الصفار ٨٦١ (ط)).

(٤) "رحمه اللّه" ليست في ب وج.

(٥) ينظر: الكتاب ٦٥/١.

مستنكر أن تعقرا[1] ، ونظيره: ﴿ بَلَىٰ [2] مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ [3]﴾ ، فحمل "عليهم" على المعنى بعد ما قال: "فله"، فحمل على لفظ "مَنْ"[4].

ثُمَّ قال: "وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، فقلتَ: لا مُسْتَنْكَرًا[5] أَنْ تُعَقَّرا"[6]

قلتُ: يكون حينئذٍ معطوفًا على مَوْضِعِ "بمعروف"، فلا يكون فيه عطفٌ إلا على عاملٍ واحدٍ خاصَّة، وهو[7] "ليس "، و"ليس"[8] تعملُ في الخبرِ مُقَدَّمًا.

وقوله: "على قولِك: ليس زيدٌ منطلقًا ولا عمرٌو ذاهبًا[9]"، أي[10]: يكون على هذا لأنَّك تَعْطِفُ على اسمِ "ليس" وخبرِها، ولا تكون الواوُ نائبةً منابَ عامِلَين، كما هي في هذه المسألة، كذلك قال[11] الأخفش: ليس هذان البيتان[12] على ما زعم[13] سيبويه ~ [14]. يريد أن سيبويه تَكَلَّفَ أن يكونَ

---

(١) أ: تعقر، والتصحيح من ب وج.

(٢) (بلى) ساقطة من ج.

(٣) ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ليست في ب وج، وهي الآية ١١٢من سورة البقرة.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٨٩.

(٥) ب: مستنكرٌ.

(٦) الكتاب١/٦٥.

(٧) "هو" ملحقة في الحاشية اليمنى في ب.

(٨) "وليس" ساقطة من ب..

(٩) في الكتاب ١/٦٥: "على قولك: ليس زيدٌ ذاهبًا ولا عمرو منطلقًا".

(١٠) أ: أن، والتصحيح من ب وج.

(١١) ينظر قول الأخفش في شرح السيرافي ٣/٤٧.

(١٢) أي: هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ بِكَفِّ الإله مقاديرُها
فليس بآتيك منهيُّها ولا قاصرٌ عنك مأمورُها .

(١٣) ب: على ما ذهب إليه.

(١٤) (رحمه الله) ليست في ب وج .

المنهيُّ مؤنثًا؛ لأَنّه بعضُ الأمور، من غيرِ داعِيَةٍ تدعو لذلك(١)، لأَنّه يجوز أن تكونَ الواوُ نائبةً مناب (ليس) والباء، ولا مانعَ يمنعُ من ذلك؛ لأَنّ السماعَ وَرَدَ به، فمن ذلك قولُه ﷻ(٢): ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٣ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ﴾(٣)"، فعطف ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ على ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، فنابتِ الواوُ منابَ (في)، ثُمَّ عطف ﴿ءَايَٰتٞ﴾ على ﴿لَأٓيَٰتٖ﴾(٤)، فنابت منابَ (إنَّ)، فهذا عَطْفٌ على عامِلَين.

[١٠١/أ] وليس في قوله تعالى(٥): ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ﴾ دليلٌ على/العطف على عاملين؛ لأَنّ الجار الذي هو "في"قد تكرر، وسنبين كيف أتى بها الأخفش؛ لأَنّ الناسَ نسَبُوه في ذلك إلى الغلط، ولعَمْرُك ما ظاهرهُ إلا الغلطُ، قال(٦): ومن العَطْفِ على عاملين قولُ الشاعر:

أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ ... رِجْلِي ورِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ(٧)

----

(١) (لذلك) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ.

(٢) ب وج: قوله تعالى.

(٣) سورة الجاثية: ٣، ٤، ٥ وتمامها: ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾.

(٤) وذلك في قراءة حمزة والكسائي "وما يبث من دابة آياتٍ" و"وتصريف الرياح آياتٍ"، بنصب "آيات" في الموضعين

وقرأ الباقون: بالرفع فيهما، ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٦٥٨.

(٥) (تعالى) ساقطة من ب وج.

(٦) أي الأخفش.

(٧) من الرجز، ونسبه العيني للعُدَيْل بن الفَرْخ في المقاصد النحوية ١٩٠/٤ تبعًا لياقوت، والخزانة ١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠، والدرر ١٦٤/٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٩٧/١، وإصلاح المنطق ٢٢٦، والاقتضاب في شرح أبيات أدب الكتاب ٢١٥/٣، وشرح المفصل ٧٠/٣، وشواهد التوضيح ٢٠٦، وتذكرة النحاة ٤٥٧، واللسان (وعد)، و(دهم).

=

فعطف "الأداهم" على "السجن"، فنابت[1] مناب الباء، وعطف "رجلي" على الضمير في "أوعدني"، فنابت[2] مناب "أوعد"، ومنه قولُ الآخر:

فباشَرَ راعيها الصَّلا بِلِبَانِه ... وجَنْبِيْهِ حَرَّ النَّارِ ما يَتَحَرَّفُ[3]

فعطف "وجنبيه" على "لِبانه"، فنابتْ منابَ الباء، وعطف "حرَّ النار" على "الصَّلا"، فنابتْ منابَ "بَاشَر".

ومن العطف ما أنشده سيبويه ~ [4]، وهو:

أَكُلَّ امْرِيءٍ تَحْسَبِينَ امرءًا ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نَارًا[5]

= وروي "فرجلي" مكان "ورجلي".

الشاهد فيه: استشهد به الأخفش -كما ذكر المصنف- على جواز عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين.

ويستشهد به النحاة على جواز إبدال الظاهر من المضمر، إن كان الضمير المبدل منه لحاضر، بشرط أن يكون الظاهر بدلَ بعض من كل، فـ"رجلي" بدل من ياء المتكلم في "أوعدني".

والأَدَاهِم: جمع أَدْهَم، وهو القيد، وشَثْنَةُ: غليظة خشنة، والمَنَاسِم: جمع مَنْسِم، وهو طرف خف البعير، واستعير للإنسان، إنَّما حسن ذلك؛ لأَنّ الشاعر أراد وصف رجله بالقوة والصبر على احتمال القيد، وذلك أن الشاعر هجا الحَجَّاج بن يوسف الثقفي، ثُمَّ هرب إلى بلاد الروم خوفًا من الحجاج، واستنجد بالقيصر، فحماه، فبعث الحجاج إلى قيصر يتهدده، فأرسله إليه.

(١) أ: فناب، والتصحيح من ب وج.

(٢) أ: فناب، والتصحيح من ب وج.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٨، والمسائل العسكرية ١٦٣، والمسائل البصريات ٨٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١، والصحاح (حرف)، و(صلا)، والدر المصون ١٢٣/٦.

ويروى: "كفيه" مكان "جنبيه"، ويروى "يتحرق" مكان "يتحرف".

الصِّلا: الشواء، سمي بذلك؛ لأَنّه يُصْلَى بالنار.

لبانه: صدره، يتحرف: ينحرف عن النار.

(٤) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٥) من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ٣٥٣، والكتاب ٦٦/١، وشرح السيرافي ٥٥/٣، =

فعطف "نار" على "امرئ"، فنابتْ مناب "كُلّ"، وعطف "نارًا" على "امرءًا"، فنابت مناب "تحسبين"، وكذلك: "ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرةٍ ولا بيضاءَ شَحْمةٍ"[(١)]

قال[(٢)]: والسماعُ وَرَدَ به، ولا طريقَ يمنعُه قياسًا، فلْنُجِزْه.وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ؛ لأَنَّ القياسَ يمنعه، وذلك أَنَّ العربَ لم تُنِبْ قَطْ شيئًا واحدًا منابَ شيئين، إِنَّمَا وَجَدْناها تنيبُ الواحدَ منابَ الواحد مثل: وَبَلَدٍ[(٣)]، تنيبُ الواوَ منابَ (رُبَّ)[(٤)].

وأيضًا فلم يَسْتَقِر في الحروف أن يكونَ الحرفُ في حين واحد يُعْطِي أكثرَ من معنى واحد، إِنَّمَا يعطي معنيين فصاعدًا، إذا كان الوقتُ مختلفًا، ولا يوجد هذا في الأسماء. فإن قلتَ: الهِلْبَاجَة[(٥)] تدلُّ على أكثر من مائة مُسَمَّى، قلتُ:

= والنكت ٢٠٤، وشرح المفصل ٢٦/٣، ٢٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٠٠، والخزانة ٥٩٢/٩، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ١٩٩، والكامل ١٠٠٢، وبلا نسبة في المحتسب ٢٨١/١، وأمالي ابن الشجري ٢١/٢، والإنصاف ٤٧٣، والمغني ٣٢١، والخزانة ٤١٧/٤ و١٨٠/٧ و٤٨١/١٠.

(١) ينظر: الكتاب ٦٥/١، وهو مثل من أمثال العرب يضرب في موضع التهمة، وفي اختلاف أخلاق الناس وطباعهم، ينظر: المستقصي في أمثال العرب ٣٢٨/٢.

(٢) أي الأخفش.

(٣) لعله يشير إلى قول الراجز: وبلدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحا

وهو منسوب في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي١٧٩/٢ إلى أبي النَّجم العجلي، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٢٨/٣، والنكت٧٧٠، والخزانة ١٨٠/٧، ٢٦/١٠، أو إلى قول الآخر: وبلدٍ عَاميَةٍ أَعْمَاؤُه

وهو لرؤبة في ديوانه ٣، وأمالي ابن الشجري ١٣٤/٢، واللسان (عمي)، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢١٧/١، ٢٤٠/٢، والإنصاف ٣٧٧.

(٤) ذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الواو تنوب مناب (رُبَّ)، فتعمل عملها، وذهب البصريون إلى أن واو (رُبَّ) لا تعمل، إِنَّمَا العمل بـ(رُبَّ) مقدرة، ينظر: الكتاب ١٢٨/٣، والمقتضب ٣١٩/٣، ٣٤٨، والإنصاف ٣٧٦.

(٥) مكانها بياض في ب.

لكونِها في معنى واحد، وهو الذَّم[١]، إنَّما يُنْكَر أَنْ يَدُلَّ اللفظُ على المعاني المختلفة في حين واحد. وأَمَّا أَنْ يَدُلَّ على أشياءَ كثيرة يجمعها الشَّيءُ الواحد، وهو معقولٌ واحد، فغيرُ مُنْكَر[٢]؛ لأَنّه شيءٌ واحدٌ. فإذا تقرر هذا فكلامُ الأخفش ساقطٌ؛ لأَنّه ادَّعى ما لم يَثْبُتْ، وما جاء به مُتَأَوَّلٌ[٣] كلُّه.

أَمَّا قولُه:

فليس بآتيك منهيُّها ....[٤]

وقوله:

فليس بمعروفٍ..... ....[٥]

فقد تَقَدَّمَ / توجيهها. [١٠١/ب]

وأَمَّا الآيةُ فعلى أن لا[٦] تكون[٧] "آيات" معطوفة[٨]، بل تكون تأكيدًا لـ"آيات" الأولى[٩].

- - - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) في اللسان (هَلْبَجَ): الهِلْباج والهِلْباجَة والهُولَبج والهُولابج: الأحمقُ الذي لا أحمقَ منه، وقيل هو: الوخم، الأحمق، المائق، القليل النفع، الأكول، الشروب..... قال خلف الأحمر: " سألت أعرابيًا عن الهلباجة فقال: هو الأحمق، الضخم، الفدم، الأكول الذي.....والذي.....والذي.....ثُمَّ جعل يلقاني بعد ذلك فيزيد في التفسير كل مرة شيئًا، ثُمَّ قال لي بعد حين، وأراد الخروج: هو الذي جمع كل شر".

(٢) في أ: فغير منكره، ثُمَّ صححت في الحاشية اليسرى (فلا)، وما أثبت من ب وج.

(٣) أ: فمتأول، والتصحيح من ب وج.

(٤) سبق تخريجه ص١٦٠

(٥) سبق تخريجه ص١٦٩

(٦) (لا) ملحقة في الحاشية العليا في أ، وهي ليست في ب وج.

(٧) أ وب: يكون، وفي ج: تكون، وما أثبت هو المناسب للسياق.

(٨) ب: على معطوفة، ج: لامعطوفة .

(٩) ينظر: شرح السيرافي ٤٣/٣، والدر المصون ١٢١/٦، ١٢٢.

فإن قلت: الفصلُ يمنع من ذلك، قلت: قد يكون التأكيدُ اللفظيُّ مفصولاً بينه وبين المؤكَّد، مثل قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾[(١)]، ألا ترى أن قبله: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٌ﴾، وبينهما كلامٌ، وكذلك قوله ﷻ[(٢)]: ﴿أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ﴾[(٣)] في أحد القولين[(٤)]؛ لأَنَّه أكد (أَنَّ) بعدما فصل.

وأَمَّا قوله:

أوعدني بالسجن والأداهم ....[(٥)]

فزعم ابن جني[(٦)] أن "رِجْلي" قد تم قبله الكلام[(٧)]، وكأَنَّه قال: أوعدني بالسجن والقيود، ثُمَّ قال: يا رِجْلي على جهة الاستخفاف بالمُوْعِد[(٨)]. وأَمَّا قولُه:

---

(١) سورة البقرة: ٨٩، وتمامها: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٌ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾.

(٢) ب وج: قوله تعالى.

(٣) سورة المؤمنون: ٣٥.

(٤) اختلف في إعراب (أَنَّكم) الثانية فذهب سيبويه -فيما نُقِلَ عنه- إلى أَنَّها بدل من (أَنَّكم) الأولى، وفيها معنى التأكيد، وذهب الفراء والجرمي والمبرد إلى أَنَّها كررت للتأكيد لما طال الكلام حسن التكرار، ينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٧٣، ٣٧٤.

(٥) سبق تخريجه ص ١٧٣.

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي، برع في التصريف، ولم يتكلم أحد فيه بمثل كلامه، لزم أبا علي الفارسي، وتتلمذ على يديه، له تصانيف كثيرة منها: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، واللمع في النحو، والمحتسب، وغيرها، توفي سنة ٣٩٢هـ، تنظر ترجمته في الفهرست ٩٥، و إنباه الرواة٢/٣٣٥، وبغية الوعاة٢/١٢٦، ١٢٧.

(٧) ج: الكلام قبله.

(٨) لم أجد هذا الرأي فيما اطلعت عليه من كتب ابن جني المطبوعة، وقد نسب البغدادي هذا الرأي لأبي حيان، وذكر أن أبا حيان ذكره في كتابه "تذكرة النحاة" وبالرجوع إلى هذا الشاهد في تذكرة النحاة لم أجد هذا الرأي لأبي حيان، ينظر: تذكرة النحاة ٤٥٧، والخزانة ١٨٨/٥.

=

فَبَاشَـرَ راعيهـا الـصِّلا بلِبَانِـه وجَنْبَيْـهِ حَـرَّ النَّـارِ مـا يَتحَـرَّفُ[(١)]

فمن النَّاس من قال: يكون "حرَّ النَّارِ" مفعولاً بـ"يَتَحَرَّف" عن إسقاط الجار وهذا سهو؛ لأَنّ ما بعد "ما" لا يعمل فيما قبلها، والذي ينبغي أن يُخَرَّجَ عليه أن يكونَ بَدَلاً من "الصِّلا"[(٢)]، كَأَنَّه قال: باشر الصِّلا حرَّ النار بلبانه وجنبيه، إن كان الصِّلا[(٣)] هو الحر[(٤)]، فيكون بدلَ شيءٍ من شيء، وإنْ كان النَّارَ، فيكون حرُّ النارِ بدلَ اشتمال، ويمكن أَنْ يكونَ حرُّ النار منصوبًا بإضمار فعل دل عليه "باشر"، كأَنَّه قال: وباشر حرَّ النَّار، فهذا كلُّه ساقطٌ مردودٌ[(٥)].

ثُمَّ نعود -إنْ شاء الله تعالى- إلى اللفظ، قولُه ~ : "مِثْلُ قولِ اللهِ تبارك وتعالى في قراءةِ بعضِ النَّاس[(٦)]: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ﴾، فجر الآيات، وهي في موضع نصب[(٧)] هذا من كلام الأخفش، وقد قلنا: إنَّ النَّاس غلطوه في هذا؛ لأَنّ التَّعَلُّقَ بما بعد هذا لا بهذا، أَلاَ ترى أَنَّ حرفَ الجر ظاهرٌ[(٨)]، فتأويلُه عندي على تَحْسِين الظَّن بأبي الحسن أن يكونَ مرادُه في قراءة بعض الناس هذا بالجَرِّ، والذي جر هذا هو الذي جر الآيات بعده، فكَأَنَّه قال: في هذه القراءة التي هذا الكلام فيها، ويكون موضعُ التَّعَلُقِ ما بعده، فلا وجهَ له إلا هذا،

= وأجاز ابن السيد أن يكون "رجلي"مفعولاً ثانيًا، حذف منه حرف الجر اختصارًا، كأَنَّه أراد: لرجلي. ينظر: الاقتضاب في شرح أبيات أدب الكتاب٣/٢١٥، ٢١٦.

(١) سبق تخريجه ص١٧٤.

(٢) ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي، ينظر: المسائل البصريات ٨٩١.

(٣) قوله: "كأَنَّه قال: باشر الصلا حر النار بلبانه جنبيه إن كان الصلا"ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٤) أ: الخبر، والتصحيح من ب وج.

(٥) ب وج: من يريه.

(٦) سبق تخريج هذه القراءة ص ١٧٣.

(٧) هذا القول ليس في كتاب سيبويه، إنَّمَا هو -كما ذكر المصنف- للأخفش، ينظر شرح السيرافي ٤٧/٣.

(٨) ينظر: شرح السيرافي ٤٧/٣، ٤٨.

وقوله: "في قراءة مَنْ جَرَّ"/ ليس بجر إنَّمَا هو نَصْبٌ، إنَّمَا[1] يريد من نصبَ فجاء [١٠٢/أ] على صورة المجرور؛ لأنَّ مجرورَ جمعِ المؤنثِ السَّالمِ ومنصوبَه على لفظ واحد.وقولُه: "وهي في موضع نَصْب" يدل على أنَّها غيرُ مجرورة، وكأنَّه قال: فجرَّها، أي فجاء بها على صورة المجرور، وهي منصوبة؛ لأنَّها اسمٌ[2] لـ(إنَّ)

ثُمَّ قال[3] الأخفش: "ومِثْلُه قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[4].

إنْ قلتَ: إنَّ هذه عَثْرَةٌ لا تُسْتَقال؛ لأنّه ليس هنا عَطْفٌ على عاملين،ألا ترى أنَّه لم تَنُبْ[5] "أو" منابَ شيء سوى "إنَّ"[6] ؛ لأنّه عطَفَ خبرًا مجرورًا على خبر مجرور[7] .

قلتُ: لم يُرِدْ أنَّ هذا من العطف على عاملين، إنَّمَا جاء به على أنَّ حرفَ العطف ناب[8] منابَ شيئين، فيَحْصُل مَذْهَبُه[9] ، وكأنَّها[10] نابت مناب (إنَّ) واللام في "لَعَلِّي" ولهذا قال: على خبر"إنَّ" واللام[11] ، وهذا باطلٌ؛ لأنّه لا يلزم إذا كان الخبرُ[12] الواحدُ باللام أن يكونَ الثاني مثلَه،

---

(١) ب وج: فإنَّمَا.

(٢) ب وج: اسمًا.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٤٧/٣.

(٤) سورة سبأ: ٢٤، وتمامها: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾.

(٥) أ وب: يَنُب، وما أثبت من ج .

(٦) ب: أنَّه .

(٧) ب وج: آخر، ينظر: البحر المحيط ٢٦٨/٧.

(٨) ب وج: قد ناب .

(٩) ج: من مذهبه .

(١٠) ج: وبأنَّها.

(١١) ينظر: شرح السيرافي ٤٧/٣.

(١٢) (الخبر) مكررة في ب.

فلم تَنُب[١] قط إلا مناب (إن) خاصَّة، انتهى.

قال سيبويه ~ : "وتقولُ: ما كُلُّ سوداءَ تَمْرةٌ ولا بيضاءَ[٢] شَحْمةٌ"[٣].

قلتُ: أَمَّا الرفعُ فلا إشكالَ فيه، إنَّمَا الإشكالُ إنْ قلتَ: ولا بيضاءَ، لأنَّه في الظاهر يكون من العطف على عاملين؛ لأَنّ الواوَ تنوبُ منابَ (ما) و(كُلُّ)[٤] فجاء سيبويه ~ [٥] به ليُرِيَك أنَّه ليس من العطف، وأنَّه من حَذَفِ المضاف وإبقاءِ عملِه؛ لأَنّ لفظَه[٦] قد تَقَدَّم[٧].

ومن هذا ما أنشده[٨] الفارسي ~ [٩]:

نَضَّرَ اللّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها ... بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[١٠]

---

(١) أ وب: يَنُب، وما أثبت من ج.

(٢) أ وب: ولا كل بيضاء، والتصحيح من ج والكتاب ٦٥/١.

(٣) الكتاب ٦٥/١، وهذا المثل سبق تخريجه ص ١٧٥.

(٤) فتكون بيضاء -على مذهب الأخفش- مجرورة عطفًا على "سوداء" والعامل فيها "كل"، و"شحمة" منصوبة عطفًا على خبر"ما"، وهو"تمرة".

(٥) "رحمه الله" ليست في ب وج.

(٦) ب: لفظ.

(٧) ينظر: الكتاب ٦٦/١.

(٨) ينظر: المسائل العسكرية ٢٣٨، والتكملة ٢٤٨.

(٩) "رحمه الله" ليست في ب وج.

(١٠) من الخفيف، وهو لعبيدالله بن قيس الرقيات، في ديوانه ٢٠، ومعجم البلدان٣٩/٥، وشرح المفصل ٤٧/١، والخزانة١٠/٨، ١٨، واللسان (طلح)، وبلا نسبة في المقتضب ١٨٨/٢، و٧/٤، والمسائل العسكرية ٢٣٨، والتكملة ٢٤٨، والإنصاف ٤١، والخزانة ٤١٤/٤ و١٢٨/١٠، واللسان(نضر) ويروى (رحم) مكان (نضر)

وسجستان: بلد ببلاد فارس، وطلحة الطلحات هو طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي، وهو أحد الأجواد المشهورين في الإسلام، وقيل: إنَّه سمي طلحة الطلحات بسبب أمه صفية بنت الحارث بن طلحة بن أبي طلحة، واسم أخيها طلحة، فلما اكتنفه هؤلاء الطلحات أضافوه إليهم، وقيل: لأَنَّه فاق في الجود خمسة أجواد كل منهم اسمه طلحة، وقيل: لأَنَّه زوَّج مائة عربي بمائة عربية، وأمهرهن من ماله، فولد لكل واحد ولد سماه طلحة، فأضيف إليهم، ينظر الخزانة١٥/٨، =

كأَنَّه قال: أَعْظُم طلحة، فكذلك يكون هذا، وكذلك قوله:

أَكُلَّ امريءٍ................ ونارٍ.................[١]

على "وكُلَّ نارٍ"، فلا تنوب الواوُ منابَ شيئين، بل مناب العاملِ، الذي هو "تحسبين"[٢] فلهذا قال: "استغنيت عن تثنية (كُلَّ) لذكرِك إياه في أول الكلام"[٣]، أي: استغنيتَ عن تكراره، لأَنّك ذكرتَه أَوَّلاً.

وقولُه: "ولقِلَّةِ التباسِه"[٤]، أي: ولأَنَّه لا يَلْتَبِس، فاستعمل القليلَ[٥] استعمال النفي[٦]، وقد تكلَّم سيبويه في هذا في أبواب الاستثناء[٧].

/ثُمَّ قال ~ : "كما جاز في قولك[٨]: ما مِثْلُ عبدِالله يقول ذاك ولا أخيهِ"[٩]، فهذه المسألةُ جعلها سيبويه على حذفِ "مِثْل" من الآخر[١٠]. [١٠٢/ب]

ولقائلٍ أن يقولَ: وما الذي دعاه إلى ذلك، وهَلاَّ جَعَلَ "ولا أخيه" محمولاً على "عبدالله" بمنزلة: مررت بغلام زيد وعمرو، أَلاَ ترى أَنَّه على معنى: غلامهما،

= ١٦، واللسان (طلح)

الشاهد فيه كما ذكر المصنف: حذف المضاف وهو "أعظم" لدلالة "أعظم" المتقدم الذكر عليه، ولم يقم المضاف إليه، وهو(طلحة) مقامه، بل بقي مجرورًا.

(١) سبق تخريجه ص١٧٤ .

(٢) ب وج: تحسبين وما.

(٣) في الكتاب٦٦/١: "فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام"، والمراد بالتثنية هنا ذكره مرة ثانية .

(٤) الكتاب ٦٦/١.

(٥) أ وب: العامل، والتصحيح من ج .

(٦) المراد: استعمل لفظ القليل في قوله: "ولقلة التباسه" استعمال النفي، فلم يقل"لا يلتبس".

(٧) ينظر: الكتاب ٣٣٠/٢ وما بعدها.

(٨) ج: قوله .

(٩) الكتاب ٦٦/١ .

(١٠) ينظر: الكتاب ٦٦/١ .

ولستَ تريدُ غلامَ هذا وغلام هذا[١]، فيكون الكلامُ على غلامين[٢]، بل هو غلامٌ واحدٌ، فكذلك يكون هذا مِثْلاً [واحدًا][٣] مضافًا[٤] لهما.

قلتُ: مَنَعَه[٥] من ذلك اللفظ والمعنى. أَمَّا اللفظُ، فيكون إنْ فعل هذا قد فَصَلَ بالخبر بين المضاف والمضاف إليه، أَلاَ ترى أن المِثْلَ مضافٌ إلى الأخ، فلا يجوز ذلك[٦]، إنَّمَا[٧] كان يجوز لو قال: ما مِثْلُ عبدالله ولا أخيه يفعلُ كذا.وأَمَّا المعنى، فلأنّه[٨] لا يريد بالمِثْل إلاَّ ما أضيف[٩] إليه، فهو يريد: ما عبدُالله ولا أخوه يفعلان كذا. وإذا[١٠] كان الأمرُ على هذا، فلا بُدَّ من مِثْلَين، فلهذا اضْطُرَّ إلى تقديرِ "مِثْل".

ثُمَّ قال: "وإنْ شئتَ قلتَ: ولا مِثْلُ أخيه"[١١]، وهذا بَيِّنٌ.

ثُمَّ قال: "فكما يجوزُ[١٢] في جَمْعِ الخبرِ، فكذا[١٣] يجوزُ في تَفْرِيقِهِ"[١٤]،

---

(١) "وغلام هذا"ساقط من ب.

(٢) ب: عاملين.

(٣) [واحدًا] ساقط من أ، وأثبتت من ب وج.

(٤) "مضافًا" غير واضحة في ب.

(٥) (منعه) غير واضحة في ب.

(٦) ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر، تنظر المسألة مفصلة في الإنصاف ٤٢٧ وما بعدها.

(٧) ب وج: فإِنَّمَا.

(٨) ج: فإنّه.

(٩) ب وج: أضيفت.

(١٠) ب: فإذا.

(١١) الكتاب١/٦٦.

(١٢) ب: وكما جاز، ج: فكما جاز.

(١٣) ب وج: فكذلك.

(١٤) ب: تعريفه، وفي الكتاب ١/٦٦: "فكما جاز في جَمْعِ الخبرِ، كذلك يجوزُ في تفريقِه".

أي: فكما جاز حذفُ المضافِ، وإبقاءُ عملِه حين كان الخبرُ مُجْتَمِعًا في المعنى؛ لأَنّك أردتَ: ولا مِثْلُ أخيه يفعلُ كذا، ولذلك[١] حذفتَه لما كان الأولُ يدلُّ عليه، وكما[٢] جاز ذلك في الخبرِ المُجْتَمِع، فكذلك يجوز إذا كان مُفْتَرِقًا[٣]، وتفريقُه أن تقولَ: ولا أخيه يَكْرَهُ كذا؛ لأَنّه غيرُه، وليس مجتمعًا معه. إنَّمَا أتى بالخبر مُفْتَرِقًا[٤]؛ لأَنّه إذْ ذاك يكون بمنزلة: أَكُلَّ امريء؛ لأَنّ الواوَ تجيءُ في الظاهر نائبةً منابَ شيئين، والانفصال كما انفصل، وهو الحذف. وكما جاز: ما مثلُ أخيك ولا أبيك يفعلان، فجمعتَ الخبرَ، فكذلك تفريقُه[٥]، وكما[٦] يجوز الحذف في المجموع فكذلك يجوز في المُفَرَّق، وهذا كلُّه حَسَنٌ، هذا[٧] ما أراد، والحمدُ للّه تعالى[٨].

---

(١) ج: وكذلك.

(٢) ب وج: فإذا.

(٣) ب وج: مفرقًا.

(٤) ب وج: مفرقًا.

(٥) ب وج: تفرقه.

(٦) ج: فكما.

(٧) ج: فذا.

(٨) (تعالى) ليست في ب، و"الحمد للّه تعالى" ليست في ج.

هذا بابُ ما يُجْرَي عَلَى المَوْضِعِ لا عَلَى الاِسْمِ الَّذي قَبْلَه[١]

الضَّابطُ لهذا الباب أن نقولَ[٢] : لا يخلو أن يكونَ اللفظُ المعطوفُ عليه معربًا أو مبنيًا.

[١٠٣/أ]

فالمبنيُّ يُحْمَل / على موضعه أبدًا إلاَّ في بابين:

أحدهما : المبني في باب (لا) إذا قلتَ: لا رجلَ عاقلٌ[٣] في الدَّارِ[٤] .

والثاني: المبنيُّ في باب (النداء)، نحو: يا زيدُ العاقلُ[٥] .

وعِلَّةُ هذا مذكورةٌ في موضعهما[٦]

فإن كان اللفظُ معربًا ؛ فأَمَّا أن يكونَ له موضعٌ أو لا يكون.

فإن لم يكن له موضعٌ؛ فإنَّه يُحْمَل على لفظه خاصَّة نحو: قام زيدٌ وعمرٌو ، و[٧]ضربتُ زيدًا وعَمْرًا.

---

(١) الكتاب ٦٦/١ .

(٢) ب: تقول .

(٣) أ : عاقلاً، والتصحيح من ب وج .

(٤) إذا كان اسم (لا) النافية للجنس مبنيًا ، ونعت بمفرد ، ولم يفصل بينهما بفاصل، جاز في النعت ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح لتركيه مع اسم (لا) نحو: لارجلَ عاقلَ في الدار.

الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم(لا) نحو لا رجلَ عاقلاً في الدار.

الثالث: الرفع مراعاة لمحل (لا)واسمها ، لأَنّهما في موضع رفع عند سيبويه ، نحو: لا رجلَ عاقلٌ في الدار.

(٥) إذا نعت المنادي المفرد بمفرد ، جاز في النعت الرفعُ حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع.

(٦) ب: موضعها .

(٧) (و) ساقطة من ب.

وإِنْ[1] كان له مَوْضِعٌ؛ فإِنَّ ذلك الموضعَ لا يخلو أن يكونَ له بحقِّ الأصالة، أو بحقِّ[2] الفَرْعِيَّة.

فإن كان له بحقِّ الفَرْعِيَّة[3]، فإِنَّ في العطف عليه خلافًا، وذلك يكون في باب اسم الفاعل والصفة و[4] في باب (ليس) و(ما).

فإذا قلتَ: هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه، أو هذا حسنٌ[5] وجهًا ويَدٍ[6]، فهل يجوز الجرُّ بالحمل على "ضاربُ زيد" و"حسنُ[7] وجهٍ"، أوْ لا؟

فنحن لا نجيزه، والبَغْداديون يُجِيزُونَه[8]؛ لأَنّ الإضافةَ قد كَثُرَتْ فكأَنَّها[9] ملفوظٌ بها.

ونحن لا نجيزه؛ لأَنّ اللفظَ ليس فيه شيءٌ، ولا ضرورةَ تدعو إليه، مع أَنَّه لم يُسْمَع، وإِنْ جاء في[10] الشِّعْر، فَلْنَدّعِ الضرورة.

وإذا قلتَ: "ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ"، و"ما زيدٌ خارجًا ولا ذاهبٍ"[11]، فهل

---

(١) ب وج: فإن.

(٢) (بحق) غير واضحة في أ .

(٣) " فإن كان له بحق الفرعية " ساقط من (ب) بسبب انتقال النظر.

(٤) (و) ساقطة من ب.

(٥) أ: حسني وجهًا، والتصحيح من ب وج.

(٦) أ: وزيد، والتصحيح من ب وج.

(٧) أ: حسني وجهًا، والتصحيح من ب وج.

(٨) من شروط الحمل على الموضع أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلذلك لم يَجُزْ "هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه"؛ لأَنّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعمالُه لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وأجاز ذلك البغداديون، ينظر: المغني ٥١٢، ٥٢٦، والارتشاف ٢٢٧٧، ٢٣٥٥.

(٩) ب: فهي.

(١٠) ب: ففي.

(١١) ب: ذاهبٌ.

يجوز أو لا؟

فنحن لا نجيزه، والفرَّاء[١] يجيزُه[٢]، وحُجَّتُهُ أَنَّه قد كَثُرت[٣] زيادةُ الباء[٤] في خبر (ليس) و(ما)، فكأَنَّها موجودةٌ، فهذا عطفٌ على التَّوَهُم[٥]، ولا داعيةَ تدعو إليه، مع أَنَّه لا يَجِيْءُ إلا في الشِّعْر كقولِه:

بَدَا لِي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى   ولا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٦]

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) هو أبو زكريا يحي بن زياد بن عبدالله بن منظور الدَّيْلَمِي، نسبة إلى الدَّيْلَم من بلاد فارس، تتلمذ على يد الكسائي وغيره، كان إمامًا من أئمة الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة والأدب، له تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، والحدود، وفعل وأفعل، وغيرها، توفي سنة ٢٠٧ هـ ،تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٣٧/٤، وإشارة التعيين ٣٧٩، وبغية الوعاة٣٢١/٢، ٣٢٢.

(٢) وإلى ذلك ذهب الكسائي، ينظر رأيهما في الارتشاف ١٢٠٢ .

(٣) أ وب: كثر، وما أثبت من ج، وهو الأولى.

(٤) أ: التاء، وما أثبت من ب وج .

(٥) قال ابن هشام: "وشرطُ جوازِه صحةُ دخول ذلك العامل المُتَوَهَّم، وشرطُ حسنِه كثرةُ دخوله هناك" (المغني ٥٢٩).

(٦) من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه١٤٠، والكتاب ١٦٥/١، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤، والأصول ٢٥٢/١، وشرح المفصل ٥٢/٢، ٥٦/٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٨٢/١، والخزانة ٤٩٢/٨، ٤٩٦، ٥٥٢، ١٠٠/٩، ١٠٢، ونسب لصرمة الأنصاري في الكتاب ٣٠٦/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧٢/١، ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١٩١، وفي الخزانة ١٠٥/٩ أَنَّه روي لابن رواحة الأنصاري. وهو بلا نسبة في الكتاب ١٥٥/٢، والخصائص ٣٥٣/٢، والارتشاف ١٧٥٧ والخزانة ١٢٠/١، ١٣٥/٤، ٢٩٣/١٠، ٣١٥.

وروي (سابقًا) بالنصب، وروي: ولا سابقي شيءٌ بالإضافة إلى الياء، ورفع "شيء" على أَنَّه فاعل "سابق"، وروي أيضًا: ولا سابقٌ شيئًا بالرفع على أَنَّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا أنا سابقٌ شيئًا، ينظر: الخزانة ١٠٤/٩

وعلى هذه الروايات لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه، والشاهد فيه على رواية (سابقٍ) بالجر لأَنَّه جره عطفًا على (مدرك)، على توهم دخول الباء على (مدرك). قال سيبويه مُعَلِّقًا على هذا الشاهد: "لما كان الأولُ تُسْتَعْمَل فيه الباءُ، ولا تُغَيِّر المعنى، وكانت مِمَّا يَلْزَم الأولَ نَوَوْها في الحرف الآخر حتى كَأَنَّهم قد تكلَّموا بها في الأول". (الكتاب ٢٩/٣) .

فإن كان له مَوْضِعٌ بحقِّ الأصالة؛ فإمَّا أن يُصَرَّحَ به، أوْ لا يُصَرّح.

فإنْ لم يُصَرَّحْ به؛ لم يَجُزْ الحملُ عليه، وذلك: مررتُ بزيدٍ وعمرًا، لا يجوز لأَنّهم لم يقولوا قط: مررتُ زيدًا، ومن النحويين مَنْ أجازه[١]، والصحيحُ المنعُ؛ لأَنّ المعطوفَ شريكُ المعطوفِ عليه في الإعراب، وأنت لا تقول: مررتُ عمرًا، فكذلك لا تقول: مررتُ بزيد وعمرًا[٢].

فإنْ صُرِّحَ بالموضع؛ فلا يخلو أَنْ يتغيرَ العاملُ عَمَّا كان عليه، أَوْ لا يتغير[٣].

فإنْ تغير؛ لم يَجُزْ الحملُ عليه، وذلك في بابين:

أحدهما: اسم الفاعل، والمفعول، والصِّفة.

والباب / الثاني: المصدرُ المنحل لـ(أَنْ)[٤] مع الفعل، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ [١٠٣/ب] وعمرًا على الموضع؛ لأَنّك تقول: ضاربٌ زيدًا، فهذا لا يجيزه سيبويه[٥]؛ لأَنّ المعطوفَ شريكُ المعطوف عليه، فأنت[٦] لا تقول: ضاربٌ عمرًا، وكذلك: عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ وعمرًا[٧]، لا يجوز عندنا.

فإن صُرِّح بالموضع؛ ولم يتغيرْ العاملُ، فهذا هو القِسْم الذي يجوز فيه

---

(١) اشترط النحاة لجواز العطف على الموضع إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلم يجيزوا: مررتُ بزيدٍ وعمرًا، لأَنّه لا يجوز: مررتُ زيدًا، وأجاز ذلك ابن جنى، قال في سر الصناعة ١/ ١٣١ :"وعلى ذلك أجازوا: " مررتُ بزيد الظريفَ"، بنصب "الظريف" على موضع "بزيد"،وينظر أيضًا: المغني ٥٢٦، والهمع ٥/٢٧٧.

(٢) في أ توجد كلمة غير واضحة فوق كلمة (عمرا).

(٣) قوله: "فإن صرح بالموضع فلا يخلو أن يتغير العامل عما كان عليه أو لا يتغير" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٤) لـ(أَنْ) ساقطة من ب.

(٥) ينظر: الكتاب ١/١٧١، ١٧٢.

(٦) ب وج: وأنت.

(٧) أ: عمروًا، وب: "عجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمرًا"، والتصحيح من ج.

الحمل، وهو الذي ذكر سيبويه ~ [١].

فحصل من هذا أَنَّ كُلَّ ما ذكرنا لا يجوز فيه[٢] الحملُ على الموضع عنده؛ لأَنّ[٣] الذي أجاز فيه الحملَ على الموضع إِنَّمَا هو ما أَذْكُرُ؛ وذلك أَنْ يكونَ الاسمُ مجرورًا بحرف جرٍ زائدٍ، وذلك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً؛ لأَنّ الموضع إذا صُرِّح به[٤] لم تتغير[٥] (ليس)[٦]، وكذلك (ما).

أو يكونَ الاسمُ مجرورًا بحرف غيرِ زائد، إِلاَّ أَنَّ المعنى مع دخولِه كالمعنى دونَه، ومثالُه ما أنشده سيبويه ~ [٧]:

فَإِنْ لم تجدْ من دونِ عَدْنانَ وَالِدًا ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الأوائلُ[٨]

---

(١) (رحمه الله) ليست في ج.

(٢) قوله: "وهو الذي ذكر سيبويه رحمه الله، فحصل من هذا أن كل ما ذكرنا لا يجوز فيه"ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٣) قوله: "الذي ذكر سيبويه...... عنده لأَنّ" ملحق في الحاشية اليسرى في أ.

(٤) (به) ساقطة من ب.

(٥) في جميع النسخ (يتغير)، وما أثبت هو الأولى.

(٦) ب: بشيء.

(٧) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٨) من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٥، والكتاب ٦٨/١ والمقتضب ١٥٢/٤، وشرح السيرافي ٥٣/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٢/١، والنكت ٢٠٦، والخزانة ٢٥٢/٢، وبلا نسبة في المحتسب ٤٣/٢ والإنصاف ٣٣٤، ورصف المباني ٨٢، والمغني ٥٢٦. وروايته، في الديوان وفي هذه الكتب (العواذل) مكان الأوائل، وأَمَّا (الأوائل) فهي من البيت السابق عليه، وهو قوله:

فإِنْ أَنْتَ لَمْ تَصْدُقْكَ نَفْسُكَ فانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القرونُ الأَوَائِلُ

ويروى (باقيًا) مكان (والدًا)

وهذان البيتان من قصيدة رثى بها الشاعر النعمان بن المنذر ملك الحيرة.

والمراد بتَزَعْكَ: تَكُفُّكَ، والعواذِل: حوادث الدهر وزواجره.

والمعنى: انتسب إلى عدنان أو معد فإن لم تجد مَنْ بينك وبينهما من الأباء باقيًا، فاتعظ، فإن مصيرك =

أو يكونَ مجرورًا، أو جملةً في موضع خبر لمُخْبَرٍ عنه، إمَّا بالأصل قبل النَّسْخ[(١)]، نحو: زيدٌ في الدَّارِ ومنطلقٌ، حملت على موضع "في الدار"، وهو خبر.

أو يكونَ خبرًا في الأصل، قد دخل عليه ناسخٌ، وذلك المفعول الثاني في باب (ظَنَنْتُ)، والثالث: في باب (أَعْلَمْتُ)[(٢)]، أو خبرًا لـ (لَيْسَ)، و(ما)، و(كان)، و(إنَّ)، فهذه جملةُ الأخبار.

أو يكونَ المجرورُ أو الجملةُ حالاً لذي حال، أو صفةً لموصوف، ومن هذا القَبِيْل قولُ النابغة الذبياني[(٣)]:

فَأَلفَيْتَهُ يَومًا يَبِيْرُ عَدُوَّه ... وبَحْرَ عَطاءٍ يَسْتَخِفُّ المَعَابِرَا[(٤)]

فهذا هو الضَّابطُ لما يُحْمَلُ على موضعِه على الاتفاق والاختلاف.

= إلى مصيرهم، فكف عن الطمع في الحياة.

الشاهد فيه: نصب (دون) الثانية اتباعًا لمحل(دون) الأولى إذ هي منصوبة بـ (تجد)، و"مِنْ" زائدة.

(١) ب: النسج.

(٢) أ: أعملت، والتصحيح من ب وج.

(٣) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، يكنى بأبي أمامة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر في سوق عكاظ، فيقصده الشعراء يعرضون عليه أشعارهم، اتصل بالنعمان بن المنذر، وكان حظيًا لديه، توفي حوالي سنة ١٨ ق.هـ، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء٥١، والشعر والشعراء٣٨ .

(٤) من الطويل، وهو له في ديوانه ٧١ ، من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/١، ورصف المباني ٤١١، والبحر المحيط ٢٥٠/٧، والمقاصد النحوية ١٧٦/٤، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/٢.

ويروى: (دهرًا) مكان (يومًا) ومُجْرٍ -اسم فاعل من أجرى- مكان "بحر"، (ويستحق) مكان (يستخف).

ألفيته: وجدته، ويبير: يُهْلِك، والمعابر: جمع مَعْبَر، وهو ما يعبر عليه كالسفن.

الشاهد فيه: نصب (بحر) عطفًا على موضع جملة (يبير)، إذ هي في موضع نصب مفعول ثانٍ لـ(ألفى).

ثُمَّ نرجع إلى لفظ الباب: قولُه ~ : "الوَجْهُ الجَرُّ"[(١)] ؛ يعني في "ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً"؛ لأَنّ فيه المماثلَةَ[(٢)] ، مع أَنَّه لا يَنْقُضُ معنى النَّصْب[(٣)] ، وإذا كانوا يُؤْثِرون الجِوَار مع فساد المعنى في: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"[(٤)] ، فالأحرى أن يؤثروه هنا[(٥)] .

ثُمَّ قال[(٦)] : ومِمَّا جاء في الشعر من الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي[(٧)] :

مُعَاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنا بالجبالِ وَلا الحَدِيدا[(٨)]

----

(١) في الكتاب ٦٧/١: "والوجه فيه الجر".

(٢) ج: المشاكلة.

(٣) أ: النعت، والتصحيح من ب وج.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٣٦/١.

(٥) قال السيرافي: "معنى ذلك أَنّك إذا قلتَ: " ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً"، جاز النصب في "بخيل" والجر أيضًا، غير أَنَّ الجرَّ أجود، لأَنّ معناهما واحدٌ، ولفظُ الخبر مطابقٌ للفظ الأول، وإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين كان أفصحَ من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقةَ الألفاظ، وتحرص عليها، وتختار حملَ الشيء على ما يجاوره، حتى قالوا: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فجروا خربًا، وهو نعت للجحر لمجاورة الضب، فكذلك إذا قلتَ "ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ، فأقرب الأسماء من "بخيل" هو اسم مجرور، والحملُ عليه أولى من النَّصب على المعنى، إذ كان معنى النَّصب والجرِّ واحدًا". (شرح الكتاب ٥٢/٣) .

(٦) في الكتاب ٦٧/١: " .

(٧) هو عقيبة بن هبيرة الأسدي، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام، توفي حوالي سنة ٥٠هـ، تنظر ترجمته في: سمط اللآلي١٤٩، والخزانة ٢٦٠/٢ ، .

(٨) من الوافر، وهو له في الكتاب ٦٧/١، وشرح السيرافي ٥٢/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠٠/١، والنكت ٢٠٥، والإنصاف ٣٣٢، والخزانة ٢٦٠/٢، و١٦٥/٤.

وهو لعقبة بن الحارث الأسدي في شرح شواهد المغني ٨٧٠، وقيل إنَّه لعبدالله بن الزَّبير- بفتح الزاي - وهو من شعراء الدولة الأموية، ينظرالخزانة ٢٦٤/٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٤٨/٢، والمقتضب ٣٣٨/٢، ١١٢/٤، ٣٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/١، ورصف المباني ١٢٢، ١٤٨، والمغني ٥٣٠.

الشاهد فيه: نصب "الحديدا" عطفًا على محل خبر (ليس) المجرور "بالجبال".

=

زعم النحويون(١) /أن سيبويه غلط في هذا البيت؛ لأنّه من(٢) قصيدة مخفوضة، وقبله(٣): [١٠٤/أ]

فَهَبْنَا أُمّةً هَلَكَتْ ضَيَاعًا ... يَزِيدُ أميرُها وأبو يَزِيدِ

أَكَلْتُم(٤) أرْضنا(٥) فَجَرَدْتُموها(٦) ... فهَلْ مِنْ قائمٍ أو مِنْ حصيدِ(٧)

يهجو بذلك معاوية(٨) وابنه(٩)، ثُمَّ قال:

= ومعاوي: منادى مرخم معاوية، وأَسْجِح: ارفق وسَهِّل، والشاعر يخاطب معاوية بن أبي سفيان يشكو إليه جور عماله.

(١) ذكر البغدادي في (الخزانة ٢٦٠/٢) أن المبرد رد رواية سيبويه لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف. وقد استشهد المبرد بهذا البيت على العطف على الموضع في عدة مواضع من المقتضب ولم ينكر رواية النصب، ينظر ٣٣٨/٢ و١١٢/٤، ٣٧١ .

(٢) ب: لأَنّ.

(٣) ذكر في الكتب التي ورد فيها هذان البيتان أَنَّهما بعد الشاهد وليس قبله، ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧٠، والخزانة ٢٦٠/٢.

(٤) في هامش أ: أتيتم، ولعلها رواية أخرى في "أكلتم".

(٥) أ: أرضها، وما أثبت من ب وج، والكتب التي ورد فيها هذا البيت.

(٦) ب: وجردتموها.

(٧) البيتان من الوافر، وهما لعقيبة بن هبيرة في شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٧٠، والخزانة ٢٦٠/٢، والبيت الثاني فقط له في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠٢/١، وهو بلا نسبة في الهمع ٢١٣/٢.

ويروى: "فهبها" مكان "هبنا"، و"ذهبت" مكان "هلكت"، و"فجرزتموها" مكان "فجردتموها".

جردتموها: أي قشرتموها، كما يُجْرَدُ اللحمُ عن العظم.

(٨) هو معاوية بن أبي سفيان (صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي) مؤسس الدولة الأموية، وهو أحد كتاب الوحي في زمن الرسول ﷺ، كان من دهاة العرب المشهورين، فتحت في عهده الكثير من البلاد الإسلامية، توفي سنة ٦٠هـ، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٨٥/٤-٣١٥، والبداية والنهاية ١٢٦/٨.

(٩) هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، ثاني ملوك الدولة الأموية، فتحت في عهده بعض البلاد الإسلامية، توفي سنة ٦٤هـ، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٨١/٥-٨٤، والبداية والنهاية ٢٢٦/٨.

مُعَــاوِيَ إِنَّنَــا بَــشَرٌ فَأَسْــجِحْ ....[1]

فـلا دليـلَ لـه فيـه، وهـو غلـط، ومـن النَّـاس مـن زعـم أَنَّـه لـيس مـن هـذه القصيدة، وأَنَّه من قصيدة منصوبة، وقبله:

رَمَى[2] الحَدَثان نُسْوَةَ آلَ[3] حَرْبٍ   بِمِقْــدارٍ سَــمَدْنَ لَــهُ سُــمُودا[4]

فَــرَدَّ شُــعورَهُنّ الــسُّودَ[5] بِيْـضًا   وَرَدّ وُجُــوهَهُنَّ البِــيضَ سُــودا[6]

مُعَــاوِيَ إِنَّنَــا بَــشَرٌ فَأَسْجِــحْ   فَلَــسْنَا بالجبــالِ ولاَ الحِديــدا

وزعم[7] أبو محمد بن السِّيْد[8] أَنَّ البيتَ ليس[9] من هذا، إِنَّمَا رواه النَّاسُ

---

(١) سبق تخريجه ص ١٩٠.

(٢) ب: بقى.

(٣) أ: على، والتصحيح من ب وج.

(٤) ب: سعودا.

(٥) ب: السو.

(٦) البيتان من الوافر، وهما لعبدالله بن الزبير- بفتح الزاي وكسر الباء - الأسدي في ملحق ديوانه ١٤٣، ١٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٤١، والخزانة ٢٦٤/٢، والمقاصد النحوية ٤١٧/٢، ونسبا في أمالي القالي ١١٥/٣ إلى الكميت بن معروف الأسدي، وفي عيون الأخبار٧٦/٣ إلى فضالة بن شريك. وهما بلا نسبة في الأضداد للأنباري ٤٥، وشرح ابن عقيل ٣٩٢/١، واللسان (سمد).

والحَدَثان - بالتحريك - الحادثة ونائبة الدهر، والمقدار: ما قدره الله تعالى، وفيه قلب، أي رمى تقدير الله نسوة آل حرب بحدثان. والسُّمُود: تَغَيُّرُ الوجه من الحزن.

(٧) لم أجد هذا الرأي فيما اطلعت عليه من كتب.

(٨) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيَوسِي، نسبة إلى بَطَلْيَوس من مدن الأندلس، كان عالمًا بالآداب واللغات، متبحرًا فيها، يجتمع الناس إليه، ويقرؤون عليه، له من المصنفات: إصلاح الخلل الواقع في الجمل، الحلل في شرح أبيات الجمل، والمسائل والأجوبة، وغيرها، توفي سنة ٥٢١هـ، تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٤١/٢، وإشارة التعيين ٢٣٦، ٢٣٧، وبغية الوعاة ٥٢/٢.

(٩) (ليس) ساقطة من ب.

من المخفوضة.

وحدَّثَنِي أبو الحسن[١] بن عصفور[٢]، وهو الثِّقَةُ أَنَّه رأي في المستملى للأثري[٣] أَنَّ عقبة كان هجا معاوية بالقصيدة المخفوضة التي فيها[٤]:

فَهَبْنَا أُمَّةً هَلَكَتْ.... ....[٥]

فلَمَّا حضر بين يديه، قال له: ألستَ القائلَ كذا؟، قال: واللّهِ ما قلتُ أَيُّها الأمير هكذا، إِنَّمَا قلتُ:

أَدِيْرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيكم ولا تَرْمُوا بِهَا الغَرَضَ البَعِيدا[٦]

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ....[٧]

---

(١) ج: الشيخ الفقيه أبو الحسن.

(٢) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي، حامل لواء العربية في عصره في الأندلس، صنف: الممتع في التصريف، والمقرب، وثلاثة شروح على الجمل، وغيرها، توفي سنة ٦٦٩هـ، تنظر ترجمته في: إشارة التعيين ٢٣٦-٢٣٧، و بغية الوعاة ٢٠١/٢.

(٣) أ: الثري، والتصحيح من ب وج.

ولم أقف على ترجمة لمن يلقب بالأثري سوى أبي عبدالله الحسين بن عبدالملك الأصبهاني الخلال الأثري الأديب، حدَّث عن السلفي والسمعاني وابن عساكر وغيرهم، توفي سنة ٥٣٢هـ، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١٤.

(٤) ج: منها .

(٥) سبق تخريجه ص ١٩١.

(٦) نسب الأنباري هذا البيت لعقيبة الأسدي، وردَّ رواية "ولا الحديدِ" بالخفض، لأَنّ الروي المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة، ينظر: الإنصاف ٣٣٣، ونسبه البغدادي لعبد اللّه بن الزَّبير -بفتح الزاي- وجعله من شعرين؛ لأَنّ الشعراء قد يستعير بعضهم من كلام بعض، ينظر: الخزانة ٢٦٢/٢.

(٧) في ج ذكر الشطر الثاني، وهو: فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا.

قال: "فاستحسن عُذْرَه، وعفا عنه"، فعلى هذا لم يغلطْ سيبويه ~ وتكون له فيه الحُجَّةُ، فهذا عطفٌ[1] على مجرور بحرف جر زائد، ثُمَّ أنشد[2] ما انْجرَّ بحرفٍ غيرِ زائد، لكنَّ المعنى مع وجوده كالمعنى مع عدمه، وهو:

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دَونِ عدنانَ ودونَ مَعَدٍّ.................[4]

ويجوز: ودونِ، وهو أحسنُ[5]، كما كان الجرُّ فيما قبلَه أحسن.

ثُمَّ قال: "ولو قلتَ: ما زيدٌ على قومِنا ولا عندَنا، لم يَجُزْ غيرُ النَّصْبِ"[6].

قلت: وهذا أيضًا مِمَّا المجرورُ فيه له موضعٌ يظهرُ، ولا يتغيرُ العاملُ، لكن لا يجوز إلاَّ الحملُ على الموضع، ولا يجوز على اللفظ؛ لأَنّ (عند) لا تُجَرُّ بسوى (مِنْ).

وكذلك " أَخَذَتْنا -يعني السَّماء[7]- بالجُوْدِ[8] وفوقَه"[9]، / لا يجوز [104/ب] إلاَّ الحملُ على المعنى، لأَنّ (فوق) لا تُجَرُّ بالباء[10] إِنَّمَا تُجَرُّ بـ(مِنْ)، والمجرور

----

(1) ب: معطوف.

(2) ينظر: الكتاب 1/68.

(3) (والدًا) غير واضحة في ب.

(4) في ج بقية الشطر الثاني "فلتزعك الأوائل"، وهذا البيت سبق تخريجه ص188.

(5) ب وج: وهذا حسن.

(6) في الكتاب 1/68: " ولوقلتَ: ما زيدٌ على قومِنا ولا عندَنا، كان النَّصْبُ ليس غير".

(7) ب: اليمامة.

(8) في اللسان (جود): وجادَ المطرُ جَوْدًا: وَبَل فهو جائِدٌ، والجمعُ جَوْد مثل صاحب وصَحْب، وجَادَهم المطرُ يجُودُهم جَوْدًا، ومطرٌ جَوْدٌ: بَيِّنُ الجَوْد غزير.....، وقيل: الجودُ من المطر الذي لا مطر فوقه الْبَتَّةَ.

(9) في ج: "وكذلك: أخذتْنا بالجود وفوقِه يعني السَّحابة"، ينظر هذا القول في الكتاب 1/68.

(10) قال السيرافي: "ومعنى هذا الكلام: أخذتْنا السماءُ بالجَوْد من المطر، وبمطرٍ فوق الجَوْد، ولم يَجُزْ جَرُّ "فوق" عطفًا على "الجَوْد"؛ لأَنّ العربَ لا تكاد تُدْخِل الباءَ على "فوق"، لا يقولون: "أخذتنا بفوق =

بها[1] وقع حالاً ، فله مَوْضِعٌ.

وزعم[2] الفارسي أَنَّه إِنَّمَا لم يَجُزْ "وفوقِه " بالجرِّ؛ لأَنَّه إذا قال: وبفوقِه[3] ، فقد أثبت أَنَّ فوقَ الجودِ شيئًا[4] وليس فوق الجودِ شيءٌ، وهذا كما ترى فإنّه قد حكى في تَذْكِرَتِه[5] أَنَّ الوَابِلَ[6] فوق الجود ، وأنشد :

هُو الجَوادُ ابْن[7] الجواد ابنُ[8] سَبَلْ[9] إنْ دَيَّمُوا جَادَ وإِنْ جادوا وَبَلْ[10]

فهذا هو التَّناقُضُ مع أَنَّه[11] يلزمُه [هذا بعينه][12] في: " أَخَذَتْنا بالجودِ

= الجَوْد" ، إِنَّمَا يقولون: "أخذتْنا بمطرٍ فوق الجَوْد" ، ولو جررتَ لجاز ، وليس الاختيار". (شرح الكتاب ٥٤/٣) .

(١) ب: المحذوف هنا.

(٢) ينظر رأي الفارسي في اللسان (جود).

(٣) ب: ويعرفه.

(٤) أ وج: شيء، ب: الجر وشيء، والصواب ما أثبت.

(٥) وهو من الكتب المفقودة، وهو كتاب كبير في مجلدات ينظر: كشف الظنون ٣٢٥، وقد لخصه ابن جني في كتاب سماه: مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، وظهر هذا الكتاب مطبوعًا بتحقيق: حسين أحمد بوعباس.

(٦) في اللسان (وبل): "الوَبْل والوَابل: المطرُ الشَّديد الضَّخْمُ القَطْر".

(٧) أ: بن، والتصحيح من ب وج.

(٨) أ وب: بن، والتصحيح من ج.

(٩) في النسخ الثلاث: السَّبَل، والتصحيح من الكتب التي ورد فيها الشاهد.

(١٠) ب: جاد وصل، والبيتان من الرجز، وهما لجَهْم بن سَبَل في اللسان (سبل)، وبلا نسبة في الخصائص ٣٥٥/١، والمحتسب ٣٥٨/٢

وروي: (أنا) مكان (هو)، فيكون (سبل) اسم رجل، وهو والد الشاعر، وقيل: إن البيت في وصف فرس نجيبة في العرب اسمها سبل، ينظر: اللسان (سبل)، ويروى (دوموا) مكان (ديموا) ينظر: الخصائص ٣٥٥/١.

(١١) (مع أَنَّه) مكررة في ب.

(١٢) (هذا بعينه) ساقط من أ ، وأثبت من ب وج.

وفَوقَه"؛ لأَنَّ المعنى: أخذتْنا كائنةً فوقَ الجودِ، فثبت[1] أَنَّ الجودَ فوقَه شيءٌ، فهذا المذهبُ خَلْف.

والذي يتخرَّجُ عليه كلامُه أَنَّ (فوق) لا يستعمل إلا ظرفًا، فإذا دخل عليه حرفُ الجرِّ صار اسمًا، فإذا قلتَ: أخذتْنا بفوقِ الجودِ، وجعلتَ[2] الباء للحال أو بمنزلتها في: بَريْتُ بالقلم[3]، كنتَ قد جعلتَ فوقَ الجودِ اسمًا لشيء، وهو الوابِل، وليس فوق الجودِ شيءٌ، أي ليس هذا اللفظُ الذي هو فوق الجود واقعًا على شيء، فإنْ قلتَ: قد دخلت الباءُ على (فوق)، قال الشاعر:

كَلَّفُوني الّذي أُطِيقُ فَإِنِّي   لَسْتُ رَهْنًا بِفَوقِ ما أسْتَطِيعُ[4]

وقال آخر[5]:

فشبَهنَنِي[6] كَلْبًا ولَسْتُ بِفَوقِهِ   ولا مِثْلِهِ أَنْ كان غيرَ قليلِ[7]

قلتُ: هذا[8] شاذٌّ، مع أن الباءَ في البيت الثاني زائدةٌ، وكأَنَّه قال: ولستُ

---

(١) ب: يثبت، ج: فيثبت.

(٢) (جعلت) مكررة في ب.

(٣) في ب توجد بعد (بريت) كلمة غير واضحة.

(٤) من المتدارك، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٤٥٢، والهمع ١٩٨/٣، والدرر ١١٧/٣.

(٥) ب وج: الآخر.

(٦) أ وب: وشبهتني، ج: وشبهني، والصواب ما أثبت، وهو الموافق لما في الكتب التي ورد فيها البيت، ونون النسوة في "فشبهنني" عائدة على النساء في البيت الذي قبله، وهو:

أَتَيْتُ نساءَ الحارثِيين غُدْوةً   بِوَجْهٍ براه اللّهُ غَيْرِ جَميلِ .

(٧) من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ٦٩، والشعر والشعراء ٤٠٨، والارتشاف ١٤٥٢.

ويروى "ولا دُوْنِهِ" مكان "ولا مَثْلِهِ".

(٨) ب: وهذا.

فوقه، فلهذا أَنكر الفارسي أَنْ يكونَ فوق الجود شيء[١] .

ثُمَّ قال[٢] : ومثل "دون معد" قولُ الشاعر:

.... إِذا ما تَلاقَيْنا مِنَ اليومِ أَوْ غَدًا[٣]

قلتُ: فهو مُنْجَرٌّ بحرف جر غير زائد، لكن معنى الكلامِ دونَه ومعه على السَّواء، والجرُّ أحسنُ لما قلناه، وكذلك قوله:

كَشْحًا طَوَى مِنْ بِلَدٍ مُخْتَارَا مِن يَأْسَةِ[٤] اليائِسِ أَوْ حِذَارا[٥]

هو مجرورٌ بحرفٍ غير زائد، لكنَّ المعنى دونه كالمعنى به، وهو مفعولٌ من أجله، وكَأَنَّه[٦] قال: مختارًا من يَأْسةِ[٧] اليائسِ أو / حِذَارا. [١٠٥/أ]

---

(١) في النسخ الثلاث (شيئًا)، والصواب ما أثبت .

(٢) الكتاب ٦٨/١.

(٣) من الطويل، وصدره:

أَلاَحَيِّ نَدْماني عُمَيْرَ بن عامرٍ

وهو لكعب بن جعيل في الكتاب ٦٨/١، وشرح السيرافي ٥٥/٣، والنكت ٢٠٧/١، وبلا نسبة في المقتضب ١١٢/٤، ١٥٤، والمحتسب ٣٦٢/٢، والإنصاف ٣٣٥، ٣٧٦

الشاهد فيه: نصب "غدًا" حملاً على موضع "اليوم" إذ موضعها نصب

والنَدْمان: الجليس على الشَّراب يطلق على الواحد والجمع.

(٤) ب: قامه.

(٥) البيتان من الرجز، وهما للعجاج في ديوانه٨٣،والكتاب ٦٩/١، وشرح السيرافي ٥٥/٣، والنكت ٢٠٧/١، والإنصاف ٣٣٣، وبلا نسبة في المحتسب ٣٦٣/٢.

والكَشْح: الجنب أو الخاصرة، ويقال لكل من أضمر شيئًا ونواه: طوى عليه كشحًا.

والمعنى: يصف ثورًا وحشيًا خرج من بلد إلى بلد يأسًا من المرعى الذي كان فيه، أو حذرًا من صائد أحس به.

الشاهد فيه: كما ذكر المصنف نصب "حذارا" عطفًا على "يأسة اليائس"؛ لأَنّ موضعه نصب، لكونه مفعولاً لأجله، والمفعول لأجله المستوفي شروط النصب يجوز جره بحرف الجر.

(٦) ب وج: فكأَنَّه.

(٧) أ: مختارًا من يأسته، وب: مختار يأسه، والتصحيح من ج.

ثُمَّ قال: "وتقول: ما زيدٌ كعَمْرٍو ولا شبيهًا به"[١] .

قلت: هذا تفسيرٌ حسنٌ في المحمول على الموضع[٢] ، لأَنّه قسَّمه[٣] ثلاثة أقسام:

قسم يُحْمَل على لفظه وموضعه، والحملُ على لفظه أحسنُ للمُشَاكَلَةِ والتَّشْريك في الحرف، وهو: ما زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ، ومنه:

فإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنانَ وَالِدًا   ودونَ..[٤]

وكذلك:

....   إِذَا ما[٥] تَلاقَيْنا من اليومِ أوْ غَدًا[٦]

وَ:

....   مِنْ يَأْسَةِ اليائسِ أو حِذَارا[٧]

وقسم لا يُحْمَلُ إلاّ على موضعه خاصَّة، وهو: "ما زيدٌ على قومِنا ولا[٨] عندنا" و"أخذتْنا بالجود وفوقَه".

وقسم: يُحْمَل على لفظه وموضعه[٩] ، على معنيين مختلفين، فلا يُقال: إنَّ الحملَ على الموضع أحسنُ، ولا إِنَّ الحملَ على اللفظ أحسنُ؛ لأَنّهما معنيان،

---

(١) الكتاب ٦٩/١.

(٢) ب: الموضوع.

(٣) أ: قسم، وما أثبت من ب وج .

(٤) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٥) (ما) ساقطة من ج.

(٦) سبق تخريجه ص ١٩٧.

(٧) (و........... من يأسة اليائس أو حذارا) ساقط من ب. **والبيت سبق ر ه ص ١٩٧**

(٨) (لا) ساقطة من ب.

(٩) ب: موضعه ولفظه.

فمتى أردتَ أحدَهما أتيتَ باللفظ الذي يُعطيه، وهو: ما زيدٌ كعَمْرٍو ولا شبيهٍ به، إنْ جررتَ فالمعنى[(١)]: ولا كشبيهٍ به، فقد أَثْبَتَّ[(٢)] لعَمْرٍو شبيهًا، ونفيتَ عن زيد أن يُشْبِهَه. وإذا قلتَ: ولا شبيهًا به، فالمعنى: ما زيدٌ شبيهًا بعمرو، فهذان معنيان متباينان.

ثُمَّ قال: " فإنْ قلتَ: ما أنت بزيدٍ ولا قريبًا منه، فإنّه ليس هُنا بالباءِ[(٣)] معنى لم يكن قبل أن تجيءَ[(٤)]، يريد: أَنَّ الباءَ زائدةٌ، فالحملُ على اللفظ -هنا- وعلى الموضع يستوي معناه، بخلاف الكاف، أَلاَ ترى أَنَّه يقول[(٥)]: وأنت إذا ذكرتَ الكافَ تُمثِّل[(٦)]، أي: تُشَبِّه، فيختلفُ[(٧)]، المعنى بدخولها؛ فلذلك[(٨)] يكون معنى الجرِّ مخالفًا لمعنى النَّصب، فإنْ جعلتَ "قريبًا" ظرفًا، لم يكنْ إلاَّ منصوبًا، وإنْ جعلتَه اسمًا، جاز فيه الجرُّ والنصبُ حملاً على اللفظ والموضع.

وقد فَصَلَ أبو الحسن[(٩)] بين الجرِّ والنصبِ في: "ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به" [عما][(١٠)] بَيَّنَ[(١١)] سيبويه.

---

(١) أوب: والمعنى، والتصحيح من ج.

(٢) عبارة: " باللفظ الذي يعطيه وهو....... فقد أثبت" ملحقة في الحاشية اليسرى في أ.

(٣) (بالباء) ساقطة من ج.

(٤) في الكتاب ٦٩/١: " وإذا قلت: ما أنت بزيد ولا قريبًا منه، فإنّه ليس ههنا معنى بالباء، لم يكن قبل أن تجيء بها".

(٥) الكتاب ٦٩/١ .

(٦) ب: تميل.

(٧) أ: فتختلف، والتصحيح من ب وج.

(٨) ب: فالذي.

(٩) يعني أبا الحسن الأخفش ينظر رأيه في شرح السيرافي ٥٧/٣ .

(١٠) (عما) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(١١) أ وب: في، والتصحيح من ج.

هذا بَابُ الإِضْمَارِ في (لَيْسَ) و(كَان) كَالإِضْمَارِ في (إِنَّ)

إذا قلت: " إنَّه مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِهِ[١] "، و" إنَّه أمَةُ اللّهِ ذَاهِبَةٌ "[٢].

أي: هذا بابُ الإِضْمار في (لَيْس) الذي هو بمنزلةِ الإضمارِ في (إِنَّ)، ومعناه: هذا بابُ إضمارِ الشَّأْن[٣].

[١٠٥/ب] يزعم[٤] أَنَّك إذا قلتَ: " لَيْسَ خَلقَ اللّهُ / مِثْلَه "[٥]، على ضميرِ الأمر؛ لأَنّ (لَيْسَ) فعلٌ، ولا يُتَصَوَّر أَنْ تدخلَ على فِعْل، فاضطررنا أن[٦] نجعلَها مُضْمَرًا فيها، فتكون[٧] داخلةً على الاسمِ، فهذا مذهبُ سيبويه[٨] ~ [٩] وكبراء النحويين[١٠].

ومن النَّاس[١١] مَنْ زعم أَنَّها حرفٌ بمنزلة (ما)، فلا يَمْتَنِعُ فيها الدخولُ

----

(١) ب وج: فإنّه.

(٢) الكتاب ٦٩/١، قال السيرافي: "اعلم أن كل جملة فهي حديث أمر وشأن، والعرب قد تقدم قبل الجمل الأمر والشأن، ،ثُمَّ تأتي بالجملة، فتكون الجملة هي خبر الأمر والشأن؛ لأَنّ الجملة هي الأمر والشأن، وهذا الذي يسميه الكوفيون المجهول، فمن ذلك قولهم: أَنَّه أمة اللّه ذاهبة، وأَنَّه زيد ذاهب". **(شرح الكتاب ٥٨/٣) .**

(٣) أ: الشاني، والتصحيح من ب وج .

(٤) ب وج: فزعم.

(٥) الكتاب ٧٠/١.

(٦) ب: إلا أن، ج: إلى أن.

(٧) ب: تكون.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٦/١، ٥٧، ٧٠، ١٤٧، ٣٧/٢، ٣٠٩، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٠٠، ٣٤٣/٤، ٣٤٤.

(٩) (رحمه اللّه) ليست في ب وج.

(١٠) ينظر: اللامات للزجاجي ٧، والإنصاف ١٦١، ١٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١١/٧، ١١٢، وشرح الصفار ٧٦٢، وشرح التسهيل ٣٥٢/١-٣٥٤.

(١١) ذهب إلى ذلك الفارسي في المسائل الحلبيات ٢١٠، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، والمسائل المنثورة =

على الفعل، فكأنّك قلتَ: "ما خَلَقَ اللّهُ مِثْلَهُ"، كما أنَّها في: "لَيْسَ الطِّيْبُ إلاَّ المِسْكُ"، بمنزلة (ما)، ولهذا لم تَعْمَل في الخبر.

وهكذا زعم سيبويه[١] ~ [٢] في: "لَيْسَ الطِّيْبُ إلا المِسْكُ"، لأنّه جعلها ثُمَّةَ[٣] بمنزلة[٤] (ما).

ورام الفارسي[٥] أَنْ يبقيَها على أصلِها من العمل، فوجَّه[٦]: "لَيْسَ الطِّيْبُ إلاَّ المِسْكُ" على وجهين[٧]:

أحدُهما: أن يكونَ في (ليس) ضميرُ الشَّأْن، كأَنَّه قال: ليس الأمرُ إلاَّ هذا، فقيل له: ينبغي أن تدخلَ (إلاَّ) على الخبر، لا على جزءٍ[٨] منه، فكان يجب[٩] على قوله[١٠] أَنْ يُقالَ: "ليس إلاَّ الطِيْبُ المسكُ"، فقال: أُخّرَتْ (إلاَّ) عن موضعها، كما أُخّرَتْ في قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[١١].

= ٢٠٧، ٢٠٨، وينظر: شرح الصفار ٧٦١، ٧٦٢، ونسب الزجاجي ذلك إلى الفراء وجميع الكوفيين، ينظر: اللامات ٧، ونسبه ابن هشام إلى ابن السراج والفارسي، وابن شقير وجماعة، ينظر: المغني ٣٢٥.

(١) ينظر: الكتاب ١/٧١، ١٤٧.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٣) ب: ثُمَّ.

(٤) ج: منزلة.

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٢٧-٢٢٩.

(٦) أ: فرد، والتصحيح من ب وج.

(٧) ب: الوجهين.

(٨) ب: خبر.

(٩) (يجب) غير واضحة في ب.

(١٠) ج: قولك.

(١١) سورة الجاثية: ٣٢، وتمامها ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣٢﴾﴾.

وفي قوله:

.... وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاّ اغْتِرَارًا[١]

والأصل: إنْ نحن إلا نَظَنُّ ظَنًّا[٢]، وما الشَّيْبُ إلاَّ اغْتَرَّه[٣] اغْتِرارًا.

ولا بُدَّ من هذا التقدير؛ لأنّه لا يَظُنُّ الإنسانُ إلا الظَّنَّ، ولا يغترُه الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرارًا[٤].

والتوجيهُ الثاني[5]: أَنْ تكونَ (إلاَّ) وصفًا، وخبرُ ليس محذوفًا، كأنَّه قال: ليس الطِّيْبُ غيرُ المسكِ في الوجود، أو يكونَ: "إلاَّ المسك" بدلاً[٦]، كَأَنَّه قال: ليس الطيبُ بشيءٍ إلا المسك، ويُحْذَفُ أيضًا الخبرُ، وهذا النوعُ من البدل قد أتينا على بيانه في أبواب الاستثناء[٧]؛ لأَنّه[٨] لا يَحِلُّ مَحَلَّ الأول.

---

(١) من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ٩٥، وصدره:

أَحَلَّ له الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ

والمسائل الحلبيات ٢٢٩، والخزانة ٣٧٤/٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١، والمغني ٣٢٦

أَحَلَّ: أنزل، والأثْقال: جمع ثَقَل، وهو متاع المسافر.

(٢) بعدها في ب زيادة (في قوله)، وذلك بسبب انتقال النظر.

(٣) (اغتره) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ و ب.

(٤) إنَّمَا قدر النحاة هذا التقدير؛ لأَنّ الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة منه، ينظر: شرح المفصل ١٠٧/٧، والمغني ٣٢٦.

(٥) (الثاني) ملحقة في الحاشية اليمنى في ب.

(٦) عبارة: "كأَنَّه قال: ليس الطيب غير المسك في الوجود، أو يكون: إلا المسك بدلاً" ساقطة من ب بسبب انتقال النظر.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٢ ومابعدها.

(٨) ب: ولأَنّه.

فأَمَّا قولُه: إنَّ (إلاَّ)(١) أُخِّرَتْ عن موضعها، فلا يَثْبُتُ له بما أورد، لأَنَّه يُخَرَّج على: إِنْ نَظُنُّ إلا ظنًا غير مُتَيَقَّن(٢) "وما نحن بمُسْتَيْقِنِين" تفسيرٌ للمحذوف دالٌّ عليه، وكذلك:

.... وما اغْتَرَّه الشيبُ إِلاَّ اغْتِرارًا(٣)

أي: إلا اغترارًا بَيِّنًا، فتُحْذَفُ الصفةُ لفهم المعنى، وهذا أولى من ادِّعاء التَّحْرِيف، وَوَضْعِ اللفظِ في غير محلِّه(٤).

وأَمَّا حذفُ الخبر فهَذَيانٌ؛ لأَنَّه قد نُقِلَ عن أبي عمرو(٥) أَنَّه ليس في الدنيا تَمِيمِيٌّ / إِلاَّ وهو يرفع، ولا حجازيٌّ إِلاَّ وهو ينصب(٦)، فالرفعُ لُغَةٌ، فمحال أَنْ تكونَ العرب قد أجمعتْ على حذف الخبر؛ لأَنّهم يقولون: ليس زيدٌ إلا قائم"(٧)، و"ليس عمروٌ إلا خارجٌ"، فثبت أَنَّ (ليس) بمنزلة (ما). [١٠٦/أ]

فإِنْ قلتَ: ولِمَ لَمْ يجعلْها سيبويه هنا كذلك، ولا يُقَدِّر مُضْمَرًا؟ قلتُ: لأمرٍ ما، وهو أَنَّهم لا يقولون برفع الخبر إِلاَّ مع الإيجاب، وليس في الدنيا عربيٌّ يقول:

---

(١) ب: إِنَّمَا.

(٢) أ: متيقنين، والتصحيح من ب وج.

(٣) سبق تخريجه ص٢٠٢

(٤) أي يجعل المصدر مفعولاً مطلقًا مبينًا للنوع على حذف الصفة، فيكون التقدير في الآية: إلا ظنًّا ضعيفًا، وفي البيت: إلا اغترارًا بينًا، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١، والمغني ٣٢٦.

(٥) (أبي عمرو) ساقطة من ب، ومكانها بياض في ج.

وهو أبو عمرو ابن العلاء، واسمه زَبَّان بن العلاء بن عمار بن عبدالله التميمي المازني، إمام أهل البصرة في القراءة والنحو، كان من أعلم الناس بالأدب واللغة والشعر، أحد القراء السبعة، أخذ عنه يونس بن حبيب، توفي سنة ١٥٤هـ، تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٤٦-٥٠ وإنباه الرواة ١٣١/٤-١٣٩، والفهرست ٣٠، ٣١.

(٦) تنظر هذه الحكاية في مجالس العلماء للزجاجي ص ١، ٤، والمغني ٣٢٥، ٣٢٦.

(٧) ب: قائمًا.

"ليس زيدٌ قائمٌ" ، إنَّمَا يكون ذلك مع (إلاَّ)، وهُنا قد بقِيَ الخبرُ على وضعه لم يدخلْ عليه ما يُوْجِبُه، فلْنَدَّعِ بقاءَ (ليس) على أصلها من العمل، فهذا هو الفرقُ بين الموضعين.

ثُمَّ نعود إلى لفظه، قوله[١] ~ : "لَيْسَ خَلَقَ اللّهُ مِثْلَهُ"[٢]، ليس المثالُ مُرَادًا لنفسِه، وكأَنَّه يقول: مثلُ زيدٍ؛ لأَنَّ الضميرَ إنْ عاد على مُتَقَدِّمِ الذِّكْر، فيكونُ في (ليس) ضميرُه، فلا تكون المسألةُ من هذا الباب، فإنَّمَا تكون نصًا على مقصودنا إذا قلتَ[٣]: " ليس خَلَقَ اللّهُ مِثْلَ زيدٍ ".

ثُمَّ قال: " فلولا أَنَّ فيه إضمارًا؛ لم يَجُزْ له[٤] أن يَذْكُرَ الفعلَ بعده"[٥]، أي: لولا ما أضمرتَ في (ليس) لم يَسُغْ ذكرُ الفعل بعد (ليس)؛ لأَنّ الفعلَ لا يدخل على الفعل لفظًا ونيةً.

وقولُه: "ولم تعملْه في اسم"[٦] حالٌ من "لم يَجُزْ ذكرُ الفعل بعده" أي: لم يَجُزْ ذكرُ الفعل، وأنت لم تعملْه في اسم، إنَّمَا يسوغُ ذكرُ الفعل بعده إذا أعملتَه في اسم كمسألتنا[٧]، لأَنّ فيها إضمارًا[٨]، وتعملُه فيما بعد الفعل، وذلك "مَرّ يمشي زيدٌ[٩]"، أي: مَرَّ زيدٌ ماشيًا، ثُمَّ قال: "ولكنَّ فيه من الإضمار

---

(١) أ: "إلى قوله، قال"، ج: "إلى قوله قوله"، وما أثبت من ب، وهو الأولى.

(٢) الكتاب ٧٠/١.

(٣) ب: قالت.

(٤) (له) ليست في ج.

(٥) في الكتاب ٢٧٠/١: "فلولا أن فيه إضمارًا لم يَجُزْ أن تذكرَ الفعل".

(٦) الكتاب ٧٠/١.

(٧) ب: فمسألتنا.

(٨) ج: إضمارٌ أو.

(٩) ب: زيدًا.

مثلَ ما في إنَّه"[(١)]، أي: مثلُ هذا البارزِ الملفوظِ به.

وقوله: "وسوف يَبِينُ[(٢)] حالُ هذا في الإضمار"[(٣)]، أي حالُ (إنَّ)، ثُمَّ أنشد[(٤)] على الإضمار في (ليس) قولَ حُمَيدِ الأَرْقَط[(٥)]:

فَأَصْبَحُوا والنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النّوى يُلْقِي المساكينُ[(٦)]

فهذا إنَّمَا يكون على مذهبِه إذا امتنع أن يكونَ (المساكين) على (ليس)، وإنْ جاز أن يُحْمَلَ عليه، فلا دليلَ له فيه، لكنَّ مذهبَه أَنَّه لا يجوز[(٧)]، أَلاَ ترى نَصَّه على ذلك، فقال: "لا يجوز[(٨)] أَنْ تَحْمِلَ[(١)] "المساكين" / على ليس"[(٢)] فهذا [١٠٦/ب]

---

(١) الكتاب ٧٠/١.

(٢) ب: سنبين.

(٣) في الكتاب ٧٠/١: "وسوف نُبَيِّنُ حالَ هذا في الإضمار".

(٤) ينظر: الكتاب ٧٠/١.

(٥) هو حميد بن مالك بن رَبْعي، سمي بالأرقط لآثار كانت في وجهه، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وكان معدودًا من بخلاء العرب، تنظر ترجمته في: أمالي ابن الشجري ٤٩٧/٢، والخزانة ٣٩٥/٥.

(٦) من البسيط، وهو له في الكتاب ٧٠/١، ١٤٧، وشرح السيرافي ٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧٥/١، والنكت ٢٠٨/١، وأمالي ابن الشجري ٤٩٧/٢، ٤٩٨، وبلا نسبة في المقتضب ١٠٠/٤، والأصول ٨٦/١، والمسائل الحلبيات ٢٥٧، ٢٦٣، والخزانة ٢٧٠/٩

ويروى: (تُلْقِي) مكان (يُلْقِي)

والمعرس: المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل.

والشاعر يهجو قومًا نزلوا به، فأطعمهم تمرًا، يقول: أصبحوا، وقد غطى النوى لكثرته منزلهم في زمان لا يلقي فيه المساكين أكثر النوى، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع.

الشاهد فيه: إضمار الشأن في (ليس)، وجملة "كل النوى يلقي المساكين" خبر(ليس)، و"المساكين" فاعل "يلقي"، و"كل النوى" مفعوله.

(٧) ذهب سيبويه إلى أَنَّه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جارٍ ومجرور سواء أتقدم الخبر على الاسم أم لم يتقدم، فلا يُقال: "كان طعامك زيدٌ آكلاً" ولا "كان طعامك آكلاً زيدٌ"، ينظر: شرح ابن عقيل ٢٦٠/١.

(٨) ب: ولا يجوز.

نصٌّ على أنَّه لا يجيزه.

وقوله: " وقد قَدَّمْتَ"[٣]، أي يكون المعنى: وليس المساكينُ يلقي كل النَّوى، وأَعَدْتَ عليه ضميرًا [مفردًا][٤]؛ لأَنّه جمعٌ، فيجوز فيه ذلك، لكن قَدَّمْتَ (يُلْقِي)، فجعلتَ الذي يعمل فيه الفعل الآخر الذي هو (يُلْقِي)[٥]؛ لأَنّه يجيء كأَنَّه عاملٌ[٦] في "المساكين"، فجعلت (المساكين) يلي الأول الذي هو (ليس)؛ لأَنّها عندك عاملةٌ فيه، وقَدَّمْتَ (يُلْقِي) عليه، فزعم أَنَّ هذا لا يَحْسُن[٧]؛ لأَنّك لو قلتَ: "كانت زيدًا الحُمَّى تأخذُ[٨]" أو "كانت زيدًا تأخذُ الحُمَّى" لم يَجُزْ[٩].

قلتُ: أَمَّا "كانت زيدًا الحُمَّى تأخذُ" فلا يجوز؛ لأَنّك أوليتَ (كان) ما ليس باسمٍ لها ولا خبر[١٠]، وأَمَّا[١١] "كانت زيدًا تأخذُ الحُمَّى" فيجوز؛ لأَنّك أوليتَها [معمولَ][١٢] الخبر، ومعمولُ الخبر من الخبر[١٣].

----

(١) أ وب: يحمل، .وما أثبت من ج والكتاب ١/٧٠.

(٢) الكتاب١/٧٠ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) (مفردًا) ساقطة من أ ، وأثبتت من ب وج.

(٥) ب: ملقى .

(٦) في النسخ الثلاث (عاملاً) والصواب ما أثبت .

(٧) ينظر: الكتاب ١/٧٠.

(٨) في أ: تأخذا وَ، والتصحيح من ب وج.

(٩) ينظر: الكتاب ١/٧٠ .

(١٠) أ: حرف، والتصحيح من ب وج.

(١١) أ: وما ، والتصحيح من ب وج.

(١٢) (معمول) ساقطة من أ و ب وأثبتت من ج.

(١٣) إذا تقدم معمول الخبر وحده على الاسم مع بقاء الخبر مؤخرًا نحو: "كانت زيدًا الحمى تأخذ" فهذا ممتنع عند البصريين جائز عند الكوفيين"، وأَمَّا إذا تقدم المعمول والخبر على الاسم، وتقدم المعمول على الخبر، نحو: "كانت زيدًا تأخذ الحمى"، فهذا ممتنع عند سيبويه، وأجازه بعض =

وكذلك يكون "وليس[1] كلَّ النَّوى يُلْقِي"؛ لأَنّك قَدَّمْتَ الخبرَ بجُمْلَتِهِ، فلو كان: "وليس كلَّ النوى المساكينُ يلقي"؛ لم يَجُزْ؛ لأَنّك أوليتَها إذ ذاك ما ليس باسم ولا خبر، فتجَنَّبوا في ألفاظهم ما تجنَّبوا في معانيهم؛ لأَنّهم يكرهون هذا، أَلاَ تراهم قالوا[2]:

كَمُرْضِعَةٍ[3] أوْلادَ أُخْرَى وَ[4] ضَيَّعَتْ بَنِي بَطْنِها هَذا الضَّلالُ عَنِ القَصْدِ[5]

فهذا الذي قال[6] غيرُ صحيح؛ لأَنّ القياسَ لا يَمْنَعُ[7] تقديمَ معمولِ الخبر إذا اتَّصل بالخبر؛ لأَنّه لا يكون فيه شيءٌ ناقِضٌ للقوانين.

ثُمَّ قال[8]: ومثلُ ذلك في الإضمار قولُ العُجَيْر[9]:

= البصريين، ينظر: شرح ابن عقيل ٢٦٠/١.

(١) (ليس) ساقطة من ب .

(٢) أ: قال، والتصحيح من ب وج.

(٣) ب: كم صغت .

(٤) (و): ساقطة من ب.

(٥) من الطويل، وهو للعديل بن الفرخ العجلي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٣٦، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٢٩/٢، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٢/١، والبحر المحيط ٣٢٥/٦.
وهذا البيت يضرب في سوق الهداية، ويجوز أن تكون المرضعة امرأة فعلت ذلك، فضرب المثل بها.
ويقال النعامة تفعل ذلك لسوء هدايتها، فتترك الواحدة منها بيضها، وتسوم في المرعى، فإذا أرادت العودة إلى البيض لم تهتدِ، فتجثُمّ على بيض غيرها (ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٣٦، ٧٣٧).
وقد ذكر المرزوقي (٧٣٦) والتبريزي (١٢٩/٢) بيتًا لابن جذل الطعان يوافق هذا البيت في شطره الأول، وعجزه: بنيها ولم ترقع بذلك مرقعا
وهو من شواهد الحيوان ١٩٧/١، وشرح السبع الطوال ٢٧١ .

(٦) أي سيبويه .

(٧) ب: لا يعمل بمنع .

(٨) في الكتاب ٧١/١: "ومثلُ ذلك في الإضمار قولُ بعضِ الشعراء، العجير، سمعناه مِمَّن يُوثَقُ بعربيته...".

(٩) أ: العجر، ب: الشاعر، وما أثبت من ج.

=

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ   وَآخَرَ مُثْنٍ بِالذي كُنْتُ أَصْنَعُ[(١)]

والإضمار هنا[(٢)] بَيِّنٌ جدًا.

وكذلك ما حكاه من قولهم: "كان أنت خيرٌ منه"[(٣)] لفصلِ الضَّميرِ ورفعِ[(٤)] ما بعده.

ثُمَّ قال[(٥)]: "ومثلُه: "كاد تزيغ قلوبُ فريقٍ منهم"[(٦)]، فهذا عنده على أَنَّ في (كاد) ضميرَ الأمرِ والشَّأْن، و[(٧)]كأَنَّه قال: كاد الأمرُ[(٨)] تزيغُ قلوبُ فريقٍ

= وهو العجير السلولي، واسمه عمير بن عبدالله بن عبيدة، من بني سلول من شعراء الدولة الأموية، كان كريمًا جوادًا، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٥٩٣، ٦١٧-٦٢٥، والمؤتلف والمختلف ١٦٦، والخزانة ٣٥/٥.

(١) من الطويل، وهو له في الكتاب ٧١/١، ونوادر أبي زيد ٤٤٢ (ومثنٍ بصَرْعِي بَعْضَ ما كنتُ أصنعُ)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤٤/١، والأزهية ١٩٠، والنكت ٢٠٨/١، والخزانة ٧٢/٩، ٧٣، وبلا نسبة في الجمل للزجاجي ٥٠، وشرح السيرافي ٦٤/٣، واللمع ٨٩، وأمالي ابن الشجري ١١٦/٣، وشرح المفصل ٧٧/١، ١١٦/٣، ١٠/٧

ويروى "نصفان" مكان "صنفان"

الشاهد فيه: إضمار الشأن في (كان)، والناس مبتدأ خبره (صنفان)، وروي (صنفين) بالنصب خبرًا لـ(كان)، و(الناس) اسمها، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ينظر شرح المفصل ١٠/٧، ١٠١.

(٢) أ: نصبًا، والتصحيح من ب وج.

(٣) ينظر: الكتاب ٧٠/١.

(٤) أ: برفع، والتصحيح من ب وج .

(٥) الكتاب ٧١/١ .

(٦) قرأ السبعة ما عدا حمزة "تزيغ" بالتاء، وقرأ حمزة وحفص عن عاصم "يزيغ" بالياء، ينظر: الحجة في القراءات السبع ١٧٨، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٢٥، والتيسير في القراءات السبع ١٢٠

وهذه الآية ١١٧ من سورة التوبة، وتمامها ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾.

(٧) (و) ساقطة من ب.

(٨) أ: والأمر، والتصحيح من ب وج .

منهم[١]، وهذا على الأَوْلى فيه، أَلاَ ترى أَنَّه يجوز أَنْ يكونَ خبرًا لـ"كاد" مقدمًا و"قلوب" اسمًا لها[٢]، لكنْ يكونُ في اللفظِ[٣]، [قد][٤] وَلِيَ "تزيغ"، وقُطِعَ عنه، لكن يجوز كما جاز: قام وقعد / زيدٌ، ألا ترى أَنَّه يجوز أَنْ يكونَ العاملُ [١٠٧/أ] الفعلَ الأولَ بلا خلافٍ، فكذلك يكون هذا، ثُمَّ أنشد[٥]:

هِيَ الشَّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا ... وَلَيْسَ منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[٦]

فهذا ليس فيه كلامٌ، وهو قاطعٌ على ما ذهب إليه.

قال ~ : "وليس يجوز ذا[٧] في (ما) في لغة أهل الحجاز"، أي: لا يجوز أن يستترَ فيها ضميرُ الأمر؛ لأَنّها لا تتحمله، ولا يجوز حذفُه؛ لأَنّه يُشْبِه الفاعل، أَلاَ ترى أَنَّه اسمُها، فإِنَّمَا يكون في (ما)[٨] التميمية، ويكون ملفوظًا به، نحو: "ما[٩] هو زيدٌ قائمٌ"، وإِنْ كان في الحجازية فيكون اللفظُ مثلَ هذا، لأَنّه

---

(١) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٣٢٥ .

(٢) قال سيبويه: "وجاز هذا التفسير؛ لأَنّ معناه "كادتْ قلوبُ فريق منهم تزيغ"، الكتاب (٧١/١).

(٣) أ: اللفظ به، وما أثبت من ب وج .

(٤) (قد) مكانها بياض في أ، وأثبتت من ب وج.

(٥) ينظر: الكتاب ٧١/١ .

(٦) من البسيط، وهو لهشام أخي ذي الرمة (واسمه هشام بن عقبة العدوي) في الكتاب ٧٠/١، وجمل الزجاجي ٥٠، وشرح السيرافي ٦٥/٣، والأزهية ١٩١، والنكت ٢٠٩، وشواهد المغني للسيوطي ٧٠٤، وبلا نسبة في المقتضب ١٠١/٤، وشرح المفصل ١١٦/٣، ورصف المباني ٣٠٢، والمغني ٣٢٧.

ويروى (النفس) مكان (الداء)

الشاهد فيه: إضمار الشأن في (ليس)، و(شفاء) مبتدأ، و(مبذول) خبره، وجملة "منها شفاء الداء مبذول" خبر (ليس) .

(٧) أ: ما، والتصحيح من ب وج، والكتاب٧١/١ وفيه: "ولا يجوز ذا في (ما) في لغة أهل الحجاز".

(٨) ج: فيما .

(٩) ب: إن، وهي ملحقة في الحاشية اليسرى .

يَبْرُزُ[١]، فتجيءُ الجملةُ في موضع الخبر.

ثُمَّ قال: "و [لا يجوز أن][٢] تقول: ما زيدًا[٣] عبدُ الله ضاربًا"[٤].

إنْ قلتَ: ما الذي أدخل هذا في هذا الباب؟، قلتُ: ليستْ منه، لكن هي مُوَطِّئةٌ لمسألةٍ[٥] يذكرُها بعد، فهذه المسألةُ لا تجوز؛ لأنّك أوليتَ (ما) ما ليس باسمٍ لها ولا خبر.

ثُمَّ قال: "فإنْ رفعتَ الخبرَ حَسُنَ حملُه على اللغةِ التميمية"[٦].

قلت: وهذا بَيِّنٌ؛ لأنَّها غيرُ عاملة إذْ ذاك، فيكون قوله[٧]: "ما زيدًا[٨] أنا ضاربٌ[٩]" بمنزلة: "زيدًا أنا ضاربٌ"، ولا أثرَ لها؛ لأنَّها غيرُ عاملة، فإن كان التقديمُ يجوز قبلها فهو جائزٌ معها[١٠]، ثُمَّ أنشد[١١] قول مزاحم[١٢]:

----

(١) أ: برز، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٢) (لا يجوز أن) ساقطة من النسخ الثلاث، وأثبتت من الكتاب ٧١/١.

(٣) ب: زيدٌ.

(٤) الكتاب ٧١/١.

(٥) أ: لمثله، والتصحيح من ب وج.

(٦) الكتاب ٧١/١.

(٧) ج: قولك.

(٨) ب: زيدٌ.

(٩) ب: بضارب.

(١٠) ب: بعدها.

(١١) ينظر: الكتاب ٧٢/١.

(١٢) هو مزاحم بن الحارث أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث من بني عقيل، شاعر إسلامي، كان في زمن جرير والفرزدق، توفي حوالي ١٢٠هـ، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٥٨٣، والأغاني ١٥٠/١٧، والخزانة ٢٧٣/٦.

...........................[1] وَمَا كُلُّ مَنْ وَافى مِنًى أَنَا عَارِفُ[2]

فلهذا ذَكَرَ ما قلناه؛ لأَنّ (ما) هنا تميمية ، فحَسُنَ تقديمُ معمول خبر[3] المبتدأ.

ثُمَّ قال: " وقال بعضُهم: "وما كُلُّ مَنْ وافى منًى أنا عارِفٌ" لَزِمَ اللغةَ الحِجازيَّة"[4].

قلت: فهذا[5] نصٌّ على أَنَّ مَنْ رفع كُلاًّ فإنّه[6] على لغةِ أهلِ الحجاز.

---

(١) في ج ذكرالشطر الأول وهو:

وقَالوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ منْ مِنًى.

(٢) من الطويل، وهو له في الكتاب ٧٢/١، ١٤٦، وشرح السيرافي ٦٦/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٣/١، والنكت ٢٠٩، وشرح التصريح ٦٥٤/١، والخزانة ٨/٢، ٢٦٩/٦، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، ٢٤٢، والخصائص ٣٥٤/٢، ومعجم ما استعجم ٢٧٤، وشرح شذور الذهب ١٩٥، والمغني ٧٧٤.

والبيت يروى بنصب (كل)، وبرفعها

قال السيرافي: "فأَمَّا من نصب كلاًّ فقد جعل (ما) تميمية، وأبطل عملها، ونصب كلاًّ بـ"عارف"، ومن رفع كلاًّ جعل كلاًّ اسم (ما) على لغة أهل الحجاز، ورفع كلاًّ بـ(ما)، وجعل "أنا عارف" في موضع الخبر، وأضمر الهاء في "عارف" حتى يكون في الجملة ما يعود على الاسم، فيصح أن يكون خبرًا" (شرح الكتاب ٦٧/٣)

والمنازل: قيل اسم لـ(منى)، ويقال للرجل إذا أتاها: نازلٌ، ينظر: معجم ما استعجم ٢٧٤، وقيل: المنازل من منى حيث ينزلون أيام رمي الجمار، وذلك أن الشاعر اجتمع بمحبوبته في الحج، ثُمَّ فقدها، فسأل عنها، فقالوا له: تعرفها في منازل الحج من منى، فقال: أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأل عنها.

(٣) ب: من .

(٤) الكتاب ٧٢/١.

(٥) ب: هذا .

(٦) أ: كأَنَّه، والتصحيح من ب وج .

فإنْ قلتَ: ولعلَّه على اللغة التميمية، فتكون الجملةُ في موضع خبرِ المبتدأ، قلتُ: لا يجوز ذلك؛ لأَنّه لا ضرورةَ تدعو إلى حذفِ الضَّميرِ من (عارف)، أَلاَ ترى أَنَّه[١] يسوغُ له أن ينصبَ، فيقول: "كلُّ مَنْ وافى منًى أنا عارفُ"، فإذا كان هذا[٢] مُمْكِنًا، فلا ضرورةَ تدعو إلى حذف المضمر[٣]، فلهذا/ [١٠٧/ب] جعلها حجازيةً؛ لأَنّه لا يمكنُ فيه إذْ ذاك النَّصْبُ لأمرين:

أحدُهما: كسرُ القافية[٤]، فكأَنَّه قال[٥]: "وما كل من وافى منًى أنا عارفًا"، فينصب[٦] القافية المرفوعة[٧].

والآخر: أَنَّه بتقدير أن ينصبَ، ويكسرَ، لا[٨] يسوغ له نصبُ "كل"؛ لأَنّه يُوْلِي لـ(ما)[٩] ما ليس باسم لها ولا خبر، فاضْطُرَّ لرفعه فلَزِمَ عنه حَذْفُ الضمير، ولا بُدَّ من ذاك، فله وجهٌ على هذه اللغة، وهو الاضطرار، ولا وجهَ لحذفه على اللغة التميمية؛ لأَنّه يمكن نصبُ "عارف"، فلهذا قال[١٠] سيبويه ~ في مَنْ رفع: " لَزِمَ اللغةَ الحجازيةَ"[١١].

---

(١) قوله: "قلت لا يجوز ذلك؛ لأَنّه لا ضرورة تدعو إلى حذف الضمير من (عارف)، ألا ترى أَنَّه" ساقط من ب.

(٢) ج: هنا.

(٣) ب وج: الضمير.

(٤) أ: التاء فيه، والتصحيح من ب وج.

(٥) ب: يقول.

(٦) ج: فتنصب.

(٧) ب: المرفوعية.

(٨) ج: فلا.

(٩) (ما) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(١٠) الكتاب ٧٢/١.

(١١) (الحجازية) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ.

ثُمَّ قال: "فأضمر (الهاء) في[1]: "عارف""[2]، أي حَذَفَ (الهاء) التي في "عارف".

ثُمَّ قال: "وكان[3] الوجهُ: "أنا عارفُه"، حيث لم يُعْمَلْ عارف في كل"[4]، أي: وكان الوجهُ أن يأتيَ بالضمير في الجملة ليربطَها بالمبتدأ، حيث لم يُعْمِلْ عارفًا[5] في (كل).

ثُمَّ قال: "وكان هذا أَحْسَنُ من التَّقْديم والتَّأْخير"[6]، أي: وكان حذفُ العائدِ أحسنُ من أَنْ تكونَ[7] حجازيةً، وتُعْمِلُ عارفًا في كُلّ؛ لأَنّه قد تجيء الهاء محذوفةً، أَلاَ ترى قوله:

................................[8] عَلَيّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعُ[9]

---

(١) ب: من.

(٢) الكتاب ٧٢/١.

(٣) ج: فكان.

(٤) في الكتاب ٧٢/١: "وكان الوجهُ عارفُه حيث لم يُعْمَل عارف في كل".

(٥) ب: عارف.

(٦) الكتاب ٧٢/١.

(٧) أ: يكون، والتصحيح من ب وج.

(٨) في ج ذكر الشطر الأول، وهو: " قَدْ أَصْبَحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي ".

(٩) من الرجز، وهو لأبي النجم العِجْلي في الكتاب ٨٥/١، والمغني ٢٢٠، ٥٥١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٤٤، والخزانة ٣٦٣/١ و٣٧٣/٦، وبلا نسبة في الكتاب ١٢٧/١، ١٣٧، ومعاني القرآن للفراء ١٤٠/١، ٢٤٢، ٩٥/٢، والخصائص ٢٩٢/١، ٦١/٣، ٣٠٣، وأمالي ابن الشجري ٩/١، ١٣٩، ٧٢/٢، وشرح المفصل ٣٠/٢، ٩٠/٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٦، وشرح الصفار٣٩٧، والخزانة ٢٠/٣، ٢٧٢/٦

ويروى (علقت) مكان (أصبحت)، ويروى بنصب (كل)، ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٢/١.

ويروى (لم أصنعي) بياء الإطلاق، ينظر: الخصائص ٢٩٢/١

=

وقوله: " وليس ذلك في شيءٍ من كلامِهم"[(١)]، أي: إيلاءُ (ما) شيئًا ليس باسمٍ لها ولا خبرٍ غيرُ موجودٍ في لغتهم، "ولا يكادُ يكون في شعر"[(٢)]، أي: لا يُعْرَف هذا، فلهذا كان أَحْسَنَ، والحمدُ للّه.

= الشاهد فيه: حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، والتقدير: لم أصنعه.

وأم الخيار: زوجة الشاعر، والمعنى أن هذه المرأة أصبحت تدعي على ذنبًا، وهو الشيب والصلع والعجز، ينظر: الخزانة ٣٦٢/١.

(١) في الكتاب ٧٢/١: "وذلك ليس في شيء من كلامهم".

(٢) الكتاب ٧٢/١.

هذا بابُ ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعْلِ، ولَمْ يَجْرِ مَجْرى الفِعْلِ ولم يَتمكّن تَمَكُّنَه[(١)]

قلتُ: هذا البابُ هو المُعَبَّرُ[(٢)] عنه بباب التَّعَجُّب.

والتَّعَجُّبُ: استعظامُ زيادةٍ في وصفِ الفاعلِ خَفِيَ سَبَبُها، وخَرَجَ بها المُتَعَجَّبُ منه عن نظائِرِه، أو قَلَّ نظيرُه[(٣)].

فقولُنا: "اسْتِعْظام"[(٤)]؛ لأَنّ التَّعَجُّبَ لا يجوز[(٥)] إلا مِمَّنْ يَصِحُّ في حقِه الاستعظامُ، ولذلك لا يجوز أَنْ يَرِدَ التعجبُ من الله تعالى، فإِنْ وَرَدَ فهو بالنَّظَر إلى المخاطب، مثلُ قولِه جلَّ ذِكْرُه: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[(٦)]، ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[(٧)].

وقولُنا: "زيادة"؛ لأَنّ التعجبَ لا يجوز إلا مِمَّا يزيد ويَنْقُص، وأَمَّا الخِلَقُ / الثابتةُ[(٨)] فلا يجوز التعجبُ منها إِلاَّ ماشَذَّ من ذلك، والذي شَذَّ من ذلك: ما [١٠٨/أ]

---

(١) "ولم يتمكن تمكنه"مكررة في ب، وفي ج: "ولا تمكَّن تمكنَه"، وهذا الباب في الكتاب ٧٢/١.

(٢) في ب وج: هو الباب المعبر.

(٣) هذا التعريف ذكره ابن عصفور، ينظر: المقرب ٧٦، وشرح الجمل ٥٧٦/١.

(٤) ب: "فقولنا: هو استعظام زيادة ".

(٥) ب: لا يصح.

(٦) سورة مريم: ٣٨، وتمامها: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾﴾.

(٧) ورد في النسخ الثلاث "ما أصبرهم على النار"، ونص الآية: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾، وهي الآية ١٧٥ من سورة البقرة، وتمامها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾﴾.

قال المبرد: "ولا يقال لله ﷻ تَعَجَّبَ، ولكنه خرج على كلام العباد، أي هؤلاء ممن يجب أن يُقال لهم: ما أسمعهم وأبصرهم في ذلك الوقت" (المقتضب١٨٣/٤).

(٨) (الثابتة) مكررة في أ.

أَحْسَنَه، وما أَقْبَحَه، وما أَطْوَلَه، وما أَقْصَرَه، وما أَهْوَجَهُ، وما أَنْوَكَهُ[١]، وما أَحْمَقَه، وما أَشْنَعَهُ، وما أَرْعَنَهُ[٢].

وقولُنا: "في وَصْفِ الفاعل": تَحَرُّزٌ من وصفِ المفعول، فلا يجوز التعجبُ من فعل المفعول، فلا تقول: " ما أَضْرَبَ زيدًا"، تريدُ التعجبَ من الضَّرْبِ الذي وَقَعَ به.

واخْتُلِفَ في السَّببِ المانعِ لذلك[٣]، فمنهم[٤] مَنْ قال:إنَّه لم يَجُزْ التعجبُ من ذلك لِئَلاَّ يَلْتَبِسُ بفعل الفاعل، فيظهرُ مِنْ صاحبِ هذا المذهبِ أَنَّه يُجِيزُ التعجبَ منه إذا عُدِمَ اللَّبْسُ، فيكون قولُ الرَّمادِيِّ[٥]:

----

(١) (ما أنوكه) ليست في ب.

ما أنوكه: في اللسان (نوك): "وقد نَوِك نَوَكًا ونُوْكًا ونَواكَة: حَمَقَ، وهو أَنْوَك، والجمع نَوْكَى".

(٢) قال سيبويه: "وأَمَّا قولُهم في الأحمق: ما أَحْمَقَهُ، وفي الأَرْعَنِ: ما أَرْعَنَهُ، وفي الأَنْوَكِ: ما أَنْوَكَهُ، وفي الأَلَدّ: ما أَلَدَّه، فإِنَّمَا هذا عندهم من العِلْم ونُقْصَان العقل والفِطْنة، فصارت ما أَلَدَّه بمنزلة: ما أَمْرَسَه، وما أعْلَمه، وصارت ما أحمقَه بمنزلة: ما أَبْلَده، وما أَشْجَعَه وما أَجَنَّه؛ لأَنّ هذا ليس بلونٍ ولا خِلْقَةٍ في جسده، إنَّمَا هو كقولك: ما أَلْسَنَه، وما أذْكَرَه. وما أعرفَه وأَنْظَرَه تريد نظرَ التَّفَكُّر، وما أشْنَعَه، وهو أَشْنَعُ؛ لأَنّه عندهم من القُبْح، وليس بلونٍ ولا خِلقةٍ من الجسد ونُقْصانٍ فيه، فألحقوه بباب القُبْح، كما ألحقوا أَلَدَّ وأحمقَ بما ذكرتُ لك". (الكتاب٤/٩٨، ٩٩).

(٣) أ: كذلك، والتصحيح من ب وج.

(٤) وهو خطاب الماردي، ينظر رأيه في تذكرة النحاة ٢٩٣، والارتشاف ٢٠٨١، والمساعد ٢/١٦٣، و"أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي وآراؤه النحوية" (رسالة ماجستير) ص ١٣٦

وإلى ذلك ذهب ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٥، والارتشاف ٢٠٨١، والهمع ٦/٤٢.

(٥) لم أجد من يلقب بـ "الرمادي" من الشعراء إلا شاعرًا واحدًا هو يوسف بن هارون الكندي، وهو شاعر أندلسي، عالي الطبقة، ولد وتوفي في قرطبة، له كتاب (الطير) كله من شعره، ألفه في السجن، كان معاصراً لأبي الطيب المتنبي، توفي سنة ٤٠٣هـ، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/٤١٠، والأعلام ٨/٢٥٥، ولكن لم أجد من نسب هذا البيت له، وإنما ينسب للرمادي دون تحديد.

ولا شِــبْلَ أَحْمَــى مِــنْ غَــزَالٍ كَأَنَّــه   مِنْ السُّمْرِ(١) والأَحْرَاسِ في حَبْسٍ(٢) ضَيْغَمِ(٣)

جائِزًا؛ لأَنّه قد عُدِمَ اللَّبْسُ المانعُ من التعجب، و"أَحْمَى"، وإن لم يكنْ فعلُ تعجب، فإنّه لا يُبْنَى(٤) إلاَّ مِمَّا(٥) يُبْنى منه فعلُ التعجب(٦).

ومنهم مَنْ ذهب إلى أَنَّه إنَّمَا لم يَجُزْ التعجبُ من فعل المفعول؛ لأَنّه ليس للمفعول فيما أُوْقِعَ من الفعل(٧) به كَسْبٌ، فأَشْبَهَ بذلك الخِلَق والألوان(٨)، إذْ ليس شيءٌ من ذلك من كَسْبِ المُتَعَجَّبِ منه، فعلى هذا يكون بيتُ الرمادي لحنًا، ولا يجوز التعجبُ عند صاحب هذا المذهب إلا فيما سُمِعَ من ذلك، والمسموعُ منه: ما أَشْغَلَه، وما أَجَنَّه، وما أَوْلَعَه، وما أَخْوَفَه عندي، وما أَحَبَّه إليَّ، وما أَمْقَتَه إليَّ، وما أَبْغَضَهُ إليَّ، والدليلُ(٩) على جواز "ما أَخْوَفَه عندي" قولُ كَعْبِ بن زُهير(١٠):

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) ج: السم.

(٢) أ: جيش، وما أثبت من ب وج، والكتب التي ورد فيها الشاهد.

(٣) من الطويل، وهو منسوب للرمادي أيضًا في شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٧/١، وتذكرة النحاة ٢٩٤ وفيه (من الخوف والأحراس).

(٤) أ: لابس، والتصحيح من ب وج .

(٥) أ: ما، والتصحيح من ب وج .

(٦) (أحمى) اسم تفضيل، قال ابن عصفور: "والدليل من هذا البيت أن (أفعل) التي للمفاضلة تجري مجرى فعل التعجب، فلا يبنى إلا مِمَّا بني منه". (شرح الجمل ٥٧٧/١).

(٧) ب: منه للفعل.

(٨) ذكر هذا الرأي دون أن ينسب لأحد في شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٧/١، وشرح التصريح ٣٩٢/١.

(٩) أ: قد الدليل، وما أثبت من ب وج.

(١٠) هو كعب بن زهير بن أبي سُلْمَى المزني، من شعراء الجاهلية المشهورين، ولما ظهر الإسلام هجا النبي ﷺ، وشَبَّبَ بنساء المسلمين، فأهدر النبي دمه، ثُمَّ أسلم، وقدم على النبي ﷺ، وأنشد لاميته المشهورة التي مطلعها:

=

فلَهُـوَ أَخْـوَفُ عِنْـدِي إِذْ أُكَلِّمُـهُ وقِيْـلَ إنّـك مَحْبـوسٌ ومَقْتُـولُ

مِـنْ ضَـيْغَمٍ بِثَـراءِ الأرضِ مَخْـدَرُهُ بِـبَطْنِ عَثَّـرَ غِيْـلٌ دونَـه غِيْـلُ[(١)]

وقولُنا: "خَفِي سببُها"[(٢)] تَحَرُّزٌ[(٣)] مِمَّا هـو غيرُ خَفِيٍّ السببِ كالألوان، فإنّه لا يجوز التعجبُ منها أصلاً، إلا في[(٤)] ضرورة شعر[(٥)]، نحو قوله:

= بانت سعادُ فقلبي اليوم متبولُ

فعفا النبي ﷺ عنه، وخلع عليه بردته، توفي سنة ٢٦هـ، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٩٩-١١٠، والشعر والشعراء ١٥٤-١٥٦، والخزانة ١٥٣/٩-١٥٥.

(١) البيتان من البسيط، وهما له في ديوانه ٦٦، ورواية البيت الأول:

لذاك أَهْيَبُ عندي إذْ أُكَلِّمُهُ وقيل إنّك مَسْبورٌ ومَسْؤُولُ

ولا شاهد فيه حينئذ لما ذكر المصنف، وهما لكعب في المقرب ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٧/١، وتذكرة النحاة ٢٩٤، والهمع ٤٣/٦ (فلهو أخوف عندي)

وورد البيت الثاني في اللسان (عثر) منسوبًا لكعب، ولكن رواية الشطر الأول منه:

من خادرٍ من لُيُوثِ الأُسْدِ مَسْكَنُهُ

والضَّيْغَم: من أسماء الأسد، ومَخْدَرُهُ: مكانه، عَثَّر: موضع باليمن، والغيل: الشجر الملتف.

(٢) ب: يختفي سببه .

(٣) ب: يحرز .

(٤) (إلا في) مكررة في ب .

(٥) مذهب البصريين منع التعجب من الألوان مطلقًا، واحتجوا لذلك بأمرين:

أحدهما: أن أفعالها تأتي على وزن (افْعَلَّ) و(افْعَالَّ) كاحْمَرَّ واحْمَارَّ، وهما ليسا ثلاثيين

والثاني: أن الألوان جرت مجرى الخِلَق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كالأعضاء في الجسد.

وأجاز الكسائي وهشام أن يتعجب من الألوان مطلقاً، وأجاز بعض الكوفيين التعجب من البياض والسواد خاصة دون سائر الألوان، واحتجوا لذلك بالسماع والقياس

ينظر: الكتاب ٩٧/٤، والإنصاف ٤٨٨-١٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٧/١، ٥٧٨، والارتشاف ٢٠٨٢، ٢٠٨٣.

.... فأنــت أبيــضُهم سِــرْبالَ طَبَّــاخِ[(١)]

وقوله:

.... أَبْـيَضُ مِـنْ أُخْـتِ[(٢)] بَنِـي إِبَـاضِ[(٣)]

[١٠٨/ب] / وأَمَّـا أهـلُ الكوفـة فأجـازوا التعجـبَ في السَّوَاد والبَيـاض؛ لأنّهمـا أصـلا الألوان، والأصولُ يُتَصَرَّفُ فيها، واستدلوا على جواز ذلك بما أنشدنا، واستدلوا على جواز التعجب في السواد بما جاء في صفة جهنم من قوله ﷺ: "لَهِيَ أَسْوَدُ

(١) في ج ذكر الشطر الأول، وهو: إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشتدَّ أَكْلُهُمُ

والبيت من البسيط، وهو لطرفة من العبد البكري من أبيات يهجو بها عمرو بن هند ملك الحيرة، وروايته في ديوانه١٨ :

إنْ قلت نَصْرٌ فنَصْرٌ كان شَرَّ فَتًى قِدْمًا وأبيضَهم سربالَ طَبَّاخِ

وهو له في الخزانة ٢٣٠/٨، ٢٣٦، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢، والإنصاف ١٤٩، والمقرب ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦، وشرح التصريح ٤٥٤/٢، واللسان (بيض)

ويروى:

أَمَّا الملوكُ فأنت اليوم أَلْأَمُهُم لُؤْمًا وأَبْيَضُهم سِرْبالَ طَبَّاخِ

شَتُوا: صاروا في الشتاء، اشْتَدَّ أكلُهم: أي تعسر عليهم الحصول على القوت، والسِّرْبال: الثياب والمعنى إذا دخل الشتاء، وتعسر الحصول على القوت، فسربال طباخك أبيض نقي لبخلك، ولو كنت كريمًا لاسود لكثرة طبخه.

(٢) (أخت) ملحقة في الحاشية اليمنى في ب.

(٣) في ج ذكر البيت الذي قبله، وهو: جارية في درعها الفضفاض

وهو من الرجز، وقد نسب لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ١٧٦، وتذكرة النحاة ٤٦٧، والخزانة ٢٣٠/٨، ٢٣٣، ٢٣٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١٤٩، والأصول ١٠٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦، ١٤٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١، واللسان (بيض)

وقد روي البيت على صور عدة إلا أن موضع الاستشهاد فيه ثابت.

وبنو إباض: قوم.

من القارِ"[(١)]، وبما[(٢)] حكاه[(٣)] ثعلبُ[(٤)] من[(٥)]: " هو[(٦)] أسودُ من حَنَكِ الغُرَابِ" .

وقد أَنكرتْ أمُّ الهيثَمِّ[(٧)] هذا، وزعمتْ أَنَّ كلامَ العربِ: "هو أشدُّ سوادًا من حنك الغراب"[(٨)]، وهو عندنا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

وقولُنا: "وخرج بها المُتَعَجَّبُ منه عن نظائره"؛ لأَنّه لا يجوز التعجبُ إلا مِمَّا كان من الصفات قد تزيدُ زيادةً لا يمكن أن يوجدَ لها[(٩)] نظيرٌ، وإنْ وُجِدَ فقليل[(١٠)]؛ لأَنّها إنْ لم تكن كذلك، فلا مُحَرِّكَ لك يدعوك إلى التعجب، أَلاَ ترى أَنَّه لا يجوز التعجبُ من العَمَى؛ لأَنّه لا يَتَزَيَّد، فهو معلوم السبب، وهو فَقْدُ البصر، فلا داعيَ يُحَرِّكُكَ إلى التعجب منه، إِنَّمَا يتعجب[(١١)] من أمر مُسْتَعْظَم

----

(١) هذا الحديث رواه مالك في الموطأ بلفظه: كتاب جهنم (٥٧)، باب ما جاء في صفة جهنم (١)، (٦٥٥ ح ٢).

(٢) أ: مِمَّا، والتصحيح من ب وج.

(٣) لم أجد من نسب هذه الحكاية لثعلب في ما اطلعت عليه من كتب، ونسب ابن عصفور وأبو حيان هذا القول إلى أم الهيثم، ينظر: شرح الجمل ٥٧٨/١، والارتشاف ٢٠٨٣.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحي بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان رواية للشعر، محدثًا، مشهورًا بالحفظ، ثقة، حجة، من مصنفاته: الفصيح، ومجالس ثعلب، وقواعد الشعر، وغيرها، توفي سنة٢٩١هـ، تنظر ترجمته في: الفهرست ٨٠، ٨١، وإنباء الرواة ١٧٣/١، وإشارة التعيين ٥١، ٥٢، وبغية الوعاة ٣٨١/١.

(٥) (من) ساقطة من ب.

(٦) أ: هذا، ب: هي، وما أثبت من ج، وهو الموافق لما في الكتب التي وردت فيها هذه الحكاية.

(٧) لم أقف لها على ترجمة.

(٨) ينظر: اللسان (حنك)، وتاج العروس (حلك).

(٩) ب: فيها.

(١٠) من قوله: "التعجب استعظام زيادة " إلى هنا موجود في شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٦/١-٥٧٨مع اختلاف بسيط في بعض العبارات.

(١١) ب: تتعجب.

لا يُعْلَم سببه، فيكون ذلك محركًا لك، أَلاَ ترى أَنّك تتعجب من سُوءِ العَمَى لأَنّه يخفى ويتزيد[١]، وكذلك كثرةُ السواد قد[٢] يخفى سببه ويتزيد[٣]، فيجوز إذ ذاك التعجب؛ لأَنّ للنفس مثيرًا ما يثيرها للتعجب، فهذا منتهى القول في حدِّه.

وفِعْلُ[٤] التعجب لا يُبْنى إلاَّ من ثلاثي، ولا يجوز بناؤه من مزيد أصلاً[٥].

واخْتُلِف: هل يُبْنى من (أَفْعَل)، أو لا يُبْنَى؟ وسَيُذْكَر، إنَّمَا يكون أبدًا مبنيًا من ثلاثي، والثلاثي له[٦] ثلاثةُ أبنية فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، ولا يُبْنى من شيء من هذه الثلاثة إلاَّ أَنْ يكونَ مضمومَ العين، فإن كان مفتوحَ العين[٧] أو مكسورها[٨] نقلتَه إلى (فَعُل)، وحينئذٍ تعجبتَ[٩] منه.

فإن قلتَ: وما الدليلُ على صِحَّةِ هذه الدَّعْوى؛ قلتُ: كلامُ العرب، وذلك أَنَّهم إذا أرادوا التعجبَ صَيَّرُوا الفعلَ إلى (فَعُلَ)، فقالوا: لَضَرُبَتْ يدُك، إذا أرادوا التعجبَ من كثرة ضَرْبِها، وكذلك تفعل بكلِّ فعلٍ تريد التعجبَ منه تنقله/ [١٠٩/أ] إلى (فَعُل)، وهذا منقولٌ عنهم.

ومِمَّا يدلُّ على هذا أَنَّ المتعدِّي إلى واحدٍ إذا نُقِلَ، فينبغي أن يتعدى إلى اثنين، وهذا المتعدِّي إلى واحد إذا نقلتَه بالهمزة - عندما تريد التعجبَ منه - لم

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) ب وج: يزيد.

(٢) أ: وقد، والتصحيح من ب وج.

(٣) ج: يزيد.

(٤) أ: وقيل، والتصحيح من ب وج.

(٥) ينظر: المقتضب ١٧٨/٤، والأصول ٩٩/٣، والارتشاف ٢٠٧٧.

(٦) (له) ساقطة من ب.

(٧) ب وج: فإن كان مفتوحه.

(٨) في النسخ الثلاث: أو مكسوره، وما أثبت هو الأولى.

(٩) ب: يتعجب.

يتعدَ لأكثرَ[١] من واحد، فدلَّ على أنَّه [قد نُقِلَ][٢] مِمَّا لا يتعدى، فتقول: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو، وأيضًا فإن (فَعُل)[٣]. إنَّمَا يكون في الأكثر فعلَ غريزة، إنَّمَا يُتَعَجَّبُ من فعل الرَّجُل إذا صَيَّرْتَه له غريزةً، فإذا قلت: ضَرُبَتْ يدُك، فمعناه صار الضَّرْبُ فيها غريزةً، وكذلك ما أَضْرَبَك، أي صار الضربُ فيك طبعًا، فهذا يدلُّ على صِحَّة تلك الدَّعْوى[٤].

فإن قلت: لِمَ لَمْ يَجُز التعجبُ من المزيد على الثلاثة؟

قلت: لأَنّه لا يخلو من أن يكونَ رباعيًا، وهو نهاية الأصول في الفعل، أو يكون أزيد من ذلك بزوائد تلحقه، ويكون في الأصل إمَّا ثلاثيًا أو رباعيًا بمنزلة (اسْتَخْرَجَ) و(احْرَنْجَمَ)، فلا يجوز من الرباعي الذي[٥] حروفه كلها أصول؛ لأَنّه يؤدي إلى حذف أصل من أصوله عند تصيره إلى أفعل، فإن كان أَزْيَدَ، فتلك الزوائد لحقت لمعانٍ، ألا ترى أن (اسْتَخْرَجَ) مخالفٌ معناه لمعنى (خرج)، وكذلك المزيد كله، فلا يجوز حذفُها لما يؤدي إليه من اختلال المعنى، فلا يدرى هل تعجبت من (خرج) أو [من][٦] (استخرج)[٧].

لكن شَذَّتْ من هذا الفصل ألفاظٌ محفوظة، قالوا: ما أَفْقَرَه من افْتَقَرَ، وما أَغْنَاه من اسْتَغْنَى، وما أَتْقَاه من اتَّقَى، وما أَقْوَمَه من اسْتَقَامَ[٨].

----

(١) أ: بأكثر، والتصحيح من ب وج.

(٢) (قد نقل) ساقط من أ وأثبتت من ب وج.

(٣) عبارة: "فتقول: ما أضرب زيدًا لعمرو، وأيضًا فإن فعل" مكررة في ب.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨١.

(٥) أ: الرباعي على الذي.

(٦) (من) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٧) ينظر: شرح التصريح ٣/٣٨٧.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٩.

فهذه جملة ما حكي من هذا، وربما يَتَوَجَّه على ما أذكره[١] لك، أَمَّا "ما أَفْقَرَه"؛ فلأَنّهم قالوا: فَقِيْر، وفَقِيْر لا يكون إلا من ثلاثي[٢]، فتعجبوا[٣] مِمَّا بني منه فَقِيْر، وإن لم يُنْطَقْ به[٤]، وكذلك: ما أغناه؛ لأَنّهم قد قالوا: غَنِي، وأَمَّا "ما أتقاه"؛ فلأَنّهم حذفوه، وصيروه ثلاثيًا، فقالوا: تَقَى يَتْقِي[٥]، قال الشاعر:

تَقَوهُ أَيُّها الفِتْيانُ إِنِّي[٦] ... رَأَيْتُ اللّهَ قَدْ غَلَبَ الجُدُودا[٧]

فلمَّا صار إلى/ الثلاثة؛ سَهُلَ عليهم أَنْ يبنوا منه للتعجب فعلاً، مع أَنَّهم قالوا: تقي. [١٠٩/ب]

وأَمَّا (اسْتَقامَ)؛ فلا وَجْهَ له إِلاَّ أَنْ يكونوا توهَّموا (قام) في هذا المعنى وتعجَّبوا منه، ولم ينطقوا قَطْ به.

وأَمَّا (أَفْعَلَ) ففيه خلافٌ، فمنهم من أجاز التعجب منه مطلقًا، ومنهم من

---

(١) (على ما أذكره) ساقط من ب .

(٢) قال ابن السراج: " فإن قلت في افتقر: ما أفقره، فحذفت الزوائد، ورددته إلى (فقر)جاز،وكذلك كل ما كان مثله مِمَّا جاء اسم الفاعل منه على (فعيل)، ألاترى أَنّك تقول: رجل فقير، إِنَّمَا جئت به على "فقر" كما تقول: كرم فهو كريم، وظرف فهو ظريف" (الأصول ١٠٤/١، ١٠٣).

(٣) أ: فيتحققوا، وهي غير واضحة في ب، والتصحيح من ج .

(٤) جعل ابن مالك (ما أفقره) من (فقر) لا من (افتقر)؛ لأَنّ العرب استعملت الثلاثي فقالت فَقُر وفَقِرَ، ينظر: شرح التسهيل ٤٦/٣ .

(٥) الأصل في (تَقَى) اِتَّقى، وأصلها أَوْتَقَى وقعت الواو تاء لافتعل، فقلبت تاء ثُمَّ ادغمت في تاء الافتعال، ثُمَّ حذفت ألف الوصل، والتاء المنقلبة عن الواو فقيل تَقَى يَتْقى، ينظر: اللسان (وقى) .

(٦) أ: إنني، والتصحيح من ب وج والكتب التي ورد فيها الشاهد .

(٧) من الوافر، وهو لخداش بن زهير في نوادر أبي زيد ٢٠٠، وإصلاح المنطق ٢٤، وسر الصناعة ٢١١/٢، والمقاصد النحوية ٣٧١/٢، وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ١٤٧، والممتع في التصريف ١٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/١
ويروى: الجنودا
والجدود جمع جَد، وهو الحَظّ.

منع ذلك مطلقًا، ومنهم من فَصَّل.

فأَمَّا الذي منع[١] على الإطلاق؛ فلأنَّه قاسه على سائر المزيد، فكما لا يجوز التعجبُ من المزيد، فكذلك لا يجوز في (أفعل).

والذي فصَّل[٢] قال: إِنْ كانت همزتُه للنَّقل فلا يتعجب، وإِنْ كانت لغير النقل[٣] تعجبتَ، وسبب هذا أَنَّ همزة النقل تحوز معنى، فلا يجوز حذفُها، فإن كانت لغير النقل لم يكن فيها[٤] معنًى، فيَسْهُل[٥] حذفُها، فتقول: ما أَخْطَأَه، وما أَصْوَبَه[٦]، ويكون هذا على المذهب الأول شاذًّا[٧].

والذي أجاز[٨] التعجبَ مطلقًا حجتُه أَنَّ الذي تكون[٩] فيه الهمزةُ لغير[١٠]

---

(١) ذهب إلى ذلك الجرمي والمازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي، ينظر: المقتضب٤/١٧٨، والأصول ١/٩٩، ١٠٠، والارتشاف ٢٠٧٨، وشرح التصريح ٣/٣٨٨ .

(٢) ذهب إلى ذلك ابن عصفور ينظر: المقرب ٧٨، وينظر أيضًا الارتشاف ٢٠٧٨، وشرح التصريح ٣/٣٨٨، وفي شرح الجمل ١/٥٧٩-٥٨٠ ذكر ابن عصفور هذه المذاهب، ولم يشر إلى أن هذا مذهبه، بل صحح مذهب من منع مطلقًا، وجعل "ما أخطأه" من أخطأ، و"ما أصوبه" من أصاب مِمَّا الهمزة في (أفعل) ليست للنقل شاذين، وقد جعلهما في المقرب جائزين، وعرض أبو حيان لمذهب ابن عصفور ثُمَّ قال "قال ابن الحاج: هذا التفصيل الذي فصله- يعني ابن عصفور- شيء لم يذهب إليه أحد ولا ذهب إليه نحوي" (الارتشاف ٢٠٧٨) .

(٣) ب: وإن كانت للنقل .

(٤) ج: لها .

(٥) أ: يسهل، والتصحيح من ب وج .

(٦) أ وب: ما أضربه، والتصحيح من ج .

(٧) ب: شاذ .

(٨) ذهب إلى ذلك سيبويه، ينظر: الكتاب ١/٧٣، وإليه ذهب ابن مالك ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٦، ٤٨ .

(٩) في النسخ الثلاث: لا تكون، والصواب ما أثبت .

(١٠) (الهمزة لغير) ملحق في الحاشية اليسرى في ج .

النقل سهل حذفها، والذي تكون فيه للنقل تخلفها[١] همزةٌ أخرى للنقل، فكأَنَّها لم تَزُل، وهذا هو الصحيح الذي يعضده النظر، وهو الظاهر من كلام سيبويه ~ [٢]؛ لأَنَّه قال: "وبناؤه أبدًا من فعَل وفعِل وفعُل وأفعل، هذا البناء"[٣] فأجاز البناءَ من أَفْعَلَ، وسُمِعَ من هذا ألفاظ، فمن ذلك: ما أَصْوَبه من أصاب، وما أَخْطَأه من أَخْطَأَ، وما أَنْتَنَهُ من أَنْتَنَ، وما آتاه للمعروف من آتى، وما أولاه للمعروف من أَوْلَى، وما أعطاه للدراهم، وما أَضْيَعَه[٤]، فهذه[٥] صحيحةٌ في مذهبنا.

ومن منع في الجميع هي عنده شاذةٌ، ومن فَصَّل جعل (ما أعطاه) و(ما أضيعه) شاذًا[٦]؛ لأَنَّه منقول، والباقي غير شاذ[٧].

والغرضُ من هذا[٨] كلِّه ضَبْطُ ما يُتَعَجَّب منه، وما لا يُتَعَجَّب، فقلنا: إِنَّ الأفعال الثابتة كالخِلَق والألوان لا يجوز التعجب منها، وفِعْلَ المفعول لا يتعجب أيضًا منه[٩]، والفِعْلَ المزيد كذلك، و(أفعل) بالخلاف الذي فيه فلم/يَبْقَ أَنْ يُتَعَجَّب من فعل إِلاَّ أَنْ يكون ثلاثيًا من غير ما ذكرنا، وهذا الثلاثي لا يخلو من أَنْ يكون ثلاثيًا متعديًا[١٠] إلى واحد، أو إلى اثنين، أو إلى أكثر. [١١٠/أ]

---

(١) أ وج: تجلبها، والتصحيح من ب.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٣) الكتاب ٧٣/١.

(٤) أ: وما أضيفه، والتصحيح من ب وج.

(٥) ب وج: فهي.

(٦) أ: ناضية بماذا، ب: وأضيعه شاذ، وفي ج " وما أضيعه " ساقطة، والصواب ما أثبت.

(٧) ينظر: المقرب ٧٨.

(٨) ب وج: بهذا.

(٩) ب: لا يجوز أيضًا التعجب فيه.

(١٠) ب وج: لا يخلو أن يكون متعديًا.

فإن كان متعدِّيًا إلى اثنين؛ فإمَّا أَنْ يكون من باب (ظَنَنْتُ)، أو من باب (كَسَوْتُ).

فإن كان من باب (كسوت)؛ لم يُتَصَوَّر التعجبُ منه إلا بحذف المفعولين، فيصير الفاعلُ مفعولاً، فإن ذكرتَ مفعولاً بعد ذلك أتيتَ[(١)] باللام، ولم تذكر غيرَه، فتقول: ما أكساه للثياب أو للزيدين؛ لأَنَّك بين أمور، إمَّا ذكرُهما[(٢)] معًا دون لام، أو ذكرُهما باللام، أو ذكرُ أحدهما باللام، والآخر بغير لام، فلا يُتَصَوَّر شيءٌ من هذا.

أَمَّا ذِكْرُ الجميع[(٣)] دون لام فلا يجوز؛ لأَنّ فعل التعجب لا يُبْنى إلا من فَعُلَ كما قدَّمنا، فيلزم أَلاَّ يتعدى، ولا يجوز ذكرُهما، وفي أحدهما اللام لهذه العِلَّة، ولا يجوز دخولُ اللام على الجميع؛ لأَنّ الفعلَ لا يَصِلُ بحرٍ في جر لمعموليه إلا على جهة التَّشْريك[(٤)]، فتقول: ضربتُ لزيد ولعمرو، [و][(٥)] لا يجوز لزيد لعمرو؛ لأَنّه لا يقتضي أكثرَ من لفظ، فلم يَبْقَ إِلاَّ ما قلناه.

فإن كان من باب (ظننت) فكذلك حكمُه، إِلاَّ أَنَّه لا يجوز لك الإتيانُ بالمفعول الواحد هنا[(٦)]، وتدخل[(٧)] عليه اللام؛ لأَنّه لا يُقْتَصَر هنا على المفعول إِنَّمَا[(٨)] يقتصر هنا- إذا أردتَ التعجب- على الفاعل خاصَّة، فتقول: ما أظنَّه وما

---

(١) أ: أثبت، والتصحيح من ب وج.

(٢) أ: ذكرها، والتصحيح من ب وج.

(٣) أ وب: الجمع، والتصحيح من ج.

(٤) أ: الشريك، والتصحيح من ب وج.

(٥) (و) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٦) (هنا) ساقطة من ب.

(٧) ب: يدخل .

(٨) ج: فإِنَّمَا .

أحْسَبَه، ولا يجوز: ما أظنَّه لعمرو، ولا ما أظنَّه لعمرٍو لقائم[١]، ولا ما[٢] أظنَّه عمرًا قائمًا[٣]؛ للعلة التي قدمناها في (كسوت).

فإنْ كان متعدِّيًا إلى ثلاثة فإنّك تقتصر على الفاعل[٤]، ولك ذِكْرُ المفعول الأول باللام؛ لأنّه غيرُ مبتدأ، فتقول إذا تعجبتَ من: "أعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا": ما أعلمني لزيد[٥]، ولا يجوز غيرُ ذلك للعلة التي ثبتتْ في (ظننت)

فجميع ما ذكرنا يجوز بناؤه للتعجب إلا ألفاظًا شذَّتْ، فلم يُبْنَ منها للتعجب فِعْلٌ، واستغنوا [فيها][٦] عن (ما أَفْعَلَه) بـ(ما أَفْعَلَ فعله)[٧]، فمن ذلك: / [١١٠/ب] قام، وقَعَدَ، وغَضِبَ، وسكر، ونام[٨]، وقال من القائلة[٩] وأجاب، فلم يقولوا: ما أقْعَدَه من القعود، ولا ما أسْكَرَه، ولا ما أقْوَمَه، ولا ما أَغْضَبَه، ولا ما[١٠] أَنْوَمَه، ولا ما أَقْيَلَه[١١]، ولا ما أَجْوَبَه[١٢]، استغناء بما أَبْيَن كذا، وما أَشَدَّ

---

(١) أ: ولقائم، والتصحيح من ب وج.

(٢) (ما) ساقطة من ب.

(٣) ينظر: المقرب ٧٩، ٨٠.

(٤) المصدر السابق ٨٠.

(٥) أ: زيد، وب: بزيد، والتصحيح من ج.

(٦) (فيها) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٤٨/٣.

(٨) جعل ابن عصفور (نام) من هذه الأفعال ينظر: المقرب ٨٠، وشرح الجمل ٥٨١/١، وحكى سيبويه: ما أنومه، ينظر: الكتاب ٩٩/٤، وينظر أيضًا: الارتشاف ٢٠٨٤، وشرح التصريح ٣٩٦/٣.

(٩) يقال: قال يَقِيل قَيْلاً وقائلةً وقَيْلولةً: نام في الظهيرة، ينظر: اللسان (قيل).

(١٠) ب: ولا لما.

(١١) أ: أقوله، والتصحيح من ب وج.

(١٢) (ولا ما أجوبه) مكررة في أ.

كذا عنه[١].

واعْتَلَّ[٢] الأخفش لمنعها[٣]، فقال: إِنَّمَا لم يقولوا: ما أسْكَرَه؛ لأَنّه يلتبس بما أسكره إذا كان عنده السُّكَّر[٤]، ولم يقولوا: ما أقومه؛ لئلاً يلتبس بما أقومه من استقام، ولم يقولوا: ما أقعده لئلا يلتبس بما أقعده من[٥] أبٍ[٦] من لفظ القعود.

واعْتَلَّ[٧] ابن الطراوة لـ (أجاب)، فقال: إِنَّمَا لم يقولوا: ما أجوبه؛ لأَنّه لا يتصور التعجبُ منه؛ لأَنّه لا يزيد، ولا ينقص، ألا ترى أَنَّه معلومٌ على قَدْر السؤال، فلا يتعجب منه، وهذا خطأ؛ لأَنّ الإنسانَ يجيب عن كل ما يسأل عنه، فيمكن أن يتعجب منه؛ لأَنّ من الناس من لا يجيب عن جميع ما يسأل عنه، فهذا يزيد تارة، وينقص أخرى، فالتعجب منه جائز، فهذا جملةُ ما يتعجب منه، وما لا يتعجب.

----

(١) قال سيبويه: "هذا باب ما استغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله.... وذلك في الجواب ألا ترى أَنّك لا تقول: ما أجوبه وإِنَّمَا تقول: ما أجود جوابه، ولا تقول هو أجوب منه، ولكن هو أجود منه جوابًا، ونحو ذلك، وكذلك لا تقول: أجوب به، إِنَّمَا تقول: أجود بجوابه، ولا يقولون في قال يقيل: ما أقيله استغنوا بما أكثر قائلته" (الكتاب ٤/٩٩).

(٢) ذكر هذه التعليلات ابن عصفور، ولم يعزُها للأخفش، ينظر: شرح الجمل ١/٥٨١، ٥٨٢، ولم أجد من عزاها للأخفش فيما اطلعت عليه من كتب.

(٣) ب وج: لبعضها.

(٤) قال ابن عصفور: "ولم يقولوا: ما أسكَرهُ لئلا يلتبس بقولهم: ما أسْكَرَ التَّمْرَ إذا كان فيه السُّكَّر" شرح الجمل ١/٥٨٢.

(٥) (من) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ، وليست في ب وج.

(٦) أ وب: باب، ج: بأبٍ، وما أثبت هو الصواب، وهو الموافق لما في شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨١، وفي شرح اللمع لابن برهان (٢/٤١٤): "وقالوا: قعد في هذا المكان، ولم يقولوا: ما أقعده، وأقْعِد به، ليفصلوا بينه وبين ما أقعده في النسب، وهو أقعد منك".

(٧) لم أجد نسبة ذلك لابن الطراوة في ما اطلعت عليه من كتب.

واعلم[١] أَنّ الناس اختلفوا في (ما)، وفي (أفعل).

فأَمَّا (ما)، فموضع الخلاف هل هي موصولة أو ليست كذلك؟

فذهب[٢] الأخفش ~ [٣] إلى أَنَّها موصولة، وذهب سيبويه[٤] إلى أَنَّها نكرة غير موصوفة.

وأَمَّا (أفعل) فموضع الخلاف هل هي فعل أو اسم؟

فذهب أهل البصرة إلى أَنَّها فعل، وذهب أهل الكوفة إلى أَنَّها اسم[٥].

والصحيح أن (ما) نكرة غير موصوفة، وإِنَّ (أفعَل) فعلٌ على ما أُبَيِّنُه بعد هذا إِنْ شاء الله تعالى[٦].

---

(١) ب وج: ولتعلم.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢٣٧/٣، وللأخفش في (ما) مذهبان آخران:

أولها: ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين.

والثاني: أَنَّها نكرة موصوفة والفعل صفتها والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير شيء أحسن زيدًا عظيم، ينظر: معاني القرآن ١/ وينظر أيضًا: الأصول ١٠٠/١، وشرح السيرافي ٧٢/٣، وأمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، وشرح المفصل ١٤٩/٦، والارتشاف ٢٠٦٥.

وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن (ما) استفهامية، وما بعدها خبر لها ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٤/٤، والارتشاف ٢٠٦٥، وشرح التصريح ٣٦٨/٣ ونسب ابن مالك ذلك للكوفيين، ينظر: شرح التسهيل ٣٢/٣..

(٣) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٤) ينظر: الكتاب ٧٢/١، وإلى ذلك ذهب جمهور البصريين، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣٣/٤، والارتشاف ٢٠٦٥.

(٥) ذهب البصريون إلى أن (أفعل) التعجب فعل، وتابعهم في ذلك الكسائي من الكوفيين، وذهب الكوفيون إلى أَنَّه اسم، وقد أورد كل فريق أدلة ما ذهب إليه، وصحح ابن الشجري والأنباري مذهب البصريين، ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢، والإنصاف ١٢٦.

(٦) (تعالى) ليست في ب وج.

فأَمَّا الذاهبُ إلى أَنَّ (ما) موصولة - وهو الأخفش - فالذي حمله على هذا أن قال: لم تثبت[١] (ما) في غير الشرط والاستفهام غيرَ مفتقرة إلى صلةٍ ولا صفة، إِنَّمَا تكون غير مفتقرة لذلك في الشرط والاستفهام، فهي موصولة[٢].

وأيضًا فإنَّ هذا المذهب يؤدي إلى أَنْ يبتدئَ بالنكرة من غير شرط، فهذا مِمَّا حملني على ادِّعاء الصِّلة، والذي يَقْدَحُ[٣] عندنا في ما ذهب إليه أَنَّه حذف الخبر، والتزم ذلك لغير ضرورة؛ لأَنَّه يُقَدِّر: الذي أحسنَ زيدًا عظيمٌ[٤]، والخبر لا/ يُلْتَزَم حذفُه إلا أَنْ يكون قد قام مقامه[٥] شيءٌ مثل: ضربي[٦] زيدًا قائمًا أو يكون في موضعه طولٌ نحو: "لأكرمتُك"[٧] في جواب: "لولا زيد"[٨]، فهذا حذفٌ لغير معنى، مع أَنَّ العربَ لم[٩] تَنْطِقْ قط بهذا المحذوف. [١١١/أ]

ومِمَّا يدل على بطلان مذهبه أَنَّ التعجب كما ذكرنا[١٠] إِنَّمَا هو مِمَّا[١١] خَفِيَ سببُه[١٢]، وإذا قال: الذي أحسن[١٣] زيدًا، فقد أحال على معهود، فهذا

---

(١) ب: يثبت.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٧٢/٣ .

(٣) أ: تقدم، والتصحيح من ب وج.

(٤) أ: عظم، وفي ب: الذي أحسن بزيد زيدًا عظيم، والتصحيح من ج .

(٥) أ: مقام، والتصحيح من ب وج.

(٦) أ وب: ضربني، والتصحيح من ج.

(٧) (لأكرمتك) غير واضحة في أ و ب، وأثبتت من ج.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣٢،٣١/٣.

(٩) ب: لا.

(١٠) ب وج: كما قدمنا.

(١١) أ وب: ما، والتصحيح من ج.

(١٢) أ وب: بسببه، والتصحيح من ج.

(١٣) (أحسن) غير واضحة في ب.

يَنْقُضُ معنى التعجب.

فإنْ قال: حذف الخبر فيه إبهامٌ، فإنَّ ذلك لا ينجيه؛ لأنّه لا يخلو أن يُحْذَفَ لدلالة أو لا لدلالة، فإنْ حُذِفَ لغير دلالة لم يَجُزْ، وإنْ حُذِفَ لدلالة، فهو بمنزلة المثبت(١).

وأَمَّا قوله لنا: لم تثبت (ما) غيرَ مفتقرة في غير الشرط، فقد قام الدليل على ذلك هنا، وهو أَنَّ المعنى عليها، ألا ترى أَنَّه يريد: شيءٌ أحسنَ زيدًا، لا أدري ما هو، فيكون إذ ذاك التعجبُ مِمَّا(٢) خفي سببه، مع أَنَّه قد وجد ذلك في قولهم: "لأمرٍ ما جَدَعَ قُصَيْرٌ أَنْفَه"(٣)، أي: لأمرٍ عظيم، فهي نكرةٌ غيرُ موصوفة، وكأَنَّه قال: شيءٌ أحسن زيدًا.

وقوله: "جَعْلُها نكرة يؤدي إلى الابتداء بالنكرة من غير شرط" ساقطٌ(٤)؛ لأَنّ النَّكرة إذا دخلها معنى التعجب جاز الابتداء بها في قولهم: "عجبتُ لزيدٍ"، باتفاق، فكذلك(٥) يكون هذا(٦). فالصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه ~ .

وأَمَّا (أفعل)، فالذاهبون(٧) إلى أَنَّه اسم قالوا: لو كان فِعْلاً لتصرفَ،

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١.

(٢) أ: بما، والتصحيح من ب وج.

(٣) يضرب هذا المثل في من استعمل حيلة لنيل أمرٍ ما
جدع: قطع، وقصير: هو قصير بن سعد بن عمرو اللخمي
وقصة هذا المثل مشهورة ينظر: مجمع الأمثال ٢٣٥/١، ١٩٦/٢.

(٤) (ساقط) ساقطة من ج.

(٥) أ: وكذلك، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/١.

(٧) وهم الكوفيون ينظر حجتهم والرد عليها في: أمالي ابن الشجري ٢٥٢/٢-٢٨١، والإنصاف ١٢٦، ١٢٨، ١٤٤.

ولاعْتَلَّ[(١)]، فكونُهم[(٢)] يصححون مُعْتَلَّه، فيقولون: ما أطْوَله، دليلٌ[(٣)] على أَنَّه اسمٌ إذ لا يُصَحَح[(٤)] إلا الاسم، فرقًا بينه وبين الفعل على ما ثبت في علم التصريف.

وهذا الذي قالوا ليس بشيء فإنَّهم قد سلَّموا أَنَّ (عسى) فعلٌ مع أَنَّها لا تتصرف، وأَمَّا صحةُ المعتل منه، فقد انفصل[(٥)] عن ذلك سيبويه في التصريف فإنَّه قد أشبه " هو أطول منك " في أَنَّهما لا يُبْنيان إلا من ثلاثي، وأَنَّهما في معنى واحد، فلمَّا أشبهه صَحَّ، فهذا الذي استدلوا به غير قطعي.

ومِمَّا استدلوا به على أَنَّه اسم التصغيرُ في قولهم: [(٦)]

/يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا ....[(٧)] [١١١/ب]

---

(١) ب: واعتل.

(٢) أ: وكونهم، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٣) ب: ودليل .

(٤) ب: أو لايصح.

(٥) قال سيبويه: "ويُتَمُّ (أفعل) اسمًا، وذلك قولك: هو أقول الناس وأبيع الناس، وأقول منك وأبيع منك، إنَّمَا أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المنصرف، نحو: أقال وأقام، ويتم في قولك: ما أقوله وأبيعه؛ لأَنَّ معناه معنى أفعل منك، وأفعل الناس؛ لأَنَّك تفضله على من لم يجاوز إن لزمه قائل وبائع، كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس، وهو بعد نحو الاسم لا يتصرف تصرفه، ولا يقوى قوته، فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف، نحو: أقال وأقام؛ وكذلك أفعل به، لأَنَّ معناه معنى ما أفعله، ذلك قولك: ما أقول به وأبيع به". (الكتاب ٤/ ٣٥٠).

(٦) (شدن لنا) مكانه بياض في ب وج.

(٧) البيت من البسيط، وعجزه: مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ.

وهو لمجنون ليلى (قيس بن الملوح) في ديوانه ١٣٠، ونسب للعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣، ونسب لكامل الثقفي في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٩٦٢، ونسب للمجنون أو العرجي أو كامل الثقفي أو ذي الرمة أو للحسين بن عبدالله في الخزانة ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧، وروي لغيرهم. وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٨، وأسرار العربية ١١٥، =

وهذا عندنا يَتَخَرَّج على ما يتخرَّج عليه[١] (حَبُّ رُمَّانِي)[٢]؛ لأَنَّه أراد أَنْ يُصَغِّر(ما)، فصَغَّر الفعل[٣]، كما أَنَّه حين قال "قامتْ هندَ" ألحق العلامة للفعل، وحقُّها أَنْ تلحقَ الفاعل؛ لأَنَّها علامةٌ على تأنيثه[٤].

والذاهب[٥] إلى أَنَّها فعلٌ له دليلٌ قَطْعِي على أَنَّها فعلٌ[٦]، وهو أَنَّها إِنْ كانت اسمًا، فإمَّا[٧] معربًا أو مبنيًا، فإِنْ قال مبينًا فيختلف؛ لأَنَّه لا مُوْجِبَ

= والإنصاف ١٢٧، وشرح المفصل ٦١/١، ١٣٤/٣، ١٣٥/٥، ١٤٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٣/١، ٥٨٣.

وأميلح: من الملاحة، وهي حسن المنظر، وشدن: ماضي شَدَنَ الغزال يَشْدُن شُدُونًا: قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه.هؤلياء: تصغير هؤلاء على غير قياس، والضال: السدر البري، والسمر: شجر الطلح.

الشاهد فيه: استشهد به الكوفيون على أن (أفعل) التعجب اسم؛ لأَنّ التصغير من خصائص الأسماء، وخرجه البصريون من عدة أوجه: أحدها: أن التصغير اللاحق فعل التعجب إِنَّمَا يتناوله لفظًا لا معنى من حيث كان متوجهًا في المعنى إلى المصدر الذي دل عليه هذا الفعل. والثاني: أن التصغير دخل فعل التعجب حملاً له على أفعل التفضيل لمشابهته له لفظًا ومعنى. والثالث: إِنَّمَا دخله التصغير لأَنّ التعجب لزم طريقة واحدة فأشبه فعله بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها. تنظر هذه التخريجات في أمالي ابن الشجري ٣٨٤/٢ -٣٨٨، والإنصاف ١٣٩-١٤٢.

(١) (عليه) ملحقة في الحاشية العليا في أ .

(٢) أ: حب وسيأتي، والتصحيح من ب وج.

(٣) في أ: لأَنّه أراد أن الأخر ما قصد الفعل، وفي ب: فإنّه أراد أن يصغر ما يصغر الفعل، وما أثبت من ج.

(٤) قال ابن عصفور: "أَمَّا تصغيره- أي أفعل التعجب - فقد يمكن أن يكون في ذلك مثل قولهم: هذا حب رماني، أعني في أَنّك أردت أن تضيف الحب إلى نفسك فأضفت الرمان، فكذلك أردت أن تصغر (ما) التي هي سبب التعجب، فصغرت الفعل، ومثل ذلك قولهم: قامت هند في أَنّك ألحقت الفعل علامة التأنيث والمراد الفاعلة، فكذلك هذا" (شرح الجمل ٥٨٣/١).

(٥) وهم البصريون، ينظر: الإنصاف ١٣٢، ١٣٦.

(٦) عبارة : "له دليل قطعي على أَنَّها فعل" مكررة في ب.

(٧) ب: أَمَّا .

لبنائه، وإنْ قال: معربًا فباطل؛ لأَنَّه بمَ[(١)] انتصب، ولا ناصبَ [له][(٢)] ؟ فدلَّ على أَنَّه غيرُ معرب، إِنَّمَا هو مبني، وهو فعل، وأيضًا فإنّه ناصب لما بعدها[(٣)]، وليس باسم فاعل، ولا مفعول، ولا مثال، ولا صفة؛ لأَنَّه يعمل في كل اسم، والصفة لا يكون معمولُها إلا خاصًّا، وهو السَّبَبي المعرَّف[(٤)] بالألف واللام، أو[(٥)] النكرة، ولا هي مِمَّا يَنْصِب ما بعدها نَصْبَ[(٦)] التفسير كـ(عشرين)؛ لأَنّ ذلك إِنَّمَا يكون في الأعداد والمقادير، ويُلْتَزَم[(٧)] فيها التنكيرُ نحو: "للّه دَرُّه فارسًا"، فدلَّ ذلك على أَنَّها[(٨)] فعل، فقد وفينا بكل ما قلنا، والحمد للّه.

واعلم أَنَّ معمولَ التعجب لا يجوز تقديمُه أصلاً؛ لأَنّ الفاعلَ غيرُ مُتَصَرِّف في نفسه، فلم يَجُزْ لذلك تصرفُه في معموله[(٩)].

فإنْ قلتَ: أليستْ (ليس) لا تتصرَّف، ويتقدَّم معمولُها عليها في الرأي الأَسَدّ[(١٠)]؟

قلتُ: أيضًا ولعدم التصرف هنا أَنَّ التعجبَ قد جَرَى مجرى المثل في كثرة

----

(١) ب: مِمَّا.

(٢) (له) ساقطة من أ وج، وأثبتت من ب.

(٣) ب: ظاهرها.

(٤) أ: المعرب، والتصحيح من ب وج.

(٥) (أو) مكررة في ب.

(٦) ب: نصبا.

(٧) ب: ملتزم.

(٨) ب: أَنَّهما.

(٩) ينظر: الكتاب ٧٣/١، وشرح السيرافي ٧٣/٣، وشرح المفصل ١٤٩/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٧/١ .

(١٠) وهو رأي البصريين ومن ذهب مذهبهم، وقد سبق ذكر ذلك، ينظر: حاشية(٢) ص١٥٣

الاستعمال، ألا ترى أن الذي كَثُرَ استعمالُه من الألفاظ المقولة[١] في التعجب إنَّمَا هو "ما أفعله"، وليس قولهم: "لفَعُل"، "ولله درُّه" مِمَّا يَكْثُرُ كثرةَ هذا، فلمَّا كَثُرَ استعمالُه جَرَى مُجْرى المثل، فلم يُغَيَّر.

وهل يجوز الفصل بين (أحسن) ومعموله بالظرف والمجرور أولا يجوز؟

مسألةٌ خلافية[٢]، والصحيحُ جوازُها[٣]؛ لأَنّ العربَ اتَّسَعَتْ فيهما، فتقول: ما أحسن اليوم زيدًا، وما أحسن في الدار زيدًا. ومن كلام عمرو بن مَعْد يكَرِب[٤]: "للّه در مجاشع[٥] ما أحسن في الهيجاء لقاءَها، وأكثر في اللَّزْبات[٦]

----

(١) ب: المنقولة.

(٢) اختلف في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور حال كونهما متعلقين بالفعل، فذهب الأخفش -في أحد قوليه- والمبرد وأكثر الكوفيين إلى المنع، واحتجوا بكون التعجب جاريًا مجرى المثل، والأمثال لا تغير، ينظر: المقتضب ١٧٨/٤، وشرح السيرافي ٧٣/٣، ٧٤، وشرح المفصل ١٥٠/٧، وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/٤، والارتشاف ٢٠٧٢

وذهب الجرمي والفراء، والأخفش -في قول آخر- والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى الجواز، ينظر: شرح السيرافي ٧/٣، والمسائل البغداديات ٢٥٦، وشرح المفصل ١٥٠/٧، وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/٤، وشرح التسهيل ٣٢/٣، وشرح التصريح ٣٨٤/٣، والمساعد ١٥٧/٢.

(٣) وهو قول ابن عصفور ينظر: شرح الجمل ٥٨٧/١، والمقرب ٨٢ .

(٤) هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبدالله الزبيدي، يكنى بأبي ثور، من فرسان العرب المشهورين، وفد المدينة سنة ٩هـ فأسلم، ثُمَّ ارتد بعد وفاة النبي ﷺ، ثُمَّ رجع إلى الإسلام، شهد اليرموك والقادسية، له ديوان شعر، توفي سنة ٢١هـ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٧٢-٣٧٥، والخزانة ٤٤٤/٢-٤٤٦.

(٥) هو مجاشع بن مسعود السلمي، وكان عمرو قد وفد عليه، فأجزل له العطاء، تنظر القصة مفصلة في العقد الفريد ٦٦/٢ وفيه: "لله در بني سليم ما أشد في الهيجاء لقاءها وأكرم في اللأواء عطاءها، وأثبت في المكرمات بناءها" .

(٦) اللَّزْبات: جمع اللَّزْبة: وهي الشدة، ينظر: اللسان (لزب) .

عطاءَها"[١].

[١١٢/أ]

ومن/ كلامهم[٢]: " ما أحسن بالرجل أن يصدق "[٣].

واختلف في زمان (أفعل) هل هو حال أو ماضٍ؟ فمنهم من قال: هو ماضٍ؛ لأَنّ الصيغةَ ماضية.

قيل له: ليس المعنى على الانقطاع، إِنَّمَا المعنى على أَنَّ الحُسْنَ حاصلٌ الآن، قال: إِنَّمَا تعجبتُ من الماضي المتصل إلى الآن، فالتعجبُ من الماضي غيرِ المنقطع، فحصل الحالُ بحكم الانجرار.

ومنهم[٤] من قال: إِنَّمَا الزمان للحال؛ لأَنّ المعنى عليه، وجعلنا اللفظ الماضي هنا لاتصاله بالحال وقربهِ منه، كما جعلنا الماضي في موضع المستقبل لتوقُّع المستقبل، قال تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾[٥]، وهو لم يأتِ، إِنَّمَا المعنى: يأتي، بدليل قوله ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾، وهذا القول الأخير أحبُّ إليَّ؛ لأَنّ المعنى عليه. إِنَّمَا فَرَّ مَنْ فَرّ[٦] إلى الأول ليبقىَ الصيغةَ على مقتضاها، وغيرُ مُنْكَرٍ إتيانُ الماضي في موضع غيره[٧].

---

(١) ينظر هذا القول في المقرب ٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٧/١، وشرح التسهيل ٤٠/٣، ٤١ (بني سليم)، وشرح ابن عقيل ١٤٨/٢ (بني سُلَيم).

الشاهد فيه: الفصل بين فعل التعجب "ما أحسن" ومعموله "لقاءها" بالجار والمجرور "في الهيجاء"، وكذلك بين "أكثر" و"عطاءها" بـ"في اللزبات".

(٢) ب وج: وحكي من كلامهم.

(٣) قال المبرد: "وتقول: ما أحسن إنسانًا قام إليه زيد، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا" (المقتضب ١٨٧/٤)، وفي هذا القول دلالة على أن المبرد يجيز الفصل بين فعل التعجب ومعموله.

(٤) ذكر هذين الرأيين ابن عصفور في شرح الجمل ٥٨٤/١، ولم يعزهما لأحد.

(٥) سورة النحل: ١، وتمامها: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝١﴾.

(٦) ب: جرمن جر.

(٧) (غيره) ساقطة من ب.

واختار صاحبنا[١] أبو الحسن[٢] القول[٣] الأول؛ لأَنّ فيه إبقاء الصيغة على بابها .

واعلم أَنَّه لا يجوز التعجب من صفة فيما[٤] يستقبل إلا أَنْ يكونَ في الحال ما يدلُّ على تلك الصفة، فلا تقول: "ما أعْلَمَ ما يكون زيد"، إلا وثَمَّ أَمارات تثير عليه الظنَّ في ذلك، فتقول: "ما أطولَ ما تكون هذه الجارية"، و"ما أطولَ ما يكون هذا الزرع"، إذا كان ثَمَّ ما يشهد لذلك[٥] .

فإِنْ أردتَ التعجبَ من الماضي المنقطع أتيت بـ (كان)[٦]، فإذا أتيتَ بها، فإمَّا قبل الفعل أو بعده، [أو قبله وبعده][٧] .

فإنْ أتيتَ بها قبل الفعل، فقلتَ: "ما كان أحسنَ زيدًا"، فإن فيها خلافًا فمنهم من ذهب إلى أَنَّها زائدة، و(أحسن) خبرلـ (ما)، كما كان قبل دخولها، والذاهبون إلى هذا على قسمين:

----

(١) ج: صاحبنا الفقيه.

(٢) أي أبو الحسن ابن عصفور، ينظر: شرح الجمل ١/٥٨٤.

(٣) (القول) ملحقة في الحاشية اليسرى في ب.

(٤) أ: فيها، والتصحيح من ب وج.

(٥) وذلك إذا كان في الجارية والزرع من الطول ما يؤذن بأن هذه الصفة ستكون موضع تعجب منهما في المستقبل، ولذلك لا يقال" ما أطول ما تكون هذه المرأة، وما أعلى ما يكون هذا الجبل"

قال ابن عصفور: "ولا يجوز التعجب من صفة فيما يستقبل إلا أن يكون في الحال ما يدل على أن المتعجب منه ينتهي إلى صفة يجوز التعجب من مثلها نحو "ما أحسن ما تكون هذه الجارية، وما أطول ما يكون هذا الزرع" (شرح الجمل ١/٥٨٤) .

(٦) قال سيبويه: "وتقول: ما كان أحسن زيدًا، فتذكر (كان) لتدل أَنَّه فيما مضى"(الكتاب ١/٧٣).

(٧) (أو قبله وبعده) ساقط من أ، وأثبتت من ب وج، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٤.

منهم من جعل لها فاعلاً، وهو المصدر، والذي ذهب إلى هذا أبو سعيد[(١)].

ومنهم من ذهب إلى أَنَّها لا فاعل لها، وهو الفارسي[(٢)]، وقد تقدَّم ذلك في باب (كان)، وهو الصحيح على ما بينا[(٣)].

ومنهم[(٤)] من لم[(٥)] يجعلها زائدة بل جعلها خبرًا لـ(ما)، وضمير(ما) اسمها، و(أحسن) وما بعدها خبر لها، وهذا المذهب فاسد[(٦)]؛ لأَنّ خبر (ما) التعجبية لا يكون إلا على وزن (أفعل) لفظًا أو نية، والذي حُفِظَ من ذلك[(٧)] لفظان: وهو قولهم: / "ما خَيْرَ اللبن للصحيح"، و"ما شرَّه للمبطون"[(٨)]، فهو محذوف الهمزة، والمراد: ما أَشَرَّه، وما أَخْيَرَه[(٩)]. [١١٢/ب]

---

(١) أي السيرافي، ينظر شرحه على الكتاب ٣٥٥/٢، وحجته أَنَّها فعل والفعل لا بد له من فاعل.

والسيرافي: هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان، فارس الأصل، كان من أعلم الناس بنحو البصريين، له من المصنفات: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، وضرورة الشعر، وغيرها، توفي سنة ٣٦٨هـ، تنظر ترجمته في: الفهرست ٦٨، وإنباه الرواة ٣٤٨/١-٣٥٠، وسير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٦-٢٤٩.

(٢) ينظر: المسائل البغداديات ١٦٧، ١٦٨، وحجته أن زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة، فإذا كانت (كان) مفرغة فهي مفردة، وذهب إلى ذلك أيضًا ابن السراج: ينظر الأصول ٢٥٨/٢.

(٣) ينظر: شرح الصفار ٧٧٨/٢(ط)، وينظر أيضًا: شرح المفصل ١٥٢/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٥/١، وشرح التسهيل ٣٦١/١ وقد عكس ابن عصفور في شرح الجمل ٤٠٩/١ فنسب للسيرافي ما قاله الفارسي وللفارسي ما قاله السيرافي.

(٤) هذا المذهب هو مذهب أبي عمر الجرمي كما في المسائل البصريات ٢٩٤، والارتشاف٢٠٧٤.

(٥) (لم) ملحقة في الحاشية اليسرى في ب.

(٦) حكم بفساد هذا المذهب أبو علي الفارسي في المسائل البصريات ٢٩٤، وابن عصفور في شرح الجمل ٥٨٥/١.

(٧) أي مِمَّا جاء خبر (ما) التعجبية فيه على وزن (أفعل) نية.

(٨) ينظر هذا القول في شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٥/١، والدر المصون ٢٣٠/٦، والهمع ٤٤/٦.

(٩) وذلك كثرة الاستعمال، ينظر: الهمع ٤٥/٦.

فإِنْ أتيتَ بها بعد الفعل لم يكن بُدّ من الإتيان بـ (ما)[١] معها؛ لأَنّه لا يدخل فِعْلٌ على فعل، فتقول: ما أحسنَ ما كان زيد، ترفع زيدًا على أَنَّه فاعل[٢]، وتكون (ما) وما بعدها مفعولاً[٣] لفعل التعجب؛ لأَنّهما مصدرٌ والتقدير: ما أحسن كونَ زيد[٤].

ومنهم[٥] من أجاز نَصْبَه[٦] على أَنَّه خبر لـ(كان)، و(ما) موصولة واسم (كان) ضمير (ما)، وكأَنَّه قال: ما أحسن الذي كان زيدًا، وهذا القول فاسد؛ لأَنّ (كان) هنا لا ثَمَرةَ لها، ألا ترى أَنَّها لا تُعْطِي أَنَّ الخبرَ منقطعٌ بل يعطي الكلام أن الشخص الذي كان زيدًا أحسن[٧]، و"ما أحسن زيدًا" يعطي هذا. فهو غير وجيه مع هذا القبح المعنوي قبحٌ لفظي، وهو أَنَّ (ما) المصدرية إِنَّمَا ينبغي أن تدخلَ[٨] على ما له مصدر، وهو الفعل التام[٩].

فإنْ تكررتْ فقلتَ: " ما كان أحسن ما كان زيد " كانت الأَوْلى[١٠] على

---

(١) أي (ما) المصدرية.

(٢) فتكون (كان) هنا تامة فتكتفي برفع الفاعل.

(٣) في النسخ الثلاث (مفعول)، والصواب ما أثبت.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/١٨٤، والأصول ١/١٠٦.

(٥) أجاز ذلك المبرد، وجعله بعيدًا قال: "وقد يجوز، وهو بعيد: ما أحسن ما كان زيدًا، تجعل (ما) بمنزلة الذي، فيصير: ما أحسن الذي كان زيدًا، كأَنَّه كان اسمه زيدًا، ثُمَّ انتقل عنه، إِنَّمَا قبح هذا لجعلهم (ما) للآدميين، إِنَّمَا هذا من مواضع (مَنْ)؛ لأَنّ (ما) إِنَّمَا هي لذات غير الآدميين، وصفات الآدميين..... إِنَّمَا أجزناه على بعد؛ لأَنّ الصفة قد تحل محل الموصوف، تقول: مررتُ بالعاقل، وجاءني الظريف" (المقتضب ٤/١٨٥).

(٦) أي نصب (زيد) فتكون (كان) ناقصة.

(٧) ب وج: كان زيدًا حسن.

(٨) ب: تذكر.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٦.

(١٠) أ: للأولى، والتصحيح من ب وج.

ما كانت عليه في التفسير الأول[١]، والثانيةُ[٢] كذلك[٣].

واعلم أنَّه لا يجوز العطفُ على المضمر في[٤] (أحسن) بحال، فلو جعلتَ الذي حسنه أمرٌ ما خفي عليك مع علمه مثلاً، أو شجاعته؛ لم تقل أبدًا: ما أحسن زيدًا وعلمه، وذلك أنَّ العربَ لم تُظْهِر[٥] قَطْ هذا المضمر، فلم تقل: ما أحسنا، ولا ما أحسنوا، إذا جعلتَه ظريفًا، بطلاً، عالمًا، وخفي[٦] عليها أسبابُ ذلك. فلما لم يكن ثَمَّ ما يظهر صار كالمعدوم، فلم يَجُزْ العطفُ عليه[٧].

وإذا أردتَ التعجبَ من نفسك قلتَ: ما أحسنَنِي، فأدخلتَ نونَ الوقاية[٨] كما تدخلها في سائر الأفعال[٩]، لتقيَ آخرَه من الكَسْر[١٠]، إلا أَنّك[١١] في فعل التعجب من بين سائر الأفعال يجوز لك أن لا تلحقَها في

---

(١) أ: للأول والتصحيح من ب وج.

(٢) أ: والثالث، والتصحيح من ب وج.

(٣) أي هما زائدتان، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٦/١.

(٤) أ: و، والتصحيح من ب وج.

(٥) ب: تضمر.

(٦) أو ب: ميز، والتصحيح من ج.

(٧) قال الرضي: "ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في " ما أحسن زيدًا "، ولا في" أحسن بزيد"، ولا سائر التوابع، ولا الإخبار عنه بالذي أوباللام؛ لأنّه انمحى عنه معنى الفاعلية.... بل معناه الأَنّ: أي حُسْنٍ حُسْن زيد، فلوجيء بتوابعه، أوأخبر عنه لا عتبر بعد انمحائه" (شرح الكافية ٢٣٦/٤).

(٨) ج: القافية .

(٩) جعل البصريون دخول نون الوقاية على (أفعل) التعجب دليلاً على فعليته؛ لأَنّ هذه النون لا تتصل إلا بالأفعال أو ما شابهها من الحروف نحو: ليتني وكأنني، ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٩٣/٢، والإنصاف ١٢٩/١.

(١٠) ب: الكسرة.

(١١) أ: ألا ترى أَنّك، والتصحيح من ب وج.

الكلام، فتقول: ما أحسني[١]؛ وعلةُ ذلك أَنَّه قد أشبه الأسماء[٢]، حتى صحَّ معتلُّه، وصُغِّر[٣]، وإذا كانوا قد يحذفون نونَ الوقاية في ما ليس مثله، فالأحرى أن يكونَ ذلك هنا، فمِمَّا جاء من[٤] ذلك قولُه:

.... يَسُوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْنِي[٥]

يريد: فلينني.

---

(١) ب: أحسنني.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠/١.

(٣) أ: وصفه، والتصحيح من ب وج.

(٤) (من) ملحقة في الحاشية اليمنى في ب.

(٥) من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٨٠، وصدره: تَراهُ كالثُّغامِ يُعَلُّ مِسْكًا.

وهو له في الكتاب ٥٢٠/٣، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢، والنكت ٩٦٤، والخزانة ٣٧٢/٥، ٣٧٣، واللسان (فلا)، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات ٢٢١، وشرح المفصل ٩١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠/١، والارتشاف ٩٢٦، والمغني ٦٨٥، والهمع ٢٢٦/١.

والثغام: نبت له نور أبيض يشبه الشيب به، ويعل بالمسك يطيب به، وأصل العلل الشرب بعد الشرب. والفاليات: جمع فالية، وهي التي تفلي الشعر أي تخرج القمل منه، أي يسوء الفاليات بما صار إليه من الشيب.

الشاهد فيه: حذف نون الوقاية من "فلى"، وهو ليس فعل تعجب، فالأحرى أن يجوز حذفها في فعل التعجب؛ لأَنّه أشبه الأسماء.

وقد اختلف في النون المحذوفة أهي نون النسوة أم نون الوقاية؟

فظاهر كلام سيبويه أَنَّها نون النسوة، ينظر: الكتاب ٢١٩/٣، ٥٢٠، واختاره ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل ١٤٠/١. وذهب المبرد إلى أن المحذوفة هي نون الوقاية، نسب له ذلك أبو حيان في الارتشاف ٩٢٦، والسيوطي في الهمع ٢٢٦/١، وإلى ذلك ذهب الأعلم، قال بعد أن ذكر البيت: "وينبغي أن تكون النون المحذوفة هي النون التي مع الياء؛ لأَنّ النون الأولى في (فلينني) هي ضمير الفاعل، والنون الثانية لغير معنى فلا يخل سقوطها بالكلام" (النكت ٩٦٤).

وكذلك قولُه:

.... / إذ ذَهَـبَ(١) القـومُ الكِـرامُ لَيْـسِي(٢) [١١٣/أ]

يريد: ليسني

ولا يزاد عندنا في هذا الباب من الأفعال إلا (كان) وحدها(٣).

وزعم أهلُ الكوفة(٤) أنّ سائرَ أخواتها تزاد قياسًا عليها ما لم يُناقِض معنى

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) أ: فأذهب، ب وج: قد ذهب، وهو الموافق لما في المسائل الحلبيات ٢٢١،وسر صناعة الإعراب ٨/٢، وما أثبت هو الموافق لما في أكثر كتب النحو .

(٢) من مشطور الرجز، وقبله: عددت قومي كعديد الطَّيْس

وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه١٧٥، والخزانة ٣٢٥/٥، وشرح التصريح٣٥١/١، وحاشية الصبان ١٢٢/١، واللسان (طيس)، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات ٢٢١، وسر الصناعة ٨/٢، وشرح المفصل ١٠٨/٣، والمغنى ١٨٥، ٣٨٠، والهمع ٢٢٦/١.

ويروى: عهدت قومي، وعهدي بقومٍ: ينظر الخزانة ٣٢٦/٥، وفي سر الصناعة ٨/٢: حتى لحقنا بعديد الطيس.

الشاهد في قوله (ليس) حيث حذفت نون الوقاية من الفعل للضرورة، وفيه شاهد آخر: وهو مجيء خبر (ليس) ضميرًا متصلاً، والمختار انفصاله.

واختلف في تفسير الطيس، فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنام، فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل، نحو النحل والذباب والهوام، وقيل: يعني الكثير من الرمل، ينظر: اللسان (طيس).

والمعنى: عهدي بقومي الكرام الكثيرين مثل كثرة الرمل حاصل إذ ذهبوا إلا إياي، فإني بقيت بعدهم خلفاً عنهم، أو يكون المعنى: عددت قومي وكانوا بعد الرمل، ومع تلك الكثرة ما فيهم كريم غيري.

(٣) هذا هو مذهب البصريين: ينظر شرح المفصل ١٥١/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٦/١.

(٤) تنظر نسبة ذلك إلى الكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٦/١، والارتشاف ٢٠٧٤، والهمع ١٠٠/٢، ونسب الصفار جواز زيادة (أمسى) و(أصبح) إلى الكسائي والفراء: ينظر شرح الصفار ٧٧٤(ط)، ونسبه أبو حيان لهما وللأخفش، ينظر: الارتشاف ٢٠٧٤، ونسب ابن يعيش والرضي ذلك =

ذلك الفعل[(١)] معنى فعل التعجب، ومن هذا: "ما أَصْبَحَ أبردَها"، و"ما أمسى أدفاها"[(٢)].

ومن النحويين[(٣)] من أجاز زيادة كل فعل[(٤)] لا يتعدى نحو: ما قام أحسَنَ زيدًا، إذا أردتَ: ما أحسن قيام زيد فيما مضى، واستدلوا[(٥)] على ذلك بما سمع من كلامهم: فلان قَعَدَ يَتَهَكَّمُ بعرضِي[(٦)]، والمعنى فلان يتهكم[(٧)].

وبقول الآخر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيْمٌ ....[(٨)]

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

= للأخفش، ينظر: شرح المفصل ١٥١/٧، ١٥٢، وشرح الكافية ١٩٤/٤.

(١) ب: للفعل.

(٢) الضمير في "أبردها" و"أدفأها" عائد على الدنيا، أي ما أبردها في الصباح، وأدفأها في المساء، ينظر: شرح الصفار، ٧٧٤(ط).

(٣) أجاز الفراء زيادة سائر أخوات (كان)، وكل فعل لازم من غير هذا الباب: ينظر رأيه في الارتشاف ٢٠٧٤، والهمع١٠٠/٢.

(٤) (فعل) مكررة في ب.

(٥) لعل الضمير في (استدلوا) يعود على بعض الكوفيين، حيث قال في باب (كان) وأخواتها: "وزعم طائفة من الكوفيين أنَّها تزاد كلها، نعم وجميع الأفعال"، ينظر شرح الصفار ٧٧٤(ط).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١، ٥٨٦/١.

(٧) ب: يتهكم بعرضي.

(٨) من الوافر، وعجزه: كخنزير تمرغ فى رماد.

وهو لحسان بن ثابت من قصيدة يهجو بهابني عابد بن عبدالله بن مخزوم، وأولها:

فإنْ تَصْلُحْ فأنَّك عابِدِيٌّ وصُلْحُ العابِديِّ إلى فَسادِ

وهو في ديوانه٣٢٤، وروايته فيه: "ففيم تقول"، وعليه فلا شاهد فيه هنا.

وهو له في الأزهية ٧٤، والمحتسب ٣٤٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٣٤/١ وشواهد التوضيح١٦١ والخزانة ١٣٠/٥ و٩٩/٦-١٠٥، واللسان (قوم)، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٧١٠ لحسان بن المنذر، وغلط من نسبه لجرير، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٩٢/٢، والتكملة للفارسي ٢١٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١، =

والمعنى: علامَ يَشْتُمُنِي.

وبقول الآخر:

.... فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّام مِنْ عَجَبِ[1]

أي: فما بك.

وحكى[2] الكسائي[3]:

= ٥٨٦ ، وشرح الصفار ٧٧٥.

ويروى: في الدمان، وفسره ابن الشجري بالسرجين، وهو الزبل أو البعر، ويروى: في الدهان، وفي التراب، ورد البغدادي هذه الروايات؛ لأَنّ البيت من قصيدة دالية، تنظر: الخزانة ١٠٢/٦

الشاهد فيه: زيادة(قام) كما ذكر المصنف، ويستشهد به النحاة أيضًا لإثبات ألف (ما) الاستفهامية مع اتصالها بحرف الجر في لغة، وقيل: إن ذلك ضرورة.

(١) من البسيط، وصدره: فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا

وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٨٣/٢، والأصول ١١٩/٢، والنكت ٦٦٩، والإنصاف ٤٦٤، وشرح المفصل ٧٨/٣، ٧٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧، والمقرب ٢٥٦، وشرح الصفار ٧٧٦، والخزانة ١٢٣/٥، ١٣١.

ويروى: (قد بدت) مكان (قربت)،و(الآن) و(اليوم) مكان(فاليوم)، وأكثر ما يروى (فاليوم)

الشاهد فيه: كما ذكر المصنف زيادة (اذهب)، والمعنى: فما بك والأيام من عجب

ويستشهد به النحاة على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، فـ(الأيام) عطفت على الضمير في (بك) دون إعادة الباء، وهذا هو مذهب الكوفيين، وأَمَّا البصريون فمنعوه، وجعلوه من ضرورة الشعر.

وقربت: أخذت وشرعت.،

والمعنى: هجوك لنا من عجائب الدهر، فقد كثرتْ فلا يتعجب منها.

(٢) تنظر حكاية الكسائي هذه في شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٦/١، والارتشاف ٢٠٧٤ وقد ذكر الصفار هذه الحكاية في شرحه ص٧٧٦، ولم ينسبها لأحد.

(٣) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بَهْمَن الأسدي بالولاء الكوفي، كان إمامًا في اللغة والنحو والقراءات، له من المؤلفات: معاني القرآن، والنوادر، ومختصر في النحو، توفي سنة ١٨٩هـ، =

" ما[١] مَرَّ أَغْلَظَ أصحابَ موسى[٢] " على: ما أغلظَ أصحابَ موسى[٣]، وهذا إنْ[٤] لم يَسُغْ فيه التأويلُ، فهو من القِلَّة بحيث لا يُقاس عليه، وأيضًا فإنَّ القياسَ يَدْفَعُه، أَلا ترى أَنَّ زيادةَ الفعل لغير معنى لا تليقُ بكلامهم.

والتعجبُ[٥] الذي يُبَوَّبُ[٦] له في النحو لفظان " "ما أَفْعَلَه" و"أَفْعِلْ بِهِ" فـ(ما أفعله) قد تَبَيَّنَ حكُمه.

وأَمَّا(أَفْعِلْ بِهِ) فاخْتُلِفَ فيه، هل فيه مُضْمَرٌ فاعلٌ، وأَنَّ المجرورَ في موضع نصب؟[٧] أو ليس فيه مُضْمَرٌ، والمجرورُ في موضع رفع على أَنَّه فاعل؟[٨]

= تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٢٥٦-٢٧٤، وإشارة التعيين ٢١٧-٢١٨، وبغية الوعاة ٢/١٥٦-١٥٨.

(١) أ: فيما والتصحيح من ب وج، وهو الموافق لما ذكره الصفار في شرحه ص٧٧٦(ط)، وما في كتب النحو التي ورد فيها.

(٢) (موسى) مكررة في ب.

(٣) هو موسى الهادي بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور، من خلفاء الدولة العباسية، ومدة خلافته سنة وثلاثة أشهر، كان طويلاً جسيمًا شجاعًا جوادًا، له معرفة بالأدب والشعر، ينظر: الارتشاف ٢٠٧٤، والأعلام ٧/٣٢٧.

(٤) أ: أي، والتصحيح من ب وج.

(٥) ب: للتعجب .

(٦) أ: تبوب، والتصحيح من ب وج.

(٧) ذهب إلى ذلك الفراء والزجاج، والزمخشري، وابن كيسان، وابن خروف، ينظر: المفصل ٢٧٦، وشرح المفصل ٧/١٤٨، وشرح التسهيل ٣/٣٣، والارتشاف ٢٠٦٧، والجنى الداني ٤٧، وشرح التصريح ٣/٣٧٣.

(٨) هذا هو رأي جمهور البصريين: ينظر: المقتضب ٤/١٨٣، والأصول ١/١٠١، والإيضاح للفارسي ١١٥، وينظر أيضًا: الارتشاف ٢٠٦٦، وشرح التصريح ٣/٣٧٢.

والذي[١] ذهب إلى أَنَّ فيه مضمرًا على قسمين:

منهم[٢] من جعله ضمير[٣] المخاطب؛ كأَنَّه قال: أَحْسِنْ أنتَ يا زيدٌ بعمرٍو.

قيل له: فلِمَ لَم يَبْرُز في التثنية إذا قلتَ: يا زَيْدَان أَحْسِنْ[٤] بالعَمْرَيْن؟

قال: لأَنَّه جرى مجرى المثل[٥].

ومنهم[٦] من قال: إِنَّ الضميرَ للحُسْن[٧]، وهو مفرد على كل حال، فليس ثُمَّ ما يَبْرُز[٨].

وهذا المذهبُ فاسدٌ[٩]؛ لأَنّ (أفعل) هذه لا تخلو[١٠] أن تكونَ من (فَعَلَ) أو من(أَفْعَل)، فمُحالٌ أن تكونَ[١١] من (فعل) لأَنّ همزتَه مقطوعةٌ، فلم يَبْقَ إلا أنْ تكونَ[١٢] من المزيد، فإذا كانت من المزيد فينبغي أَنْ يكونَ زيدٌ[١٣]

---

(١) ج: فالذي.

(٢) وهم الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن خروف، ينظر: شرح التصريح ٣٧٤/٣.

(٣) ب: ضميرا.

(٤) قوله: " أنت يا زيد بعمرو، قيل له فلم لم يبرز في التثنية إذا قلت: يا زيدان أحسن" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١.

(٦) وهو ابن كيسان، وتبعه في ذلك ابن الطراوة، ينظر: الارتشاف ٢٠٦٧.

(٧) أ: الحسن، والتصحيح من ب وج.

(٨) ينظر: شرح التصريح ٣٨٣/٣.

(٩) أي مذهب من قال إن (أفعل) أمر حقيقة، وإن المجرور في موضع نصب.

(١٠) ب: يخلو.

(١١) ب وج: يكون.

(١٢) ج: يكون.

(١٣) (زيد) ملحقة في الحاشية اليسرى في ب.

منصوبًا وكأنَّه قال: أحسن زيدًا ، فمن أينَ تَجِيءُ الباء[١] ؟ فإنْ قالوا : زِيدتْ كما تزاد في: حَسْبُك بعمرٍو ، قلنا فلمَ لَزِمَ ذلك؟[٢]

ومِمَّا / يُرَدُّ به على مَنْ قال: إنَّمَا لم يَبْرُزُ الضميرُ؛ لأَنَّه جرى مجرى المثل أَنَّ الجاري مجرى المثل لا تبلغ مرتبتُه هذا[٣] ، وقد أحكمنا ذلك كلَّه[٤] في أبواب (نعم)، و(بئس)[٥] . [١١٣/ب]

فإذا بطل أن يكونَ فيه ضميرٌ، لم يبقَ إلاَّ أَنْ يكونَ المجرورُ فاعلاً.

فإنْ قلتَ: وهل رأيتَ الأمرَ يكون فاعلُه[٦] ظاهرًا؟، قلتُ: لَمَّا لمْ يكن المعنى[٧] على الأمر، واللفظُ إنَّمَا هو لفظ الأمر، والمعنى على الخبر بمنزلة[٨] ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[٩] ساغ ذلك؛ لأَنَّه خبرٌ[١٠] .

فإنْ قلتَ: فكان ينبغي أَنْ يكونَ: أَحْسِنْ زيد ، وأَحْسِنِ الزيدان[١١] .

قلتُ: زيدت الباء إصلاحًا للفظ لأنْ تكونَ صورتُه صورةَ الفضلة، حتى[١٢]

---

(١) أ: الياء، والتصحيح من ب وج.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٣/٣، ٣٤.

(٤) (كله) ليست في ج.

(٥) أ: أبواب (نعم)، و(بئس)، و(ليس)، والتصحيح من ب وج.

(٦) ب: فعله.

(٧) ب: يكن الأمر المعنى.

(٨) ج: بمنزلة قوله تعالى.

(٩) سورة مريم: ٧٥، وتمامها: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ۚ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾﴾.

(١٠) ينظر: المسائل المشكلة ١٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١.

(١١) أ: أحسن زيدًا وأحسن الزيدان، ب أحسن زيدٌ أو أحسن الزيدان، والتصحيح من ج.

(١٢) (حتى) مكررة في ج .

لا يكون فاعلُ صيغة الأمر ظاهرًا.

وليس (أَفْعِل) عندنا من (فَعَلَ)؛ لأَنّ الهمزةَ قطعٌ، ولا من (أَفْعَلَ)؛ لأَنّه غيرُ متعدٍ، فإنَّمَا هو من (أَفْعَلَ) بمعنى صار ذا[١] كذا، كما يقال: أبقلت[٢] الأرضُ، أي: صارتْ ذات[٣] بقل، وأَجْنَى الشجرُ، أي: صار ذا جَنَى، فكذلك هذا أحسن به أي صار ذا حسن[٤]. وبناء[٥] (أفعل) على هذا المعنى اطَّرَد في هذا الباب.

ومن ألفاظ التعجب المطردة[٦] في هذا الباب: لفَعُلَ[٧]، وفيه خلاف، فمنهم من أجاز بناءه من[٨] كل فعل، ومنهم من لم يجزْه في[٩] فعل المعتلِّ العين أو[١٠] اللام بالياء[١١]؛ لئلا يؤدي ذلك إلى بناء غير موجود، ألا ترى أن(فعل)[١٢] مِمَّا عينه ياء لم يوجد[١٣]، نحو: (قَيُمَ)، ولا وُجِد أيضا مثل (غَزُيَ) للعلة التي أحكمناها في التصريف.

----

(١) (ذا) ساقطة من ب .

(٢) أ وب: أبقل، وما أثبت من ج، وهذه من المواضع التي يجوز فيها تأنيث الفعل وتذكيره لكون الفاعل مؤنثًا مجازي التأنيث .

(٣) في النسخ الثلاث (ذا)، والصواب ما أثبت.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١، وشرح التسهيل ٣٩/٣.

(٥) أ: ثناء، والتصحيح من ب وج.

(٦) (المطردة) ساقطة من ب.

(٧) ب: يفعل.

(٨) أ: في، وما أثبت من ب وج.

(٩) ب وج: من.

(١٠) أ: و، والتصحيح من ب وج.

(١١) في أ: كتب (فالياء) ثُمَّ ضرب على (فا)، والتصحيح من ب وج.

(١٢) ب: افعل.

(١٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٢٨٩.

فإنْ قيل هنا (لفَعُل) فإنَّمَا يكون مقيسًا على ممتنع، فلا يجوز. غير أن أبا الحسن[(١)] حكى[(٢)]: لقَضُوَ الرجل[(٣)]، فعلى هذا يجوز بناؤه من[(٤)] معتل العين[(٥)]، فإذا بنيتَه منه قلتَ: لباع الرجل، تقلبُ الياءَ ألفًا لتحركها و[(٦)]انفتاح ما قبلها، وإنْ بنيته مِمَّا لامه ياء قلبتَها واوًا، فقلتَ: رَمُوَ[(٧)] الرجل[(٨)].

واخْتُلِفَ في فاعله فمنهم[(٩)] من قال لا يكون فاعلُه إلا ما كان فاعل (نِعْمَ)، وهو الألف واللام، والضمير المفسر، و[(١٠)] المضاف إلى الألف واللام.

ومنهم[(١١)] من قال: إنْ قُصِدَ به التعجب كان فاعلُه كلَّ اسم، وإنْ جرى مجرى/(نعم) في المدح، وقصد به ذلك[(١٢)] كان فاعلُه كفاعل (نعم)، وعليه [١١٤/أ]

---

(١) أي أبو الحسن الكسائي، قال ابن السراج: "وقد حكي عن الكسائي أَنَّه كان يقول في هذا"قَضُوَ الرجل ودَعُوَ الرجل، وهو عندي قياس"، الأصول ١١٥/١، ١١٦، وينظر أيضًا: شرح المفصل ١٢٩/٧.

(٢) أ: ذكر، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٣) أصل (لقَضُوَ): لقَضُيَ، ثُمَّ قلبت الياء واوًا لوقوعها طرفًا وانضمام ما قبلها ينظر: الممتع في التصريف ٣٣٣.

(٤) ب: ومن.

(٥) أي قياسًا على جواز بنائه من معتل اللام بالياء.

(٦) ب: أو.

(٧) أ وب: رموا، والتصحيح من ج.

(٨) ينظر: الممتع في التصريف ٢٨٧، ٣٣٣.

(٩) وهم الفارسي وأكثر النحويين، ينظر: الارتشاف ٢٠٥٧، والبحر المحيط ٢٨٩/٣، وشرح التصريح ٥٢٢/٣.

(١٠) ب: من.

(١١) وهما الأخفش والمبرد، ينظر: المقتضب، ١٤٩/٢، ١٥٠، والارتشاف ٢٥٠٧، والبحر المحيط ٢٨٩/٣، وشرح التصريح ٥٢٢/٣.

(١٢) ب: ذلك به.

جاء قولُه تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[(١)]، أي: ما[(٢)] أكبرها.

وأنشد الأخفش:

حُبَّ بالزَّوْرِ الَّذي لا يُرَى ... مِنْهُ إلا صَفْحَةٌ أو لِمامُ[(٣)]

على أَنَّ (حُبَّ) قد استعملتْ في التعجب، ولولا ذلك لما دخلتْ الباءُ فإنَّمَا دخلتْ؛ لأَنّه في معنى "أَحَبَّ[(٤)] بالزَّور".

فإذا ثبت أَنَّ (فَعُلَ) يكون للتعجب، فيلزم أن يكونَ معمولُها على حسب معمول التعجب.

وفي (فَعُلَ) هذه ثلاث لغات: فَعُلَ، وفَعْلَ بتسكينه[(٥)]، وفُعْلَ بالتسكين والنقل[(٦)]، فيقال: "عَظُمَ البطن بطنك" وعَظْمَ، [وعُظْمَ][(٧)].

فإِنْ كانت على معنى (نِعْمَ)، فإِنَّ العربَ لا تنتقل[(٨)] فيها أصلاً، إِنَّمَا

---

(١) سورة الكهف: ٥، وتمامها ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَآئِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾﴾.

(٢) أ: ذا، والتصحيح من ب وج.

(٣) من المديد، وهو للطرماح بن حكيم في ديوانه ٣٩٣، وروايته فيه " إلالمحة عن لمام"، وشرح التصريح ٤٢٤/٣، والدرر، ١١٩/٢، والمقاصد النحوية ١٥/٤، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٩/١، والهمع ٥٣/٥، وتذكرة النحاة ٦٨٧، واللسان (زور)

والزور: الزائر، ويكون للواحد والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، فيقال: رجل زَوْر، وقوم زَوْر، وامرأة زَوْر، ونساء زَوْر. وصفحة الشيء جانبه، واللمام: الزيارة لا لَبْثَ فيها.

(٤) (أحب) مكررة في ب.

(٥) (بتسكينه) ليست في ج.

(٦) أي تسكين العين بعد نقل حركتها إلى الفاء، فيقال(فُعْل).

(٧) (وعظم) ساقطة من أ، وأثبتت ب وج.

(٨) ب: تنقل، ج: تستعمل.

تكون على أصلها، أو تسكنْ ليس إلاَّ[١] وقد كَمُلَ البابُ بمعونة الله سبحانه وتعالى[٢]، ولم يبقَ منه إلا ألفاظُ صاحب الكتاب.

قوله[٣] ~ : " زعم الخليلُ[٤] أَنَّ "ما أحْسَنَ عبدالله" بمنزلة: شيء أحسن عبدالله[٥] "، فهذا نصٌّ من الخليل على أَنَّ (ما) غير موصولة، وأَنَّها نكرةٌ غيرُ موصوفة.

وقوله: " ولا يجوز أَنْ تُقَدِّمَ (عبدالله)، وتُؤَخِّرَ[٦] (ما) "[٧].

قلتُ: قد بَيَّنَّا العلةَ في ذلك، وهو عدمُ تصرف العامل.

وقوله: "ولا تُزِيلُ[٨] شيئًا عن موضعه"[٩]، ظاهره المنعُ مثل[١٠]: ما أحسن في الدار زيدًا. لكن ينبغي أن يُحْمَلَ على أَنَّه أراد: ولا تزيل شيئًا عن موضعه من هذا

----

(١) ينظر: شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٨٦١/٢، ٨٦٢.

(٢) (وتعالى) ليست في ب وج.

(٣) في الكتاب ٧٢/١: "وذلك قولك: "ما أحسن عبدالله"، زعم الخليل أَنَّه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله".

(٤) في ب وج زيادة (رحمه الله) بعد (الخليل).

وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، أستاذ سيبويه، وأول من وضع علم العروض وضبط اللغة، توفي سنة ١٧٠هـ، تنظر ترجمته في: أخبار النحويين ٥٤-٥٦، وإنباه الرواة ٣٧٦/١-٣٨٢، وبغية الوعاة ٥٥٦/١-٥٥٧.

(٥) قوله: "بمنزلة شيء أحسن عبدالله" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٦) أ: يؤخر، والتصحيح من ب وج والكتاب ٧٣/١.

(٧) الكتاب ٧٣/١.

(٨) ب: يزيل.

(٩) الكتاب ٧٣/١.

(١٠) ب: بمثل، وج: لمثل.

الكلام، فتُقَدِّم[١] المعمولَ، فيكون قد عطف الشيء على نفسه.

ثُمَّ قال: "وبناؤه أبدًا من فَعَلَ، وفَعِلَ، و[فَعُلَ][٢] وأَفْعَل هذا"[٣].

قلت: قد تقدَّم الخلافُ في (أَفْعَل)، وفي[٤] (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، وأَنَّهما ينقلان إلى (فَعُلَ)، وحينئذٍ يُتَعَجَّب منهما.

ثُمَّ قال: " لأَنّهم لم يريدوا أَنْ[٥] يتصرَّفَ"[٦]، أي: لو أرادوا تصرُّفَه لانبغى أَنْ يتعجَّبوا من كلِّ فعل رباعي الأصل أو مزيد، إِنَّمَا أرادوا عدمَ تصرُّفِه، ولذلك[٧] بَنَوْه من الثلاثي خاصَّة.

وقوله: "كما قالوا: "أَجْدَل"، فجعلوه اسمًا"[٨]، يريد: أَنَّه نظيرُ فعل التعجب، ألا ترى أَنَّ (أحسن) قد استعمل استعمالَ الأسماء، فلم يتصرف وكذلك (أَجْدَل) أخذ من الجَدْل[٩]، لكن لم يجْرِ تابعًا كجريان الصفات، إِنَّمَا استُعْمِلَ اسمًا[١٠].

---

(١) (فتقدم) غير واضحة في أ، وأثبتت من ب وج.

(٢) (فعل) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٣) الكتاب ٧٣/١.

(٤) (في) ليست في ج.

(٥) في ب توجد كلمة (أي) بعد (أن).

(٦) الكتاب ٧٣/١.

(٧) ب: كذلك.

(٨) الكتاب ٧٣/١.

(٩) قال السيرافي: " والأجدل مأخوذ من الجَدْل، وهو الشدة والفتل، فصرفوه، ولم يجعلوه بمنزلة (أحمر)؛ لأَنَّه وإن كان مشتقًا من الجَدْل، فقد صار اسمًا للصقر، ولا يقال لغيره إذا كان شديدًا أجدل" (شرح الكتاب ٧٦/٣).

(١٠) قوله: "فلم يتصرف، وكذلك (أجدل) أخذ من الجدل، لكن لم يجر تابعًا كجريان الصفات إِنَّمَا استعمل اسمًا" ملحق في الحاشية السفلى في أ.

ثم قال: "ونظيرُ جَعْلِهم (ما) وحدها اسمًا قولُ العرب[1] / إني مِمَّا أَنْ أصنعَ"[2]. [١١٤/ب]

قلت: يريد أَنْ يثبت[3] بالسماع أَنَّ (ما) تكون اسمًا غير مفتقر[4] في غير الشرط والاستفهام، وهو قولهم: إني مِمَّا أَنْ أصنع[5]، فمحال أن تكونَ مصدريةً لأَنّ بعدها (أَنْ)، وهي مصدرية[6]، ولا تكون موصولةً[7]؛ لأَنّ العائدَ لا يُحْذف إذا كان مبتدًا إلّا[8] ضرورةً، وهذا فصيح، فلم يبقَ إلا أَنْ يكونَ بمعنى: أي من[9] الأمر الذي هو صنعي. وقد قلنا هذا في "باب ما يكون في اللفظ من الأعراض"[10]، وأنشدنا عليه قولَه:

أَلاغنِّيَا[11] بالزَّاهِرِيَّةِ إنَّني على النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أُلِمَّ بها ذِكْرَا[12]

---

(١) ب: من لايعرف.

(٢) أ: أي كما أن أصنع، والتصحيح من ب وج، والكتاب ٧٣/١.

(٣) ب: ثبت.

(٤) أي غير مفتقرة على صلة.

(٥) أ: أي كما أن أصنع، والتصحيح من ب وج.

(٦) ب: موصولة.

(٧) ب: مصدرية.

(٨) أ: لا، والتصحيح من ب وج.

(٩) ب: في.

(١٠) ب: الاعتراض. ينظر: شرح الصفار ص٣٧٧ (ط).

(١١) ب: غننا.

(١٢) من الطويل، ولم ينسب لقائل في المقتضب ١٧٥/٤، وشرح الصفار ٣٧٧(ط)، وفيه: "ألا غننا بالقادسية أننا، واللسان (غنا)

والزاهرية: عين في رأس عين لا ينال قعرها، كان المتوكل قد نزلها، وبنى بها بناء، ينظر: معجم البلدان ١٤/٣، ١٢٨، غننا" غنى بالمرأة: تغزل بها وغَنَّاه بها: ذكَّرها إياها في شعر، ينظر: اللسان (غنا).

ثم قال[١]: " ونظير ذلك قولهم: "غَسْلاً نِعِمَّا"[٢]".

قلت: ليس في هذا دليل؛ لأَنَّه لا يجوز أَنْ تقع (ما) مبتدأ لإبهامها، ولا فاعلة؛ لأَنّ فاعل (نعم) محصور، فإِنَّمَا هي زائدة بمنزلة أثرا ما .

قال الأخفش: "وإِنْ شئتَ أَنْ تجعلَ[٣] (أحسن) صلة لـ (ما) وأضمرتَ الخبرَ، فهذا أكثر وأحسن"[٤] .

قلت: والأخفش يختار[٥] أن تكونَ (ما) موصولة، و(أحسن) صلتها، والخبر محذوف، وهو يجيز[٦] مذهبَ سيبويه؛ إلا أَنَّه يختار هذا، فإِنَّ[٧] فيه إبقاءَ (ما) على ما استقرَّ فيها، وقد تقدَّم الرد عليه، و"ما[٨]أصبح أبردها"حاشية، ومقصودُها أَنَّه قد زِيْدَ بين[٩] (ما) والفعل خلاف (كان)، وهي (أصبح) و(أمسى).

---

(١) ب: ومِمَّا.

(٢) في الكتاب ٧٣/١: "ومثل ذلك غَسْلَتُه غسلاً نِعِمَّا"أي نعم الغسل".

(٣) ب وج: وإن شئت جعلت.

(٤) ب: وأيسر، ج: وأقيس .

(٥) ب: فالأحسن جاز، ج: فالأخفش يختار.

(٦) ب: غير.

(٧) ج: لأَنّ.

(٨) ب: وأَمَّا .

(٩) ب: من .

هذا باب الفاعلَيْنِ المفعولَيْن اللذَيْن كلُّ واحدٍ منهما يَفْعَلُ بفاعِلِه مِثْلَ الذي يَفْعَلُ به(١) الآخر، وما كانَ نحو ذلك(٢).

قلت(٣): هذا الباب هو الذي يُسَمِّيه النحويون (بابَ(٤) الإعمال(٥))، وهو أَنْ يتقدَّمَ(٦) عاملان، فصاعدًا، [ويتأخرَ عنهما معمولٌ، فصاعدًا](٧)، كلٌّ واحد منهما يطلبه من جهة المعنى(٨).

مثال(٩) ذلك: "ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدًا"، فزيد معمول(١٠)، وقد تقدَّمه عاملان، كلٌّ واحد منهما يطلبه من جهة المعنى، فالأول(١١) يطلبه بأَنَّه فاعل والثاني يطلبه بأَنَّه مفعول.

وقد يكون المتقدِّمُ أزيدُ من عاملين، فمنه قولُ الحُطَيْئَة(١٢):

---

(١) ج: يفعله .

(٢) في الكتاب ١/٧٣: "هذا باب الفاعلَين والمفعولَين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك".

(٣) ما ذكره الصفار في هذا الباب يوافق في معظمه ما في شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٣- ٦٢٤ مع اختلاف يسير في بعض العبارات والشواهد.

(٤) ب وج: بباب .

(٥) وهو باب التنازع، ويسميه الكوفيون "باب الإعمال"، ينظر: شرح التصريح ٣/٤١٩.

(٦) أ وج: تتقدم، والتصحيح من ب.

(٧) (ويتأخر عنهما معمول فصاعدًا) ساقط من أ بسبب انتقال النظر.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٣.

(٩) ب: مثل .

(١٠) أ: مفعول، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(١١) (فالأول) مكررة في ب.

(١٢) هو جَرْوَل بن أوس بن مالك بن جُؤَيَّة بن مخزوم، أحد فحول الشعراء، متصرف في فنون الشعر، عاش في الجاهلية والإسلام، وكان راوية زهير بن أبي سلمى، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١٠٤- ١٢١، والشعر والشعراء ٣٢٢- ٣٢٨، والخزانة ٢/٤٠٦- ٤٠٨.

سُئِلْتَ فَلَمَ تبخلْ ولم تُعْطِ طائِلاً ....[1]

فـ(طائلاً) يطلبه كلُّ واحد/ من الثلاثة المتقدمة عليه، ويمكن إعمالُ كلِّ واحد منها[2] فيه. [١١٥/أ]

ومن هذا: "كما صَلَّيْتَ، ورحِمْتَ، وباركْتَ على آل إبراهيم"[3]، فهذا أيضًا يمكن إعمال كل واحد من الثلاثة فيه.

وهذا الباب يجوز فيه إعمالُ الأول، وإعمالُ الثاني باتفاقٍ من[4] النحويين، إِنَّمَا اختلفوا في أيهما أولى بأَنْ يعمل، فالاختيار[5] عند أهل الكوفة إعمالُ الأول، والاختيارُ عند أهل البصرة إعمالُ الثاني[6].

واحتج[7] أهل الكوفة لمذهبهم بأَنَّ المقدَّمَ أولى بأَنْ يعمل لاعتناءٍ[8] العرب

---

(١) في ج ذكر الشطر الثاني وهو: فَسِيَّانَ لا ذمٌّ عليك ولا حمدُ

والبيت من الطويل، وهو له في ديوانه ٧٩، والشعر والشعراء ٣٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١ وفيه: (لا حمد لديك ولا ذم)، والخزانة ٤١١/٢، وهو يخاطب فيه عتيبة بن النهاس العِجْلي، وكان الحطيئة قد سأله، فمنعه، وهو لا يعرفه، فلما عرفه أعاده، وأجزل له العطاء، والقصة في الخزانة ٤١٠/٢، ٤١١.

(٢) في النسخ الثلاث: منهما، والصواب ما أثبت.

(٣) هذا الحديث رواه عبدالله بن مسعود بلفظ: "إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، وارحم محمداً وآل محمد، كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد" ينظر: ضعيف الجامع للألباني ص٤٣١.

(٤) ب: ومن.

(٥) أ وب: والاختيار، وما أثبت من ج، وهو الأولى.

(٦) ينظر: الكتاب ٧٣/١، والمقتضب ٧٢/٤، وشرح المفصل ٧٧/١، وتنظر هذه المسألة مفصلة في الإنصاف ٨٣- ٩٦.

(٧) ينظر: الإنصاف ٨٣- ٩٦.

(٨) أ: لا عنيا، والتصحيح من ب وج.

به، وجَعْلِه في أول الكلام، ومِمَّا يقوى به مذهبهم أَنْ يقالَ قد وُجِدَ من كلامهم أَنَّه متى اجتمع طالبان، وتأخر عنهما مطلوبٌ، وكلُّ واحد يطلبه من جهة المعنى، فإِنَّ التأثيرَ للمتقدِّم[(١)] منهما.

دليل ذلك القسم والشرط؛ ألا ترى أَنَّهما إذا اجتمعا بُني الجواب على المتقدِّم منهما، ويُحذف جواب الثاني لدلالة جواب المتقدِّم عليه.

فتقول: "إِنْ قام زيدُ واللّهِ يَقُم عمرو"، و"واللّه إنْ قام زيد ليقُمَنَّ عمرو"[(٢)]، فكذلك ينبغي أَنْ يكونَ الاختيارُ إعمالَ[(٣)] الأول[(٤)].

ومِمَّا احتجوا به على صحة مذهبهم أَنَّ إعمالَ الثاني يؤدي إلى الإضمارِ قبل الذِّكْر[(٥)] في بعض المسائل على مذهب سيبويه، أو إلى حذفِ الفاعل على مذهب الكسائي، على ما نُبِيِّن[(٦)] بَعْد. وإعمال الأول لا يؤدي إلى شيء من ذلك، فلذلك كان إعمال الأول أَوْلَى[(٧)]، وهذا الذي أوردوه مقويًا لمذهبهم لا حجةَ فيه[(٨)].

أَمَّا إذا اجتمع طالبان، وتأخر عنهما مطلوبٌ، فإِنَّ العربَ تجعل المطلوبَ للمتقدِّم منهما، فغير مُسَلَّمٍ على الإطلاق، بل لا[(٩)] يخلو أَنْ يكونا عاملين، أو غيرَ عاملين، فإِنْ كانا غيرَ عاملين، أو كان أحدهما عاملاً، والآخرُ ليس

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) ب: فإن الثاني المتقدم.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل٢/٣٥٠.

(٣) أ: وإعمال، والتصحيح من ب وج.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١.

(٥) ب: الترك .

(٦) ج: يبين .

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١.

(٨) ب: لهم فيه .

(٩) ب: ما .

كذلك، فربَّما كان الأمر ما ذكروا[1].

وأَمَّا إذا اجتمع عاملان؛ فكلام العرب أَنْ يكونَ الثاني هو العامل، وذلك: "إِنْ لم يقم زيدٌ قام[2] عمرو"، فـ (يقم)" قد تقدَّمه /عاملان، وهما: (إنْ) و(لم) [١١٥/ب] والذي عمل فيه منهما هو المتأخر، وهو (لم) بدليل أن أداة الشرط إذا[3] جزمتْ فعلَ الشرط؛ قَبُحَ استعمال الجواب غير[4] مجزوم لفظًا، بل لا يوجد ذلك إلا في الشعر[5] نحو قوله:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ[6] كُنْتُ مِنْهُ   كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ[7]

فلو كان "يقوم" من "إِنْ لم يَقُم" مجزومًا بـ(إِنْ) لوجب ألا[8] يجوز ذلك إلاَّ في الشعر، أو نادر الكلام، وكونُه من كلام العرب الفصيح دليلٌ[9] على أَنَّ

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١.

(٢) ب: يقم.

(٣) أ: فإذا، والتصحيح من ب وج.

(٤) ج: عن.

(٥) أجاز ذلك في اختيار الكلام: الفراء والمبرد وابن مالك، ينظر: معاني القرآن ٢٧٦/٢، والمقتضب ٥٩/٢، وشرح التسهيل ١، وشواهد التوضيح ١٤، ١٥.

(٦) أ: يكرمني بشيء، وما أثبت من ب وج.

(٧) من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٥٢، ونوادر أبي زيد ٢٨٠، والمقاصد النحوية ٤٢٧/٤، والخزانة ٧٦/٩، وبلا نسبة في المقتضب ٥٩/٢، والمقرب ٣٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١، ورصف المباني ١٠٥، وشرح ابن عقيل ٣٤١/٢.

الشاهد فيه: مجيء جواب الشرط (كنت) فعلاً ماضيًا، فهو غير مجزوم لفظًا، مع كون فعل الشرط (يكدني) مضارعًا مجزومًا، وهذا خاص بالشعر عند جمهور النحاة.

الشجا: ما يعترض في الحلق كالعظم، والوريد: عرق، قيل: هو الودج، وقيل: بجانبه.

(٨) ج: ألا.

(٩) ب: فدليل.

الجازم (لم) دون (إنْ) لمجاورتها له، بل إذا كانوا قد لَحَظُوا المجاورةَ مع فساد المعنى في العاملين، وذلك "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"[١]، فجرُّوا خربًا على أَنَّه صفةٌ للضب مع أَنَّ الخَرِبَ - في الحقيقة - الجحر[٢]، فالأحرى أن يلحظوا المجاورة مع صلاحه.

وأَمَّا ما يؤدي إليه إعمالُ الثاني في بعض المسائل من الإضمار قبل الذكر في[٣] مذهبنا[٤]، وهو الصحيح، على ما نُبَيِّن، ففي مقابلته ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل[٥] ،وذلك لا يجوز في بابٍ من الأبواب إلاَّ في هذا الباب خاصَّة، لتداخل الجملتين باشتراكهما[٦] في المعمول، فما[٧] يؤدي في بعض المسائل إلى ما يجوز في غير هذا الباب[٨]، وهو: (نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(حَبَّذا)، وضمير الشأن أولى[٩] مِمَّا يؤدي في

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) ينظر: الكتاب ٤٣٦/١، والمقتضب ٧٣/٤.

(٢) ب وج: للجحر، قال سيبويه: "ومِمَّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام" هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم، وهو القياسُ، لأَنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْر، والجُحْر رفعٌ، ولكنَّ بعضَ العرب يجرُّه، وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبِّ، فجروه لأَنّه نكرةٌ كالضبِّ، ولأَنّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبِّ، ولأَنّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد" (الكتاب/٤٣٦/١) .

(٣) أ: من، والتصحيح من ب وج.

(٤) وذلك إن احتاج الأول إلى مرفوع، فالبصريون يضمرونه، ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم.

(٥) وذلك على مذهب الكوفيين.

(٦) ب وج: واشتراكهما .

(٧) أ وب: كما، والتصحيح من ج.

(٨) في شرح التصريح ٤٣٨/٢: "...لأَنّ الإضمار قبل الذكر قد جاء مصرحًا به في غير هذا الباب نحو: "رُبَّه رجلاً" و"نعم رجلاً"، فـ"رجلاً" فيهما تمييز للضمير المجرور بـ(رُبَّ) والمرفوع على الفاعلية بـ(نعم) ورتبة التمييز التأخير، فقد عاد الضمير على التمييز، وهو متأخر لفظًا ورتبة".

(٩) ب: أوفى .

جميع المسائل إلى[١] ما لا يجوز في باب من الأبواب إلاَّ في هذا الباب خاصَّة[٢].

وأيضا: فإنَّ أكثرَ السماع على إعمال الثاني، وبه نزل القرآن، قال الله[٣] تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[٤]، فقطر منصوب بـ"أُفْرِغ"، ولو كان منصوبًا بـ"آتوني" لكان:: آتوني أفرغه عليه قطرًا[٥]، وقال ﷻ[٦]: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[٧] ولو أعمل الأول لقال: اقرؤه[٨].

فثبت: بما ذكرناه[٩] أَنَّ الاختيارَ إعمال الثاني، وأَنَّ إعمالَ الأول[١٠] جائزٌ، ومنه قوله:

ولَـمْ أَمْـدَحْ[١١] لأُرْضِـيَهُ بِـشِعْرِي ... لئيمًا أَنْ يكونَ أصاب[١٢] مالا[١٣]

---

(١) (إلى) ساقطة من ب.

(٢) أي إن الإضمار قبل الذكر يجوز في هذا الباب وغيره، والفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية لا يجوز إلا في هذا الباب خاصة.

(٣) (الله) ليست في ج.

(٤) سورة الكهف: ٩٦، وتمامها: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ قَالَ ٱنفُخُواْۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارٗا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٥٥/٦.

(٦) ب وج: وقال تعالى.

(٧) سورة الحاقة: ١٩، وتمامها: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٣١٩/٨.

(٩) أ: قلت: فما ذكرناه، ب: فثبت بما ذكرنا، وما أثبت من ج.

(١٠) ج: الثاني.

(١١) أ: أخرج، وما أثبت من ب وج.

(١٢) في النسخ الثلاث: أفاد، وكذلك في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١، وما أثبت هو الموافق لما ورد في الكتب التي ورد فيها الشاهد.

(١٣) من الوافر وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٣٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٠٦/١، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٣٤٣، و دلائل الإعجاز١٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١.

والشاهد كما ذكر المصنف إعمال الفعل الأول(أمدح) في (لئيمًا)، والإضمار في الثاني(أرضيه).

فـ(لئيمًا)[١] منصوب بـ"أمدح[٢]"، ولهذا أضمر في الثاني.

وكذلك قول الآخر:

قَطُـوْبٌ فَمَـا تَلْقَـاهُ[٣] إِلاَّ كَأنَّمَـا زَوَى وَجْهَهُ أَنْ[٤] لاكَـهُ[٥] فُوهُ حَنْظَلُ[٦]

[١١٦/أ] فأعمل في/ "حنظل" "زوى"، ولذلك رفعه، وأضمر في (لاك)[٧] مفعوله ولو أعمل الثاني لقال: زوى وجهه أَنْ لاك[٨] فوه حنظلاً.

وإذا ثبت أَنَّه يجوز إعمالُ الأول والثاني، وإنْ كان الاختيارُ إعمالَ الثاني فينبغي أَنْ نُبَيِّنَ كيفيةَ إعمال[٩] كل واحد منهما، فأقول: لا يخلو أَنْ يُعْمَلَ في هذا الباب الأول أو الثاني، فإنْ أُعْمِلَ الأول أضمرتَ في[١٠] الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض، هذا هو الاختيار.

وقد يجوز أَنْ يُحْذَفَ معمولُ الثاني إذا لم يكن[١١] مرفوعًا في الضرورة[١٢]، نحو قوله:

----

(١) أ وج: فلئيم، وما أثبت من ب، وهو الأولى.

(٢) أ وب: بـ(أخرج) وما أثبت من ج.

(٣) ب: تلقا.

(٤) أ: أو، وما أثبت من ب وج.

(٥) (لاكه) غير واضحة في أ، وأثبتت من ب وج.

(٦) من الطويل وروي عن أبي زيد في إيضاح شواهد الإيضاح ١٠٦/١، ولم ينسب لأحد، وهو أيضًا بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١.

(٧) ب: لاكه.

(٨) ب: لاكه.

(٩) ب: إعمال الثاني.

(١٠) أ: وفي، والتصحيح من ب وج.

(١١) ب: إذا كان.

(١٢) ذهب إلى ذلك السيرافي، ينظر: شرح الكتاب ٧٩/٣، ومنع ذلك البصريون؛ لأَنّ حذفه يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه، ففي قولك: "ضربني وضربتُه زيد" لا يجوز حذف الضمير =

بِعُكَـــاظَ يُعْـــشِي النَّاظِريـــــ ـــنَ إذا هُـــمُ لَمَحُـــوا شُـــعَاعُه[(١)]

فـ"شعاعه" فاعل بـ"يعشي"، ومفعول "لمحوا" محذوف تقديره: إذا هم لمحوه.

وإنْ أعملت الثاني فلا يخلو أن يحتاجَ الأولُ إلى مرفوع أو إلى غير مرفوع.

فإن احتاج إلى غير مرفوع فلا يخلو أَنْ يكونَ ذلك المعمولُ مِمَّا يجوز حذفُه أولا يجوز.

فإن كان مِمَّا يجوز حذفُه حذفتَه، نحو: "ضربتُ، وضربنَي زيدٌ"، ولا يجوز إضمارُه قبل الذِّكْر، فتقول: "ضربتُه وضربني زيد"[(٢)]، إلاَّ في ضرورة شعر نحو قوله:

عَلَّمُـــوني كَيْـــف أَبْكِيـــــ ـــهم إذ خَـــفَّ القَطِـــيْنُ[(٣)]

فأعمل في القطين "خَفَّ"، وأضمر لـ"أبكي" مفعولَه قبل الذكر، من غير

= من(ضربتُه) لئلا يتسلط الفعل على(زيد)، ثُمَّ يقطع عنه برفع (زيد) بـ(ضربني)، ينظر: المغنى٦٧٥، وشرح التصريح ٤٣٦/٢، ٤٣٧.

(١) من مجزوء الكامل المرفل، وهو لعاتكة بنت عبدالمطلب في شرح الحماسة للتبريزي ٢٥٦/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٤٧، وشرح التصريح ٤٣٧/٢، وبلا نسبة في شرح الصفار ٥٣٧ (ط)، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١، ٥٩٣/٢، والمقرب٢٧٥، والمغني ٦٧٦.

وعكاظ: موضع قرب مكة كان سوقًا في الجاهلية، وشعاعه: ضوءه، والضمير المضاف إليه يعود على السلاح.

(٢) قال السيرافي: "وإذا قلت: "ضربتُ وضربنَي زيدٌ" فأعملت الفعل الثاني، رفعت زيدًا به، ولم تأتِ للأول بمفعول، وقد علم أَنَّه واقع بزيد، لذكرنا له في الفعل الثاني، فلم تضمره كما أضمرته حيث كان فاعلاً؛ لأنّهم احتملوا إضماره قبل الذكر حيث كان فاعلاً؛ لأَنّ الفعل لا بُدَّ له من فاعل، وقد سيتغنى عن المفعول، فلم يكن بهم ضرورة توجب إضمار المفعول قبل الذكر".

(٣) من الرمل، ولم أعثر على نسبته لقائل، وهو من شواهد شرح الصفار ٤٣٢ (ط)، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١، والمقرب ٢٧٥، والأشباه والنظائر ١٥٨/٣.

خَفَّ: رحل، والقطين: جمع قاطن، وهو الساكن.

ضرورة دعت لذلك، إذ قد كان يجوز له حذفُه[(١)].

وكذلك قول الآخر:

أَلا هَـــلْ أَتاهـــا علـــى نَأْيِهـــا بِمـــا فَـــضَحَتْ قَوْمَهـــا غامِـــدُ[(٢)]

فأضمر لـ(أتى) مفعولاً قبل الذكر، وقد كان يمكنه أَنْ يقولَ: ألا هل أتى على النَّأْيِ بما فضحتْ غامدٌ قومَها.

فإن كان المنصوبُ مِمَّا لا يجوز حذفُه، وذلك كأحد مفعولي (ظننت) وبابه، ففيه ثلاثةُ مذاهب[(٣)]:

منهم من قال: أُضْمِرُه قبل الذكر؛ لأَنّه صار كالفاعل، فلا يجوز حذفُه.

ومنهم من أضمره، وأخرَّه، وفرَّق بينه وبين الفاعل في ذلك، فإِنَّ الفاعل إذا أُضْمِرَ كان مع الفعل كالشيء الواحد، ولذلك سُكِّنَ[(٤)] له أخرُ الفعل في[(٥)] /نحو: ضربْتُ، فلم يَجُزْ تأخيرُه لذلك، لئلا يفصلَ بينه وبين ما يعمل فيه بجملة، وهو العامل الثاني، وأَمَّا المفعول فجاز تأخيرُه، لأَنّه ليس مع الفعل كالشيء الواحد، ولذلك لم يُسَكِّنوا له أخرَ الفعل في نحو: ضَرَبَك[(٦)].

[١١٦/ب]

ومنهم مَنْ ذهب إلى أَنَّه يُحْذَف، إذ الحذفُ في هذا الباب إِنَّمَا هو [حذف][(٧)] اختصار، لأَنّه يحذف لفَهْم المعنى، وقد تقدَّم في باب (ظننت) أَنَّ حذفَ الاختصار

---

(١) ينظر: شرح الصفار ٤٣٢ (ط).

(٢) من المتقارب، ولم أعثر على نسبته لقائل، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٦١٦/١، والمقرب ٢٧٥، والأشباه والنظائر ٢٧٩/٥، ولسان العرب (غمد).

(٣) ذكر هذه المذاهب ابن عصفور في شرح الجمل ٦١٦/١، ٦١٧، ولم يعزها لأحد.

(٤) ب: لم يسكن.

(٥) (في) مكررة في أ.

(٦) أ: ضربوك، والتصحيح من ب وج.

(٧) (حذف) ساقطة من أ و ب، وأثبتت من ج.

جائزٌ[١]، وهذا المذهب الآخير أَسَدُّ المذاهب[٢]، إذ الإضمارُ قبل الذكر، والفصلُ بين العامل والمعمول لم تَدْعُ إليهما ضرورةٌ، وذلك نحو: "ظَنَّنِي وظننتُ زيدًا قائمًا"، فعلى المذهب الأول تقول: "ظَنَّنِيه وظَنَنْتُ زيدًا قائمًا"، وتقول على المذهب الثاني: "ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا قائمًا إيَّاه"، وعلى الثالث: "ظنَّني وظَنَنْتُ زيدًا قائمًا"، وهو الأولى لِمَا تَقَدَّم[٣].

فإنْ احتاج الأولُ إلى مرفوع ففي المسألة ثلاثةُ مذاهب:

مذهب سيبويه[٤] ~ [٥]: الإضمار قبل الذكر.

ومذهب الكسائي[٦]: حذفُه فاعلاً كان أو مُشَبَّهًا به.

ومذهب الفراء[٧]: أَنَّ كلَّ مسألة يؤدي فيها إعمالُ الثاني إلى الإضمار قبل الذكر، أو حذفِ الفاعل أَنَّها لا تجوز، ولاتوجد[٨] في كلام العرب، فأَمَّا ما وُجِدَ في كلامهم من: "قام وقعد زيدٌ" فإِنَّ زيدًا - عنده - يرتفع بالفعلين معًا، فلا يجوز عنده إعمالُ الثاني مع احتياج الأول إلى مرفوع إلاَّ أَنْ يتساوى العاملان في عمل الرفع، فيكون الاسم مرفوعًا بهما، وهذا الذي ذهب إليه الفرَّاءُ فاسدٌ؛

---

(١) ينظر: شرح الصفار ٧٠١ (ط).

(٢) جعل ابن عصفور هذا المذهب أصح المذاهب، ينظر: شرح الجمل ٦١٧/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٧٨/١، وينظر أيضًا: شرح المفصل ٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، والارتشاف ٢١٤٣.

(٥) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٦) ينظر رأي الكسائي في: شرح السيرافي ٨٢/٣، وشرح المفصل ٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، والارتشاف ٢٦٤٣، وذلك لأَنّ مذهبه جواز حذف الفاعل.

(٧) ينظر رأي الفراء في: شرح السيرافي ٨٢/٣، والأصول ٢٤٤/٢، وشرح المفصل ٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، والارتشاف ٢٦٤٣.

(٨) ب: يوجد، و ج: يوجد دليله.

لأَنَّه قد تقرر أَنَّ كلَّ عامل يُحْدِثُ إعرابًا، وعلى مذهبه يجيء العاملان يحدثان إعرابًا واحدًا، وهذا كَسْرٌ لما اطَّرَدَ في كلامهم من أَنَّه لا بد لكل عامل من إحْداث إعراب[1]، وأيضًا فإن السماع يَرِدُ عليه[2]، ألا ترى أَنَّ قولَه:

.... جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ[3] مذْهَبِ[4]

[١١٧/أ] رُوِيَ بنصب "لون"، فأعمل الثاني، وهو "استشعرت" مع احتياج الأول /وهو "جرى" إلى مرفوع، وليس العاملان متفقين في العمل فتعملهما[5] في (لون)، فلم يَبْقَ إلا مذهبُ سيبويه أو الكسائي.

[أَمَّا الكسائي][6] فاستدلَّ على صحة مذهبه في حذف الفاعل بقول الشاعر:

فإِنْ كان لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلى قَطَرِيٍّ لا إِخَالُكَ رَاضِيًا[7]

----

(١) ب: إعرابه.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٨/١.

(٣) ب: فوق.

(٤) من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ٢٣، وصدره:

وكمتًا مُدَمَّاةً كأن مُتونَها

وهو له في الكتاب ٧٧/١، وشرح السيرافي ٨٣/٣، ٩١، والنكت ٢١٤، والإنصاف ٨٨، والتبصرة والتذكرة ١٤٩، وشرح المفصل ٧٨/١، وبلا نسبة في المقتضب ٧٥/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٨/١.

الشاهد فيه كما وضحه المصنف: نصب "لون" بـ"استشعرت" مع احتياج "جرى"إلى فاعل.

كُمْتًا: جمع كميت، وهي الخيل المشربة بحمرة، والمدمأة: الشديدة الحمرة، متونها: جمع متن، وهو الظهر، استشعرت: لبست الشعار، وهو ما يلي الجسد من الثياب. المذهب: المموه بلون الذهب.

(٥) قوله: "وهو جرى إلى مرفوع، وليس العاملان متفقين في العمل فتعملهما" ساقط من ب.

(٦) (أَمَّا الكسائي) ساقط من أ، وأثبت من ب وج.

(٧) من الطويل، وهو لسوار بن مُضَرَّب في نوادر أبي زيد ٢٣٣، وشرح التصريح ٢٥١/٢، والمقاصد =

ففاعل "يُرْضِي" محذوف، وهذا لا حُجَّةَ فيه لاحتمال أَنْ يكونَ أضمر لدلالة "يرضي" عليه، كأَنَّه قال: لا يرضيك مُرْضٍ[١]، ولأَنّه قد علم على[٢] مَنْ يعود، كأَنَّه قال: لا يرضيك هوانُ شيءٍ[٣].

إِنَّمَا لم يَجُزْ حذفُ الفاعل، لأَنّه لا يخلو أَنْ يحذفَ اختصارًا أو اقتصارًا، أَمَّا الاقتصارُ فلا يُتَصَوَّر، لأَنّك لو قلتَ: "قام"، ولم تذكر الفاعل[٤]، ولا أردتَه تقديرًا، لكنت قد تكلمتَ بغير مفيد.

وأَمَّا حذفُ الاختصار فلا يجوز أيضًا[٥]؛ لأَنّ العربَ قد جعلتْه مع الفعل كالشيء الواحد مِمَّا ذكرناه من التسكين[٦].

فإنْ قلتَ: فالذي يدل على مذهب الكسائي قولُه:

لَوْ كان حَيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعَائِنا　　حَيَّا الحَطِيمُ[٧] وُجُوهَهُنَّ وزَمْزَمُ[٨]

= النحوية ٢/٤٥١. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٢٣٢، والخصائص ٢/٤٣٣، وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٤، وشرح المفصل ١/٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٨، وشرح التسهيل ٢/١٢٣،٣/٢٦٤، ٤/٧٧، والارتشاف ١٣٢٤.

والشاعر يخاطب الحجاج، وكان الحجاج قد دعاه إلى أن يكون في حرب الخوارج، وقطري: هو قطري بن الفجاءة، وكان على رأس الخوارج.

(١) ب: مرضي.

(٢) (على) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ، وفي ب (علم).

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٨٤.

(٤) ب: الفاعلي.

(٥) ب: فلا يجوز أن يكون.

(٦) ج: التنكير.

(٧) في أ: الحطم، ثُمَّ صححها بـ(الحطيم) في الحاشية اليمنى.

(٨) من الطويل، ونسبه المبرد لبعض القرشيين في الكامل ١/٣٨٦، وهو بلا نسبة في المقرب ٢٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٩، وتذكرة النحاة ٣٥٧.

=

فأعمل في الحطيم (حيًّا) الثاني، إذ لو أعمل الأولَ لأضمرَ في الثاني، فكان[1] يقول: حَيًّا.

وكذلك قول الآخر:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَها وأَرادَها   رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ[2]

ولو كان أضمر الفاعلَ، لقال: تَعَفَّقُوا على مذهب سيبويه من إعمال الثاني[3]

وكذلك قول الآخر:

وهَلْ يَرجِعُ التَّسْليمَ أو يَكْشِفُ العَمَى   ثَلاثُ الأَثَافِي والرُّسُومُ البَلاقِعُ[4]

= والبيت في وصف جماعة من النسوة يؤدين فريضة الحج.

والظعائن: جمع الظعينة، وهو الهَوْدج تكون فيه المرأة، وتسمى المرأة في الهودج ظعينة على حد تسمية الشيء باسم الشيء لقربه منه، ينظر: اللسان (ظعن).

والحطيم: في اللسان: (حطم): الحطيم: ما بين الركن والباب، وقيل: هو الحجر المخرج منها، سمي بذلك لأن البيت رفع وترك محطومًا.

(١) أ: وكان، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٢) من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة الفحل في ديوانه ٣٨، ونوادر أبي زيد ٢٨١، والرد على النحاة ٩٥، وشرح التصريح ٤٤٠/٢، والمقاصد النحوية ١٥/٣، واللسان (عفق) و(زبى)، ونسبه ابن عصفور للنابغة دون تحديد في شرح الجمل ٦١٩/١، وهو بلا نسبة في المقرب ٢٧٦، وتذكرة النحاة ٣٥٧.

تعفق: استتر، الأرطى: شجر يدبغ به، واحدته أرطاة، بذت: سبقت، كَلِيب (بفتح الكاف وكسر اللام) جمع كلب.

يصف بقرة وحشية أفلتت من الصيادين وكلابهم لسرعتها وخفتها.

(٣) في ج تقديم وتأخير حيث أخر قوله: "ولو كان أضمر...... من إعمال الثاني" بعد "وكذلك قول الآخر:

وهل يَرْجِعُ التَّسْليمَ أو يَكْشِفُ العَمَى   ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ.

(٤) من الطويل وهو الذي الرمة في ديوانه ١٢٧٤، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، وجواهر الأدب ٣١٧، وشرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح التسهيل ١١٦/٢، والخزانة ٢١٣/١، وبلا نسبة في =

ولو أضمر فاعلَ الفعل الأول لقال: أو يَكْشِفْنَ[١]؛ إذ الفرق[٢] بين مذهب سيبويه والكسائي إنَّمَا يظهر[٣] بالتثنية والجمع، فيبرز الضميرُ فيهما على مذهب سيبويه، والإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ عند الكسائي بمنزلة واحدة، لأَنَّه يحذف الفاعل.

قلت: يدلُّ على صحة مذهب سيبويه ~[٤] أَنَّه قد حُكِيَ من كلامهم: "/ضربوني وضربتُ قومَك"[٥]، "وضرباني وضربتُ أخويك"، وهذا لا يتخرج إلا على مذهب سيبويه. وأَمَّا هذه الأبيات فقد تُخَرَّج على أَنْ يكونَ الضمير فيها عائدًا على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد، فاستتر كما يستتر المفرد، والدليلُ على جواز ذلك في[٦] كلامهم ما حُكِيَ من كلامهم: "هو أَجْمَلُ الفتيان وأحسنُه[٧]"، "وأحسنُ بني أبيه وأنبلُه"، وكان ينبغي أن يكونَ: وأنبلهم، فأُجْرِيَ في ذلك مجرى المفرد[٨]. [١١٧/ب]

= المقتضب ١٤٤/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٩/١، والارتشاف ٢١٤٢

ويروي: "يدفع البكا" مكان "يكشف العمى"، و"الديار" مكان "الرسوم"، و"العنا" مكان "البكا"

والبلاقع: جمع البَلْقَع، وهي الأرض القفر، والعمى هنا يراد به زوال الآثار من الديار، الرسوم: الأثار غير الشاخصة.

(١) ب: يكشفوا .

(٢) ب: والفرق .

(٣) ب: يظهر هنا .

(٤) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٥) أ: ضربت وضربوني قومك، والتصحيح من ب وج.

(٦) أ وج: من، والتصحيح من ب.

(٧) ب: أحسنهم.

(٨) ب: أحسنهم، قال ابن مالك: "ومن كلام العرب هو أحسن الفتيان وأجمله؛ لأَنَّه بمعنى: أحسن فتى، فأفرد الضمير حملاً على المعنى" (شرح التسهيل ١٢٨/١).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[(١)]، ولم يَقُلْ مِمَّا في بطونها[(٢)]، ومثله قول الآخر:

ألبانُ إبْلِ تَعِلَّةَ بنِ مُسافِرٍ ... ما دام يَمْلُكُها عليَّ حَرامُ

وطعامُ عمْران بن أَوْفَى مِثْلُه ... مادام يَسْلُكُ في البُطونِ طعامُ[(٣)]

ولم يَقُلْ: مثلها.

ومثله قوله:

مثل القطا قد نُتِفَت حواصله[(٤)]

ولم يقل: حواصلها.

---

(١) سورة النحل: ٦٦، وتمامها: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾.

(٢) قال الفراء: "ولم يقل بطونها، والأنعام هي مؤنثة؛ لأنّه ذهب به إلى النَّعَم، والنَّعَم ذكر، إنَّمَا جاز أن تذهب به إلى واحدها لأنّ الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع" (معاني القرآن ١٢٩/١).

(٣) من الكامل، نسبهما المبرد في الكامل ٥٦ لرجل من بني تميم، ونسبا في البيان والتبيين ٣٠٦/٣ لبعض الأعراب دون تحديد، وهما بلا نسبة في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٦٢، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٢، ٧٦، وتذكرة النحاة ٣٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢٠/١

ويروى: حَجْنِاء مكان "عمران".

و"مثلها" مكان "مثله" ولا شاهد فيه حينئذٍ

ويروى "حلوق" مكان "بطون".

(٤) من الرجز، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٣٠/١، ١٠٩/٢، والمسائل الشيرازيات ٣١٠، ٤٤٨، والمحتسب ١٥٣/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١١١/٢، وتذكرة النحاة ٣٥٨، واللسان (خلف)، وفي جميع هذه الكتب لم ترد كلمة (قد)، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢٠/١

ويروى (الفراخ) مكان(القطا)، و(نَتَقَتْ) مكان (نتفت)

والقطا: مفرده: قطاة، وهو طائر معروف، ينظر: اللسان (قطا)

نتقت: سمنت.

وقوله:

لِزُغْبٍ كـأَوْلادِ[(١)] القَطَـا رَاثَ خَلَفُهـا   على عَاجِزَاتِ النَّهْضِ[(٢)] حُمْـرٍ حَواصِلُهْ[(٣)]

ومنه قوله:

فِيهـا خُطُـوطٌ مِـن سَـوَادٍ وبَلَـقْ   كَأَنَّـه فِي الجِلْـدِ تَوْلِيـعُ البَهَـق[(٤)]

ولم يقل: كأَنَّها[(٥)].

ومنه الأثر: " خَيْرُ النساءِ، صَوَالِحُ نساءِ قُرَيْش، أَحْنَاهُ على ولدٍ، وأَرْعَاهُ على

---

(١) ب: وأولاد.

(٢) ب: البيض.

(٣) من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه ١٦٢، وإصلاح المنطق ١٢، ٦٦، والتبيان في إعراب القرآن ١١١/٢، والصحاح، واللسان (خلف)، وبلا نسبة في المقرب ٢٧٦.

ويروى: "كأفراخ" مكان "كأولاد"

الشاهد فيه: استشهد به المصنف على عودة الضمير المفرد في "حواصله" على الجمع "عاجزات"، وفي البيت عدة تخريجات ينظر: اللسان (خلف)

زُغُب: الزَّغَب: الشعيرات الصفر على ريش الفرخ، وقيل: هو صغار الشعر والريش ولينه، والفِراخ: زُغْبٌ، ينظر: اللسان (زغب)

والنَّهْض: نَهْض البعير: ما بين الكتف والمنكب، وجمعه أَنْهُضٌ، استعاره هنا للقطا.

(٤) في النسخ الثلاث: الوهق، وهو تحريف، وما في الديوان والمصادر الأخرى البهق.

والبيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٠٤، ومجاز القرآن ٤٣/١، ١٢٣/٢، ومجالس ثعلب ٣٧٥، والمحتسب ١٥٤/٢، والمغني ٧٥٥، والخزانة ٨٨/١، واللسان (بهق)، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٦٢١/١، وتذكرة النحاة ٣٥٨.

(٥) قال أبو عبيدة: "فقلت لرؤبة إن كانت خطوطًا فقل كأَنَّها، وإن كان سواد وبلق فقل كأَنَّهما، فقال: كأن ذاك - ويلك_ توليع البهق"، ينظر: مجاز القرآن ٤٤/١، والخزانة ٨٩/١

والبلق: سواد مع بياض، التوليع: استطالة البلق، والبهق: بياض دون البرص.

زوجٍ في ذاتِ يدِه"[١]، ولم يقل: أَحْناهُنَّ، ولا أرْعاهُنَّ[٢].

فهذا عودة المفرد على الجميع، فيكون مثلُه:

تعفق بالأَرْطى لها[٣]، وأرادها رجالٌ..............................[٤]

وقوله:

وهل يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أو يَكْشِفُ العَمَى ....[٥]

وأَمَّا عودةُ المفرد على المثنَّى فقولُه:

وَكَأَنَّ في العينين حَبَّ قَرَنْفَلٍ أو سُنْبُلاً كُحِلَتْ بِهِ فَانهلَّتِ[٦]

ولم يقل: كُحِلَتَا.

وقوله:

بها العينانِ تَنْهَلُّ[٧].

ولم يقل: تنهلان.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بنحوه: كتاب النكاح(١٢) باب إلى من ينكح وأي النساء خير؟ وما يستحب أن يتخير لنطفه من غير إيجاب (١٤٧/٦ ح ٥٠٨٢)، ومسلم في صحيحه بنحوه، كتاب فضائل الصحابة (٤٩) باب من فضائل نساء قريش١٩٥٨/٤ ح٢٠٠.

(٢) ب: وأرعاهن.

(٣) (لها) ساقطة من ب.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٦٧.

(٥) في ج ذكر كلمة (ثلاث)، وهي أول كلمة من الشطر الثاني، والبيت سبق تخرجه ص٢٦٧.

(٦) من الكامل، وهو لسُلمي بن ربيعة السَّيْدي في نوادر أبي زيد ٣٧٥، وشرح الحماسة للمرزوقي٥٤٧، وشرح الحماسة للتبريزي٥٥/٢، وأمالي ابن الشجري ١٨٢/١، ١٨٣، والخزانة ٥٥٣/٧، ٥٥٥، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٦٢١/١، وتذكرة النحاة ٣٥٨، وشرح التسهيل ١٠٩/١، والخزانة ١٩٧/٥، ٣٤٦/١١.

(٧) سبق تخريجه ص١٦٧.

وقوله:

وَلَـوْ[١] رَضِـيَتْ يَـدَايَ بهـا وضَـنَّتْ   لكَـانَ عَلَـيَّ لِلْقَـدَرِ اخْتِيَـارُ[٢]

ولم يقل: وَضنَّتَا، فيكون:

....   حَيَّـا الحَطِـيمُ وُجُـوهَهُنَّ وزَمْـزَمُ[٣]

كذلك، لأَنّ الحطيمَ وزمـزمَ متلازمـان[٤]، فَتُخَـرَّج هـذه الأبيـات علـى هـذا ومثلُ ذلك قليلٌ بل /الكثير " ضرباني وضربتُ أخويك[٥] "، "وضربوني وضربتُ إخوتك". [١١٨/أ]

وقد يعود- في هذا الباب- الضميرُ على اللفظ لا على المعنى، نحو: "ظَنَنْتُ وظَنَّنِيه زيدًا قائمًا"، المعنى: وظَنَّنِي قائمًا، فعاد الضميرُ على "قائم" الأول[٦] لفظًا لا معنى، ألا ترى أَنَّه لا يريد: وظنَّنِي ذلك القائمَ المذكور؛ لأَنّ القائمَ المذكور[٧]

---

(١) ب: ولقد.

(٢) من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٤/١، وروايته فيه:

ولو رضيت يداي بها وقرت   لكان لها على القدر الخيار

وهو له في الخصائص ٢٥٨/١، والمحتسب ١٨٠/٢، ١٨١، وأمالي ابن الشجري ١٨٣/١، والخزانة ٥٥٣/٧، ٥٥٦، وبلا نسبة في المقرب ٢٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢١/١.

وروي (بخلت) و(ظفرت) مكان (رضيت) و(في القدر) مكان(للقدر)

والضمير في (بها) عائد على زوجته نوار، وكان قد طلقها، ثُمَّ ندم على طلاقها، يقول: لو بقيت نوار في يدي لكنت مالكًا أمرها، إمَّا أن أمسكها أو أسرحها، ولكنها أفلتت من يدي، فليس لي عليها خيار.

(٣) سبق تخريجه ص٢٦٦.

(٤) أ وب: متلازمين، والتصحيح من ج.

(٥) ب: إخوتك.

(٦) أ: للأول، والتصحيح من ب وج.

(٧) "لأَنّ القائم المذكور"ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

هـو زيـد ، فلـو كـان الـضمير عائـدًا عليـه لفظًـا ومعنـى لكـان المعنـى: وظنَّنِـي زيـدٌ نَفْسَه ، وذلك لا يُتَصَوَّر.

ولما خفي هذا الوجه على أبي الحسين بن الطراوة منع هذه المسألة لفساد معناها[١] ، وجعلها بمنزلة قول هَبَنَّقة[٢] لأخيه: " أنا أنت وأنت أنا[٣] " لما أشكل عليه هذا ، لكن يَتَخَرَّج على ما يتخرَّج عليه قولُه:

أَرَى كُلَّ قَومٍ قَارَبوا قَيْدَ فَحْلِهم   ونحن خَلَعْنا قَيْدَهُ فهو سَارِبُ[٤]

أراد: ونحن خلعنا قيد فحلنا ، فعاد المضمر على الفحل المتقدِّم لفظًا والمراد غيره.

فهذه جملة ما يحتوي عليه باب الإعمال، ولم يبقَ فيه[٥] إلا التَّكَلُّمُ في ألفاظ سيبويه ~ .

قوله: "بابُ الفاعِلَين المَفْعُولَين"[٦] ، إِنَّمَا يتناول هذا ما كان نحو: "ضربني ،

---

(١) ينظر رأى ابن الطراوة فى شرح الجمل لابن عصفور٢/٦٢٢، ٦٢١

(٢) هو يزيد بن ثروان من بنى قيس بن ثعلبة ، عرف بهنبقة ، ويلقب بذى الودعات، جاهلى يضرب به المثل فى الغفلة ، فيقال:أحمق من هنبقة. تنظر ترجمته فى:مجمع الأمثال ١/ ٢١٧ ،والأعلام ٨/ ١٨٠.

(٣) تنظر قصة هذا القول فى مجمع الأمثال ١/ ٢١٧ ، ٢١٨.

(٤) من الطويل، وهو للأخنس بن شهاب التغلبي في المفضليات ٢٠٨ ، وإصلاح المنطق ٢٠١ وفيه: "أنشد الأصمعي للتغلبي"، وتهذيب اللغة ١٢/ ٤١٤ ، والمحكم١/ ٧٥، واللسان (سرب) وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٢ .

ويروى"وكل أناس"مكان "أرى كل قوم"

قاربوا قيد فحلهم: حبسوا فحلهم عن أن يتقدم فتتبعه إبلهم، خوفًا أن يُغار عليهم.

السارب: سَرَبَ الفحلُ يَسْرُبُ سُروبًا ، فهو سَارِبٌ: إذا توجَّه للمرعى،وينظر: اللسان (سرب).

يريد أن الناس إذا أقاموا في موضع لا يجترئون على النقلة إلى غيره، ونحن أعزاء نذهب حيث شئنا ، ولا يقدر أحد على منعنا.

(٥) ب وج: منه .

(٦) في الكتاب: ١/ ٧٣: "هذا باب الفاعلين والمفعولين".

وضربتُ زيدًا"، ألا ترى أَنَّ"زيدًا[(١)] " مفعولٌ، وفاعل في "ضربني"، والتاء[(٢)] فاعله، ومفعوله في "ضربني"، فهما فاعلان[(٣)] مفعولان.

إلا أَنَّ قوله: "وما كان نحو ذلك"[(٤)] يشمل الباب؛ لأَنّ "ضربتُ، وأهنتُ زيدًا" ليس فيه فاعلان مفعولان، لكن هو عنده[(٥)] [بمنزلة][(٦)]: " ضربني وضربتُ زيدًا"؛ لأَنّه قد تقدَّم عاملان، وتأخر عنهما معمولٌ، كلٌّ واحد منهما يطلبه من طريق المعنى.

قال ~ : "إِنَّمَا كان الذي يليه أَوْلَى لقُرْبِ جِواره"[(٧)]، أي: إِنَّمَا كان إعمال[(٨)] الثاني أولى؛ لأَنّه قريبٌ منه.

و[(٩)] قوله: "ولأَنّه لا يَنْقُضُ مَعْنى"[(١٠)]

قلت: إِنَّمَا قيل: إعمالُ هذا أحسنُ من إعمال هذا لَمَّا كان المعنى[(١١)] في إعمالهما واحدًا، وإلاَّ فلو كان المعنى يختلف لم يَصِحّ أَنْ يقال: إِنَّ إعمالَ هذا أحسنُ؛ لأَنّهما معنيان، فأيهما / قصدتَه أتيتَ بلفظه، ولا يجوز غيرُه، فلمَّا[(١٢)] [١١٨/ب]

---

(١) "زيدًا" ملحقة في الحاشية اليسرى في ب.

(٢) ب: والفاء، ج: والباء.

(٣) ب: فلاعلان.

(٤) الكتاب ٧٣/١.

(٥) "عنده"ليست في ب وج.

(٦) [بمنزلة] ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٧) الكتاب ٧٤/١.

(٨) "إعمال"ساقطة من ب.

(٩) الواو ساقطة من ج.

(١٠) في الكتاب ٧٤/١: "وأَنَّه لا ينقض معنى".

(١١) " هذا لما كان المعنى"مكرر في ج.

(١٢) ب: فلو .

كان إعمالُ المتأخر هنا لا ينقض معنى إعمال المتقدم، وأَنَّهما سِيَّان[(١)] كان الأقربُ أولى[(٢)] .

وقوله: "وأَنَّ المخاطبَ قد عَرَفَ وقوع الأولَ[(٣)] زيد هو بعينه لا ينقضُ معنى[(٤)] ؛ لأَنّه إذا قال: "ضربني وضربتُ زيدًا"، فقد علم أَنَّ المعنى: ضربني زيدٌ وضربتُ زيدًا، فلما كان الفعل واقعًا به كان إعمالُ الأول فيه على معنى إعمال الثاني فيه.

وقوله: "كما أَنَّ "خَشَّنْتُ[(٥)] بصدرِه[(٦)] وصدرِ زيد"، وجهُ الكلام"[(٧)] أي: مِمَّا يقوِّي أَنَّهم يلحظون الأقرب اختيارُهم الجرَّ في هذا، وما ذاك إلا لقرب العامل، مع[(٨)] أَنَّ النصب في المعنى والجرَّ سِيَّان[(٩)] .

ثُمَّ قال[(١٠)] : "ومِمَّا يُقَوِّي تركَ مثل هذا لعلم المخاطب قولُه تعالى

- - - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) أ: كما أَنَّهما شيئان، والتصحيح من ج.

(٢) أ: أول، والتصحيح من ج.

(٣) في الكتاب ٧٤/١: "وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد".

(٤) عبارة: "إعمال المتقدم، وأَنَّهما سيان كان الأقرب أولى، وقوله: "وأن المخاطب قد عرف وقوع الأول زيد هو بعينه لا ينقض معنى" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٥) في اللسان (خشن): خَشَّنْتُ صدرَه تخشينًا: أوغرتُ".

(٦) ب: بصورة .

(٧) في الكتاب ٧٤/١: "كما كان خَشَّنْتُ بصدرِه وصدرِ زيد، وجهَ الكلام".

(٨) (مع) مكررة في ب.

(٩) قال السيرافي: يعني أن قولنا: "خَشَّنْتُ بصدرِه وصدرِ زيد، أجود من: "خَشَّنْتُ بصدره وصدرَ زيد"، وكلاهما جائز؛ لأَنّك إذا جررتَ حملتَه على مجرور يجاوره لفظًا، وإذا نصبتَ حملتَه على المعنى، كأَنّك قلت: "خشنت صدرَه وصدرَ زيد"، وَحملُه على اللفظ أجود؛ لأَنّه معه وإلى جنبه". (الكتاب ٨٥/٣).

(١٠) في الكتاب ٧٤/١: "ومِمَّا يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله ﷻ ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾.

﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[(١)]، يريد: أنّك حين قلت: "ضربتُ وضربني زيدٌ" قد حذفت المفعول [من][(٢)] الأول، وتركته لعلم المخاطب أَنّك أردتَ ذلك، فقال: "ومِمَّا يقوي ترك مثل هذا قوله: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾؛ لأَنّه يريد: والذاكراته[(٣)] والحافظاتها[(٤)]، فترك المفعولَ استغناءً عنه لعلم المخاطب.

ثُمَّ قال: " فلم يُعْمِل الآخِرَ فيما عمل فيه الأولُ"[(٥)] أي: لم يقل: "والذاكراته[(٦)]"، فيعمله[(٧)] فيما أعمل فيه[(٨)] " والذاكرين"؛ لأَنّه أعمله في [اسم][(٩)] اللّه ﷻ، وكذلك أعمل "الحافظين" في "الفروج"، ولم يُعْمِل فيه الآخر[(١٠)]، وهذا ليس من الإعمال؛ لأَنّه لم يتقدم عاملان، وتأخّر معمول.

ثُمَّ قال[(١١)]: ومثل ذلك: "وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ[(١٢)]".

---

(١) سورة الأحزاب: ٣٥، وتمامها: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾.

(٢) "من" ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٣) ج: والذاكراته.

(٤) أي في قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ (الأحزاب: ٣٥).

(٥) الكتاب ٧٤/١.

(٦) ج: والذاكراته .

(٧) أ: فيعلمه، وما أثبت من ب وج.

(٨) ب: به.

(٩) "اسم" ساقطة من أ و ب، وأثبتت من ج.

(١٠) أي: الحافظات.

(١١) الكتاب٧٤/١.

(١٢) ب: يكفرك، وهذا القول روى عن عمر بن الخطاب ﷺ، ينظر: إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل للألباني ١٦٤/٢.

قلت: يريد: ومثل "ضربتُ وضربَنِي زيدٌ"؛ لأَنّه أعمل الثاني، ولو أعمل الأولَ لقال: ونخلع، ونتركه[١] مَنْ يفجرك.

ثُمَّ قال[٢]: "وجاء في الشعر من الاستغناء[٣] أشدُّ من هذا، وذلك قوله:

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأَنْتَ بِما عِنْدُكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[٤]

[وجه][٥] كونه أشدَّ أَنّك حين قلت: "ضربتُ، وضربَني زيدٌ"، فأنت قد حذفت زيدًا، وأتيتَ بذلك[٦]/ اللفظ بعينه دليلاً عليه، وحين قلت: نحن وأنت راضٍ؛ فإِنَّمَا[٧] حذفتَ "راضون"، فلم يكن المثبتُ بمنزلة المحذوف فلهذا كان أشدَّ[٨].

[١١٩/أ]

ومن الناس مَنْ زعم[٩] أَنَّه إِنَّمَا جاز حذفُه؛ لأَنّه في المعنى "راضٍ"[١٠] وذلك

---

(١) ب: ونترك.

(٢) في الكتاب ٧٤/١: "وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم.."

(٣) "من الاستغناء" ساقط من ج.

(٤) من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحقات ديوانه ٢٣٩، والكتاب ٧٥/١، وشرح السيرافي ٨٦/٣، والنكت ٢١٢، والمقاصد النحوية ٥٥٧/١،ونسب لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٩/١، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧، والدرر ١٤٧/١، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ٩٥، ولمرار الأسدي في معاني القرآن للفراء ٣٦٣/٢ وهو بلا نسبة في المقتضب ١١٢/٣، ٧٣/٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٣٤/١، ٤٤٥،و٧٧/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٣، والصاحبي ٢١٨، وأمالى ابن الشجري ٢٠/٢، ٤٥، ١١٣/٣ والخزانة ٢٩٥/١٠، ٤٧٦.

(٥) "وجه" مطموسة في أ ،وأثبتت من ب وج.

(٦) ب وج: وأثبت ذلك.

(٧) ب: إِنَّمَا.

(٨) لعل مراد سيبويه بكونه أشد أن المحذوف في هذا البيت هو خبر المبتدأ، وهو عمدة، والمحذوف في قوله: "ضربتُ وضربَني زيدٌ" هو المفعول به، وهو فضلة، وحذف العمدة أشد من حذف الفضلة.

(٩) لم أجد هذا القول فيما اطلعت عليه من كتب.

(١٠) ب وج: واحد.

أَنَّه عظَّم نفسه فهو واحد[(١)]، فلو قال: راضون، لكان في موضع "راضٍ"[(٢)]، إِنَّمَا[(٣)] حذف ما أثبت، فَسَهُلَ ذلك، وهذا ليس بشيء، فإن "راضٍ[(٤)]" لو كان هنا لم يكن بمنزلة الآخر؛ لأَنّ الأولَ معظمٌ، والآخر ليس كذلك، فكيفما كان فقد حصل مقصودُ سيبويه من أَنَّ المحذوفَ ليس بمنزلة الملفوظ به.

ثُمَّ قال[(٥)]: وقال ضابئ البرجمي[(٦)]:

........................[(٧)] فَإِنِّي وَقَيَّارًا بها لَغَرِيْبُ[(٨)]

---

(١) قوله: "وذلك أَنَّه عظم نفسه فهو واحد" ساقط من ب .

(٢) قوله: " فلو قال: راضون، لكان فى موضع "راضٍ" ساقط من ب.

(٣) ج: فإِنَّمَا.

(٤) ج: راضيًا.

(٥) الكتاب ٧٥/١.

(٦) هو ضابيء بن الحارث بن أرطاة التميمي البرجمي، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام، عاش في المدينة إلى أيام عثمان رضي الله عنه، كان مولعًا بالصيد، مات في سجن عثمان حوالي سنة ٣٠هـ. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٣٥٠-٣٥٢، وطبقات فحول الشعراء ١٧١، ١٧٦.

(٧) في ج ذكر الشطر الأول، وهو: من يك أمسى بالمدينة رحله

وهكذا ورد بلفظ (من) دون واو ولا فاء في نوادر أبي زيد ١٨٢ والأصمعيات ١٨٤

وورد بلفظ (ومن) كما في الكامل ٢١٨/١، والخزانة ٣٢٦/٩.

وورد بلفظ (فمن) في كثير من كتب النحو.

(٨) البيت من الطويل، وهو لضابيء البرجمي في الكتاب ٧٥/١، والكامل ٢١٨/١، والشعر والشعراء ٣٥١، وطبقات فحول الشعراء ١٧٢، والنكت ٢١٢، والإنصاف ٩٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٦٧، والخزانة ٣٢٦/٩، ٣١٢/١٠، ٣١٣، ٣٢٠، واللسان (قير)، وهو بلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ٩٣٦، ١٧٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣/١.

ويروى بنصب (قيار) ورفعه

فأَمَّا النصب فعلى أن يكون التقدير: "فإني لغريب وإن قيارًا لغريب".

وأَمَّا الرفع فعلى أن يكون قيار مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: " وقيار كذلك"

=

فقلت[١]: فهذا جاء به على الحذف، وكأَنَّه قال: فإِنِّي لغريب وقيارًا لغريب، فإمَّا أَنْ يحذفَ خبرَ الأول، ويكون" لغريب" خبرًا لـ"قيار"، وإمَّا أَنْ يحذفَ خبرَ "قيار"، ويقدر: فإِنِّي[٢] لغريب وقيارًا لغريب، فيفصل بين[٣] "إِنِّي[٤]" وخبرها، ويكون في حذف خبر (إِنَّ)[٥] - وهو الوجه الأول - الحذفُ لدلالة ما بعده، ويكون في الثاني - الذي فيه[٦] الفصل - الحذفُ لدلالة ما قبل؛ لأَنّ "لغريب" في التقدير قبل"قيار"، فيتكافأ[٧] الوجهان، فهذا وجهٌ.

ومن الناس[٨] من زعم أَنَّ فعيلاً يكون للمثني والمجموع، وأنشدوا عليه:

.... فنيَّتُنا ونيَّتُهمْ[٩] فريقُ[١٠]

= وقيار: قيل: فرسه، وقيل: جمله، والرحل: المنزل والمأوى، ويروى "رهطه": أي أهله وقومه.

(١) أ: فقلت، وما أثبت من ب وج،وهو الأولى.

(٢) أ: فإنني، والتصحيح ب وج.

(٣) (بين) مكررة في أ.

(٤) ب: إن.

(٥) ج: إني.

(٦) ب: منه.

(٧) ج: فتتكافأ .

(٨) لعله يعني ابن عصفور فقد ذكر ذلك في شرح الجمل ٤٢١/١، وأنشد هذا البيت.

وممن ذهب أيضًا إلى أن (فعيل) يكون للمثنى والمجموع الأخفش، وأبو حيان،والشيخ خالد الأزهري، ينظر: معاني القرآن ٤٤٧، والبحر المحيط٢٨٧/٨، وشرح التصريح ٥١٣/١.

(٩) ب وج: فبيتنا وبيتهم.

(١٠) من الوافر وصدره: أحقًا أن جيرَتَنا استَقَلُّوا

وهو للمفضل النُّكري - بضم النون - من عبدالقيس، واسمه عامر بن معشر بن أسحم في الأصمعيات ٢٠٠، وطبقات فحول الشعراء ٢٧٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٨/٢،وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٧٠/١، ١٧١.

=

وهذا[١] لا حجَّةَ فيه لاحتمال أَنْ يكونَ على الحذف[٢]، وكأَنَّه قال: فنيتُّنا فريق ونيَّتهُم فريق[٣]، والذي ثبت من (فعيل) أَنَّه يكون[٤] للجميع قوله:

.... بَأَسْهُم[٥] أَعْداءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ[٦]

= إنَّمَا سمي بالمفضل لقصيدته التي تسمى (المنصفة) والتي مطلعها هذا البيت.

ونسب في الكتاب ١٣٦/٣، والنكت ٧٨١، والخزانة ٢٧٧/١٠ للعبدي، ولعله هو المفضل لقب بالعبدي نسبة إلى عبدالقيس، وفى تلخيص الشواهد ٣٥١، لرجل من عبدالقيس، أو المفضل بن معشر البكرى، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور٤٢١/١، وشرح التسهيل٢٣/٢، والمغني٥٦، واللسان(فرق).

ويروى: "ألم تر أن"مكان"أحقًا أَنّ"

وللنحاة في هذا البيت شاهد آخر إلى جانب ما ذكره المصنف، وهو فتح همزة (أن) إذا جاءت بعد "حقًا"، وذلك لأنّها مؤولة هي وصلتها بمصدر مبتدأ و"حقًا" منصوب على الظرفية، وهو خبر المبتدأ، والتقدير: أفي حق استقلال جيرتنا.

استقلوا: ذهبوا وارتحلوا، والنية: الوجهة التي ينويها المسافر وفريق: مُفَرَّقة.

(١) قبله في أ: " والذي ثبت من فعيل أَنَّه يكون للجمع قوله"وهذه العباره ليس هنا موضعها، والتصحيح من ب وج.

(٢) ج: المحذوف.

(٣) ب وج: فبيتنا فريق وبيتهم فريق.

(٤) قوله: " على الحذف، وكأَنَّه قال: فنيتنا فريق ونيتهم فريق، والذي ثبت من فعيل أَنَّه يكون" ملحق في الحاشية اليسرى في أ.

(٥) لم أتمكن من قراءتها في النسخ الثلاث، فأثبت رواية الديوان ص٣٧٢، وطبقات فحول الشعراء٤١١/٢

وتروى" بأعين" كما في الخصائص٤١٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢١/١.

(٦) من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٣٧٢ وروايته فيه:

دعون الهوى ثُمَّ ارتمين قلوبنا ... بأسهم أعداء وهن صديق

وهو له في طبقات فحول الشعراء٤١١، ودلائل الإعجاز ٤٩٥، واللسان (صدق)، وبلا نسبة في =

أي: وهؤلاء القوم صديق، إلا أَنَّ هذا النوع[١] ينبغي أَنْ يحفظَ، ويقصر[٢] على السماع، فالأولى أَنْ يكونَ على[٣] الحذف، كما زعم سيبويه[٤].

وأَمَّا الكوفيون فزعموا[٥] أَنَّ هذا إِنَّمَا يكون مفردًا؛ لأَنّ الواو واو (مع)، والمعتمد عليه في الإخبار الأول، فكأَنَّه قال: أنا مع قيار غريب؛ أي: أنا في دار[٦] يصاحبني إيَّاه غريب، وكذلك البيت الآخر، وهو:

.........كُنْتُ[٧] مِنْهُ وَوَالِدِي   بَرِيْئًا...........[٨]

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

= الخصائص ٢/٤١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢١.

ويروى: "نصبن" مكان"دعون"،وروي"دعوت النوى"مكان"دعون الهوى".

(١) أي مجيء (فعيل) للمثنى والمجموع.

(٢) ب:تقصر.

(٣) (على) مكررة في.

(٤) أي في قول الشاعر:

....   فإني وقيارًا بها لغريب، ينظر: الكتاب ١/٧٥..

(٥) ينظررأى الكوفيين في: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٤.

(٦) ج: حال.

(٧) ب: لست.

(٨) من الطويل، وتمامه: رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ منه ووَالدِي   بَرِيْئًا ومِنْ أَجْلِ الطَّوِيّ رَمانِي

وهو لابن أحمر(واسمه عمرو بن أحمر بن عامر الباهلي) في ديوانه ١٨٧، والكتاب١/٧٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/٢٤٩،والنكت ١/٢١٢، ونسب للأزرق بن طرفة الفراصي في اللسان (جول) إذ يروى أيضًا: " ومن جول الطوي"، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٤٥٨،وإصلاح المنطق٨٧، ٨٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور/٤٢٠

رماني: قذفني بأمر أكرهه

الطَّوِي: البئر المطوية بالحجارة

وكان الشاعر مع خصم له في بئر، فرماه خصمه بأَنَّه لص ابن لص، فقال هذا الشعر.

/وهذا الذي قالوا مخالف للسماع؛ لأَنّ العرب تقول: "كنت وعمرًا كالأخوين"، ولا تقول: كالأخ، فدلَّ على أَنَّ الاثنين بُنِيَ الكلامُ عليهما. [١١٩/ب]

وأنشد الكوفيون شاهدًا على صحة مذهبهم:

فإنّك والكتابَ إلى عليٍّ كَدَابِغَةٍ وقد حَلِمَ الأَدِيمُ[(١)]

فَبُنِيَ الكلامُ على الأول، لأَنَّه لو بناه عليهما لقال: كدابغة ودبغها، وهذا عندنا من قبيل ما حذف للدلالة[(٢)]، فهو بمنزلة ما أنشده سيبويه ~[(٣)]،

وهذان البيتان ليسا[(٤)] أشد[(٥)] من الإعمال؛ لأَنّ الذي حُذِفَ هو الذي أُثْبِت بخلاف:

نَحْنُ بِما عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِما عِنْدَكَ رَاضٍ..................[(٦)]

إِنَّمَا جاء به على أَنَّه مثل ما قدَّم.

---

(١) من الوافر، وهو للوليد بن عقبة بن معيط من أبيات يحض فيها معاوية بن أبي سفيان على قتال الإمام علي كرم الله وجهه. وهو له في المخصص ١٠٨/٤، واللسان (حلم)،ونسب في مجمع الأمثال ١٥٠/٢ للوليد بن عتبة، وبلا نسبة في نوادرأبي زيد ٥٥٧، وإصلاح المنطق ١٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/١

حلم الأديم: يُقال حَلِمَ الأديمُ يَحْلَمُ حَلَمًا فهو حَلِمٌ إذا فسد وتَثَقَّب.

(٢) قال ابن عصفور: " ألا ترى أن"كدابغة" لا يكون خبرًا إلا عن الكاف، فلو أخبر عن المعطوف والمعطوف عليه لقال: كدابغة ودبغها، فيشبه الكاتب بالدابغة والكتاب بالدبغ، لكنه لما لم يرد بالواو إلا معنى مع لم يخبر إلا عن الاسم الأول، وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون التقدير: كدابغة ودبغها، فحذف حرف العطف والمعطوف فيكون كقولهم: راكب الناقة طليحان، تقديره: راكب الناقة والناقة طليحان". (شرح الجمل ٤٥٤/١).

(٣) (رحمه الله) ليست في ج.

(٤) ب: وهاتان البيتان ليستا.

(٥) (أشد) ساقطة من ب.

(٦) سبق تخريجه ص٢٧٧.

ثُمَّ قال: "فوضع لفظ الواحد موضع الخبر"[١]، أي موضع الخبر الذي هو أكثر من الواحد، ألا ترى أَنَّ الموضع لِلَبريئين ولَغريبين.

وقوله: "والأول أجود"[٢]، يعني: "ضربتُ وضرَبَنِي زيدٌ" أجود من

نَحْــنُ بِمــا عِنْــدَنَا وَأَنْــتَ بمــا عِنْــدَكَ رَاضٍ.......................... [٣]

لأَنّه لم يضع واحدًا موضع جمع، كما عمل في البيت.

ثُمَّ قال[٤]: ومثله قول الفرزدق:

....[٥] وكـان[٦] وكـنـتُ غـيرَ غَـدُورِ[٧]

قلت: هذا من الإعمال، وهو على إعمال الثاني؛ لأَنّه[٨] لو أعمل الأول لقال: فكان وكنته غير غدور، فإِنَّمَا يريد: ومثل ما تقدَّم من: "ضربني وضربت زيدًا"، "وضربت وضربني زيدٌ".

ثُمَّ قال: " ترك أن يذكر للأول خبرًا استغناء بالآخر"[٩]، أي: ترك معمول (كان)، وإن كان هذا[١٠] المنصوب مِمَّا لا يجوز الاقتصار عليه، وحذفه أصعب

---

(١) في الكتاب ٧٦/١: "فوضع في موضع الخبر لفظَ الواحد".

(٢) الكتاب٧٦/١.

(٣) سبق تخريجه ص٢٧٧.

(٤) الكتاب٧٦/١.

(٥) في ج ذكر الشطر الأول وبداية الشطر الثاني، وهو قوله:
إني ضمنت لمن أتاني ما جني وأبى........

(٦) ج: فكان، (وهي رواية أخرى).

(٧) من الكامل، وهو للفرزدق في الكتاب ٧٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٧٧/٣، والإنصاف ٣٥، واللسان (قعد)، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤٣٤/١ و٣٦٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٠/١، وفيه: "إني ضمنت لكل شخص".

(٨) أ: ولأَنّه، والتصحيح من ب وج.

(٩) في الكتاب٧٦/١: "ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر".

(١٠) ج: هو.

من حذف مفعول (ظننت)، لأَنّ مفعول (ظننت) يحذف اختصارًا، وهذا لا يجوز حذفه؛ لأَنّه قد قام لـ(كان) مقام خبرها[1]، فلا يحذف أصلاً، إلا في هذا الباب[2]؛ لأَنّه مذكور[3] في الجملة الثانية، وهذا يرد على من زعم أن المنصوب الذي لا يجوز حذفه يضمر، ومن زعم أَنَّه يُضْمَر، ويُؤخَّر على ما قدَّمناه في (ظننت)[4].

ثُمَّ قال: "ولو[5] لم تحمل[6] الكلام على الآخر/ لقلت: "ضربت وضربوني قومك"[7] أي: لو لم تعمل الثاني وأعملت الأول لقلت هذا؛ لأَنّك إذا أعملت الأول؛ أضمرت في الثاني جميع ما يطلبه؛ لأَنّه يفسره ما قبله نية لا لفظًا، بخلاف إعمال الأول، لأَنّك تحذف المنصوب؛ لأَنّك لو أضمرته[8] لأدَّى ذلك إلى أن يفسره ما بعده لفظًا ونية. [١٢٠/أ]

ثُمَّ قال: " وإذا قلت: ضربني لم يكن سبيل إلى إعمال الأول"[9]. يريد: أن إعمال الأول لا بدَّ فيه من الإضمار في الثاني، فإن لم تضمر[10] لم يكن سبيل إلى الأول؛ لأَنّ الجميع لا يكون على هذه الصورة إلا قليلاً، وعليه خرجنا قول

----

(١) أ وج:حدثها.

(٢) ينظر هذا مفصلاً في شرح الصفار ٧٠١، ٧٠٣.

(٣) ب: لأَنّه قد كرر.

(٤) سبق ذكر ذلك ص٢٦٣.

(٥) (لو) ساقطة من ب.

(٦) ب: يحمل، ج: يجعل.

(٧) الكتاب ٧٦/١.

(٨) ب: أضمرت.

(٩) في الكتاب ٧٦/١: " وإذا قلت: ضربني لم يكن سبيل للأول".

(١٠) ج: يضمر.

علقمة[١]:

تَعَفَّـقَ بـالأَرْطَى لهـا وأَرَادَهـا رِجـالٌ فَبَـذَّتْ نَـبْلَهم وَكَلِيـبُ[٢]

ثُمَّ قال: "ولو أعملتَ الأول لقلتَ: مررتُ ومرَّ بي بزيد"[٣]، أي تضمر في "مرَّ بي" الفاعل[٤]، لأَنّك أعملت الأول فيما يطلبه الثاني فاعلاً.

ثُمَّ قال: "إِنَّمَا قَبُحَ هذا"[٥] أي إعمال الأول؛ لأَنّ المعنى واحد، فاختاروا القرب، فلما كان معنى الإعمال فيهما لا ينقض ما أرادوا اختاروا الحملَ على المجاورِ؛ لأَنّهم يلحظون المجاورَ كما تقدَّم، وأنشد[٦]:

ولكِـنَّ نِصْفًا لـو سَبَبْتُ وسَبَّني بَنو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنافِ وهاشِمِ[٧]

---

(١) هو علقمة بن عبَدَة بن ناشرة بن قيس، من بني تميم، شاعر جاهلي، كان معاصرًا لامرىء القيس، وله معه مساجلات، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢١٨ - ٢٢٤، والخزانة ٢٨٢/٣، ٢٨٤.

(٢) "فبذت نبلهم وكليب" ليست في ب وج، وهذا البيت سبق تخريجه ص٢٦٧ .

(٣) الكتاب ٧٦/١.

(٤) فيكون التقدير: مررتُ بزيد، ومرَّ بي هو".

(٥) الكتاب٧٦/١.

(٦) المصدر السابق.

(٧) "من مناف وهاشم"، ليست في ب، والبيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٠/٢، وفيه: "ولكن عَدْلاً أن"، والكتاب ٧٦/١، ٧٧، والمقتضب ٧٤/٤، وشرح السيرافي ٩٠/٣، والنكت ٢٦٣ والإنصاف ٨٧، وشرح المفصل ٧٨/١١، وتذكرة النحاة ٣٤٥، واللسان (نصف) .

الشاهد فيه: "لو سببت وسبني بنو عبد شمس" حيث تنازع عاملان هما "سببت"و "سبني" معمولاً واحدًا هو "بنو عبد شمس"، فأعمل الثاني فيه، وأعمل الأول في الضمير، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني فقال: "سَبَّوني".

نصفًا: عدلاً

يقول: الإنصاف أن أسب أشراف قريش وتسبني لكوني عالي الشرف مثلهم.

=

وكذلك:

..............................[1] جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[2]

وكذلك قوله:

وَلَقَــدْ أَرَى تَغْنَــى بهــا سَــيْفَانَةٌ ....[3]

كلُّها على إعمال الثاني، وذلك كلُّه بيِّن جدًا.

ثُمَّ قال: "فإن قلتَ: " ضربتُ وضربوني قومَك" نصبتَ، إلا في قول من قال: "أكلوني البراغيثُ"[4] أي: إن أضمرتَ في الثاني نصبتَ الاسم، وأعملتَ فيه

= وبنو عبد شمس من أشراف قريش أبوهم عبد مناف بن قصي، وهاشم وعبد شمس أخوان توأمان، ينظر: جمهرة أنساب العرب ١٤.

(١) في ج ذكر الشطر الأول، وهو:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَها .

(٢) سبق تخريجه ص٢٦٥.

(٣) في ج ذكر الشطر الثاني وهو:

تُصْبِي الحَلِيمَ ومِثْلُها أَصْباهُ

والبيت من الكامل، وهو منسوب في الكتاب ٧٧/١ لرجل من باهلة، وكذلك في النكت ٢١٤، والانصاف٨٩، ونسب إلى وعلة الجرمي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٨/١، وهو بلا نسبة في المقتضب٧٥/٤ .

ويروى: نرى مكان "أرى"

الشاهد فيه: تقدم عاملين هما "أرى"و"تغنى"، وتأخر معمول واحد هو"سيفانة"، فأعمل الشاعر العامل الثاني (تغنى) فرفع "سيفانة"فاعلاً له، ولو أعمل الأول "أرى" لنصب "سيفانة" مفعولاً له.

تغني: غني بالمكان يغنى: أقام.

سيفانة: المشوقة التي تشبه السيف في إرهافه.

تصبي الحليم: تدعوه إلى الصبا.

(٤) الكتاب ٧٩/١.

الأول إلا في قول من يجعل هذه الواو علامة على أن الفاعل مجموع، فلا ينصب، بل تقول: ضربت وضربوني قومُك، وتجعل" قومك" فاعلاً[(١)] .

وقوله: "أو تحمله[(٢)] على البدل"[(٣)]، إن قلت: هذا هو الوجه الأول، لأَنّ من قال "أكلوني البراغيث"، فهو على البدل.

قلت: لا يجوز أن يكون على البدل؛ لأَنّها / لغة قوم بأعيانهم[(٤)]، فالذي [١٢٠/ب] يقول: " أكلوني البراغيث" إِنَّمَا يجعل الواو علامة لا اسمًا، فهما وجهان. إلا أن للقائل أن يقول: كيف يجوز هذا؟ لأَنّه أعاد الضمير على ما بعد من غير ضرورة تدعو إليه اللهم إلا[(٥)] إذا أعملت الثاني، واحتاج الأول إلى مرفوع، فإنّك تضمره، والضرورة تدعو إلى ذلك[(٦)]، وأَمَّا إذا أعملتَ الثاني، فلأي شيء تأتي بمضمر ذلك الاسم، ثُمَّ تبدله بعد منه، فهذا لم تدعُ إلى الإتيان به ضرورة.فكيف أجازه سيبويه ~ [(٧)]؟.

---

(١) لم ينسب سيبويه هذه اللغة إلى قوم معينين، إِنَّمَا قال: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في"قالت فلانة"، وكأَنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"، (الكتاب ٤٠/٣) وينظر أيضًا: الكتاب١/ ١٩،٢٠ونسبها بعض النحاة المتأخرين إلى قبيلة طيء، وأزد شنوءة، وبني الحارث بن كعب، ينظر الارتشاف ٧٣٩، وشرح التصريح٢٦٢/٢.

(٢) ب: يحمله.

(٣) الكتاب ٧٨/١.

(٤) قال ابن مالك عند حديثه عن هذه اللغة: " وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرًا مقدمًا ومبتدأ مؤخرًا، وبعضهم يبدل ما بعد الألف والواو والنون منهن على أَنَّها أسماء مسند إليها، وهذا غير ممتنع إن كان من سُمع ذلك منه من أهل غير اللغة المذكورة. وأَمَّا أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح؛ لأَنّ أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم في ذلك كما تصدقهم في غيره" (شرح التسهيل ١١٧/٢).

(٥) (إلا) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ، وهي ساقطة من ب وج.

(٦) ب وج: لذلك.

(٧) "رحمه الله" ليست في ب وج.

فإمَّا أجازه؛ لأَنّ مذهبه أن يعود الضمير على ما بعده في البدل، كما ذهب إليه الأخفش[١] في قوله:

.... فَـلاَ تلمْـهُ أَن ينـامَ البائِـسا[٢]

وقد قلنا إنَّه لا يجوز.

وإمَّا أجازه؛ لأَنّ الضمير في هذا الباب يعود على ما بعد[٣]، وقد قلنا أن الفرق بين هذا وبين ما قبله بيِّن؛ لأَنّ المضمر العائد على ما بعده في هذا الباب يضطرُّ[٤] إليه.

----

(١) قال ابن عصفور: " وفي باب البدل خلاف هل يعود الضمير فيه على ما بعده أولا يعود عليه؟ فمنهم من أجاز أن يعود الضمير فيه على البدل وإن كان مؤخرًا عنه لفظًا وتقديرًا، وهو الأخفش، ومنهم من منع، والصحيح أنَّه يجوز، وقد حكي عن العرب" (شرح الجمل ١٢/٢)

وظاهر كلام سيبويه جوازه، قال: "وزعم الخليل أَنَّه يقول: مَرَرْتُ بهِ المسكين على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل مَرَرْتُ بهِ أخيك" (الكتاب ٧٥/٢)، وقال ابن هشام: "وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك" (المغني ٥٤٤).

(٢) من الرجز، وقبله: قد أصبحت بقرقرى كوانسا

وهو مجهول القائل، وهو من شواهد الكتاب ٧٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢/٢، والمغني ٥٠٧، ٥٤٥.

الشاهد فيه: إبدال الاسم الظاهر "البائسا" من هاء الغائب في "تلمه"، أو نصب "البائسا" بإضمار فعل على معنى الترحم.

قرقرى: اسم موضع باليمامة.

وكوانسا: جمع كانس اسم فاعل من كنس الظبي إذا دخل كناسه أي بيته، فاستعاره للإبل.

وصف إبلاً بركت بعد أن شبعت، فنام راعيها لأَنَّها غير محتاجة للرعي.

(٣) قوله: " وقد قلنا إنَّه يجوز، وإما أجازه؛ لأَنَّ الضمير في هذا الباب يعود" على ما بعد ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٤) ج: مضطر.

وإمَّا أجازه؛ لأَنّ المضمرَ يعودُ على المحذوفِ الذي قبله، لأَنّك قلت: "ضربت وضربوني قومك، " فحذفت "قومك" من الأول، وعاد عليه الضمير، وهذا يؤول إلى عودة الضمير على ما بعد، لأَنّك إِنَّمَا حذفت المفعول؛ لأَنّ ما بعده بيَّنه[1]، وأغنى عنه.

قال: الأمر إلى أن يفسر هذا المضمر ما بعده؛ لأَنّه عائد[2] على ما يفسره ما بعده، فهذا الذي عمله سيبويه غير مرضيٍّ عندي.

وقوله: فإن فعلت ذلك؛ لم يكن بد من "ضَرَبُونِي"[3]، أي: إِنْ قلت: "ضَرَبُونِي وضربتهم قومك"، وأعملت الثاني، لم يكن بد من الإضمار في "ضربوني"، لأَنّ فاعله جمع، وعلامة الجمع[4] الواو، وهذه المسألة لا تجوز عندي إلا أن تُسمعَ منهم.

ثُمَّ أنشد قول عمر[5] بن أبي ربيعة[6]:

............................[7] تُنُخِّلَ فاسْتاكتْ بهِ عُودُ إِسْحِلِ[8]

---

(١) أ: يبنيه.

(٢) ب: بجواره.

(٣) الكتاب١/٧٨.

(٤) أ وج: الجميع، وما أثبت من ب.

(٥) أ: عمرو، والتصحيح من ب وج، وهو في الصحيح .

(٦) هو عمر بن عبدالله بن أبى ربيعة المخزومى القرشى ، يكن بأبي الخطاب ، لم يكن في قريش أشعر منه ، كان كثير الغزل والمجون، توفى سنة٩٣ هجرية،تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٥٣ -٥٥٨ ، والخزانة ٢/٣٣ .

(٧) في ج ذكر الشطر الأول، وهو:

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ .

(٨) من الطويل، وهو لعمر بن ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨ ، والكتاب١/٧٨، والرد على النحاة٩٧، =

ثبت في الكتاب "عودُ إسحل" و"عودِ إسحل"[(١)].

فإنْ استشهد به مرفوعًا، فجاء به على إعمال الأول، وكأَنَّه[(٢)] قال: تنخل عود إسحل، فاستاكت به، وإنْ كان إنَّمَا جاء به مجرورًا، فإنَّمَا استشهد/ به على إعمال الثاني وأضمر معموله، ثُمَّ أبدل منه، فكأَنَّه[(٣)] بمنزلة "ضربوني وضربتهم قومَك"، إلا أَنَّه ليس بمنزلة مسألته؛ لأَنّ عَوْد[(٤)] الضمير هنا على ما قبله، ألا ترى أَنَّه قد تقدَّم العود[(٥)]، فهو يعود عليه لفظًا لا معنى[(٦)] بمنزلة قوله: [١٢١/أ]

أَرَى كُلَّ قَوْمٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِم ... ونَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهْوَ سَارِبُ[(٧)]

وأَمَّا مسألته؛ فإنَّمَا أعاد فيها الضمير[(٨)] على ما بعده[(٩)]، ثُمَّ أنشد

= وشرح المفصل٧٩/١، ولطفيل الغنوي في ديوانه٦٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٨/١، وفي المقاصد النحوية ٣٢/٣: "ذكر الزمخشري في المفصل وشارح كتاب سيبويه أن قائله عمر بن أبي ربيعة، ولكن الأصمعي قال: أَنَّه لطفيل الغنوي ونسبه الجرمي إلى المقنع الكندي، والصحيح أَنَّه لطفيل الغنوي"، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب٤٤٤/١، وشرح الأشموني٢٠٥/١.

الشاهد فيه: تنازع فعلين هما "تُنخَّلَ" و"استاكت" معمولاً واحدًا هو قوله"عود"، فأعمل الأول فيه، فـ"عود" نائب فاعل لـ(تُنِخِّل)، ولو أعمل الثاني "استاكت"لجر"عود" لكونه بدلاً من الهاء في "به".

(١) في الكتاب٧٨/١ ذُكِرَ البيت برفع "عود"، ولم تذكر رواية الجر، إنَّمَا يفهم جواز جر "عود"على البدلية من الضمير في"به" من كلام سيبويه حيث أجاز نصب "قومك" في: "ضربني وضربتهم قومك" فيجعل بدلاً من الضمير في "ضربتهم"، ولا بد حينئذٍ من الإضمار في "ضربوني".

(٢) ب: فكأَنَّه.

(٣) ج: مكانه فكأَنَّه.

(٤) ب وج: عودة.

(٥) ب: الفرد.

(٦) وذلك لأَنّ "عود"نائب فاعل، فرتبته التقديم، وإن تأخر في اللفظ.

(٧) سبق تخريجه ص٢٧٣.

(٨) ج: الضمير فيها.

(٩) وذلك لأَنّ "قومك" مفعول به، فرتبته التأخير.

قول المرار[(١)]:

وقـد نَغْنَـى بهـا ونَـرى عُـصورًا بهـا يَقْتَـدْنَنَا الخُـرْدَ الخِـدَالا[(٢)]

فهذا على إعمال الأول، وكأَنَّه قال: نرى[(٣)] الخرد الخدالا يقتدننا.

ولو أعمل الثاني لقال: بها يقتادنا الخردُ الخدالا[(٤)].

وقوله: " وإذا قلت: " ضربوني وضربتهُم قومَك"[(٥)] إلى أخره، مسألةٌ قد تقدَّمت، إلا أَنَّه أخذ يبيِّن كيفية المضمر لِمَ جاء هنا؟، ولِمَ حذفتَه إذا كان مفعولاً عندما تقول: "ضربتُ وضربوني قومك"؟، فقال: إِنَّمَا قلت: " ضربوني"؛ لأَنّ الفعل لا بدَّ له من فاعل، والفاعل هنا جمع، فعلامته الواو، والفعل لابدَّ له من فاعل، وحذفت المضمر إذا كان مفعولاً؛ لأَنّ المفعول يكون الفعل دونه، فيستغنى عنه، ولا يستغنى عن الفاعل أصلاً.

وأنشد سيبويه[(٦)] ~ قول امرئ القيس[(٧)]:

---

(١) هو أبو حسان المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي الأسدي، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، كان مفرط القصر، ضئيلاً. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٦٩٩، ٧٠١، والخزانة ٢٨٨/٤، ٢٨٩.

(٢) من الوافر، وهو للمرار في ديوانه ٤٧٦، والكتاب ٧٨/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٧٦/١، ولرجل من بني أسد (دون تحديد) في الإنصاف٨٥ - ٨٦، والرد على النحاة ٣٥٠، وبلا نسبة في المقتضب ٧٧/٤

الشاهد فيه: تنازع عاملين هما"نرى" و"يقتدننا" معمولاً واحدًا هو "الخرد"، فالأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الأول، فنصب "الخرد" مفعولاً له،وأعمل الثاني في ضميره.

نغنى: نقيم، يقتدنا: يملن بنا إلى الصبا،الخرد: جمع خريدة، وهي المرأة الحيية، والخدال: جمع خَدْلة، وهي الغليظة الساق.

(٣) ج: ونرى.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٩٤/٣.

(٥) الكتاب ٧٩/١.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي، من أشهر شعراء العرب،اختلف في اسمه، =

فَلَــو أَنَّ مــا أَســعَى لأدْنَــى مَعِيــشةٍ   كَفَاني ولَمْ أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المـال[١]

وليس هذا من الإعمال؛ لأَنّ حقيقة الإعمال أن يتقدم عاملان طالب كل واحد منهما المعمول[٢]، "ولم أطلب" لا يتسلط[٣] - هنا - على القليل، ألا ترى أَنَّه لا يصح: لو أن سعيي لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال؛ لأَنّه إذا لم يسعَ لأدنى معيشة، فإِنَّمَا يطلب الكثير[٤] فكان حقه أن يقول: لطلبت القليل، فهو غير متسلِّط عليه، فلهذا قلنا: إنه ليس من الإعمال[٥]، والعامل إنما هو" كفاني".

فإنْ قلتَ: لأي شيءٍ جعلتَ" ولم أطلب" جوابًا لـ" لو"، وعطفتَ على "كفاني" حتى لزم هذا، هلاَّ جعلتَ الجملة من قوله: "ولم أطلب"معطوفة على قوله: " فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ / كفاني"، وكأَنَّه[٦] قال: "وأنا لم أطلب قليلاً"، فيتصوَّر [١٢١/ب]

= فقيل اسمه حُنْدج، وقيل مليكة، وقيل عدي واشتهر بلقبه امريء القيس توفي سنة ٨٠هـ، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء١/١٠٥-١٣٦، والخزانة ١/٣٢٩-٣٣٥.

(١) من الطويل، وهو لامريء القيس في ديوانه١٢٩، والكتاب ١/٧٩، والإنصاف ٨٣، ٨٤، وتذكرة النحاة ٣٣٩، والمغني ٥٦٢ وشرح شواهد المغني للسيوطى ٣٤٢، ٦٤٢، والخزانة ١/٣٢٧، ٤٦٢، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٧٦، والمقرب ١٧٨، والمغني ٢٨٣، ٢٩٨.

الشاهد فيه كما وضحه المصنف، كون "قليل" فاعل لـ"كفاني"، و ليس البيت من باب التنازع لأَنّ "لم أطلب" لا يتسلط على "قليل"، ولو تسلط عليه لفسد المعنى الذي أراده الشاعر.

(٢) ب وج: للمعمول.

(٣) ب: لا يسلط.

(٤) قال السيرافي: "...لأَنّ امرأ القيس إِنَّمَا أراد: لو سعيت لمنزلة دنيئة كفاني قليل من المال، ولم أطلب الملك، وعلى ذلك معنى الكلام؛ لأَنّه قال في البيت الثاني:

ولكنما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ   وقد يُدرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي

ولو نصب بـ"أطلب" لاستحال المعنى" (شرح لكتاب ٣/٩٥).

(٥) أ: كالإعمال، ب: كذا إعمال، والتصحيح من ج.

(٦) ج: فكأَنَّه.

في توجيهه[١] عليه، فيكون من باب الإعمال[٢].

قلت: بهذا كان يجعلها الأستاذ أبو علي[٣] من الإعمال[٤]، وهو مخطئ؛ لأَنّ الإعمالَ ليس هذا، إِنَّمَا الإعمالُ أَنْ يكون الفعلان قد اشتركا، وأدنى ذلك أَنْ يقعَ بحرف العطف حتى لا يكون الفصل[٥] معتبرًا، أو يكون الفعل الثاني معمولاً للأول، مثل: "جاءني يضحك زيدٌ"، فتجعل في "جاء" ضميرًا، أو[٦] في "يضحك"، حتى لا يكون هذا الفعل فاصلاً، وأقل ذلك حرف[٧] العطف حتى تكون الجملتين قد اشتركتا بأدنى اشتراك، فيسهل الفصل، وأَمَّا[٨] إذا جعلتَ "ولم أطلب" محمولاً[٩] على البيت بأسره، فإنّك تفصل بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون بمنزلة: "أكرمتُ أهنتُ زيدًا"، "والعرب لا تتكلم بهذا أصلاً، وسيبويه ~ لم يجيء به على الإعمال بل جاء به على أَنَّه[١٠] من غير الإعمال.ألا ترى قوله: " فإِنَّمَا رفع؛ لأَنّه لم يجعل القليل مطلوبًا،

----

(١) أ : فينظر في ، والتصحيح من ب وج .

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٣/١.

(٣) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين، كان إمامًا في العربية، تصدر لإقرأئها ستين سنة، له بعض المؤلفات منها: شرح الجزولية، والتوطئة، توفي سنة ٦٤٥هـ، تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢ـ ٣٣٥، وإشارة التعيين ١٤٧ وبغية الوعاة ٢١٦/٢، ٢١٧.

(٤) ينظر رأي الشلوبين في: شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٣/١.

(٥) أ وب: الفعل، وما أثبت من ج، وهو موافق لما في شرح الجمل لابن عصفور٦٢٣/١.

(٦) ب: و.

(٧) ب: حروف .

(٨) ب: فأَمَّا .

(٩) قوله: " الجملتين قد اشتركتا بأدنى اشتراك، فيسهل الفصل، وأما إذا جعلت ولم أطلب محمولاً" ملحق في الحاشية اليمنى في أ.

(١٠) "على أَنَّه" ملحق في الحاشية اليمنى في أ .

إِنَّمَا المطلوب عنده الملك[(١)] "، فـ"أطلب" عنده لا يتوجه على القليل[(٢)]، ألا تراه يقول: ولو لم يُرِدْ ذلك، ونَصَبَ لفسدَ المعنى"[(٣)]

فإن قلت: كيف جاء به الفارسي[(٤)] على الإعمال؟

قلت: إِنَّمَا مراده بأَنَّه من الإعمال كونه يشبه الإعمال، لتداخل الجملتين بالعطف، ونظير هذا ما أنشده الفارسي ~ [(٥)] في التذكرة لكُثَيِّر[(٦)]:

وَإِنِّي وإِنْ صَدَّتْ لَمُثْنٍ[(٧)] وقائِلٍ ... عليها بما كانتْ إلينا أَزَلَّتِ

فما[(٨)] أنا بالداعِي لعَزةَ بالَرَّدى ... ولا شامتٌ إِنْ نَعْلُ عَزَّةَ زَلَّتِ[(٩)]

على أَنَّه يشبه الإعمال؛ لأَنَّه لما عطف فصل بين العامل ومعموله، وذلك أَنَّ معمولَ "مثنٍ" "عليها"، وقد فصل بينهما بقوله: "وقائل"، ومعمول "قائل" إِنَّمَا هو"

---

(١) في الكتاب١/٧٩: "فإِنَّمَا رفع، لأَنَّه لم يجعل القليل مطلوبًا، إِنَّمَا كان المطلوب عنده الملك".

(٢) قوله: "مطلوبًا، إِنَّمَا المطلوب عنده الملك، فـ"أطلب" عنده لا يتوجه على القليل" مكرر في ب.

(٣) في الكتاب ١/٧٩: "ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى".

(٤) ينظر: الإيضاح ١٠٤، وينظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور١/٦٢٣، وإلى ذلك ذهب الكوفيون، ينظر: الإنصاف ٨٣، ٨٤، والمغني ٥٦٢، ٥٦٣.

(٥) "رحمه الله" ليست في ب وج.

(٦) هو كُثير بن عبدالرحمن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر، يكني بأبي صخرو اشتهرب"كثير عزة"، وهي محبوبته، شاعر أموي، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٠٣ - ٥١٧، وطبقات فحول الشعراء ٥٤٥ -٥٤٨، والخزانة ٥/٢٢١.

(٧) ب وج: لمثنى.

(٨) أ: فها، والتصحيح من ب وج.

(٩) من الطويل، وهو لكثير في ديوانه١/٤٢، وأمالي القالي٢/١٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٢٤، والخزانة ٥/٢٢.

ويروى: "صادق" مكان "قائل"، و"الجوى"مكان "الردى"

أزلت: اصطنعت.

فما أنا"، وفصل بينهما بمعمول[١] "مثنٍ" الذي هو "عليها"، إلى آخر البيت، فإنّه[٢] جعل هذا يشبه[٣] الإعمال، لتداخل الجملتين بالعطف حتى سوَّغ ذلك[٤] الفصل، وكذلك[٥] يكون مذهبه في البيت.

فإنْ قلتَ: إذا لم يكن من الإعمال، فكيف أجزتم الفصلَ بجملة أجنبية؟ قلت: لم أفصل بجملة أجنبية، لأَنّي إِنَّمَا جعلتُ معمولَ "لم أطلب" الملكَ، فإذا كان ذلك، كانت مفردة؛ لأَنّها في معنى: كفاني القليل، ألا ترى أَنَّ لم أطلب الملك يكون/ جوابًا لـ "لو" في البيت، فما ذاك إلا لأَنّ المعنى واحد[٦]، فهذه نهاية الكلام في هذا البيت. [١٢٢/أ]

ثُمَّ قال: " وقد يجوز: " ضربتُ وضربني زيدًا؛ لأَنّ بعضَهم يقول: " متى رَأَيْتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا"[٧].

قلت: يريد أَنَّ إعمالَ الأول جائزٌ، وقد[٨] كان قدَّم هذا.

وقوله: "متى[٩] رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا" على إعمالِ الأول، إلا أَنَّ المبرد[١٠]

---

(١) أ: لمعمول، والتصحيح من ب وج.

(٢) أ: فاد، والتصحيح من ب وج.

(٣) ب: شبه، ج: شبيه.

(٤) أ: له، وما أثبت من ب وج.

(٥) ب وج: فكذلك.

(٦) أ: واحدة، والتصحيح من ب وج.

(٧) في الكتاب ٧٩/١: "وقد يجوز" ضربت وضربني زيدًا، لأَنّ بعضَهم قد يقول: "متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا".

(٨) ب: ولو.

(٩) (متى) مكررة في أ.

(١٠) قال: "وتقول: ظننت، أو قلت: زيدٌ منطلقٌ، إذا أعملت الآخر؛ لأَنّ (قلت) إِنَّمَا يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة نحو الابتداء والخبر، وما أشبه ذلك. فإذا أعملت الأول قلت: ظننت أو قلت هو هو =

تعقَّب هذا على سيبويه ~ وذلك أَنَّ إعمالَ الأول يجب فيه أَنْ يضمرَ في الثاني جميع ما يحتاج إليه، فينبغي له أَنْ يقولَ: أو قلت هو هو، وهذا يبدو[1] في الظاهر، إلا أَنَّ سيبويه ~ أسعدُ بالصواب، وذلك أَنَّ "زيدٌ منطلقٌ" إذا كان معمولَ القول، فالمعمولُ في الحقيقة إِنَّمَا هي الجملة لا آحادها، وإذا كان المعمولُ مضمرَ الجملة، كان المعمولُ واحدًا، فلا يمكن أَنْ يضمرَ واحدًا؛ لأَنّ واحدًا لا يقوم مقامَ اثنين[2]، ولا يمكن إضمار الجملة، فلم يكن بد من الحذف.

ثُمَّ قال[3]: ومثلُ ذلك في الجواز[4]: " ضَرَبَني وضربتُ قومُك"[5]؛ أي مثل: "ضربت وضربني قوْمُك"، لأَنّه أعمل الأول، لكن الوجهَ أَنْ تُعْمِلَ الثاني، فتقول: " ضربني وضربتُ قومَك"، وإذا قلت هذا لم يكن بُدٌّ من الإضمار في الأول، فتقول "ضربوني" إلا أَنْ تَجْعَلَ المضمر الذي للجمع[6] علامته كعلامة الواحد، وذلك قليل قد[7] ذكرنا منه جملةً، ومنه: " هو أحسنُ الفتيان وأنبلُه[8] "، و"أحسنُ بني أبيه وأجملُه[9] "، وزعم أَنَّه لا بُدَّ من الإضمار[10] خلافًا للكسائي،

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

= زيدًا منطلقًا، تجعل(هو) ابتداء، وخبره (هو) الثاني، وهما ضمير زيد منطلق، إلا أَنّك رفعتهما؛ لأَنّهما بعد "قلت" فصارت حكاية". (المقتضب ٤/٧٨).

(١) ب: برز.

(٢) أ: الاثنين، وما أثبت من ب وج.

(٣) الكتاب١/٧٩.

(٤) ب: الجواب.

(٥) ب: ضربت وضربني قومك .

(٦) ج: للجميع .

(٧) ب: وقد .

(٨) ج: أجمله .

(٩) ج: أنبله .

(١٠) ينظر: الكتاب١/٨٠.

حيث يرى حذفَ الفاعل.

وقوله: "وتركُ ذلك أجودُ"[(١)] ، أي: ترك مثل هذا الإضمار الذي يكون على صورة المفرد للجميع.

وقوله: " للبيان الذي يَجِيءُ بعد"[(٢)] ، أي إنَّمَا جاز إضمارُ الجمع[(٣)] بصورة[(٤)] المفرد؛ لأجل البيان الذي يكون بعده، فأضمر" مَنْ " لذلك[(٥)] ، أي أضمر مفردًا في معنى جمع[(٦)] لأجل البيان الذي يأتي بعده.

وزعم سيبويه ~ [(٧)] أَنَّ هذا رديءٌ في القياس[(٨)] ؛ لأَنّ فيه وضعَ الشيء في موضع غيره[(٩)] .

وقوله قبل هذا: "ومثل ذلك[(١٠)] في الجواز: " ضربني وضربتُ[(١١)] / [١٢٢/ب] قومُك"[(١٢)] قلت: يعني مثل: "متى رأيتُ أو قلتُ زيدًا منطلقًا"، لأَنّك أعملتَ الأول، ولم تضمر في الثاني، بل حذفتَه، وكان القياسُ أَنْ تقولَ": ضربني وضربتهم قومك"، ولا يجوز خلافُ هذا إلا في الشعر نحو قوله:

---

(١) الكتاب ٨٠/١.

(٢) في الكتاب٨٠/١: " للتبيان الذي يجيء بعدِه".

(٣) ب وج: الجميع.

(٤) أ: لصوره، والتصحيح من ب وج.

(٥) الكتاب٨٠/١.

(٦) ج: جميع .

(٧) "رحمه الله" ليست في ب وج.

(٨) في الكتاب٨٠/١: "قال الأخفش: فهذا رديء في القياس".

(٩) ج: في غير موضعه.

(١٠) ب: هذا .

(١١) "ضربت" مكررة في أ.

(١٢) الكتاب٧٩/١.

بعكـــاظَ يَعْـــشَى النَّـــاظرينَ   إذا هُــــمُ لَمَحُــــوا شـــعاعُه[١]

وقد تقدَّم زعم الفارسي[٢] أَنَّ قولَهم: " هو أحسنُ الفتيان وأجملُه"، إنَّمَا أفردوا هنا المضمر، لا لما قال سيبويه[٣] من أَنَّه على معنى مَنْ ثَمَّ أو مَنْ ذَكَرَ، بل[٤] لأَنّ الموضعَ يقع فيه المفردُ، فتقول: "هذا أجملُ[٥] فتى"، فهذا أولى من أَنْ يُحْمَلَ[٦] على ما ذكره سيبويه.

والصحيح أَنَّ[٧] الإفرادَ في هذا إِنَّمَا هو على معنى مَنْ ذَكر، والذي يدلُّ على ذلك السماعُ؛ ألا ترى قولَه ﷺ: " خير النساء صوالحُ[٨] قريش أَحْنَاه على ولدٍ، وأَرْعَاه على زوج في ذات يده"[٩]، فلو كان الإفرادُ في هذا، لأَنّ المفردَ يقع فيه، لقال: أحناها، لأَنّ المفردَ الذي يقع هنا إِنَّما كان يكون أحنى امرأة فكُونه[١٠] قد قال: أحناه، دليلٌ على أَنّ المرادَ مَنْ ذَكَرَ، لا ما قال الفارسي.

----

(١) سبق تخريجه ص **٢٦٢**

(٢) لم أجد هذا القول في ما اطلعت عليه من كتب الفارسي.

(٣) الكتاب ٨٠/١.

(٤) ب: ما.

(٥) ب: مضمرًا على .

(٦) ب: فهذا أولى بل يحمل.

(٧) ب: في أن.

(٨) ج: نساء.

(٩) سبق تخريجه ص**٢٧١**

(١٠) أ: بكونه، والتصحيح من ب وج.

هذا بابُ ما يكون فيه الاسمُ مبنيًا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّر(١)

قلت: من هنا يتكلَّم سيبويه ~ في الاشتغال، وهو أَنْ يَتَقَدَّمَ اسمٌ، ويتأخرَ عنه فعلٌ(٢)، أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضميره، أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في(٣) الاسم الأول أو في اسمٍ آخر في موضعه(٤)، إلا أَنَّه إذا كان يعمل في اسم آخر في موضعه لم يَجُزْ أَنْ يكونَ ذلك من باب الاشتغال، إلا بشرط أَنْ يكونَ في الكلام ما يَطْلُب الفعل.

فقولنا: "أَنْ يتقدَّمَ اسمٌ" قد تقدَّم حدُّه(٥).

وقولنا: "ويتأخَّر [عنه](٦) فعلٌ" قد تقدَّم أيضا حدُّ الفعل(٧)، والأفعال كلُّها يجوز فيها ذلك إلا (نِعْمَ) و(بِئْسَ) [وعسى](٨) و[حَبَّذا] وفعلُ التعجب، وعلَّةُ ذلك أَنَّها أفعالٌ لا تتصرَّف في أنفسها، فلم تتصرَّف في معمولها، والفعل المفسِّر(٩) في هذا الباب لا بُدَّ أَنْ يعملَ، وهذه لا تعمل فيما تقدَّمها، فلم يَجُزْ أَنْ يُفَسِّر ما يعمل.

وأَمَّا/ (ليس) ففيها خلاف، فمنهم(١٠) من أجاز فيها الاشتغال، ومنهم(١١) [١٢٣/أ]

---

(١) الكتاب ٨٠/١ بزيادة: " وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم ".

(٢) ب: فعال.

(٣) ب: فيه.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/١، وشرح التصريح ٣٤٩/٢.

(٥) ينظر: شرح الصفار ٢١٩.

(٦) (عنه) ساقطة من أ و ب، وأثبتت من ج.

(٧) ينظر شرح الصفار: ٢٢٠.

(٨) (عسى) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٩) أ: المعتبر، والتصحيح من ب وج.

(١٠) أجاز ذلك سيبويه، ينظر: الكتاب ١٠٢/١.

(١١) منع ذلك ابن كيسان ينظر: الارتشاف ٢١٦١.

من منعه، وسبب الخلاف هل يتقدَّم[١] معمولُها عليها أو لا؟ فنحن نجيز تقديمَه، وقد تَبَيَّن ذلك[٢].

وقد جعلها سيبويه من هذا الباب، وستأتي[٣] المسألة، وهي: "أزيدًا لستَ مثلَه"[٤]، وأَمَّا أبو الحسن بن كيسان[٥] فمذهبُه أَنَّ الاشتغالَ فيها لا يجوز؛ لأَنّها لا يتقدَّمُها[٦] معمولُها عنده[٧].

وقولنا[٨]: "أو ما جرى مجراه"، الذي جرى مجراه في هذا الباب اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال، والأمثلة التي تعمل عملَ اسم[٩] الفاعل[١٠]، والمصادر الموضوعة موضع الفعل، نحو: ضربًا زيدًا، تريد: اضْرِبْه[١١]، ولا يجوزَ

----

(١) ب: يقدم.

(٢) سبق ذكر الخلاف في جواز تقديم معمول (ليس) عليها أو عدم جوازه، ينظر حاشية (٢) ص١٥٣.

(٣) أ: سيأتي، والتصحيح من ب وج.

(٤) ينظر: الكتاب ١٠٢/١.

(٥) هو محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، كان عارفًا بمذهب البصريين والكوفيين، لأَنّه أخذ عن المبرد وثعلب، له تصانيف كثيرة منها: المهذب، وغريب الحديث، ومعاني القرآن، وغيرها، توفي سنة ٢٩٩هـ، تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٥٧/٣ - ٥٩، وإشارة التعيين ٢٨٩، وبغية الوعاة ١٦/١، ١٧.

(٦) ب: يتقدم.

(٧) قال أبو حيان: "وحكى ابن كيسان في كتاب "الحقائق" أن بعض الكوفيين والمازني لا يجيزون دخول (ليس)، ولا (كان) في باب الاشتغال، ولا يجيزون: "أزيدًا لستَ مثله" ولا "أعمرًا كنتَ مثله"، وأن المبرد لا يجيز ذلك في ليس" (الارتشاف ٢١٦١).

(٨) ب: وقوله.

(٩) (اسم) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ.

(١٠) قوله: " والمفعول بمعنى الحال والاستقبال والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(١١) ب: ضرب.

أَنْ تشغلَ المصدرَ الذي يتقدَّر بـ (أَنْ) والفعل[١]؛ لأَنَّه موصول، ولا يعمل ما بعد الموصول فيما قبله، فلا يُفَسِّر، وكذلك الصفة[٢] لا تكون من هذا الباب؛ لأَنَّها لا تعمل فيما قبلها[٣].

وقولنا: "قد عمل في ضميره"، الضميرُ أيضًا معلوم.

وقولنا: "أو في سببه"[٤] السَّببي هو المضاف إلى الضمير مباشرة، نحو: ضربتُ أخاه، أو بواسطة، نحو: ضربتُ أخا صاحبه، أو الموصوف بما فيه ضمير الأول، نحو: زيد ضربتُ رجلاً يُبْغِضُه[٥]، أو المعطوف[٦] عليه اسمٌ قد اتصل به ضميرُه بالواو خاصَّة، نحو[٧]: "زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاه"، فإِنْ عطفتَ بغير الواو أو[٨] أبدلتَ اسمًا فيه ضميرُ الأول لم تكن المسألة من هذا الباب[٩]؛ بل لا تجوز أصلاً؛ لأَنَّك لو قلتَ: "زيدٌ ضربتُ رجلاً ثُمَّ أخاه" لخلت الجملة التي هي "ضربتُ رجلاً" عن الضمير العائد على المبتدأ هذا مع الرفع، ومع النصب أيضًا لا يجوز؛ لأَنَّ المنصوبَ ليس معه سببي، ولا يُلْتَفَتُ إلى المضمر الذي في الأخ؛ لأَنَّ (ثُمَّ) قد أَعَلَمَتْ[١٠] أَنَّ ما قبلها قد اشتغل، وثُمَّ، وبعد ذلك شرع في أمر آخر بخلاف الواو؛ لأَنَّها لا تقتضي المهلةَ ولا الترتيبَ، فصارتْ بمنزلة مع أخيه، وكذلك البدل؛

----

(١) ينظر: الارتشاف ٢١٦١.

(٢) أي الصفة المشبهة.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٣٨٥/٢، وحاشية الصبان ٨٥/٢.

(٤) ب وج: سببيِّه.

(٥) أ: يعظه، ب: بعضه، وما أثبت من ج.

(٦) (المعطوف) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ.

(٧) ب: ونحو.

(٨) ب: و.

(٩) ينظر: الارتشاف ٢١٦٢.

(١٠) أ: علمت، ج: أعطت، وما أثبت من ب.

لأَنّه على نية استئناف العامل، فتكون الجملةُ الواقعةُ قبله قد خلتْ من ضمير الأول، ومن سببه[(١)].

وقولنا[(٢)]: "ولو لم يعمل فيه أو في سببه[(٣)]"، / لعمل[(٤)] في الاسم الأول، [١٢٣/ب] مثاله: زيدٌ ضربتُه، وزيدٌ ضربتُ أخاه، ألا ترى أَنَّ "ضربتُ" لولا ما عمل في الأخ[(٥)] والمضمر لانتصب "زيد"، فكنت قائلاً: زيدًا ضربتُ.

وقولنا: "أو في اسم آخر في موضع ذلك الاسم"، مثاله: أزيدٌ قام؟ ألا ترى أَنَّ "قام"، وإن قدرته خاليًا من الضمير لم يعمل أبدًا في "زيد"؛ لأَنّ الفاعلَ لا يتقدَّم على فعله[(٦)]، ولكن يجوز أَنْ يَعْمَلَ[(٧)] في ظرف[(٨)] ومجرور في موضعه، فتقول: اليوم قام زيدٌ، وفي الدار ضحك عمرٌو، لكن لا يجوز أَنْ يكونَ هذا من الاشتغال، إلا أَنْ يكونَ في الكلام ما يَطْلُبُ الفعل، نحو همزة الاستفهام وحروف الجزاء، فأَمَّا ما كان من نحو: "زيدٌ قام"، فإِنَّمَا يكون من باب المبتدأ والخبر، لا من باب الاشتغال؛ لأَنّه لَمَّا لم يعمل لم يَجُزْ أَنْ يُضْمَرَ[(٩)] حتى يكونَ ثُمَّ ما يُقَوِّي[(١٠)] الإضمار، وهو الحرفُ الطالب للفعل، فإِنْ كان العاملُ لا يعمل في الاسم ولا في موضعه[(١١)] لم يَجُزْ أَنْ يكونَ من باب الاشتغال أصلاً، وذلك:

---

(١) ب وج: سببيه.

(٢) أ: وقوله، والتصحيح من ب وج.

(٣) ب وج: سببيه.

(٤) ب: تعمل، وج: فعمل.

(٥) أ: الآخر، والتصحيح من ب وج.

(٦) ب: الفعل.

(٧) ب: تعمل.

(٨) ب: ظرفًا.

(٩) ب: يعتبر، ج: يفسر.

(١٠) ب: يعري.

(١١) ب: موصوله.

زيدٌ أضربتَه؟[(١)]، فإنَّمَا يكون الاسمُ هنا مرتفعًا على الابتداء ليس إلاَّ؛ لأَنّ ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله.

والاسم المشتغل عنه العامل[(٢)] لا يخلو أَنْ يتقدَّمَه شيء، أولا يتقدَّمَه.

فإنْ لم يتقدَّمْه شيءٌ فلا يخلو أَنْ يكونَ العاملُ[(٣)] في ضميره أو في سببه[(٤)] فعلَ[(٥)] أمرٍ، أو نهيٍ، أو دعاء، أو خبر، أو اسم في معنى ذلك.

فإن كان خبرًا أو اسمًا في معناه فلا يخلو أَنْ يكونَ قد عمل في الضمير أو في السببي رفعًا أو نصبًا أو خفضًا.

فإنْ عمل فيه رفعًا، فالرفع على الابتداء ليس إلاَّ، نحو قولك: زيدٌ قام، وزيدٌ قام أخوه، وزيدٌ هو قائمٌ أخوه.

فإنْ عمل نصبًا أو جرًا جاز[(٦)] في الاسم وجهان: الرفعُ على الابتداء، والنصبُ بإضمار فعل، وذلك: زيدٌ ضربتُه، وزيدٌ مَرَرْتُ بِهِ، وزيدٌ أنا ضاربُه، وزيد أنا مارٌ به، وزيدٌ ضربتُ أخاه[(٧)]، وزيدٌ مررتُ بأخيه، وزيدٌ أنا ضاربٌ أخاه، وزيد أنا مارٌّ بأخيه، الرفع في جميع ذلك أحسنُ من النَّصْب، لأَنّك تتكلف في النصب[(٨)] إضمارَ عامل، ولا يُحْتاج لذلك مع الرفع، مع اتحاد المعنى في الرفع والنصب[(٩)]، / إلا أَنَّ النصبَ في هذا على مراتب[(١٠)]، فالنصبُ [١٢٤/أ]

---

(١) أ وب: زيدًا ضربته، والتصحيح من ج.

(٢) أ: الفاعل، والتصحيح من ب وج.

(٣) أ: الفاعل، والتصحيح من ب وج.

(٤) ب وج: سببيه.

(٥) أ: فعمل، والتصحيح من ب وج.

(٦) (جاز) ساقطة من ب.

(٧) عبارة "وزيد ضربت أخاه" مكررة في ب.

(٨) ب: بالنصب.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٢/١.

(١٠) ينظر: شرح التصريح ٣٥١/٢.

فيما[١] عمل العامل في ضميره بنفسه أقوى من النصب فيما عمل في سببه بنفسه[٢]؛ لأَنّ المضمرَ يكون من لفظ المظهر ومن معناه، ألا ترى أَنَّ التقديرَ في: زيدًا[٣] ضربتُه، وزيدًا[٤] أنا ضاربُه: ضربتُ زيدًا ضربتُه، وأنا ضاربٌ زيدًا أنا ضاربه، من غير تَجَوُّزٍ.

والذي يعمل العاملُ في سببه[٥] إنْ قدرتُه من المعنى، فيكون بغير مجاز[٦]، إلا أَنَّه بالجملة من المعنى لا من اللفظ، وإِنْ قدرتَه من اللفظ فيكون فيه التَجَوُّز، فلهذا يَضْعُفُ عن ذلك، مثاله: زيدًا ضربتُ أخاه، إِنْ قدرتَه على حقيقته، قلتَ: أهنتُ زيدًا ضربتُ أخاه، فتجعل ضَرْبَ الأخ إهانةً لزيد، وإِنْ قدرتَه على المجاز قلتَ: ضربت زيدًا ضربتُ أخاه، فتجعل ضَرْبَ أخيه ضربًا له، كما يقول القائلُ -مجازًا- لِمَنْ ضَرَبَ غلامَه: لم تضربْ غلامي، إِنَّمَا ضربتَني، فما يُفَسِّر اللفظ والمعنى من غير مجازٍ أقوى في العمل مِمَّا يُفَسِّر على المعنى أو على اللفظ، بمجاز[٧].

والنصبُ فيما عمل العاملُ في سببه بعينه[٨] أقوى مِمَّا عمل العاملُ في ضميره بحرف جر؛ لأَنّهما قد اشتركا في أَنْ التفسيرَ[٩] فيهما إِنَّمَا هو على المعنى، إِلاَّ أَنَّ العاملَ إذا كان لا يصل إلى الضمير إلا بحرف جر كان المفسَّر

---

(١) أ: فيها، والتصحيح من ب وج.

(٢) (بنفسه) ساقطة من ج.

(٣) أ وب: زيدٌ، والتصحيح من ج.

(٤) أ وب: زيدٌ، والتصحيح من ج.

(٥) ب وج: سببيه.

(٦) أ: مجازًا، والتصحيح من ب وج.

(٧) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٠٥.

(٨) ب وج: بنفسه.

(٩) ب: التغيير.

يصل بنفسه فلا يصل المفسِّر كوصول المفسَّر، نحو: زيدًا مَرَرْتُ بِهِ، ألا ترى أَنَّ التقديرُ: لقيت زيدًا مَرَرْتُ بِهِ، وإذا وصل إلى السببي بنفسه فالمفسِّرُ يصل كوصوله[١]، فكان النصبُ فيه أقوى.

والنصبُ فيما عمل العاملُ في ضميره بحرف الجر أقوى من النصب فيما عمل العاملُ في سببه[٢] بحرف الجر، وذلك: زيدًا مَرَرْتُ بِهِ، وزيدًا مررتُ بأخيه، فقد اشتركا في أَنَّ التفسيرَ من جهة المعنى، إلا أَنَّ المُفَسَّرَ في السببي يكون "لابَسْتُ"، ودلالة "مررتُ" على "لقيتُ" أقوى من دلالته على "لابستُ"[٣]؛ لأَنّ المرورَ ليس بالملابسة بل يلزم عن[٤] المرور بأخي زيد أَنْ[٥] يكونَ بينك وبين "زيد" هذا القدرُ من الملابسة، وهو المرورُ بأخيه/ فهذا حدُّ الاشتغال، وبيان[٦] الاسم المشتغل عنه[٧] الفعل إذا لم يتقدمْه شيءٌ، وكان العاملُ[٨] الذي بعده خبرًا[٩]، ولم يفصل بينهما، وتباين[١٠] مراتب النصب في القوة والضعف، إلا أَنَّ النحويين خالفونا فيما تقدَّم[١١] في ثلاثة مواضع: [١٢٤/ب]

----

(١) في أ: لوصوله، وما أثبت من ب وج.

(٢) ب وج: سببيه.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٣/١.

(٤) ب: على.

(٥) في ب سقطت النون من (أن).

(٦) أ: يباين، ج: تبيين، وما أثبت من ب.

(٧) أ: عن، وما أثبت من ب وج.

(٨) أ وب: الفاصل، والتصحيح من ج.

(٩) أ: جزا، ب: خيرًا، والتصحيح من ج.

(١٠) ب: بين، وج: تبيين.

(١١) أ: خالفونا ما تقدم، ب: بما تقدم، والتصحيح من ج.

أَمَّا ابنُ العَرِيف[١] فأجاز في "زيدٌ قام" أَنْ يكونَ من الاشتغال، وأَنْ يرتفعَ "زيدٌ" على أَنَّه فاعل[٢]، وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ؛ لأَنّ الاشتغالَ قد قلنا في حدِّه: أَنَّه لو لم يعمل العاملُ[٣] في الضمير أو السببي لعمل في الاسم، وهذا لا يعمل فيما قبله أصلاً؛ لأَنّ الفاعلَ لا يكون مقدمًا، فإن كان ثَمَّ ما يطلب بالفعل أمكن إذ ذاك الإضمار فسمي[٤] اشتغالاً، إِنَّمَا جعلوه اشتغالاً؛ لأَنّه يمكن أَنْ يعملَ في الموضع لكن لم يقوَ على التفسير لضعفه عن العمل فيه إلا بحرف[٥] يطلب الفعل، وخالفنا الفراء[٦] في "زيدًا ضربتُه"، فزعم أَنَّ "ضربتُه" هو العاملُ فيه، قال: لأَنّ الضميرَ هو الأول، وإذا كان للمسمى اسمان، ليس[٧] أحدهما تابعًا للآخر، فالعامل[٨] يعمل فيهما، دليلُ ذلك "زيدًا ضربته[٩]"، وهذا الذي قال

---

(١) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد بن نصر بن العريف النحوي، أديب أندلسي، أقام في مصر مدة، ثُمَّ عاد إلى الأندلس. له شرح الجمل للزجاج، توفي سنة ٣٩٠هـ، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٥٢٣/١، ٥٢٤، والأعلام ٢٦١/٢.

(٢) أي: يرتفع زيدٌ لأَنّه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: قام زيدٌ قام، وإلى ذلك أيضًا ذهب المبرد، ينظر: الارتشاف ٢١٧٦، والهمع ١٦٠/٥، وشرح التصريح ٣٩١/٢ .

(٣) أ: الداخل، والتصحيح من ب وج .

(٤) ب: يسمى، ج: فيسمى .

(٥) أ: إلا تجرف، والتصحيح من ب وج .

(٦) ينظر: معاني القرآن ٢٠٧/٢، وينظر أيضًا: الارتشاف ٢١٧١، والهمع ١٥٨/٥، وشرح التصريح ٣٥٢/٢، ونسب هذا الرأي للكوفيين دون تحديد، ينظر: الإنصاف ٨٢، وشرح المفصل ٣٠/٢، وذهب الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وألغى الضمير، ورُدَّ مذهبُه بأن المنصوب في مثل قولهم: "زيدًا مَرَرْتُ بِهِ" لو لم يكن منصوبًا بفعل مضمر للزم جرُّه؛ لأَنّ "مررتُ" لا يتعدى إلا بحرف جر، ينظر: شرح المفصل ٣١/٢، وشرح التصريح ٣٥٢/٢.

(٧) (ليس) ساقطة من ب .

(٨) ب وج: والعامل .

(٩) ب: ضربت .

يحتاج[١] أَنْ يُثْبَتَ، وحينئذٍ يُقال به، وإلا فموضعُ النزاع لا يكون دليلاً، ولم يثبت هذا بَعْد. فالصحيح أَنْ تدَّعيَ[٢] العملَ بمضمر[٣]؛ لأَنَّه قد ثبت له العمل في غير هذا، والذي زعم الفراء لم يَثْبُتْ[٤]، وزعم أبو[٥] الحسين بن الطراوة أن "زيدًا ضربتُه" لما نُبِّهَ عليه، وأَنَّه مفعولٌ من جهة المعنى انتصب[٦]، وهذا الذي قال لم يثبت في النواصب، فيقال به، فالصحيح أَنَّه منصوبٌ بإضمار فعل[٧].

فإِنْ قلت: إذا كان ضميرُ الاسم أو سببه[٨] مجرورًا فهلاَّ كان الاسم الأول بتلك المنزلة؟.

قلت: لا يخلو إذا جررتَه[٩] من أَنْ تقولَ[١٠]: "بزيدٍ مَرَرْتُ بِهِ"، أو "زيدٍ مَرَرْتُ بِهِ" وكلاهما لا يجوز، أَمَّا إضمارُ الجار وإبقاءُ عمله فلا يجوز إلا ضرورةً لضعفه، وعليه قولُه:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ .... [١١]

---

(١) ب وج: إِنَّمَا يحتاج.

(٢) ج: يدعي.

(٣) ج: لمضمر.

(٤) رد مذهب الفراء بأَنَّه إذا أُعْمِل العامل في الضمير وفى الاسم الظاهر لزم أن يتعدى الفعل المتعدي إلى واحد أو اثنين، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة، وهذا خرم للقواعد. ينظر شرح المفصل ٢/٣٠، والهمع ٢/١١٤.

(٥) (أبو) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ.

(٦) لم أجد رأي ابن الطراوة فيما اطلعت عليه من كتب.

(٧) وهو مذهب البصريين ينظر: الإنصاف ٨٢.

(٨) ج: سببيه.

(٩) فى أ كتب قبلها (أَمَّا أن إذا)، ثُمَّ ضرب عليها، والصحيح إثبات (إذا).

(١٠) ب: إذا جررت به أن يقول.

(١١) من الخفيف وعجزه:

كِدْتُ أَقْضِي الحَياة مِن جَلَلِهْ

وهو لجميل بن معمر المعروف بجميل بثنية في ديوانه ١٨٩، وأمالي القالي ١/٢٤٦، والمغني ١٢٩، =

وأَمَّا "بزيدٍ مَرَرْتُ بِهِ" فلا يتصور أيضًا من قِبَل أَنَّ الباءَ تَنَزَّلَتْ[(١)] من العامل منزلةَ الهمزة التي تنقل غير المتعدي إلى المتعدي / وكما[(٢)] أَنَّ إضمارَ بعض الكلمة وإبقاءَ بعضها[(٣)] لا يجوز، فكذلك[(٤)] هذا لا يجوز، أصلاً[(٥)]، فلما[(٦)] تعذَّر الخفضُ عدلوا لما يقرب[(٧)] منه، وهو النصب، فهذا حكمُ الاسم المشتغِل عنه الفعلُ الذي يكون خبرًا إذا لم يتقدَّمه[(٨)] شيءٌ، ما لم يدخل على العامل حرفٌ من حروف الصدر[(٩)]، وهي (ما) النافية، وأدواتُ[(١٠)] الاستفهام، وأدواتُ الشرط و(إنْ)، ولامُ الابتداء، ولامُ القسم، أو يقع الفعلُ صلةً لموصول، أو صفةً

[١٢٥/أ]

= وشرح التصريح ٣/٩١، والخزانة ١٠/٢٠/٢٢، ٢٦، ولسان العرب (جلل)، وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٨٥، ٣/١٥٠، وسر الصناعة ١/١٤٣، وشرح المفصل ٣/٢٨، ٧٩، ٨/٥٢ ورصف المباني ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، والمغني١٤٥.

الشاهد فيه: قوله: "رسم دار"حيث جر"رسم دار"بـ(رب) محذوفة، والتقدير: رب رسم دار، وهذا شاذ في الشعر.

ويروى: "الغداة" مكان "الحياة"،

ورسم الدار: ما كان لاصقًا من أثارها بالأرض كالرماد نحوه، والطلل: ما شَخُصَ من آثار الدار، أقضي: أموت، من جلله: من أجله، وقيل: من عظم أمره في صدري.

(١) ب: نزلت.

(٢) ب وج: فكما.

(٣) أ: واقعًا ببعضها، والتصحيح من ب وج.

(٤) ب وج: فكذلك.

(٥) (أصلاً) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ.

(٦) ج: لما.

(٧) ب: يعرف.

(٨) أ: تتقدمه، والتصحيح من ب وج.

(٩) ب وج: الصدور.

(١٠) ب: دوات.

لموصوف، فإنْ[1] دخل عليه شيءٌ مِمَّا ذكرنا، أو وقع في الموضع الذي ذكرنا لم يكن في الاسم إلا الرفعُ على الابتداء خاصَّة[2]، وذلك نحو قولك: "زيدٌ ما ضربتُه"، و"زيدٌ أضربتَه؟"، و"زيدٌ إنْ تكرمه يكرمْك"، و"زيدٌ إنَّه يضربُه عمرٌو"، و"زيدٌ لعمرٍو يضربُه"، و"زيدٌ ليضربنَّه بِشْرٌ"، و"زيدٌ أنا رجلٌ يحبه"[3]، وأَذَكَرٌ أَنْ تلدَ[4] ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى[5]؟، جميعُ هذا وأشباهُه[6] لا يجوز فيه إلا الرفعُ على الابتداء، وعلَّةُ ذلك أَنَّه لا يفسِّر إلا ما يعمل، وهذه الأشياء لا يعمل أبدًا ما بعدها فيما قبلها، وكذلك الفعلُ إذا وقع صلةً أو صفةً؛ لأَنّ الصلةَ والصفةَ لا تعمل[7] واحدةٌ منهما فيما[8] قبل موصولها، ولا فيما قبل موصوفها على حالٍ، وخالفنا[9] الكوفيون في فعل الجواب، نحو: إنْ تُكْرِمْ زيدًا يكرمْه عمرٌو، فأجازوا[10] أن يشتغل الفعل الثاني، فتقول: زيدًا إن تكرمه يكرمه

---

(١) ب وج: وإن .

(٢) ينظر: شرح التصريح ٣٧٤/٢، ٣٧٥ .

(٣) ب: نحبه، ج: محبه .

(٤) (تلد) صلة للموصول الحرفي (أَنْ) .

(٥) ينظر: الكتاب ١٣٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٣/١، والارتشاف ٢١٦٢ .

(٦) من ذلك أيضا إذا وقع الاسم قبل (ما) التعجبية نحو: "زيدٌ ما أحسنه" أو (هَلاَّ) التحضيضية نحو: "زيدٌ هلا رأيته" أو (إلا) الاستثنائية نحو: "ما زيدٌ إلا يضربه عمرو" فهذه الأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وكذلك إذا وقع الفعل مضافاً إليه نحو: "زيدٌ يوم تراه تفرح"؛ لأَنّ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ينظر: شرح التصريح ٣٧٤/٢، ٣٧٦.

(٧) قوله: "أبدًا ما بعدها فيما قبلها، وكذلك الفعل إذا وقع صلة أو صفة، لأَنّ الصلة والصفة لا تعمل" ملحقة في أ في الحاشية اليسرى .

(٨) ب: إلا فيما .

(٩) اختلف في جواز تقديم معمول جواب الشرط عليه في الاشتغال، فذهب الجمهور إلى المنع، وذهب الكسائي إلى الجواز مطلقاً، وذهب الفراء إلى جواز تقديمه إن كان ظرفاً أو مجرورًا، فإن كان غيرهما فلا يجوز، ينظر: الارتشاف ٢١٦٣ .

(١٠) أ: فأجابوا، ب: وأجابوا، وما أثبت من ج .

عمرو، على: يكرم عمرو زيدًا، إن تكرمه يكرمه عمرو، قالوا لأَنّ الجوابَ يتقدَّم، فإذا تقدَّم تقدَّم معموله، وأنشد الأخفش في تقديم الجواب:

أضَـرْبٌ بالـسَّيْفِ علـى نِـصابِهِ　　　أَتَـى بِـهِ الـدَّهْرُ بمـا أَتَـى بِـهِ[(١)]

فـ"الدهر" مبتدأ، و"بما" [خبرُ][(٢)] مبتدأ، والباء زائدة فيه، وكأَنَّه قال: الدهر ما أتى به أتى به[(٣)] فالضمير[(٤)] المجرور عائد[(٥)] على "ما"، والمرفوع في "أتى" ضميرُ الدهر، ولولا أَنَّ النيةَ بقوله "أتى" التأخيرُ لكان المضمر يعود على ما بعده[(٦)] وهو "به" لفظًا ومعنى، فإذا قدرتَه كما قلناه[(٧)] كان عائدًا عليه لفظًا لا رتبةً، وهذا عندنا ضرورةٌ؛ لأَنّ الشعرَ موضع اضطرار، فلا ينبغي أن يقاس عليه، وعلى الضرورة جاء به الأخفش.

ثُمَّ نعود إلى / لفظه في الباب. [١٢٥/ب]

قوله ~ [(٨)]: "هذا باب ما يكون فيه الاسمُ[(٩)] مبنيًا على الفعل قُدِّم أو أخِّر"[(١٠)] يعني به "ضربتُ زيدًا" و"زيدًا ضربتُ"، وليس هذا من الاشتغال، لكن ذَكَرَه، لأَنّ بناءَ الاسمِ على الفعل، والفعلِ على الاسم[(١١)] يكون فيه الاشتغال.

---

(١) البيت من المضارع، لم أعثر عليه فيما اطلعت عليه من كتب.

(٢) (خبر) ساقطة من أ و ب، وأثبتت من ج.

(٣) (به) ساقطة من ب.

(٤) ب: والضمير.

(٥) (عائد) مكررة في (ب).

(٦) ج: ما يعود.

(٧) ج: قلنا.

(٨) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٩) ب: الاسم فيه.

(١٠) الكتاب ١/٨٠.

(١١) ب وج: لأَنّ بناء الفعل على الاسم، والاسم على الفعل.

وقوله: "وما يكون فيه الفعلُ مبنيًا على الاسم"[١]، قلت: مثاله: "زيدٌ ضربتُه"، فهذه المسائل ليس فيها اشتغالٌ، لكن إنْ[٢] أتيتَ بضمير، فقلتَ: "زيدًا ضربتُه"، كانت من هذا الباب، وإنْ نصبتَ في هذه المسألة الأخيرة[٣] "زيدًا"، فقلت: "زيدًا ضربتُه" كانت من الاشتغال، فإنَّمَا طرأ الاشتغالُ بعد بناء الاسم على الفعل، والفعل على الاسم.

وقوله: "وهو الحدُّ"[٤]، أي تقديم العامل لأَنّ حقَّ العامل أَنْ يتقدَّمَ؛ لأَنّك تريد أَنْ تعملَه، وتحملَ عليه الاسم[٥].

وقوله: "كما كان الحدُّ ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا"[٦]، أي كما كان الحدُّ تقديمَ الفاعل على المفعول.

وقوله: "حيث كان زيدٌ يَشْتَغِلُ[٧] عنه الفعلُ"[٨]، أي إِنَّمَا قدَّمتَ "زيدًا" على المفعول؛ لأَنّه يَشْغِلُ الفعلَ عن المفعول، فينتصبُ؛ لأَنّه يجيء بعد تمام الكلام، ولهذا ينتصب[٩].

ثُمَّ قال: "كذلك هذا إذا كان يعمل فيه"[١٠]، أي مثله: ضربتُ زيدًا؛ لأَنّه معمولٌ، فحدُّه أَنْ يتأَخَّرَ عن عامله.

---

(١) الكتاب ١/٨٠.

(٢) (إن) ساقطة من ب .

(٣) أ وب: الآخرة، والتصحيح من ج .

(٤) الكتاب ١/٨٠.

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق.

(٧) ب وج: يشغل .

(٨) في الكتاب ١/٨٠: "حيث كان زيدٌ أولَ ما تشغل به الفعل " .

(٩) ج: ينصب .

(١٠) في الكتاب ١/٨٠: "وكذلك........" .

ثُمَّ قال: "فإذا قدَّمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيِّدٌ"[١]، أي إذا قلتَ: "زيدًا ضربتُ" كما كان ذلك، أي تقديم المفعول على الفاعل عربيًّا كثيرًا.

ثُمَّ قال: "فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم" قلت: "زيدٌ ضربتُه"[٢]، أي إذا جعلتَ الفعلَ خبرًا، قلت: "زيدٌ ضربتُه".

ثُمَّ قال: "فلزمتْه الهاءُ"[٣]، يريد في الأكثر، وإلا فقد يجوز قليلاً[٤]، وذلك قوله:

ثَــلاثٌ كلُّهُــنَّ قَتَلْــتُ عَمْــدًا ....[٥]

---

(١) في الكتاب ٨٠/١: " وإن قدمت..........".

(٢) المصدر السابق ٨١/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) إذا وقع خبر المبتدأ جملة فعلية أو اسمية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها به، لئلا تقع جملة الخبر أجنبية من المبتدأ، وقد يجوز حذف العائد إذا كان معلومًا غير ملتبس كقولهم: "السمن منوان بدرهم" فـ "السمن" مبتدأ و"منوان" مبتدأ ثانٍ، و"بدرهم" خبر المبتدأ الثاني، وجملة "منوان بدرهم" خبر المبتدأ الأول "السمن"، والعائد محذوف، تقديره: منوان منه بدرهم، ينظر: شرح المفصل ٩١/١.

(٥) في ج ذكر الشطر الثاني، وهو:

فأخزى اللّهُ رابعةً تَعُودُ

والبيت من الوافر، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، ينظر: الكتاب ٨٦/١، وهو في معاني القرآن للأخفش ٤٦٣، وشرح السيرافي ١١٤/٣، والنكت ٢٢١، وأمالي ابن الشجري ٢/١، ٣٩ و٧٢/٢، وتذكرة النحاة ٦٤١، والخزانة ٣٦٦/١، ١٧٠/٥، ٢٧٣/٦

الشاهد فيه: حذف عائد المبتدأ الذي هو "كلهن" من جملة الخبر التي هي "قتلت" والتقدير: قتلتهن، وهذا الحذف جعله الفراء قياسيًا إذا كان الضمير مفعولاً به، والمبتدأ لفظ (كل)، ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٠٩/١، وثلاث مبتدأ خبره محذوف تقديره: لي ثلاث، وجملة "كلهن قتلت عمدًا" نعت لـ (ثلاث)،

تعود: العود الرجوع. في الخزانة (٣٦٩/١) قال ابن خلف: "يجوز أن يريد بالثلاث ثلاث نسوة =

وقول الآخر:

.....................[(١)] عَلَـيَّ ذَنْبًـا كُلُّـه لَـمْ أَصْـنَعِ[(٢)].

ولا يُفْهَم من هذا أَنَّ حذفَ الضمير من كل خبر لا يجوز، بل لا يجوز إذا كان فيه قطعُ العامل عن العمل مع تهيئته، مثل: "زيد ضربت"، وإلا فيجوز حذف الضمير إذا لم يَرِدْ[(٣)] لمثل[(٤)] هذا، نحو قولهم: "السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدِرْهَمٍ"[(٥)] تريد: منه.

ثُمَّ قال[(٦)]: ومثله قوله ﷻ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[(٧)].

قلت: (أَمَّا) من الحروف التي تقطع[(٨)] ما بعدها عمَّا قبلها، وما بعدها يكون على حَسْبه لو لم تدخل (أَمَّا)، فهي بمنزلة/ ما تقدَّم، يجوز فيما بعدها[(٩)] الرفعُ على الابتداء والنصبُ بإضمار فعل. [١٢٦/أ]

= تزوجتهن، ويجوز أن يريد ثلاث نسوة هوينه، فقتلهن هواه، أو يعني غير ذلك مِمَّا يحتمله المعنى، وجعل مجيء الرابعة عودًا. وإن لم تكن جاءت قبل - لأنّه جعل فعل صواحبها الماضيات كأنَّه فعلها.".

(١) في ج ذكر الشطر الأول، وهو:

قد أصبحت أم الخيار تدعي.

(٢) سبق تخريجه ص٢١٣.

(٣) أ: ترد، وما أثبت من ب وج.

(٤) ب: بمثل.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٩١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/١، والارتشاف ١١٢٠.

(٦) في الكتاب ٨١/١: "ومثل ذلك قوله جل ثناؤه....".

(٧) سورة فصلت: ١٧، وتمامها ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾.

(٨) ج: يقطع.

(٩) ج: تكون.

ثُمَّ قال: "إِنَّمَا حَسُنَ أَنْ يُبْنى[(١)] الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً[(٢)] في المضمر"[(٣)]، أي: إِنَّمَا حَسُنَ رفعُ هذا الاسم، وإِنْ كان ثَمَّ فعلٌ؛ لأَنَّ ذلك الفعل قد عمل في المضمر، فشغله[(٤)] ذلك المضمر عن العمل في غيره، فارتفع.

ثُمَّ قال: "ولولا ذلك لم يَحْسُن"[(٥)]، أي ولولا الضميرُ لم يَحْسُن الرفعُ؛ لأَنّك إذْ ذاك لا تشتغل[(٦)] بشيء.

ثُمَّ قال: "وإِنْ شئتَ قلتَ: زيدًا ضربتُه"[(٧)].

قلت: قد قدمَّنا أن هذا يجوز فيه الرفع والنصب، وأَنَّ الرفع أحسن[(٨)].

ثُمَّ قال: "إِنَّمَا نصبتَه على إضمار فعل هذا تفسيرُه"[(٩)]، أي هذا الظاهر تفسيرٌ لذلك المضمر.

ثُمَّ قال: "إلا أَنَّهم لا يظهِرون هذا الفعل؛ لأَنَّهم استغنَوا بتفسيره عنه"[(١٠)]، فهذا نصٌّ على أَنَّ هذا الفعل لا يجوز إظهاره[(١١)].

---

(١) ج: تبنى.

(٢) أ: من، والتصحيح من ب وج.

(٣) الكتاب ٨١/١.

(٤) ب: وشغله.

(٥) الكتاب ٨١/١.

(٦) ب: لا تشغله.

(٧) الكتاب ٨١/١.

(٨) ب: الحسن.

(٩) في الكتاب ٨١/١: "إِنَّمَا نصبُه على إضمار فعل هذا يفسره".

(١٠) في الكتاب ٨١/١: "إلا أَنَّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره".

(١١) قال السيرافي: "فإذا قلت: "زيدًا ضربته لم يحسن إظهار الفعل الناصب لزيد مع الفعل المفسِّر له، لا تقول: ضربتُ زيدًا ضربتُه، فتجمع فيهما؛ لأَنّ أحدهما يكفيك عن الآخر" (شرح الكتاب ١٠٢/٣).

ثُمَّ قال: "ومثلُ ترك إظهار الفعل - هنا - تركُ الإظهار في الموضع الذي تقدَّم[(١)] فيه المضمر"[(٢)]، أي: ومثل الإضمار هنا؛ لأَنّ تركَ الإظهار هو الإضمار، فزعم أَنَّ مثل هذا الإضمار هو المضمر[(٣)] في الموضع الذي تقدَّم فيه الإضمار، والموضع الذي تقدَّم[(٤)] فيه الإضمار هو (باب الإعمال)[(٥)]، إذا قلتَ: "ضربني وضربتُ زيدًا"، فقد قدَّمتَ[(٦)] المضمر، وهو لا يظهر أصلاً، كما أَنَّ هذا المضمر لا يظهر، ولو ظهر ذلك المضمر[(٧)]، فقلتَ: "ضربني زيدٌ"[(٨)] و"ضربتُ زيدًا" لم يكن من[(٩)] باب الإعمال.

وقوله[(١٠)]: "وستراه إِنْ شاء اللّهُ تعالى"[(١١)]، أي سترى تركَ الإضمار في الاشتغال بعد هذا، فهذا تفسيرٌ، ومن الناس من فسَّره على وجه أخر، فقال: ومثلُ ترك الإظهار هنا تركُ الإظهار في الموضع الذي تقدَّم فيه الإضمارُ لوالموضعُ

----

(١) ج: يقدم .

(٢) في الكتاب ٨١/١: "ومثل ترك إظهار الفعل - ها هنا - ترك الإظهار في الموضع الذي تقدم فيه الإضمار ".

(٣) أ: المظهر، والتصحيح من ب وج .

(٤) ب: يقدم .

(٥) ذهب السيرافي إلى أن المراد بقول سيبويه: "ومثل ترك إظهار الفعل هنا ترك الإظهار في الموضع الذي تقدم فيه الإضمار" أن إضمار الفعل هنا كالإضمار في "نعم رجلاً زيدٌ"، والتقدير: "نعم الرجل رجلاً زيدٌ" أضمر فاعل "نعم" وهو (الرجل) و"رجلاً" تفسير له، ولا يجوز أن يجمع بينهما فيقال: "نعم الرجل رجلاً" ينظر: شرح الكتاب ١٠٢/٣، وينظر أيضًا: التعليقة ١١٤/١ .

(٦) (قدمت) غير واضحة في ب .

(٧) أ: المظهر، والتصحيح من ب وج .

(٨) (زيد) ألحقت في الحاشية اليمنى في ب .

(٩) (من) ساقطة في ب .

(١٠) الكتاب ٨١/١ .

(١١) (تعالى) ليست في ب وج، ولا الكتاب ٨١/١ .

الذي تقدَّم فيه الإضمار][1] يعني به[2] قولَه:

مَـا إنْ يَمَـسُّ الأَرْضَ إلاَّ مَنْكِـبٌ   مِنْـهُ وحَـرْفُ السَّاقِ طَـيَّ المَحْمِلِ[3]

فقوله: " طي المحمل" قد انتصب بمضمر، وذلك المضمر دلَّ عليه ما قبله، فكان ذلك المضمر قد تقدَّم؛ لأَنّه المفسرُ لهذا، فزعم أَنَّ تركَ الإظهار[4] مثلُ تركِ الإظهار[5] هنا[6]؛ لأَنّ هذا أيضًا لا يجوز إظهارُه، وجعله مِمَّا تقدَّم فيه الإضمار/ لأَنّه مفسِّر للمضمر، فهو المضمر؛ "لأَنّ ما أَنْ يَمَسَّ الأرضَ إلا منكبٌ" هو "طُوِيَ". [١٢٦/ب]

وقوله[7]: و"ستراه"[8]، يعني: "ما أَنْ يَمَسَّ الأرضَ إلا مَنْكِبٌ"

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ، وأثبت من ب وج.

(٢) ب: بذلك.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في الكتاب ٣٥٩/١، والشعر والشعراء ٦٧٢، والخصائص ٣٠٩/٢ (للهذلي)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٢٧/١، والمقاصد النحوية ٥٤/٣، والخزانة ١٩٤/٨، وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٣/٣، ٢٣٢، والمسائل المنثورة ١٠، والإنصاف ٢٣٠/١.

ويروى (جانب) مكان (منكب)

الشاهد فيه: قوله "طي المحمل": حيث نصب (طي) بفعل محذوف، دل عليه سياق الكلام، والتقدير: طُوِيَ طَيَّ المحمل.

المحمل: حمائل السيف.

والشاعر في هذا البيت يصف تأبط شرًا - وكان أبو كبير زوج أمه - بأَنَّه ضامر البطن، غير سمين، فإذا نام لا يمس الأرض منه إلا منكبه وحرف ساقه، فهو لا ينبسط على الأرض، ولا يتمكن منها بأعضائه، وكأَنَّه قد طوي طي المحمل.

(٤) أ وج: الإضمار، والتصحيح من ب.

(٥) أ: الإضمار، والتصحيح من ب وج.

(٦) أ: هذا، والتصحيح من ب وج.

(٧) ب: وحركه.

(٨) الكتاب ٨١/١.

ثُمَّ قال[(١)] : و"قد قرأ بعضهم"[(٢)] : ﴿وَأَمَّا ثمودَ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾.

قلت: فهذا بمنزلة "زيدًا ضربتُه"، والرفعُ أحسن.

وكذلك قوله:

فَأَمَّـــا تَمِـــيمُ تَمِـــيمُ بْـــنُ مُـــرٍّ ... فَأَلْفَـــاهُمُ القَـــومُ رَوْبَـــى نِيامـــا[(٣)]

أنشدوه بالرفع والنصب[(٤)].

ثُمَّ قال[(٥)] : "ومثله قول ذي الرمة[(٦)] :

---

(١) الكتاب ٨٢/١.

(٢) نسبت قراءة النصب من غير تنوين: "وأَمَّا ثمودَ" للحسن البصري في معاني القرآن للفراء ١٤/٣، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٤٤٣/٢ ونسبت لعبد بن أبي إسحاق في تفسير الطبري ٦٧/٢٤، وله ولعيسى الثقفي في مختصر ابن خالويه ١٣٣، وللحسن وابن أبي اسحاق في تفسير القرطبي ٣٤٩/١٥ وقرأها الأعمش بالنصب والتنوين، ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤/٣، وتفسير الطبري ٦٧/٢٤، وقراءة الجمهور برفع (ثمود) من غير تنوين، وقرئت بالرفع والتنوين، وهي قراءة الأعمش كما في معاني القرآن للفراء ١٤/٣، والأعمش ويحيى بن وثاب كما في مختصر ابن خالويه ١٣٣، ونسبت في الإتحاف ٤٤٢/٢ للحسن، ومن صرف (ثمود) فنونه جعله اسمًا للحي أو لأبي القبيلة، ومن منعه من الصرف جعله اسمًا للقبيلة، ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤/٣ .

(٣) من المتقارب، وهو لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه ١٩٠، والكتاب ٨٢/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨/١، والأزهية ١٤٦، وأمالي ابن الشجري ١٣١/٣، واللسان (روب)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٨١، ومجالس ثعلب ٢٣٠، والمحتسب ١٨٩/١.

الشاهد فيه: رفع "تميم" بالابتداء، لأَنّ الفعل (ألفاهم) شغل بالضمير، و(أَمَّا) لا تعمل شيئًا، فلم يتغير حكم الاسم معها.

و"تميم بن مر" وصف لـ "تميم" .

الروبى: الذين استثقلوا نومًا، والواحد رَوْبان، وقيل: رَائب.

(٤) ينظر: الكتاب ٨٢/١ .

(٥) في الكتاب ٨٢/١: "ومنه قول ذي الرمة ".

(٦) هو غيلان بن عقبة بن بهيش بن مسعود، من بني صعب بن مالك بن عدي بن عبد مناة، يكنى =

إذا ابـنُ أبـي مُوسَـى بِـلالاً بَلَغْتَـهُ ....[1]

قلت: ليس هـذا مِمَّـا تقـدَّم، لأَنّ هـذا لا يرتفـع علـى الابتـداء أصـلاً؛ لأَنّ (إذا) من الحروف التي تطلب الفعل[2]، وسيأتي هـذا البيـت، فإِنَّمَـا[3] جـاء بـه علـى أَنَّـه مثل: "زيدًا ضربتُه" في النصب.

= بأبي الحارث، واشتهر بذي الرمة، شاعر إسلامي، من شعراء الطبقة الثانية، قال أبو عمرو بن العلاء: "فتح الشعر بامرئ القيس، وختم بذي الرمة"، كان أحد عشاق العرب المشهورين، وقيل: إنَّه أحسن الناس تشبيهًا، توفي سنة ١١٧هـ، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٢٤/١ - ٥٣٦، وطبقات فحول الشعراء ٥٤٩/١-٥٧٠، والخزانة ١٠٦١ - ١١٠.

(١) في ج ذكر الشطر الثاني، وهو:

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَين وِصْلَيك جَازِرُ

والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٤٢ من قصيدة له يمدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، والكتاب ٨٢/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٦/١، والنكت ٤٢، وشرح المفصل ٣٠/٢، والخزانة ٣٢/٣، ٣٧، وبلا نسبة في المقتضب ٧٧/٢، والخصائص ٣٨/٢، وأمالي ابن الحاجب ٢٩٦/١.

ويروى (ليلى) مكان (موسى)، ويروى (بلالٌ) بالرفع، ويروى: (رِجْليك) مكان (وصليك).

الشاهد فيه: قوله: "إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلغته" حيث يجوز في "ابن" الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل يفسره الفعل الظاهر، والتقدير: إذا بلغت ابن أبي موسى بلغته. ويكون (بلالاً) منصوبًا بفعل محذوف آخر يفسره (بلغته)، وفي رواية رفع (بلال) يكون بدلاً أو عطف بيان من (ابن).

وجعل المبرد رفع (ابن) على إضمار فعل تقديره (بُلِغَ)، فيكون (ابن) نائب فاعل له، ينظر: المقتضب ٧٧/٢.

(٢) ذهب إلى ذلك المبرد قال: " ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأً؛ لأَنّ هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال، ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى، وهو أن يضمر (بُلِغَ)، فيكون: إذا بُلِغَ ابن أبي موسى، وقوله " بلغته " إظهار للفعل، وتفسير للفاعل". (المقتضب ٧٧/٢).

(٣) ب: إِنَّمَا .

وقوله: "فالنَّصْبُ عربيٌّ كثيرٌ، والرفعُ أجودُ"[١]، راجع للباب[٢]، لا لبيت ذي الرمة؛ لأَنّ الرفعَ على الابتداء لا يجوز فيه[٣] أصلاً، ويريد بالرفع الرفعَ على الابتداء[٤] بدليل قوله: "لأَنّه إذا أراد الإعمالَ فالأحسنُ أن يقولَ[٥]: ضربتُ زيدًا وزيدًا ضربت"[٦]، أي إنْ أراد أَنْ يُعْمِلَ[٧] فيه فعلاً فالأحسنُ أَنْ يأتيَ[٨] بالفعل الذي بعده خاليًا من الضمير، ولا يتكلَّف[٩] إضمارًا، فلهذا كان الرفعُ على الابتداء أولى لقلة التكلُّف.

ثُمَّ قال: "زيدٌ مَرَرْتُ بِهِ، فهو من النصب أبعدُ"[١٠]، يعني: أبعد[١١] من "زيدًا ضربتُه" وقد بيَّنا لِمَ ذلك؟، واعتلَّ لضعف النصب بأَنَّ المضمرَ قد خرج من الفعل، ولم يعمل فيه إلاَّ بوساطة، فصار[١٢] بمنزلة المضمر المتصل بالسَّبِبي، نحو[١٣]:

---

(١) الكتاب ٨٢/١.

(٢) ب: لا للباب.

(٣) (فيه) ساقطة من ب.

(٤) في الكتاب ٨٢/١، حاشية (٤): "يعني على الابتداء لا على إعمال فعل مفسَّر، كأن مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذ)، وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأَنّها غير عاملة، فيكتفي بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل، فيستغني بذلك أن يليها الفعل، وهذا أحد توجيهين للشنتمري".

(٥) ج: تقول.

(٦) في الكتاب ٨٢/١: "لأَنّه إذا أراد الإعمالَ فأقربُ إلى ذلك أن يقول: ضربتُ زيدًا وزيدًا ضربتُ".

(٧) ب: تعمل.

(٨) في النسخ الثلاث: تأتي، وما أثبت هو المناسب للسياق.

(٩) ب: تتكلف.

(١٠) في الكتاب ٨٣/١: "فإن قلت: زيدٌ مَرَرْتُ بِهِ، فهو من النصب أبعدُ من ذلك".

(١١) "يعني أبعد" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(١٢) ب: فضلة.

(١٣) ب: نحو قوله.

"زيدٌ لقيتُ أخاه"، وزعم أَنَّه صار بمنزلة: "زيدًا لقيتُ أخاه"[(١)]، وقد قلنا إِنَّ النصبَ فيما وصل العامل إلى سببه بنفسه أحسن من النصب فيما وصل لضميره بحرف جر[(٢)]؛ لأَنّهما قد اشتركا في أَنَّ الضميرَ فيهما من جهة المعنى، ويبطل[(٣)] هذا بأَنَّ وصولَ المضمر كوصول الظاهر، وفسر سيبويه[(٤)] ~ : "زيدًا مَرَرْتُ بِهِ بـ"جعلت زيدًا على طريقي مَرَرْتُ بِهِ"[(٥)].

فإِنْ قلتَ: هَلاَّ قال: لقيتُ زيدًا، ويكون أخصرَ من هذا، قلتُ: إِنَّمَا عُدِلَ لهذا؛ لأَنّه أقربُ لهذا الظاهر، أَلا ترى أَنّك تقول: لقيتُ فلانًا إذا / عاصرتَه، [١٢٧/أ] ولقيتُه إذا اجتمعتَ معه في مجلس، ولقيتُه صادقتَه، وأَمَّا جعلتُه على طريقي فهو نفس المرور به. واستدلَّ سيبويه ~ [(٦)] على أَنَّ الفعلَ إذا وقع بالسببي، فكأَنَّه قد وقع بالأول، فإنّهم يقولون: أهنتُ زيدًا، وإِنْ كنتُ إِنَّمَا أهنت أخاه، وزعم أن هذا النحو كثير[(٧)].

قلت: وهذا أكثر من أن يحصى، ومِمَّا ينظِّر عندي لهذا قوله:

إذا صُبَّ ما في القُعْبِ فاعْلَم بأَنَّه دَمُ الشّيخ فاشْرَبْ مِن دم الشيخ أو ذر[(٨)]

فهذا يهجوه، ويزعم أَنَّه لم يأخذ بثأر أبيه، إِنَّمَا باع دمه بإبل، فإذا صُبَّ ذلك اللبن فهو دم الشيخ؛ لأَنّه مبيع به، فكأَنَّه إِنَّمَا شرب دم شيخه، فجعل اللبن

---

(١) ينظر: الكتاب ٨٣/١.

(٢) ينظر ص٣٠٥.

(٣) ب وج: يفصل .

(٤) ينظر: الكتاب ٨٣/١.

(٥) ب: بجعلت زيدًا منطلقٌ على طريق مَرَرْتُ بِهِ .

(٦) "رحمه الله" ليست في ب وج .

(٧) ينظر: الكتاب ٨٣/١.

(٨) من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٢٥٤ في هجاء جساس بن شداد، وكان قد قُتِل أبوه فأخذ ديته إبلاً، وروايته فيه: (أودعا) مكان (أو ذر).

دَمًا؛ لأَنّه مُلتَبِس بالدم، كما جعلنا إهانة زيد إهانة لأخيه لقربه منه.

ثُمَّ قال: "فجرى هذا مجرى أكرمتُ زيدًا، إِنَّمَا وصلت الأَثَرَةُ إلى غيره"(١)، أي جرى "زيدًا لقيت أخاه" مجرى "أكرمت زيدًا" إذا أردت: أكرمت إنسانًا بسببه(٢)، ولم تصل الكرامة لزيد بل لسببه(٣)، كما أَنَّه حين لقي أخا زيد فكأَنَّه لقي زيدًا، فلهذا(٤) قال: إنَّه جرى مجراه.

وزعم أن اسم الشرط بهذه المنزلة، فتقول: أيَّهم تره(٥) يأتك(٦)، وأيُّهم تره(٧)، والرفع(٨) أحسن. وسيأتي هذا كلُّه مفصلاً(٩) إن شاء الله تعالى(١٠).

---

(١) الكتاب ١/٨٣، وفيه: "فجرى هذا على ما جرى عليه قولك: أكرمت زيدًا إِنَّمَا وصلت الأثرةُ إلى غيره".

(٢) أ: لسببه، وما أثبت من ب وج.

(٣) ج: لسببيه.

(٤) ب: فهذا.

(٥) (تره) ساقطة من ب.

(٦) أ: دارك، وما أثبت من ب وج.

(٧) ينظر: الكتاب ١/٨٤.

(٨) ب: بالرفع، ج: فالرفع.

(٩) (مفصلاً) ملحقة في أ في الحاشية اليسرى.

(١٠) "إن شاء الله تعالى" ليست في ب وج.

هذا بابُ ما يَجْرِي مِمَّا يكونُ ظرفًا هذا المجْرَى[١]

قلتُ: هذا هو الباب الأول بعينه، وليس بينهما فرقٌ، إلا أَنَّ الاسمَ[٢] هنا قد ينتصب على أَنَّه ظرفٌ، فيكون على حسب ضميره، وقد يكون متسعًا فيه، فلا يكون على حسب ضميره، وذلك: يومُ الجمعةِ ألقاك فيه[٣]، فاليومُ يكون[٤] ظرفًا وغيرَ ظرف، على ما يذكر سيبويه بعد هذا.

قال ~ : "وأقلُّ يوم لا أصومُ فيه، وخطيئة يوم[٥] لا ألقاك فيه"[٦].

قلت: جعل سيبويه ~ [٧] هذا من الاشتغال، وكأَنَّه قال: لا أصومَ أقلَّ يومٍ لا[٨] أصومُ فيه، ولا ألقاك/ خطيئةَ يومٍ لا ألقاك فيه. [١٢٧/ب]

وزعم[٩] **أبو الحسن الأخفش** أَنَّ هذا ليس من الاشتغال، وأَنَّ ما بعد اليوم صفةٌ له، و"أقل" مبتدأ خبره محذوف، وكأَنَّه قال: أقلُّ يومٍ هذه صفتُه كائنٌ، قال: "والدليلُ على أَنَّه صفةٌ؛ كونُه على حسب الأول، ألا ترى أَنّك تقول: أقلُّ يومين[١٠] لا أصومُ فيهما، وأقلُّ أيامٍ[١١] لا أصومُ فيها، ولو كان خبرًا لكان

---

(١) الكتاب ٨٤/١.

(٢) ب: المبهم، ج: اليوم.

(٣) ينظر: الكتاب ٨٤/١.

(٤) ب: فيكون.

(٥) أي: طِيلَ يوم، ينظر: اللسان (خطأ).

(٦) في الكتاب ٨٤/١: "وأقلُّ يومٍ لا أصومُ فيه، وخَطِيئةُ يوم لا أَصِيدُ فيه".

(٧) "رحمة الله" ليست في ب وج.

(٨) (لا) ساقطة من ب.

(٩) لم أجد رأي الأخفش فيما اطلعت عليه من كتب.

(١٠) ب: يوم.

(١١) ب: الأيام.

مفردًا على كل حال[١] "، فهذا المذهبُ يبدو أولاً، إلا أَنَّ مذهبَ سيبويه ~ [٢] أَسَدُّ، وذلك أَنَّ في هذا التزام حذفِ العُمْدة، وأَنَّ العربَ رفضتها[٣]، ولم تنطقْ قط بها، وليس في مذهبنا شيءٌ من ذلك، فمهما أمكن الانفصالُ عن كونه على حسب الأول؛ كان البقاءُ مع الظاهر أولى.

فإنْ قلتَ: وكيف الانفصالُ عن كونه على حسب اليوم وهَلاَّ كان على حسب "أقل" و"خطيئة".

قلت: إِنَّمَا كان على حسب اليوم واليومين والأيام؛ لأَنّ "أقل يوم" هو اليوم، وأقل[٤] اليومين هما اليومان، وأقل الأيام هو الأيام، فعاد اليوم عليه من جهة معناه، وعودةُ الضمير على المعنى أكثرُ من أَنْ تحصى، فالمفردُ والمثنى والمجموعُ بعد (أفعل) في معنى الجمع[٥]، ألا ترى أَنَّ معنى: "أقلُّ يومٍ لا أصيدُ فيه": أقل هذا الجنس لا أصيدُ فيه، وكذلك "أقل يومين لا أصوم فيهما"؛ لأَنّ معناه الأيام إذا صُنِّفَتْ اثنين اثنين، فالأقل منهما لا أصومه[٦]، وكذلك الأيام إذا صُنِّفَتْ أيامًا أيامًا، فالأقل منها لا أصومه[٧]، فـ (أفعل) بعض الجنس الذي أضيف له الأقل، والأقل هو اليوم واليومان، فهذا المذهبُ -الذي ذهب إليه سيبويه ~ - أولى.

ثُمَّ قال: "إِنَّمَا صار هذا هكذا حينَ صار في الآخِرِ إِضْمَارُ اليومِ"[٨]، أي إِنَّمَا صار مرتفعًا، وقد كان يعمل فيه ما بعده؛ لأَنّه قد اشتغل عنه بالضمير،

---

(١) (حال) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٣) هذه الكلمة لم أتمكن من قراءتها في ب، ولعل الراء سقطت فهي (فضتها).

(٤) أ: أول، والتصحيح من ب وج.

(٥) أ وج: الجميع، وما أثبت من ب.

(٦) أ: لا أضربه، والتصحيح من ب وج.

(٧) أ: لا أضربه، والتصحيح من ب وج.

(٨) الكتاب ٨٤/١.

فخرج هذا الأول من أَنْ يكونَ ظرفًا بهذا الفصل[(١)] ، فرُفِعَ على أَنَّه مبتدأٌ؛ لأَنّه لا سبيلَ إلى تسلُّط ما بعده عليه، كما أَنّ قولَك: "يومُ الجمعةِ مباركٌ"[(٢)] لا سبيلَ لتسلُّط ما بعد هذا الظرف عليه.

وقوله: "حيثُ كان المضمرُ هو اليوم"[(٣)] ، أي ارتفع؛ لأَنّ ما بعده خبرٌ بدليل الضمير الذي يعود / منه إليه، ولولا ذلك الضميرُ[(٤)] لما كان خبرًا؛ لأَنّه غير الأول. [١٢٨/أ]

ثُمَّ قال: "ويدْخُلُ النَّصْبُ فيه، كما يدخلُ في الاسم"[(٥)] ، أي كما يدخل في الاسم الذي ليس بظرف[(٦)] .

ثُمَّ قال: "تُضْمِرُ له فعلاً، وتجعلُ اليومَ ظرفًا له"[(٧)] ، أي: إذا قلتَ: "يومَ الجمعة ألقاك فيه"، ينتصب على إضمار فعل، ويكون ظرفًا له، ثُمَّ تفسِّره بعد ذلك، فتقول: "ألقاك فيه"، فهذا وجه.

ثُمَّ قال[(٨)] : "وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَه[(٩)] على الفعلِ بِعَيْنِهِ[(١٠)] "، أي على أَنَّه مفعولٌ به

----

(١) أ: الرجل، والتصحيح من ب وج.

(٢) ينظر: الكتاب ٨٤/١.

(٣) في الكتاب ٨٤/١: "حيث كان المضمر هو الأول".

(٤) ج: المضمر.

(٥) في الكتاب ٨٤/١: "ويدخل النصب فيه كما دخل في الاسم الأول".

(٦) قال السيرافي: "يعني أَنّك تقول: "يومَ الجمعة صمتُه" على تقدير: "صمتُ يومَ الجمعة صمتُه" فهو كما تقول: زيدًا ضربته، على تقدير: ضربتُ زيدًا ضربتُه" (شرح الكتاب ١١٠/٣، ١١١).

(٧) هذا القول ليس موجودًا في كتاب سيبويه بنصه، ولكن يوجد ما هو بمعناه قال: "ويجوز في ذلك: يوم الجمعة أتيك فيه، وأصوم فيه، كما جاز في قولك: عبدالله مَرَرْتُ بِهِ، كأَنَّه قال: ألقاك يومَ الجمعة، فنصبه؛ لأَنّه ظرف، ثُمَّ فسر، فقال: ألقاك فيه" (الكتاب ٨٥/١).

(٨) في الكتاب ٨٥/١: "وإِنْ شاء نَصبَه على الفعل نفسه".

(٩) ج: نصبت.

(١٠) ج: نفسه، وهو موافق لما في الكتاب ٨٥/١.

مُتَسَّعٌ فيه، ويكون هذا الفعل الذي هو "لقيتُ"، قد تعدَّى لمفعولين - وهو في الأصل متعدٍ إلى واحد - اتساعًا، ولهذا قال: "كما أعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى"[(١)]، أي أعمل فيه "قام" على أَنَّه مفعول به، وإِنْ لم يكن يتعدَّى لمفعول[(٢)] به، لكن جاز ذلك اتساعًا.

ثُمَّ قال: أو نَصَبَه لأَنّه ظرفٌ أَضْمَرَه[(٣)]، وكأَنَّه قال: يومَ الجمعةِ أَلْقَاكَ"[(٤)].

قلت: هذا وجهٌ ثالث، وهو أَنْ يُنْصَبَ بـ "ألقاك"[(5)] هذا الموجود[(٦)]، ويكون "فيه" بيانًا، ويتعلق بمحذوف تقديره: ألقاك فيه، بعدما مضى الكلام على إعمال "ألقاك" في اليوم المتقدم، فهذا معنى قوله: "أو نَصَبه[(٧)]؛ لأَنّه ظرفٌ[(٨)] أضمرَه"[(٩)]، أي: لأَنّه[(١٠)] ظرفٌ[(١١)] لهذا الملفوظ به، أضمره بعد ذلك، وكأَنَّه قال: "يوم الجمعة ألقاك".

ثُمَّ قال: "إلا أَنَّه إِنْ شاء نَصَبَ بأَنَّه ظرفٌ، وإِنْ شاء أَعْمَلَ فيه[(١٢)] الفعلَ،

---

(١) الكتاب ٨٥/١.

(٢) ب: إلى مفعول.

(٣) (أضمره) ساقطة من ب.

(٤) في الكتاب ٨٥/١: "أو نصبه؛ لأَنّه ظرف لفعل أضمره، وكأَنَّه قال: يوم الجمعة ألقاك".

(٥) أ: بيلقاك، والتصحيح من ب وج.

(٦) "هذا الموجود" مكرر في ب.

(٧) أ: أو ينصبه، والتصحيح من ب وج والكتاب ٨٥/١.

(٨) (ظرف) ملحقة في الحاشية اليسرى في ب.

(٩) الكتاب ٨٥/١.

(١٠) ب: أَنَّه.

(١١) أ: لفظ، والتصحيح من ب وج.

(١٢) ب: به.

كما أعمله في زيد، لأَنَّه يكون[1] ظرفًا وغيرَ ظرف[2].

قلت: فمرادُه أَنَّه إذا انتصب فيكون محتملاً للسَّعَة وغيرَ السَّعَة[3]، وجعل الأستاذ أبو علي[4] هذا من المواضع المشكلة في الكتاب، فقال[5]: كيف يصحُّ أَنْ يُنْصَبَ الاسمُ من غير [الوجه][6] الذي انتصب ضميرهُ أو سببه[7]؟ إِنَّمَا[8] المضمرُ إذا كان ظرفًا، كان الاسمُ ظرفًا، وإذا كان مفعولاً به؛ كان الأولُ كذلك؛ لأَنَّه إِنَّمَا يسري[9] له النصبُ من ذلك الضمير أو السببي، فهو أبدًا[10] ينتصب على حسب انتصابه، والتزم هذا[11]، واعتذر هنا عن سيبويه ~[12]

---

(١) أ: لا يكون، والتصحيح من ب وج.

(٢) في الكتاب ٨٥/١: "إلا أَنَّه إِنْ شاء نصبه بأَنَّه ظرفٌ، وإِنْ شاء أعمل فيه الفعلَ، كما أعمله في "عبد الله"؛ لأَنَّه يكونُ ظرفًا وغيرَ ظرف".

(٣) قال السيرافي: "واعلم أَنَّ الظروفَ المتمكنةَ إذا نُصِبَتْ كان لك في نصبها وجهان: أحدهما: أن تنصبَها من طريق الظرف، فيكون مقدرًا لـ (في)، وإن كانت محذوفة، ألا ترى أَنَّك لما حذفتَها وصل الفعلُ، فنصب.

والوجه الثاني: أَنْ تقدِّرَ وصولَ الفعل إليها بلا تقدير "في"، وهذا هو المفعول على سَعَة الكلام.

فإذا شغلتَ الفعلَ عنه، وقد قدَّرْتَه تقديرَ الظرف، قلتَ: "يوم الجمعة قمتُ فيه"، وإن كان بتقدير المفعول على سعة الكلام، أضمرتَ من غير "في"، كقولك: "يوم الجمعة ألقاكه، و"مكانكم قمته" (شرح الكتاب ١٠٩/٣).

(٤) أي أبو علي الشلوبين.

(٥) لم أجد رأي الشلوبين فيما اطلعت عليه من كتب.

(٦) [الوجه] ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٧) ب وج: سببيه.

(٨) مكانها بياض في أ، وأثبتت من ب وج.

(٩) ب: سرى.

(١٠) أ: فهذا بذا، والتصحيح من ب وج.

(١١) ج: والتزم هذا العار.

(١٢) (رحمه الله) ليست في ب وج.

بأن هذا الظرفَ كونَه[١] مفعولاً به[٢] إنَّمَا هو أمر لفظي، فلا اعتدادَ به، فلهذا لم يراعَ، وكلُّ ما تمثَّل به سيبويه/ من مِثْل: "زيدًا اشتريتُ له ثوبًا"[٣]، فإنّه يُفَصِّل، فيقول: إن كان "له" بمعنى: من أجله، لم تَجُز المسألة؛ لأَنّ "زيدًا" لا يكون أبدًا مفعولاً من أجله. [١٢٨/ب]

وزعم[٤] أَنَّ الأخفش حكى أَنَّ العربَ لا تقول: "زيدًا جلستُ عنده"، بهذا[٥] المعنى، وذلك أَنَّ "زيدًا" لا يكون ظرفًا أصلاً، وكنا قد أوقفناه على أَنَّ الأخفش حكى أَنَّ كُلَّ[٦] العرب تقوله، فافتضحَ إذْ ذاك، وتَبَيَّنَ كذبُهُ، واشتهرت المسألة إذ ذاك بحيث لم يبقَ إلا مَنْ تحقق كذبُه وافتراؤه على النحويين.

ثُمَّ قال: "ولا يَحْسُنُ في الكلام أَنْ تَجْعَلَ[٧] الفعلَ مبنيًا على الاسم، ولا تذكرَ علامةَ إضمار"[٨]، أي: لا يجوز: "زيدٌ ضربتُ"، فتجعل الفعلَ خبرًا، ولا تذكر إضمارًا، حتى تخرجَ من لفظ الإعمال، أي لا يحسنُ[٩] هذا الرفعُ حتى يخرجَ، فتشغله[١٠] بالهاء، فتخرج من حال[١١] إعماله في الأول، لأَنّ "زيدٌ ضربتُ"

---

(١) (كونه) ساقطة من ب.

(٢) ب: منعرفًا به.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٨٨.

(٤) أي أبو علي الشلوبين.

(٥) ج: لهذا.

(٦) (كل) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ، وهي ساقطة من ب.

(٧) ب: يحمل.

(٨) في الكتاب ١/٨٥: "ولا يحسن في الكلام أن يَجْعَل الفعل مبنيًا على الاسم، ولا يذكرَ علامةَ إضمار".

(٩) ب: لا يجوز.

(١٠) أ وب: فيشغله، وما أثبت من ج، وهو الأولى.

(١١) أ: باب، وما أثبت من ب وج.

لم يخرج من لفظ الإعمال، ألا[(١)] ترى أَنَّ العاملَ مُهَيَّأٌ، فلا يجوز [إلا][(٢)] أَنْ يخرجَ من حال الإعمال، وتشغله بغيره، ويخرج من حال بناء[(٣)] الاسم حتى يمتنعَ من أَنْ يعمل فيه، فالحذفُ[(٤)] من الخبر إذا كان فيه تهيئةُ العامل[(٥)]، وقطعُه[(٦)]، لا يجوز إِلاَّ في الشعر، فمن ذلك قولُه:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي[(٧)] ... عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[(٨)]

وزعم سيبويه[(٩)] ~ [(١٠)] أَنَّ هذا ليس بضرورة؛ لأَنّه لم يَضْطَرَّ، ألا ترى أَنَّه يمكنه النصب، ولا ينكسر الشِّعْرُ، فهو بمنزلته في الكلام، إلا أَنَّه[(١١)] ضعيفٌ جدًا فهو عند سيبويه ~ [(١٢)] على غير الضرورة.

---

(١) ب: أفلا.

(٢) (إلا) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٣) أ: بقاء، والتصحيح من ب وج.

(٤) ب: ما يحدث.

(٥) ب: الفاعل.

(٦) أ: وتلغيه، ب: وذلك، والتصحيح من ج.

(٧) ب: تدعِ.

(٨) سبق تخريجه ص ٢١٣

الشاهد فيه هنا: قوله "كلُّه لم أصنع"، حيث حذف الضمير العائد من الخبر "لم أصنع" إلى المبتدأ "كلُّه"، والتقدير: "لم أصنعه"، فلما حذف العائد تهيأ العامل "أصنع" لنصب "كله"، ولكن رفع "كله" فقطع عن العمل، وهذا ضرورة.

(٩) ينظر: الكتاب ١/٨٥.

(١٠) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(١١) أي الرفع في (كله).

(١٢) (رحمه الله) ليست في ب وج.

وللناس في البيت خلافُ هذا، فمنهم[(١)] مَنْ قال: إن الياءَ في "لم أصنعي" عِوَضٌ من الضمير؛ لأَنّ الضميرَ قد يطلق[(٢)] به[(٣)] القوافي، فكما[(٤)] تكون الهاءُ عوضًا من حرف[(٥)] الإطلاق في قوله:

صَفِيَّةَ نُوحي ولا تجزعي وبكِّي النساءَ على حمْزة[(٦)]

فكذلك[(٧)] تكون الياءُ عوضًا من الهاء، فكأَنَّه قال: "كلُّه لم أصنعه"، فهذا وَجْهٌ.

وأَمَّا **الأستاذُ أبو عبدالله بن أبي العافية**[(٨)] فقال[(٩)]: الرفع هنا مُضْطَرٌّ إليه؛ لأَنَّه يريد أَنْ ينفيَ[(١٠)] / الذنبَ[(١١)] جملةً، فلهذا رفع؛ لأَنّ: (كلهم) لا يُعَمُّ[(١٢)] بها إلا تابعةً أو مبتدأةً؛ لأَنّها في المعنى تابعة، ولو قال: كلَّهُ[(١٣)] لم أصنع؛ لكان [١٢٩/أ]

---

(١) ذهب إلى ذلك ابن جني، ينظر: المحتسب ٢١١/١، والخصائص ٢٩٢/١ .

(٢) ب: تطلق .

(٣) ج: في .

(٤) ب: وكما .

(٥) ج: حروف .

(٦) من المتقارب، وهو لكعب بن مالك في رثاء حمزة بن عبدالمطلب في سيرة ابن هشام ١٤٠/٣، وفيه "تعجزي" مكان "تجزعي"، وكتاب القوافي للأخفش ص ٢١، وفيه "قومي" مكان "نوحي" .

(٧) أ وب: وكذلك، وما أثبت من ج .

(٨) هو محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن أبي العافية الأزدي، كان شيخًا فقيهًا عارفًا بالعربية واللغة، شاعرًا، توفي سنة ٥٨٣هـ، تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٣٢/٣، وبغية الوعاة ١٤٤/١.

(٩) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٩٥٦، والمغني ٢٢١.

(١٠) أ: يبقي، والتصحيح من ب وج .

(١١) أ: الريب، والتصحيح من ب وج .

(١٢) أ: يضم، والتصحيح من ب وج .

(١٣) أي بنصب (كل).

المعنى: لم أصنع كلَّه، فهذا[١] يمكن[٢] أَنْ يقالَ إنَّه صنع البعض، وهو لم يُرِد ذلك.

وقد كان **الأستاذ أبو علي** يقول[٣]: هذا خَلْف، وهو دُونٌ منه، ولا فرقَ بين الرفع والنصب، وقد رددنا على **الأستاذ** هذا في باب: "مررتُ بكلٍ قائمًا"، وصحَّحنا مذهبَ **الأستاذ أبي عبدالله**، وادَّعينا أَنَّه مذهبُ **سيبويه**، فهذا الذي قال حق، إلا أَنَّه في البيت غيرُ مُضْطَرٍّ إليه، ألا ترى أَنَّه لو نصب لم يُفْهَم ذلك لاقتران[٤] الحال التي هو[٥] فيها، وذلك أَنَّه منكِر لجملة الذنب[٦]، فلم يضطر إلى الرفع، لكنَّ الرفعَ على ما قال، ولا بُدَّ.

ومن الناس مَنْ قال[٧]: إِنَّمَا رفع الشاعر لأَنَّه بين[٨] أَنْ ينصبَ أو يرفعَ، إنْ رَفَعَ حَذَفَ المضمرُ من الخبر، وإنْ نَصَبَ[٩] أولى كلاً للعامل[١٠]، وذلك قليل.

قلت: قد كان ينبغي أَنْ يَعْدِلَ[١١] إلى هذا القليل؛ لأَنَّها لغةٌ ضعيفةٌ حكاها[١٢] **الخليل**، وإذا حُذِفَ الضميرُ من هذا الخبر فلا يجوز أصلاً؛ لأَنّ فيه

---

(١) ب: فكان.

(٢) ب وج: ممكن.

(٣) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٩٥٦، والمغني ٢٢١.

(٤) أ وب: لأمران، والتصحيح من ج.

(٥) أ وب: هي، والتصحيح من ج.

(٦) أ: الريب، والتصحيح من ب وج.

(٧) لم أجد نسبة هذا الرأي لأحد فيما اطلعت عليه من كتب.

(٨) أ: من، والتصحيح من ب وج.

(٩) أ: نصبت، والتصحيح من ب وج.

(١٠) أ وب: للداخل، والتصحيح من ج.

(١١) ب: يعمل.

(١٢) حكى هذه اللغة الفراء، قال بعد أن ذكر البيت: "وأنشدنيه فيه بعض بني أسد نصبًا" (معاني =

ما ذكرنا من تهيئة العامل للعمل وقطعه، فالصحيحُ في هذا كله ما ذهب إليه سيبويه ~ [(١)].

وقوله[(٢)]: "ولا يُخِلُّ[(٣)] تَرْكُ إظهارِ[(٤)] الهاء بالمعنى"[(٥)]، أي لو قال: (كلَّه) لم يُخِلُّ تركُ الهاء من[(٦)]: "لم أصنع"، بالمعنى.

ثُمَّ قال: وكأنَّه قال: "كلُّه غيرُ مصنوع"[(٧)].

قلت: هذا تفسير للرفع.

ثُمَّ قال[(٨)]: وقال امرؤ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا على الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نَسيتُ وثَوْبٌ[(٩)] أَجُرْ[(١٠)]

= القرآن ٢٤٢/١).

(١) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٢) في الكتاب ٨٥/١: "ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء".

(٣) ب: تحل.

(٤) في النسخ الثلاث (إضمار)، والصواب ما أثبت، وهو الموافق لما في الكتاب ٨٥/١.

(٥) ب: فالمعنى.

(٦) ب: و.

(٧) الكتاب ٨٥/١.

(٨) المصدر السابق ٨٥/١، ٨٦.

(٩) أ: فثوبًا نسيت وثوبًا، وهي رواية الديوان ١٥٩، وما أثبت من ب وج، وهو الموافق لما في الكتاب ٨٦/١، .

(١٠) من المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٧٠، وروايته فيه:

فلما دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُها فَثَوْبًا نَسِيْتُ وَثَوبًا أَجُرْ

والكتاب ٨٦/١ (فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجر)، والنكت ٢١٩، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/١، ٧٢/٢ وفيه: (فلمَّا دَنَوتُ تَسَدَّيْتُها فثوبٌ نَسِيْتُ وثَوْبٌ أَجر)، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٣٦، ٦٣٨، ٨٦٦. والخزانة ٣٧٣/١، ٣٧٤، وبلا نسبة في المحتسب ١٢٤/٢، والمغني ٥٢٤، ٧٠٤

=

فهذا يحتمل أَنْ يكونَ المضمر محذوفًا من الصفة، فيكون المعنى: فثوباي[1]: ثوبٌ منسي، وثوبٌ[2] مجرور[3]، ويحتمل[4] أن يكونَ "نسيتُ" خبرًا، ويكون "ثوب" مبتدأ، وهو نكرة، لأَنّ الموضعَ موضعُ تفصيل[5]، إِنَّمَا[6] جاء[7] به سيبويه ~ [8] على حذف الضمير، والأَوْلى[9] أَنْ يكونَ "نسيتُ" صفةً؛ لأَنّ حذفَ الضمير من الصفة أحسنُ من حذفه/ من الخبر؛ لئلا يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه. فهذا أحسن. [١٢٩/ب]

وكذلك قوله:

....[10] ويَـوْمٌ نُـسَاءُ[11] ويَـوْمٌ نُـسَرّ[12]

= الشاهد فيه: حذف الضمير العائد من الخبر (نسيت) و(أجر) على المبتدأ (ثوب)، والتقدير: ثوب نسيته، وثوب أجره، وللنحاة فيه شاهد آخر، وهو جواز الابتداء بالنكرة، وسوغ لذلك قصد التنويع والتفصيل.

(١) في أ كتب فثوب أي، ثُمَّ صححها بـ (فثوباي)، وفي ب وج: فثوب أي .

(٢) أ: وحذف، والتصحيح من ب وج .

(٣) قال الأعلم: "ويجوز عندي أن يكون "نسيت" و"أجر" من نعت الثوبين، فيمتنع أن يعمل فيه؛ لأَنّ النعت لا يعمل في المنعوت، فيكون التقدير: فثوباي ثوب منسي وثوب مجرور" (الخزانة ٣٧٣/١).

(٤) أ: وعلى، ب: على، وما أثبت من ج .

(٥) ينظر: المغني ٥٢٥ .

(٦) ج: فإِنَّمَا .

(٧) (جاء) غير واضحة في ج .

(٨) (رحمه الله) ليست في ب وج .

(٩) ب وج: فالأولى .

(١٠) في ج ذكر الشطر الأول، وهو: فيومٌ علينا ويومٌ لنا .

(١١) أ: نما، والتصحيح من ب وج .

(١٢) أ: نم، والتصحيح من ب وج

والبيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٤٧، والكتاب ٨٦/١، وشرح السيرافي =

الأَوْلى[(١)] أَنْ يكونَ "نُساء"[(٢)] و"نُسَر" صفتين، لأَنّ في جَعْلِهما[(٣)] خبرين تهيئةُ العامل وقطعُه، وكذلك: "شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرْعَى"[(٤)]، أي: الربيع شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى[(٥)].

ثُمَّ أنشد قوله:

ثَــلاثٌ كُلُّهــن قتلــتُ عمــدًا ....[(٦)]

فهذا البيت يُتَصَوَّر فيه جميعُ ما تُصُوِّر[(٧)] في: "كله لم أصنعِ"[(٨)] إلا العوضُ من حرف الإطلاق.

= ١١٣/٣، والنكت ٢٢٠، والمقاصد النحوية ٥٦٥/١، والدرر ٢٢/٢، ١٥٣/٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٧٤٩/٢، والهمع ١٠١/١، ٢٨/٢

الشاهد فيه: في قوله "يوم نساء"، و"يوم نسر" حيث حذف العائد من جملة الخبر، والتقدير: نساء فيه، ونسر فيه، وللنحاة فيه شاهد آخر، وهو مجيء المبتدأ نكرة، وسوغ ذلك قصد التنويع.

(١) ب: أولى.

(٢) أ: نما، والتصحيح من ب وج.

(٣) أ وب: من جعلهما، والتصحيح من ج.

(٤) الكتاب ٨٦/١.

(٥) قال السيرافي: "ومعنى: هذا شهر ثرى: أي شهر تبتدئ فيه الأرض من المطر، وتَثْرى، والثَّرَى: هو الندى، وشهر ترى: أي ترى فيه النبات، وشهر مرعى: أي ترعى فيه المال وتأكله" (شرح الكتاب ١٤١/٣).

(٦) في ج ذكر الشطر الثاني، وهو:

فَأَخْزَى اللّٰهُ رابعةً تعودُ

وهذا البيت سبق تخريجه ص٣١٢.

(٧) ب وج: يتصور.

(٨) في قول الراجز:

قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنبًا كله لم أصنع

وقد سبق تخريجه ص٢١٣.

ثُمَّ قال: "فهذا ضعيفٌ، والأكثرُ الأعرفُ النَّصْبُ"[١] .

قلت: قد بيَّنَّا العلةَ في ذلك، [ثُمَّ قال][٢] : "إِنَّمَا شَبَّهوه بقولهم: الذي رأيتُ فلان"[٣] ، أي: شبهوا الخبرَ بالصلة، إلا أَنَّ حذفَ الضمير من الصلة يَحْسُنْ[٤] لما قال من أَنَّ الصلةَ تمامُ[٥] الاسم، فيطول بها، فيحسن الحذفُ، لأَنَّها معه شيءٌ واحدٌ[٦] .

ثُمَّ قال: "وهو في[٧] الوصف أَمْثَلُ منه في الخبر"[٨] .

قلت: سيأتي هذا بعدُ إِنْ شاء اللّهُ تعالى[٩] مُبَيَّنًا.

ثُمَّ قال: "فضارعَ ما يكونُ من تمامِ الاسم"[١٠] ، أي: ضارع الوصفُ الصلةَ؛ لأَنّ الصفةَ أيضًا يَتُمُّ بها الاسمُ على ما يأتي، كما يَتُمُّ بالصلة[١١] ، ثُمَّ

---

(١) في الكتاب ٨٦/١: "فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعرف النصب".

(٢) مابين المعقوفين ساقط من أ ، وأثبت من ب وج .

(٣) الكتاب ٨٦/١، ٨٧.

(٤) أ: لم يحسن، والتصحيح من ب وج .

(٥) ب: تمل .

(٦) ينظر: الكتاب ٨٧/١، قال السيرافي: "إِنَّمَا حَسُنَ حذفُها (أي الهاء) من الصلة؛ لأَنّ الذي، والفعل، والفاعل، والمفعول جميعًا كاسم واحد، وكذا كل موصول يكون هو والصلة كالشيء الواحد، فاستطالوا أَنْ يكونَ أربعةُ أشياء كشيء واحد، فحذفوا منها للتخفيف واحدًا، فلم يكن سبيلٌ إلى حذف الموصول؛ لأَنّه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل؛ لأَنّه الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأَنّ الفعل لابدَّ له من فاعل، فحذفوا المفعول؛ لأَنّه كالفضلة في الكلام" (شرح الكتاب ١١٥/٣) .

(٧) ب: وحقه .

(٨) الكتاب ٨٧/١.

(٩) (تعالى) ليست في ب وج .

(١٠) الكتاب ٨٧/١.

(١١) قال السيرافي: "وحذف الهاء في الصفة دون حذفها في الصلة، وإثباتها أحسن من حذفها، وذلك لأَنّ الصفة تشبه الصلة من وجه، وتفارقها من وجه، فأَمَّا شبهها؛ فلأَنّ الصفة والموصوف بمنزلة اسم =

أنشد[1] على حذف الضمير من الصفة قولَه:

أَبحْـتَ حِمَـى تُهامَـةَ بَعْـدَ نَجْـدٍ   وَمَـا شَـيءٌ حَمَيْـتَ بِمُـسْتَباحِ[٢] .

إِنَّمَا يَثْبُتُ أَنَّ "حميتَ" صفةٌ إن لم يمكن إعمالُه في "شيء"، وإلا فإنْ أمكن: "وما شيئًا حميتَ"، فيكون الرفعُ لا وجهَ له؛ لأنّه حَذَفَ الضميرَ من غير ضرورة، والذي[٣] يقال -هنا- إنَّ نصبَ "شيء" لا يُتَصوَّر.

فإنْ قلتَ: ولِمَ؟ قلتَ: لأَنّه يُفْسِدُ المعنى، ألا ترى أَنَّ المعنى يكون: "وما حميتَ شيئًا استباحه غيرُك، إِنَّمَا حميتَ ما لم يتعرَّض له أحدٌ"، فهذا معنى غير مقصود، فالضرورةُ داعية[٤] إلى الرفع، لأَنّه يكون المعنى: "وما شيءٌ حميتَه أنت مستباحًا".

فإنْ قلتَ: يَبْطُلُ الوجهُ الآخر؛ فإنَّ الباءَ تكون داخلةً في غير الخبر، قلت: إذا كان داخلاً في المعنى دخلتْ عليه الباء، ألا ترى قوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾[٥]، فأدخل الباءَ في خبر (أَنَّ)، وهو

= واحد، كما أن الصلة والموصول كاسم واحد، وأَمَّا مفارقتها لها، فلأَنّ الموصوف يستغني عن الصفة والموصول لا يستغني عن الصلة" (شرح الكتاب ١١٥/٣، ١١٦).

(١) ينظر: الكتاب ٨٧/١.

(٢) من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨٩ من قصيدة يمدح بها عبدالملك بن مروان، والكتاب ٨٧/١، ١٣٠، وشرح السيرافي ١١٧/٣، والنكت ٢٢١، وأمالي ابن الشجري ٦/١، ٧١/٢، والمقاصد النحوية ٧٥/٤، وبلا نسبة في سر الصناعة ٧٩/٢، والمغني ٥٥٦، ٦٧٨، ٧٠٤، والخزانة ٤٢/٦

الشاهد فيه: حذف الضمير من العائد على الموصوف من جملة الوصف، فـ "شيء" موصوف، و"حميت" صفته، حذف العائد منها، والتقدير: "حميته".

(٣) ب وج: فالذي.

(٤) ب وج: دعت.

(٥) سورة الأحقاف: ٣٣، وتمامها: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

موجبٌ لمَّا كان مثبتًا بالنفي(١)، ثُمَّ أنشد(٢) قولَ الآخر:

[١٣٠/أ] /ومـــا أَدْرِي أَغَيَّـــرَهم تَنَـــاءٍ وطـــولُ العهـــدِ أَمْ مـــالٍ أَصَـــابُوا(٣)

وهذا أيضًا إِنَّمَا يثبت(٤) فيه حذفُ الضمير من الصفة إذا لم يكن النصبُ في "مال"، ولا يمكن النصبُ فيه أصلاً، لأَنَّه يكون محمولاً على "أغيَّرهم"، فيعادل بين الجملتين بقوله: "ما أدري"، لأَنَّه لا يُنْصَبُ إلا على هذا؛ لأَنَّه يكون الكلامُ جملةً، فلا سبيلَ أَنْ يُعْطَفَ على "تناء"، فإذا لم يمكن فيه إلا أَنْ يكونَ محمولاً على: "أَغَيَّرَهم" كان فيه فسادُ المعنى، ألا ترى أَنَّه لا يثبت التغييرُ، لأَنَّه يقول: لا أدري هل وقع التغييرُ أم إصابةُ المال؟ وهو لا يريد ذلك، لأَنَّ التغييرَ واقعٌ، إِنَّمَا يريد: لا يدري هل غير فيه(٥) التنائي أو المال؟ فلا بُدَّ(٦) من أَنْ يكون وصفًا، كما زعم سيبويه ~ (٧)، ولهذا قال: "ولا سبيلَ إلى النصبِ، وإِنْ

----

(١) قال الزمخشري: " "بقادر" محله الرفع، لأَنَّه خبر (أَنَّ)، يدل عليه قراءة عبدالله "قادر"، إِنَّمَا دخلت الباء لاشتمال النفي في أول الآية على (أن) وما في حيزها، وقال الزجاج: لو قلت: "ما ظننت أَنَّ زيدًا بقائم" جاز، كأَنَّه قيل: أليس الله بقادر، ألا ترى إلى وقوع (بلى) مقررة للقدرة على كل شيء من البعث وغيره لا لرؤيتهم" (الكشاف ٢٣٧/٤).

(٢) الكتاب ٨٨/١.

(٣) من الوافر، وهو للحارث بن كَلَدة في الكتاب ٨٨/١، وشرح السيرافي ١١٧/٣، والأزهية ١٣٧، وأمالي ابن الشجري ٥/١، ٦، ١٠، ٧١/٢، ١٠٧/٣، ولجرير في المقاصد النحوية ٦٠/٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الكتاب ١٣٠/١، والنكت ٢٢١، وشرح المفصل ٨٩/٦.

الشاهد فيه: قوله: "مال أصابوا" حيث حذف الضمير العائد من جملة الصفة "أصابوا" على الموصوف "مال"، والتقدير: " أصابوه".

(٤) ب وج: ثبت.

(٥) أ وب: غرضه، والتصحيح من ج.

(٦) ب: ولا بد.

(٧) (رحمه الله) ليست في ب وج.

تركت الهاء لأَنّه وصفٌ"[١].

ثُمَّ قال[٢]: "كما لم يُمْكِن النصبُ فيما أَتْمَمْتَ به الاسمَ"[٣]، أي في الصلة.

ثُمَّ قال: "فمن ثُمَّ كان أقوى مِمَّا يكونُ في موضع المبنيِّ على المبتدأ"[٤]، أي من حيث كانت الصلةُ تمامَ الاسمَ كان الحذفُ منها[٥] أقوى من الحذف في الخبر، ثُمَّ أخذ يَعْتَلُّ لامتناعهم من أَنْ ينصبوا[٦] ما[٧] قبل الصفة بالصفة؛ فإِنَّ الصفة من تمام الاسم، ألا ترى أَنَّ زيدًا إذا لم يُعْرَف إلا بالصفة، لم يكن بُدٌّ من ذكرها؛ فصار زيدٌ الأحمرُ بمنزلة زيد، لا يتم إلا بصلته[٨]، وقد بَيَّنَّا هذا في باب الخبر بما فيه الكفاية، والحمد للّه تعالى[٩].

---

(١) الكتاب ١/٨٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ب: فيما أثبت ذلك اسم.

(٤) الكتاب ١/٨٨.

(٥) ب وج: فيها.

(٦) أ: يتغير، والتصحيح من ب وج.

(٧) أ: أَمَّا، والتصحيح من ب وج.

(٨) ينظر: الكتاب ١/٨٨.

(٩) (تعالى) ليست في ب وج.

(١) هذا بابُ ما يُخْتَارُ فيه إعْمَالُ الفعلِ ممَّا يَكُونُ في المبتدأ مَبْنِيًا عليه الفعلُ(٢).

قلتُ: كُنَّا قد(٣) تكلَّمنا على الاسم المشتغل عنه إذا لم يتقدمْه شيءٌ، ولا كان الفعل المشتغل دعاءً ولا أمرًا ولا نهيًا، فكان الاختيارُ في هذا(٤) الرفعَ فزعم هنا أنَّ ذلك الذي يكون في بابِ المبتدأ يختارُ فيه أنْ يكونَ الفعلُ مبنيًا عليه(٥)، لا مبنيًا على الفعل؛ يختار هنا فيه أَنْ يُحْمَلَ على الفعلِ لأَنَّه قد تقدَّمه جملةٌ فعليةٌ، فآثروا المُشَاكَلَةَ، واحْتَمَلُوا الإضمارَ، لأَنّ المشاكلةَ/ عِنْدَهُم مرعيَّةٌ(٦) [١٣٠/ب]

ألا تَرَاهُم(٧) يَحْتَمِلُونَ فيها ما لا يَجُوزُ في(٨) مِثْلِ: "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"(٩) فكيف(١٠) باختياره مَعَ عدمِ النَّقضِ؟، فإذا تَقَدَّمت جُمْلَةٌ، فإمَّا أَنْ تَكونَ فعليةً

---

(١) الكتاب ٨٨/١.

(٢) (الفعل) ساقطة من ب .

(٣) (قد) ليست في ب وج .

(٤) ب وج: في مثل هذا .

(٥) أي يكون خبر المبتدأ جملة فعلية .

(٦) قال السيرافي: "اعلم أَنَّ العربَ إذا ذكرتْ جُملةَ كلام، اختارت مطابقةَ الألفاظ ما لم تَفْسِد عليها المعاني، فإذا جئت بجملة صَدَّرتَهَا بفعلٍ، ثُمَّ جئت بجملةٍ أُخرى، فعطفتها على الجملة الأولى وفيها فِعْلٌ كانَ الاختيارُ أنْ تُصَدِّر الفعلَ في الجملة الثانية؛ لتكونَ مطابقةً للجملةِ الأولى في اللفظِ وتصديرِ الفعلِ" (شرح الكتاب ١١٩/٣).

(٧) ب: ألا تر أَنَّهم .

(٨) ب: في من، ج: من .

(٩) ينظر ص ٢٥٩.

(١٠) أ وب: وكيف، وما أثبت من ج، وهو الأولى .

أو اسميةً أو ذاتَ وجهين[١]، فإنْ كانتْ فعليةً، فهذا حكمُها وفيها نتكلَّم[٢] الآن، وذلك: "لقيتُ زيدًا وعمرًا كلَّمْتُهُ"، وإنْ كانتْ اسميةً اختير الرفعُ على الابتداءِ، وازداد حسنًا لحسنهِ قبل أنْ تتقدَّمَه[٣] جملةٌ، وإنْ كانتْ ذاتَ وجهين فأنتَ بالخيارِ، إنْ حملتَ على الفعليةِ نصبتَ، وإنْ حملتَ على الاسميةِ رفعتَ، وهذا كلُّهُ مذكورٌ في البابِ الذي بعد هذا.[٤]

قولُهُ ~ : "وذلك قولُكَ[٥]: رأيتُ زيدًا وعمرًا كلَّمْتُهُ"[٦].

قلت: فالاختيارُ الحملُ على الفعلِ، ويكونَ على حسب الضمير أو السببيِّ فتقول[٧]: رأيتُ عمرًا وزيدٌ ضُربَ أو قام، ويكون تقدُّمُ[٨] الجملةِ الفعليةِ بمنزلة[٩] تقدُّم[١٠] الحرف الطالب الفعل[١١] نحو: همزة الاستفهام و(إنْ)؛ لأَنّ المشاكلة مَرْعِيَّةٌ كما قلنا.

ثُمَّ قال: "إنَّمَا اختير النصبُ ها هُنَا؛ لأَنّ الاسمَ الأولَ مبنيٌّ على الفعلِ[١٢]

---

(١) هي الجملة التي صدرها اسم وعجزها فعل.

(٢) ج: يتكلم.

(٣) أ: تقدمه، وما أثبت من ب وج.

(٤) وهوالباب المسمى بـ"باب يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِي عَلَيْه الفعلُ مَرَةً، و يُحْمَلُ مَرَةً أُخْرى على اسمٍ مبنيٍّ على الفعلِ" ينظر: شرح الصفار ١٣٢أ- ١٣٥أ، وينظر ص ٣٤٩ من هذا البحث.

(٥) ب: قوله.

(٦) الكتاب ٨٨/١.

(٧) ب: فيقول.

(٨) أ: بعدم، ب: لعدم، والتصحيح من ج.

(٩) (بمنزلة) ساقطة من ب.

(١٠) ب: بعدم.

(١١) ب: للفعل.

(١٢) الكتاب ٨٨/١.

إلى آخره. مرادُهُ بذلك أنَّ النصبَ قد كان يجوز مع أَنَّ الاسمَ ليس قبلَه[١] شيءٌ[٢]، فإذا كانَ قبله[٣] فعلٌ، فينبغي أَنْ يُخْتَارَ[٤] للمشاكلةِ، ولا[٥] يكون مُجْرَى على ما جَرَى عليه الأولُ.

وقولُهُ: "إِذْ كانوا يقولون: ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ"[٦]، يريد به إذ كان الجوار قد حملهم على أَنْ أضمروا قبل الذِّكْر، فإذا لَمْ يكنْ ثَمَّ شيءٌ من ذلك حَسُنَ. و"أقربُ في المأخذِ" خبرٌ[٧] لـ (كان)[٨]، ومثل ذلك قولُهُ عَجَلَّ: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٩]، فهذا نُصِبَ؛ لأَنّ قَبْلَهُ جملةً فعليةً[١٠]، ولا يسوغ أَنْ تقولَ: نُصِبَ؛ لأَنّه قَدْ كانَ يجوز فيه النصبُ، ولا ترعى الذي قبله؛ لأَنّك متى[١١] قَدِرْتَ أَنْ تجعلَه مختارًا كانَ أولى من أَنْ ترتكبَ الوجهَ الأضعفَ[١٢]، وكذلك[١٣] لا

---

(١) ب: مثله.

(٢) وذلك في نحو: "زيدًا ضربتهُ".

(٣) ب: مثله.

(٤) أي النصب.

(٥) ب: ولأَنّ.

(٦) الكتاب ٨٩/١.

(٧) أ: جر، والتصحيح من ب وج.

(٨) يعني أن قول سيبويه: "أقرب في المأخذ" يعرب خبرًا لـ (كان) في قوله: "فكان أَنْ يكونَ الكلامُ على وجهٍ واحد - إذا كان لا يمتنع الآخر من أَنْ يكونَ مبنيًا على ما بنى عليه الأول - أقربَ في المأخذ" (الكتاب ٨٩/١)، وجملة "إذا كان لايمتنع الآخر........ إلخ معترضة.

(٩) سورة الإنسان: ٣١، وتمامها: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

(١٠) فـ (الظالمين) مفعول به لفعل مضمر يفسره قوله: "أعد لهم" والتقدير: ويعذب الظالمين، ينظر :البحر المحيط ٣٩٣/٨.

(١١) أ: لأَنّه مهما، ج: لأَنّك مهما، والتصحيح من ب.

(١٢) وهوأن تجعله منصوبًا دون أنْ يكون النصب مختارًا كما كان النصب جائزًا في (زيدًا) من قولك: "زيدًا ضربته" والرفع هو المختار.

(١٣) أ وب: ولذلك، وما أثبت من ج.

يسوغ لك أَنْ تَقولَ في الاسمِ المرتفعِ بالابتداءِ بعدَ الجملةِ الاسميةِ: أَنَّه ارتفعَ على حسب ارتفاعه لو لم يكن قبله[١] شيءٌ؛ لأَنّ الرفعَ هنا أحسنُ، فمهما[٢] أمكنَ أَنْ يَحْسُنَ كانَ أَولى، فقولهُ ﴿والظالمين﴾ على: وَيُعَذِبُ الظالمينَ أعدّ لَهُمْ[٣].

إِنْ قلتَ: لِمَ قال سيبويه " إِنَّمَا[٤] اختير النصب "[٥] ؟ / وهَلاَّ قال: إِنَّمَا اختير إعمالُ الفعلِ؛ لأَنّه لا يلزم الاسمُ النصبَ، ألا ترى أَنَّه إِنْ كان مرفوعَ[٦] الضميرِ أو السَّبَبِيِّ اختاروا الرفعَ، فكان يكون قولُهُ: " إِنَّمَا اخْتِيْرَ إعمالُ الفعل" أشملَ[٧]. [١٣١/أ]

قلتُ: لم يُرِدْ النصبَ لذاتِهِ، بل لكونهِ لا يكونُ أبدًا إلا على فِعْل ، فلما كان لازمًا للفعل، كان مرادفًا لقولِهِ: "إعمال الفعل"، وقوله: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[٨] تقديره: وأرشدنا كلاً أو بصَّرنا[كلاً][٩]، وقوله[١٠]: ﴿وَفَرِيقًا[١١] حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ﴾[١٢] معناه: وأشقى فريقًا[١٣].

---

(١) أ: مثله.

(٢) في النسخ الثلاث: مهما، والصواب ما أثبت، وهو المناسب للسياق.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣٩٣/٨.

(٤) أ: ولم، والتصحيح من ب وج،والكتاب ١/ ٨٨.

(٥) الكتاب ٨٨/١.

(٦) أ: مرجوع، والتصحيح من ب وج.

(٧) قبلها في أ: "لأَنّه لا يلزم الاسم النصب، ألا ترى أَنّه" والصواب حذفه؛ لأنه تكرار أدى إليه انتقال النظر.

(٨) سورة الفرقان: ٣٩، وتمامها: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾.

(٩) (كلا) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج، ينظرهذا التقدير فى: الكشاف ٢١٤/٣.

(١٠) ج: وقوله تعالى.

(١١) الواو ساقطة من أ و ب.

(١٢) سورة الأعراف: ٣٠، وتمامها: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا ٱلشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾.

(١٣) قال العكبري: " "فريقًا هدى": فيه وجهان: أحدهما: هو منصوب بـ (هدى)، و"فريقًا " الثاني =

ثُمَّ قال: "ومثلُ ذلك كنتُ أخاك، وزيدًا كنتُ له أخًا"[(١)].

قلتُ: (كان) بمنزلة سائر الأفعال، فتقول: كنتُ أخاك، وزيدًا كنتُ له أخًا[(٢)]، على[(٣)]: وآخيت زيدًا كنتُ له أخًا.

ثُمَّ قال: "وتقول: لستُ أخاك وزيدًا أُعِيْنُكَ[(٤)] عليه"[(٥)].

قلت: وتقدير هذا: أُمَكِّنُك زيدًا أُعِيْنُك عليه، ثُمَّ أنشد[(٦)] قولَ الربيع[(٧)]:

أَصْــبَحْتُ لا أَحْمِــلُ الــسَّلاحَ وَلا ... أَمْلِــكُ رَأْسَ الــبَعِيرَ إِنْ نَفَــرَا

والــذِّئبَ أَخْــشَاهُ إِنْ مَــرَرْتُ بِــهِ ... وَحْدِي وأخْشَى الرِّيـاحَ والمَطَـرَا[(٨)]

= منصوب بفعل محذوف، تقديره: وأضل فريقًا، وما بعده تفسير للمحذوف، والكلامُ كلَّه حالٌ من الضمير في "تعودون"... والوجه الثاني: أن "فريقًا " في الموضعين حال، و"هدى" وصف للأول، "وحق عليهم" وصف للثاني، والتقدير: تعودون فريقين، وقرأ به أُبَيّ".و"تعودون" وردت في الآية التي قبل هذه قال تعالى: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ (الأعراف: ٢٩).

(١) الكتاب ٨٩/١.

(٢) قوله: "قلت: كان بمنزلة سائر الأفعال، فتقول: كنت أخاك وزيدًا كنت له أخا" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٣) ب: على معنى.

(٤) ب: أعنتك، وهو موافق لما في الكتاب ٨٩/١.

(٥) الكتاب ٨٩/١.

(٦) المصدر السابق.

(٧) هو الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري الذبياني، شاعر جاهلي كان من أحكم العرب وأشعرهم وأخطبهم، وهو من المعمرين، أدرك الإسلام وقد كبر وخرف، قيل: إنَّه أسلم، وقيل: لم يسلم، تنظر ترجمته في: المعمرين لأبي حاتم السجستاني ٦، والإصابة ٢٠٥/٤، والخزانة ٣٨٣/٧ - ٣٨٦.

(٨) من المنسرح، وهو له في الكتاب١/٨٩، ٩٠ والجمل للزجاجى ٤٠، والبحر المحيط٥/٢٨٦، وشرح التصريح ١٤٠/٣، والخزانة ٣٨٤/٧، واللسان (ضمن)، وبلا نسبة في نوادر أبي زيد٤٤٦، ومعانى =

فهذا جاء به على أَنَّه بمنزلة: "كنتُ أخاك وزيدًا كنتُ له أخًا"، لأَنّ (أَصْبَحَ) من أخوات (كان)، فحمل "والذئبَ أخشاه" على "أخشى[١] الذئب"، لأَنّ قبله[٢]: "أصبحتُ".

وزعم[٣] **أبو الحسين[٤]بن الطراوة** أَنَّه لم ينصب، لأَنّه قدَّم "أصبحت"، إِنَّمَا نصب[٥] بالحمل على "لا أحمل السلاح"[٦]، وكأَنَّه قال: أصبحت على هذه الصفة، وأصبحت أخشى الذئب، [قال][٧] وإِنْ لم يحمله على: "لا أحمل" فسد المعنى؛ لأَنّه إذا قال: أنا أخشي الذئب، فقد أخبر أنّ هذا دأبه أبدًا، وهو لم يُرِدْ ذلك، إِنَّمَا أراد أَنَّه أصبح هكذا؛ لأَنّه كَبُرَ، ولم يُرِدْ أَنْ يُثْبِتَ أَنَّه كان جبانًا أبدًا وهذا الذي قال ليس بشيء، فإِنَّ "أخشى" الأظهر أن يكون حالاً، فيحمل على الحال، فهذا الذي قال هَذَيَان[٨]، ومِمَّا[٩] يؤيد ما ذهبنا إليه أَنَّ كلَّ بيت

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

= القرآن للأخفش ٢٥٠، والمحتسب ٢/٩٩، وشرح المفصل ٧/١٠٥

ويروى: لا أرد رأس البعير، ويروى (إن يقرا) من الوقار.

الشاهد فيه: نصب (الذئب) على تقدير: "وأخشى الذئب أخشاه"، إِنَّمَا اختير النصب؛ لأَنّ قبله جملة فعلية "أصبحت لا أحمل السلاح...." .

يقول: قد ضعفت قواي عن حمل السلاح، وأصبحت في حال لا أقدر معها على تصريف البعير الذي أركبه، وأصبحتُ أخاف الذئب أن يعدوَ علي، والرياح إذا هبت، والأمطار إذا نزلت .

(١) ب: وأخشى .

(٢) أ: قوله، والتصحيح من ب وج .

(٣) لم أجد هذا القول فيما اطلعت عليه من كتب.

(٤) أ وب: الحسن، وما أثبت من ج.

(٥) ج: ينصب .

(٦) أي يجعل "الذئب أخشاه" معطوفًا على خبر (أصبح) وهو "لا أحمل السلاح".

(٧) (قال) ساقطة من أ، وهي في ب وج .

(٨) أ: كان هو لأَنّ، والتصحيح من ب وج .

(٩) أ: كما، والتصحيح من ب وج .

يكون مستقلاً[١] بنفسه، وعلى مذهبه يكون فيه التضمين[٢]، وهو من العيوب المُسْتَرْذَلَة في الشعر[٣]، ألا ترى أَنَّ الأخفش أنكره[٤] لأَنّه يجعل / كل بيت [١٣١/ب] قصيدة، والبيت الأول على مذهب أبي الحسين[٥] لا يكمل إلا بقوله: والذئب أخشاه؛ لأَنّه خبر لـ "أصبحت"[٦].

ثُمَّ زعم[٧] أَنَّ هذا الذي يُختار فيه النصبُ يُرْفَعُ، كما كان يُرْفَعُ إذا[٨] لم يكنْ قبله شيء.

وقوله: "فهذا لا يكونُ فيه إلا الرفعُ"[٩]، يعني: لقيتُ زيدًا وعمرو أفضلُ منه[١٠].

وقوله: "فإذا جازَ أَنْ يكونَ في المبتدأ[١١] بهذِهِ المنزلةِ"[١٢].

---

(١) أ وب: مشتغلاً، وما أثبت من ج.

(٢) فى اللسان (ضمن): "والمُضَمَّنُ من الشِّعْر ما ضَمَّنْتَهُ بيتًا، وقيل: مالم تتم معانى قوافيه إلا بالبيت الذى يليه...وفى المحكم: المُضَمّنُ من أبيات الشعر: ما لم يتم معناه الا فى البيت الذى بعده".

(٣) التضمين نوعان قبيح ومقبول، أَمَّا القبيح فهو ما افتقر فيه البيت الأول إلى الأخر افتقارًا لازمًا ؛لأن الكلام لا يتم إلا به كالفاعل، والمبتدأ، و الصلة، وجواب الشرط وغيرها. وأَمَّا المقبول فهو ما لم يفتقر فيه البيت الأول إلى الأخر افتقارًا لازمًا كالتوابع: العطف، النعت، التوكيد، البدل والجار والمجرور، وغيرها. ينظر :اللسان(ضمن)، والكافى في علم العروض والقوافي٣٣٩ .

(٤) لم يعد الأخفش التضمين عيبًا، ينظر :كتاب القوافي ٢٢، واللسان (ضمن).

(٥) أ و ب: الحسن، وما أثبت من ج.

(٦) أي لأَنّه معطوف على خبر "أصبحت"، وهو قوله "لا أحمل السلاح".

(٧) أي سيبويه ينظر: الكتاب ٩٠/١.

(٨) أ وج: إذ، وما أثبت من ب.

(٩) الكتاب ٩٠/١.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) أي في ابتداء الكلام.

(١٢) الكتاب ٩٠/١.

أي: فإذا جازَ أَنْ يرتفعَ إذا كان مبتدأً، ولمْ يتقدمْه شيءٌ، جاز أَنْ يكونَ في بين[١] الكلامِ، أي: جاز أَنْ يكونَ مرفوعًا، وهو متوسطٌ؛ لأَنّ قبله حرفَ العطف، وبعده الجملةُ الواقعةُ على ضميره أو سببيه.

ثُمَّ قال: "وأَقْرَبُ منه إلى الرفعِ: لقيتُ[٢] عبدَ الله، وعمرو لقيتُ أخاه"[٣] أي: الرفع في هذا أحسنُ من الرفع في: لقيتُ[٤] عبدَ الله وزيدًا لقيتُه؛ لأَنّ الفعل هنا عاملٌ في الضمير، فَيَقْوي النصب، والفعلُ هناك عاملٌ في السببي، فَيَضْعُفُ النصبُ عنْ ذلك، فإذا ضعف النصبُ قَوِيَ الرفعُ؛ ولهذا قال: "كما كان في الابتداءِ من النصبِ أبعدُ"[٥]؛ لأَنّ زيدًا لقيتُه أقربُ إلى النصبِ من: زيدًا لقيتُ أخاه، فهذا أبعدُ من النصبِ، فهو أقربُ إلى الرفعِ.

وزعم[٦] أَنَّ قولَهُ ﷻ: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[٧]، ليس على إضمار الفعل، وأَنَّه حالٌ، كأَنَّه قال: يغشى[٨] طائفةً منكم في هذه الحال، ولهذا قدرها بـ(إذ)، لأَنّ الحال وقتٌ[٩].

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) أ: في، والتصحيح من ب و ج والكتاب ١/٩٠.

(٢) ج: ليست.

(٣) في الكتاب ١/٩٠: "وأقرب منه إلى الرفع: عبدالله لقيتُ، وعمرو لقيتُ أخاه".

(٤) ج: ليست.

(٥) الكتاب ١/٩٠.

(٦) المصدر السابق.

(٧) سورة آل عمران: ١٥٤، وتمامها: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

(٨) أ وج: تغشى، والتصحيح من ب، وهو الموافق لما في الكتاب ١/٩٠.

(٩) ينظر: الكتاب ١/٩٠.

فإنْ قلتَ: ولِمَ لمْ يجعلْه[(١)] مرفوعًا على فعل؛ لأَنّ[(٢)] له سببيًا مرفوعًا[(٣)]، وهو "أنفسهم"، قلت: لأَنّ الضميرَ في "أهمتهم" عائدٌ على الطائفة، فكنتَ تقدِّر المضمرَ: "وأَهَمّتْهُم طائفةٌ أَهَمّتْهُم أَنْفُسَهُم"، فيكون فعل[(٤)] المظهر قد تقوّي بمضمرِهِ المتصلِ، ولا يجوز ذلك إلّا[(٥)] في باب (ظننت)، نحو: ظنَّه زيدٌ، فلهذا عَدَلَ إلى أَنْ جعلَ الجملةَ حالاً.

ثُمَّ قال: "ومِمَّا يُختارُ فيه النصبُ: ما لقيت زيدًا ولكن عمرًا، مررت[(٦)] به، وما لقيت خالدًا بل زيدًا لقيتُه"[(٧)].

إن قلت: كيف يُختار هنا النصبُ وليس ثَمَّ حرفُ عطف، ألا ترى أَنَّه لا يُسَمّى حرفُ عطفٍ إلا ما شَرَكَ[(٨)] في الإعراب والمعنى، أو في الإعراب دون /المعنى[(٩)]، ولا تكون هذه الحروف مشركة[(١٠)] إلا إذا عطفت المفردات، [١٣٢/أ] لأنّها تشرك[(١١)] في الإعراب، ولا تشرك[(١٢)] في المعنى أصلاً، فإذا كان

---

(١) أ وب: تجعله، وما أثبت من ج.

(٢) ب: فإن، ج: كان.

(٣) فى النسخ الثلاث: سببيٌّ مرفوع، والصواب ما أثبت.

(٤) (فعل) مكررة في ب.

(٥) (إلا) ساقطة من ب.

(٦) أ: ومررتُ، والتصحيح من ب وج.

(٧) في الكتاب ١/٩٠: "ومِمَّا يختار فيه النصب لنصب الأول قوله: ما لقيتُ زيدًا ولكنَّ عمرًا مَرَرْتُ بِهِ، وما رأيتُ زيدًا بل خالدًا لقيتُ أباه".

(٨) ب: ترك.

(٩) ما أشرك في الإعراب والمعنى كالواو، والفاء، وثُمَّ، وما أشرك في الإعراب دون المعنى كـ (بل) إذ إنَّها تفيد الإضراب عن الأول والإيجاب في الثاني، نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، و(لكن) وتفيد الاستدراك والتوكيد، نحو: أتاني زيدٌ لكن عمرًا لم يأتني.

(١٠) أ: مشتركة، والتصحيح من ب وج.

(١١) أ: تشترك، والتصحيح من ب وج.

(١٢) أ: شرك، والتصحيح من ب وج.

بعدها جملة فقد كانت لا تشرك في المعنى، ولا مفردَ هنا فيكون التشريكُ[(١)] في اللفظ، فَمِنْ أين حصلت المشاكلةُ حتى جعل سيبويه هذا مِمَّا يُختار فيه النصب؟.

قلت: إِنَّمَا جعل سيبويه ذلك موجِبًا[(٢)] لاختيار النصب، لأَنَّها تشبه الحروفَ[(٣)] العاطفة من حيثُ إِنَّها لا تكون إلا بعد كلام، ولا تبتدأ أصلاً، فصارت بمنزلة الواو، وثُمَّ، والفاء[(٤)]، فاختاروا معها[(٥)] ما يُختار مع الحروف العاطفة.

وقوله: "تُجْرِيه على قولِك: لقيتُ زيدًا وعمرًا لَمْ أَلْقَهُ "[(٦)]، أي: يُختار فيه النصبُ، كما يُختار في هذا مع الواو.

وقوله: "يكون الآخِرُ في أَنَّه يَدْخُل في الفعل بمنزلة هذا حيث لم يَدْخُلْ في الفعل"[(٧)] أي يكون الاسمُ الثاني، في[(٨)] " ولكنّ عمرًا مَرَرْتُ بِهِ"، في أَنَّه يدخل في الفعل، وينتصب بمنزلة[(٩)]، "وعمرًا لَمْ أَلْقَهُ " الذي نُفِيَ[(١٠)] عنه الفعلُ، ولم يدخل فيه، فكما[(١١)] أن هذا يختارُ فيه النصبُ؛ فكذلك مع (بل)[(١)]

---

(١) أ: الشريك، والتصحيح من ب وج.

(٢) ج: مركبًا.

(٣) أ: قررت نسبة، ج: حروف تشبه، والتصحيح من ب.

(٤) ج: والفاء وثُمَّ.

(٥) ب وج: فيها.

(٦) الكتاب ١/٩٠.

(٧) في الكتاب ١/٩٠، ٩١: "يكون الآخر في أَنَّه يدخله بمنزلة هذا حيث لم يدخله".

(٨) (في) ساقطة من ب.

(٩) أ: بمنزلته، والتصحيح من ب وج.

(١٠) ج: ينفى.

(١١) أ: وكما، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

و(لكن)[٢].

وقوله: "لأَنّ (بَلْ) و(لكن) لا يعملان شيئًا"[٣]، أي: فيمنعان من الاشتغال، بل هما حروفٌ غيرُ عاملة، بمنزلة (الواو) و(ثُمَّ).

وقوله: "تُشْرِكان[٤] الآخِرَ مع الأوّل"[٥]، يريد في عطف المفردات، وقد تمّ الباب، ولا يحتاجُ سيبويه أَنْ يتكلّم على الاسم المُشْتَغِلُ عنه الفعلُ إذا تقدمتْه جملةٌ اسمية؛ لأَنّ الحكم َباقٍ لم يَنْتَقِل، إنَّمَا تكلّم إذا تقدمتْ جملةٌ فعليةٌ أو جملةٌ ذاتُ وجهين، فهناك يصير الوجهُ الأضعفُ قويًا، فينتقل الحكمُ، فلهذا ذكر الجملةَ الفعليةَ وذات الوجهين، والله أعلم[٦].

---

(١) أ: كل، والتصحيح من ب وج.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٢٦.

(٣) في الكتاب ١/٩١: "لأَنّ (بل) و(لكن) لا تعملان شيئًا".

(٤) أ: يشتركان، ب: يشركان، وما أثبت من ج، وهو الموافق للكتاب ١/٩١.

(٥) الكتاب ١/٩١.

(٦) "والله أعلم" ليست في ب وج.

(١) هذا بابُ ما يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ(٢) على الفعلِ مَرَّةً

... الترجمة(٣)

قلت: يريد أَنْ يبينَ حكم الاسم الذي اشتغل عنه الفعلُ إذا تقدمه جملةٌ صدرها اسم، وبعدها فعل(٤)، ومثال ذلك: زيدٌ(٥) لقيتُه وعمرًا كلمتُه، فلك أَنْ تحمل عمرًا على/الجملة الكبرى وهي(٦): "زيدٌ لقيتُه"، فترفع(٧)، ولك أَنْ(٨) [١٣٢/ب] تحملَ على الصغرى وهي(٩) لقيتُه، فتنصب.

فأَمَّا حملُها على الكبرى فلا إشكالَ فيه(١٠)، وأَمَّا حملها على الصغرى ففيه إشكال، وذلك أَنّك عطفتَ على جملة لها موضع من الإعراب؛ لأَنّها خبرٌ، وإذا(١١) كان لها موضعٌ، وأنت قد شركتَ، فالثانية أيضًا لها موضع، وهي خبر، فيحتاج فيها إلى ضمير(١٢) عائد على المبتدأ، لأَنّها في تقدير: زيدٌ عمرو أكرمتُه، وكيف أجاز سيبويه ~ (١٣) خلوَّ هذه الجملة من ضمير؟.

---

(١) في الكتاب ٨٩/١: "هذا بابٌ يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مَرّةً ويُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى على اسمٍ مَبْنّيٍ على الفعلِ".

(٢) ب: مبني، ج: يبنى.

(٣) "مرة... الترجمة" ليست في ب، وكتبت عبارة "قلت يريد أن" في عنوان الباب.

(٤) وهي التي تسمى بذات الوجهين.

(٥) أ: زيدًا، والتصحيح من ب وج.

(٦) أ وب: وهو، والتصحيح من ج.

(٧) ج: ترفع.

(٨) ج: وكذلك.

(٩) أ وب: وهو، والتصحيح من ج.

(١٠) وذلك لأَنّه عطف على جملة لا موضع لها من الإعراب لكونها جملة ابتدائية.

(١١) ج: فإذا.

(١٢) (ضمير) ليست في ج.

(١٣) (رحمه الله) ليست في ب وج.

فللناس في هذا الموضع اضطرابٌ:

أَمَّا[(١)] أبو سعيد[(٢)]؛ فمنع المسألة[(٣)]، وقال: سيبويه لم يَشْتَغِل[(٤)] بصحة اللفظ، إِنَّمَا قال: ينصب[(٥)]، إلا أن النصبَ يكون على الوجه الذي يصح، وهو أن قولَ: وعمرًا كلمتُه في داره، أي في دار زيد، وما أشبه هذا، كما قال الزجاجي[(٦)] في نعت المضمر، لو[(٧)] قلتَ: ضربتُه الكريم، لم يَجُز، وهذه لا تجوز على حال؛ لأَنّ فيها تقديمَ المضمر على الظاهر[(٨)]، فإِنَّمَا يريد لو قلت: هذا في الموضع الذي يكون فيه المضمر عائدًا[(٩)] على ما قبله، فلم يَشْتَغِلْ بصحَّة اللفظ، قال: فهذا مرادُ سيبويه.

وقال[(١٠)] الأستاذ أبو الحسن بن خروف[(١١)]: الواوُ تكون جامعةً خاصّة

---

(١) ب: فأَمَّا .

(٢) أي السيرافي .

(٣) وهو مذهب الأخفش والزيادي، ينظر: شرح السيرافي ١٣٠/٣، والمسائل البصريات ٢١١، والارتشاف ٢١٧٠.

(٤) أ: يشغل، وما أثبت من ب وج .

(٥) ج: تنصب .

(٦) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، لزم أبا إسحاق الزجاج، وقرأ عليه علوم العربية، ولذا نسب إليه فقيل: (الزجاجي)، له كثير من المصنفات منها: الجمل في النحو، والإيضاح في علل النحو، والأمالي، ومجالس العلماء، توفي سنة ٣٤٠هـ، تنظر ترجمته في: إشارة التعيين ١٨٠ وإنباة الرواة ١٦٠/٢، وبغية الوعاة ٧٧/٢.

(٧) ب: إن .

(٨) ينظر: الجمل فى النحو١٦.

(٩) ب: عائد .

(١٠) لم أجد من نسب هذا الرأى لابن خروف فيما اطلعت عليه من كتب، ونسب لهشام الضرير إجازة هذه المسألة إن كان العطف بالواو أو بالفاء؛لأن الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية،ينظر: الارتشاف٢١٧١، وشرح التصريح٣٨٢/٢.

(١١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الأندلسي الإشبيلي، عُرِف بابن خروف، كان إمامًا في العربية، أخذ النحو عن ابن طاهر، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، =

وعاطفةً[١]، فالعاطفة[٢] يتكرر معها العامل، فتقول: "قام زيدٌ وعمرٌو"، [و][٣] زيدٌ قام وقعد"، تقديره: قام زيد وقام عمرو، و[٤] زيد قام وزيد قعد، والجامعة[٥] لا تحتاج فيها لذلك، فتقول: هذان[٦] زيدٌ وعمرو، أي: هذان زيدٌ مع عمرو، لا سبيلَ[٧] إلى "هذان زيدٌ"، ولا "هذان عمرو"، قال[٨]: فإنْ جعلتَ الواوَ هنا عاطفةً؛ لم تصح المسألة، وإنْ جعلتَها جامعةً؛ صحّت؛ لأَنّ الخبرَ ليس "لقيتُه" وحده، إِنَّمَا[٩] هو "لقيتُه وعمرًا أكرمتُه"، أي: زيد ملقى، مع إكرام عمرو، والمجموع هو الخبر، فلا يُحتاج لأكثر من رابط.

وهذا يقرب من مذهب أبي سعيد؛ لأَنّه منع العطفَ، إلا أَنّ سيبويه قد أبطل هذا الذي ذهب إليه ابن خروف، ألا ترى أَنَّه يجيز ذلك مع (حتى)[١٠]، وليست جامعةً، فهذا القول فاسد.

= توفي سنة ٦٠٩هـ، وقيل ٦١٠هـ، تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ٧٥/١٥، ٧٦، وإشارة التعيين ٢٢٨، و بغية الوعاة ١٩٤/٢، ١٩٥.

(١) من معاني الواو أن تكون عاطفة جامعة، كقولك: قام زيد وعمرو، أو جامعة غير عاطفة، وهي التي تكون بمعنى (مع)، كما في قولك: استوى الماء والخشبة، أي مع الخشبة. ينظر: معاني الحروف للرماني ٥٩، ٦٠.

(٢) أ وب: والعاطفة، وما أثبت من ج ،وهو الأولى.

(٣) (و) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج .

(٤) (و) ساقطة من ب .

(٥) أ وب: فالجامعة، والتصحيح من ج .

(٦) أ: هذا، والتصحيح من ب وج .

(٧) ب: ولا سبيل .

(٨) أي ابن خروف .

(٩) ب: إِنَّمَا .

(١٠) ينظر الكتاب ٩٦/١، وسيأتي الحديث عن ذلك ص٣٧٣.

وأَمَّا الفارسي[١] ~ [٢] فادّعى أَنّ المسألةَ / جائزةٌ صحيحة، ولا يُقدَّر [١٣٣/أ] ضميرٌ، ولا تكون الواوُ جامعةً، قيل له: وكيف ذلك؟ فزعم أَنّ العطف في الحالين على الكبرى، وأنت[٣] في لَحْظِ أيّهما شئتَ بالخيار، ولا يلزم[٤] أَنْ يكونَ العطفُ على الصغرى إِنْ لحظت بل يعطف على الكبرى، ويشاكل بين هذه الجملة والجملة الصغرى، وهذا أحسن ما[٥] يُلْتَمَسُ لسيبويه في الموضع.

ثُمَّ نرجع إلى ألفاظه في الباب.

قوله: "يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ[٦] عليه الفعلُ"[٧].

قلت: فهذا يكون مرفوعًا؛ لأَنّ الاسمَ المبني عليه الفعل هو صدرُ الجملة بأسرها.

ثُمَّ قال: "ويُحْمَلُ مَرّة أخرى على اسم مَبْنِيٍّ[٨] على الفعل"[٩].

قلت: فهذا يختار فيه النصبُ؛ لأَنّ العطفَ على الجملة الصغرى، وزعم أَنَّه إذا حُمِلَ على الاسم المبني عليه الفعل؛ كان بمنزلته[١٠] مبتدأ [١١]، ومعناه أَنّك

---

(١) ينظر: المسائل البصريات ٢١٣ - ٢١٦، وينظر أيضًا: الارتشاف ٢١٧١، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٢.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٣) أ وب: وأنا، وما أثبت من ج.

(٤) (ولا يلزم) مكررة في ب.

(٥) أ: مِمَّا، والتصحيح من ب وج.

(٦) ج: يبنى.

(٧) الكتاب ٩١/١.

(٨) ج: بني.

(٩) الكتاب ٩١/١.

(١٠) ب: بمنزلة.

(١١) أ وب: مبنيًا، والتصحيح من ج.

تختار الرفعَ، كما كنت تختاره في: زيدٌ لقيتُه[١].

ثُمَّ قال: "فإِنْ حملتَه على الذي بُنِيَ على الفعل اخْتُيْرَ فيه النصبُ"[٢].

قلت: وقد تَبَيّن السببُ في هذا بما أغنى عن إعادته.

وقوله: "وجاز فيه ما جاز في الذي قبله"[٣]، يعني به الباب الأول؛ لأَنّه كان محمولاً على جملة فعلية، فكان الاختيارَ فيه[٤] النصبُ، كما أن هذا محمول على الجملة الصغرى، فيختار[٥] فيه ذلك، ولا فرقَ.

ثُمَّ قال: "وذلك قولُك: زيدٌ لقيتُه وعمرو كَلَّمْتُه، إِنْ حَمَلْتَ الكلامَ على الأول"[٦].

قلت: هذا ليس فيه خلافٌ بين أحد من النحويين.

وقوله: "وإن[٧] حملتَه على الآخر[٨]، قلتَ: زيدٌ[٩] لقيتُه وعمرًا كلمته"[١٠].

قلت: فهذه المسألة التي منعها السيرافي إلا أن يكون ثَمَّ رابط، والدليل على جوازها[١١] قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾[١٢]، فحمل

---

(١) ينظر: الكتاب ٩١/١.

(٢) في الكتاب ٩١/١: "وإن حملته...... ".

(٣) الكتاب ٩١/١.

(٤) ب: فكان فيه الاختيار.

(٥) ب: فيحتاج.

(٦) في الكتاب ٩١/١: "وذلك قولك: عمرو لقيتُه وزيد كلمته إن حملت الكلام على الأول ".

(٧) أ: فإن، وما أثبت من ب وج، والكتاب ٩١/١.

(٨) ب: الأمر.

(٩) أ: زيدًا، والتصحيح من ب وج.

(١٠) في الكتاب ٩١/١: "وإِنْ حملتَه على الآخر قلتَ: عمرٌو لقيتُه وزيدًا كلمتُه".

(١١) ب: مرادها.

(١٢) سورة الرحمن: ٦، ٧ وتمامها: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧﴾.

على الصغرى[(١)]، ولم يأتِ بمضمر.

فإنْ قلتَ: لعلّه حمل على الكبرى، ولم يشاكل، وهذا النصب ضعيفٌ على حدِّه لو لم يكن قبله شيءٌ.

قلت: قد نقل النحويون أن هذه القراءةَ[(٢)] مختارةٌ مَرضِيّةٌ على وِفْقِ كلام العرب، فمحالٌ أَنْ يكونَ النصبُ ضعيفًا.

ثُمَّ قال[(٣)]: "والدليلُ على أن الرفعَ والنصبَ جائزان[(٤)] / أَنّك تقول: زيدٌ لقيتُ أباه وعمرًا، إنْ أردتَ أَنّك لقيتَ عمرًا والأب، فإنْ أردت أَنّك لقيتَ أبا عمرو، ولم تلقَ[(٥)] عمرًا[(٦)] قلتَ: وعمرو[(٧)]. [١٣٣/ب]

قلت: هذه المسألة من عطف المفردات، ومعنى الرفع فيها مخالفٌ لمعنى النصب، بخلاف المسألة المُسْتَدَلِّ عليها[(٨)]، ألا ترى أَنّك إذا قلت: زيدٌ لقيتُ أباه وعمرٌو، فمعناه: [وعمرو][(٩)] لقيتُ أباه، فأبو عمرو هذا ملقي لا عمرو، ومع النصب كان عمرو ملقيًّا، فقد اختلف المعنى، فأيهما أردتَ أتيتَ بلفظه،

---

(١) أي نصبت"السماء" بالحمل على الجملة الصغرى، وهي "يسجدان".

(٢) وهي قراءة الجمهور "السماءَ" بالنصب، وقرأ أبو السمال "السماء" بالرفع مراعاة للجملة الكبرى وهي قوله ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ ينظر: المحتسب ٣٠٢/٢، والبحر المحيط ١٨٨/٨ .

(٣) في الكتاب ٩١/١: "والدليل على أنّ الرفعَ والنصبَ جائزٌ كلاهما أنّك تقولُ: زيدٌ لقيتُ أباه وعمرًا، إن أردت أَنّك لقيت عمرًا والأب، وإنْ زعمت أَنّك لقيتَ أبا عمرو ولم تلقه، رفعت".

(٤) ب: جائز .

(٥) ب: يكن .

(٦) ب: عمروا .

(٧) "قلت: وعمرو" ساقط من ج .

(٨) ينظر: شرح السيرافي ١٣١/٣.

(٩) (وعمرو) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج .

فكما[١] أَنْ قولَك: "وعمرًا" إِنَّمَا هو على معنى "وعمرًا لقيتُه"، وكما أن قولَك: "وعمرو" على [وعمرو][٢] لقيتُ أباه، وجاز الرفعُ والنصبُ، وكذلك إذا صَرّحت[٣] بالفعل، وجعلتَ العطفَ من عطف[٤] الجمل، فهذا وجهُ الدليل من هذه المسألة؛ لأَنّك إذا أظهرتَ العاملَ كان بمنزلة مسألتنا، ولم يكن بينهما فَرْقٌ، إلا أن المعنى في الرفع مخالفٌ[٥] معنى النصب، ومسألتنا في الرفع والنصب على معنى واحد.

وقد ذكر سيبويه[٦] ~ [٧] من عطف المفردات ما يكون معناه[٨] مرفوعًا ومنصوبًا على حَدٍّ واحد، فيكون بمنزلة مسألتنا، وذلك قوله[٩]: زيدٌ لقيتُه وعمرٌو وعمرًا، ألا ترى أَنَّ زيدًا وعمرًا ملقيَّان في الحالين، فكما[١٠] أَنَّ النصبَ هنا جائزٌ، وإِنْ كان المعنى: "وعمرًا لقيتُه"، فكذلك النصب في مسألتنا، وكذلك الرفع؛ لأَنّ معناه: وعمرٌو لقيتُه[١١]، وكذلك زيدٌ[١٢] ألقاه وعمرو

---

(١) ب: وكما.

(٢) "وعمرو" ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج.

(٣) ب: صرت.

(٤) (عطف) ساقطة من ب.

(٥) ب: يخالف.

(٦) ينظر: الكتاب ٩١/١.

(٧) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٨) أ: مبناه، والتصحيح من ب وج.

(٩) ج: قولك.

(١٠) أ: وكما، وما أثبت من ب وج.

(١١) قوله: "فكذلك النصب فى مسألتنا،وكذلك الرفع؛ لأنه معناه: وعمرو لقيتُه" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(١٢) أ: زيدًا، والتصحيح من ب وج.

وعمرًا ، فهذا يقوي[١] أنّك بالخيار في الوجهين لأَنّ المعنى متحدٌ[٢] .

ثُمَّ قال: "وتقولُ: زيدٌ ضَرَبَنِي وعمرًا مَرَرْتُ بِهِ"[٣] .

قلت: وهذا بمنزلة ما تقدَّم؛ لأَنّه تقدَّم اسمان، أحدهما مرفوع، والثاني مضمر منصوب[٤] ، فهو بمنزلة الهاء في "ضربتُه".

ثُمَّ[٥] قال: فإِنْ قلتَ: ضربني زيدٌ وعمرًا مَرَرْتُ بِهِ، فالوجهُ النصبُ"[٦] .

قلت: هذا بَيِّن جدًا؛ لأَنّه تقدَّم جملةٌ فعليةٌ، فتحمل الثانية على ذلك.

ثُمَّ قال: "وذكرتَ المفعولَ الذي يجوزُ فيه النصبُ في الابتداء"[٧] .

يريد به: "عمرًا مَرَرْتُ بِهِ" ، فيقول[٨] ذكرتُه، وهو الذي كان يجوز فيه النصبُ إذا لم يتقدمه شيءٌ يُعْطَف عليه، بل يكون مبتدأً أولاً.

ثُمَّ قال: "فَحَمَلْتَه على مِثْلِ[٩] ما حملتَ عليه ما قبلَه"[١٠] ، أي: ذكرتَه، فحملتَه على الفعل، كما حملت الاسم في الجملة التي قبله على الفعل.

---

(١) أ: تقدير، والتصحيح من ب وج والكتاب ٩١/١.

(٢) ب: يتخذ .

(٣) الكتاب ٩٢/١.

(٤) أي إن حملت "عمرًا" على الاسم المرفوع "زيد" رفعته، وإن حملته على ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به في "ضربني" نصبته .

(٥) (ثُمَّ) ساقطة من ج .

(٦) الكتاب ٩٢/١.

(٧) المصدر السابق.

(٨) أ: فقول، والتصحيح من ب وج .

(٩) (مثل) ساقطة من ج .

(١٠) الكتاب ٩٢/١.

ثُمَّ قال: "وكان الوَجْهَ"[1] أي: وكان حملُه على الفعل/ الوجهَ المختار، إذ [١٣٤/أ] كان ذلك جائزًا لو لم يتقدَّمه شيء، فلهذا اختاروه إذا كان ثَمَّ مشاكلة.

ثُمَّ قال: "وإذا قلتَ: مررتُ بزيد وعمرًا مَرَرْتُ بِهِ، نصبت، وكان الوجهَ"[2].

قلت: يريد أن هذا بمنزلة ما قبله؛ لأنّك ذكرتَ أولاً فعلاً، وإنْ كان لا يصل إلا بحرف الجر، والاسم في موضع نصب[3]، وكأنّك قلت: مررتُ زيدًا، ولهذا إذا حُذِفَ الجارُ ضرورةً وصل إليه، فنصبه، كما قال:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ[4] تَعُوجُوا ....[5]

---

(١) الكتاب ٩٢/١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) قال السيرافي: "يعني: أَنَّ قولك: "مررتُ بزيد" بمنزلة قولك: "ضربت زيدًا"؛ لأَنّ "مررتُ" فعل، كما أن "ضربتُ" فعل، وإن كان "مررتُ" لا يتعدى إلا بحرف، فإذا كان كذلك فينبغي أَنْ تختارَ في الجملة الثانية نصبَ الاسم، كما اختير من "ضربت زيدًا" نصبُ الاسم في الجملة الثانية" (شرح الكتاب ١٣٢/٣).

(٤) أ: لن، وما أثبت من ب وج، وما اطلعت عليه من المصادر التي ورد فيها الشاهد.

(٥) في ج ذكر الشطر الثاني وهو:

كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ

والبيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٢٧٨، وروايته فيه:

أتمضون الرسوم ولا تحيا، ولا شاهد فيه حينئذٍ

وهو له في شرح شواهد المغني للسيوطي ٣١١، والخزانة ١١٩/١١٨/٩، ١٢١، والدرر ١٨٩/٥، والمقاصد النحوية ٥٦٠/٢، واللسان (مرر)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/٨، ١٠٣/٩، ورصف المباني ٢٤٧، والخزانة ١٥٨/٧، والهمع ٨٣/٢.

ويروى: أتمضون الديار ولم تحيا، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

الشاهد فيه: قوله: "تمرون الديار" حيث حذف حرف الجر، والأصل: تمرون بالديار، وهذا شاذ مقصور على السماع.

ثُمَّ قال: "ولَوْلا ذلك لَمْ يَجُزْ: أزيدًا[(١)] مَرَرْتُ بِهِ"[(٢)]، أي لولا أنَّ[(٣)] هذا المجرورَ في موضع نصب لما فَسَّر عاملاً يعمل فيه؛ لأنّه لا يفسِّر إلا ما يعمل، ونحو من هذا "خَشَّنْتُ بصدره"[(٤)]، و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[(٥)] إلا أَنَّ حرفَ الجر هنا[(٦)] زائدٌ، ولكن المجرورَ له لفظٌ يخالف موضِعَه، كما هو كذلك في: مررتُ بزيد[(٧)].

وزعم[(٨)] أَنَّ هذا كلَّه قولُ الخليل ~ [(٩)].

ثُمَّ قال: "وإذا قلت: عبدُاللّه مَرَرْتُ بِهِ[(١٠)] أَجْرَيْتَ[(١١)] بعده الاسمَ مجراه بعد زيدٌ لقيتُه"[(١٢)] أي: إِنْ حملتَ على هذه الجملة اسمًا مشتغلاً عنه الفعل فارفعه تارةً، وانصبه أخرى، وإن كان الاسمُ الأولُ مجرورًا؛ لأَنّه في موضع نصب، كما

----

(١) أ: لزيد، والتصحيح من ب وج.

(٢) في الكتاب ٩٢/١: "ولولا أَنّه كذلك ما كان وجهُ الكلام زيدًا مَرَرْتُ بِهِ".

(٣) (أن) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ.

(٤) ينظر ص ٢٧٥

(٥) في أ: "كفى بالله تعالى" ولعل هذا سهو من الناسخ فالشاهد في الكتاب ٩٢/١: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ وهو جزء من آية قرآنية، وهي الآية ٩٦ من سورة الإسراء، وتمامها: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾.

(٦) ب: هذا.

(٧) أي إن المجرور في قوله: "خشنت بصدره" محله النصب لكونه مفعولاً به، وفي "كفى بالله" محله الرفع لكونه فاعلاً، فكذلك الهاء في "مَرَرْتُ بِهِ" محلها النصب لكونها مفعولاً به، لكن حرف الجر في المثالين الأول والثاني زائد، وفي "مَرَرْتُ بِهِ" ليس بزائد.

(٨) ينظر الكتاب ٩٢/١.

(٩) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(١٠) (به) ساقطة من ج.

(١١) ج: فأجريت.

(١٢) الكتاب ٩٣/١.

قدَّمنا، فهذا مراده.

ثُمَّ قال: "وتقولُ هذا ضاربٌ عبدَ اللّه وزيدًا يَمُرُّ به"[(١)] .

قلت: هذا بمنزلة ما تقدَّم؛ لأَنّ الجملةَ[(٢)] الأولى فيها اسمان؛ أحدهما: محمولٌ على ما هو بمنزلة الفعل وجارٍ مجراه، فينصب، وكذلك إِنْ ألقيتَ التنوينَ؛ لأَنّه تخفيفٌ، فهو يجري مجراه منونًا.

واستدلَّ سيبويه[(٣)] على أَنَّ هذا المكفوفَ التنوين[(٤)] مرعيٌّ[(٥)] بأَنّك تقول: أزيدًا أنت ضاربه[(٦)] ، فهذا قد فَسَّرَ[(٧)] مع أَنَّه مضاف؛ لأَنّ معناه معنى المنون، كما فَسَّرَ[(٨)] "مررتُ"، لأَنّ معناه "لقيتُ"[(٩)] .

[ثُمَّ قال][(١٠)] : "وتقولُ: ضربتُ زيدًا وعمرًا أنا ضاربُه، يختار النصبُ كما يُختار في الاستفهام"[(١١)] ، يريد أَنّك إذا عطفتَ فالعطفُ من المحسنات للنصب، الذي كان لولاه ضعيفًا، كما أَنَّ الاستفهامَ كذلك، فكما[(١٢)] كنتَ تقول: أزيدًا أنت ضاربُه، فكذلك[(١٣)] تقول: ضربتُ زيدًا وعمرًا أنا ضاربُه[(١٤)] .

---

(١) الكتاب ٩٣/١ .

(٢) (الجملة) غير واضحة في ج .

(٣) في ج كتب (س) اختصارًا لـ (سيبويه).

(٤) ب: المكفو بالتنوين .

(٥) أ: فرعي، ج: الذي رعي، وما أثبت من ب .

(٦) ب: كان به .

(٧) أ: حرفي، ب: مرمي، والتصحيح من ج.

(٨) في أ: (جي)، ثُمَّ كتب فوقها (حسن)، وفي ب: جر، والتصحيح من ج .

(٩) ينظر: الكتاب ٩٣/١، وشرح السيرافي ١٣٥/٣.

(١٠) [ثُمَّ قال] ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج .

(١١) في الكتاب ٩٣/١: "وتقول: ضربتُ زيدًا وعمرًا أنا ضاربُه، يُخْتار هذا، كما يُختار في الاستفهام".

(١٢) أ وب: وكما، وما أثبت من ج، وهو الأولى .

(١٣) في النسخ الثلاث، وكذلك، وما أثبت هو الأولى .

(١٤) "وكذلك تقول: ضربت زيدًا وعمرًا أنا ضاربهُ " ملحق في الحاشية اليسرى في أ .

وزعم[١] أَنَّه يُختار النصبُ في الجواب أو الرفع، ويكون ذلك على/ حسب [١٣٤/ب] اسم السؤال[٢]، فإنْ كان مرفوعًا رُفِعَ، وإنْ كان منصوبًا نُصِبَ، فتقول لِمَنْ قال: مَنْ ضربتَ؟ زيدًا ضربتُه، ولِمَنْ قال: مَنْ ضربتُه؟ زيدٌ ضربتُه[٣]، وهذه المسألة الأخيرة[٤] بين الأخفش وسيبويه فيها خلاف[٥]؛ فسيبويه: يختار الرفع على حدِّ اسم السؤال، والأخفش: يجعلها[٦] بمنزلة: زيدٌ لقيتُه وعمرًا كلمته؛ لأَنَّه قد تقدَّم ضميرٌ منصوبٌ واسمٌ مرفوع، فأنت بالخيار في الحمل على كلٍّ واحد منهما[٧]، وهذا المذهب غيرُ مَرْضِيٍّ؛ لأَنّ المطابقةَ إِنَّمَا تكون بين الجواب واسم السؤال، والاسم الذي سئل[٨] به إِنَّمَا هو "مَنْ" و"أَيْ" لا المضمر، فكيف يراعي ما ليس باسم السؤال؟!

ثُمَّ قال: "ومثل ذلك قولك[٩]: أرأيت زيدًا فتقول: لا ولكنْ عمرًا مَرَرْتُ بِهِ"[١٠].

----

(١) ينظر: الكتاب ٩٣/١.

(٢) ب: الدال، والمراد بـ(اسم السؤال) اسم الاستفهام.

(٣) أي أن جواب الاستفهام يكون على حسب اسم الاستفهام، فإن كان اسم الاستفهام منصوبًا كما في مَنْ ضربت؟ فـ(من) مفعول به لـ"ضربت"، كان الجواب منصوبًا. وإن كان اسم الاستفهام مرفوعًا كما في مَنْ ضربتُه؟ فـ(من) مبتدأ، لأَنّ الفعل (ضرب) استوفى مفعوله، كان الجواب مرفوعًا على حد السؤال.

(٤) أي في قوله: "زيدٌ ضربتهُ" جوابًا لمن قال: "مَنْ ضربتُه؟".

(٥) ينظر: شرح السيرافي ١٣٨/٣.

(٦) أ: فجعلها، والتصحيح من ب وج.

(٧) أي إن الأخفش يجعلها من العطف على جملة ذات وجهين، ينظر رأيه في الارتشاف ٢١٧٠، وشرح التصريح ٣٧٨، وإلى ذلك أيضًا ذهب الفارسي ينظر: التعليقة ١٢٣/١.

(٨) ب: يسأل.

(٩) أ وب: قوله، وما أثبت من ج، والكتاب ٩٣/١.

(١٠) الكتاب ٩٣/١.

قلت: فهذا الاسمُ[١] يُختار فيه أنْ يكونَ[٢] على الفعلِ؛ لأَنّ الاسمَ المسؤولَ[٣] عنه محمولٌ على فعل في: "أرأيتَ زيدًا؟"، فهو مع الهمزة بمنزلة: (مَنْ) و(أَيْ)، وكذلك لو قلت: "أزيدًا مَرَرْتُ بِهِ؟"، فتقول: "لا، ولكنْ عمرًا رأيتُه"، أو "لا، بل بكرًا لقيتُه"؛ لأَنّ اسمَ المسؤول[٤] عنه محمولٌ على فعل، والسؤال هنا واقعٌ بالهمزة، فلم يمكن أَنْ يحملَ عليها؛ لأَنّها[٥] حرفٌ، فاضطررنا[٦] إلى الحمل على الاسم بخلاف "مَنْ رأيتُه؟"؛ لأَنّه فيه الاسم المستفهمُ عنه الواقعُ به الاستفهام، فلا سبيلَ إلى أَنْ تلحظَ غيرَه.

ثُمَّ قال: "فإِنْ قلتَ: مَنْ رأيتَه؟ وأَيُّهُمْ رَأيتَه؟، قلت: زيدٌ رأيتُه، إلا في قول من قال: زيدًا رأيتُه في الابتداء"[٧].

قلت: فلا يجيز[٨] النصبَ إلا على الضعف، فَمَنْ نَصَبَ في[٩]: زيدًا ضربته، ينصب هنا، وهو ضعيفٌ خلافًا للأخفش.

ثُمَّ قال: "فهذا كقولك: أَيُّهم مُنْطَلِقٌ؟، ومَنْ رسولٌ؟"[١٠]، أي: وكما

---

(١) أي: عمرًا.

(٢) ب: يختار أن يكون فيه.

(٣) ب: المنزول.

(٤) ب: المنزل.

(٥) أ: إلا أَنَّها، والتصحيح من ب وج.

(٦) ب: واضطررنا.

(٧) في الكتاب ٩٣/١: "فإِنّ قال: مَنْ رأيتَه؟ وأَيُّهم رأيتَه؟، فأجبتَه قلتَ: زيدٌ رأيته، إلا في قول من قال: زيدًا رأيته في الابتداء".

(٨) ج: يجوز.

(٩) (في) ساقطة من ب.

(١٠) في الكتاب ٩٣/١: "لأَنّ هذا كقولك: أيُّهم منطلقٌ؟، ومَنْ رسولٌ؟".

أن الجواب هنا ليس له منصوب يحمل عليه[(١)] فكذلك[(٢)] مَنْ رأيته؟

"**فإن قال:** أعبدَ اللّه[(٣)] مَرَرْتُ بِهِ أم زيدًا، قلت: زيدًا مَرَرْتُ بِهِ"[(٤)].

قلت: وهذا بمنزلة مسألتنا؛ لأَنّ الاسمَ في السؤال منصوبٌ محمول على فعل، فلهذا كان في الجواب كذلك.

ثُمَّ قال: "فإن[(٥)] قلت: لا بل زيدًا مررت[(٦)] به، فانصب[(٧)] / أيضًا"[(٨)]. [١٣٥/أ]

قلت: هذا كلام لا وجه له، لأَنّه أجاب الهمزة[(٩)] و(أم) بـ(لا)، وذلك لا يجوز لأَنّ السائل بالهمزة[(١٠)] و[أم][(١١)] إِنَّمَا يطلب[(١٢)] التعيين، و(لا) لا يحصل ذلك أصلاً، إِنَّمَا[(١٣)] الجواب هنا زيدًا، و(لا بل) دخلت لتضرب عما عداه من غير أن يكون جوابًا.

وقوله: "لأَنّ "مَرَرْتُ بِهِ" تفسيره[(١٤)] لقيت ونحوها"[(١٥)]، أي تنصب الاسم في

----

(١) أ: عليها، والتصحيح من ب وج.

(٢) أ: وكذلك، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٣) ب: عبداللّه.

(٤) في الكتاب ٩٣/١: "وإن قال.....".

(٥) أ: وإن، وما أثبت من ب وج والكتاب ٩٣/١.

(٦) (مررتُ) ملحقة في الحاشية السفلى في أ.

(٧) أ: فالنصب، وما أثبت من ب وج والكتاب ٩٣/١.

(٨) الكتاب ٩٣/١.

(٩) ج: بالهمزة.

(١٠) أ: والهمزة، والتصحيح من ب وج.

(١١) (أم) ساقطة من أ، وأثبتت ب وج.

(١٢) أ: تطلب، والتصحيح من ب وج.

(١٣) ج: فإِنَّمَا.

(١٤) ب: يفسره.

(١٥) في الكتاب ٩٣/١، ٩٤: "لأَنّ "مَرَرْتُ بِهِ" تفسيره "لقيتُه" ونحوها".

الجواب، وإن كان الاسم في السؤال مشتغلاً[١] عنه فاتصل[٢] بحرف جر؛ لأَنّ "مَرَرْتُ بِهِ" بمنزلة "لقيتُه"، وقد تقدَّم هذا مرارًا.

وقوله: "أيهم أتيت"[٣] تلخيص: "أعبد اللّه مَرَرْتُ بِهِ أم زيدًا"، فجواب هذا أحد الاسمين؛ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا.

ثُمَّ قال: و"لو قلت: "مررت بعبد اللّه وزيدًا"، كان عربيًّا، فكيف هذا؟"[٤]

قلت: يريد أن يستدلَّ على حُسْن الإضمار من غير اللفظ من باب الاشتغال، **قال**[٥]: فإذا كان "مررت بعبد اللّه وزيدًا"، فهو قد أضمر من غير اللفظ، ولا بدَّ، لأَنّ "مررت" لاتصل بنفسها إلا ضرورة[٦]، وهذا فصيح، فهو على إضمار[٧] فعل يصل بنفسه، فهذه المسألة فيها إضمار من غير اللفظ، ومسألتنا التي هي "أعبد اللّه مَرَرْتُ بِهِ أم زيدًا" فيها إضمار من غير اللفظ، إلا أن قولك: "مررت بزيد وعمرًا" قد تجشَّمتَ فيه تركَ الإتباعِ وحُسْنَ مشاكلة[٨] الألفاظ مع استواء المعنيين، فمسألتنا أقوى[٩] بالإضمار؛ لأَنّه ليس فيها من هذا شيء، فلهذا قال سيبويه ~ : "فكيف هذا؟"[١٠]

----

(١) في النسخ الثلاث (مشتغل)، والصواب ما أثبت.

(٢) ب: واتصل، ج: ما يصل.

(٣) الكتاب ٩٤/١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ليس المراد ب(قال) هنا نص كلام سيبويه ،وإنَّما هو هنا يشرح ويوضح مراد سيبويه من كلامه السابق.

(٦) ينظر: سر الصناعة ١٣٥/١.

(٧) ب: إضماره.

(٨) (مشاكلة) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ .

(٩) ج: أولى.

(١٠) الكتاب ٩٤/١

قال ابن السيرافي: "قوله: "فكيف هذا؟": ذكر سيبويه هذا الفصل بعد قوله: "زيدًا مَرَرْتُ بِهِ"، =

وقوله: "لأَنّه فعل والمجرور في موضع نصب"[١] تعليلٌ لـ"مررت بعبد الله وزيدًا"، إنَّمَا جاز؛ لأَنّ "مررت" فعل فهو يدل على مثله مع أن المجرور في موضع نصب، فحسن حمل[٢] "وزيدًا" عليه، ولهذا قال[٣]: "تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى، كما قال جرير:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لقَوْمِهِمُ ... أَوْ مَثْلَ أُسْرَةَ مَنْظُورِ بن سَيَّارِ[٤]

وكذلك[٥] قول العجاج[٦]:

= فنصب "زيدًا" بإضمار فعل يفسره: "مَرَرْتُ بِهِ"، وتقدير الفعل الناصب: لقيت زيدًا مَرَرْتُ بِهِ، ولا يمكن أن تجر زيدًا بإضمار باء؛ لأَنّ حروف الجر لا تضمر، فلا بُدَّ أَنْ يحملَ على فعل ينصبه، ووجب فيه إضمار الفعل لامتناع الجر، واستشهد على قوة هذا بأن العرب تنصب في قولنا: مررتُ بزيدٍ وعمرًا بإضمار: ولقيت عمرًا، وقد أمكنهم أن يقولوا: مررتُ بزيدٍ وعمرو، فيعطفوا عمرًا على زيد، ولا يضمروا فعلاً، يقول: فإذا كانوا يضمرون في مثل هذا مع إمكان الجر، فكيف هذا الذي لا يمكن أَنْ يُجَرَّ بإضمار حرف، وليس في اللفظ ما يعمل فيه ؟" (شرح أبيات سيبويه ٦٥/١).

(١) في الكتاب ٩٤/١: "لأَنّه فعلٌ، والمجرور في موضع مفعولٍ منصوبٍ".

(٢) ب: تحمل.

(٣) الكتاب ٩٤/١.

(٤) من البسيط، وهو له في ديوانه ٢٣٧، وروايته فيه بكسر (مثل) الثانية، فلا شاهد فيه حينئذٍ، وهو له أيضًا في الكتاب ٩٤/١، ١٧٠، والمقتضب ١٥٣/٤ وفيه "جيئوا بمثل"، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٦/١، وبلا نسبة في المحتسب ٧٨/٢، وشرح المفصل ٦٩/٦.

الشاهد فيه: نصب (مثل) بفعل مضمر يدل عليه جئني، والتقدير "هات مثل".

والشاعر في هذا البيت يخاطب الفرزدق أو الأخطل، فيفخر بقيس بن عيلان؛ لأَنّهم أخوان، فيقول: هل في قومك مثل بني بدر، وهم من بني عدي بن فزارة، ومنظور بن سيار: هو منظور بن زبان بن سيار بن عمرو من بني مازن بن فزارة، وأسرة الرجل: أهله الأدنون، ينظر: جمهرة الأنساب ٢٥٨.

(٥) أ: وذلك، والتصحيح من ب وج.

(٦) هو عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، يكنى بأبي الشعثاء، وهو والد رؤبة، ولد في الجاهلية، ومات في أيام الوليد بن عبدالملك، راجز مجيد، وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد. توفي سنة ٩٠ هـ، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٩١ - ٥٩٣ وطبقات فحول الشعراء =

يَـذْهَبْنَ ‌فِي نَجْـدٍ وغَـوْرًا غـائرًا[(١)]

فهذا/ حمل على الفعل المضمر الذي لا ينقض المعنى، وكأَنَّه قال: أو هات [١٣٥/ب] مثل أسرة منظور بن سيار، ويسلكن[(٢)] غورًا؛ لأَنّ الغَوْرَ مكان مُخْتَصٌّ، فلا ينصبه إلا ما يصل إليه على أَنَّه مفعولٌ به.

ثُمَّ قال: "ولا يجوز أَنْ تُضْمِرَ[(٣)] فعلاً لا يَصِلُ[(٤)] إلا بحرفِ الجرِّ"[(٥)]

يريد لا يجوز أن يُضْمِرَ من اللفظ؛ لأَنّه لا يَصل بنفسه، بل بالحرف، والحرفُ لا يُضْمَر لتنزُّلِه من الفعل منزلةَ همزةِ[(٦)] النَّقْل.

ثُمَّ قال[(٧)]: ومثل هذا[(٨)]: ﴿وحورًا عينًا﴾[(٩)].

= ٧٣٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٩، ٥٠.

(١) من الرجز، وهو للعجاج في ملحقات ديوانه ٢٨٨، و الكتاب ٩٤/١، وشرح السيرافي ١٤٠/٣، والنكت ٢٢٧.

الشاهد فيه: نصب "غورًا" بفعل مضمر، والتقدير: يسلكن غورًا؛ لأَنّ معنى يذهبن فيه: يسلكن فيه.

والنجد والغور موضعان إلا أن نجدًا مرتفع، وغورًا منخفض. ينظر: النكت ٢٢٧.

(٢) ب: يسكن.

(٣) ب: يضمر.

(٤) (لا يصل) ساقطة من ب.

(٥) الكتاب ٩٤/١.

(٦) أ: قوله بهمزة، والتصحيح من ب وج.

(٧) الكتاب ٩٥/١.

(٨) ج: ومثل هذا قوله تعالى.

(٩) سورة الواقعة: ٢٢، وقراءة الجمهور: "وحورٌ عينٌ" بالرفع، وقراءة النصب هي قراءة أُبَيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود، وقرأ حمزة والكسائي وغيرهم بالجر، وتوجيه قراءة النصب أَنَّ "حورًا عينًا" منصوب بفعل مضمر، والتقدير: ويُعْطَون أو يُؤْتَون حورًا عينًا.

=

قلت: هي مثل[(١)] مررتُ بزيد وعمرًا؛ لأَنّ فيها ترك الإتباع، ألا ترى أَنَّ قبله: ﴿وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ﴾[(٢)]، فهذا على: ويؤتون حورًا عينًا.

ثُمَّ قال: "فإنْ قلتَ: قد لقيتُ زيدًا وأَمَّا عمروٌ فقد مَرَرْتُ بهِ، ولقيتُ زيدًا وإذا عبدُاللّه يضربُه[(٣)] عمروٌ[(٤)] فالرَّفعُ[(٥)]، إلا في قول مَنْ قال: زيدًا رأيتُه"[(٦)] يريد أَنّك إذا أدخلت بعد حرف العطف[(٧)] الذي كان يُسَوِّغُ النَّصْبَ[(٨)] تارَّة والرفعَ أخرى على المعنيين، (أَمَّا) و(إذا)[(٩)] التي للمفاجأة لم يبقَ ذلك الحكمُ[(١٠)]، بل لا سبيلَ إذ ذاك إلى لَحْظِ ما قبل؛ لأَنّ الحرفَ يقطع ما قبله مِمَّا بعده، ونهاية النصب هنا[(١١)] -إِنْ نصبتَ- أن يكون على حدِّه في "زيدًا رأيتُه"، إلا أن هذا الحكم لا يكون في (إذا) إِنَّمَا يكون في (أَمَّا)، ألا ترى أَنَّ(إذا) لا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، فكيف يقول الرفع، ولا يجوز النصب إلا على هذا الحد، فهذا للناس

= وفي قراءة الرفع والنصب توجيهات عدة. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٠٤/٢، والبحر المحيط ٢٠٦/٨، والدر المصون ٢٥٧/٦، ٢٥٨.

(١) ب: بمنزلة.

(٢) سورة الواقعة: ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٣) أ وب: يضرب، والتصحيح من ج.

(٤) ب: عمرًا.

(٥) في النسخ الثلاث: بالرفع، والتصحيح من الكتاب ٩٥/١.

(٦) في الكتاب ٩٥/١: "فإن قلت: لقيت زيدًا..... ".

(٧) أ: القلب، والتصحيح من ب وج.

(٨) ب: انتصب.

(٩) (أَمَّا) و(إذا) مفعولان لِـ (أدخلت).

(١٠) وهو اختيار النصب.

(١١) أ: هذا، والتصحيح من ب وج.

فيه اضطراب.

فأَمَّا ابن خروف وشيخه أبو بكر بن طاهر فقالا[(١)]: أن هذا مِمَّا خلط فيه حكم الواحد بالأخر[(٢)] على حدِّ قوله ﷻ[(٣)]: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾[(٤)] إِنَّمَا يخرج من أحدهما[(٥)]، وكذلك ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾[(٦)]، إِنَّمَا الناسي أحدهما[(٧)]، فللناس في مثل هاتين الآيتين قولان: أحدهما: حذف المضاف، وكأَنَّه قال[(٨)] يخرج من أحدهما، ونسي أحدهما[(٩)]، وهذا المضاف ليس بمنزلة: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[(١٠)]، لأَنَّه لا يفهم، وهو مرتبة بين ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ وبين قوله:

[١٣٦/أ]

..........................[(١١)] قَضَى نَحْبَهُ/ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ[(١٢)]

---

(١) لم أجد هذا القول فيما اطلعت عليه من كتب.

(٢) أ: فالآخر، والتصحيح من ب وج.

(٣) ب وج: قوله تعالى.

(٤) سورة الرحمن: ٢٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٩٠/٨.

(٦) سورة الكهف: ٦١، وتمامها: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١٣٧/٦.

(٨) ب: كان.

(٩) نسب هذا القول إلى أبي علي الفارسي ينظر: تفسير القرطبي ١٠٧/١٧، والبحر المحيط ١٩٠/٨.

(١٠) سورة يوسف: ٨٢، وتمامها: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾.

(١١) في ج ذكر الشطر الأول، وهو:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثيُّونَ بَعْدَمَا، ولكن "الحارثيون بعدما" ملحق في الحاشية اليمنى.

(١٢) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٦٤٧، ومجاز القرآن ١٣٦/٢، وتأويل مشكل القرآن ٢٠١، وشرح المفصل ٢٣/٣، و ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٧، والخزانة ٣٧١/٤، واللسان (هبر)، وبلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/٢، والمقرب ٢٣٥، ٦٦٥، وشرح الصفار٤٩٥ ويروى: "الخيل" مكان "القوم"، و"من ملتقى" مكان "فى ملتقى".

الشاهد فيه: قوله "هوبر"، والتقدير: ابن هوبر، فحذف المضاف (ابن) للضرورة الشعرية.

وابن هوبر: هو يزيد بن هوبر، من بنى الحارث بن كعب، ينظر سيرة ابن هشام ٢٠١/٢.

لأنّ مثل ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ يعلم كل أحد منه أن القرية لا تسأل[١]، ومثل "ابن هوبر" لا يعلم المضاف إلا من حذفه أو من يعرف تلك[٢] القصة[٣]، وأَمَّا ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ﴾[٤] فيَعْلَمُ ذلك من جاور هذه البلاد.

والمذهب الثاني مذهب الفارسي[٥]، وهو أَنَّه إِنَّمَا خلطهما في الحكم[٦] لاتصالهما، ألا ترى أَنَّه لا فاصل بينهما، فلما اختلطا وصارا كالشيء الواحد جرى[٧] على الواحد حكمُ الثاني، ومثل هذا "أَخْصَبَ أَبَانَان"[٨] إِنَّمَا كان[٩] أخصب أحدهما؛ لأَنّهما قد صارا[١٠] كالشيء الواحد لتلازمهما[١١].

----

(١) والتقدير: واسأل أهل القرية، ينظر: البحر المحيط: ٣٣٢/٥.

(٢) (تلك) غير واضحة في ج.

(٣) قال ابن يعيش: "قال ابن الكلبي: الهوبر هو يزيد بن هوبر، كان قتل في المعركة، فحذف المضاف؛ لأَنّ المخاطبَ مشاهدٌ لذلك في الحرب، فلا يشكل عليه المقتول، يؤيد صحة ما قلناه قول عمر بن لجأ:

ونحن ضربنا بالكُلاب ابن هَوْبَرِ   وجَمْعَ بني الديَّان حتى تبدَّدوا

فصرح بابن هوبر"، (شرح المفصل ٢٤/٣).

(٤) سورة الرحمن: ٢٢.

(٥) لم أجد نسبة هذا القول للفارسى فيما اطلعت عليه من كتب، وقد قال به الزمخشرى فى الكشاف ٤/ ٣٣٥.

(٦) أ: الحكمة، والتصحيح من ب وج.

(٧) ب: يجري.

(٨) أبانان: جبلان فى البادية .وقيل :هما جبلان أحدهما أسود والآخر أبيض ،فالأبيض لبنى أسد ،و الأسود لبنى فزارة ،بينهما نهر يقال له: الرُّمَةُ بتخفيف الميم، ينظر :اللسان (أبن).

(٩) أ: وإن وكان إِنَّمَا، ج: وإن كان إِنَّمَا، وما أثبت من ب، وهو الأولى.

(١٠) ج: صار.

(١١) في اللسان (أبن) "و أما أبانان فجبلان متقابلان، لا يفارق واحد منهما صاحبه، فجريا لاتصال بعضهما ببعض مجرى المسمى الواحد نحو بكر وقاسم".

وقد أتينا على هذه المسألة في موضعها من هذا الكتاب[١] فلنرجع إلى مسألتنا.

فزعم ابن خروف[٢] أن قوله: "فالرفع[٣] إلا في قول من قال كذا"[٤] أجري فيه الحكم عليهما لاختلاطها في الذكر أولاً في المثال، وإن كان هذا الحكم[٥] لا يرجع إلا لِـ(أَمَّا) خاصة.

قلت: وهذا تَجَشُّمٌ بعيد، إِنَّمَا قلنا الآية عليه[٦]؛ لأَنَّه خلطها في التثنية والضمير، وأَمَّا قول سيبويه[٧]: "فالرفع"[٨]، فهو راجع لما يليق به، ولا يقال إنَّه أجراه على (إذا)؛ لأَنَّه ليس[٩] بالنص ولا بالظاهر، فهذا هو القول عندي، ولما كان في ضِمْن هذا أَنّ (أَمَّا) و(إذا) لا يكون[١٠] معهما الحكمُ الذي كان قبل[١١] قال: "لأَنّ (أَمَّا)[١٢] و(إذا) يقطع بهما الكلام"[١٣].

----

(١) قوله "وقد أتينا على هذه المسألة في موضعها من هذا الكتاب" ساقط من ب.

(٢) لم أجد قول ابن خروف فيما اطلعت عليه من كتب.

(٣) أ وب: بالرفع، والتصحيح من ج والكتاب ٩٥/١.

(٤) الكتاب ٩٥/١.

(٥) ب: الذكر.

(٦) أ و ج: علة، وما أثبت من ب.

(٧) أ: ليس لسيبويه إذا، ب وج: ليس لسيبويه إلا، والصواب ما أثبت.

(٨) الكتاب ٩٥/١.

(٩) قوله: "سيبويه": فالرفع" فهو راجع لما يليق به، ولا يقال: إنه أجراه على إذا؛ لأَنَّه ليس" ملحق في الحاشية اليسرى في أ.

(١٠) ج: يكونان.

(١١) (قبل) ساقطة من ب.

(١٢) ب: إذا.

(١٣) الكتاب ٩٥/١.

وقوله: "وهما مِنْ حروفِ الابتداءِ"[١]، لا يكون فيه لابنِ طاهر تَعَلُّقٌ[٢]؛ لأَنّه يمكن أن يعني بالابتداء هنا ابتداءَ الجملة، اسميةً كانت أو فعليةً.

وقوله: "إلا أَنْ يَدْخُلَ عليهما ما يَنْصِبُ"[٣] ربما يُتَعلَّقُ به، فإن أخذتَه راجعًا للمثال في: "إذا عبدالله يضربه[٤]" لم يكن فيه مُتَعلَّق؛ لأَنّه يقول يرجع هذا[٥] على الفعل، إلا أن يكون ثَمَّ ما ينصب، فينصب حينئذٍ[٦]، واستدلَّ[٧] على صحة مذهبه بقراءتهم[٨] ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ﴾[٩] بالرفع[١٠]، وقبله نصب.

قلت: النصب[١١] الذي قبله قولُه: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾[١٢]، لكن لم يحمل عليه، واستأنف، وللشلوبين هنا ضحكةٌ عظيمةٌ نُجِلُّ هذا الموضعَ عن ذكرها.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ج: متعلق.

(٣) الكتاب ٩٥/١.

(٤) ب: تضربه.

(٥) ب: هنا.

(٦) قال السيرافي: "يعني إلا أَنْ تُدْخِلَ على ما بعد (أَمَّا) و(إذا)، فتقول: "لقيت زيدًا وأَمَّا عمرًا فضربته"، أو ما يَجُر، فتقول: "وأَمَّا بعمرو فمررتُ" و"لقيت زيدًا وإذا عبدَ الله يضربه بكرٌ"، فما بعدها بمنزلة المبتدأ، حتى يدخلَ عليهما ما ينصب أو يجر". (شرح الكتاب ١٤٢/٣).

(٧) أي سيبويه، ينظر: الكتاب ٩٥/١.

(٨) وهي قراءة الجمهور، وسبق تخريج القراءات في هذه الآية ص٣١٧.

(٩) ب: ثمودا، وهي الآية السابعة عشر من سورة فصلت، وتمامها: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

(١٠) أ: فالرفع، والتصحيح من ب وج، وفي ب "بالرفع" مكررة.

(١١) ب: بالنصب.

(١٢) سورة فصلت: ١٦، وتمامها: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ ۖ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ﴾.

وزعم[(١)] أن "زيدًا ضربته" إن تقدَّمه[(٢)] (إنَّ) فالحكم على ما كان قبل أن تُقَدَّم[(٣)] ؛ لأَنّ (إنَّ) ليست بفعل[(٤)] .

قلت: / هي عندهم جملة اسمية فلا أثر لـ(إنَّ)؛ لأَنّها شُبِّهت[(٥)] بالفعل. [١٣٦/ب]

ثُمَّ قال[(٦)] : "وكذلك: [ما][(٧)] أحسن عبدالله، وزيدٌ قد رأيناه"[(٨)] .

قلت: فهذه الأخرى أيضًا لا يُلْحَظ فيها فعلُ التعجب؛ لأَنّه قد جرى مجرى الأسماء، ولهذا صُغِّر، واعتقد فيه أهل الكوفة[(٩)] أَنَّه اسم[(١٠)] .

وقوله: "لم يجئ[(١١)] على أمثلته"[(١٢)] يعني أَنَّه لم يستعمل فيه إلا لفظ واحد، فلم يجئ على أمثلة الفعل ؛ لأَنّ الفعل يتصرف، فتكون[(١٣)] له[(١٤)] أمثلة[(١٥)].

---

(١) أ وب: فزعم، والتصحيح من ج .

(٢) ب: تقدم .

(٣) ب: يتقدم .

(٤) الكتاب ٩٥/١.

(٥) ب: فشبهت .

(٦) الكتاب ٩٦/١.

(٧) (ما) ساقطة من أ و ب،وأثبتت من ج .

(٨) أ: وزيدًا يريد أتراه، ب وج: وزيدًا قد رأيناه، والتصحيح من الكتاب ٩٦/١.

(٩) ب: واعتقد أهل الكوفة فيه .

(١٠) سبق ذكر ذلك مفصلاً في باب التعجب، ينظر ص٢٣٢ ، ٢٣٣.

(١١) (لم يجئ) ساقط من ب .

(١٢) الكتاب ٩٦/١.

(١٣) (فتكون) ساقطة من ب، وفي ج: فيكون .

(١٤) ب: فله .

(١٥) أي أَنَّه يأتي على صيغة الماضي، ولا يتصرف تصرف الفعل فيأتي منه المضارع والأمر.

ثُمَّ قال: "ولا على إضماره"(١)، أي: لا يكون المضمر فيه إلا مستترًا على صورة الواحد، وإن كان أكثر، وقد بيَّنا العلة في هذا في بابه(٢).

وقوله: "ولا تصرفه"(٣) يعني في المعمول حتى لا يكون قوله "ولم يجئ على أمثلته"(٤) مكررًا.

وقوله: "فإِنَّمَا هي بمنزلة: (لَدُنْ) مع(٥) (غُدْوَة)، و"كَمْ رَجُلاً؟"(٦) يريد أَنَّهما لزما طريقةً واحدة، ولم يُغَيَّرْ شيءٌ عن موضعه، بل لا يتقدَّم المعمولُ أصلاً، كما لا يتقدَّم هنا(٧).

ثُمَّ قال(٨): "فقد عملا عمل الفعل وليسا(٩) بفعل ولا بفاعل(١٠)"، أي عملت (لَدُنْ)(١١) و(كم) النصب فيما بعدهما(١٢)، كما أن الفعل كذلك،

---

(١) الكتاب ٩٦/١.

(٢) ينظر ص٢٤٠.

(٣) الكتاب ٩٦/١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ب: بمنزلة لو رفع.

(٦) في الكتاب ٩٦/١: "إِنَّمَا هو بمنزلة "لَدُنْ غُدْوَةَ وكَمْ رجلاً".

(٧) ب: هاهنا.

(٨) الكتاب ٩٦/١.

(٩) أ: وليس، والتصحيح من ب وج والكتاب ٩٦/١.

(١٠) أ: بفاعل، ج: ولا اسم فاعل، وما أثبت من ب، والكتاب ٩٦/١.

(١١) في النسخ الثلاث (غدوة)، والصواب ما أثبت، وذلك لأَنّ (لَدُنْ) هي التي نصبت (غدوة) بعدها، واختصت (غدوة) بالنصب بعد (لدن)، ولم تُجَر كغيرها من الظروف الواقعة بعد (لدن) وذلك لكثرة الاستعمال، ينظر: الكتاب ٥٨/١، ٥٩ و٣٧٥/٢ و٣، ١١٩، وسر الصناعة ١٩٥/٢، ١٩٧، وشرح المفصل ١٠٢/٤.

(١٢) المراد هنا بـ(كم) (كم) الاستفهامية، وتمييزها واجب النصب إلا إذا جُرَّت (كم) بحرف جر، فيجوز جر تمييزها، ينظر: الكتاب ١٥٧/٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٥/١.

إلا أَنَّهما ليسا بفعل ولا اسم فاعل.

ثُمَّ قال: "ومِمَّا يُخْتَارُ فيه النصبُ لِنَصْبِ[1] الأوَّل "لقيتُ القومَ حتى عبدَ اللّه لقيتُه"[2]، يريد أَنَّ (حتى) حكمها حكم الحروف العاطفة، وإن لم تكن هنا عاطفةً؛ لأَنّها تشبه الحروف العاطفة من حيث إنَّها لا تكون إلا بعد غيرها، ولا تُبْتَدأُ، فكما[3] يُختار هنا ما يُختار مع الحروف العاطفة، وإن لم يكن ثَمَّ عطفٌ، فكذلك يُحْمَل[4] على الجملة الصغرى، وإن لم يكن العطف عليها، بل على الأولى.

وقوله: "رأيتُ القومَ حتى عبدَ اللّه"[5]، ليس هذا من الاشتغال، إِنَّمَا هو من العطف، وإِنَّمَا يريد أَنَّها إِنَّمَا كان فيها ما كان في (الواو) و(الفاء) و(ثُمَّ)؛ لأَنّها تكون في موضع أخر بمنزلة هذه الحروف المُخْتَصَّة بالعطف، ولهذا قال[6]: "فإِنَّمَا[7] معناه أَنّك رأيت عبداللّه مع القوم"[8]، فهذا تشريكٌ بينهما[9] من جهة المعنى، وتشريكُ اللفظ بَيِّنٌ[10].

---

(١) أ: بنصب، والتصحيح من ب وج والكتاب ٩٦/١.

(٢) في الكتاب ٩٦/١: "ومِمَّا يختار فيه النصبُ لنصب الأول، ويكون الحرفُ الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو، والفاء، وثُمَّ قولك: لقيتُ القومَ كلَّهم حتى عبداللّه لقيتُه".

(٣) ب: وكما.

(٤) ب: تحمل.

(٥) الكتاب ٩٦/١.

(٦) أ: كان، والتصحيح من ب وج.

(٧) أ: قائمًا، والتصحيح من ب وج.

(٨) في الكتاب ٩٦/١: "فإِنَّمَا معناه أَنّك قد رأيت عبداللّه مع القوم".

(٩) أ: فيهما، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(١٠) ج: اللفظين.

ثُمَّ قال: "وكذلك ضربتُ القومَ/ حتى زيدًا أنا ضاربُه"[(١)]، أي: ومثل [١٣٧/أ] "ضربت القوم حتى عبدَ الله" من جهة أن الثاني[(٢)] داخل فيما دخل فيه الأول، إلا أن هذه المسألة من الاشتغال، ألا ترى أَنَّ للاسم[(٣)] ضميرٌ[(٤)] يضاف إليه.

ثُمَّ قال[(٥)]: "وتقول: هذا ضاربُ القوم حتى زيدًا يضربُه[(٦)]"، حملت هنا على "ضارب"، لأَنّه جارٍ مجري الفعل، ولذلك[(٧)] نصبتَ، فراعيتَ[(٨)] الجملةَ الصغرى[(٩)]، وإن كان (القوم) مجرورًا، فهو على معنى المنصوب.

وقوله: "إلا أَنّك تَجُرُّ بها[(١٠)] إذا كانت غايةً"[(١١)]، يريد: أَنَّها ليست كالواو من كل جهة[(١٢)]، بل هي مثلها في أنَّ الثاني يكون داخلاً فيما دخل فيه الأول، إلا أنَّ (حتى) تجر ما بعدها إذا كانت غايةً، فهي حرف جرٍّ، وليست الواو كذلك.

---

(١) الكتاب ٩٦/١.

(٢) أ: البادي، والتصحيح من ب وج.

(٣) أ: الاسم، والتصحيح من ب وج.

(٤) في النسخ الثلاثة: ضميرٌ، والصواب ما أثبت.

(٥) الكتاب ٩٦/١.

(٦) ب وج: تضربه.

(٧) أ: وكذلك، والتصحيح من ب وج.

(٨) ج: مراعية.

(٩) وهي قوله: "ضاربُ القومِ"؛ لأَنّ معناها "يضرب القوم".

(١٠) ب: تجريها.

(١١) الكتاب ٩٦/١.

(١٢) أ: الجهة، والتصحيح من ب وج.

وقوله: "والمجرورُ مفعولٌ"[١]، أي داخل[٢] فيما[٣] دخل فيه ما قبله، فإذا قلت: "أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها"، فالرأسُ مأكولٌ[٤]، وإن كان مجرورًا فهو بمنزلته منصوبًا[٥]، ويمكن أن يكون معنى قوله: "والمجرورُ مفعولٌ"، أي قولك: "هذا ضاربُ القومِ" مفعولٌ، وإن كان مجرورًا؛ لأَنّ "ضاربًا" على نية التنوين، كما كان: "هذا ضاربُ القوم غدًا" كذلك[٦]، فلهذا حملتَ الثاني عليه، فتنصبه[٧].

ثُمَّ قال: "ولو قلتَ: "هَلَكَ القومُ[٨] حتى زيدٌ أهلكتهُ" اخْتيرَ النصبُ"[٩]، يريد أن يبيِّنَ أنَّ النصب إِنَّمَا يُختار لكون الجملة الأولى فعليةً خاصَّة لا لغير ذلك، فشاكل[١٠] ما بين الجملتين، فكما يُختار النصبُ فيما كان ما[١١] قبله مجرورًا لمناسبة الجملتين[١٢]؛ فكذلك في "هلك القوم"، وإن كان مرفوعًا، لتناسب الجملتين لا لغير[١٣] ذلك[١٤].

----

(١) الكتاب ٩٦/١.

(٢) أ: باقل، والتصحيح من ب وج.

(٣) أ: مِمَّا، والتصحيح من ب وج.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٦/٨.

(٥) ب: بمنزلة منصوب.

(٦) ينظر: الكتاب ٩٦/١.

(٧) ج: فنصبته.

(٨) قوله: "غدًا"، كذلك، فلهذا حملت الثانى عليه فتنصبه، ثم قال: لو قلت: "هلك القوم" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٩) الكتاب ٩٦/١.

(١٠) أ وب: فما كل، والتصحيح من ج.

(١١) (ما) ساقطة من ج.

(١٢) بعدها في ب: "فكما يختار النصب"، وإِنَّمَا جاءت هذه الزيادة بسبب انتقال النظر.

(١٣) أ: بعد، والتصحيح من ب وج.

(١٤) ينظر: شرح السيرافي ١٤٧/٣.

ثُمَّ أخذ في المناظرة[١] مع من يدَّعي أنَّ النصبَ ليس لهذا بل لنصب الأوَّل، لأَنَّ[٢] الأوَّلَ مفعولٌ، فقال: "فإنْ قلتَ[٣]: إنَّمَا هو لنَصْبِ اللفظِ فلا تنصب[٤] بعد "مررتُ" وانصبْ[٥] بعد (إنَّ)"[٦] أي: من يقول: إنّ النصب في الاسم[٧] بعد حرف العطف إنَّمَا كان لأجل نصب الاسم، فينبغي له ألا ينصب "مررت بزيد وعمرًا كلمته"؛ لأَنّ هذا الاسم ليس/ قبله منصوبٌ، والعرب تنصب هذا، فدل على [١٣٧/ب] فساد ما ذهب إليه، وينبغي له أن يقول: "إن زيدًا فيها وعمرًا كلمته"، فينصب[٨] لأَنّ قبله منصوباً[٩]، والعرب لا تفعل ذلك، فهذا المذهب فاسد[١٠].

ثُمَّ قال[١١]: "وإن كان الأولَ؛ لأَنّه في معنى الحديث منصوبٌ بأفعل كذا قلت: "الأول" ثبت منصوبًا[١٢]، فيكون اسم (كان) مضمرًا فيها، وكأَنَّه قال: "وإنْ كان ما ذُكِرَ من اختيار النصب المتقدِّم"؛ لأَنّ الأول مفعول من جهة المعنى

----

(١) أ: المناسبة، والتصحيح من ب وج.

(٢) ج: أو لأَنّ.

(٣) ب: قالت.

(٤) أ: ينتصب، ب: ينصب، والتصحيح من ج والكتاب ٩٧/١.

(٥) أ وب: وانتصب، والتصحيح من ج والكتاب ٩٧/١.

(٦) في الكتاب ٩٧/١: "فإن قلت: إنَّمَا هو لنصب اللفظ فلا تنصب بعد "مررتُ بزيد" وانصب بعد "إن فيها زيدًا".

(٧) ج: الاسم الذي.

(٨) أ: فتنصب، والتصحيح من ب وج.

(٩) في النسخ الثلاث: منصوبٌ، والصواب ما أثبت.

(١٠) ينظر: شرح السيرافي ١٤٧/٣، ١٤٨.

(١١) في الكتاب ٩٧/١: "وإن كان الأولَ؛ لأَنّه في معنى الحديث مفعولٌ، فلا ترْفَعْ بعد عبدالله إذا قلتَ: عبدُ الله ضربتُه إذا كان بعده: وزيدًا مَرَرْتُ بهِ".

(١٢) أي في قول سيبويه: "وإنْ كان الأول".

مثل "زيدٌ[١] رأيتُه وعمرًا كلمتُه"، ولا يُختارُ الرفعُ؛ لأَنّ الأول منصوب في المعنى، ولأجله يكون الثاني منصوبًا. وزعم[٢] أبو الحسين[٣] بن الطراوة أنَّ (الأول) مرفوعٌ على الإهمال[٤]، والأصل: وإن كان ما ذكر من اختيار النصب؛ لأَنّ الأول منصوب بأفعل[٥] كذا، فقدَّم (الأول)، فوجد العامل[٦] مفعولاً[٧]، فارتفع على الإهمال[٨]، وأنشد عليه قوله:

نَحْـنُ بِغَـرْسِ الـوَدِي[٩] أَعْلَمُنـا　　　مِنَّا بِرَكْضِ الجِيادِ فِي السَّلَفِ[١٠]

---

(١) أ وب: زيدًا، والتصحيح من ج.

(٢) لم أجد رأي ابن الطراوة فيما اطلعت عليه من كتب.

(٣) أ: الحسن، وما أثبت من ب وج.

(٤) أ: الإعمال، والتصحيح من ب وج.

(٥) ج: فافعل.

(٦) أي (أن).

(٧) في النسخ الثلاث (مفعول)، والصواب ما أثبت.

(٨) أ: الإعمال، والتصحيح من ب وج.

(٩) أ وج: الفسيل، ب: العمل، وأثبت ما في الكتب التى ورد فيها الشاهد.

(١٠) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٦، ولسعد القرقرة في مجمع الأمثال ٩٤/١، واللسان (سدف)، ولسعد أو قيس في شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٥، والمقاصد النحوية ٥٥/٤، وللأنصاري (دون تعيين) في اللسان (ودي)، وبلا نسبة في الخزانة ٢١٩/٩، وشرح الأشموني ٣٨٦/٢

يروى: "بجر الجياد" و"بطعن الكماة" مكان "ركض الجياد".،ويروى "السُّلف"، و"السَّدف"، و"السُّدف"، والسَّلف: الجماعة المتقدمون، والسُّلفَ جمع سُلْفة وهى الأرض المستوية، ينظر اللسان (سلف)، والسَّدف: الضوء والظلمة، ينظر اللسان (سدف)، والسُّدف جمع سُدفة وهو من الأضداد، فبنو تميم يذهبون إلى أنها الظُّلمة، وقيس يذهبون إلى أنها الضوء. ينظر الأضداد للأنبارى ١١٤، واللسان (سدف).

الشاهد فيه: قوله: "أعلمنا منا" حيث جمع الشاعر فيه بين الإضافة و(من)، و(أفعل) التفضيل لا =

قال وأصله: أعلم منا، فتقدَّم المضمر، فاتصل بما يعمل فيه، فكرره كما كرره سيبويه في (لأنَّه)، وهذا الذي ذهب إليه من الرفع على الإهمال[١] [لم][٢] يثبت.

وأَمَّا[٣] البيت الذي أنشده فنحمله على حذف حرف الجر، وكأَنَّه قال: أعلم منا بنا[٤]، وهذا أمر قد ثبت، فلا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه[٥] لمثل[٦] ماذكر[٧].

ثُمَّ نرجع إلى لفظه.

ثُمَّ قال: "وقد يَحْسُن[٨] الجرُّ في هذا كلِّه، وهو عربيٌّ، وذلك قولُك: "لقيتُ القومَ حتى عبدِ الله لقيتُه"، فإِنَّمَا[٩] جاء بـ"لقيتُه"[١٠] توكيدًا"[١١].

= تصحبه (من) إلا إذا كان مجردًا من (أل) والإضافة، وخُرِّجَ على أن المضاف إليه في نية المطروح، أو أن الضمير في (أعلمنا) تأكيد للضمير في (مِنَّا)، ولقوة تناوله قدموه ليدلوا على شدة اتصاله. ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطى ٨٤٥، والخزانة ٢١٩/٩.

الوَدِي: على (فعيل) فسيل النخل وصغاره وواحدتها (وَدِيَّة). ينظر اللسان (ودي).

(١) أ وب: الإعمال، والتصحيح من ج.

(٢) (لم) ساقطة من أ، وأثبت من ب وج.

(٣) ج: فأَمَّا.

(٤) (بنا) ساقطة من ب، وفي ج: منا.

(٥) ج: عليه.

(٦) أ: بمثل، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٧) أ: واذكر، والتصحيح من ب وج.

(٨) ب: وكذلك.

(٩) أ وب: إِنَّمَا، وما أثبت من ج والكتاب ٩٧/١.

(١٠) ج: لقيت.

(١١) الكتاب ٩٧/١.

قلت: لا خلاف في هذا بين النحويين غير أنَّ صاحب التَّرشِيح[1] نقل[2] عن بعض نحاة الأندلس أَنَّه كان لا يجيز مثل هذا إلا إذا كان العامل الأخر عاملاً فيما عمل فيه الأول، وإلا لم يَصِحَّ أَنْ يكونَ تأكيدًا، ألا ترى أَنَّ هذه المسألة التي وضعها سيبويه[3] لا يُتصوَّر فيها تأكيدٌ[4]؛ لأَنّ "لقيتُ عبدالله" لا يُؤَكّدُ به "لقيت القوم"؛ لأَنّه غيره، قالوا: إِنَّمَا عنى[5] سيبويه[6] في جواز هذا قوله:

أَلقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِفَ رَحْلَه   والزادَ حَتّى نَعْلَهُ أَلقاهَا[7]

---

(١) هو خطاب الماردي، وسبقت ترجمته ص١٢١.

(٢) ينظر: قول الماردي في تذكرة النحاة ٢٩٩.

(٣) بعدها في ج زيادة (رحمه الله).

(٤) ب وج: التأكيد .

(٥) ب: غير.

(٦) بعدها في ج زيادة (رحمه الله).

(٧) من الكامل: وهو للمتلمس (واسمه جرير بن عبدالمسيح الضبعي) في ملحق ديوانه ٣٢٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي٣٧٠، وفي الكتاب ٩٧/١، وشرح السيرافي ١٤٩/٣ هو لابن مروان النحوي، وفي المقاصد النحوية ١٣٤/٤، والخزانة ٢١/٣، ٢٢ هو لأبي مروان النحوي، وهو لمروان بن سعيد النحوي في معجم الأدباء ١٤٦/١٩، وبغية الوعاة ٢٧٥/٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٦٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١١/١، وشرح المفصل ١٩/٨، ورصف المباني ١٨٢.

الشاهد فيه: جر نعله؛ لأنّه جعله غاية، كأَنّه قال: ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النعل، و(ألقاها) تأكيد لـ(ألقى)، ويجوز في (نعله) غير الجر وجهان آخران:

النصب: على أن (حتى) بمنزلة الواو، والتقدير: ألقى الصحيفة حتى نعله، يريد: ونعله، ويكون (ألقاها) مكررًا توكيدًا. ويجوز نصب (نعله) بإضمار فعل يفسره (ألقاها)، والتقدير: حتى ألقى نعله ألقاها.

الرفع: على أن يكون (نعله) مبتدأ خبره (ألقاها)، وتكون الجملة معطوفة على ما قبلها، ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١١/١، ٤١٢

وهذا البيت في قصة المتلمس المشهورة مع عمرو بن هند لما هجاه، فأمر بقتله في صحيفة حمله إياها =

[١٣٨/أ] /فتوهم[١] أن الضمير في "ألقاها" عائد على "النعل"، وليس الأمر على ذلك بل هو للصحيفة[٢]، وكأنَّه قال: ألقى الصحيفة ألقاها حتى نعله، فيكون تأكيدًا، وإلا فلا يَصِحّ -إذا جعلت الضمير للنعل[٣] - التأكيدُ؛ لأَنّه كلام أخر، وهذا غير مَرْضِيٍّ عندي[٤]. فإن[٥] سيبويه ~ [٦] لم يكن من قِلَّةِ النَّباهَةِ بحيث لا يستند إلا للبيت، إنَّمَا يجعله تأكيدًا لما انطوى عليه الكلام، ألا ترى أَنَّ"ضربتُ القومَ حتى عبدَ الله" قد دخل "عبد الله" في الضرب، فكأَنَّه قال[٧]: "ضربتُ عبدَ الله"، ثُمَّ يقول تأكيدًا: ضربته[٨]، وكذلك حتى نعله، أي: وألقى نعله، ثُمَّ يقول[٩]: ألقاها، فيؤكد ما انطوى عليه الكلام، فهذا منتهى[١٠] القول في هذا الموضع.

ثُمَّ قال: "والرفعُ جائزٌ"[١١].

قلت: النصب أحسن منه، وهذا الرفع أحسن من الرفع مع الواو؛ لأَنّ (حتى)

= إلى عامله في البحرين، فلما عرف ما فيها ألقاها في نهر الحيرة تنظر القصة مفصلة في الخزانة ٤١٩/٢ وما بعدها و٢٢/٣، ٢٣.

(١) أى خطاب الماردى، وينظر: تذكرة االنحاة ٢٩٩، ٣٠٠.

(٢) أ: الصحيفة، والتصحيح من ب وج.

(٣) أ: أفعل، ب وج: انعل، والصواب ما أثبت.

(٤) (عندي) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ، وهي ساقطة من ج.

(٥) ب وج: وإن.

(٦) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٧) ب: وبإدخال.

(٨) ب: ضربه.

(٩) ج: تقول.

(١٠) (منتهى) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ.

(١١) الكتاب ٩٧/١.

ليست عاطفة، فتقول: لقيتُ القومَ حتى زيدٌ لقيتُه، كما تقول: حتى زيدٌ ملقي[(١)].

ثُمَّ قال: "فهذا لا يكونُ فيه إلا الرَّفْعُ"[(٢)] يعني في "زيد مُسَرَّح"[(٣)]؛ لأَنّه[(٤)] لا ضميرَ له ولا سببي.

ثُمَّ قال: "فإذا[(٥)] كان في الابتداءِ: "زيدٌ لقيتُه"؛ بمنزلة "زيدٌ منطلقٌ"، اختِير ها[(٦)] هنا الرفعُ"[(٧)]، أي: إذا كانت هذه الجملة التي هي "زيد لقيتُه" مبتدأةً، لم يُذْكَرْ قبلها شيءٌ، ويكون "لقيتُه" في موضع "ملقي"، فهو بمنزلة: "زيدٌ منطلقٌ"، فيجوز ها هنا الرفع، وإن كان قبلها جملةٌ أخرى.

---

(١) لأَنّه ليس هناك فعل ولا اسم فاعل، فـ(ملقي) فيه ضمير مرفوع على أَنَّه نائب فاعل. ينظر: النكت ٢٢٩.

(٢) في الكتاب ١/٩٧: "وهذا لا يكون فيه إلا الرفع".

(٣) ب: فصرح، يريد:أي في قول سيبويه: "سرَّحت القوم حتى زيدٌ مُسَرَّح"، ينظر: الكتاب ١/٩٧.

(٤) ب: بأن.

(٥) ج: وإذا.

(٦) (ها) ساقطة من ب.

(٧) في الكتاب ١/٩٧: "فإذا كان في الابتداء "زيدٌ لقيتُه" بمنزلة "زيدٌ منطلقٌ" جاز ههنا الرفعُ".

هذا بابُ ما يُخْتارُ فيه النصبُ وَلَيْسَ قَبْلَه مَنْصوبٌ بُنِيَ[١] على الفعلِ[٢]

قلت: هذا الباب يُختار فيه النصبُ، وليس ذلك لاعتدال[٣] كلام، بل لأَنّ قبله حرفًا[٤]، والحروف على خمسة أضرب، حرف لا يليه إلا الاسم ملفوظ به فهذا لا يكون فيه اشتغالٌ أصلاً، نحو (إِنَّ) وأخواتها، وحرف لا يليه إلا الفعلُ الملفوظ به، فهذا أيضًا لا يكون فيه الاشتغال أصلاً[٥]، وذلك[٦] (قد)، و(سوف)، و (لم)، وما أشبهها؛ إِنَّمَا امتنع لأَنّ الإضمار ممتنع[٧] هنا، ولا بُدَّ في الاشتغال من الإضمار، فهذان قسمان، والقسم/ الآخر أَنْ يليَه الاسمُ مَرّةً والفعلُ أخرى، وهذا ينقسم ثلاثةَ أقسام: [١٣٨/ب]

قسم يليه[٨] الاسمُ تارةً والفعلُ أخرى، نحو: (أَلاَ) في التنبيه و(هَا)[٩]، فحكم الاسم في هذا حكمه لو لم يلحق، فلا كلامَ فيه.

وقسم يليه الفعل تارةً والاسم أخرى، إلا أَنَّه بالفعل أولى، وذلك أدوات الاستفهام.

---

(١) ب: يبنى .

(٢) الكتاب ٩٨/١ بزيادة: "وهو باب الاستفهام".

(٣) ب: اعتلال .

(٤) في النسخ الثلاث: حرف،والصواب ما أثبت.

(٥) قوله: "نحو إن وأخواتها،وحرف لا يليه إلا الفعل الملفوظ به، فهذا أيضا لا يكون فيه الاشتغال "أصلاً" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٦) ج: وذلك نحو .

(٧) قوله: "لأَنّ الإضمار ممتنع" ساقط من ب بسبب انتقال النظر .

(٨) قوله: "الاسم مرة،والفعل أخرى،وهذا ينقسسم ثلاثة أقسام، قسم يليه" ساقط من ب بسبب انتقال النظر .

(٩) ينظر في (أَلاَ) و(هَا): رصف المباني ٧٨، ٤٠٤، ٤٠٥، والمغني ٧١، ٣٨٥.

وقسم يليه الاسمُ تارةً والفعلُ أخرى، إلا أن الاسمَ يكون أبدًا إذا وليه محمولاً على فعل، وذلك أدوات التحضيض[(١)].

فهذه مقدمة جُمْلِيَّة في الباب، وفيها خلافٌ يذكر وتفصيلٌ غير هذا.

فأَمَّا أدوات التحضيض؛ فلا يليها عندنا إلا الفعلُ، إمَّا ظاهرًا وإمَّا مضمرًا خلافًا لأهل الكوفة، فإنّهم زعموا[(٢)] أَنَّها تليها الجملةُ الاسمية، واستدلّوا على ذلك بقوله:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ   فَهَلا نفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا[(٣)]

قالوا فهذه قد وقع بعدها المبتدأُ والخبر، وهذا عندنا مؤول، لأَنّه لم يُحْفَظْ في الكلام.

فأَمَّا هذا البيت الذي أنشدوه فهو عندنا على الاشتغال، و"شفيعها"[(٤)] يكون إذ ذاك خبرَ ابتدأ، كأَنَّه قال: فهلا تشفَّعتْ[(٥)] نفس[(٦)] ليلى هي[(٧)] شفيعُها[(٨)].

---

(١) التحضيض مبالغة في الحض على الشيء، وهو طلبه والحث على فعله.
وحروفه: هَلاَّ، وأَلاَّ، ولولا، ولوما، ينظر: شرح التسهيل ١١٣/٤.

(٢) لم أجد نسبة هذا القول إلى الكوفيين فيما اطلعت عليه من كتب.

(٣) البيت ملحق في الحاشية اليسرى في ب
وهو من الطويل، واختلف في نسبته فهو لمجنون ليلى (قيس بن الملوح) في ديوانه ١٥٤، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ٢٠٦، ونسب للمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبدالله القشيري في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٢١/١، والمقاصد النحوية ٤١٦/٣، وشرح التصريح ١٥٧/٣، وهو بلا نسبة في رصف المباني ٤٠٨، والجنى الداني ٥٠٩، ٦١٣، والمغني ٧٧، ٢٩٧، ٣٤٠، ٦٤٥.

(٤) ب: سببها.

(٥) ب: شفعت.

(٦) أ وج: لهم، وما أثبت من ب، والمغني ٧٧.

(٧) (هي) ساقطة من ب.

(٨) ينظر هذا التخريج في: المغني ٧٧. وللنحاة في هذا البيت تخريج آخر، وهو أن تضمر (كان) الشأنية، وتجعل جملة "نفس ليلى شفيعها" خبرها فـ"نفس ليلى" خبر مقدم و"شفيعها" مبتدأ مؤخر، =

وأَمَّا أدوات التحضيض؛ فإِنَّمَا اختصت بالفعل؛ لأَنّها تطلبه، ولا تُخْتَصُّ[(١)] إلا بالفعل، إِنَّمَا ساغ ولايتُها الاسم؛ لأَنّها غيرُ طالبة له من جهة اللفظ، لكونها غيرَعاملة، فلما لم تُؤَثِّر فيما بعدها؛ كان ولايةُ الاسم مُسْتَسْهلاً عندهم بخلاف ما يطلب الفعل لفظًا ونيَةً نحو: (لَمْ) و(لَنْ).

وأَمَّا أدوات الاستفهام فلا يخلو أَنْ تقع بعدها الجملةُ التي هي من اسمين أو من[(٢)] اسم وفعل، فإِنْ وقعت بعدها الجملةُ المركبة من اسمين ارتفعت على الابتداء والخبر، نحو: أزيدٌ قائمٌ؟ وهل عمروٌ منطلقٌ؟، فإِنْ وقع بعدها الاسمُ والفعلُ قُدِّمَ الفعلُ، ولا يجوز تقديم الاسم إلا في[(٣)] ضرورة، فلا تقول[(٤)]: هل زيدٌ قام[(٥)]؟ إلا ضرورة[(٦)]، فإِنْ جاء فهو على إضمار الفعل.[(٧)]

وهذا الذي يكون في[(٨)] أدوات الاستفهام ضرورة يكون في الهمزة فصيحاً[(٩)]، وإنما قدموا/ الفعل، لأَنّ هذه الحروفَ بالفعل أولى من جهة شبهها بأدوات الشرط في أَنَّها غيرُ واجبة[(١٠)]، ألا ترى أَنّك إذا قلت: أزيدٌ قام؟ [١٣٩/أ]

= والتقدير: فهلا كان الأمر والشأن نفس ليلى شفيعها، إِنَّمَا قدم الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة. ينظر: شرح التسهيل ١١٤/٤، والمغني ٧٧، ٦٤٥.

(١) ب وج: تخص.

(٢) (من) ساقطة من ج.

(٣) أ: من، والتصحيح من ب وج.

(٤) ب: يقول.

(٥) أ: قائم، والتصحيح من ب وج.

(٦) ج: في ضرورة.

(٧) ينظر: الكتاب ٩٩/١.

(٨) أ: من، والتصحيح من ب وج.

(٩) ينظر: الكتاب ٩٩/١.

(١٠) أ: نحر واحد، ب: لخبر واحد، وما أثبت من ج، وهو المراد، ينظر: الكتاب ٩٩/١.

فلم تثبت[١] شيئًا، كما أَنّك إذا قلت: إِنْ قام زيدٌ قمتُ، فأنت لم تثبت شيئًا.

وأيضًا فإنّها قد يُجازى بها، فتكون بمنزلة أدوات الجزاء، فتقول[٢]: أين بيتُكَ أزرك.

وأيضًا فإنّها في المعنى أمرٌ[٣]؛ لأَنّ المستفهمَ إِنَّمَا معنى كلامه: أخبرني، فاختاروا الفعلَ لهذا.[٤]

وأَمَّا ابن الطراوة[٥] فَتَصَفَّحَ الأماكنَ التي يكون فيها الاستفهام عن الفعل فاختار إضمارَ الفعل، فإذا قلت: أزيدٌ قام؟ فالسؤال هنا عن الفعل[٦]، وهو القيام، لاعن القائم، وإذا قلت: "أزيدٌ قام أم[٧] عمرو؟"، فالسؤال هنا عن الاسم، فلا[٨] يرتفع على الفعل بل على الابتداء، وهذا الذي قال باطل، فإن سيبويه ~ زعم[٩] أَنَّ قول جرير:

أَثَعْلَبَــةَ الفَــوارِسَ أَمْ رَياحًــا ... عَـدَلْتَ بِهِـم طُهَيَّـةَ والخِـشَابَا[١٠]

----

(١) ج: يثبت.

(٢) ج: تقول.

(٣) ب وج: أمرًا.

(٤) ينظر: الكتاب ٩٩/١.

(٥) ينظر مذهب ابن الطراوة في: شرح الصفار ٨٣٣، والارتشاف ٢١٦٧، وشرح التصريح ٣٦٦/٢، وابن الطراوة النحوى للدكتور: عياد الثبيتي ص٢٥٠.

(٦) قوله: "فاختار إضمار الفعل وفإذا قلت: أزيدٌ قام فالسؤال هنا عن الفعل" ملحق في الحاشية اليسرى في أ.

(٧) ب: أو.

(٨) ب: ولا.

(٩) ينظر: الكتاب ١٠١/١، ١٠٢.

(١٠) من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨١٤، من قصيدته التى مطلعها:

أقَلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا ... وقولي إِنْ أصبْتَ: لقد أصابا

=

على الفعل، وهو الكلام الفصيح، فهذا الذي قال[١] ليس بشيء، إنَّما ساغ ولايةُ الاسمِ الهمزةَ فصيحًا؛ لأَنّها لما كانت أُمَّ الباب تصرفوا فيها كما تصرفوا في (إِنْ) من بين أدوات الشرط، فأولوها[٢] الاسمَ فصيحًا، بشرط أَنْ يكونَ المعمولُ غيرَ متأخر[٣] نحو قوله[٤]: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٥]، ولو قلت: إِنْ زيد يقم[٦] لم يَجُزْ.

= وهو له في الكتاب ١٠٢/١، ١٨٣/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢٨٨/١، وأمالي ابن الشجري ٧٩/٢، ٧٤/٣، والبحر المحيط ١٣٩/٨، والخزانة ٦٩/١١، واللسان (خشب)،و (طها)، و بلا نسبة في شرح الصفار ٨٣٣ ، وأوضح المسالك ١٦٦/٢، وشرح الأشموني ١/ ١٩٠ .

ويروى (أو رياحًا) مكان (أم رياحًا). وبهذه الرواية يستشهد على مجيء (أو) بمعنى الواو.

الشاهد فيه: "أثعلبة الفوارس" حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام مع أن الاستفهام هنا عن الاسم، والفعل المنصوب به هنا محذوف يفسره الفعل المذكور "عدلت"، والتقدير: أَجَهِلْتَ ثعلبة.

وثعلبة: قبيلة وهم بنو ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم، والفوارس نعت لـ(ثعلبة)

ورياح: قبيلة وهم بنو رياح بن يربوع بن حنظلة، وطهية: حي من بني تميم ينسبون إلى طهية بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، والخشاب: قبائل من أبناء مالك بن حنظلة. ينظر: جمهرة أنساب العرب ٢٢٤=٢٢٨.

وهو في هذا البيت يخاطب الفرزدق، وينكر عليه أن يسوي طهية والخشابا ببني ثعلبة أو بني رياح.

(١) أي ابن الطراوة .

(٢) أ وب: أولوها، وما أثبت من ج، وهو الأولى .

(٣) تختص (إِنْ) الشرطية من بين سائر أدوات الشرط بجواز وقوع الاسم المرفوع بعدها، بشرط أن يكون الفعل الذي بعد الاسم المرفوع ماضيًا. ينظر: الإنصاف ٦١٧.

(٤) ج: قوله تعالى .

(٥) سورة التوبة: ٦، وتمامها: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾.

(٦) ب: لم يقم .

فإِنْ قلتَ: وما الدليل على أَنَّ الهمزةَ أُمُّ البابِ؟.

قلتُ: لأَنّ الأسماءَ لم تُبْنَ إلا لتضمنها معنى الهمزة، وأَمَّا (هل)، و(أم) فليسا[1] كالهمزة، ألا ترى أَنَّ(هل) تدخل عليها الهمزةُ، فتقول: أَهَلْ؟، قال الشاعر:

.... أَهَلْ رَأَوْنَا بِوَادِي القف ذِي الأَكَمِ[2]

فهي غير استفهام، إِنَّمَا تركت الألف معها لعدم اللبس في أَنَّ هذا لا يكون إلا في الاستفهام[3].

وأَمَّا (أم) فتكون عاطفةً، فتخرج عن الصدر، فالهمزة إذاً أُمُّ الباب.

ومن قَبيل هذه الأدوات: (ما) و(لا) النافيتان، متى اجتمع بعدهما الفعلُ والاسمُ اختير تقديمُ الفعل، فإِنْ قُدِّمَ الاسمُ فليس بالأحسن، ويكون الاختيارُ فيه النصبَ[4] [إلا أَنَّ تقديمَه أكثرُ من تقديم الاسم في الاستفهام، والنصب فيه

----

(١) ب: فليس .

(٢) من البسيط، وصدره: سَائِلْ فوارس يَرْبوعٍ بِشَدَّتِنا

وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٥٥ ،وشرح المفصل ١٥٢/٨، والجنى الداني ٣٤٤، وشرح شواهد المغني للسيوطى ٧٧٢، والدرر ١٤٦/٥، وبلا نسبة في المقتضب ٤٤/١، ٢٩١/٣، والخصائص ٤٦٣/٢، وأسرار العربية ٣٨٥، وأمالي ابن الشجري ١٦٣/١، ١٠٨/٣، ورصف المباني ٤٠٧، والمغني ٣٨٩، والخزانة ٢٦١/١١، ٢٦٣، ٢٦٦

ويروى: (فهل) مكان (أهل)، ولا شاهد فيه حينئذٍ لما نحن فيه، ويروى: (بسفح) مكان (بوادي)، و(القاع) مكان (القف).

الشاهد فيه: مجيء (هل) مقرونة بهمزة الاستفهام.

وفيه شاهد آخر، وهو مجيء (هل) للتحقيق كـ(قَدْ). ينظر: رصف المباني ٤٠٧ .

شَدّتنا: حملتنا، القف: ما ارتفع من الأرض في صلابة.

والأكَم: جمع أَكَمَة، وهي مرتفع من الأرض مُلْبَسٌ حجارة سوداء.

(٣) أي أن (هل) هنا ليست للاستفهام فهي بمعنى (قد)، إِنَّمَا اجتمعت الهمزة معها؛ لأَنّ ذلك لا يكون إلا في الاستفهام. ينظر: الكتاب ١٠٠/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٤١/٢.

أحسن من النصب][(١)] في الاستفهام؛ لأَنّ شَبَهَ الاستفهام بالجزاء[(٢)] أكثرُ من شَبَهِ النَّفيَ، ألا ترى أَنَّ النفي / لا يشبه الشرط إلا من جهة كونه[(٣)] غيرَ واجب. [١٣٩/ب]

وسيفرد لهذا سيبويه ~ [(٤)] بابًا أخر الاشتغال.

وأَمَّا أدوات الشرط؛ فهي لا يليها إلا الفعلُ مظهرًا، فإَنْ قُدِّمَ فضرورة، ويكون على الفعل، وذلك قوله:

.... أينما الرِّيْحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ[(٥)]

وكذلك قول الآخر:

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ وج، وأثبت من ب .

(٢) أ : والجزاء، وما أثبت من ب وج .

(٣) أ وب : إلا في حجة وكونه. وكذلك في ج إلا أن (حجة) مكانها بياض. **وما أثبت يستقيم به ا ع .**

(٤) (رحمه الله) ليست في ب .

(٥) من الرمل، وصدره:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

وهو لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١٩٦/٢، والمؤتلف والمختلف ٨٤، والخزانة ٤٧/٣، والدرر ٧٩/٥، وللحسام بن ضرار في الأصول ٢٣٣/٢، ولكعب أو للحسام في المقاصد النحوية ٤٢٤/٤، وبلا نسبة في الكتاب ١١٣/٣، والمقتضب ٧٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢، ١٣٠/٣، والإنصاف ٦١٨، وشرح المفصل ١٠/٩، والخزانة ٣٨/٩، ٣٩، ٤٣.

وروي مكان "نابتة" "قد سمقت" أي طالت وارتفعت.

الشاهد فيه: تقدم الاسم "الريح" على فعل الشرط "تميلها"، وذلك لضرورة الشعر.

الصعدة: القناة التي تنبت مستوية، فلا تحتاج إلى تثقيف، وامرأة صعدة: مستوية القامة شبهوها بالقناة، والحائر: المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف؛ إِنَّمَا قيل له حائر لأَنّ الماء يتحير فيه فيجيء، ويذهب.

وصف امرأة فشبه قدها بقناة في حائر؛ إِنَّمَا جعلها في حائر لأَنّ ذلك أنعم لها، وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح.

فَمَتَـــى واغِـــلٌ يَنُـــبْهُم يُحَيُّـــو ......ـهُ...........................[1]

وأَمَّـا (إِنْ) فلكونهـا أُمَّ البـاب استسهلوا فيهـا ولايتهـا؛ إلا أَنَّـه يشترط[2] أن يكون الفعل ماضيًا حتى لا تكون[3] عاملةً في اللفظ، فتكون[4] بمنزلة (هَلاَّ)، وذلك: إن اللّهُ أمكنني من فلان فعلت كذا.[5]

فـإن قلـتَ: ومـن أيـن كانـت أم البـاب؟ قلـتُ: لأَنّ مـا عـداها مـن الأسمـاء والظروف بني لتضمنه معناها، وليس ثَمَّ حرف سواها و(إذما) عند سيبويه[6]، فـ(إِذْمَا)[7] لم تستعمل استعمال (إِنْ)، فهي أم الباب.

واسـتدلَّ سـيبويه ~ [8] علـى أن أسمـاء الاسـتفهام[9] تـدخل عليهـا الهمـزة

----

(١) من الخفيف، وتمامه:

وتُعْطَفْ عليه كأسُ السَّاقِي

وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٦، والكتاب ١١٣/٣، والأصول ٢٣٢/٢، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٨٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٨١/٢، والإنصاف ٦١٧، والخزانة ٤٦/٣، ٣٧/٩، ٣٩، وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٢، وشرح المفصل ١٠/٩، واللسان (وغل).

ويروى: "ومتى" مكان "فمتى"، و"يزرهم"، و"يجئهم" مكان "ينبهم"

الشاهد فيه: تقديم الاسم (واغل) بعد (متى) الجازمة، ورفعه بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور "ينبهم" الذي هو فعل الشرط.

والواغل: الرجل الذي يدخل على من يشرب الخمر، ولم يُدْعَ، وهو في الشراب بمنزلة الوارش في الطعام، وهو الطفيلي.

ينبهم: ينزل بهم، من ناب يَنُوبُ.

(٢) أ: لأَنَّه يشترط، ج: لذلك يشترط، وما أثبت من ب وهو الأولى.

(٣) ب: يكون.

(٤) ب: يكون.

(٥) ينظر: الكتاب ١٠٠/١.

(٦) المصدر السابق ٥٦/٣، ٥٧.

(٧) ب: وإذما.

(٨) (رحمه اللّه) ليست في ب.

(٩) ب: على أن الأسماء.

بقوله: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ﴾[(١)]، فدخلت عليها الهمزة.[(٢)]

ولقائل أن يقول: هذه إِنَّمَا هي الموصولة لا الاستفهامية، والعذر عن هذا أَنَّها هي، وإن اختلف حكمها؛ لأَنّ الجامعَ بينهما[(٣)] كونُها تقع على من يفعل.

وأَمَّا (إِنْ) الشرطية؛ فليست النافيةَ ولا الزائدَة؛ لأَنّه لا جامعَ بينهما، فليست هذه تلك، لأَنّه لا جامع بينهما، فهذا جملة ما في الباب، وبقي علينا لفظه.

قوله ~ [(٤)]: "وأَمَّا ما يجوزُ فيه الفعلُ مَظْهَرًا ومُضْمَرًا ومُقَدَّمًا ومُؤَخَّرًا، ولا يستقيمُ أَنْ يُبْتَدأَ بعده الأسماءُ فـ(هَلاَّ) و(لَوْلا) و(لَوْما)"[(٥)].

قلت: فهذا نص على أن المبتدأ لا يقع بعدها خلافا للكوفيين[(٦)].

ثُمَّ قال: "إِنَّمَا جاز ذلك؛ لأَنّ فيه معنى الأمر"[(٧)]، أي: إِنَّمَا جاز الابتداء بعدها الأسماء؛ لأَنّ فيها معنى التحضيض والأمر.

وقوله: "فجاز[(٨)] فيه ما يجوزُ في ذلك"[(٩)]، أي: ما يجوز[(١٠)] في الأمر من التزام الفعل، وعدم ابتداء الاسم.

----

(١) سورة فصلت: ٤٠، وتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

(٢) الكتاب ٩٩/١.

(٣) أ: بينها، والتصحيح من ب وج.

(٤) (رحمه الله) ليست في ج.

(٥) في الكتاب ٩٨/١: "وأَمَّا ما يجوز فيه الفعل مضمرًا ومظهرًا، مقدمًا ومؤخرًا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء فـ(هلا)، و(لولا)، و(لوما)، و(أَلاَّ)".

(٦) ينظر حاشية (٢) ص٣٨٣.

(٧) في الكتاب ٩٨/١: "إِنَّمَا جاز ذلك؛ لأَنّ فيه معنى التحضيض والأمر".

(٨) ب: يختار.

(٩) الكتاب ٩٨/١.

(١٠) أ: يجري، والتصحيح من ب وج.

ثُمَّ قال: "ولو قلتَ: [سوف][1] زيدًا أَضْرِبُ لم يَحْسُن"[2]، أي: لم يجز، فإن جاء ففي الشعر، ومنه على آخر المذهبين:

.... وقَلَّما وصالٌ على طول الصدود يدوم[3]

ثُمَّ قال: / "إلا أَنَّه جاز[4] في[5] تلك الأحرف التأخيرُ والإضمارُ لما ذكرتُ لك"[6]، أي: جاز فيها تأخير الفعل وإضمار[7] الاسم، لما ذكرت من أَنَّها لا يليها إلا الفعل من أجل أَنَّها للتحضيض. [١٤٠/أ]

----

(١) (سوف) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج والكتاب ٩٨/١.

(٢) الكتاب ٩٨/١.

(٣) من الطويل، وتمامه:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ٤٨٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٠٥/١، والأزهية ٩١، وأمالي ابن الشجري ٥٦٧، والمغني ٣٣٩، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧١٧، والخزانة ٢٢٦/١٠، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٥٠٢، وبلا نسبة في الكتاب ٣١/١ و١١٥/٣، والمقتضب ٨٤/١، والتعليقة ٥٣/١، والخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧، والمحتسب ٩٦/١، والإنصاف ١٤٤، وشرح الصفار ٥٩٢، ٦١١(ط)، وشرح المفصل ١١٦/٧، ١٣٢/٨، ٧٦/١٠، والخزانة ١٤٥/١.

ويروى: صَدَّتْ فأَطْوَلْتَ، ويروى: صَدَدْتَ وأطولتَ.

ويروى: "ولا أرى وصالاً" مكان "وقلما وصالٌ".

الشاهد فيه: رفع الاسم "وصال" بعد "قلما" على أَنَّه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل بعده "يدوم" و(ما) كافة لـ(قل).

وقيل: (ما) زائدة لا كافة و"وصال" فاعل "قلما".

(٤) ب: جوز.

(٥) (في) ملحقة في الحاشية العليا في أ.

(٦) الكتاب ٩٨/١.

(٧) أ: إظهار، والتصحيح من ب م وج.

وقوله -في حروف الاستفهام- : "لا يليها إلا الفعلُ"[(١)] معناه[(٢)] إذا اجتمع مع الاسم.

وقوله: "إلا أَنَّهم [قد][(٣)] تَوَسَّعوا فيها فابْتَدَؤُوا بعدها الأسماء"[(٤)]، أي: إذا وقعت الجملة المركبة من اسمين بعدها جاز ذلك.

وقوله[(٥)]: "الأصلُ غيرُ ذلك"[(٦)]، أي: الأصل أن يليها الفعل؛ لأَنَّها مشبهة لما لا يليها إلا الفعل.

ثُمَّ قال: "فإن قلتَ: هل زيدًا رأيتُ؛ قَبُحَ، ولم يَجُزْ إلّا في الشِّعْرِ"[(٧)]، أي إذا اجتمع الاسم مع الفعل فإِنَّمَا يقدَّم الفعل، ولا يجوز تقديم الاسم إلا ضرورة، فإن[(٨)] قدِّم فالحمل على الإضمار، وقد تقدَّم هذا كلُّه[(٩)] ولهذا [قال][(١٠)]: "فإن اضطر[(١١)] شاعر فقدَّم الاسم[(١٢)] نصب"[(١٣)].

----

(١) الكتاب ١/٩٨.

(٢) أ: معناه أَنَّه، وهذه العبارة ساقطة من ب، والتصحيح من ج.

(٣) (قد) ساقطة من أ و ب، وأثبتت من ج، والكتاب ١/٩٨.

(٤) الكتاب ١/٩٨.

(٥) ج: وكذلك.

(٦) الكتاب ١/٩٩.

(٧) في الكتاب ١/٩٩: "فإن قلت: "هل زيدًا رأيت"، و"هل زيدٌ ذهب" قبح، ولم يجز إلا في الشعر".

(٨) ب: وإن.

(٩) أ: المسألة، والتصحيح من ب وج.

(١٠) (قال) ساقطة من أ وأثبتت من ب وج.

(١١) أ: فإن كان اضطر، والتصحيح من ب وج والكتاب ١/٩٩.

(١٢) أ: الآخر، والتصحيح من ب وج والكتاب ١/٩٩.

(١٣) الكتاب ١/٩٩.

وقوله[١] : "وهو في هذا أَحْسَنُ[٢] "، يعني تقديم الاسم أحسن من تقديمه في (قد) و(سوف)؛ لأَنّ هذه قد يقع بعدها المبتدأ والخبر، ولا يكون ذلك في (قد) و(سوف) أصلاً.

ثُمَّ قال: "إِنَّمَا[٣] فَعَلُوا ذلك بالاستفهامِ"[٤] ... إلى أخره، يريد أن يعلل لِمَ[٥] اختاروا في الاستفهام الحملَ على الفعل، وقد أعطينا العلة في ذلك.

وأخذ[٦] **يقول**[٧] : إن تقديمَ الاسم مع الهمزة جائزٌ لما ذكرناه من أَنَّها أُمُّ الباب، وهو الحرف الذي لا يزول عن الاستفهام، وما عداها الأصل فيه الهمزة ألا ترى أَنَّ(هل) تدخل عليها (أَمْ) في قوله: أم هل جاءك عمروٌ[٨] .

ثُمَّ قال: "فإِنَّمَا[٩] هي بمنزلة قد"[١٠] .

قلت: سوف نبين هذا بأكثر من هذا إذا انتهينا إليه إن شاء الله[١١] في أبواب التسوية[١٢] .

---

(١) الكتاب ٩٩/١.

(٢) ب: بأحسن.

(٣) أ وج: فإِنَّمَا، وما أثبت من ب والكتاب ٩٩/١.

(٤) الكتاب ٩٩/١.

(٥) ب: لما.

(٦) أ وب: وآخر، والتصحيح من ج.

(٧) ينظر: الكتاب ٩٩/١.

(٨) ج: غيره.

(٩) ب: إِنَّمَا.

(١٠) الكتاب ١٠٠/١.

(١١) بعدها في أ كلمة غير واضحة.

(١٢) أ: التعدية، ب: التبرئة، والتصحيح من ج.

وقوله: "ويُختارُ فيها النَّصْبُ"[(١)] أي يكون الاسم المقدَّم على الفعل منصوبًا على الفعل.

ثُمَّ قال: "لأَنّ الفعلَ أولى إذا اجْتَمَعَ هو والاسمُ"[(٢)]، أي[(٣)] الفعل أولى بأن يلي الهمزة.

ثُمَّ قال: "فالألفُ إذا كان معها فعلٌ فهي بمنزلة: لَوْلا وهَلاَّ"[(٤)]، أي[(٥)] يختار تقديمه[(٦)] كما يختار في أدوات / التحضيض، إلا أَنّك إن شئت رفعت في الألف على الابتداء، فتقول: "أزيد قام" على الابتداء قليلاً. [١٤٠/ب]

ثُمَّ قال: "وهو في[(٧)] الألفِ أمثلُ منه في مَتَى"[(٨)]، أي رفع هذا؛ لأَنّه[(٩)] مع الهمزة[(١٠)] على قِلَّتِه أمثل منه فيما[(١١)] عداها؛ لأَنّها تشرك[(١٢)] سائر الأدوات في[(١٣)] ابتداء الأسماء بعدها، نحو: "هل زيد قائم؟"، و"أزيد منطلق؟"، وهي مخصوص يقدّم فيها الاسم قبل الفعل، ولا يكون ذلك فيما عداها، فلهذا كان

----

(١) الكتاب ١/١٠٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أ: أن، والتصحيح من ب وج.

(٤) في الكتاب ١/١٠٠: "فالألف إذا كان معها فعل بمنزلة لَوْلا وهَلّا".

(٥) أ: أو، والتصحيح من ب وج.

(٦) أ: تقديم، والتصحيح من ب وج.

(٧) (هو في) غير واضحة في ب.

(٨) الكتاب ١/١٠٠.

(٩) ج: إلا أَنَّه.

(١٠) (مع الهمزة) ساقط من ب.

(١١) أ وب: من ما، وما أثبت من ج.

(١٢) أ: تسر، والتصحيح من ب وج.

(١٣) أ: من، والتصحيح من ب وج.

الرفع أسهل وأمثل منه في (متى)[1] .

وقوله: "والرَّفْعُ فيها على الجَوَازِ"[2] ، أي: على جوازه في "هل زيدٌ قام" ، وهو الاضطرار.

ثُمَّ قال: "ولا يجوزُ ذلك في هَلاَّ ولَوْلا"[3] ، أي: لا يجوز الرفع على الابتداء فيها لما قلناه، وتفريقه بين الرفع في المعطوف على الجملة الفعلية ، والرفع فيما بعد الهمزة إذا قلت: "أزيدٌ ضربتَه؟" ، فالرفع في هذا أقبح؛ لأَنّ الحرف هنا طلب[4] الفعل، وليس ذلك في المعطوف، إِنَّمَا اختير الحمل على الفعل جوازًا لتكون المشاكلة، واختير - هنا - وجوبًا أو اختيارًا يقرب من الوجوب؛ لأَنّه بمنزلة الشرط.

----

(١) بعدها في ب: أي رفع هذا ، وهذه الزيادة سببها انتقال النظر .

(٢) الكتاب ١/١٠٠.

(٣) المصدر السابق .

(٤) ج: يطلب .

هذا بابُ ما يُنْصبُ في الأَلِفِ[١]

تقول: "أعبدَ اللّه ضربتَه؟ وأزيدًا مَرَرْتَ بِهِ؟"[٢] .

قلت: قد تقدَّم أَنَّ الاسمَ والفعلَ إذا وقعا بعد الألف اختاروا تقديم الفعل، فإنْ قُدِّمَ الاسم كان محمولاً على الفعل، فلهذا قال سيبويه ~ [٣]: "فكل هذا قد أضمرتَ فيه بين[٤] الألف والاسم[٥] فعلاً[٦]" .

وقوله: "كما فعلتَ[٧] ذلك فيما نصبتَه[٨] في[٩] هذه الحروفِ في[١٠] غير الاستفهام"[١١] ، يريد: كما أَضْمَرْتَ الفعلَ بعد أدوات الشرط إذا قلتَ: إنْ اللّهُ تعالى[١٢] أَمْكَنَنِي [من فلان فعلتُ كذا][١٣] وبعد[١٤] أدوات التَّحْضِيض،

---

(١) الكتاب ١٠١/١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) (رحمه اللّه) ليست في ب.

(٤) ب: من.

(٥) أ وب: اللام، والتصحيح من ج والكتاب ١٠١/١.

(٦) في الكتاب ١٠١/١: "ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً".

(٧) ب: جعلت.

(٨) أ وب: نصبت، والتصحيح من ج والكتاب ١٠١/١.

(٩) أ: و، والتصحيح من ب وج ،والكتاب ١٠١/١.

(١٠) ب: من.

(١١) الكتاب ١٠١/١.

(١٢) (تعالى) ليست في ب وج والكتاب ١/ ١٠٠.

(١٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب، وأثبت من ج، و الكتاب ١٠٠/١.

(١٤) أ: ومنه، والتصحيح من ب وج.

وبعد[١] الحروف العاطفة على الجمل الفعلية، ثُمَّ أنشد[٢] قول جرير:

أَثَعْلَبَــةَ الفَــوَارِسَ أَمْ رِياحًــا عَـدَلْتَ بِهِـم طُهَيَّـةَ وَالخِـشَابا[٣]

فهذا جاء به شاهدًا على أَنَّ العربَ تختارُ بعد الألف إضمارَ الفعل، خلافًا لابن الطراوة[٤]، حيث جعل السؤالَ عن الاسم يُخْتَارُ فيه / الحملُ على الابتداء، وله مذهبٌ في هذا الموضع ينبغي[٥] أنْ نستوفيَه.

[١٤١/أ]

زعم أَنَّ الهمزةَ لا تكون أبدًا إلا مُعادِلَةً أو في حكمها، وسائرُ أدوات الاستفهام لا يكون ذلك فيها، فتقول: أقام زيدٌ أم قعد؟، وأزيدٌ قام أم عمرو؟

قال: "ويجوز في[٦] كلامهم أَلاَّ يأتوا[٧] لها بمعادل، لأَنّ المعنى على ذلك، ألا ترى أَنّك إذا قلت: أزيدٌ قام؟ فمعناه أم لم يقم، فهي تعادل إنْ لم يُذْكَر[٨] المعادلُ بين الشيء وَضِدِّه، و[٩] على ذلك المعنى قال: وأضربُ لك من هذا مثالاً تستدلُّ به، فمن ذلك قوله:

يابَنِي كل ماحلٍ وَذِوي كلِّ باطلٍ أصوابًا[١٠] رأيتم[١١] ذَمَّنا[١٢] في المحافِلِ[١٣]

---

(١) أ: هو والتصحيح من ب وج.

(٢) الكتاب ١٠٢/١.

(٣) سبق تخريجه ص٣٨٥.

(٤) سبق ذكر رأى ابن الطراوة، ينظر ص٣٨٥.

(٥) أ: فينبغي، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٦) أ وب: من، وما أثبت من ج، وهو الأولى.

(٧) ب: تأتوا.

(٨) أ: تذكر، وما أثبت من ب وج.

(٩) (و) ساقطة من ب.

(١٠) أ: أضرابا، وما أثبت من ب وج.

(١١) أ وج: وأنتم، وما أثبت من ب.

(١٢) ج: دوننا.

(١٣) لم أجد هذا الشاهد فيما رجعت إليه من كتب.

قال: فهم قد رأوا الذمَّ وقد حصل ذلك، فهو يسألهم هل رأوه صوابًا[١] أم غيرَ صواب[٢]؟، فهي وإنْ لَمْ يُذْكَر المعادلُ معها لفظًا فهو منوي إذ المعنى عليه، فإنْ[٣] تقدَّم الفعلُ فالمعادلةُ بينه وبين ضدِّه، ولذلك قُدِّم، وإنْ تَقَدَّمَ الاسمُ فالمعادلة بينه وبين اسم أخر، ولذلك قُدِّم، إلا أنَ تَشْهَد القرائنُ بخلاف ذلك، وهذا الذي قال في[٤] الهمزة ليس بشيء، فإنّه[٥] لا فرقَ بين الهمزةِ وغيرها في ذلك، ألا ترى أَنَك إذا **قلت**: هل قام زيدٌ ؟، فالمعنى: هل قام أم لم يَقُم؟، ألا ترى أَنَّ السائلَ أبدًا[٦] إنَّمَا يطلبُ التعيينَ، فإذا **قلتَ**: أقام زيدٌ أو عمرٌو، فالمعنى: أقام أحدُهما؟، فأنت قد كَلَّفْتَه أَنْ يُعلِمَك هل قام واحد منهما أم لا؟ فقد طلبتَ تعيينَ هذا الاسم[٧]، فمن ضرورة[٨] الجواب أَنْ يعلم[٩] الشيء وضدَّه هل حصل أو لم يحصل؟ فالمعنى في أدوات الاستفهام كلّها على المعادلة[١٠].

وإذا قال له[١١]: "قام"، فقد حصل له[١٢] قيامُه[١٣]، وانتفاءُ[١٤] الضدِّ

---

(١) أ: ضرابًا، وما أثبت من ب وج.

(٢) أ: ضراب، وما أثبت من ب وج.

(٣) ب: وإن.

(٤) ب: من.

(٥) ج: وأَنَّه.

(٦) (أبدًا) غير واضحة في ب.

(٧) ب: الأمر.

(٨) أ: جملة، والتصحيح من ب وج.

(٩) ب: تعلم.

(١٠) ينظر: المغني ٨.

(١١) ج :لك.

(١٢) ج :لك.

(١٣) ج: قيام.

(١٤) ب: وأشاء، ج: وانتفى.

فكل سائل فإنَّمَا[(١)] طلبُه[(٢)] التعَّيينُ.

وأَمَّا إنَّ "هل قام زيد؟" مفارقٌ لـ"أقام زيد؟" فلا وجهَ له، إنَّمَا يفارق: "أزيد قام أم عمرو؟" لـ"هل قام زيدٌ؟" ولـ"أقام زيد؟"[(٣)]؛ لأَنَّ المُعَادِلَ هنا مُصَرَّحٌ[(٤)] به قد خطر بالبال أولاً، وحينئذ ذُكِرَ، وحين قلتَ: أزيدٌ قام؟ إنَّمَا / أَرَدْتَ السُّؤالَ عن هذا لا عن غيره، وبالجواب يحصل له الأمران فيستويان[(٥)]؛ لأَنَّه إذا[(٦)] قال في جواب: أقام أم[(٧)] لم يقم؟ قد قام، فقد حصل القيامُ، وانتفى الضِّدُّ. [١٤١/ب]

وإذا قال في جواب: أقام زيدٌ؟ نعم، فقد حصل القيامُ، وانتفى عدمُه، فلا فرقَ بينهما بعد الجواب، وأَمَّا قبله فبينهما أَنَّ المعادلَ بينه وبين الأخر مَقْصُودٌ السؤالُ عنه، وفي المسألةِ الأخرى غير مقصود، و[(٨)] لكن يحصل بعد الجواب العلم بالأخر؛ لأَنَّ السائل طالب للتعيين أبدًا.

وأَمَّا قوله: إنَّه عزيزٌ من كلامهم ألا يأتوا[(٩)] لها بمعادل فكذبٌ، بل هو أكثر من أن يُحصى، ألا ترى قوله تعالى[(١٠)]: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَكُمْ عَبَثًا﴾[(١١)]

----

(١) ب: أفاد.

(٢) ج: يطلب.

(٣) ب: وما قام زيدٌ.

(٤) ب: يصرح.

(٥) أ وب: فيستويا، وج: فيشتركا، والصحيح ما أثبت.

(٦) (إذا) ملحقة في الحاشية اليمنى في ب.

(٧) قوله: "أم لم يقم؟ فقد قام، فقد حصل القيام وانتفى الضد وإذاقال في جواب أقام" ساقط من ج بسبب انتقال النظر.

(٨) (و) ساقطة من ب وج.

(٩) ب: ألا ترى.

(١٠) "تعالى" ليست في ب.

(١١) سورة المؤمنون: ١١٥، وتمامها: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾.

و: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ﴾[١]، و[٢]﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾[٣]، و﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا﴾[٤]، وهذا كثير جدًا، وما أنشده من قوله:

.... أَصَوَابًا[٥] رأيتم[٦] ذَمَّنَا[٧] في المَحَافِلِ

فهو على معنى: أم غير صواب[٨]، والمعنى يشهد لذلك، ولسنا نخالف في مثل هذا، ولا تَعَرَّضنا قط لنفي المعادل هنا بنفي ولا بإثبات[٩]، فهذا الذي أورد من الفرق باطلٌ.

وقوله[١٠]: "وتفسيرهُ هنا هو التَّفسيرُ[١١] في الابتداء"[١٢]، أي: إذا كان الاسم المُشْتَغَلُ عنه أولاً [و][١٣] لم يتقدَّمْه شيء[١٤].

وقوله: "إلا أَنَّ النصبَ يُختار هنا، وهو حدُّ الكلام"[١٥]، كان حقهُ أَنْ

---

(١) ب: تزكى، وهي الآية ٣٣ من سورة النجم.

(٢) (و) ساقطة من ب.

(٣) سورة النجم: ١٩.

(٤) سورة مريم: ٧٧، وتمامها: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾.

(٥) أ: أضرابًا، وما أثبت من ب وج.

(٦) في النسخ الثلاث (وأنتم)، و ما أثبت أولى.

(٧) ج: دوننا.

(٨) أ: ضراب، وما أثبت من ب وج.

(٩) ب: ولا إثبات.

(١٠) أي سيبويه.

(١١) ب: الضمير.

(١٢) في الكتاب ١٠٢/١: "وتفسيرهُ ههنا هو التفسيرُ الذي فُسِّر في الابتداء".

(١٣) (و) ساقطة من أ و ب، وأثبتت من ج.

(١٤) أي أن الفعل الذي ينصب الاسم قبل دخول الاستفهام هو الذي ينصبه مع الاستفهام.

(١٥) في الكتاب ١٠٢/١: "إلا أن النصب هو الذي يختار هنا، وهو حد الكلام".

يقولَ إلا أنَّ الحملَ هنا على الفعل هو المختار، لكن النصب لا يكون إلا على الفعل.

وقوله: "وأَمَّا الانتصابُ ثمَّ وهنا فمن وجهٍ واحد"[١]، أي: وأَمَّا الانتصابُ في الابتداء وهنا[٢] فمن وجه واحد، وهو إضمارُ الفعل[٣].

ثُمَّ قال: "ومثلُ ذلك: أعبدَ الله كنتَ مثلَه؟ لأَنّ "كنتَ" فعلٌ، والمثلُ مضاف إليه، وهو منصوبٌ"[٤]، أي: فهو سببيٌّ، فينصب "عبد الله"؛ لانتصاب سببيِّه[٥]، فيقول[٦]: أشبهتَ عبدَ الله كنتَ مثله.

وقوله: "ومثلُه: أزيدًا لستَ مثلَه؟ لأَنّه فعلٌ، فصار بمنزلة: أزيدًا لقيتَ أخاه"[٧].

قلت: مذهبُه أَنْ يتقدَّم معمولُه / عليه، فهو يعمل فيما قبله، فله أَنْ يُفَسِّر [١٤٢/أ] وقد صرَّح سيبويه ~ [٨] في غير موضع على أَنَّ (ليس) فعل[٩]، وهو الذي يقوم عليه الدليلُ، خلافًا للفارسي[١٠] ~ [١١].

----

(١) في الكتاب ١٠٢/١: "وأَمَّا الانتصاب ثم وهاهنا فمن وجه واحد".

(٢) (وهنا) ساقط من ب.

(٣) أي أن النصب مع الاستفهام يقدر فيه العامل الذي يقدر في الابتداء، إلا أن النصب مع الاستفهام هو المختار، والرفع هوالمختار في الابتداء.

(٤) الكتاب ١٠٢/١.

(٥) أ: سببه، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٦) ب: فنقول.

(٧) في الكتاب ١٠٢/١: "ومثله: أزيدًا لست مثله؛ لأَنّه فعل، فصار بمنزلة قولك: أزيدًا لقيت أخاه".

(٨) (رحمه الله) ليست في ب.

(٩) ينظر الكتاب ٧٠/١، ١٠٢، ١٤٧.

(١٠) ينظر المسائل الحلبيات ٢١٠- ٢٢٢، وقد سبق ذكر ذلك في حاشية (٢) ص١٥٣.

(١١) (رحمه الله) ليست في ب وج.

ثُمَّ قال: "ومثلُ ذلك "ما أدري أزيدًا مَرَرْتُ بِهِ أم عمرًا؟، وما أبالي[(١)] أعمرًا[(٢)] مَرَرْتُ بِهِ أم بِشْرًا"[(٣)]؟، كأَنَّ قائلاً قال هنا: لِمَ اختاروا هنا النصبَ، وليس ثَمَّ استفهام، ولا هو المعنى، ألا ترى أَنَّه لا يريد أَنْ يَسْأَلَ، إِنَّمَا هو مُسَوٍّ على نفسه[(٤)] الأمرَ؟ فأجاب بأَنَّ تلك الهمزةَ هي التي اسْتُعملت في التَّسْوِية[(٥)]، واختاروا فيها هنا ما اختاروا هناك، كما آثروا الحملَ على إضمار الفعل مع (حتَّى)؛ لأَنّها العاطفةُ في "قام القومُ حتَّى عبدُ اللّه"[(٦)]، فلما كانت تلك راعوها[(٧)]، فأضمروا الفعل.

ثُمَّ قال: "وتقولُ: أعبدُ اللّه ضَرَبَ أخوه زيدًا؟"[(٨)].

قلت: فهذا له سببيٌّ مرفوعٌ، فَيُحْمَل عليه، ويكون التقديرُ: ألابس عبدُ اللّه زيدًا ضرب أخوه زيدًا؟ لأَنّه إذا ضَرَبَ أخو[(٩)] عبدِ اللّه زيدًا[(١٠)] فقد لابس عبدُ اللّه زيدًا، ولما لم يكن له إلا سببيٌّ حملتَ عليه، ولو كان له ضميرٌ لحملتَ عليه، فالاسم لا يخلو أَنْ يكونَ له ضميرٌ أو سببيٌّ، أو ضميران أو سببيَّان، أو

---

(١) أ: ما أدري، والتصحيح من ب وج والكتاب ١٠٢/١.

(٢) أ: عمرًا، والتصحيح من ب وج.

(٣) في الكتاب ١٠٢/١: "ومثل ذلك: ما أدري أزيدًا مَرَرْتُ بِهِ أم عمرًا؟، وما أبالي أعبدَ اللّه لقيت أخاه أم عمرًا؟".

(٤) أ وب: تفسير، والتصحيح من ج.

(٥) ب: التبرئة.

(٦) ينظر: الكتاب ٩٦/١.

(٧) أ: رأى غيرها، والتصحيح من ب وج.

(٨) أ: زيد، والتصحيح من ب وج والكتاب ١٠٢/١.

(٩) ج: أخوه.

(١٠) في النسخ الثلاث: لزيد، والصحيح ما أثبت.

ضمير وسببيٌّ[١]، والاسم[٢] المشتغَل عنه لا يخلو من واحد من هذه الأقسام، والذي يضبطها أَنْ تنظرَ إلى الذي تحمل[٣] عليه فتزيله[٤]، فإنْ صحَّ للعامل أَنْ يعملَ فيه في موضعه من التقديم تركتَه[٥]، وإنْ لم يصحَّ أَنْ يَعْمَلَ فيه إلا مؤخرًا عن ذلك الموضع أوليتَه إيَّاه[٦]، فإنْ[٧] صحَّ له العملُ[٨] فيه[٩] على الوجهين، ولم يكن فيه ما أذكره لك[١٠]، فالمسألةُ صحيحة، وإنْ أدَّى إعمالهُ فيه إلى تعدِّي فعلُ المضمر المتَّصل إلى مضمره المتصل[١١]، أو تعدِّي[١٢] فعل المظهر إلى مضمره المتَّصل، فالمسألة ممتنعة إلا في الظَّن[١٣] وفقدتُ وعدِمتُ، وإن أدَّى إلى تعدِّي فعل[١٤] المضمر[١٥] إلى ظاهر، فلا يجوز في بابٍ من الأبواب.

---

(١) قوله"أو ضميران أو سببيان أو ضمير وسببي "ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٢) ج: فالاسم .

(٣) ج: يحمل .

(٤) ب: فتدخل .

(٥) وذلك نحو: "زيدٌ ضربته" إذا حذف الضمير يقال زيدًا ضربتُ. ونحو: زيدًا لقيت أخاه إذا حذف السببي يقال: زيدًا لقيت.

(٦) وذلك نحو: "أزيدٌ قام أخوه" إذا حذف الضمير يقال: "أقام زيدٌ" ونحو: "أزيد قام أخوه" إذا حذف السببي يقال: "أقام زيدٌ".

(٧) (فإن) مكررة في ب .

(٨) ب: العمل له .

(٩) (فيه) ملحقة في الحاشية اليسرى في ج .

(١٠) أ وب: ما أذكر من ذلك، وما أثبت من ج، وهو الأولى.

(١١) (إلى مضمره المتصل) مكررة في ب.

(١٢) أ: تقدير، والتصحيح من ب وج .

(١٣) ج: باب الظن .

(١٤) أ وب: مثل، والتصحيح من ج.

(١٥) أ: المظهر، والتصحيح من ب وج.

فهذا هو الذي يَضبط هذه المسائل وإنْ انتشرت، ولكن ينبغي أَنْ تُفَصَّلَ هذه المواضع/ ويُوْضَعَ لكل مسألة مثالٌ[١] حتى يتبيَّن فيها ما قلناه، فقد قلنا إنَّه [١٤٢/ب] إذا كان له ضميرٌ أو سببي حَمَلْتَ عليه، فمثال الضمير: "زيدٌ ضربتُه"، إنْ حملت عليه نصبتَ، وكذلك: "أزيدٌ قام"؟ يرتفع؛ لأَنّ ضميرَه مرفوع، والمجرور كالمنصوب، فتقول: "زيدًا مَرَرْتُ بِهِ"، ومثال السببي: "زيدًا[٢] لقيتُ أخاه"، و"أزيدٌ قام أخوه"، ومجرورُ السببي هنا كمنصوبه، فتقول: "زيدًا مررتُ بأخيه"، إنَّمَا صحَّت هذه المسائلُ كلُّها؛ لأَنّك تحذف الضميرَ والسببي، ويصحُّ العملُ، وليس فيه إذْ ذاك تعدٍ من فعل[٣] مضمرٍ متَّصلٍ إلى مضمره المتَّصل، [ولا فعل مظهر إلى مضمره المتّصل][٤] فتقول في "زيدٌ ضربتُه": "زيدًا ضربتُ"، وفي: "أزيدٌ قام؟": "أقام زيدٌ؟"؛ لأَنّه لا يصحُّ له العمل فيه مقدَّمًا، فتزيل الضميرَ، وتعمل فيه، وتزيل السببي من قولك: "زيدًا لقيتُ أخاه"، فتقول: "لقيتُ زيدًا" و"زيدًا لقيتُ"، وكذلك "زيدًا مررتُ"، فهذا حكم الضمير أو السببي.

وإنْ[٥] كان له سببيَّان حملتَ على أَيِّهما شئتَ، فتقول: "أزيدٌ ضرب أخوه غلامَه؟"، فهذان[٦] مرفوعٌ ومنصوبٌ، فإنْ حملتَ على المرفوع، وهو الأخ، فأزِلْه، وَضَعِ المشتغلَ عنه في موضعه، فقل[٧]: "أضَرَبَ زيدٌ غلامَه؟"[٨]، فيكون كلامًا صحيحًا، وإنْ حملتَ على الغلامِ، فضعه في موضعه، تَجِدُ المسألةَ صحيحةً،

---

(١) في النسخ الثلاث: مثالاً، والصحيح ما أثبت.

(٢) ب: زيدٌ.

(٣) ب وج: تعدي فعل.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر، وأثبت من ب وج.

(٥) ب: فإن.

(٦) ب: فهذا.

(٧) أ: مثل، ب: فقال، والتصحيح من ج.

(٨) ب: أزيد ضرب غلامه.

فتقول: "أزيدًا ضربَ أخوه؟"، أي: أضرب أخو زيدٍ زيدًا؟، فهذا حكمُ السببيّ.

فإنْ كان ثَمَّ ضميرٌ وسببي، فإمَّا أَنْ يكونَ المضمرُ متَّصلاً أو منفصلاً، فإنْ كان منفصلاً، فحكمُه حكمُ السببي، فتحمل إذْ ذاك على أَيِّهما شئتَ، فتقول: "أزيدًا لم يضرب أخاه إلا هو؟"، إنْ حملتَ على الأخ نصبتَ[(١)] ؛ لأَنّ التقدير: ألم[(٢)] يَضْرب زيدًا إلا هو؟، فليس في هذا شيء، وإنْ[(٣)] حملتَ على المضمرِ رفعتَ، وكانت المسألةُ صحيحةً؛ لأَنّ التقديرَ: أَلَمْ[(٤)] يَضْرِبْ زيدًا أخاه؟ فإنْ عكستَ، فرفعتَ السببي، ونصبتَ الضميرَ، فالحكمُ كالحكم، ومثاله: "أزيدًا[(٥)] لم يضربْ أخوه إلا إيَّاه؟"[(٦)]، حملتَه[(٧)] أيضًا على أَيِّهما شئتَ، إنْ حملتَ على الأخ رفعتَ، فقلتَ: "ألم يضربْ زيدٌ[(٨)] إلا إيَّاه؟"، فليس في هذا شيءٌ/ مِمَّا[(٩)] قدَّمناه، وإنْ حملتَ على الضمير نصبتَ، ويكون التقديرُ: أزيدًا لم يضربْ[(١٠)] أخوه؟، والمسألةُ[(١١)] صحيحةٌ، فهذا حكمُ السببيِّ مع المضمر[(١٢)] المنفصل [١٤٣/أ]

(١) (نصبت) ليست في ب وج.

(٢) ب: لم.

(٣) أ: فإن، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٤) أ: لم، والتصحيح من ب وج.

(٥) ب: أزيدٌ.

(٦) ب: إيا.

(٧) ب وج: حملت.

(٨) أ: زيدًا، والتصحيح من ب وج.

(٩) ب: كما.

(١٠) ج: يضربه.

(١١) ج: فالمسألة.

(١٢) ب وج: الضمير.

حكمُهما حكمُ[١] السببي.

فإنْ[٢] كان المضمر متَّصلاً حملتَ عليه أبدًا، وتنظر إلى السببي، فإنْ كان منصوبًا لم تحمِلْ عليه أصلاً، وإنْ كان مرفوعًا، حملتَ عليه في باب الظَّن، ومثال ذلك: أزيدٌ لم يضربْ أخاه؟، فحملتَ هنا على الضميرِ، وتركتَ السببي؛ لأَنّه منصوبٌ، إنَّمَا حملتَ على المضمر؛ لأَنّ التقدير: ألم يضرب زيدٌ[٣] أخاه؟.

فهذا كلامٌ صحيحٌ، إنَّمَا لم تحمل على السببي المنصوب؛ لأَنّ التقديرَ يكون إذ ذاك: أزيدًا لم يضرب؟، فيتعدى فعلُ المضمر إلى ظاهره، ولا يجوز ذلك في باب من الأبواب، فإنْ[٤] عكستَ المسألةَ، وجعلت السببي مرفوعًا، والمضمرَ منصوبًا، فقد قلنا[٥]: إنَّ المضمرَ يُحْمَل عليه في كلِّ موضع، فتقول: أزيدًا لم يضربه أخوه؟؛ لأَنّ التقديرَ: ألم[٦] يضرب زيدًا[٧] أخوه؟

وإن حملتَ على السببي[٨] جاز في الظن، فيكون التقديرُ: أزيدٌ لم يضربه؟[٩]، فهذا لا يجوز هنا، فلو قلتَ: أزيدٌ لم تظنُّه؟[١٠]، جاز، فتقول في الاشتغال: أزيدٌ لم يَظُنُّهُ أخوه؟، فهذا حكم السببي مطلقًا.

---

(١) أ: حكمًا كحكم، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٢) ب: إن.

(٣) أ: زيدًا، والتصحيح من ب وج.

(٤) ب: وإن.

(٥) (فقد قلنا) مكررة في ب وساقطة من ج.

(٦) أ: لم، والتصحيح من ب وج.

(٧) (زيدًا) ملحقة في الحاشية اليسرى في ج.

(٨) ب: الظن السببي.

(٩) ب: تضربه.

(١٠) ج: يُظَنَّنَهُ.

فأَمَّا[١] الضميران، فإمَّا أَنْ يكونا منفصلين، أو أحدهما منفصلٌ، والآخر متَّصلٌ[٢]، ولا يحتاج هنا إلى المتَّصِلَين؛ لأَنّه لا يُتَصَوَّر ذلك إلا في باب (ظننت)، ويُحْمَل إذْ ذاك على المرفوع منهما، ولا يجوز الحملُ على المنصوب، فتقول: أزيدٌ ظننتَه[٣] قائمًا؟[٤]؛ لأَنّه يكون التقديرُ: أظنَّه زيدٌ؟، وذلك جائزٌ عندنا في الظَّن؛ لأَنّه تعدَّى فعلُ المظهر إلى مضمره، ولا يجوز النصب؛ لأَنّه يؤدي إلى: أزيدًا ظنَّ؟، وذلك لا يجوز في بابٍ من الأبواب؛ لأَنّ فيه تعدي فعل المضمر إلى ظاهره.

فإنْ[٥] كان الضميران منفصلين، فحكمُهما حكم السببين[٦]، تَحملُ على أيهما شئتَ، فتقول: أزيدٌ إيَّاه لم يُضْرَب إلا هو؟، فتحمل على (هو)[٧]؛ لأَنّ التقدير: أزيدٌ لم يُضْرَب؟، فهذا قَدْ تَعَدَّى فيه[٨] فعل المضمر[٩] إلى مضمره المنفصل، وذلك لا يمتنع.

/ فإنْ[١٠] حملتَ على المنصوبِ، قلتَ: أزيدًا لم يضربْ إلا هو؟، ففيه تعدِّي فعل المضمر المنفصل إلى ظاهره، وذلك جائزٌ، فإنْ كان أحدهما متَّصلاً، والآخر منفصلاً فهما كالسببي مع المضمر المتَّصل؛ يُحْمَلُ على المضمر المتَّصل [١٤٣/ب]

---

(١) ب: وأَمَّا.

(٢) ب وج: أو أحدهما متصل والآخر منفصل.

(٣) ب وج: ظنه.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢١٧٧.

(٥) ب وج: وإن.

(٦) أ: الشيئين، والتصحيح من ب وج.

(٧) ينظر: الارتشاف ٢١٧٧، ٢١٧٨.

(٨) أ: منه، والتصحيح من ب وج.

(٩) (فعل المضمر) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ.

(١٠) ب: وإن.

أبدًا، فتقول: أزيدٌ[١] لم يضرب إلا إيَّاه؟، يحمل على المرفوع؛ لأَنّ التقديرُ: ألم يضرب زيد[٢] إلا إيَّاه، ولا يُحمل هنا على هذا المضمر المنفصل أصلاً؛ لأَنّه منصوب، كما لم يُحمل على السببي المنصوب؛ لأَنّه يكون التقدير: أزيدًا لم يُضْرَب، ولا يجوز ذلك أصلاً، فإن كان المضمر[٣] المنفصل مرفوعًا[٤] حُمِلَ عليه في باب الظن خاصة، فلو قلتَ: أزيدًا لم يضربه إلا هو؟، فحملتَ على المضمر المتَّصل، فتقول: ألم يضرب زيدًا إلا هو؟، ولو حملت على المرفوع لأدَّى هنا[٥] إلى: ألم يضربه زيد؟، ولا يجوز إلا في باب الظن، فلو قلت: أزيدٌ[٦] لم يظنُّه إلا هو[٧] جازت [المسألة][٨]؛ لأَنّ التقدير: ألم يظنُّه زيدٌ؟.

فهذه جملة المسائل الدائرة في هذا الموضع، وقد تبيَّنت على الكمال.

وما زاد على الضميرين أو السببين فحكمه هذا، فاعتبر[٩] المسائل[١٠] بتعدِّي[١١] فعل[١٢] المضمر المتَّصل إلى مضمره المتَّصل، أو فعل الظاهر إلى

---

(١) أ: أزيدًا، والتصحيح من ب وج.

(٢) أ: زيدًا، والتصحيح من ب وج.

(٣) ج: الضمير.

(٤) (مرفوعًا) ساقطة من ب.

(٥) ج: هذا.

(٦) أ: زيدًا، والتصحيح من ب وج.

(٧) ينظر: الارتشاف ٢١٧٧.

(٨) (المسألة) ساقطة من أ و ب، وأثبتت من ج.

(٩) (فاعتبر) مكررة في ب.

(١٠) ج: المسائل الدائرة.

(١١) أ وج: بتقدير، والتصحيح من ب.

(١٢) ج: حمل.

مضمره المتَّصل، فإنْ تُصوِّرَ فامنع[(١)] إلا في الظن وعدمت وفقدت، وإنْ تُصوِّرَ تعدِّي[(٢)] فعل[(٣)] [المضمر][(٤)] المتَّصل إلى ظاهره، فامنع مطلقًا، وأجِزْ ما عداهما[(٥)]، وبيانُ هذه الضمائر: لِمَ[(٦)] امتنع فيها ما امتنع[(٧)]؟، ولم[(٨)] جاز في الظن، ولم يَجُزْ في غيره؟ قد أتينا على بيانه في أبواب المضمرات بما أغنى عن إعادته هنا.

ثُمَّ نرجع إلى لفظه:

قال: "فإنْ جعلتَ زيدًا الفاعلَ، **قلت:** أعبدَ اللّه ضرب أخاه زيدٌ؟"[(٩)].

قلت: فصار هذا السببي منصوبًا، فلهذا حملتَ عليه، فنصبتَ، وقد كان هناك مرفوعًا[(١٠)]، فحملت عليه فرفعتَ[(١١)]، فتقديرُ هذه المسألة: أأهان زيدٌ عبداللّه ضرب أخاه زيدٌ[(١٢)]؟ لأَنَّه إذا ضرب أخا عبداللّه، فقد أهان عبدَ اللّه.

ثُمَّ قال: "وتقول: / أعبدَ اللّه ضَرَبَ أخوه غلامَه"[(١٣)]، فهذه المسألة يجوز [١٤٤/أ]

----

(١) ب وج: ما يمنع .

(٢) أ: تقدير، والتصحيح من ب وج .

(٣) ب: فعل تعدي .

(٤) (المضمر) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج .

(٥) ب وج: عداها .

(٦) ب: لما .

(٧) أ: فامتنع، و(ما امتنع) ساقطة من ب، وأثبتت من ج.

(٨) في النسخ الثلاث (لما)، والصحيح ما أثبت.

(٩) الكتاب ١٠٣/١.

(١٠) أي في نحو: "أعبدُ اللّه ضرب أخوه زيدًا".

(١١) أ: فتعدى، وهي ساقطة من ب وج، والصحيح ما أثبت.

(١٢) (زيد) ساقطة من ج .

(١٣) الكتاب ١٠٣/١.

فيها أنْ ينتصبَ الاسم الأول، وأنْ يرتفعَ؛ لأَنّ له سببيين[١] مرفوع ومنصوب، وقد قلنا إن السببي يحمل على أيِّهما شئت، فإن حملتَ على الأخ كان التقدير: أأهان عبدالله غلامه ضرب أخوه غلامه؟؛ لأَنّه إذا ضرب أخوه غلامه فقد أهان هو غلامه، وإنْ حملتَ على الغلام نصبتَ، وكان التقديرُ: أأهانَ عبدَ الله أخوه ضَرَبَ أخوه غلامه؟[٢]، أو ما أشبه هذا.

واعلم أَنَّ الأستاذ أبا[٣] **الحسين ابن الطراوة** خالفنا في الحملِ على السببي، فقلنا: إنَّ الاسمَ إذا كان له ضميرٌ وسببيٌّ، وكان المضمرُ[٤] متَّصلاً، والسببي مرفوعًا، لم يَجُزْ الحملُ عليه أصلاً، إلا في باب الظن، فلا يجوز: "أزيدٌ ضربه أخوه"؟ أصلاً؛ لأَنّه يكون التقديرُ: أضربه زيد؟، وذلك لا يجوز، خلافًا لأبي الحسين؛ لأَنّه زعم أَنَّه جائز[٥]، وأنشد على جوازه **قوله**:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ   لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرونُ الأَوَائِلُ[٦]

أفلا ترى أَنَّه لا يجوز أَنْ يكونَ المضمرُ بعد (إنْ) محمولاً على غير الفعل؛ لأَنّ الشرطَ لا يليه إلا الفعلُ، فهو محمولٌ على فعل، وله سببي، فهو محمول عليه، وكأَنَّه[٧] قال: فإنْ لم ينفعْك[٨]، فقد[٩] تَعَدَّى فعلُ المضمر المتصل إلى مضمره المتصل، وهذا وَهْمٌ منه؛ فإنّه إذا تَعَذَّر فيه الابتداءُ لم يلزمْ أنْ يكونَ من

---

(١) أوب: سببيان، والتصحيح من ج.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٦٩، ١٧٠.

(٣) أ وب: أبو، والتصحيح من ج.

(٤) ب وج: الضمير.

(٥) ينظر رأيه في الارتشاف ٢١٧٨.

(٦) سبق تخريجه، ينظر: حاشية (٨) ص ١٨٩ .

(٧) ب: فكأَنَّه .

(٨) ب: تنفعك .

(٩) أ وج: بعد، والتصحيح من ب .

باب الاشتغال أصلاً، ألا ترى قول الآخر:

لا تَجْزعــي إِنْ مُــنْفِسٌ أَهْلَكْتُــهُ ....[1]

قد رفع منفسًا، وليس له ضميرٌ مرفوعٌ، ولا سببي، فيَحْمُلَ عليه، فعلى الوجه الذي يتخرَّج هذا يتخرَّج[2] ذاك، وهو إضمار الفعل في غير الاشتغال، وكأَنَّه قال: فإن ضللتَ أو جهلتَ لم ينفعك[3] علمُك، فتكون هذه الجملة تفسيرًا لهذا الفعل المضمر.

وكذلك[4]: إِنْ منفسٌ أهلكتُه، [أي إِنْ هَلَكَ منفسٌ أهلكتُه][5]، ويكون

---

(١) في ج: ذكر الشطر الثاني، وهو:

وإذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

والبيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢، والكتاب ١٣٤/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٠/١، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٢، وشرح المفصل ٣٨/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٧٣، ٨٢٩، والخزانة ٣١٤/١، ٣٢١، ٣٧/١١، وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٢، والأزهية ٢٤٨، والجنى الداني ٧٢، والخزانة ٣٢/٣، ٤١/٩، ٤٣، ٤٤

ويروى البيت بنصب (منفسًا)، وهو الأكثر، ينظر: شرح شواهد المغني ٤٧٣

الشاهد فيه: على رواية الرفع: رفع (منفس) على إضمار الفعل بعد (إن) الشرطية، والتقدير: إن هلك منفس أو أُهْلِك.

وعلى رواية النصب يكون التقدير: إن أهلكتُ منفسًا، و(أهلكته) هو الدال على الفعل المضمر في الرفع والنصب.

والشاعر هنا يخاطب زوجته التي لامته على إتلاف ماله خوفًا من الفقر، فيقول: لا تجزعي لإتلافي نفيس المال، فإني قادر على إخلافه، ولكن اجزعي إذا هلكت، فإنّك لن تجدي من يخلف عليك مثلي، وكان النمر قد نزل به في الجاهلية أضياف، فعقر لهم أربع من النوق، وصب لهم خمرًا كثيرًا، فلامته زوجته على فعله.

(٢) (هذا يتخرج) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٣) (لم ينفعك) ملحقة في الحاشية اليمنى في ب .

(٤) أ: وقوله، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ و ب، وأثبت من ج .

"أهلكته" قد دلَّ على "هلك"، [لأَنّه إذا أهلك فقد هلك][1] ثُمَّ نرجع إلى مسألتنا.

قوله: "أعبدُ اللّه/ ضرب أخوه غلامَه ؟ إذا جعلتَ الغلامَ[2] في موضع زيد"[3]، أي إذا لم تَحمل عليه، وجعلته أجنبيًا[4]، لأَنّك حملتَ هنا على الأخ، ولذلك رفعتَ. [١٤٤/ب]

وقوله: "فيصيرُ هذا تفسيرًا لشيء رَفَعَ عبدَ اللّه"[5]، أي: يصير هذا الفعلُ الذي في اللفظ تفسيرًا للمضمر[6] الذي رفع "عبد اللّه"، وقد قدَّرناه قبل هذا بما يغني عن إعادته هنا.

وقوله: "لأَنّه يكون مُوْقِعًا الفعلَ بما يكون من سببه"[7]، أي: هذه المسألة صحيحةٌ ليس فيها شيء؛ لأَنّ الفعل هنا وقع بما هو منه بسبب، وهو الغلام، ألا ترى أَنَّ المعنى أهان[8] عبداللّه غلامه، فقد أوقع الفعل بما هو منه بسبب[9] كما يوقعه[10] بما ليس منه بسبب.

ثُمَّ قدَّر سيبويه ~ [11] الرافعَ لـ"عبد اللّه"، وقال: "أو صار في هذه

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر، وأثبت من ب وج.

(٢) ب: العلم.

(٣) الكتاب ١٠٣/١.

(٤) أي جعلت (غلامه) أجنبيًا كما كان (زيدًا) أجنبيًا في قولك: "أعبدُ اللّه ضرب أخوه زيدًا".

(٥) الكتاب ١٠٣/١.

(٦) أ: لمضمر، والتصحيح من ب وج.

(٧) الكتاب ١٠٣/١.

(٨) أ: أهان، والتصحيح من ب وج.

(٩) بعدها في ب زيادة: "كما يرفعه بما هو منه بسبب".

(١٠) ب: يرفعه.

(١١) (رحمه اللّه) ليست في ب.

الحال"[١]، ومعناه: أو فعل[٢] فعلاً صار فيه[٣] بمنزلة المعاقب والمهين.

ثُمَّ قال: "وإنْ جعلتَ الغلامَ في موضع زيد، حين رفعتَ زيدًا نصبتَ، فقلتَ: أعبدَ اللّه ضرب أخاه غلامُه؟[٤]، أي: إنْ جعلتَ الغلام مرفوعًا، وأردتَ الحملَ على المنصوبِ، صار الغلامُ بمنزلة" زيد" أجنبيًا، فلا يُحْمَل عليه، ويُحمل على المنصوب، وكان التقديرُ: أأهان عبدُ اللّه غلامه ضرب أخاه غلامه؟[٥]

ثُمَّ قال: "كأَنَّه جعله تفسيرًا لفعلٍ غلامُهُ أَوْقَعه عليه"[٦]، يريد أنّك إذا نصبتَ "عبد اللّه" بفعل مضمر، فهذا الظاهرُ الذي فسَّره إنَّمَا هو فعل أوقعه[٧] الغلامُ على صاحبه، وكذلك[٨] يكون المضمر؛ لأَنّ هذا عِوَضٌ منه، وفي التقدير يتبيَّن أَنَّ الغلامَ أوقع الفعلَ به.

وقوله: "لأَنّه يُوْقِعُ الفعلَ عليه ما هو من سببه"[٩]، مراده أَنَّ المسألةَ صحيحةٌ أيضًا مع النصب، ولا مانع منها إذ السببي[١٠] أوقع الفعل هنا، وكما[١١] يُوقع الرجل[١٢] الفعل على ما هو منه بسبب، فكذلك يُوقِعُ[١٣] الفعلَ به ما هو منه بسبب.

---

(١) الكتاب ١/ ١٠٣.

(٢) ب: يقال.

(٣) أ: منه، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٤) الكتاب ١/١٠٣.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٦٩، ١٧٠.

(٦) الكتاب ١/١٠٣.

(٧) أ وب: أوجبه، وما أثبت من ج.

(٨) ج: فكذلك.

(٩) في الكتاب ١/١٠٣: "لأَنّه قد يوقع الفعل عليه ما هو من سببه".

(١٠) ب: التبين.

(١١) ج: فكما.

(١٢) ب: يوقع الفعل الرجل.

(١٣) ب: ترفع.

وقوله: "وذلك قولُك: أعبدُ اللّه ضرب أباه ؟ وأعبدَ اللّه ضربه أبوه"؟[١] تفسيرٌ لما قال من أَنَّ الفعل يوقعه[٢] الرجلُ بما هو منه بسبب، ويُوْقِعُ الفعلَ عليه ما هو منه بسبب، فـ"أعبد اللّه ضرب أباه"/ قد أَوْقَعَ الفعلَ بما هو منه بسبب، "وأعبد اللّه ضربه أبوه"، قد أَوْقَعَ به الفعلَ ماهو منه بسبب. [١٤٥/أ]

وقوله: "جرى مجرى: أعبدُ اللّه ضرب زيدًا، وأعبدَ اللّه ضربه زيدٌ"[٣]، أي جرى السببي المُوْقِع والمُوْقَع به مجرى الأجنبي، فكما يُوقِع[٤] الرجلُ الفعلَ بالأجنبي[٥]، ويُوقِعُ[٦] الفعلَ به الأجنبي، فكذلك[٧] يكون ما تكلّمنا فيه.

وقوله: "كأَنَّه في التمثيل"[٨] راجعٌ لمسألتنا، وهي: "أعبدُ اللّه ضرب أخاه غلامُه"[٩] وزعم أَنَّ الأمرَ مع تقديم الغلام وتأخيره سواء، أيُّهما حملتَ عليه، كان الاسمُ على حسبه[١٠]. وهذا حقٌ؛ لأَنّ تقديم الفاعلِ على المفعول وتأخيره جائزٌ.

وقوله: "أيُّهما جعلتَه كزيدٍ مفعولاً، فالأول[١١] رَفْعٌ"[١٢]، أي[١٣]: أيهما

---

(١) الكتاب ١٠٣/١.

(٢) ب: يرفق.

(٣) في الكتاب ١٠٣/١: "فجرى مجرى: أعبدُ اللّه هو ضرب زيدًا، وأعبدَ اللّه ضربه زيدٌ".

(٤) ب: يرفع.

(٥) أ: الأجنبي، والتصحيح من ب وج.

(٦) ب: يرفع.

(٧) أ: وكذلك، والتصحيح من ب وج.

(٨) الكتاب ١٠٣/١.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) أ وب: والأول، وما أثبت من ج والكتاب ١٠٣/١.

(١٢) في الكتاب ١٠٣/١: أيهما ما جعلته كزيد مفعولاً، فالأول رفع".

(١٣) أ: ليس، والتصحيح من ب وج.

جعلته[١] كالأجنبي المنصوب، فالأول رَفْعٌ، حُمِلَ على المرفوع، فإِنْ جعلتَه كزيدٍ مرفوعًا، فهو أيضًا أجنبي، ينتصب[٢] حملاً على المنصوب.

ثُمَّ قال: "وتقول: آلسَّوطُ ضُرِبَ به[٣] زيدٌ؟"[٤].

قلت: فهذا سببي مجرور، فهو منصوب، فيُحمل[٥] عليه، فيُنصب[٦]، وكذلك: "آلخِوانُ أُكِلَ عليه اللحْمُ؟" [٧]؛ لأَنّ "عليه" هنا في موضع نصب، فينصب[٨] "الخوان"، ويكونُ التقدير: ألابس[٩] اللحمُ الخوانَ؟ أو [أَأُوْلِيَ] [١٠] اللحمُ[١١] الخوان ؟ وكذلك: "آلسوط[١٢] ضُرِب به زيدٌ؟" على هذا المعنى.

وقوله: "أزيدًا سُمِّيتَ به؟"[١٣] أَبْيَنُ[١٤]؛ لأَنّ (سُمِّيتَ) تتعدَّى تارةً بنفسها، وتارةً بحرف الجر.

----

(١) أ: جعلوه، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٢) ب: ينصب، ج: فتنصب.

(٣) (به) ساقطة من ب.

(٤) الكتاب ١/١٠٣.

(٥) ج: فتحمل.

(٦) ج: فتنصب.

(٧) الكتاب ١/١٠٣.

(٨) ج: فتنصب.

(٩) أ وب: الأكبر، والتصحيح من ج.

(١٠) [أأولى] ساقطة من أ، وفي ب: أألي. **وماأثبت من ج.**

(١١) أ: االلحم، والتصحيح من ب وج.

(١٢) أ: الشوط، والتصحيح من ب وج.

(١٣) الكتاب ١/١٠٣.

(١٤) أ وب: ابن، والتصحيح من ج.

ثُمَّ قال ~ [١]: "إِنَّمَا تعتبره أَنّك[٢] لو قلت: آلسَّوطَ[٣] ضُربتَ؟ وآلخِوانَ أُكِلْتَ؟، لم يكن إلا نصبًا"[٤]، أي: لو كان هذا يصحُّ التكلمُ به لم يكن إلا نصبًا؛ لأَنّه فضلة كما فعلتَ ذلك في: زيدٌ[٥] مَرَرْتُ بِهِ؛ لأَنّ السببي[٦] لو سقط، فقلتَ: "زيدًا مررتُ"، لم يكن إلا منصوبًا.

ثُمَّ قال: "فمن ثَمَّ جُعِلَ هذا الفعل الذي لا يظهر تفسيرُه تفسير ما يَنْصِب"[٧] أي: من حيث كان المجرور في موضع نصب، جُعِلَ هذا المضمرُ بمنزلة ما ينصب.

وقولُه: "تفسيرُه[٨] تفسيرُ ما يَنْصِب"[٩] جملةٌ في موضع المفعول الثاني لـ(جعل).

ثُمَّ قال: "فاعتَبِرْ ما أَشْكَل عليك من هذا بذا"[١٠]، أي بأنْ تُسقط الحرفَ، فتعلم أَنَّه في موضع نصب، فينتصب الأول.

وقوله: "فإنْ[١١] قلتَ: أزيدٌ ذُهِبَ به ؟ لم يكن/ إلا رفعًا"[١٢]، أي إِنْ قلتَ [١٤٥/ب]

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) (رحمه الله) ليست في ج.

(٢) ب: لأَنّك.

(٣) أ: الشوط، والتصحيح من ب وج، والكتاب ١/١٠٤.

(٤) في الكتاب ١/١٠٤: "إِنَّمَا تعتبره أَنّك لو قلت: آلسوط ضربت؟ فكان هذا كلامًا، أو آلخوان أكلت؟ لم يكن إلا نصبًا".

(٥) ب وج: زيدًا.

(٦) أ: النفي، والتصحيح من ب وج.

(٧) الكتاب ١/١٠٤.

(٨) ب: يفسره.

(٩) الكتاب ١/١٠٤.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) ب: وإن.

(١٢) في الكتاب ١/١٠٤: "فإن قلت: أزيدٌ ذُهِب به أو أزيدٌ انطلق به لم يكن إلا رفعًا".

هذا لم يكن المجرورُ إلا في موضع رفع؛ لأَنّ الفعلَ هنا قد حُذف فاعلُه، وقام المجرورُ مقامه، فهو رفع، فليس له[١] ما يُحمل عليه سواه، فلهذا[٢] كان الاسمُ مرفوعًا، وكأَنّك قلت: أَأُذْهِبَ زيد ذُهِبَ به، وانْطُلِقَ به.

وقوله: "لأَنّك لو لم تَقُلْ "به" لم يكن إلا رفعًا"[٣]، أي: لو أزلت هذا السببي[٤] لكان (زيد)[٥] مرفوعًا؛ لأَنّ الفعل يطلبه بالرفع، إلا أنَّ الفعل لا يصل إليه بنفسه، لكن تعتبره بما يصل بنفسه، وهو أَزَيدٌ[٦] ذهب أخوه؟

ثُمَّ قال[٧]: و"تقول: أزيدًا ضربتُ أخاه؟ لأَنّك لو ألقيتَ الأخ، **قلت**: أزيدًا ضربتَ[٨]"؟، مراده أَنَّ هذه المسائل مدارُها[٩] أَنَّ الذي تحمل[١٠] عليه تسقطه، وتجعل المشتغل عنه في موضعه، فإِنْ صَحَّ الكلامُ صحَّت تلك[١١] المسألةُ، وإلاَّ لم تصحُّ.

ثُمَّ قال: "فاعْتَبِرْه بهذا"[١٢]، أي: بأنْ تُسْقِطَ السببي.

---

(١) ج: لك.

(٢) ب: وقوله.

(٣) في الكتاب ١/١٠٤: "لأَنّك لو لم تَقُلْ "به" فكان كلامًا لم يكن إلا رفعًا".

(٤) أ: التبيين، ثُمَّ كررت عبارة: "أي لو أزلت هذا السببي".

(٥) ب: ذلك.

(٦) ب: زيدٌ.

(٧) الكتاب ١/١٠٤.

(٨) ج: ضربته.

(٩) ج: معناها.

(١٠) ب: الذي تسقط تحمل.

(١١) (تلك) ملحقة في الحاشية اليسرى في ج.

(١٢) في الكتاب ١/١٠٤: "فاعتبر هذا بذا".

وقوله: "ثُمَّ اجعَلْ كلَّ واحدٍ جئتَ به تفسيرَ ما هو مثله"[(١)]، أي: اجعل كلَّ واحدٍ من أنواع الاشتغال تفسيرًا لما هو مثله، والذي هو مثله ما نحن بسبيله من: "زيدًا ضربتُ[(٢)] أخاه".

ثُمَّ قال: "واليومُ والظروفُ بمنزلة: زيدٍ وعبدِ الله، إذا لم تُرِدْ أَنْ تكونَ ظروفًا"[(٣)]، يريد: أَنّك إذا جعلتَها في هذا الباب، وأردتَ[(٤)] أنْ تكونَ مُتَّسَعًا فيها، فهي بمنزلة "زيد" و"عمرو"، ولك ألا تجعلَها كذلك، بل تنصبها، فتقول: أيومَ الجمعة يَنْطَلِقُ فيه عبدُ الله؟[(5)]، على معنى: أينطلقُ يوم الجمعة عبدُ الله، ينطلق[(٦)] فيه عبدالله، فاليوم ظرف وغير ظرف.[(٧)]

ثُمَّ قال: "وتقول: أأنت عبدُ الله ضَرَبْتَه؟" تجريه هنا مجرى: أنا زيد ضربتُه[(٨)]، يظهر من [كلام][(٩)] سيبويه أنَّ الاختيارَ في "عبد الله" الرفعُ على الابتداء، لأَنّ[(١٠)] الحرف الذي يُختار النصبُ من أجله قد حال بينه وبين الاسم مبتدأٌ، فصارت المسألة بمنزلة الأسماء التي لا يكون قبلها شيء، نحو: "أنت زيد ضربتَه"، وإن نصبتَ، فضعيف بمنزلة: زيدًا ضربتُه[(١١)].

---

(١) الكتاب ١/١٠٤.

(٢) أ: ضربه.

(٣) في الكتاب ١/١٠٤: "واليوم والظروف بمنزلة زيدٍ وعبد الله إذا لم يكنَّ ظروفًا".

(٤) (وأردت) ساقطة من ب.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/١٠٤.

(٦) أ: منطلق، والتصحيح من ب وج.

(٧) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٧٤.

(٨) الكتاب ١/١٠٤، وفيه: "هاهنا....".

(٩) (كلام) ساقطة من أ و ب، وأثبتت من ج.

(١٠) ب: إلا أن.

(١١) في النسخ الثلاث (ضربت)، والصواب ما أثبت، ينظر: شرح السيرافي ٣/١٧٤، ١٧٥.

وزعم الأخفشُ(١): أَنَّ الأحسنَ هنا النَّصبُ في "عبدالله"؛ لأَنَّك تُضْمِر فعلاً يقع عليها، فتقول: / أأنت عبدَالله ضربتَه؟ على معنى: أضربتَ عبدَالله ضربتَه(٢)، فإنْ قلتَ(٣): اجمع(٤) بين الموضعين، واجعل الأخفش موافقًا له، وسيبويه ~ (٥) إنَّمَا تكلَّم(٦) بتقدير أن "أنت" (٧) مبتدأ، ولو(٨) أخَّره على أنَّه فاعل لكان كلامه(٩) ككلام الأخفش. [١٤٦/أ]

قلت: زعم الأستاذ أبو الحسن(١٠) بن عصفور أَنَّ الاشتغالَ لا يكون بالنَّظر إلى اسمين أصلاً(١١)، وأَنَّ سيبويه ~ (١٢) لا يجيز ما قال الأخفش، وذلك أَنَّ الفعلَ المشتغِل لا بُدَّ أَنْ يكونَ خبرًا عن الاسم، فإذا(١٣) قلتَ: زيدٌ ضربتُه،

---

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح السيرافي ١٧٦/٣، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٢١، وشرح التسهيل ١٤٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٤٨/١، والارتشاف ٢١٦٥، ٢١٧٣، وشرح التصريح ٣٦٥/٢.

(٢) يجعل الأخفش "أنت" فاعل لفعل مقدر و"زيدًا" مفعوله، والتقدير: أضربت زيدًا ضربته؟، فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل. ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٤٨/١.

(٣) ب: قلت به.

(٤) أ: اجتمع، والتصحيح من ب وج.

(٥) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٦) ج: يتكلم.

(٧) أ: بتقدير: أرأيت، والتصحيح من ب وج.

(٨) ج: أول.

(٩) (كلامه) ملحقة في الحاشية اليمنى في ب.

(١٠) قبلها في أ: (رحمه الله)، ولعل هذا سهو من الناسخ إذ إن الصفار توفي -كما ورد في كتب التراجم- قبل ابن عصفور.

(١١) لم أجد رأى ابن عصفور فيما اطلعت عليه من كتب.

(١٢) (رحمه الله) ليست في ب.

(١٣) ب: وإذا.

فـ"ضربته" خبر، وقد كان خبرًا له قبل الاشتغال حين قلت: زيدًا ضربتُ، ولو قلتَ: أأنت[١] عبدُ اللّه ضربتَه؟ لم يكن "ضربتَه" خبرًا لـ"أنت"، إنَّمَا يكون خبره الجملة، فخرج عن الاشتغال إذ[٢] معقول الاشتغال أَنْ يكونَ الفعل خبرًا للاسم، وذلك غير مُتَصَوَّر هنا، فاعترضتُه بأَنَّ الفعلَ في قولك: "أزيدٌ أنت ضاربُه؟" ليس خبرًا عن "زيدٍ" بل "أنت"، وما بعده هو الخبر، وهم قد أجمعوا على جواز النَّصب، فانفصل بأَنَّ "أنت" مع "ضارِب" بمنزلة ضَرَبَ؛ لأَنَّه[٣] لا يصحُّ له عملٌ إلاَّ معتمدًا فلا فاصل[٤]، وهذا بناء على منع هشام[٥]: "زيدًا أنا ضربتُ"، وإجازته "زيدًا أنا ضارب"[٦]، وهذا ممكنٌ في الموضع.

ثُمَّ قال: فإِنْ قلتَ: "أكلَّ يوم زيدًا تضربه؟"[٧]، اختير النَّصْبُ مع هذا الفصل[٨]؛ لأَنّ الفاصلَ ظرفٌ، فلا يُعْتَدُّ به فاصلاً[٩]، كما لا يُعْتَدُّ به فاصلاً

----

(١) أ وب: أنت (بدون همزة الاستفهام)، والتصحيح من ج.

(٢) ب: أو.

(٣) ب: لأَنّها.

(٤) قال السيوطي: "والأصح منعه -أي النصب- في مفصول من الفعل بأجنبي نحو: زيد أنت تضربه، وهند عمرو يضربها، فلا ينصب، إذ المفصول لا يعمل فلا يفسر، وجوزه الكسائي على اسم الفاعل، أجازوا "زيدًا أنت ضارب"، وفرَّق المانعون بأَنَّ اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد، فصار: أنت ضارب بمنزلة ضربت، فكأَنَّه لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء، بخلاف الفعل" (الهمع ١٥١/٥).

(٥) هو هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، يكنى بأبي عبدالله، صَاحَب الكسائي، وأخذ عنه، صنف: مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة (٢٠٩)هـ، تنظر ترجمته في: إنباة الرواة ٣٦٤/٣، ٣٦٥، وإشارة التعيين ٣١٧، وبغية الوعاة ٣١٧/٢.

(٦) "وإجازته زيدًا أنا ضارب" ساقط من ب.

(٧) الكتاب ١٠٤/١.

(٨) ب: الفعل.

(٩) ينظر: شرح السيرافي ١٧٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٤٧/١، ٤٤٨.

في (ما) و(إنَّ)[١] والفعل بعد هذا[٢] خبرٌ عن الظرف، فالمسألة[٣] من باب الاشتغال؛ لأَنّ الظرف مُنْتَصِبٌ[٤] بالفعل الذي يَنْصِب "عبد اللّه"، فليس ثَمَّ فصل بين الهمزة والمشتغَل عنه؛ لأَنّهما جميعًا معمولان بخلاف: "أأنت عبدُ اللّه"؛ لأَنّ "أنت" مبتدأ فهو فاصل.

ثُمَّ قال: "وتقول: أعبدُ اللّه أخوه تَضْرِبُه؟"[٥].

قلت: هذه المسألة بمنزلة "أأنت عبدُ اللّه ضربتَه؟"، فالرفعُ في الأخ الوجهُ؛ لأَنّك قد فصلتَ بينه وبين الهمزة بعبد اللّه، فصار بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء.

ثُمَّ قال: "فإنْ نصبتَه على قولك: زيدًا تضربه قلت: أزيدًا أخاه/ تضربه؟"[٦]، [١٤٦/ب] أي: إنْ أضمرْتَ فعلاً على حَدِّ ما تضمره في "زيدًا تضربه"، اخترتَ النصب في الاسم الذي قبله.

فإنْ[٧] قلتَ: وما وجهُ ذلك؟، قلتُ: لما أضمرتَ للأخ[٨] فعلاً، فقدَّرتَ: أزيدًا[٩] تضرب أخاه تضربه؟ صار سببيُّ هذا الاسم الأول مُنْتَصِبًا، فسرى له النصبُ من سببيِّه، وصار[١٠] ذلك المضمرُ تفسيرًا لفعل وقع على الأولَ، فصارت المسألة تتقدَّر[١١]: أأهنتَ زيدًا تضربُ أخاه تضربه؟ فتنصب الأول؛ لأَنّك نصبتَ

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٠٥.

(٢) ب: بعدها.

(٣) أ: والمسألة، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٤) ج: ينتصب.

(٥) ينظر: الكتاب ١/١٠٥.

(٦) في الكتاب ١/١٠٥: "وإن نصبته....".

(٧) ب: وإن.

(٨) أ: الأخ، والتصحيح من ب وج.

(٩) ب: أن زيدًا.

(١٠) أ: وجاز، والتصحيح من ب وج.

(١١) ج: تفسير.

الذي من سببه، وهو الأخ(١)، كذا قال(٢) سيبويه(٣)، وهل تجوز هذه المسألةُ أو لا(٤) سيأتي ذلك بعد هذا إنْ شاء اللّه.

ثُمَّ(٥) قال الأخفش: "أزيدٌ أخاه يضربه؟ الوجهُ النَّصْبُ"(٦).

قلت: لا فرقَ بين هذا والذي فرغنا منه(٧)، إلا أَنَّ الفعلَ هنا غائبٌ، وهناك مخاطبٌ، فهذه المسألة بمنزلة: "أأَنت عبدُ اللّه ضربتَه؟"، يُخْتَار في الأخ الرفعُ على الابتداء؛ لأَنّ الاسمَ قد فُصل، فإِنْ نَصَبْتَ فعلى حدِّ نصبك "زيدًا ضربتُه"(٨) فيكون الرفعُ أحسنَ، خلافًا للأخفش؛ لأَنّه زعم أَنَّ الاختيارَ النصبُ؛ لأَنّه نصبه بفعل يقع عليهما، وقد تقدَّم هذا، وكأَنَّه قال: أيضرب زيدٌ(٩) أخاه يضربه؟.

ثُمَّ قال(١٠): "وأَمَّا أزيدٌ أخوه تضربه"؟، هذه مسألتنا التي تكلَّم عليها سيبويه(١١) ~ (١٢)، فزعم(١٣) الأخفش هنا(١٤) أَنَّ هذا الفعلَ المخاطبَ لا يتسلَّط على زيد، فلا يقع على الاسمين، كما يقع عليهما في "أزيدٌ أخاه يضربُه؟"،

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٧٩، ١٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٠٥.

(٣) بعدها في ج زيادة: "رحمه اللّه".

(٤) ج: أو لا تجوز.

(٥) (ثُمَّ) ليست في ب وج.

(٦) ينظرقول الأخفش في: شرح السيرافي ٣/١٧٨، ١٧٩.

(٧) أ وج: والتي فرغنا منها، وما أثبت من ب وهو الأولى.

(٨) عبارة: "يختار في الأخ الرفع... زيدًا ضربته" ملحقة في الحاشية اليمنى في أ.

(٩) أ: زيدًا، والتصحيح من ب وج.

(١٠) أي الأخفش، ينظر: شرح السيرافي ٣/١٧٨.

(١١) ينظر: الكتاب ١/١٠٥.

(١٢) (رحمه اللّه) ليست في ب.

(١٣) ب: وزعم.

(١٤) ب: هذا.

وإذا[(١)] لم يقع عليه، فليس ينتصب الأخ إلا على حدِّ "زيدًا ضربتُه"؛ فلهذا قال[(٢)]: "ليس الفعل من زيد في شيء؛ لأَنّه للأخ لا لزيد"[(٣)].

وقوله: "إلا مَنْ قال: زيدًا ضربتُه"[(٤)]، يريد إلاَّ من نَصب هناك، فإنَّه ينِصب هنا، ويكون الاسمُ الذي يلي الهمزة مبتدأً، والجملةُ خبرهُ.

ثُمَّ قال: "وأَمَّا من قال: أزيدًا أخاه يضربه؟"[(٥)]، أي: وأَمَّا مَنْ ينصب السببيَّ الذي بعد[(٦)] "زيد" بفعل مضمر يفسره الآخر، فإنّه يسري[(٧)] للأول النصبُ، فيكون بنصب الأخ بفعل مضمر، وذلك المضمر يفسِّر عاملاً يعمل في زيد، فهذا مرادهُ بقوله[(٨)]: "وأَمَّا من يقول: أزيدًا أخاه يضربه"؟، فينصب الأخ بفعل مضمر، وينصب زيدًا بفعل آخر[(٩)]، هذا المضمر/ تفسيره[(١٠)]"، أي: ومن قال: هذا فهو [١٤٧/أ] ينصب بكذا، ثُمَّ حكى[(١١)] الخلاف في هذا، فقال: وقال قوم: لا يجوز في زيد إلاَّ الرفع، وإَنْ نصبتَ الأخ، هؤلاء إَنْ نَصَبُوا السببيَّ فهم لا ينصبون الأول[(١٢)]؛ لأَنّ المضمر عندهم لا يفسِّر المضمر، ألا ترى اعتلالهم بأَنَّ المضمرَ الذي يقع على

---

(١) ب وج: فإذا.

(٢) أي الأخفش.

(٣) ينظر قول الأخفش في شرح السيرافي ١٧٨/٣، ١٧٩.

(٤) ينظر قول الأخفش في حاشية (١) من الكتاب ١٠٥/١.

(٥) ينظر قول الأخفش في حاشية (١) من الكتاب ١٠٥/١.

(٦) ج: هو.

(٧) (يسري) ساقطة من ب، وفي ج: ينوي.

(٨) ينظر: قول الأخفش في حاشية (١) من الكتاب ١٠٥/١.

(٩) في أ كتب (مضمر)، ثُمَّ صححها في الحاشية السفلى بـ(آخر).

(١٠) ب وج: يفسره.

(١١) ينظر: حاشية (١) من الكتاب ١٠٥/١.

(١٢) عبارة (لا يجوز في زيد إلا الرفع... فهم لا ينصبون الأول) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ.

الأخ لا يفسِّر؛ لأَنّه مضمرٌ، فكيف يفسِّر المضمر؟

ثُمَّ قال: "فنقول[١] أليس المضمرُ[٢] الذي وقع على الأخ"[٣] إلى آخره، مقصودهُ الردُّ على مَنْ قال: لا يفسِّر المضمر، فقال: تقول له: أليس المضمر الذي وقع على الأخ قد عُرِفَ بمفسِّره الظاهر، واستبان حتى صار كأَنَّه ملفوظٌ به، فكيف لا يفسِّر، ويكون هذا المظهر تفسيرًا لهما جميعًا[٤]؟.

ثُمَّ قال[٥]: "ومَنْ قال: أزيدًا أخاه تضربه؟، فإِنَّمَا نَصَبَ زيدًا؛ لأَنّ ألفَ الاستفهام وقعتْ عليه، فالذي من سببه[٦] منصوب"[٧]، أي: إِنَّ سبَبه[٨] /منصوبٌ بفعل مضمر، وذلك المضمر يفسِّر[٩] الذي وقع على الأول[١٠] بعد الهمزة، وقد تقدَّم هذا.

ثُمَّ قال: "وقد يجوزُ الرفعُ في "أعبدُ اللّه مَرَرْتُ بِهِ" ؟على ما ذكرتُ لك"[١١]، أي: على الابتداء.

---

(١) (فنقول) ساقطة من ج.

(٢) أ: في المضمر، والتصحيح من ب وج، وحاشية (١) من الكتاب ١٠٥/١.

(٣) ينظر: حاشية (١) من الكتاب ١٠٥/١.

(٤) ينظر: حاشية (١) من الكتاب ١٠٥/١.

(٥) أي سيبويه.

(٦) ب: سقه.

(٧) في الكتاب ١٠٥/١: " ومن قال: زيدًا ضربته قال: أزيدًا أخاه تضربه، فإِنَّمَا نصب زيدًا؛ لأَنّ ألفَ الاستفهام وقعت عليه، والذي من سببه منصوبٌ".

(٨) ب: سبقه.

(٩) ب: هو.

(١٠) (على الأول) مكررة في ج.

(١١) الكتاب ١٠٥/١.

وقوله: "والرفعُ في هذا أَقْوى"[(١)]، يريد في[(٢)] "أعبدُ اللّه[(٣)] ضربتَ أخاه؟"، فهو أقوى من الرفع في "أعبدُ اللّه ضربتَه؟"؛ لأَنّ النَّصبَ فيما عمل في ضميره بنفسه[(٤)] أقوى من[(٥)] النصب فيما[(٦)] عمل في سببه، فمهما قَوِيَ النصبُ ضَعُفَ الرفعُ، ومهما قَوِيَ الرفعُ ضَعُفَ النصبُ[(٧)].

ثُمَّ قال: "وهو أيضًا قد يجوز، إذْ جاز فيما كان قبله[(٨)] من[(٩)] الابتداء"[(١٠)]، أي: و[(١١)]رفع "أعبدُ اللّه ضربتَه؟" على بُعْدِه[(١٢)] قد يجوز؛ لأَنّه قد جاز هذا الاشتغال فيه على حدِّ جوازه فيما لم يتقدَّمْه شيءٌ، وهو مبتدأ نحو: "زيدٌ ضربتُه"، وفيما جاء معطوفًا على الجملة الفعلية، نحو: "لقيتُ زيدًا وعمرًا كلمتُه"، ألا ترى أَنَّها كلها تجتمع في أَنَّ الأسماءَ تنتصِب[(١٣)] على إضمار فعل لا يجوز إظهارُه، ثُمَّ أخذ يفسر معنى: "أعبد اللّه ضربتَه؟" بـ"أعبد اللّه أخوك؟"،

---

(١) الكتاب ١٠٥/١.

(٢) ب: من.

(٣) عبارة: "مَرَرْتُ بِهِ على ما ذكرت لك... في أعبد اللّه" ملحقة في الحاشية اليسرى في أ، ولعلها سقطت لانتقال النظر ثُمَّ ألحقت في الحاشية.

(٤) أ: نفسه، والتصحيح من ب وج.

(٥) أ: و، والتصحيح من ب وج.

(٦) ج: مِمَّا.

(٧) عبارة "ومهما قوي الرفع ضعف النصب" ساقطة من ب.

(٨) ج: مثله.

(٩) ج: في.

(١٠) في الكتاب ١٠٥/١: "وهو أيضًا قد يجوز إذا جاز هذا، كما كان ذلك فيما قبله من الابتداء".

(١١) (و) ساقطة من ب.

(١٢) أ وب: تفسيره.

(١٣) ج: تنصب.

وذلك أنّك إذا جعلتَ الفعلَ في موضع الخبر فهو في موضع رفع[١]، فلهذا يُقَدَّر بالمفرد الذي يظهر فيه الإعراب.

قال الأخفش: "أزيدًا لم يضربه إلا هو؟"[٢].

قلت: هذه المسألة قد انطوي عليها/ ما قدَّمنا، ألا ترى أَنَّ الضمير المتصل [١٤٧/ب] مع المنفصل بمنزلة المضمر المتصل مع السببي، فلا تحمل[٣] أبدًا على المنفصل المرفوع إلا في باب الظن، فلهذا قال: "أزيدًا" فحمله[٤] على الهاء[٥]؛ لأَنّه يكون التقدير: ألم يضرب[٦] زيدًا إلا هو؟، ولا يجوز أَنْ تحملَه[٧] على "هو"؛ فإنّه[٨] يكون التقدير: ألم يضربه إلا زيدٌ؟، فيتعدَّى فعل المظهر[٩] إلى مضمره المتَّصل، وذلك لا يجوز هنا.

فقال الأخفش: "لا يكون فيه -يعني في زيد- إلا النَّصبُ وإِنْ كانا جميعًا من سببه"[١٠]، أي: وإِنْ كان المضمران من "زيد"؛ لأَنّهما عائدان عليه.

ثُمَّ قال: "إِنَّمَا يكون الأولُ على الذي ليس بمنفصل"[١١]، أي: على الهاء التي هي متَّصلة.

ثُمَّ قال: "لأَنّ المنفصلَ يعمل كعمل سائر الأسماء، ويكون في

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٠٥، ١٠٦.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٨١.

(٣) ب: يحمل.

(٤) ج: تحمله.

(٥) ج: هو.

(٦) ب: تضرب.

(٧) ب: يحمله.

(٨) ب: لأَنّه.

(٩) ب: المضمر.

(١٠) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٨١.

(١١) المصدر السابق.

مواضعها"[١]، أي يكون المنفصل بمنزلة سائر الأسماء السببية، ويكون في مواضعها، فليس العمل هنا ما نسب إلى الأفعال، ولا إلى أسمائها[٢] من إحداث العمل؛ لأَنّ الضمائرَ لا يُنْسَبُ[٣] لها ذلك، فمرادهُ أَنَّ المضمرَ يعمل في المسائل هذا[٤]، أي: عمل السببي، فيمتنع[٥] الحملُ عليه، إِنَّمَا يكون الحملُ على المتَّصل.

ثُمَّ قال: "وغير المنفصل لا يكون هكذا"[٦]، أي: لا يكون بمنزلة السببي فيمنع الحملُ عليه، بل يُحْمَل عليه.

ثُمَّ قال: "وكذلك أزيدٌ لم يَضْرِب إلاَّ إيَّاه؟"[٧]، أي: يُحْمَل[٨] على المضمر المرفوع المتَّصل، ولا يجوز الحملُ هنا على المنصوب المنفصل في بابٍ من الأبواب.

ثُمَّ قال: "لأَنّ فعلَ زيد لا يتعدَّى إلى زيد"[٩]، أي: لا يجوز أَنْ يقولَ: "أزيدًا لم يضرب إلا إيَّاه؟"؛ لأَنّ فعل المضمر المتَّصل لا يتعدَّى إلى ظاهره أصلاً.

ثُمَّ قال: "ولم يتعدَّ فعل زيد إليه"[١٠]، أي: ولا يجوز أيضًا تعدِّي فعل الظاهر إلى مضمره.

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٨١.

(٢) أ: الأسماء، ب: أسمائه، وما أثبت من ج.

(٣) ب: لا يثبت.

(٤) ج: هنا.

(٥) ب وج: فيمنع.

(٦) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٨١.

(٧) ينظر: المصدر السابق.

(٨) ب: تحمل.

(٩) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٨١.

(١٠) ينظر: المصدر السابق.

وقوله: "فلذلك لم يعمل في زيد"(١)، أي: فلأجل هذا التقدير لم يعمل، وإذا لم يعمل(٢) فلا يفسِّر ما يعمل، إنَّمَا(٣) امتنع هذا الاشتغالُ من جهة أَنَّه لا يفسِّر إلا ما يعمل، وهذا لا يعمل فلا يفسِّر، ثُمَّ اعترض على نفسه =الأخفش- بـ"آلخِوانَ أُكِلَ عليه اللحمُ؟" كيف فسَّر؟، وأنت لا تقول: "الخوانَ أُكِلَ"، فقال: "اللحم" الذي هو فاعل(٤) اسمٌ منفصل، والأسماء المنفصلة(٥) يعمل فعلُها في المفعول(٦)، إمَّا بواسطة أو بنفسه، فحملتَ ما لا يعمل/ إلا بواسطة وهو "أُكِلَ" [١٤٨/أ] على(٧) ما يصل بنفسه وهو أُلْزِمَ، ولم يكن معك في المضمرات على ما تحملها؛ لأَنَّه لا يجوز تعدِّي(٨) فعل المضمر إلى مضمره، ولا فعل الظاهر إلى مضمره، لا بنفسه ولا بحرف الجرِّ، فلهذا قال: "فَجَرَتْ كلُّها على ذلك"(٩)، أي(١٠): على ما يعمل في الأسماء، وهو "الدرهمَ أُعْطِيَهُ زيدٌ"(١١)، ونحوه.

ولهذا قال: "لأَنَّ المنفصلة إنْ كان فيها ما لا يجوز أَنْ يُلفَظَ به، فقد يكون في المنفصلةَ ما يُلْفَظُ به كثيرًا"(١٢)، أي: إنْ لم يَجُز: "أكلتُ الخوان"

----

(١) ينظر قول الأخفش في شرح السيرافي ١٨٢/٣.

(٢) عبارة: "وإذا لم يعمل" ساقطة من ج بسبب انتقال النظر.

(٣) ج: فإِنَّمَا.

(٤) أي في نائب الفاعل.

(٥) المراد بالأسماء المنفصلة الأسماء المنقطعة الأجنبية من المفعول.

(٦) ينظر: شرح السيرافي ١٨٦/٣.

(٧) (على) ملحقة في الحاشية العليا في أ.

(٨) أ وب: تقدير، والتصحيح من ج.

(٩) ينظر: شرح السيرافي ١٨٦/٣.

(١٠) (أي) ساقطة من ب.

(١١) ينظر: شرح السيرافى ١٨٦/٣

(١٢) ينظر: المصدر السابق ١٨٨/٣.

فيجوز[١] لَزِمْتُ[٢] الخوانَ، وضربتُ عمرًا، وقتلتُ بشرًا، شَبَّهْتَ ما لا يجوز بما يجوز[٣].

وأَمَّا غير المنفصلة فلم يكن فيها ما تُشَبَّهُ[٤] به[٥]. انتهى كلام الأخفش.

قال سيبويه ~ : "ومِمَّا يقبحُ بعده ابتداءُ الأسماء (إِذَا) و(حَيْثُ)"[٦]، يريد: أن (إِذَا) و(حَيْثُ) لا يكون بعدهما الاسم إلاَّ محمولاً على الفعل، فإِنْ قلتَ: (إذا) أمرُها بَيِّنٌ، وأَمَّا (حَيْثُ) فكيف يكون ما بعدها على الفعل؟

قلتُ: لأَنَّها تحتاج إلى جواب كما يحتاج الشرط، فلم يكن لها بُدٌّ من إضمار الفعل، وأَمَّا إذا[٧] لم يكن لها جواب، فيكون بعدها المبتدأ[٨]، فتقول: إذا عبدَ اللّه تلقاه فأكرمْه، أي[٩]: إذا تلقى عبداللّه تلقاه فأكرمه، وحيث زيدًا تجده فأكرمه[١٠].

----

(١) ب: فيقول.

(٢) ب: أكرمت.

(٣) ب: فشبهت ما يجوز بما لا يجوز.

(٤) ب وج: يشبه.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٨٩.

(٦) في الكتاب ١/١٠٦: "ومِمَّا يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيء من سببه نصبًا في القياس: إِذَا وحَيْثُ".

(٧) ب وج: إن.

(٨) وذلك إذا خرجت (حيث) عن معنى المجازاة، فيكون ما بعدها مبتدأ وخبر، نحو: "لقيتُه حيث زيدٌ جالسٌ"، ينظر: شرح السيرافي ٣/١٩١.

(٩) (أي) ملحقة في الحاشية اليسرى في ب.

(١٠) ينظر: الكتاب ١/١٠٦.

فقال سيبويه: "لأنّهما يكونان في معنى حروف المُجَازاة"[١].

ثُمَّ قال: "ويقبُحُ إنْ ابتدأتَ الاسمَ بعدهما إذا[٢] كان بعده الفعل"[٣]، فقوله: "يَقْبُحُ" مُغْنٍ عن جواب (إنْ)، وكأنَّه يقول: وإنْ ابتدأتَ الاسمَ بعدهما[٤] يقبُحُ، إذا كان بعده الفعلُ، فظاهره أَنَّ الاسمَ إذا لم يكن بعده فعلٌ لم يقبحْ، وهذا لا يجوز أصلاً، إنَّمَا[٥] الابتداءُ هنا كونُ الاسمُ قد جعلتَه يلي إنْ، وبدأتَ به، فيقبح إنْ كان بعدها الفعلُ أنْ يليَها الاسم، وأَمَّا إنْ لمْ يكنْ بعدها فعلٌ، فيكون ابتداءُ الأسماءِ بعدها حسنًا[٦] على أنْ يُضْمَر الفعلُ.

ثُمَّ قال: "لو قلتَ: "اجْلِسْ حيثُ زيدٌ جلس"، و "إذا زيدٌ يجلس" كانَ أقبحَ منْ "إذا يجلس زيدٌ " و"إذا جلس زيدٌ" و[٧] "حيث يجلس"[٨]، أي: كان يقبح؛ لأنّك أوليتها الاسمَ لفظًا، وقد كان يمكنك أَنْ يَليَها الفعلُ ملفوظًا به.

[١٤٨/ب] / وقولهُ: " أقبح من: حيثُ جلس، وإذا جلس"[٩]، ظاهره أَنّ هذا قبيح، وهو في نهاية الحسن، لكن أفعل هنا لغير التفضيل.

ثُمَّ قال: "والرفعُ بعدهما جائزٌ "[١٠] إلى آخره.

---

(١) الكتاب ١٠٧/١.

(٢) أ وج: أي إذا، وما أثبت من (ب)؛ لأَنّ عبارة (إذا كان بعده الفعل) من كلام سيبويه أيضًا.

(٣) الكتاب ١٠٧/١.

(٤) ب: وبعدهما.

(٥) ج: فإنَّمَا.

(٦) في النسخ الثلاثة: حسنٌ، والصواب ما أثبت.

(٧) (و) ساقطة من ب.

(٨) في الكتاب ١٠٧/١: "لو قلت: اجلس حيث زيدٌ جلس، وإذا زيدٌ يجلس، كان أقبح من قولك: إذا جلس زيدٌ وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس".

(٩) الكتاب ١٠٧/١.

(١٠) المصدر السابق.

قلتُ: ليس هذا كلام سيبويه؛ لأَنّه مناقضٌ لما قبله، وقد نصَّ في "باب ما يضاف من الأفعال إلى الأسماء"[(١)] على أن الأزمنة لا تضاف إلى الجمل الاسمية إذا كانت شرطًا، فلا تقول: "آتيك يوم زيد أمير"، وزعم أَنَّه خطأ، لا تقوله العرب بخلاف "كان ذلك زمن زيد أمير"؛ لأَنّ هذا ماضٍ، فشُبِّه بـ(إذْ)، فخرج عن الشرط، لأَنّ الشرط مستقبل[(٢)]، فهذا الموضع إن حُمِلَ على أَنَّه من كلام سيبويه كان متناقضًا[(٣)]، فهو كلام الأخفش؛ فإنه[(٤)] كثيرًا ما أدمج كلامه في هذا الباب[(٥)].

ثُمَّ قال: "ولـ(إذا) موضعٌ أخر[(٦)]" إلى آخره.

قلت: هي التي للمُفاجأة، وقد بَيَّناها في هذا الموضوع بيانًا شافيًا في موضعين: أحدهما: في "باب صَوْتُه صَوْتُ[(٧)] حِمارٍ"[(٨)]، وفي "بابُ عِدَّةُ ما يكونُ[(٩)] عليه

---

(١) هكذا ورد اسم الباب في النسخ الثلاث فلعله سهو من المصنف وصوابه: "باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء" (الكتاب ١١٧/٣).

(٢) ينظر: الكتاب ١١٩/٣.

(٣) ج: مناقضًا.

(٤) أ: لأنه، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٥) جعل السيرافي ذلك من كلام سيبويه، وذلك لأَنّه غير مناقض لكلامه السابق ولم ينسبه للأخفش؛ لأَنّ الاسم يأتي بعدهما مرفوعًا، فأَمَّا (حيث) فإذا خرجت عن معنى المجازاة جاء بعدها المبتدأ والخبر نحو: "لقيتُه حيث زيدٌ جالسٌ"

وأَمَّا (إذا) فالاسم بعدها مرفوع بفعل مقدر، نحو: "اجلس إذا عبدالله جلس"، تقديره: "اجلس إذا جلس عبدالله جلس"، (شرح السيرافي ١٩١/٣).

ولا خلاف في جواز مجيء الاسم بعد (إذا)، إنَّمَا الخلاف في إعرابه أهو مبتدأ أم فاعل لفعل مقدر؟ وقد ذكرت هذه المسألة في كتب النحو، ينظر الإنصاف٦٢٠.

(٦) الكتاب ١٠٧/١.

(٧) ب: ضربته ضربة.

(٨) وهو الباب الذي سماه سيبويه "هذا بابٌ لا يكونُ فيه إلا الرفعُ"، ينظر: الكتاب ٣٦٦/١، ٣٦٧.

(٩) أ وب: تكون، والتصحيح من ج والكتاب ٢١٦/٤.

الكَلِمُ"[١]، وهي[٢] لا يليها الفعل أصلاً، كان ظاهرًا أو مضمرًا.

ثُمَّ قال: "وأَمَّا إِذْ فيَحْسُنُ اِبْتِدَاءُ الاسمِ بعدَها"[٣].

قلت: هذه ليست شرطًا، ولا تُشْبِهُهُ[٤]، ألا ترى أَنَّها لما مَضَى، يقعُ[٥] بعدها الاسمُ والفعلُ.

وقوله: "إلاّ أَنَّها في فَعَل قَبيحةٌ"[٦]، يريد: أَنَّك إذا ذكرتَ بعدها جملةً، ويكون فيها[٧] الفعل الماضي، ولا تحيله لما فيها، فهو يقبح؛ لأَنّها للمضي[٨]، فإن كان ثمَّ فعل ماضٍ فينبغي أَنْ يكونَ مباشرًا لها، وإنْ لمْ يباشرْ قَبُحَ، وأَمَّا إنْ لمْ يكنْ ماضيًا فليس فيه من القبحِ -إنْ أخَّرتَه- ما في الماضي؛ لأَنَّها لا تطلبه، فسواء أخَّرتَه أم[٩] قدَّمتَه[١٠].

ثُمَّ قال: "ولكن إِنَّمَا تقعُ في الكلامِ الواجبِ"[١١]، أي: الثابت، فلما كان فيها هذا، فخالفت به الشرطَ، مع أَنَّ الاسمَ يكونُ بعدها قَوِيَّ الرفع، فليستْ بمنزلة (إذا)[١٢].

---

(١) الكتاب ٢١٦/٤ وما بعدها.

(٢) ج: هو.

(٣) الكتاب ١٠٧/١.

(٤) ب: يشبهه.

(٥) ب وج: فيقع.

(٦) الكتاب ١٠٧/١

(٧) ب: بعدها.

(٨) ج: للماضي.

(٩) أ: أو، وما أثبت من ب وج.

(١٠) ينظر: شرح السيرافي ١٩٤/٣.

(١١) في الكتاب ١٠٧/١: "ولكن إذ إِنَّمَا يقع في الكلام الواجب".

(١٢) قال السيرافي: "ثُمَّ قوى سيبويه الفرق بين (إِذْ) و(إذا) بأن قال: "إنَّ إِذْ إِنَّمَا تقع في الكلام الواجب"، يعني الماضي، وارتفع الاسم المبتدأ والخبر بعدها، ليريَ أَنَّها بعيدةٌ عن معنى المجازاة، وأَنَّ الرفعَ حسن في نحو قولك: "جئتك إِذْ زيدٌ أُكْرِمُه".

ثُمَّ قال: "ومِمّا ينتصب[(١)] أَوَّلُه؛ لأَنَّ آخِرَه ملتبِسٌ بالأول، قولك: أزيدًا ضربتَ رجلاً وأخاه؟، وأزيدًا ضربتَ رجلاً يُحِبُّه؟"[(٢)].

قد قلنا: إنَّ السَّببي هو ما كان متَّصلاً بضمير الأول مباشرة/ أو[(٣)] [١٤٩/أ] بالواسطة[(٤)]، أو موصوفًا بما فيه ضميرُ الأوَّل، أو معطوفًا عليه ما فيه ضمير الأوَّل بالواو خاصَّة، وهذا[(٥)] الذي مثَّل به سيبويه[(٦)] هنا هو ما كان معطوفًا بالواو، وما وُصِفَ بما فيه ضمير الأول[(٧)]، فإذا كان في الكلام سببيٌّ فيُحْمَل عليه، فَيُنْصَب هذا[(٨)]؛ لأَنّ السببيَّ منصوبٌ.

وقوله ~ [(٩)]: "فأدْخِلْه[(١٠)] في البابِ الذي تُقَدِّمُ فيه الصفةَ"[(١١)]، يريد في الباب الذي تكون فيه الصفةُ[(١٢)] للأول لفظًا، وللثاني معنى، فهي[(١٣)] حقيقةٌ للثاني، وقُدِّمَتْ عليه، فلما وُصِف بها الأول، احتاجتْ إلى رابطٍ يربطُها[(١٤)]

---

(١) ب وج: ينصب.

(٢) الكتاب ١٠٧/١، وفيه: (قوله) مكان (قولك).

(٣) (أو) ساقطة من ب.

(٤) ب: الواسطة.

(٥) ب: هو.

(٦) بعدها في ج: رحمه الله.

(٧) ما كان معطوفاً بالواو هو قوله: "أزيدًا ضربت رجلاً وأخاه، وما وصف بما فيه ضمير الأول قوله: أزيدًا ضربت رجلاً يحبه، فجملة (يحبه) صفه لـ(رجلاً)، وفيها ضمير الأول الذي هو (زيد).

(٨) ج: هنا.

(٩) (رحمه الله) ليست في ج.

(١٠) أ وب: وأدخله، وما أثبت من ج، والكتاب ١٠٧/١.

(١١) الكتاب ١٠٧/١.

(١٢) ب: فيه الصفة فيه، ج: الصفة فيه.

(١٣) أ: فهو، والتصحيح من ب وج.

(١٤) أ: تربطها، والتصحيح من ب وج.

به[١]، فإنْ جازَ ذلك الرابطُ هُنَا فاعلم أنَّه في الاشتغال جائزٌ، وإلاَّ فامنع المسألة.

وقوله: "لو قلتَ: أزيدًا ضربتَ عمرًا، وضربتَ أخاه لم يجز"[٢]، علة ذلك أنَّ الأولَ ليس له سببيٌّ ولا ضميرٌ، وما بعد الواو جملةٌ أخرى مُستأنفة، ليست داخلةً فيما قبلها، وإنْ[٣] أردتَ بالواوِ الجمعَ جازت المسألة، وكأنَّك قلتَ: أزيدًا جمعتَ بين ضربِهِ وضربِ أخيه، وكذلك مَنَعَ "مررتُ برجلٍ قائمٍ عمروٌ وقائمٍ[٤] أخوه"[٥]، واعتلَّ بأنَّ أحدهما مُلْتَبِسٌ بالأول، والآخر ليس مُلْتَبِسًا به[٦]، والذي الْتَبَسَ به قوله: "وقائم أخوه"، والذي لمْ يَلْتَبِسْ الأولُ، فلما كانا وَصْفَين، وخلا الوصفُ الواحدُ منَ الضمير، لم تَجُز المسألة، ولو كانت المسألةُ "مررتُ برجلٍ قائمٍ عمرو وأخوه" لجازت؛ لأنَّها صفةٌ واحدة، فتفتقر[٧] لرابط واحد، وأمَّا تلك فصفتان، فكل[٨] واحدة منهما تفتقر إلى رابط.

قال الأخفش: "أأَخَوَاكَ ظنَّاهما[٩] مُنْطَلِقَين؟"[١٠].

---

(١) قال السيرافي: "اعلم أنَّ الجملة قد تكون نعتًا للنكرة، وقد ينعت الاسم بفعل سببه، فيجري النعت على إعراب الأول، ويرتفع سببه بفعله، وذلك قولك: "مررتُ برجل أبوه قائم" فـ"أبوه قائم" نعت لـ"رجل"، وفيها ذكرٌ يعود إليه، والقيام للأب، فيجوز تقديم القيام وإجراؤه على "رجل"، ورفع الأب به، فتقول "مررتُ برجلٍ قائم أبوه" وكذلك: "مررتُ برجل عمرو قائم في داره" لأَنّ "عمرو قائم في داره" جملة فيها ذكر يعود إليه" (شرح الكتاب ٣/١٩٦).

(٢) في الكتاب ١/١٠٨: "ولو قلت: أزيدًا ضربت عمرًا وضربت أخاه لم يكن كلامًا".

(٣) ج: فإن.

(٤) (عمرو وقائم) ساقطة من ب.

(٥) ينظر: الكتاب ١/١٠٨.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) أ: فيفتقر، ب: تفتقر، وما أثبت من ج، وهو الأولى.

(٨) أ: وكل، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٩) ب: ظنناهما.

(١٠) ينظر: حاشية (١) من الكتاب ١/١٠٨.

قلت: لا يجوز هنا[1] إلا الحملُ على المرفوعِ خاصَّة، ولولا أَنَّه الظَنُّ لم يَجُزْ؛ لأَنّ تقديره: أَظنَّهُما أَخَوَاك[2]، ففعل الظاهر قد تعدَّى لمضمره المتَّصل، والذي منع من هذا أَنَّ الفاعلَ بِجُمْلَتِه يكونُ المفعولَ بِجُمْلَتِه، وهذا بعينه مَنَعَ تعدي فعل المضمر إلى مضمره؛ لأَنّه يكون الفاعلُ المفعولَ، فلو كان المفعولُ منفصلاً لجازت المسألة؛ لأَنّ العربَ حكمتْ له بحكم النَّفْسِ، وأَمَّا هذه المسألة فلا سبيلَ فيها لنصب الأخ؛ لأَنّه يكون فيها تعدِّي فعل المضمر إلى ظاهره[3]، وذلك لا يجوز أصلاً في بابٍ من الأبواب، وعِلَّتُه أَنَّ المفعولَ يكونُ مُلْتَزَمًا؛ لأَنّه يلزمُ بلُزومِ الفاعل، والفاعلُ لازِمٌ، فيؤدي إلى لزوم المفعول، فلذلك لم يَجُزْ في بابٍ من الأبواب. [١٤٩/ب]

فإِنْ قلتَ: ألم تجيزوا: ضَرَبَ زيدًا غلامُه، وهذا المفعول يلزم؛ لأَنّ الضميرَ المتَّصلَ بالفاعل يعودُ عليه، فهذه المسألة التي فَرَرْتُم[4] منها قد أَجَزْتُموها؟

قلتَ: لم يلزم قَطّ هنا[5] المفعول؛ لأَنّ الفاعلَ الذي على هذه الصُّورة لا يلزم، ألا ترى أَنّك إذا أزلتَ "غلامه"، فقلتَ: ضرب زيدًا الغلامُ، لم يلزم[6] هذا المفعول أصلاً، فهذا هو الفرق بينهما.

فإِنْ قلتَ: ولِمَ جاز في الظَّنُ وبابه تعدِّي فعل المضمر إلى مضمر[7]، والظاهر

---

(١) أ وب: هذا، والتصحيح من ج.

(٢) قال السيرافي: "فإذا قلت: "أأخواك ظنَّاهما منطلقين" فللأخوين ضميرٌ مرفوع، وهو الألف في "ظنَّا"، وضميرٌ منصوب، وهو "هما"، فتحمله على ضميره المرفوع؛ لأَنّك إذا فعلتَ ذلك، فجعلت "هما" مكان الضمير المرفوع صار "أَظَنَّهُما أخواك منطلقين" (شرح الكتاب ١٩٨/٣).

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١٩٨/٣.

(٤) ج: جوزتم.

(٥) ب: هذا.

(٦) أ وب: يظهر، والتصحيح من ج.

(٧) (إلى مضمر) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ.

إلى مضمره من بين سائر الأبواب.

قلتُ: لأَنّ المرفوعَ بها ليس بفاعلٍ، والمنصوبَ ليس بمفعول، إنَّمَا ذلك تشبيه، والأصلُ الابتداءُ، فَسَهُلَ[(١)] ذلك عندهم في هذا الموضع، فتقديُر[(٢)] الرافع للأخوين[(٣)] في هذه المسألة "أَظَنَّهُما أَخَواك منطلقين؟": ظَنَّاهما منطلقين.

وقوله[(٤)]: "ولا يتعدَّى فعلُ المضمر إلى الظاهر في هذا الباب"[(٥)].

قلت: ولا في غيره، ومرادهُ به مَنْعُ النَّصب في الأخوين؛ لأَنّ التقديرَ يكون: أأخويك ظَنَّا[(٦)] منطلقين[(٧)].

وقوله: "وتقولُ: إيَّاهما ظَنَّا مُنْطَلِقين"[(٨)]، ليس من الاشتغال؛ لأَنّ "ظَنَّا" يعمل، إنَّمَا أراد أَنَّ المضمرَ المنفصلَ يتعدَّى إليه فعلُ المضمر؛ لأَنّه مُنَزَّلٌ عندهم منزلةَ النَّفْسِ.

ثُمَّ قال: "وتقول: أأنْتَ حَسِبْتُك منطلِقًا؟"[(٩)].

قلتُ: ترفع[(١٠)] "أنت" على مضمر، وكأَنَّه قال: أَحَسِبْتُكَ منطلقًا حسبتُك

---

(١) ج: سهل.

(٢) ج: فتعدى.

(٣) أ: لا للأخوين.

(٤) أي الأخفش.

(٥) ينظر: حاشية (١) من الكتاب ١٠٨/١.

(٦) ب: ظننا.

(٧) ينظر: شرح السيرافي ١٩٨/٣.

(٨) ينظر: حاشية (١) من الكتاب ١٠٨/١.

(٩) ينظر: حاشية (١) من الكتاب ١٠٨/١.

(١٠) ج: فترتفع.

منطلقًا؟، ثُمَّ[(١)] حذفتَ المفعولين اختصارًا، وتعدَّى[(٢)] فعلُ المضمر إلى مضمره من باب الظَّنِّ.

ثُمَّ قال: "وأَإيَّاك حَسِبْتُك مُنْطَلِقًا؟"[(٣)].

قلتُ: بهذا القَدْر أجريتَ هذه من المسألة الأولى[(٤)] ألا ترى/ أَنَّ[(٥)] الأولى لا[(٦)] [١٥٠/أ] يجوز فيها نَصْبُ الأخوين[(٧)]، ويجوز هنا نصبُ المضمر؛ لأَنّ العربَ حكمتْ له بحكم سببي، وهو النَّفْس، فكأَنَّه[(٨)] أجنبي، والعربُ تجعل النَّفْسَ شيئًا آخر، فتقول: أهنتُ نفسي، وكَلّمَتْني[(٩)] نفسي[(١٠)].

قال النابغة الذبياني:

قَالَتْ لَهُ النّفسُ: إنِّي لاَ أَرَى طَمَعًا ....[(١١)]

---

(١) (ثُمَّ) ساقطة من ب.

(٢) أ: يتعدى، وما أثبت من ب وج وهو الأولى.

(٣) ينظر: حاشية (١) من الكتاب ١٠٨/١.

(٤) ج: هذه المسألة من الأولى.

(٥) (أن) مكررة في أ.

(٦) أ: مِمَّا، والتصحيح من ب وج.

(٧) أ وب: الأخرى، والتصحيح من ج.

(٨) أ وب: وكأَنَّه، وما أثبت من ج، وهو الأولى.

(٩) ج: كلمت.

(١٠) قال سيبويه: "ولا يجوزُ أن تقولَ: ضَرَبْتُني ولا ضَرَبْتُ إيَّاي، لا يجوزُ واحدٌ منهما؛ لأَنّهم قد استغنوا عن ذلك بضَرَبْتُ نفسي، وإيَّاي ضَرَبْتُ" (الكتاب ٣٦٦/٢)، وينظر: شرح السيرافي ١٨٢/٣.

(١١) في ج ذكر الشطر الثاني، وهو:

وأن مولاك لم يسلم ولم يصد

والبيت من الطويل وهو للنابغة في ديوانه٣٤، و شرح المعلقات العشر المذهبات ٣٢٨.

فتقديرُ هذه المسألة: أَحَسِبْتُكَ منطلقًا؟، [حَسِبْتُك منطلقًا][١] حذفتَ الفعل وفاعله، وانفصل المضمر، ثُمَّ حذفتَ المفعول الثاني اختصارًا. انتهى كلامُ الأخفش.

قال سيبويه ~ [٢]: "وتقولُ: أعبدُ الله أَخُوُه تَضْرِبُه؟ إلى آخره"[٣]، فصلٌ مُكَرَّرٌ قد أَبَنَّاه[٤] قبل هذا غايةَ البيان[٥].

قوله ~ [٦]: "ومَنْ زَعَمَ أَنَّه إذا قال[٧]: أزيدًا مَرَرْتُ بِهِ؟، فإِنَّمَا نَصبَه بهذا الفعل، فهو ينبغي[٨] له أَنْ يَجُرَّه[٩]"، هو يتكلَّم[١٠] مع مَنْ يزعم أَنَّ المضمرَ من اللفظ، ووصل بنفسه، فردَّ عليه بأَنَّ العربَ إذا أعملتْ[١١] شيئًا ظاهرًا فإنّها تُعْمِلُه على ذلك الحدِّ مضمرًا[١٢].

----

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ، وأثبت من ب وج.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب.

(٣) الكتاب ١/١٠٥.

(٤) ج: بَيَّناه.

(٥) سبق أن ذكر الصفار قول سيبويه هذا، وشرحه ينظر ص ٤٢١ من هذا البحث.

(٦) (رحمه الله) ليست في ج.

(٧) أ وب: كان (وهي ملحقة في أ في الحاشية اليسرى)، والتصحيح من ج والكتاب ١/١٠٦.

(٨) ب: فينبغي.

(٩) (يجره) ساقطة من ب

وفي الكتاب ١/١٠٦: "فمن زعم أَنَّه إذا قال: أزيدًا مَرَرْتُ بِهِ، إِنَّمَا ينصبُه بهذا الفعل، فهو ينبغي له أن يَجُرَّه".

(١٠) ب: أن يتكلم.

(١١) أ: عملت، والتصحيح من ب وج.

(١٢) ينظر: الكتاب ١/١٠٦.

وقوله: "نصبه بهذا الفعل"[١] يريد: بمثل هذا الفعل.

وزعم الفرَّاء ~ [٢] أَنَّ "زيدًا ضربتُه" قد عمل الفعلُ الظاهر في الضمير[٣] والهاء[٤]، فهذا مذهبٌ آخر طريف.

وقوله ~ [٥]: "وبلدٍ[٦]، يريد[٧]: وربَّ بلد"[٨]، جعل الواوَ نائبةً مناب الخافض فهي عاطفةٌ عنده، خلافًا لمَنْ[٩] يجعلها بدلاً من (رُبَّ)[١٠]، إذ لو كانت بدلاً، وكانت بمنزلة (رُبَّ) لانبغى أَنْ يَدْخُلَ عليها حرفُ العطف، كما يدخل على واو القسم؛ لأَنّها غيرُ عاطفة، فلما امتنعوا من دخول حرف العطف على واو (رُبَّ)، دلَّنا ذلك على أَنَّها عاطفةٌ[١١]، نابتْ مناب (رُبَّ) على طريق العِوَضِيَّة، فلذلك بقي حكمُها.

---

(١) في الكتاب ١٠٦/١: "ينصبه بهذا الفعل".

(٢) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٣) ب: المضمر.

(٤) سبق ذكر مذهب الفراء ص ٣٠٩.

(٥) (رحمه الله) ليست في ج.

(٦) ب: بل.

(٧) ب: من يريد.

(٨) في الكتاب ١٠٦/١: " وتقول: وبلدٍ، تريد: وربَّ بلدٍ".

(٩) ج: أي.

(١٠) سبق ذكر هذا الخلاف، ينظر: حاشية (٢) ص١٧٦ .

(١١) قوله: "فلما امتنعوامن دخول حرف العطف على واو (رب) دلنا ذلك على أَنَّها عاطفة" ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

هذا بابُ ما جَرَى في الاسْتِفْهَامِ مِنْ أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ والمَفْعُولِيْنَ مَجْرَى الفعلِ كما جَرَى في غيرِهِ مَجْرَى الفعل[1].

يريد: أَنَّ الاسم[2] إذا تقدمتْه الهمزةُ، واشتغل[3] عن العمل فيه اسمُ فاعل أو اسمُ مفعول؛ فهو بمنزلة ما اشتغل[4] عنه / الفعلُ بعده[5]، فجرى اسمُ الفاعل في [١٥٠/ب] الاستفهام مجرى الفعل، كما جرى في غير الاستفهام[6]، [وهو الخبر المحض][7] مجرى الفعل.

فإذا قلتَ: "أزيدًا أنت ضاربُه؟"، نصبتَ "زيدًا"، وكان التقديرُ: أَتضْربُ زيدًا أنت ضاربُه؟، وقد كنَّا قدَّمنا أولاً أَنَّ الذي يشتغل هو الفعل، أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين والمفعولين، والمصادرِ الموضوعة موضع الفعل[8]، فذكر سيبويه هنا[9] الاشتغالَ في أسماء الفاعلين والمفعولين، ولما مثَّل المسائل على حسب الترجمة؛ قال: كأَنَّه قال: أعبدَاللّه أنت ترغب فيه؟، وأعبدَاللّه أنت تَجِدُ عليه؟، وأعبدَاللّه أنت تعلم[10] به؟[11]،

---

(١) الكتاب ١٠٨/١، وفيه: "كما يجري في غيره مجرى الفعل".

(٢) ب: أن الهمزة الاسم.

(٣) ج: اشغل.

(٤) ج: ما اشغل.

(٥) ب: بنفسه.

(٦) (الاستفهام) ملحقة في الحاشية العليا في أ.

(٧) مابين المعقوفين ساقط من أ، وأثبت من ب وج.

(٨) ينظر ص٢١٩، وشرح الصفار ١٢٣/أ.

(٩) أ: هذا، والتصحيح من ب وج.

(١٠) ب: يعلم.

(١١) في الكتاب ١٠٩/١: "كأَنَّه قال: أعبدَاللّه أنت ترغب فيه، وأعبدَاللّه أنت تعلم به، وأعبدَاللّه أنت تَجِدُ عليه".

فهل[١] يجوز في مثل هذا الاشتغالُ أَوْ لا؟، ينبغي[٢] ألا يجوز لما حكاه الفارسي[٣] من أَنَّ هنا[٤] ما يمنع: "زيدًا أنا[٥] ضربتُ"، فإذا لم يعمل[٦] فلا يُفَسِّر، بخلاف: "أعبدَاللّه أنت نازلٌ؟"، لأَنّ "أنت" هنا كالجزء مِمَّا[٧] بعده، فلم يُعْتَدّ فاصلاً، ونهاية قول[٨] سيبويه ~ [٩] أَنْ قال: "كأَنَّه قال كذا"[١٠]، فمعناه عندي: كأَنَّه[١١] لما تكلَّم بهذا كان معناه ومعنى الفعل واحدًا؛ لأَنّ اللفظ الصحيح إِنَّمَا يكون مع اسم الفاعل لا مع الفعل.

ثُمَّ قال: "ولو قال: "آلدارُ أنت نازلٌ فيها؟"، فجعل[١٢] "نازلاً" اسمًا رفع"[١٣]، أي: إذا ذهب[١٤] به مذهبَ الاسم، ولم يلحظ[١٥] معنى فعل، لم يكن هذا مِمَّا يعمل، فلا يجوز له أَنْ يُفَسِّرَ، فَلابُدَّ من الرفع، ولهذا جعله بمنزلة: أنت[١٦] رجلٌ

---

(١) ب: فهو.

(٢) ج: فينبغي.

(٣) ينظر: المسائل المنثورة ٢٩٥.

(٤) ج: من أَنَّها.

(٥) ب: أَمَّا.

(٦) أ: تعمل، والتصحيح من ب وج.

(٧) أ: كالجر فيما، والتصحيح من ب وج.

(٨) (قول) ساقطة من ب وج.

(٩) (رحمه اللّه) ليست في ب وج.

(١٠) الكتاب ١٠٩/١.

(١١) ب: فإنّه.

(١٢) أ وب: تجعل، والتصحيح من ج والكتاب ١٠٩/١.

(١٣) الكتاب ١٠٩/١.

(١٤) ب: ذهبت.

(١٥) أ: تلحظ، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(١٦) (أنت) ساقطة من ب.

فيها؛ لأَنّ رجلاً لا يعمل بحال[١].

ثُمَّ قال[٢]: "ومثلُ ذلك في النصب: أزيدًا أنت محبوسٌ[٣] عليه[٤]؟".

قلت: فهذا اسمُ مفعول، فهو بمنزلة [اسم][٥] الفاعل، وكان التقدير -والله أعلم- "أتلزمُ زيدًا أنت محبوسٌ[٦] عليه". وكذلك: "أزيدًا أنت مكابرٌ عليه؟"[٧]، أي: مُخَاصِم في حقه بباطل، والتقدير: أتلابس[٨] زيدًا.

وزعم[٩] أَنَّ (فَوَاعِلَ) تجري مجرى (فاعِل)، وذلك أَنَّ (فَوَاعِلَ) تخرج[١٠] عن أَنْ تكون[١١] جاريًا، فلقائل أَنْ يزعمَ[١٢] أَنَّه لا يعمل، فأراد[١٣] سيبويه[١٤] ~ أَنْ يُبَيِّنَ[١٥] أَنَّه يجري مجرى فاعِل، وذلك أَنَّه بمنزلة (فَاعِلات) و(فَاعِلين)[١٦]،

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٢٠٦/٣.

(٢) الكتاب ١٠٩/١.

(٣) أ: محترس، والتصحيح من ب وج والكتاب ١٠٩/١.

(٤) ب: علمه.

(٥) (اسم) ساقطة من أ، وأثبت من ب وج.

(٦) أ: محترس، والتصحيح من ب وج.

(٧) ينظر: الكتاب ١٠٩/١.

(٨) أ وب: أملابس، والتصحيح من ج؛ لأَنّ النصب هنا بإضمار فعل. ينظر: شرح السيرافي ٢٠٧/٣.

(٩) ينظر: الكتاب ١٠٩/١.

(١٠) ب وج: قد خرج.

(١١) ج: يكون.

(١٢) ج: يقول، وكتب تحتها (يزعم).

(١٣) (فأراد) مكانها بياض في ب.

(١٤) ب: وسيبويه.

(١٥) ب وج: يثبت.

(١٦) أ: فاعلن، والتصحيح من ب وج.

ولا يشكُّ أحدٌ في أَنَّ الجمْعَ[1] المُسلَّمَ جارٍ عاملٌ، وهذا جمع مثله، فيجري مجراه[2]، وعضَّد / هذا بالسَّماع، وذلك قوله: [١٥١/أ]

أَوَالفًا مَكَّة مِنْ وُرْقِ الحَمِي[3]

ومثله:

ممَّنْ[4] حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[5]

----

(١) ج: الجميع.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٣/١٠٨، ١٠٩.

(٣) من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٤٥٣، والكتاب ١/٢٦، وضرورة الشعر للسيرافي ٩١، والمحتسب ١/٧٨، وشرح الصفار ٤٧٠، وشرح المفصل ٦/٧٤، ٧٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٣، واللسان (ألف)، و(حمم)، و(قطن)، وبلا نسبة في الأصول ٣/٤٥٨، والخصائص ٣/١٣٥، والإنصاف ٥١٩، وشرح الصفار ٤٠٣.

ويروى: (قواطنًا) مكان (أوالفًا)

الشاهد فيه: إعمال (أوالفًا) -وهو جمع على وزن (فواعل)- إعمالَ اسم الفاعل، و(مكة) مفعول به، و(أوالف) ممنوع من الصرف صرف لضرورة الشعر.

أوالف: جمع آلفة، وهي التي ألفت المكان، والقواطن: جمع قاطنة، وهي المقيمة الساكنة.

والوُرْق جمع وَرْقاء، وهي التي لونها بين السواد والغُبْرة.

والحَمِي: أصله الحمام، فحذف الألف فاجتمعت ميمان، فأبدل الميم الثانية ياء مخافة التضعيف. أو أنَّه رخم في غير النداء ضرورة، فحذف الميم، ثُمَّ أبدل من الألف ياءًا. ينظر: شرح المفصل ٦/٧٥.

(٤) أ: مما، والتصحيح من ب وج والكتب التى ورد فيها الشاهد.

(٥) من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي (واسمه عامر بن الحليس) في ديوان الهذليين ٢/٩٢، والكتاب ١/١٠٩، والشعر والشعراء ٦٧١، وضرورة الشعر للسيرافي ٤٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٥، والإنصاف ٤٨٩،وشرح الصفار٤٠٤، وشرح المفصل ٦/٧٤، والخزانة ٨/١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، واللسان (هبل)، وبلا نسبة في رصف المباني ٣٥٦، والمغني ٧٦٤.

ويروى: (الثياب) مكان (النطاق)

ويروى: "فشب غير مثقل"، و"فشب غير مهبل"، و"فعاش غير مثقل".

=

وإذا ثَبَتَ عملُه انبغى أَنْ يُفَسِّر.

ثُمَّ قال ~ [١]: "وأَجْرَوا اسمَ الفاعلِ إذا أرادوا المبالغةَ في الأمرِ، مَجْرَاه إذا كان على بناءِ (فاعِل)"[٢].

قلت هنا ذكر سيبويه ~ [٣] الأمثلةَ التي تعمل عمل اسم الفاعل، فينبغي أَنْ نستوفي[٤] الكلامَ عليها، وهي خمسة: (فَعُول) و(فَعَّال) و(مِفْعال) و(فَعِل) و(فَعِيْل).

وكلُّها عند البصريين تعمل[٥] إلا (فَعِل) و(فَعِيْل)[٦] فإن فيهما[٧] خلافًا؛ فسيبويه ~ [٨] يعملها[٩]، والمبرد يمنع العمل فيهما[١٠]، فأَمَّا[١١] سيبويه

= الشاهد فيه: إعمال (عواقد) وهي على وزن (فواعل)، فنصب بها مفعولاً به هو "حبك النطاق"

وعواقد ممنوع من الصرف صرف لضرورة الشعر.

والضمير في" حملن" للنساء، إنَّمَا جاز الإضمار دون تقدم ذكر لهن لوضوح المراد.

حُبُك: ما يشدُّ به النطاق، والنِطاق: إزار تحتبك به المرأة في وسطها، وترسل أعلاه على أسفله. المهبَّل: الثقيل، الكثير اللحم، المتورم الوجه.

(١) (رحمه الله) ليست في ج.

(٢) الكتاب ١/١١٠.

(٣) (رحمه الله) ليست في ب.

(٤) ب: يستوفى.

(٥) ب: يعمل.

(٦) ج: إلا فعلاً وفعيلاً.

(٧) ب: فيه.

(٨) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٩) ينظر: الكتاب ١/١١٠.

(١٠) ينظر: المقتضب ٢/١١٤، وإلى ذلك ذهب أيضًا المازني والزيادي، ينظر: الارتشاف ٢٢٨٣.

(١١) أ: وأَمَّا، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

فمستندُه السماعُ على ما بيَّن[١]، وأَمَّا أبو العباس فزعم[٢] أَنَّ القياسَ يوجب[٣] ألاَّ يعملا[٤]، أَمَّا (فَعِيل) فمن فِعْلٍ غير متعدٍ؛ لأَنّه من (فَعُل) المضموم العين. وأَمَّا (فَعِل) فمن (فَعِلَ) الذي لا يتعدَّى، نحو: بَطِرَ فهو بَطِرٌ[٥]، ولو كان من (فَعِلَ) المتعدي لكان على (فاعِل)[٦] كـ(عالِم) و(جاهِل).

وهذا الذي قاله ليس بشيء[٧]، فإِنَّني[٨] لم أُرِدْ بـ(فَعِل)[٩] و(فعيل) أَنْ يكونا[١٠] من[١١] (فَعِل) و(فَعُلَ)[١٢]، بل أردتُ بهما المثالَ الذي يكون وهو (مُفَعِّل) الجاري فعلها[١٣] في[١٤] موضع (مُفَعِّل) الذي هو للمبالغة[١٥]، وهو جارٍ، والدليل على أن هذه الأمثلة للمبالغة أن المعنى على ذلك، ألا ترى قوله:

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) تنظر الشواهد التي أوردها في الكتاب ١/١١٠-١١٢ .

(٢) ينظر: المقتضب ٢/١١٤، ١١٦، وإلى ذلك ذهب ابن السراج، ينظر: الأصول ١/١٢٤.

(٣) ب: لا يوجب .

(٤) أ: يعملها، ب: يعمل، والتصحيح من ج .

(٥) أ: مطر فهو مطر، والتصحيح من ب وج، والمقتضب ٢/١١٦.

(٦) ب: فعل فاعل، وعبارة (فمن فعل الذي لا يتعدى... لكان على فاعل) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ .

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦١.

(٨) ب وج: فإني .

(٩) أ: يفعل، والتصحيح من ب وج .

(١٠) ب: يكون .

(١١) (من) ملحقة في الحاشية اليسرى في ب .

(١٢) أي لم يرد بـ(فعِل) و(فَعِيْل) الصفة المشبهة باسم الفاعل .

(١٣) ج: كلها .

(١٤) ب: و.

(١٥) وذلك لأَنّ فعل المبالغة والتكثير على وزن (فَعَّل) بتضعيف العين، واسم الفاعل منه (مُفَعِّل)، نحو قَطَّعَ فهو مُقطِّع، وكَسَّرَ فهو مُكسِّر، وأمثلة المبالغة وقعت موقع (مُفَعِّل). ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٠.

حَـــــــــذِرٌ أمـــــــــورًا ....[1]

فالحذورات كثيرة، فالموضع للمبالغة، ألا ترى أَنَّهم يقولون: أَغْلَقْتُ البابَ، وغَلَّقتُ الأبوابَ[2]، وكذلك قوله:

.......كَلِيـــــلٌ مَوْهِنـــــاً عَمِــــل   ....[3]

فوصفه بالعَمِل، فهو مُكِلٌّ للموهن، وأراد به المبالغة، ألا ترى قوله:

.... وَبَـــــاتَ اللَّيْــــلَ لَـــــمْ يَـــــنَمِ

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) جزء بيت من الكامل، وتمامه: حَذِرًا أمورًا لا تضيرُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجيهِ من الأقْدارِ

وهو بلا نسبة في الكتاب ١١٣/١، والمقتضب ١١٦/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى٤٠٩/١، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ٧١/٦، ٧٣، وشرح التسهيل٨١/٣، والخزانة ١٥٧/٨، ١٦٩.

وروى أن البيت صنعه أَبَّان اللاحقي لما سأله سيبويه عن شاهد لإعمال (فَعِل)، وُردَّت هذه الرواية ينظر: شرح أبيات سيبويه ٤١٠/١، والخزانة ١٧١/٨، وقيل: إن البيت لابن المقفع، ينظر: الحلل لابن السيد ١٣١.

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾ (يوسف: ٢٣).

(٣) جزء بيت من البسيط، وتمامه:

حتى شآها كَلِيْلٌ مُوْهِنًا عَمِلٌ   باتتْ طِرابًا وباتَ الليلَ لَم ينَمِ

وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ١٩٨/١، والكتاب ١١٤/١، والمنصف ٧٦/٣، وشرح المفصل ٧٢/٦، ٧٣، وشرح التسهيل ٨٠/٣، والخزانة ١٥٥/٨، ١٥٨، ١٦٤، واللسان (عمل) و(شأي)، وبلا نسبة في المقتضب ١١٥/٢، والمقرب ١٤١، والمغني ٤٨٦

الشاهد فيه: نصب "موهنًا" بـ"كليل"؛ لأنّه بمعنى "مُكِل".

شآها: ساقها وأزعجها، كليل: البرق الضعيف، الموهن: وقت من الليل، عَمِل: دائب لا يفتر، الطِّراب: التي استخفها الفرح.

يصف بقرًا وحشية نظرت إلى برق لا يفتر في وقت متأخر من الليل، فسارت نحو الموضع الذي فيه البرق، وبات البرق لا يفتر طوال الليل.

فأَمَّا المبرد[١] ~ [٢] فإنّه جعل قوله:

حذر أمورًا لا تضير.......

من قبيل ما لا يُحْتَجُّ به؛ لأَنّ أبا يحيى اللاحقي[٣] ~ [٤] أخبر المازني[٥] أَنَّ سيبويه لقيه، فقال[٦]: هل تحفظ في إعمال (فَعِل) شيئًا ؟ فأنشدتُه هذا البيت مصنوعًا، فسقط الاحتجاجُ به[٧].

وأَمَّا:

.... كَلِيـــــــلٌ مَوْهِنًـــــــا.....   ....

فزعم أن الموهن ظرف، وكأَنَّه قال: كليل في موهن عمل في غيره[٨]، وزعم أن قول الأخر:

---

(١) ينظر المقتضب ١١٧/٢.

(٢) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٣) هو أبو يحيى أبان بن عبدالحميد اللاحقي، شاعر بصري، اتصل بالبرامكة ومدحهم، واتصل بهارون الرشيد، وأصبح شاعره، توفي سنة ٢٠٠هـ، تنظر ترجمته في: الأغاني ٧٢/٢٠- ٧٨، والفهرست ٧٢، ٢٣٢، والخزانة ١٧٣/٨.

(٤) (رحمه الله) ليست في ب وج، وفي (أ) أبا يحيى رحمه الله اللاحقي، والصواب ما أثبت .

(٥) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني، من بني مازن بن شيبان من أئمة نحاة البصرة، قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب سيبويه، أخذ عن المبرد، وله عدة تصانيف منها: التصريف، والديباج في جوامع كتاب سيبويه، وما تلحن به العامة،وغيرها، توفي سنة ٢٣٦هـ، وقيل ٢٤٨هـ، وقيل ٢٤٩هـ، تنظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين: ٨٥- ٩٥، وإنباه الرواة ٢٨١/١- ٢٩١، وإشارة التعيين ٦١،٦٢ وبغية الوعاة ٤٤٨/١-٤٦٦.

(٦) ج: فسأله .

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١.

(٨) ينظر:المصدر السابق ٥٦٣/١.

أو مِـسْحَلٌ شَـنِجٌ عِـضَادةَ سَـمْحَجٍ ....[١]

/ بمنزلة: كليل موهنًا، وأن العِضادة ظرف، وكأَنَّه قال: منقبض في عِضادة [١٥١/ب] أُتُنِـه[٢]، وهـذا الـذي قـال كلُّـه خَلْـفٌ، أَمَّـا أنَّ اللاحقـي يـسقُط بـسببه[٣] الاحتجاجُ[٤] فلا أقول به، وذلك أَنَّ اللاحقي قد أَقَرَّ على نفسه بالكذب، فلعله لم يلقَ سيبويه ولا سأله، ويبقى البيت الذي أنشده سيبويه ~ [٥] يعتمد[٦] فيه على رواية سيبويه ~ [٧].

وأَمَّا طعنه في قول الآخر:

حتـى شـآها كليـلٌ موهنًـا عَمِـلٌ ....[٨]

---

(١) من الكامل: وعجزه:

بِسُراتِهِ نَدَبٌ لَها وكلومُ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٢٥، وشرح السيرافي ٢١٤/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٤/١، والمقاصد النحوية ٥١٣/٣، والخزانة ١٦٩/٨، واللسان (عضد) و(عمل)، ونسب في الكتاب ١١٢/١ وشرح المفصل ٧٢/٦ لعمرو بن أحمر، وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٧، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٩/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، والمساعد ١٩٤/٢

الشاهد فيه: إعمال صيغة المبالغة (شنج) التي على وزن (فعِل) في (عِضَادة)

مِسْحَل: حمار الوحش، شَنِج: ملازم، عِضادة: جنب، سَمْحَج: الأتان الطويلة، سُرَاته: أعلاه، ويروى: سراتها، الندب: الأثر، الكُلُوم: الجروح.

والمعنى أن الحمار الوحشي ملازم لأتان لا يفارقها، وبها آثار من عض الحمار لها.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٥٦٣/١.

(٣) ب: ببيته.

(٤) أ: لاحتجاج.

(٥) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٦) أ: ينحو، وما أثبت من ب وج.

(٧) (رحمه الله) ليست في ب وج.

(٨) سبق تخريجه ص٤٤٦.

بأنَّ[1] الموهنَ ظرفٌ، فَيُبْطِلُ معنى البيت، وذلك أنَّه يجعل البرقَ كالاً في وقت، عَمِلاً في آخر، وهذا ينقضه الجزء الآخر، ألا ترى قوله: وبات الليل لم ينم، فهو لم يَكِلُّ في وقت، فلا بُدَّ من أَنْ يكونَ "كَلَيْل" بمعنى "مُكِلّ"[2]، وكأنَّه أَكَلَّ الموهنَ بكثرة عمله فيه، كما يقال: "أتعبتَ نهارَك"[3] لكثرة عملك فيه[4]، فهذا هو الذي يوافق[5] معنى البيت.

وزعم هذا المتأخر أبو الحكم بن برجان[6] أَنَّ معنى "عَمِل": تَعِب[7]، فيكون موافقًا لـ"كَلِيل" حتى لا يتناقض[8] معنى مع "كليل"، وكأنَّه قال: كَلِيل تَعِب[9]، قال: والدليل على أَنَّ "عملاً" بمعنى " تَعِب" قوله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ [نَّاصِبَةٌ][10] ۝٣ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ۝٤﴾[11] أي تَعِبة[12].

---

(١) أ وب: فإن، والتصحيح من ج، .

(٢) ب: يكل.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٢١٦/٣.

(٤) أ: في، والتصحيح من ب وج .

(٥) ب: يهومن .

(٦) هو أبو الحكم عبدالسلام بن عبدالرحمن بن محمد اللخمي الإشبيلي، أخذ العربية عن ابن ملكون، له كتاب في "تفسير القرآن"، و"شرح أسماء الله الحسنى"، توفي سنة ٥٣٦هـ، تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٧٣/١٦، والأعلام ٦/٤.

(٧) ب وج: تعبت .

(٨) أ: يناقض، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى .

(٩) ج: تعبت .

(١٠) (ناصبة) ساقطة من أ وج .

(١١) سورة الغاشية: ٢، ٣، ٤.

(١٢) ينظر: البحر المحيط ٤٥٧/٨.

وهذا الذي قال: يبطله العجزُ، ألا ترى قوله[١]:

بــــاتَ الليــــــلَ لم يَــــــنَمِ

يدلُّ على أَنَّه غيرُ تعب، غيرُ كليل، فلا بُدَّ مِمَّا ذهب إليه سيبويه.

وأَمَّا طعنه[٢] في قول الآخر:

أو مِـسْحَلٌ شَـنِجٌ عِـضادةَ سَـمْحَجٍ ... بُـسْرَاتِهِ[٣] نَـدَبٌ[٤] لَهَـا وَكُلُـومٌ[٥]

بأَنَّ "العِضادَة" ظرفٌ، فتخلُّف؛ لأَنّ "العضادة" هـي القـوائم، والأسمـاء لا تجعـل ظروفًـا بقيـاس، وأيـضًا فإنّـه يَبْطُـل معنـى البيـت، ألا تـراه يقـصد بالبيـت شِـدَّةَ الجري، فإذا كان منقبضًا في قوائمها، فليس له جري[٦]، فلا بُدَّ مـن أَنْ يكـونَ المعنى شَنَجٌ عِضادتها[٧] حتى يؤذيَها بذلك، فيكون أسـرعَ لجريهـا، فتجـري، ثُـمَّ يجري وراءها، فهذه الأبيات التي أوردناها فيها مـا يـدلُّ علـى صـحَّة مـا ذهـب إليـه **سيبويه**، مع أَنَّهم / أنشدوا بيتًا لا مَطْعَنَ فيه لأحد، وهو قوله: [١٥٢/أ]

أَتَــانِي[٨] أَنّهُــمْ مَزِقُــونَ عِرْضِــي ... .[٩]

---

(١) ب: أَنَّه قال.

(٢) أي المبرد، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١.

(٣) أ: فسراته، وما أثبت من ب وج والكتب التي ورد فيها الشاهد.

(٤) أ: كذب، والتصحيح من ب وج.

(٥) سبق تخريجه ص٤٤٨.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١.

(٧) في (أ) كرر (تها).

(٨) أ: أنابني، والتصحيح من ب وج.

(٩) من الوافر، وعجزه:

جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَديدُ

وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٧٦، وشرح المفصل ٧٣/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، وشرح =

فقد صَحَّ العمل.

ثُمَّ نعود إلى مذاهب أهل الكوفة في هذه الأمثلة[١] فإذا بيَّناها فقد استوعبنا جميع هذه الأمثلة بحول الله تعالى.

زعم[٢] **أهل الكوفة**[٣] أن هذه الأمثلة لا يجوز إعمالُ شيء منها؛ لأَنّها غيرُ جارية، والأسماء لاحَظَّ لها في العمل، فلما ضَعُفَ شَبَهُها نقصت فلم تعمل، وما جاء مِمَّا ظاهره إعمالها، فهو عندهم على الإضمار، كقوله:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانها .... [٤]

= التسهيل ٨١/٣، والمقاصد النحوية ٥٤٥/٣، وشرح شذور الذهب ٥٠٧، وشرح التصريح ٢٨١/٣، والخزانة ١٦٩/٨، وبلا نسبة في المقرب ١٤١، وأوضح المسالك ٢٢٤/٣، وشرح قطر الندى ٢٧٥.

الشاهد فيه: إعمال (مزقون) جمع (مَزِق) في "عرضي" حيث نصبه مفعولاً به.

مزقون: جمع "مَزِق" مبالغة "مازق" من المَزْق، وهو شَقُّ الشيء.

وعِرْض الرجل -بالكسر-: جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه.

جِحَاش: جمع جَحْش، وهو ولد الحمار

الكِرْمِلَين -بكسر الكاف وفتح اللام-: اسم ماء في جبل طيء

الفديد: الصوت

يريد: أَنَّهم عندي بمنزلة الجحاش التي تنهق عند ذلك الماء، فلا أعبأ لهم. ينظر الخزانة ١٧١/٨.

(١) (الأمثلة) ملحقة في الحاشية اليسرى في أ .

(٢) ب: وزعم .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١، والارتشاف ٢٢٨٣، وشرح التصريح ٢٨١/٣ .

(٤) من الطويل، وعجزه:

إِذَا عَدِمُوا زادًا فإنّك عَاقِرُ

وهو لأبي طالب بن عبدالمطلب عم الرسول ﷺ في الكتاب ١١١/١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧٠/١، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ٧٠/٦، وشرح التصريح ٢٧٩/٣، والخزانة ٢٤٢/٤، ٢٤٥، ١٤٦/٨، ١٤٧، ١٥٧، وبلا نسبة في المقتضب ١١٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٠/١، وشرح قطر الندى ٢٧٥، وأوضح المسالك ٢٢١/٣

=

على: يضرب سوق سمانها، أضمر لدلالة ما قبله عليه.

وكذلك قوله:

بِـرَأْسِ دَمَّـاغٍ رُؤوسَ العِـزِّ[(١)]

أي يدمَغ رؤوسَ العزّ[(٢)]، ثُمَّ أضمر لدلالة ما قبله عليه[(٣)]

وكذلك: إنّهُ لَمِنْحَارٌ بَوائِكهَا[(٤)]

أي ينحر بوائكها.

فهـذه عنـدهم بمنزلـة قولـه[(٥)]: ﴿وَجَعَلَ[(٦)] ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ﴾[(٧)]، أي:

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

= الشاهد فيه: عند سيبويه إعمال صيغة المبالغة "ضَرُوب" في "سُوْق"، وعند الكوفيين الناصب لـ"سوق" فعل مضمر، يدل عليه "ضروب"، والتقدير: "يضرب سوق سمانها"

نصل السيف: شفرته، وقد يسمى السيف كله نصلاً، وسوق: جمع ساق

والمعنى: أَنَّه يضرب بالسيف سوق الإبل السمان لينحرها للضيفان، وهو في رثاء أمية بن المغيرة المخزومي.

(١) ب: المعز

والبيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ٦٤ من أرجوزة له في مدح أبَّان بن الوليد البجلي، والكتاب ١١٣/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٧، والخزانة ١٥٧/٨.

(٢) ب: المعز.

(٣) أ: وعليه.

(٤) في (أ) كرر (بوا) من (بوائكها)

ينظر هذا القول في الكتاب ١١٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١، وشرح شذور الذهب ٣٩٣، وفي اللسان (بوك): "ناقة بائكة: سمينة خيار فَتِيَّة حسنة، والجمع البَوائِك، ومن كلامهم: إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها".

(٥) ج: قوله تعالى.

(٦) أ: وجاعلي، والتصحيح من ب وج.

(٧) سورة الأنعام: ٩٦، وتمامها: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾

قرأ: عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾ بغير ألف، ونصب (الليل)، وقرأ باقي =

وجعل الشمس، ثُمَّ أضمر لدلالة الأول عليه[١].

وزعموا أَنَّه[٢] لا يجوز تقديمُ المنصوب عليها، فلا تقول: هذا زيدًا[٣] ضروب[٤]؛ لأَنَّه منصوب بمضمر دلَّ عليه ما قبله، وإذا[٥] قدَّمتَه لم يكن ثَمَّ ما يدلُّ عليه[٦].

وزعموا أَنَّه لا يجوز إضافتُها؛ لأَنّ الاسمَ غيرُ معمول لها، فمن أين تجيء الإضافة؟ فإنْ قيل لهم: قد وجدت مضافات، قالوا: تلك الإضافة على معنى (عند)، بمنزلة قولهم: هذه ناقةٌ رَقُوْدُ الحَلْبِ، أي: رقود عند الحلب[٧]، فكذلك يكون قوله: شرَّاب ألبانٍ وتَمْرٍ وأَقِطٍ[٨]: شرَّابٌ عند الألبان.

وهذا كلُّه ليس بشيء، أَمَّا إنَّها لا تعمل لضعفها فليست بضعيفة، ألا ترى أنَّها[٩] وقعت موقع (مفعل) الجاري، ويلزمهم ألا يعمل (فاعل)؛ لأَنّه اسم، وكذلك كان ينبغي أَنْ يدَّعيَ أَنَّ العملَ معه إنَّمَا هو بإضمار[١٠] فعل لولا

= السبعة (أبو عمرو، وابن كثير، ونافع، وابن عامر) "جاعل الليل" بالألف وكسر الليل، وحجتهم قوله: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ﴾، فأجروا "جاعل الليل" على لفظ ما تقدمه إذ أتى في سياقه، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٦٣، وحجة القراءات لابن زنجلة ٢٦٢، والبحر المحيط ١٩٠/٤.

(١) ينظر: حجة القراءات لابن أبي زنجلة ٢٦٢، والبحر المحيط ١٩٠/٤.

(٢) ج: أَنَّها.

(٣) ب: زيدٌ.

(٤) ج: ضارب.

(٥) ج: فإذا.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١، والارتشاف ٢٢٨٣، وشرح التصريح ٢٨٢/٣.

(٧) ينظر: الارتشاف ١٨٠٠، والهمع ٢٦٧/٤، والمساعد ٣٣٠/٢.

(٨) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب.

(٩) أ: تراها، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(١٠) أ: بمعنى، والتصحيح من ب وج.

الإضافة والتقديم، فقولهم: هذا زيدًا[١] ضاربٌ، مِمَّا يدل على أَنَّه معموله لا معمولَ غيره، وكذلك "ضاربُ زيدٍ" مِمَّا يدلُّ على ذلك، وقولهم: إنَّه[٢] لا تجوز فيه الإضافةُ ولا التقديمُ كَذِبٌ؛ لأَنّ البصريين زعموا أَنَّ ذلك جائزٌ، / ولم يقصروه على قِلَّة ولا على ضرورة. [١٥٢/ب]

وأَمَّا إنَّ الإضافة إنْ جاءت[٣] فعلى[٤] معنى (عند) فأمرٌ مُنْكَرٌ، ما أَنْ رأيتُ ولا سمعتُ [بمثله][٥] أَمَّا "رَقُودُ الحَلْبِ"، فلا ينبغي أَنْ يَدَّعِيَ فيه ذلك، مهما أمكن غيره، ألا ترى أَنَّ الإضافةَ تكون بأدنى ملابسة، كقوله تعالى: ﴿عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾[٦]، فيكون "رَقُودُ[٧] الحَلَبِ" بمعنى: يُرْقِدُها[٨] الحلبُ، فهي رقود[٩] له؛ لأَنّه يرقدها[١٠]، فليس ثَمَّ إضافة على معنى (عند)، ويكون "شَرَّاب ألبان" باقيًا على معناه؛ لأَنّ المعنى: يشرب الألبان، لا على معنى[١١] (عند)؛ لأَنّ مستندَهم في ذلك قد بطل، فهذا الذي قالوه ليس بشيء.

---

(١) أ: زيد، والتصحيح من ب وج.

(٢) عبارة: "معموله لا معمول غيره ،وكذلك " ضارب زيدٍ".مما يدل على ذلك وقولهم: "نَّه" ساقطة من ب بسبب انتقال النظر.

(٣) أ: كانت، وما أثبت من ب وج.

(٤) ب: تعطي، ج: على.

(٥) (بمثله) ساقطة من (أ)، وأثبت من ب وج

(٦) سورة النازعات: ٤٦، وتمامها: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾، وسبق الحديث عن الإضافة في هذه الآية ص١٦٣.

(٧) ب: رفود، وهي رواية أخرى في (رقود).

(٨) ب: مرفودها.

(٩) ب: رفود.

(١٠) ب: يرفدها.

(١١) (معنى) ساقطة من ب وج.

وزعم أبو الحسن بن خروف[١] أَنَّ هذه الأمثلة تعمل على كل حال، كانت بمعنى الحال أو الماضي خلافًا للجمهور، ومستنده في ذلك القياسُ والسماع، أَمَّا القياس فزعم أَنَّها للتكثير والمبالغة، فقد قوي فيها جانبُ الفعل.

وأَمَّا السماع فقوله:

بَكَيْتُ أَخَا اللأْوَاءِ[٢] يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ، رؤوس الدَّارِعِينَ ضروبُ[٣]

فهذا قد مات، إنَّمَا مدحه بما مضى. وهذا لا حجة فيه؛ أَمَّا البيت فيتخرَّج على ما يتخرَّج عليه[٤]: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[٥]، حيث استدلَّ به الكسائي[٦].

وأَمَّا قياسه ففاسد، وذلك أَنَّ المبالغةَ ليست مِمَّا يقوِّي جانبَ الفعل، ألا ترى

---

(١) ينظر رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٤-٥٦٥، وإلى ذلك ذهب أستاذه ابن طاهر، ينظر: الارتشاف ٢٢٨٥، والهمع ٨٩/٥.

(٢) ج: لأواء.

(٣) من الطويل، وهو لأبي طالب عم الرسول ﷺ في شرح المفصل ٨١/٦، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الكتاب ١١١/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٤١٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٥/١، وشرح عمدة الحافظ ٦٧٩.

اللأواء: الشدة، الدارعين: جمع دارع، وهو لابس الدرع.

والبيت في رثاء رجل اتصف بالشجاعة والكرم، فيومه محمود في السلم لعطائه وجوده، وفي الحرب لبسالته وشجاعته.

(٤) بعدها في ج زيادة: "قوله تعالى".

(٥) سورة الكهف: ١٨، وتمامها: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾.

(٦) استدل الكسائي بهذه الآية على جواز إعمال اسم الفاعل الدال على المضى، ورُدَّ استدلالُه بأن ذلك من حكاية حال ماضية، ينظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١٠١٢، وشرح المفصل ٧٧/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، وشرح التسهيل ٧٣/٣ وما بعدها.

أَنَّ المبالغةَ كما تكون بالفعل[١]، فكذلك[٢] تكون بالاسم، إذا قلتَ: زيدٌ الشجاعُ، الفارسُ[٣]، البطلُ، الذي من أمره ومن شأنه، فليس هذا مقويًّا[٤] للفعل، فهذا نهاية الكلام في الأمثلة، ثُمَّ نرجع إلى لفظه.

قوله ~ : "فمن ماهو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول وفَعَّال ومِفْعال وفَعِل"[٥]، أي مِمَّا هو الأصل في المبالغة والعمل هذه الأربعة؛ لأَنّها تعمل وهي للمبالغة.

وقولُه: "وقد جاء (فعيل)"[٦] فضلةٌ[٧]؛ لأَنّه قليل العمل[٨] جدًا، وهو أكثرُ في المبالغة استعمالاً من (فَعِل)، وقد نصَّ على ذلك بقوله: "و(فَعِل) أقلُ من (فَعِيل) بكثير"[٩]، يريد: / أقلُّ منه استعمالاً في المبالغة، فهذا وجهُ الجمع بين الموضعين، إذْ ظاهرهما التناقض؛ لأَنّه جعل هنا فَعِلاً أكثر، وهناك أقل، فكذلك صَرَفْنا القلةَ إلى شيء، والكثرةَ إلى شيءٍ آخر. [١٥٣/أ]

ثُمَّ قال ~ : "يجوزُ فِيْهنَّ ما جاز في (فاعل) من التَّقديمِ والتَّأخيرِ والإضمارِ

---

(١) أ: ألا ترى أن المبالغة مِمَّا يقوي جانب الفعل، ولعل هذا الخطأ وقع بسبب انتقال نظر الناسخ للعبارة السابقة.

(٢) أ: وكذلك، وما أثبت من ب وج، وهو الأولى.

(٣) أ: العارف، والتصحيح من ب وج.

(٤) أ وب: معرفًا، والتصحيح من ج.

(٥) في الكتاب ١١٠/١: "فما هو الأصل...."

(٦) الكتاب ١١٠/١.

(٧) قوله (فضلة) يريد به زيادة أي إنَّ قول سيبويه: "وقد جاء فعيل" زيادة، حيث ذكر صيغ المبالغة وأفرد (فعيل)؛ لكونه قليل العمل.

(٨) (العمل) ساقطة من ب.

(٩) الكتاب ١١٢/١.

والإظهارِ"[١].

قلت: فهذا نصٌّ على جواز التقديم والتأخير، خلافًا للكوفيين.

ثُمَّ أخذ يُمَثِّلُ الإضمار بـ"هذا ضَروبُ رؤوسِ الرجال وسُوقَ الإبل"؛ لأَنَّه على معنى: وضروبٌ سُوقَ الإبل[٢]، كما قال[٣]: هذا ضاربُ زيدٍ وعمْرًا[٤]، وأنشد[٥] على التقديم والتأخير أبياتًا، فمن التقديم قولُه[٦]:

هَجُـومٌ عَلَيْهـا نَفْـسَهُ غـيرَ أَنَّـه ....[٧]

ومن التأخير قوله[٨]:

......................[٩] علـى الـشَّوْقِ إِخْـوَانَ العـزَاءِ هَيُـوجُ[١٠]

---

(١) الكتاب ١/١١٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أ: كان، والتصحيح من ب وج.

(٤) الكتاب ١/١١٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) بعدها في (ج) زيادة: "وهو ذو الرمة".

(٧) في (ج) ذكر الشطر الثاني، وهو:

مَتَى يُرْمَ في عَيْنَيْهِ بالشَّبْحِ يَنْهَضُ

والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٨٣٢، والكتاب ١/١١٠، وشرح السيرافي ٣/٢١١، والنكت ٢٤٤، والخزانة ٨/١٥٧، وبلا نسبة في الحيوان ٤/٣٤٧، واللسان (هجم).

الشاهد فيه: نصب "نفسه" بصيغة المبالغة "هجوم"

المعنى: يصف الشاعر ظليمًا، وهو ذكر النعام، يطرح نفسه على البيض ما لم يرَ إنسانًا فإذا رآه نهض حتى لا يهتدى إلى البيض.

والشبْح - بسكون الباء - لغة في (الشبَح) بفتحها.

(٨) بعدها في (ج) زيادة "وهو أبو ذؤيب".

(٩) في ج ذكر الشطر الأول وهو:

قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ للشَّوْقِ إنَّها

(١٠) من الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ٢٤، وشرح السيرافي ٣/٢١٢، وشرح أبيات سيبويه لابن =

و[١]

.... كَرِيمٌ رُؤوسَ الدّارِعِينَ ضَرُوبُ[٢]

ثُمَّ قال: "وقد جاء في (فَعِل)، وليس في كثرة ذلك"[٣]، أي قد جاء الإعمالُ فيه، وليس بكثرة إعمال (فَعُول) ولا (فَعَّال)، وغرضه بهذا كلِّه أَنْ يُبَيِّن أَنَّه يعمل، فيصحُّ أَنْ يشغل، فيفسِّر ما يعمل.

ومِمَّا أهملنا في الرَّد على ابن خروف حيث زعم أَنَّ المبالغةَ تقوِّي جانبَ الفعل، أَنْ نقولَ له (مِفْعِيل)[٤] عندهم للمبالغة، نحو: ناقةٌ[٥] مِحْضِيرٌ[٦]، ورجل مِنْطِيقٌ[٧]، وهم[٨] لا يقولون: مِنْطِيقٌ الصوابَ[٩]، فدلَّ على فساد ما قلته.

= السيرافي ١٥/١، ١٦، والنكت٢٤٥، واللسان (هيج)، ونسبه سيبويه لأبي ذؤيب في الكتاب ١١١/١، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٦/٢.

الشاهد فيه: إعمال صيغة المبالغة (هَيُوج) في مفعوله المقدم عليه، وهو (إخوان)

قلى: أبغض، إخوان العزاء: ذوو الصبر.

الشاعر يصف امرأة بحسنها وأنَّها لو تراءت لراهب أبغض دينه، واشتاق إليها، فهي تُهَيِّج كل من رآها حتى من عُرِف بالصبر والجلد.

(١) ب: وقوله، ج: وكذلك قال.

(٢) سبق تخريجه ص٤٥٥.

(٣) الكتاب ١١٢/١.

(٤) أ: فعيل، والتصحيح من ب وج.

(٥) ب: يجوز أنَّه.

(٦) في تهذيب اللغة (٢٠٠/٤): "فرس مِحْضير و مِحْضار بغير هاء للأنثى إذا كان شديد الحُضْر، وهو العَدْو".

(٧) في اللسان (نطق): "نَطَقَ الناطق يَنْطِقُ نُطْقًا: تكلَّم، والمَنْطِق: الكلام، والمِنْطِيق: البليغ.

(٨) ب: ومنه.

(٩) أ وَ ب: مسكين العراب، والتصحيح من ج.

ثُمَّ قال: "وأَجْرَوه حِيْنَ بنوَه للجمع مجرى الواحد"(١)، يريد: أَنَّ جمعَ هذا المثال الذي يكون للمبالغة يجري مجرى الواحد، كما تجري (فَوَاعِل) مجرى (فاعِلة)(٢) ألا ترى قوله:

ثُمَّ زادُوا أنَّهم في قَوْمِهِم ... غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُخُرِ (٣)

فأعمل غُفُرًا، وهو جمع (غفور)، ثُمَّ أنشد(٤) قول الكميت(٥):

شُمٍّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الجَزُورِ (٦) .... (٧)

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) في الكتاب ١١٢/١: "وأجروه حين بنوه للجمع كما أجري في الواحد".

(٢) ينظر: الكتاب ١١٢/١.

(٣) من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٧٨، والكتاب ١١٣/١، ونوادر أبي زيد ١٥٧، وشرح السيرافي ٢١٧/٣، وشرح المفصل ٧٤/٦، ٧٥، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣، والخزانة ١٨٨/٨.
ويروى "فُجْر" مكان "فُخْر".
قال الأعلم (حاشية الكتاب ٥٨/١ بولاق): "ويروى: غير فجر بالجيم أي يغفرون الذنب، ويَعُفُّون عن الفحشاء، والرواية الأولى -يعني: فخر- أصح وأحسن"
الشاهد فيه: كما ذكر المصنف إعمال "غُفُر"، وهو جمع لصيغة المبالغة (غفور)، فنصب "ذنبهم" مفعولاً به.
ومعنى البيت: أن هؤلاء القوم (وكان قد مدحهم في أبيات سابقة بالشجاعة والإقدام والصبر في الحرب) زادوا على ذلك بأَنَّهم يصفحون عن الذنب، ويتركون الفخر بذلك، ينظر: الخزانة ١٨٩/٨، ١٩٠.

(٤) ينظر الكتاب ١١٢/١

(٥) هو الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدي، يكنى بأبي المُسْتهِلّ، شاعر إسلامي، من شعراء الكوفة. كان عالمًا بلغات العرب وأيامها، توفي سنة ١٢٦هـ.
تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٨١-٥٨٤، وطبقات فحول الشعراء ٣١٨، ٣١٩، والخزانة ١٤٤/١-١٤٦.

(٦) ب: الحروب .

(٧) في ج ذكر تتمة البيت وهي:

.... مخا ... مِيصَ العَشِيَّاتِ لا خُوْرٍ ولا قُزُمِ

=

وهو جمع مِهْوَان، والكميت عند الأصمعي[١] لا حجة في قوله؛ لأنّه تحضَّر ألا ترى أنَّه أنكر قوله:

أَرْعِـــدْ وَأَبْـــرِقْ يَـــا يَزِيْـــدُ ....[٢]

= والبيت من البسيط، وهو للكميت في ديوانه٢/١٠٤، والكتاب ١/١١٤، وشرح المفصل٦/٧٤، ٧٦، والخزانة ٨/١٥٠، ١٥٨، واللسان (هون)، ونسب لابن مقبل في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢١٥، ونسب للكميت بن معروف في المقاصد النحوية ٣/٥٦٩، وللكميت بن زيد أو للكميت بن معروف أو لابن مقبل في الدرر ٥/٢٧٥، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٣، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٩٦، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٠.

الشاهد فيه: إعمال "مَهَاوِين"، وهي جمع (مِهْوان)، وهو صيغة مبالغة على وزن "مِفْعال" في "أبدان الجزور".

شُمٌّ: جمع (أَشَم) وصف من الشَّمم، وهو ارتفاع في قصبة الأنف، مع استواء أعلاه، وهو كناية عن العزة والأنفة.

مهاوين: جمع (مِهْوان)، وهو مبالغة في (مُهين)، من أهانه أي أذله.

أبدان: جمع (بَدَن)، وقيل جمع (بَدَنَة)، ورده البغدادي؛ لأنّه لم يسمع (الخزانة ٨/١٥٢)، وروي (بَدْء)، وهو المفصل .

الجزور: الأبل، مخاميص: جمع (مِخْماص) مبالغة (خَميص)، وهو الجائع.

العشيات: جمع عَشِي، وهو الوقت من صلاة المغرب إلى العتمة.

الخور: جمع (أخور)، وهو الضعيف، وروي (مِيْل) مكان (خُور)، وهو جميع (أَمْيَل)، وهو الضعيف الذي لا يثبت على السرج، قُزُم: الصغار الذين فيهم دمامة.

والمعنى: أن فيهم عزة وأنفة، وهم كرماء ينحرون الإبل للأضياف والمساكين، ويؤخرون العشاء لأجل ضيف يطرق، فبطونهم خميصة لتأخيرهم العشاء.

(١) هو أبو سعيد عبدالملك بن قريب بن علي بن أصمع، كان نحويًا، عالمًا باللغة والغريب، توفي سنة ٢١٣هـ، وقيل ٢١٦هـ، وقيل ٢١٧هـ، تنظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٧٢-٨٠، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٦٧-١٧٤ .

(٢) من الكامل، وتمامه:

فما وعيدك لي بضائر

=

وزعم أَنَّه لا **يقال**: أَرْعِدْ وَأَبْرِقْ[1] /. إِنَّمَا **يقال**: رَعَدَ، وَبَرَقَ[2]. [١٥٣/ب]

ثُمَّ قال: "وَلَيْسَ بمنزلةِ قولِك[3]: حَسَنُ[4] وجهِ الأخ"؛ لأَنَ هذا لا يُقْلَب ولا يُضْمَر[5]، أي: ليست هذه الأمثلة بمنزلة الصِّفة المشبَّهة، ألا ترى أَنَّ الصِّفةَ لا يجوز أَنْ تقلب، ويريد[6] بالقلب إزالتها عن محل التقديم، ولا تضمر؛ لأَنّها في نهاية الضعف فلا تقوى[7] على العمل[8] مضمرةً[9]، فلما كانت بهذه الصفة؛

= وهو للكميت في إصلاح المنطق ١٩٣، ٢٢٦، والخصائص ٢٩٣/٣، وتهذيب اللغة (١٣١/٩)، والصحاح (برق)، ولسان العرب (برق).

أرعد وأبرق: فعلا أمر من أرعد وأبرق: أي تهدد.

يزيد: هو يزيد بن عبدالملك.

(١) أ وج: أبرق وأرعد، وما أثبت من ب، وهو الأولى.

(٢) قال ابن السكيت: "وقد بَرَقَ البرْقُ يَبْرُق، وقد بَرَقَ في الوعيد ورَعَد يَبْرُقُ ويَرْعَدُ. قال الأصمعي: ولا يقال أَرْعَدَ وأَبْرَق، وحكى اللغتين أبو عبيدة وأبو عمرو، فاحْتُج على الأصمعي ببيت الكميت:

أَرْعِدْ وأَبْرِقْ يا يَزِيـ ... دُ فما وعيدُك لي بِضَائِرْ

فقال: ليس قول الكميت بحجة هو مُوَلَّد" (إصلاح المنطق ١٩٣).

(٣) ب: قوله.

(٤) أ: حسني، والتصحيح من ب وج.

(٥) ب: يضم، وفي الكتاب ١١٥/١: "وليس هذا بمنزلة.....".

(٦) ب: تريد.

(٧) ب: يقوى.

(٨) (العمل) ملحقة في الحاشية اليمنى في أ.

(٩) قال السيرافي: "... إذا قلت: "هذا حسن الوجه" لم يحسن أن تقول: "هذا الوجه حسن"، كما تقول: "هذا زيدًا ضارب" فهذا هو معنى قوله: لأَنّ هذا لا يُقْلَب أي لا يقدم، وإذا قلت: "هذا حسن الوجه والعين" لم يصلح أن تنصب العين بإضمار "وحسن العين" كما تقول: "هذا ضارب زيدٍ وعمرو" ثُمَّ تقول: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا" على إضمار "وضارب عمرًا"، فاسم الفاعل يتصرف، ويجري مجرى الفعل، وليس بمنزلة الصفة المشبهة" (شرح الكتاب ٢١٩/٣).

[و][١] لا يتقدم معمولها، لم يجز أن تفسر؛ لأَنّها لا تعمل.

وقوله: "لأَنّ هذا حدُّه أن يُتَكَلَّمَ به في الألف واللام"[٢]، إِنَّمَا خصَّ من معمولها الألف واللام[٣] وإن كانت تعمل في النكرة؛ لأَنّ عملها في النكرة لا[٤] يبين، لاحتمال أنْ يكونَ تمييزًا[٥].

ثُمَّ قال: "ولا يعني أَنّك أوقعتَ[٦] فعلاً سَلَفَ منك إلى غيرك"[٧]، يريد أَنَّها ليست عاملةً حقيقة، ألا ترى أَنَّ القائل: "مررتُ برجل حسنِ الوجه" لم يُوقِع[٨] بـ(الوجه) شيئًا كما أوقع حين. **قال:** "مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا[٩]"

ثُمَّ قال: "ولا يَحْسُن أنْ تفصلَ بينهما"[١٠] أي بين هذه الصفة وبين معمولها[١١] وهذا كلُّه لضعفها، وسيأتي الكلام عليها في موضعها من الكتاب[١٢].

---

(١) (و) ساقطة من أ، وهي في ب وج.

(٢) في الكتاب ١/١١٥: "إِنَّما حده أن يتكلم به في الألف واللام".

(٣) أي ما جاء بالألف واللام كقولنا: "زيد حسن الوجه".

(٤) ب: ولا.

(٥) كقولنا: "زيدٌ حسن وجهًا".

(٦) أ: إن رفعت، والتصحيح من ب وج.

(٧) في الكتاب ١/١١٥: "ولا تعني به أَنّك أوقعت فعلاً سلف منك إلى أحد".

(٨) ب: يرفع.

(٩) أ: زيد، والتصحيح من ب وج.

(١٠) الكتاب ١/١١٥.

(١١) فلا يقال: "زيد حَسَنٌ في الحرب وجهه"، ينظر: المغني ٥١٢.

(١٢) بعدها في (ب) زيادة: "إن شاء الله تعالى".

ثُمَّ قال[(١)]: "ومِمَّا يجري مجرى (فاعل) من المصدر" قوله:

.... فنَـدْلاً زُرَيْـقُ المـالَ نَـدْلَ الثّعالِـب[(٢)]

أي: ومِمَّـا[(٣)] يجـري مجـرى (فاعـل) مـن المـصدر هـذا النـوع الـذي يكـون في موضع الفعل، وأَمَّا ما ينحل لـ(أَنْ) والفعل فلا يجوز أَنْ يجـري مجـرى الفاعـل في باب الاشتغال؛ لأَنّ معمول الموصول لا يتقدَّم عليـه، فـلا يجـوز التفسير، وغرضـه، بهذا[(٤)] أَنَّه يجوز تفسيره، فيصحُّ أَنْ يكونَ من باب الاشتغال.

- - - - - - - - - - - - - - - - - -

(١) في الكتاب ١١٥/١: "ومِمَّا أجري مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفافًا عِيابُهم ... ويَخْرُجن من دارين بُجْرَ الحقائِبِ

على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أمورِهم ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْل الثَّعالِبِ

وفي نسخة (ج) أيضًا ذكر هذين البيتين كاملين.

(٢) من الطويل، وهو لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢٦٢/٢، ٢٦٣ ولشاعر من همدان (دون تحديد) في شرح أبيات سيبويه ٣٧١/١، ٣٧٢، ونسب في المقاصد النحوية ٤٦/٣ للأحوص، وفيه: "وقال الجوهري إنَّه لجرير"، وهو في ملحق ديوان الأحوص ٢١٥، وملحق ديوانه جرير ١٠٢١، وبلا نسبة في الكتاب ١١٥/١، والخصائص ١٢٠/١، والإنصاف ٢٩٣/١، واللسان (خشف) و(ندل).

ويروى (يرجعن) مكان (يخرجن).

الشاهد فيه: إعمال المصدر "ندلاً" إعمال الفعل إذ هو نائب عنه والتقدير: اندل ندلاً، والمال مفعول به لـ(ندلا).

الدهنا: بالمد والقصر اسم موضع لبني تميم في نجد، عيابهم: جمع عيبة، وهي وعاء الثياب، دارين: قرية بالبحرين، بُجْر: جمع أبجر وبجراء وهما العظيما البطن، الحقائب: جمع حقيبة وهو الشيء الذي يجعل فيه الإنسان زاده وما يحتاج إليه. وندلاً: مصدر نَدَل يندُل، ومعناه الخطف، زريق: اسم قبيلة.

وقيل في معنى البيتين: إنَّه يصف تجارًا يحملون المتاع من دارين ويبيعونه مارين بالدهناء بعدما باعوا متاعهم، وقيل: إنَّه يصف لصوصًا يأتون إلى دارين، فيسرقون ويملأون حقائبهم، ثُمَّ يفرغونها ويعودون إلى دارين، ينظر شرح أبيات سيبويه ٣٧٢/١، ٣٧٣.

(٣) ب: وبه .

(٤) ب: بأن هذا .

ثُمَّ قال[1]: وقال: المرار الأسدي:

أَعَلاقــــةً أُمَّ الوُلَيِّـــــدِ بَعْـــــدَمـا ....[2]

جاء به على أَنَّه يعمل عملَ الفاعل، وكذلك قوله:

بِـــضَرْبٍ بِالـــسُّيُوفِ رُءُوسَ قَـــوْمٍ ....[3]

----

(١) الكتاب ١١٦/١.

(٢) في (ج) ذكر الشطر الثاني، وهو:

أَفْنانُ رأْسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ

والبيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦١، والكتاب ١١٦/١، وإصلاح المنطق والأزهية٨٩، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٢٢/٢، والخزانة ٢٣٢/١١، ٢٣٤، واللسان (علق)، و(ثغم)، و(فنن)، وبلا نسبة في المقتضب ٥٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٣/١، ورصف المباني ٣١٤.

الشاهد فيه: نصب (أم الوليد) بـ(علاقة)؛ لأَنَّه مصدر جاء بدلا من الفعل (تَعْلَقُ) فعمل عمله.

وفي البيت شاهد آخر للنحاة، وهو أن (بعد) أضيفت إلى الجملة لاتصال (ما) بها، فكفتها عن الإضافة إلى المفرد، وهيأتها للإضافة إلى الجملة.

وروي: أم الوَليدِ بالتكبير.

علاقة: يقال عَلِقْتُ فلانة عَلاقة: أحببتُها

أفنان: جمع (فَنَن)، وهو الغصن، وأراد بها هنا خصل شعره.

الثُّغام: نبات إذا يبس صار أبيض، المُخْلِس رأس الرجل إذا صار فيه شيب.

(٣) في (ج) ذكر الشطر الثانى، وهو: أَزَلْنا هامَهنَّ عَنِ المَقِيلِ

والبيت من الوافر، وهو للمرار بن منقذ التميمي في المقاصد النحوية ٤٩٩/٣، وبلا نسبة في الكتاب ١١٦/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٣/١، واللمع ٢٧٠، والمحتسب ٢١٩/١، وشرح المفصل ٦١/٦،والبحر المحيط ٢٨٣/٨.

الشاهد فيه: إعمال المصدر (ضرب) عمل فعله، فنصب (رؤوس) مفعولاً به.

هامهن: أي هام الرؤوس.

والمقيل: يراد به المستقر، يعني أَنَّهم أزالوا الرؤوس عن مستقرها بأن قطعوها .

جاء به على أَنَّه يعمل عملَ الفعل[١]، إلا أَنَّ قوله: "أعلاقة" يجوز فيه الاشتغال؛ لأَنّه في موضع الفعل، ولا يجوز الاشتغال في قوله: "بضَرْبٍ بالسيوف"؛ لأَنّه مقدر بـ(أَنْ) مع الفعل[٢].

ثُمَّ قال ~ : "وتقولُ: أعبدُاللّه أنت له رسولٌ"[٣].

[١٥٤/أ] **قلت:** هذا ليس من / الأمثلة التي للمبالغة، ألا ترى أَنّك تقول: "فلانٌ رسولي" لِمَنْ لم تتكرر منه قَط الرسالة، فجرى مجرى (عَمُود) و(عجوز)، لا يعمل، فلا يفسِّر؛ لأَنّ فعولاً الذي يعمل إِنَّمَا هو الذي[٤] للمبالغة؛ لأَنّه وقع موقع (مفعل) الجاري، كما تقدَّم.

وقوله: "لأَنّك لا[٥] تريدُ أَنْ تُوْقِعَ منه فعلاً عليه"[٦]، أي لا تريد[٧] أَنْ توقعَ من "رسول" فعلاً نظير[٨] الأول، إِنَّمَا أردتَ به الاسم.

ثُمَّ قال: "وتقول: أعبدُ اللّه أنت له عَدِيلٌ؟ وأعبدُ اللّه أنتَ له جَلِيْسٌ؟"[٩].

قلت: وهذا أيضًا بمنزلة "رسول"، ألا ترى أَنَّ العديلَ إِنَّما هو الذي

----

(١) عبارة "وكذلك قوله: بضرب بالسيوف رؤوس قوم جاء به على أَنَّه يعمل عمل الفعل" ملحقة في الحاشية اليمنى في (أ).

(٢) أي يجوز الاشتغال في "أعلاقة..." لكون المصدر هنا مفعولاً مطلقًا نائبًا عن الفعل المحذوف، ولا يجوز الاشتغال في "بضرب بالسيوف" لكون المصدر مقدرًا بـ(أَنْ) والفعل، والتقدير: (أَنْ ضربنا).

(٣) في الكتاب ١١٧/١: "وتقول: أعبدُ اللّه أنت رسولٌ له ورسولُه".

(٤) ب: هو الذي هو .

(٥) (لا) ساقطة من ب .

(٦) الكتاب ١١٧/١.

(٧) "أن توقع منه فعلاً عليه أي لا تريد" ساقط من (ب) بسبب انتقال النظر .

(٨) أ و ج : يضمر، وما أثبت من ب.

(٩) الكتاب ١١٧/١.

يعادلك[١]، ويقع عليه ذلك الاسم دون أَنْ يتكرر منه هذا الفعل، وكذلك الجليس، ألا ترى أَنَّك تقول: فلان كان اليوم جليسي، أي جالسني في اليوم خاصَّةً، ولم يتكرر منه الفعلُ، فإذا كان لغير المبالغة لم يعمل، فلا يفسِّر ما يعمل، ولذلك[٢] شبَّهه سيبويه[٣] بـ (وصيف) و(غلام) اللذَين لا يصحُّ لهما عملٌ بحال.

ثُمَّ قال: "وكذلك آلبَصْرةُ أنتَ عليها أميرٌ؟"[٤]، يريد أَنَّ الأميرَ أيضًا لا مبالغةَ فيه، ألا ترى أَنَّه مرادفٌ للسلطان والوالي، فلا يجوز نصبُ الاسم قبله، ويكون الأمير مفسِّرًا لما يعمل فيه[٥].

ثُمَّ قال[٦]: "فأَمَّا الأصلُ الذي عليه أكثرُ هذا الباب ففاعِلٌ"[٧]، أي الذي هو أقوى في العمل؛ لأَنّ فيه معنى الفعل، وهو مُشْبِهٌ له، جارٍ عليه.

ثُمَّ قال: "إِنَّمَا جاز في التي بُنِيتْ للمبالغة؛ لأَنّها بنيت للفاعل"[٨] أي: إِنَّمَا جاز الإعمالُ في الأمثلة المذكورة؛ لأَنّها مبنيةٌ للفاعل من لفظه.

ثُمَّ قال: "والمعنى واحدٌ"[٩]، يريد: أَنَّها واقعة موقعَ الفاعل، ولا يريد[١٠]

---

(١) ب وج: يعادله .

(٢) أ: وكذلك، والتصحيح من ب وج .

(٣) ينظر: الكتاب ١١٧/١.

(٤) المصدر السابق .

(٥) ب وج: منه .

(٦) في الكتاب ١١٧/١: "فأَمَّا الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل".

(٧) ب: ففاعلي، ج: مفاعل .

(٨) الكتاب ١١٧/١.

(٩) المصدر السابق .

(١٠) ج: تريد .

بالفاعل هذا المثال بل اسمَ الفاعل، فهذا[(١)] وقع موقعَ (مفعل)[(٢)]؛ لأَنّه اسمُ فاعل جارٍ، فجرى[(٣)] هذا مجراه؛ لأَنّ معناهما واحدٌ.

ثُمَّ قال: "وليست بالأبنية التي هي في الأصل أَنْ تَجْرِيَ مجرى الفعل"[(٤)]، أي: ليس (فَعُول)، و(فَعَّال)، وأخواتها في الأصل تجري[(٥)] مجرى الفعل / في العمل، ألا [١٥٤/ب] ترى أَنَّها لا تُبْنَى من كُلِّ فعل، كما يُبنى اسمُ الفاعل من كل فعل، فلا تقول في[(٦)] (كَرُمَ)[(٧)] (كَرُوم)، ولا في (ظَرُفَ)[(٨)] (ظِراف)، وتقول فيهما: (كَرِيم) و(ظَرِيف) باطِّراد؛ لأَنّ اسمَ الفاعل منهما[(٩)] يجري على هذه الطريقة لا على هذه الأخرى، فهذا يريد بقوله: ليست في الأصل جاريةً مجرى الفاعل، ألا ترى أَنَّها قليلةٌ[(١٠)]، فهذا وجه قلتها؛ لأَنّها لا تبنى بقياس إذا أردتَ الفاعل، نعم إذا أردتَ المبالغةَ تبنيهما من كلِّ فعل.

ثُمَّ قال: "فإذا لم يَكُنْ[(١١)] فيها[(١٢)] مبالغةٌ، فهي بمنزلة غلامٍ وعبدٍ"[(١٣)]،

---

(١) عبارة: " الفاعل ولايريد بالفاعل هذا المثال بل اسم الفاعل، فهذا وقع موقع" ساقطة من (ب) بسبب انتقال النظر.

(٢) أي لا يريد بكون صيغ المبالغة واقعة موقع الفاعل أَنَّها وقعت موقع ما كان على وزن (فاعِل)، إِنَّمَا هي واقعة موقع اسم فاعل من غير الثلاثي، ووزنه (مُفَعِّل) من (فَعَّل)؛ لأَنّها تدل على التكثير.

(٣) في النسخ الثلاث: مجرى، والصحيح ما أثبت.

(٤) الكتاب ١١٧/١.

(٥) ج: مجرى.

(٦) ج: من.

(٧) أ: كريم، والتصحيح من ب وج.

(٨) أ: ظريف، والتصحيح من ب وج.

(٩) ب: فيهما.

(١٠) ينظر: الكتاب ١١٧/١.

(١١) ب: تكن.

(١٢) ج: فيهن.

(١٣) في الكتاب ١١٧/١: "فإذا لم يكن فيها مبالغةُ الفعل، فإِنَّمَا هي بمنزلة غلامٍ وعبدٍ".

أي بمنزلة الأسماء الجوامد، لا يصحُّ لها العملُ بحال.

وقوله: "لأَنّ الاسمَ على فَعَلَ [يَفْعَلُ][١] فاعل"[٢] عِلَةٌ لعمل الفاعل، ويريد بذلك اطِّراد بنائِها من كل فعل، وكذلك (مَفْعُول) يطرد[٣] من(فُعِلَ)، بخلاف (فَعُول).

ثُمَّ قال: "وإذا لم يكن واحدٌ منهما"[٤]، أي إذا لم يكن في الكلام فاعلٌ ولا مفعولٌ، ولا الذي هو للمبالغة، لم[٥] يكن في الاسم الذي يلي الهمزة إلا الرفع[٦].

ثُمَّ قال: "وتقول: أكلُّ يوم أنت فيه أميرٌ؟ ترفعه"[٧].

قلت: تكلَّم سيبويه ~ [٨] في هذا بتقدير أَنَّ "كلَّ يوم" منصوب على السَّعة، وإذا[٩] كان كذلك لم يُنْصَب[١٠] أميرٌ؛ لأَنّه لا يجري مجرى الفعل، فلا يفسِّر فلهذا رُفِعَ[١١].

---

(١) (يَفْعل) ساقطة من أ و ب، ج: (ويفعل)، وما أثبت من الكتاب ١١٧/١ .

(٢) الكتاب ١١٧/١.

(٣) ب وج: مطرد .

(٤) الكتاب ١١٧/١.

(٥) ب: الم .

(٦) ينظر الكتاب ١١٧/١.

(٧) االمصدر السابق.

(٨) (رحمه الله) ليست في ب وج .

(٩) ج: فإذا .

(١٠) أ: تنصب، والتصحيح من ب وج.

(١١) ينظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٢٦ .

وقوله: "لأَنّه ليس بفاعلٍ"[(١)]، يريد فلا يعمل.

وقوله: "وقد خرج [كُلٌّ][(٢)] من أَنْ يكونَ[(٣)] ظرفًا له"[(٤)]. أي: فصار[(٥)] مفعولاً به[(٦)] فخرج عن[(٧)] الظرفية، ولهذا قال: "فصار بمنزلةِ عبدُ اللّه"[(٨)]، أي: صار "كلُّ يوم" بمنزلة "عبداللّه"، فكما أَنَّ "عبداللّه" لا يعمل فيه "أميرٌ"، فلا يعمل في "كلُّ يوم".

ثُمَّ قال: "ألا ترى أَنّك إذا قلتَ: أكلُّ يوم يُنْطَلَقُ فيه؟ صار كقولك: أزيدٌ يُذْهَبُ به؟[(٩)]، أي: إذا جعلتَ الظرفَ مُتَّسَعًا فيه صار[(١٠)] كالاسماء[(١١)].

ثُمَّ قال: "ولو جاز أَنْ تَنْصِبَ[(١٢)] "كل يوم"، [و][(١٣)] أنت تريد بالأمير الاسمَ، لقلتَ: أعبدَ اللّه عليه ثوبٌ؟"[(١٤)]، أي لو جاز لك[(١٥)] أْن تنصبَه[(١٦)] وهو مفعولٌ به،

---

(١) الكتاب ١١٧/١.

(٢) (كل) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج، الكتاب ١١٧/١.

(٣) ب: تكون.

(٤) في الكتاب ١١٧/١: "وقد خرج (كل) من أن يكون ظرفًا".

(٥) ب وج: وصار.

(٦) (به) ساقطة من ج.

(٧) ج: لأنّه يخرج من.

(٨) الكتاب ١١٧/١.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) ب: كان.

(١١) ينظر: شرح السيرافي ٢٢٦/٣، ٢٢٧.

(١٢) ب وج: ينصب.

(١٣) (و) ساقطة من أ، وأثبتت من ب وج، والكتاب ١١٧/١.

(١٤) الكتاب ١١٧/١.

(١٥) أ وج: له، ب: ذلك، وما أثبت هو الأولى لمناسبة السياق.

(١٦) أ وج: ينصبه، والتصحيح من ب.

والأميرُ اسم، لنصبتَ "عبد الله" بـ"عليه" إذ لا فرقَ؛ لأَنّهما لا يعملان إلا بما[(١)] فيهما من معنى الفعل[(٢)] .

/وقوله: "لأَنّك تقول: أَكُلَّ يومٍ لك[(٣)] ثوب؟"[(٤)] كأَنَّه يقول: لا ينكر إن قلنا إنَّ الأميرَ بمنزلة "عليه"، ألا ترى أَنّك تقول: "أكلَّ يوم لك[(٥)] ثوبٌ؟" فتنصب[(٦)] بـ"لك"، كما تنصب بالأمير، فإن أعملتَ "الأمير" في الاسم، فيلزمك أَنْ تعملَ فيه "على" و"لك"، وهذا لا يجوز شيء منه، إنَّمَا حظٌّ هذه أَنْ تعمل في الظروف والمجرورات؛ لاتِّساع العرب فيها. [١٥٥/أ]

ثُمَّ قال: "فإِنْ قلتَ: أكلَّ يوم لك فيه[(٧)] ثوبٌ؟، فنصبتَ، وقد جعلتَه خارجًا من أَنْ يكونَ ظرفًا، فإنّه ينبغي أَنْ تنصبَ أعبدَ الله عليه ثوبٌ؟"[(٨)] .

قلت: هذه المسألة بعينها، أي إِنْ قلتَ: أكلَّ يوم، فنصبتَه[(٩)] لا على الظرف لَمْ يَجُزْ؛ لأَنّ "على" ليست مِمَّا يَنْصِبُ[(١٠)] الأسماءَ، ولو جاز لجاز نَصْبُ

---

(١) (بما) ملحقة في الحاشية اليمنى في (أ).

(٢) قال السيرافي: "يعنى أن "الأمير" ليس يجري مجرى الفعل، فهو بمنزلة الثوب، ولا يَنْصِبُ الاسم الأول، وإن كان في الكلام ضمير يعود إليه متصل بمنصوب؛ لأَنّ ذلك المنصوب نصبه كنصب الظرف بمعنى استقر، فإذا قلت: "أعبد الله عليه ثوب؟"، فتقديره: "أعبدَ الله استقر عليه ثوب؟"، كما تقول: " أعبد الله خلفه ثوب؟"، ولو أظهرت الاستقرار لنصبت "عبد الله" كقولك: "أعبد الله استقر عليه ثوب؟" (شرح الكتاب ٢٢٧/٣).

(٣) أ وب: له، والتصحيح من ج، والكتاب ١١٨/١.

(٤) الكتاب ١١٨/١.

(٥) أ: له، والتصحيح من من ب وج .

(٦) أ: فنصبت، والتصحيح من ب وج .

(٧) أ وب: منه، والتصحيح من ج والكتاب ١١٨/١.

(٨) الكتاب ١١٨/١.

(٩) ب: فنصبته، ج: فنصبه .

(١٠) ج: تنصب .

"عبدالله" بها[١].

ثُمَّ قال: "وهذا لا يكون؛ لأَنّ الظرف هنا لم ينصبْه[٢] فعلٌ"[٣]، أي: وهذا النصبُ لا يجوز؛ لأَنّ "كلَّ يوم" الذي نصبتَه على أَنَّه مُتَّسَعٌ فيه لم تنصبه[٤] بفعل، فلو نصبتَه بفعل لجازت المسألةُ؛ لأَنّ الفعلَ عاملٌ قوي، فلمَّا جئتَ باسم لم يَصِحّ له[٥] أَنْ يعملَ[٦] فيه إلا أَنْ يكونَ ظرفًا لا مفعولاً به.

وقوله: "إِنَّمَا عليه ظرفٌ للثوب[٧]، وكذلك[٨] فيه"[٩]، أي: إِنَّمَا الذي تريد أَنْ تنصبَ به ظرفٌ لا فعل، فإذا كان ظرفًا لم يعمل إلا في المجرور أو الظروف[١٠] لا في الأسماء.

قال الأخفش[١١]: إذا كان الذي من سبب الأول ظرفًا لفعل نصبته، أي إذا

---

(١) قال السيرافي: "وقولك: "أكلَّ يوم لك ثوب؟"، تنصب "كل يوم" بالظرف، والعامل فيه "لك" بمعنى الاستقرار، فإذا شغلت الظرف بضمير "اليوم"، خرج "اليوم" من أن يكون ظرفًا، ورفعته بالابتداء، فقلت: "أكلُّ يوم لك فيه ثوب؟"، ولا تنصب "اليوم"؛ لأَنّه لم يظهر فعل ولاسم فاعل، قال -يعني سيبويه-: "ولو جاز أن تقول: "أكلَّ يوم لك فيه ثوب؟"، لجاز أَنْ تقول: "أعبدَ الله عليه ثوب؟"؛ لأَنّ "عليه" في موضع نصب مثل "فيه"، وهذا لا يجوز فيهما جميعًا؛ لأَنّك لم تأتِ بفعل". (شرح الكتاب ٣/٢٢٧).

(٢) ينصبه غير واضحة في (أ)، وأثبتت من ب وج والكتاب ١/١١٨.

(٣) الكتاب ١/١١٨.

(٤) ب: ينصبه.

(٥) ج: لك.

(٦) ج: تعمل.

(٧) في النسخ الثلاث: الثوب، والتصحيح من الكتاب ١/١١٨.

(٨) أ: أي وكذلك، والتصحيح من ب وج والكتاب ١/١١٨.

(٩) الكتاب ١/١١٨.

(١٠) ب وج: الظرف.

(١١) ينظر: حاشية(٢) من الكتاب ١/١١٨

قلتَ: "أكلَّ يوم تذهب فيه"، فجعلتَ "فيه" ظرفا لـ"تذهب"[١] نصبتَ الأول؛ لأَنَّ الفعلَ يعمل مضمرًا، ولو كان "فيه" ظرفًا[٢] للاسم مثل "أمير فيه"، لم يُنْصَب؛ لأَنَ "الأمير" لا يعمل مضمرًا، وهذا هو الذي قلناه، والحمدُ للّه[٣].



---

(١) ج: ليذهب.

(٢) ب: ظرفًا فيه.

(٣) (والحمد للّه) ليست في ج.



الفهـــارس

الفهــــارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾	الكهف:٣٠	١٨	١٥٩
﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾	الكهف:٦١	١٨	٣٦٧
﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾	الكهف:٩٦	١٨	٤٥، ٢٦٠
﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾	مريم:٣٨	١٩	٨٦، ٢١٥
﴿فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّاۚ﴾	مريم:٧٥	١٩	٢٤٧
﴿أَفَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا﴾	مريم:٧٧	١٩	٤٠٠
﴿فَقَبَضۡتُ قَبۡضَةً مِّنۡ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾	طه:٩٦	٢٠	١٤١
﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾	الأنبياء:٣٤	٢١	٥٢
﴿ أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ﴾	المؤمنون:٣٥	٢٣	١٧٧
﴿ أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثًا﴾	المؤمنون:١١٥	٢٣	٣٩٩
﴿ وَكُلًّا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ﴾	الفرقان:٣٩	٢٥	٣٤١
﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾	الأحزاب:٣٥	٣٣	٢٧٦
﴿وَمَزَّقۡنَٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍۚ﴾	سبأ:١٩	٣٤	١٢٦
﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾	سبأ:٢٤	٣٤	١٧٩
﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ عَذَابٌ شَدِيدٌۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٌ وَأَجۡرٌ كَبِيرٌ﴾	فاطر:٧	٣٥	١٥٨
﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾	فاطر:٨	٣٥	١٥٨
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	ص:٣	٣٨	٤٥، ٦٧، ١٣٤
﴿ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحًا صَرۡصَرًا﴾	فصلت:١٦	٤١	٣٧٠
﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ﴾	فصلت:١٧	٤١	٣١٣، ٣٧٠

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ﴾	فصلت:٤٠	٤١	٣٩٠
﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ﴾	الجاثية:٣-٥	٤٥	١٧٣
﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾	الجاثية:٤-٥	٤٥	٦٧
﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾	الجاثية:٣٢	٤٥	٢٠١
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾	الأحقاف:٣٣	٤٦	٣٣٥
﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾	الذاريات:٢٣	٥١	١٤٣
﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾	النجم:١٩	٥٣	٤٠٠
﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّىٰ﴾	النجم:٣٣	٥٣	٤٠٠
﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾	الرحمن:٦-٧	٥٥	٣٥٣، ٦٦
﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾	الرحمن:٢٢	٥٥	٣٦٧
﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾	الرحمن:٢٢	٥٥	٣٦٨
﴿وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾	الواقعة:٢٠-٢٢	٥٦	٣٦٦، ٦٨
﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾	الواقعة:٢٢	٥٦	٣٦٥
﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾	الحاقة:١٩	٦٩	٢٦٠، ٤٥
﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾	الحاقة:٤٧	٦٩	١٢٤، ٤٤
﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	الإنسان:٣١	٧٦	٣٤٠

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾	النازعات:٤٦	٧٩	١٦٢، ٤٥٤
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝٣ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ۝٤﴾	الغاشية:٢-٤	٨٨	٤٤٩
﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾	الإخلاص:٤	١١٢	١١٧



فِهْرس الأحاديث النبوية والآثار



فهرس الأمثال وأقوال العرب

م	القـــــول	الصفحة
١	أبقلت الأرض	٢٤٨
٢	أتعبت نهارك	٤٤٩
٣	أجنى الثمر	٢٤٨
٤	أحسنُ بني أبيه وأنبلُه	٢٦٨
٥	أقلُّ يوم لا أصومُ فيه، وخطيئة يوم لا ألقاك فيه	٣٢٢
٦	أكلوني البراغيث	٢٨٦، ٢٨٧
٧	أنا أنت وأنت أنا	٢٧٣
٨	إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوائِكِهَا	٤٥٢
٩	السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدِرْهَمٍ	٣١٣
١٠	شراب ألبان وتمر وأقط	٤٥٣
١١	شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى	٣٣٣
١٢	ضَرب مَنٌ منًا	٥٣
١٣	غَسْلاً نِعِمَّا	٢٥٤
١٤	فلان قَعَدَ يَتَهَكَّمُ بعرضِي	٢٤٣
١٥	قطعت بعض أصابعه	١٧٠
١٦	كان أنت خيرٌ منه	٢٠٨
١٧	كلُّ أحدٍ لَمَّا يفعل به	١١٢
١٨	كنت وعمرًا كالأخوين	٢٨٢
١٩	لأمرٍ ما جَدَعَ قُصَيْرٌ أَنْفَه	٢٣١
٢٠	لَقَضُوَ الرجل	٢٤٩
٢١	لله در مجاشع ما أحسن في الهيجاء لقاءَها، وأكثر في اللَّزَبات عطاءها	٢٣٥
٢٢	لله دَرُّه فارسًا	٢٣٤

م	القـــــول	الصفحة
٢٣	لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ	٢٠٤
٢٤	لَيْسَ الطِّيْبُ إلاَّ المِسْكُ	٢٠١
٢٥	ليس في الدنيا تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب	٢٠٣
٢٦	ما أحسن بالرجل أن يصدق	٢٣٦
٢٧	ما أَصْبَحَ أبردَها	٢٤٣، ٢٥٤
٢٨	ما أمسى أدفاها	٢٤٣
٢٩	ما جاءت حاجتك	٥٣
٣٠	ما خَيْرَ اللبن للصحيح	٢٣٨
٣١	ما شرَّه للمبطون	٢٣٨
٣٢	ما كل سوداء تمرة ولابيضاء شحمة	١٧٥، ١٨٠
٣٣	ما مَرَّ أَغْلَظَ أصحابَ موسى	٢٤٥
٣٤	هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ	١٩٠، ٢٥٩، ٣٣٨
٣٥	هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل	٤٥٧
٣٦	هذه ناقة رقود الحلب	٤٥٣
٣٧	هو أَجْمَلُ الفتيان وأحسنُه	٢٦٨
٣٨	هو أحسنُ الفتيان وأجملُه	٢٩٨
٣٩	هو أسودُ من حَنَكِ الغُرَابِ	٢٢٠
٤٠	هو أشدُّ سوادًا من حنك الغراب	٢٢٠



فهرس الشواهد الشعرية

م	شطر البيت	القائل	الصفحة
١	الخِشَابَا	جرير	٣٨٥، ٣٩٧
٢	مُعَذَّبًا	---	١٢٦
٣	أَصَابُوا	الحارث بن كلدة	٣٣٦
٤	سَارِبُ	الأخنس بن شهاب	٢٧٣، ٢٨٢
٥	ضروبُ	أبو طالب بن عبد المطلب	٤٥٠، ٤٥٥
٦	لَغَرِيْبُ	ضابيء البرجمي	٢٧٨
٧	وكَلِيبُ	علقمة بن عبدة	٢٦٣، ٢٦٧، ٢٨٥
٨	عَجَبِ	---	٢٤٤
٩	الثعالبِ	أعشى همدان، أو الأحوص، أو جرير	٤٦٣
١٠	مُذْهَبِ	طفيل الغنوي	٢٦٥، ٢٧٨
١١	الطَّلَحَاتِ	عبد الله بن قيس الرقيات	١٨٠
١٢	على حمزة	كعب بن مالك	٣٢٩
١٣	أَزلَّتِ	كثير	٢٩٤
١٤	زَلَّتِ	كثير	٢٩٤
١٥	فَانهلَّتِ	سلمي بن ربيعة	٢٧١
١٦	أَجَنَّتِ	شبيب بن جعيل أو حجل بن نضلة	١٣٥
١٧	هَيُوجُ	الراعي النميري	٤٥٧
١٨	لابَرَاحُ	سعد بن مالك القيسي	١٣٥
١٩	بِمُسْتَباحِ	جرير	٣٣٥
٢٠	طَبَّاخِ	طرفة بن العبد	٢١٩
٢١	غَدًا	كعب بن جعيل	١٩٧،١٩٠
٢٢	الجُدُودا	خداش بن زهير	٢٢٣

م	شطر البيت	القائل	الصفحة
٢٣	سُودا	عبدالله بن الزبير،أو الكميت بن معروف، أو فضالة بن شريك	١٩٢
٢٤	سُمُودا	عبدالله بن الزبير، أو الكميت بن معروف، أو فضالة بن شريك	١٩٢
٢٥	الحديدا	عقيبة الأسدي	٢٩، ١٩٠
٢٦	البعيدا	عقيبة الأسدي	٢٩
٢٧	غامِدُ	---	٢٦٣
٢٨	حمدُ	الحطيئة	٢٥٦
٢٩	تَعُودُ	---	٣١٢،٣٢٥
٣٠	فديدُ	زيد الخيل	٤٥٠
٣١	رماد	حسان بن ثابت	٢٤٣
٣٢	وَحَدِ	النابغة الذبياني	١١٢
٣٣	القَصْدِ	العديل بن الفرخ	٢٠٧
٣٤	يصد	النابغة الذبياني	٤٣٧
٣٥	الوَرِيدِ	أبو زبيد الطائي	٢٥٨
٣٦	يَزِيدِ	عقيبة الأسدي	١٩١
٣٧	حصيدِ	عقيبة الأسدي	١٩١
٣٨	بضائر	الكميت الأسدي	٤٦٠
٣٩	غائرا	العجاج	٣٦٥
٤٠	مختارا	العجاج	١٩٧
٤١	حِذَارا	العجاج	١٩٧، ١٩٨
٤٢	نَارًا	أبو دؤاد الإيادي	١٦٦، ١٨١
٤٣	اغْتِرَارَا	الأعشى	٢٠٢
٤٤	المَعَابِرَا	النابغة الذبياني	١٨٩
٤٥	والمَطَرَا	الربيع بن ضبع الفزاري	٣٤٢

م	شطر البيت	القائل	الصفحة
٤٦	نَفَرَا	الربيع بن ضبع الفزاري	٣٤٢
٤٧	تُعَقَّرَا	النابغة الجعدي	١٦٩
٤٨	ذِكْرَا	---	٢٥٣
٤٩	الْقَمَرا	ذو الرمة	١١٣
٥٠	أظهرا	النابغة الجعدي	١٥٥
٥١	الفقيرا	عدي بن زيد	١٥٤
٥٢	اخْتِيارُ	الفرزدق	٢٧٢
٥٣	هَوْبَرُ	ذو الرمة	٣٦٧
٥٤	أَجُر	امرؤ القيس	٣٣١
٥٥	جَازِرُ	ذو الرمة	٣١٨
٥٦	نُسَرُ	نمر بن تولب	٣٣٢
٥٧	مُتَيَسِّرُ	الفرزدق	١٥٦
٥٨	بشرُ	الفرزدق	٣٨، ٤٣، ٤٥، ٥٧، ١٢٠، ١٣٠
٥٩	عَاقِرُ	أبو طالب بن عبدالمطلب	٤٥١
٦٠	مَأمورُها	الأعور الشني	١٦٠
٦١	مَقَادِيرُها	الأعور الشني	١٦٠
٦٢	الأقدارِ	-	٤٤٦
٦٣	سَيَّارِ	جرير	٣٦٤
٦٤	أو ذرِ	جرير	٣٢٠
٦٥	لِلْفَقْرِ	هدبة بن الخشرم	١٢٩
٦٦	غَدُورِ	الفرزدق	٢٨٣
٦٧	السمرِ	قيس بن الملوح، أو العرجي، أو كامل الثقفي، أو الحسين بن عبدالله	٢٣٢
٦٨	العِزِّ	رؤبة	٤٥٢

م	شطر البيت	القائل	الصفحة
٦٩	البائِسا	---	٢٨٨
٧٠	المُخْلِسِ	المرار الأسدي	٤٦٤
٧١	لَيْسِي	رؤبة	٢٤٢
٧٢	يَنْهَض	ذو الرمة	٤٥٧
٧٣	إِبَاضِ	رؤبة	٢١٩
٧٤	شعاعَه	عاتكة بنت عبد يالمطلب	٢٩٨
٧٥	عَارِفُ	مزاحم العقيلي	٢١١
٧٦	البَلاقِعُ	ذو الرمة	٢٦٧
٧٧	أَصْنَعُ	العجير السلولي	٢٠٨
٧٨	أَسْتَطِيعُ	---	١٩٦
٧٩	شَفِيْعُهَا	قيس بن الملوح ، أو الصمة القشيري، أو ابن الدمينة	٣٨٣
٨٠	فاجزعي	النمر بن تولب	٤١١
٨١	لَمْ أَصْنَعِ	أبو النجم العجلي	٣٢٨
٨٢	ما يَتَحَرَّفُ	الفرزدق	١٧٤
٨٣	مُخْتَلِفُ	قيس بن الخطيم	٢٧٧
٨٤	في السَّلَف	قيس بن الخطيم، أو سعد القرقرة	٣٧٧
٨٥	البَهَق	رؤبة	٢٧٠
٨٦	وبلقْ	رؤبة	٢٧٠
٨٧	صَدِيقُ	جرير	٢٨٠
٨٨	فريقُ	المفضل النكري	٢٧٩
٨٩	السَّاقِي	عدي بن زيد	٣٨٩
٩٠	سبلْ	جهم بن سبل	١٩٥
٩١	وَبَلْ	جهم بن سبل	١٩٥

م	شطر البيت	القائل	الصفحة
٩٢	تَمِل	كعب بن جعيل	٧٤، ٣٧٩
٩٣	الخِدَالا	المرار الفقعسي	٢٩١
٩٤	أصاب مالا	ذو الرمة	٢٦٠
٩٥	الأوائلُ(١)	لبيد بن ربيعة	١٨٨
٩٦	الأَوَائِلُ(٢)	لبيد بن ربيعة	٤١٠
٩٧	حواصلُه(٣)	---	٢٦٩
٩٨	حَواصِلُهْ(٤)	الحطيئة	٢٧٠
٩٩	حَنْظَلُ	---	٢٦١
١٠٠	أنامِلُه	زهير	١٦٤
١٠١	تَنْهَلُّ	امرؤ القيس	٢٧١، ١٦٦
١٠٢	مَقْتُولُ	كعب بن زهير	٢١٨
١٠٣	مَبْذُولُ	هشام العدوي	٢٠٩
١٠٤	غِيلُ	كعب بن زهير	٢١٨
١٠٥	المالِ	امرؤ القيس	٣٦
١٠٦	الأَهْوَالِ	الأعشى	١٣٢
١٠٧	أَقْيالِ	الأعشى	١٦٥
١٠٨	مُهَبَّلِ	أبو كبير الهذلي	٤٤٣
١٠٩	إسحِلِ	عمر بن ربيعة أو طفيل الغنوي	٢٨٩
١١٠	المحافِلِ	---	٣٩٧

---

(١) فَلْتَزَعْكَ الأوائلُ.

(٢) القرونُ الأوائِلُ.

(٣) نُتِقَت حواصله.

(٤) حُمْرٍ حواصله.

م	شطر البيت	القائل	الصفحة
١١١	مِن جَلَلِهْ	جميل بن معمر	٣٠٧
١١٢	المَحْمِلِ	أبو كبير الهذلي	٣١٦
١١٣	المَقِيلِ	المرار بن منقذ	٤٦٤
١١٤	قليلِ	سحيم عبد بني الحسحاس	١٩٦
١١٥	نِياما	بشر بن أبي خازم	٣١٧
١١٦	حَرَامُ(١)	جرير	٣٥٧
١١٧	حَرامُ(٢)	---	٢٦٩
١١٨	طعامُ	---	٢٦٩
١١٩	لمامُ	الطرماح بن حكيم	٢٥٠
١٢٠	زَمْزَمُ	---	٢٦٦
١٢١	أَنْعَمُوا	أبي وجزة السعدي	١٣٠
١٢٢	يدومُ	المرار الفقعسي	٣٩١
١٢٣	كلومُ	لبيد بن ربيعة	٤٤٨
١٢٤	قُزُمِ	الكميت الأسدي، أو ابن مقبل، أو الكميت بن معروف	٤٥٩
١٢٥	الأديمُ	الوليد بن عقبة	٢٨٢
١٢٦	المَنَاسِمِ	العديل بن الفرخ	١٧٣
١٢٧	النَّوَاسِمِ	ذو الرمة	١٧١
١٢٨	هاشِمِ	الفرزدق	٢٨٥
١٢٩	ضَيْغَمِ	الرمادي	٢١٧
١٣٠	الأَكَمِ	زيد الخيل	٣٨٧
١٣١	ينَمِ	ساعدة بن جؤية	٤٤٨

(١) إذا حرام.

(٢) علي حرام.

م	شطر البيت	القائل	الصفحة
١٣٢	اليَتِيمِ	جرير	١٦٨
١٣٣	تلانا	جميل بثينة	١٣١
١٣٤	آخَرِيَنا	فروة بن مسيك	١٢٢
١٣٥	القطينُ	-	٢٦٢
١٣٦	المساكينُ	حميد الأرقط	٢٠٥
١٣٧	رَمانِي	ابن أحمر الباهلي أو الأزرق بن طرفة	٢٨١
١٣٨	فَلَيْنِي	عمرو بن معديكرب	٢٤١
١٣٩	أَصْباهُ	---	٢٨٦
١٤٠	أَلقاهَا	المتلمس	٣٧٩
١٤١	أَتَى بِهِ	---	٣١٠
١٤٢	الحَمِي	العجاج	٤٤٣
١٤٣	جَائِيَا	زهير بن أبي سلمى، أو صرمة الأنصاري، أو ابن رواحة الأنصاري	١٨٦
١٤٤	حَيًّا	ابن ميادة	١١٨
١٤٥	رَاضِيًا	سوار بن مضرب	٢٦٥
١٤٦	لا أَخَالِيَا	صخر بن عمرو	١٦٤



فِهْرس الأعلام المترجم لهم

م	اسم العلـــــــــم	الصفحـــــة
١	أبان بن عبد الحميد	٤٤٧، ٤٤٨
٢	الأثري	٢٩، ١٩٣
٣	أحمد بن يحي	٢٢٠
٤	الأخفش = سعيد بن مسعدة	
٥	الأصمعي = عبدالملك بن قريب	
٦	الأعلم = يوسف بن سليمان	
٧	الأَعْورِ الشَّنِّيّ = بشر بن منقذ	
٨	امرؤ القيس	٣٥، ٧٣، ٣٣١، ٢٩١
٩	ابن بابشاذ = طاهر بن أحمد	
١٠	ابن برجان = عبدالسلام بن محمد	
١١	بشر بن منقذ	١٦٠
١٢	بكر بن محمد	٨، ٩، ٥٧، ٥٦، ٤٤٧
١٣	بيهس بن صهيب	١٤٠
١٤	ثعلب = أحمد بن يحيى	
١٥	ابن جني = عثمان بن جني	
١٦	جرول بن أوس	٧٢، ٢٥٥
١٧	جرير	١٦٨، ٣٦٤، ٣٨٥، ٣٩٧
١٨	أبو الحسن = سعيد بن مسعدة	
١٩	أبو الحسن = علي بن مؤمن	
٢٠	أبو الحسن = علي بن حمزة	
٢١	الحسن بن أحمد	١٠، ٣٦، ٣٧، ٥١، ٥٣، ٦٠، ٨٥، ١٦٥، ١٨٠، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠١، ٢٣٨، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٥٢، ٣٦٨، ٤٤١

م	اسم العلـــــــم	الصفحـــة
٢٢	أبو الحسين = سليمان بن محمد	
٢٣	الحسين بن الوليد	٣٠٦
٢٤	حميد الأرقط	٢٠٥
٢٥	ابن خروف = علي بن محمد	
٢٦	خطاب بن يوسف الماردي	١٢١
٢٧	الخليل بن أحمد	٥٢، ٥٣، ٢٥١، ٣٣٠، ٣٥٨
٢٨	ذو الرمة = غيلان بن عقبة	
٢٩	رؤبة	٥٣
٣٠	الربيع بن ضبع الفزاري	٣٤٢
٣١	الرمادي	٢١٦، ٢١٧
٣٢	زبان بن العلاء	٢٣، ٦٤، ٢٠٣
٣٣	الزجاجي = عبدالرحمن بن إسحاق	
٣٤	زهير بن أبي سلمى	١٦٤
٣٥	زياد بن معاوية	٧٤، ١٨٩، ٤٣٧
٣٦	سعيد بن مسعدة	٩، ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٤، ٦١، ٧٦، ١٢٤، ، ١٢٩، ١٣١، ١٣٦، ١٥٧، ١٦١، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٨، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٨٨، ٣١٠، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٤٤، ٣٦٠، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٧١
٣٧	سليمان بن محمد	٣٦، ٦٢، ٧٠، ٨٨، ٢٢٨، ٣٨٥، ٣٩٧
٣٨	سيبويه = عمرو بن عثمان	
٣٩	ابن السيد = عبدالله بن محمد	
٤٠	الشلوبين = عمر بن محمد	
٤١	ضابئ البرجمي	٢٧٨
٤٢	ابن طاهر = محمد بن أحمد	
٤٣	طاهر بن أحمد	١٢٧

م	اسم العلـــــــم	الصفحـــة
٤٤	ابن الطراوة = سليمان بن محمد	
٤٥	ابن أبي العافية = محمد بن عبدالرحمن	
٤٦	عبدالرحمن بن إسحاق	٥٨، ٣٥٠
٤٧	عبدالله بن قيس	١٥٥، ١٦٩
٤٨	عبدالله بن محمد	١٩٢
٤٩	عبدالملك بن قريب	٤٦٠
٥٠	عثمان بن جني	٣٦، ٥٣، ٦١، ٦٢، ١٧٧
٥١	العُجَيْر السلولي	٢٠٧
٥٢	ابن العريب = الحسين بن الوليد	
٥٣	ابن عصفور = علي بن مؤمن	
٥٤	عقيبة الأسدي	٢٨ ، ١٩٠
٥٥	علقمة الفحل	٢٨٥
٥٦	أبو علي = الحسن بن أحمد	
٥٧	أبو علي = عمر بن محمد	
٥٨	علي بن حمزة	٥٤، ٥٦، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٩٦، ٤٥٥
٥٩	علي بن مؤمن	١٤، ١٧، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٤٨، ٨٧
٦٠	علي بن محمد	١١، ٢٠، ٣٧، ٤٧، ٦٤، ٦٩، ٣٥١، ٣٦٧، ٣٦٩، ٤٥٨
٦١	عمر بن أبي ربيعة	٢٨٩
٦٢	عمر بن محمد	١٢، ١٤، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٧، ٤٩، ٨٨

م	اسم العلـــــــــم	الصفحـــــة
٦٣	عمرو بن عثمان	٨، ٢١، ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ١٠٩، ١١٣، ١١٨، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٨٠، ١٨١، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٦، ٤٠١، ٤١٢، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٦٦، ٤٦٨
٦٤	أبو عمرو بن العلاء = زبان بن العلاء	
٦٥	عمرو بن معديكرب	٢٣٥
٦٦	غيلان بن عقبة	٣١٧، ٣١٩
٦٧	الفارسي = الحسن بن أحمد	
٦٨	أبو الفتوح بن فاخر	١٩، ٢٠، ٥١
٦٩	الفراء = يحيى بن زياد	
٧٠	الفرزدق = همام بن غالب	
٧١	كثير عزة	٢٩٤
٧٢	الكسائي = علي بن حمزة	
٧٣	كعب بن زهير	٧٤، ٢١٧
٧٤	الكميت الأسدي	٤٥٩
٧٥	ابن كيسان = محمد بن أحمد	
٧٦	المازني = بكر بن محمد	
٧٧	المبرد = محمد بن يزيد	



فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم** (جل منزله وعلا).

- **ابن الطراوة النحوي**، للدكتور: عياد عيد الثبيتي، نادي الطائف الأدبي، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي وأراؤه النحوية**، رسالة ماجستير من كلية التربية بجدة.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر المسمى منتهي الأماني والمسرات في علوم القراءات**، تأليف الشيخ: أحمد بن محمد البناء، حققه وقدم له: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- **أدب الكاتب**، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة للرسالة - بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العربي**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، بإشراف محمد زهير الشاويش، المكتب الاسلامي- بيروت، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- **الأزهية في علم الحروف**، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ط ١، ١٩٨١م.
- **أساس البلاغة لجار الله محمود بن عمر الزمخشري**، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة - بيروت، ١٩٨٢م.
- **أسرار العربية**، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط ١، ١٩٥٧ م.

- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي، راجعه وقدم له د. فايز ترحيني، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
-**الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر العسقلاني، دار السعادة، ١٣٢٣هـ.
- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**، تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق د. حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٣م.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط٤.
- **الأصمعيات**، لعبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٥.
- **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **الأضداد**، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١٦، ٢٠٠٥م
- **الأغاني**، لأبي فرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، الدارالتونسية للنشر - تونس.
- **الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي**، قدم له وضبطه الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم، ١٩٨٨م.
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، لابن السيد البطليوسي. دار الجيل- بيروت، ١٩٧٣م.

- **أمالي ابن الشجري هبه الله بن علي الحسني العلوي**، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- **الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)**، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، دار الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
- **الأمالي**، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
- **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- **أوضح المسالك الى الفية ابن مالك**، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة المسالك الى تحقيق أوضح المسالك، تاليف: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م
- **الإيضاح**، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي، دراسة وتحقيق: د. محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٧٩م.
- **البحر المحيط**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- **البداية والنهاية في التاريخ**، لابن كثير، القاهرة، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

- **البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادي**، تحقيق: محمد المصري، دمشق، ١٣٦٢هـ - ١٩٧٩م.
- **البيان والتبيين للجاحظ**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، الدكتور حمدي عبد المنعم محمد حسين، دار المعرفة الجامعية - مصر، ١٩٩٧م.
- **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- **التبصرة والتذكرة للصيمري**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري نسخة جديدة ومنقحة بإشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٥هـ - ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
- **تذكرة النحاة**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق: د. عبد الفتاح إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. عوض بن محمد القوزي، جامعة الملك سعود - الرياض، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.
- **تفسير الطبري**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٣٧٤هـ.
- **تفسير القرطبي**، دار الكتب المصرية، ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.
- **التكملة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب - بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م

- **تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لعبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية - بيروت، ط١، ١٩٨٦ م.
- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: د. عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار.
- **التوطئة**، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، سجل العرب، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عنى بتصحيحه: أوتويرتزل، دار الثقافة الدينية - القاهرة، ط١٤٢٦،١هـ - ٢٠٠٥م.
- **الجامع الصحيح سنن الترمذي**، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- **الجمل في النحو**، لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط٥، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، لمحمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وعلق عليه وزاد في شرحه: محمد علي الهاشمي، دار القلم - دمشق، ط٢، ١٩٨٦.
- **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي**، تحقيق: فخر الدين قباوة و الاستاذ محمد نديم فاضل، دار الافاق الجديدة - بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدين بن علي الإربلي، صنعة: د. إميل بديع يعقوب، دار النفائس - بيروت،ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن ماللك**، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- **الحجة في القراءات السبع**، لابن خالويه، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دارالشروق- بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

- **حجة القراءات**، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة – بيروت، ط٥، ١٤٢٢هـ - ١٢٠٠١ م

- **الحلل في شرح أبيات الجمل**، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق:د. مصطفى إمام، القاهرة، ١٩٧٩م.

- **الحماسة البصرية**، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري نشر بعناية د. مختار الدين أحمد، حيدر أباد – الدكن، ١٩٦٤م.

- **الحيوان**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: د.عبد السلام هارون، مطبعة عيسى الحلبي – القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م.

- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: أ. محمد علي النجار، دار الكتب العربي، بيروت – لبنان.

- **الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون**، للإمام شهاب الدي بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق وتعليق: الشيخ: علي محمد معروض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط! ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨١ م.

- **دلائل الإعجاز**، لعبد القاهر الجرجاني، نشره محمد رشيد رضا، دار المنار– القاهرة، ١٣٣١م.

- **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الثالث: عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، القسم الثاني: عصر الموحدين وانهيار الأندلس الكبرى، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط ٢، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

- **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الثالث، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس القسم الأول: عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط ٢، ١٤١١هـ –١٩٩٠م.

- **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الثاني دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط ٤ – ١٤١٧هـ

- **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الرابع نهاية الأندلس تاريخ العرب المتنصريين، محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م.

- **ديوان ابن الدمينة**، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط١، ١٩٥٩م

- **ديوان أبي دؤاد الإيادي**، نشر: جوستاف جرونياوم ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة د. إحسان عباس، بيروت، ١٩٥٩م.

- **ديوان الأعشى: (ميمون بن قيس)**، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٧، ١٩٨٢م.

- **ديوان امرئ القيس**، ضبطه وصححه: أ. مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط٥، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، تحقيق: د. عزة حسن، منشورات دار الثقافة – دمشق، ط ٢، ١٩٧٢م.

- **ديوان جرير**، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط ٣.

- **ديوان جميل بثينة**، جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

- **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

- **ديوان الحطيئة**، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ –١٩٩٣م.

- **ديوان ذي الرمة**، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان – بيروت، ط ١، ١٩٨٢م.

- **ديوان رؤبة**، عنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دارالأفاق الجديدة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ –١٩٨٠م

- **ديوان الراعي النميري**، جمعة وحققه راينهرت فايبرت، نشر فرانكس شتايزبفيسبادن، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م.
- **ديوان زهيربن أبي سلمى**، شرحه وقدم له: أ. علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.
- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس**، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة، ١٩٥٠م.
- **ديوان طرفة**، دار صادر – بيروت، ١٩٨٠م.
- **ديوان الطرماح بن حكيم**، تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ١٩٦٨م.
- **ديوان طفيل الغنوي**، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد- بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت، ١٩٨٦م.
- **ديوان العجاج**، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
- **ديوان عدي بن زيد العبادي**، تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية – بغداد، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.
- **ديوان علقمة بن عبدة الفحل**، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، راجعه: فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي- حلب، ط١، ١٩٦٩م.
- **ديوان الفرزدق**، دار صادر – بيروت.
- **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر – بيروت، ط ٢، ١٩٦٧م.
- **ديوان كثير عزة**، جمع وتحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت، ط ١، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- **ديوان كعب بن زهير**، حققه وشرحه وقدم له: أ. علي الفاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م.

- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، تحقيق: إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- **ديوان المتلمس الضبعي (جرير بن عبد المسيح)**، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨ م.
- **ديوان مجنون ليلى: (قيس بن الملوح)**، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر– القاهرة.
- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
- **ديوان النمر بن تولب**: ضمن (شعراء إسلاميون).
- **ديوان الهذليين**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط٧ ، ١٩٦٥م.
- **الرد على النحاة**، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة، ١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **رغبة الآمل من كتاب للكامل**، لسيد بن علي المرصفي، مطبعة النهضة – مصر، ط١، ١٣٢٦هـ – ١٩٢٧م.
- **الرواية والاستشهاد باللغة**، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب – القاهرة – ١٩٧٦م.
- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ١٩٨٠م.
- **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جنى، دراسة وتحقيق:د.حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م
- **السفر الأول من شرح كتاب سيبويه**، لأبي الفضل قاسم بن علي الصفار تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر – المدينة النبوية، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨ م.

- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي**، لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
- **سيرأعلام النبلاء**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر- بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **السيرة لابن هشام**، تحقيق وستذفلرجوتنجن، ١٨٥٩م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا -بيروت.
- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. أحمد خطاب، مطابع المكتبة العربية - حلب، ط ١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- **شرح أبيات سيبويه**، ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق - سوريا، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **شرح أشعار الهذليين**، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، ضبطه وصححه: خالد عبدالمغني محفوظ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- **شرح الأشموني على الفية ابن مالك المسمى (منهج السالك الى الفية ابن مالك)**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة العربية المصرية - القاهرة، ط ١، ١٩٥٥م.
- **شرح التسهيل**، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، مطبعة هجر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.
- **شرح ديوان الحماسة (أبو تمام)**، لأبي زكريا يحي بن علي التبريزي الشهير بالخطيب، عالم الكتب- بيروت.
- **شرح ديوان الحماسة**، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشرة - القاهرة، ط٢، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- **شرح ديوان عمر بن ربيعة**: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط٤، ١٩٨٨م.
- **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لأبي محمد عبدالله بن جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهي الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد.
- **شرح شواهد المغني**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الحياة.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية، ط ١، ١٩٧٧م.
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، لأبي بكر الأنباري، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٨٠م.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لأبي محمد عبد الله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي.
- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد حريري، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.
- **شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ج٣)**، تحقيق: د.فهمي أبو الفضل، ط ١، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- **شرح اللمع**، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **شرح المعلقات العشر المذهبات**، لأبي زكريا يحيي بن علي المشهور بالخطيب التبريزي، ضبط نصوص وشرح حواشيه وقدم لأعلامه الدكتور عمر فاروق الطباع، درا الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان.

- **شرح المفصل**، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب - بيروت.
- **شعر أبي زبيد الطائي**، تحقيق: نوري حمودي العيسي، مطبعة المعارف- بغداد، ١٩٦٧م.
- **شعر الأحوص الأنصاري**، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م.
- **شعر زيد الخيل الطائي: (زيد بن مهلهل)**، صنعة أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث - دمشق.
- **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي**، جمع وتحقيق: يحيي الجبوري، نشر مديرية الثقافة والإعلام في وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، ط ١، ١٩٧١ م.
- **شعر عمرو بن أحمر**، جمعه وحققه: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **شعر عمرو بن معد يكرب**، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- **شعر الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وتقويم داود سلوم، مكتبة الأندلس– بغداد، ١٩٦٩م
- **شعر النابغة الجعدي**، تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي - بيروت، ط١ ١٩٦٤م.
- **شعر هدبة بن الخشرم**، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ١٩٨٦م.
- **شعراء إسلاميون**، تحقيق: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب - بيروت، ومكتبة النهضة العربية - بغداد، ط ٢، ١٩٨٤م.
- **شعراء أمويون: تحقيق: نوري حمودي القيسي**، عالم الكتب - بيروت ومكتبة النهضة العربية - بغداد، ط ١، ١٩٨٥ م.
- **الشعراء والشعراء**، لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف - مصر

- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب - بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ -١٤٨٣م.
- **الصاحبي**، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، ١٣٧٦ هـ - ١٩٦٠م.
- **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث - القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط ٢، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- **ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي**، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٤٨٥م.
- **طبقات فحول الشعراء**، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر دار المدني - جدة.
- **طبقات النحويين واللغويين**، للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤م.
- **العقد الفريد**، لابن عبد ربه أحمد بن محمد، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٨٣م.
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، للحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد قرقزان، بيروت، دار المعرفة - بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- **عيون الأخبار**، لأبي محمد بن مسلم بن قتيبة، شرحه وضبطه: د. يوسف الطويل، ط٣، دار الكتب العلمية -بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- **الفهرست**، للنديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق، تحقيق: رضا تجدد بن علي زيد العابدين الحائري المازندراني، دار المسيرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- **في تاريخ المغرب والأندلس**، لأحمد مختار العبادي، دار النهضة العربية، ٢٠٠م
- **الكامل**، لأبي العباس المبرد، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة. ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **كتاب سيبويه وشروحه**، للدكتورة خديجة الحديثي، دار التضامن - بغداد، ط١ ١٣٧٦هـ- ١٩٦٧م
- **كتاب سيبويه**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم لكتب - بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- **كتاب سيبويه**، طبعة بولاق، ١٣١٦هـ.
- **كتاب القوافي**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د. عزة حسن، مديرية إحياء التراث القديم - دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٥م.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة، استنبول، ١٩٤١م، ١٩٤٣م.
- **الكشف عن وجوة القراءات السبع وعللها وحججها**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- **اللامات**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **لسان العرب**، لابن منظور، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، دار النهضة العربية - بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**، للحسن بن بشر الآمدي، مكتبة القدسي - القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م

- **مجالس ثعلب**، أحمد بن يحيي ثعلب، شرح وتحقيق: د. عبد السلام هارون دار المعارف - مصر، ط٥، ١٩٨٧م.

- **مجالس العلماء**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد محمد الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ود.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م.

- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**،لابن سيده الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا و آخرين، القاهرة، ١٩٥٨ م.

- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، مكتبة المتنبي - القاهرة.

- **المخصص لابن سيده**، بيروت.

- **المذكر المؤنث**، لابن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- **مراتب النحويين**، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر - القاهرة.

- **المسائل البصريات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥ م.

- **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، دار المنارة - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- **المسائل الشيرازيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا - الرياض، ط١، ١٤٤٢هـ - ٢٠٠٤م.

- **المسائل العسكرية**، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م.
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبقة العاني -بغداد.
- **المسائل المنثورة**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: مصطفى الحيدري، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق ودراسة: د. محمد كامل بركات، دار المدني. جدة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- **المستقصي في أمثال العرب**، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، اعتنى بتصحيحه: محمد عبد الرحمن خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدآباد -هند، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- **معاني الحروف**، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي - دار الشروق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- **معاني القرآن**، للأخفش سعيد بن مسعدة، دراسة وتحقيق: د. الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **معجم الأدباء** لياقوت الحموي، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار صادر - بيروت.
- **معجم المؤلفين**، لرضا كحالة.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، لعبد الله بن عبد العزيز البكري، حققه وضبطه: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**، إعداد: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة.
- **المعجم الوسيط**، إبراهيم مصطفى ورفاقه، مصر، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠ م.
- **المعمرين من العرب وطرف من أخبارهم وما قالوه في منتهى أعمارهم**، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، عني بتصحيحه وتعليق حواشيه مع ما أضيف اليه من الزيادات: محمد أمين الخانجي بقراءته على الشيخ أحمد الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة- بمصر، ط١، ١٣٢٣هـ – ١٩٠٥م.
- **المفضليات**، للمفضل الضبي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لمحمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر – بيروت.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان.
- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: أ. محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب.
- **المقرب**، لعلي بن مؤمن المعروف ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد.
- **الممتع في التصريف**،لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخرالدين قباوة، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط ٤، ١٩٧٩م.
- **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف** للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٩٥٤م.
- **الموطأ**، للإمام مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، للدكتورة خديجة الحديثي.
- **النحاة والحديث النبوي**، للدكتور: حسن موسى الشاعر، ط ١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

- **نفخ الطيب**، لاحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: أحمد عباس، دار صادر – بيروت، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- **النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري**، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق: أ.د/ عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب – القاهرة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، باعتناء شكري فيصل، نشر فرانز ستايزبفيسبادن، ط ١، ١٩٨١م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأحمد محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.



فهرس الموضوعات



ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

Thesis Summary

Thesis title : The first book explaining ,Sebaweih's syntax book , written by Imam Faqeeh Arabic grammarian Abi Alfadhl Qasem Bin Ali Bin Mohammad Alsaffar Albatliussi (Died in 630H) May God bless him?

From part entitled, , (the indefinite is defined by the indefinite articles) to the part entitled, (considering the present and past participles as verbs) in terms of archiving and studying .

Researcher : AZIZAH SOLAIMAN EID ALZABYANI

PhD. degree .

Thesis topic : archiving 13 parts from the first book that explains Sebaweih by Alsaffar starting from (the indefinite is defined by the indefinite) to (considering the present and past participles as mere verbs) by means of archiving and studying beside putting forward a comprehensive view over the book and its author .

Thesis objective : Archiving the manuscript academically to be produced for the researchers to benefit from.

Thesis contents : the thesis is composed of two parts preceded by an introduction and a preface. The introduction contains the reasons behind selecting the topic , the previous studies and research steps . The preface deals with the importance of the book written by Sebaweih and the studies pertaining it recently and in the past alike as thus :

Part one : a study concerning two chapters.

Chapter one : the author of the book including four queries.

Query one : the author's life and upbringing

Query two : his teachers and disciples .

Query three : The author's legacy .

Query four : the author's death .

Chapter two : the book including six queries

Query one : the name of the book and authenticating its belonging to the author .

Query two: the author's approach in his book .

Query three : the references and resources that the author referred to on writing his book .

Query four : quotations in this book .

Query five : the author's syntactic style .

Query six : the academic value of the book .

Part two : archiving in the book . icluding :

a- description of the manuscript .
b- the approach of archiving .
c- archiving of the text .



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher education
Taibah University
Faculty of Arts and human Sciences
Arabic literature Dept.



The first book explaining ,Sebaweih's syntax book , written by Imam Faqeeh Arabic grammarian Abi Alfadhl Qasem Bin Ali Bin Mohammad Alsaffar Albatliussi (Died in 630H) May God bless him

From part entitled, (the indefinite is defined by the indefinite articles) to the part entitled, (considering the present and past participles as verbs) in terms of archiving and studying

A thesis presented to complete the requirements for attaining the PhD. degree in syntax and grammar

Prepared by student

AZIZAH SOLAIMAN EID ALZABYANI

Supervised by

Dr. MEIDH MUSAED ALOFI

Prof. of Arabic syntax and grammar and the associating expert in the academic affairs in the Complex of King Fahad for printing the Holy Koran

2013AD - 1434H